المملكة العربية
السعودية
وزارة التعليم
العالي
جامعة الإمام
محمد بن سعود
الإسلامية
كلية أصول

مَرْوِيَّاتُ الإِمَامَيْنِ
قَتادَةَ بنِ دِعَامَةَ وَيَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ
المُعَلَّةُ فِي كِتَابِ العِلَلِ
للإِمَامِ الحَافِظِ أَبِي الحَسَنِ الدَّارَقُطْنِي

تَخْرِيجُهَا وَدِرَاسَتُهَا وَالحُكْمُ عَلَيْهَا

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في السنة وعلومها

إعداد
د. عَادِلِ بنِ عَبْدِ الشَّكُورِ الزُّرَقِي

إشراف فضيلة الدكتور محروس حسين عبد الجواد
الأستاذ بقسم السنة وعلومها بكلية أصول الدِّين بالرِّياض
(1424هـ)

مُقَدِّمَةُ البَحْثِ

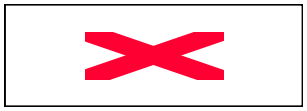

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِالله من شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ محَمَّدَاً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أَمَّا بَعْدُ .

فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ محَمَّدٍ ، وَشرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ .

وَبَعْدُ .

فَإِنَّهُ لمَّا كان عِلْمُ الحَدِيثِ من أَجَلِّ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ وَأَفْضَلِهَا . وَكان عِلْمُ عِلَلِ الأَحَادِيثِ من أَصْعَبِ فُرُوعِ هذا العِلْمِ التي تَفَرَّعَتْ مِنْهُ .

كان مِنَ اللَّازِمِ على أَهْلِ العِلْمِ الاهتِمَامُ بهَذَا الأَمْرِ ، خِدْمَةً لِدِينِ الله وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ . وذلك من خَلالِ جَمْعِ مَا تَنَاثَرَ من تَعْلِيلاتٍ ، وَدِرَاسَتِهَا دِرَاسَةً عِلْمِيَّةً ، تُبَيِّنُ الرَّاجح من المَرْجُوحِ، وَتُبَيِّنُ مَنَاهِجَ العُلَمَاءِ السَّابِقِينَ الَّذِينَ أَلَّفُوا فِيهِ .

إلا أنَّه لمَّا كان هذا الأمر ذا كُلفة ومشقَّة وذا صعوبة بالغة - يدركها من خبر أسرار هذا العلم واطَّلع على خفاياه – فإنَّ الإحاطة بجملة منه ، تجمع أصوله التي يدور عليها ليس بالعسير جداً على المتخصِّص .

فيمكن هذا الأمر من خلال جمع أحاديث بعض الرُّواة الذين تدور عليهم أسانيد الأحاديث ، ويتكرر ذكرهم في الرِّوايات .

وليس عدد هؤلاء بالقليل ، إلا أن المشهور منهم محصور ، يمكن الإحاطة بعدده .

قال أبو داود الطَّيالسي : « وجدنا الحديث عند أربعة : الزهري وَقَتادة والأعمش وأبي إسحاق ... »[1] .

وقال ابن المديني : « نظرت في الأصول من الحديث ، فإذا هي عند ستَّة ممن مضى :-

---

1(?) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (1966) .

فلأهل المدينة : ابن شهاب ، ولأهل مكة : عمـرو بن دينـار ، ولأهل البصـرة : قَتـادة ويحـيى بن أبي كثـير ، ولأهل الكوفة : أبو إسحاق عمرو بن عبد الله وسليمان بن مهران ... »[2] .

وقال أيضاً : « كان هؤلاء الستة ممن اعتمد عليهم النـاس في الحديث ... »[3] .

وقال أبو أحمد الحاكم عنهم : « هؤلاء السِّـتَّة الـذين يـدور عليهم حديث رسول الله من التابعين »[4] .

فبجمع الأحــاديث المعلّة لهــؤلاء الأئمة ، يمكن للمــرء أن يحيط بـأكثر الأحـاديث المعلّة الـتي ذكرها العلمـاء في كتبهم ، وتناثرت فيها .

ولما كـان كتـاب العلل للإمـام أبي الحسن الـدَّارقطني – رحمه الله – من أجلِّ الكتب الجامعة للأحاديث المعلّة وأوسـعها ، فإنَّ جمع مرويات أولئك الأئمة من خلال هذا الكتاب ودراستها ، يأتي على أكبر قدر من الأحاديث المعلّة .

ولمَّا كـانت مرويــات الزُّهــري والأعمش وأبي إســحاق – رحمهم الله - قد تمَّ العملُ عليها - من خلال ذلك الكتــاب - في رسـائلَ جامعيـةٍ ، فـإنَّ إكمـالَ هـذا الأمر من خلال ما بقي من الرُّواة السَّابقين ، يسدُّ شيئاً من الحاجة إلى خدمة علم العلل .

وفي هـذا البحث ، قمت بجمع مرويـات إمـامين - فقط – هما قَتادة بن دِعَامَةَ البصـري ، ويحـيى بن أبي كثـيرٍ اليَمَـامي ، وتخريجها ودراستها والحكم عليها .

وقد بلغ عدد المواضع التي وقفت عليها من هذه المرويات (120) موضعاً .

وبعد دراستها الإجمالية ، وضمِّ ما تفرق منها وتكرَّر ، صـار عـدد هـذه المرويَّات (112) حـديثاً معلاً - اختلف فيها أصـحاب هــذين الإمــامين عليهما ســنداً أو متنــاً - (77) منها لقَتــادة ، والباقي (35) ليحيى بن أبي كثير .

أهمية البحث وفوائده

لهذا البحث فوائد عديدة تدلُّ على أهميته ، ومن ذلك :-

2(?) العلل لابن المديني (ص36) والجامع للخطيب (1967) وتاريخ دمشق (59/401) .
3(?) المعرفة ليعقوب (1/621) .
4(?) تاريخ دمشق (59/397) .

1) أن العمل في الأحـاديث المعلَّة يعطي طـالب العلم دُرْبَـةً ومَلَكَةً في علوم الحديث .
2) أن دراسة المرويـات المعلَّة للمكـثرين من الرِّواية تغـني المـرء عن كثـير من العنـاء والتعب في دراسة العلل بجهد مكرَّر .
3) معرفة منـاهج العلمـاء في التَّعليل والتَّرجيح ، وقواعـدهم في ذلك .
4) معرفة ضـعف كثـير من الأحـاديث السَّـائرة بين النَّاس ، لخفاء العلة .
5) معرفة علو شأن الإمام الدَّارقطني في هذا العلم ، ورسوخ قدمه فيه ، فيعتمد على أقواله في العلل .
6) بيان أهمية كتابه في العلل ، والحـرص على إكمـال تحقيقه والاستفادة منه .

خطة البحث

سرت في هذا البحث على الخطة التالية :-

1) قسمت البحث أربعة أقسام تشـمل مقدمة وثلاثة أبـواب ، مختوماً بفهارس عامة .
2) المقدمة ، وتشمل أهمية البحث وخطَّته ومنهجه .
3) الباب الأول : مدخل ، وفيه فصلان هما :-
   1. الفصل الأول :- مقـــدمات في علم العلل ، تتضـــمَّن المباحث التالية :-
      1. تعريف العِلَّةِ .
      2. أهمية علم العلل وصعوبته .
      3. أقسام الحديث المعلّ .
      4. المؤلفات في العلل .
      5. طرق معرفة علّة الحديث .
      6. قرائن التَّرجيح بين الرِّوايات المختلفة .
      7. منهج الدَّارقطني في العلل .
   2. الفصل الثاني ترجمة مـوجزة للإمـام الـدَّارقطني رحمه الله .

4) الباب الثاني : مرويات قَتادة بن دِعامة المعلَّة ، وفيه ستة فصول هي :-
   1. ترجمة موجزة لقَتادة بن دِعامة رحمه الله .
   2. أحاديث مسند العشرة المبشَّرة بالجنَّة .
   3. أحاديث مسند أبي هريرة .
   4. أحاديث مسند أنس .
   5. أحاديث مسند بقية الصَّحابة .
   6. أحاديث مسند النِّساء .
5) الباب الثالث : مرويات يحيى بن أبي كثير المعلَّة ، وفيه خمسة فصول هي :-
   1. ترجمة موجزة ليحيى بن أبي كثير رحمه الله .
   2. أحاديث مسند العشرة المبشَّرة بالجنة .
   3. أحاديث مسند أبي هريرة .
   4. أحاديث مسند بقية الصَّحابة .
   5. أحاديث مسند النِّساء .
6) فهارس عامَّة ، تشمل ما يلي :-
   1. فهرس فقه الأحاديث .
   2. فهرس أطراف الأحاديث .
   3. فهرس الرواة المترجم لهم .
   4. فهرس المصادر والمراجع .
   5. فهرس الموضوعات .
7) وضعت كلام الدَّارقطني في صفحة مستقلة وفي هامشها خدمة النَّصِّ .
8) جعلت التَّخريج والدِّراسة في موضع مستقل يعقب كلام الدَّارقطني ، على النحو التالي :-
   1. التَّخريج ، وفيها أخرِّج الرِّوايات التي ذكرها الدَّارقطني حسب ورودها في كلامه .
   2. الرِّوايات الأخرى ، وفيها أذكر ما لم يذكره الدَّارقطني من روايات تتعلق بالحديث بدءاً من الراوي المخالف أو المتابع ، مع الإشارة إلى اختلاف المتن المؤثر ، ثم أذكر من خرَّج الرِّواية ، سواء تابعت أم خالفت .
   3. الدِّراسة ، وفيها يتم النظر في الاختلاف ومناقشة الأقوال والأدلة .

4. الحكم على الحـــــديث ، وفيها خلاصة ما ســـــبق في الدِّراسة من حيث السندُ خصوصاً ومتن الحديث عموماً .

منهج البحث

سرت في هذا البحث على النَّهج الآتي :-

1) جعلت نسخة دار الكتب المصرية[5] أصـلاً للبحث ، وأكملت ما نقص منها من المطبـــــــــوع مع ترجيحه عند الاختلاف ، لجودته .
2) انتقيت المواضع المعلَّة على أســاس الاختلاف على قَتــادة أو يحيى بن أبي كثير فحسب ، سواء حكم الدَّارقطني أم لا ، أما اختلاف أصـــحابهما فلم أعـــرِّج عليه ، لخروجه عن أصل البحث .
3) أعرضت عن الرِّوايــات الــتي يــذكرها الــدَّارقطني وفيها اختلاف الرُّواة على أصحاب قَتادة ويحيى ، إلا إذا كان لها أثرٌ في الحكم على التَّرجيح بين أصحابهما .
4) جمعت المواضع المتنــاثرة ، وأصــلها لحــديث واحد ، في موضع واحد ، ولو كثرت .
5) رتبت أحاديث كل فصل حسب ورودها في الكتاب .
6) خرجت الأحاديث من مصادرها الأصلية ، وربما توسعت في ذلك بسـبب الوقـوف عليها أثنـاء البحث عن القـرائن والأدلة وأقوال العلماء .
7) رتَّبت جميع المخرِّجين على حسب وفياتهم فحسب .
8) إذا لم أجد تخريجـاً لروايـةٍ ذكرها الـدَّارقطنيُّ فـإني أهمل الإشارة إلى ذلك ، تجنباً للتِّكرار .
9) رتَّبت الرِّوايات الأخرى بـالنَّظر إلى من تـابع الرِّواية الأولى فالثَّانية عند الدَّارقطني وهكذا ، وإنْ خـالَفَتْ في بقية السَّـند أو المتن .
10) صدَّرت الدِّراسةَ بـذكر أصل الخلاف على قَتـادة أو يحـيى . ثم ذكـرت أوجه الخلاف، ومن روى كـلَّ وجه ومن رجَّحه من العلماء وحجَّةَ كلٍّ ، وقرائن ترجيحه في ذلك ، بتوسع .

5(?) منها صورة بجامعة الإمام (4756/خ) . وقد تكلَّم محققه - رحمه الله - عن هـذه النُّسـخة وغيرها بإسهاب ، وفيما ذكره كفاية .

11) تـرجمت للـرُّواة المتعلِّقين بعلَّة الحـديث ، بـذكر حاله في شيخه بتوسعٍ ، هـذا إن كـان ثقة ، فـإن تُكُلِّمَ في حاله العـام بيَّنـته .
12) أهملت – غالباً - التَّرجمة للـرُّواة الـذين لا أثر لهم في علَّة الحديث الخاصة أو الحكم على الحديث عموماً ، إذا كـان ثقة مترجمـاً له في التَّهـذيب لابن حجر ، تجنبـاً للإطالة ، وما خالف ذلك بيَّنت حاله المهمَّ في الدراسة .
13) في الترجمة للرَّاوي أذكر حاله باختصار جرحاً ، أو تعـديلاً ، مع الإشـارة إلى المصـدر بإيجـاز ، معتمـداً في ذلك على التَّقريب لابن حجر إن كان قوله راجحاً .
14) إذا كان في الرَّاوي خلافٌ معتبرٌ ، ذكرته مع التَّرجيح والعزو المـوجز ، معتمـداً في ذلك على التَّهـذيب لابن حجر ، لاستيعابه لأقوال أهل العلم غالباً .
15) إذا تكرر الراوي مرة أخـرى أحلت على ترجمته بـذكر رقم الصـفحة فحسب ، وربما ذكـرت فيه أيضـاً حكمـاً مـوجزاً لاقتضاء المقام .
16) اهتممت بالتَّوسُّع في جمع حـال أصـحاب قَتـادة ويحـيى بن أبي كثـير ، والمفاضـلة عند اختلافهم والحاجة إلى الفصل بينهم .
17) اعتمدت على رموز تَّهذيب الكمال وتحفة الأشراف للمـزي وإتحاف المَهَرَةِ لابن حجر ، في إثبـات وجـود الرِّوايـات - في الكتب السِّـتَّة ومسـند أحمد – أونفيها ، كقرينة على التَّرجيح بين روايات أخرى .
18) سـلكت في البحث مسـلك الاختصـار في الأمـور الواضـحة عند أهل الاختصـاص ، كـالتَّراجم لكل الأعلام والـرُّواة ، والتَّعريفات ونحوها .
19) ذكـرت في الحكم على الحـديث خلاصة ما تقـدَّم في الدِّراسة ، على الرِّوايـات المدروسة خصوصـاً ، فـإن تـرجَّح الضَّعف ذكرت رواياتٍ أخرى أو شاهداً إن وجدت ، فإن كـان أصل الحديث في الصَّحيحين أو أحدهما سكت عنه غالباً ، إلا لفائدة .

وختاماً أشكر اللهَ – ﷻ – الذي منَّ عليَّ بالإسلام والاشتغال بخدمة سـنة نبيه ﷺ . أعـترف بنعمته ، وأنـوِّه بمنَّته ، فله من

الحمد أرفعه ، وله من الثَّنـــاء أبلغه ، لا نحصي ثنـــاءً عليه ، هو كما أثــنى على نفسه . كما أوجه شــكري لوالــديَّ الكــريمين ، ففضلهما مِنَ الله عليَّ عظيم ، يعجز عن قضائه لسانُ الشُّكر .

كما أشكر فضيلة المشرف الـدكتور محـروس حسـين عبد الجـواد ، أسـتاذ الحـديث بقسم السُّـنة وعلومها ، بكلية أصـول الــدِّين ، على رعايته الطَّيِّبة لهــذا البحث ، وعلى صــبره على الباحث .

وأشكر أعضاء قسم السُّنة ، ومنسوبي كلية أصول الدِّين ، والقائمين على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسـلامية ، وكـلَّ من أفادني في هذا البحث بشيء ، أسـأل الله – - أن يجـزيهم عني أفضلَ الجزاء وأحسَنه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلِّ اللهم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم .

الباب الأول

وفيه فصلان

الفصل الأول

مقدمات في علم العلل ، تتضمن المباحث التالية :-

1. تعريف العِلَّةِ .
2. أهمية علم العلل وصعوبته .
3. أقسام الحديث المعلّ .
4. المؤلفات في العلل .
5. طرق معرفة علَّة الحديث .
6. قرائن التَّرجيح بين الرِّوايات المختلفة .
7. منهج الدَّارقطني في العلل .

1- تَعْرِيفُ العِلَّةِ

العِلَّةُ في اللُّغَةِ :-

قال في القَامُوس : « والعِلَّةُ - بالكَسْرِ - : المَـرَضُ . عَـلَّ يَعِلُّ ، واعتـلَّ ، وأعلَّه الله تعـالى فهو مُعَـلٌّ ، وعَلِيل ، ولا تقل : مَعْلُول ... »[6] .

وقـــــال النَّوويُّ عن "مَعْلُـــــول" : « هو لحن » ، وتبعه السّيوطي[7] .

بينما عبَّر ابن الصلاح بقوله : « والمَعْلُول مرذول عند أهل العربية واللُّغة » ، وعلق العراقي على ذلك بقوله : « واعتُـرِض عليه بأنه قد حكـــاه جماعة من أهل اللُّغة ، منهم قُطْـــرُب[8] ، بينما حكـاه اللَّبْلي[9] والجـوهري[10] في الصِّـحاح والمُطَـرِّزي[11] في المُغْرِب » ، ثم قال العراقيُّ : « والجـواب عن المصـنِّف - أي ابن الصَّلاح - أنه لا شكَّ في أنَّه ضعيف وإنْ حكـاه بعض من صنَّف في الأفعال كـابن القُوطيَّة[12] . وقد أنكـره غـير واحد من أهل اللُّغة كابن سيده[13] والحَريري[14] وغيرهما »[15] .

وفيما قاله نظر ، ولعلَّ قول الزَّركشي أقـرب حيث قـال : « والصَّـواب أنه يجـوز أن يقـال : علَّه ، فهو مَعْلُـول ، من العِلَّة

6(?) القاموس : مادة « علل » .

7(?) تدريب الراوي (1/294) .

8(?) هو أبو علي محمد بن المستنير البصري ، أحد العلماء بالنحو واللغة ، توفي سنة 206هـ – تاريخ بغداد (3/298) .

9(?) هو أبو العباس أحمد بن يوسف الفهري ، ولد بلَبْلَة غرب الأنـدلس عـام 623هـ ، وتـوفي سنة 691هـ ، له تحفة المجد الصريح في شرح كتـاب الفصـيح – مقدمة فهـرس اللبلي (ص5) وما بعدها .

10(?) هو أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري الفارابي ، من بلاد الترك ، إمـام في علم اللغة ، وخطه يضرب به المثل في الحسن ، توفي سنة 398 هـ - إنباه الرُّوَاة للقفطي (1/229) .

11(?) هو ناصر بن عبد السَّيِّد الخوارزمي الحنفي ، شيخ المعتزلة ، له شرح المقامات ، توفي سنة 610هـ – السير (22/28) .

12(?) هو أبو بكر محمد بن عمر الأندلسي النحـوي ، كَـانَ رأسـاً في اللغة والنحو ، ذا عبـادة ونسك ، توفي سنة 376هـ - السير (16/219) .

13(?) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي الضرير ، عالم باللغة ، توفي سـنة 458هـ – السير (18/144) .

14(?) هو أبو محمد القاسم بن علي البصري ، صاحب المقامات ، توفي سنة 516هـ - السـير (19/460) .

15(?) التقييد (ص116) .

والاعتلال ، إلا أنه قليل ... ويشهد لهذه العِلَّة قولهم : عليل كما يقولون قتيل وجـريح ... وظهر بما ذكرنـاه أن قـول المصـنِّف : "مرذول" ، أجـود من قـول النَّووي في اختصـاره : "لحن" ، لأن اللَّحن سـاقط غـير معتـبر البتة ، بخلاف المـرذول . وأما قـول المحـدِّثين : "علَّله فلان بكـذا" ، فهو غـير موجـود في اللغة ، وإنَّما هو مشـهور عنـدَهم بمعـنى ألهـاه بالشـيء وشـغله ، من تعليل الصَّبي بالطَّعام . لكنَّ استعمال المحـدِّثين[16] له في هـذا المعنى على سبيل الاستعارة »[17] .

وأقدم من وجدته استـعمل كلمة معلـول بمعـنى مـريض - ممن يحتجُّ بكلامه في اللُّغة - مع العلم والإمامة في الـــــدِّين - الإمامُ الشَّافعي ، حيث قال في كتاب الـرَّهن من كتابه "الأمِّ" : « ومن يجوز ارتهانه ثلاث أصـناف :- صـحيح وآخر مَعْلُـول وآخر فاسد ... » ، إلى أنْ قال : « فهذا الرَّهن الصَّـحيح الـذي لا علة فيه ، وأما المَعْلُول ...»[18] .

فهـذا النَّصُّ يـردُّ على كـلِّ من أنكـره لغـةً ، فاللفظة قليلة الاستعمال ، صحيحة لغة ، لا مرذولة .

وأقدم من وجدته استعمل لفظة : "معـلّ" هو العقيليُّ[19] ، وهي صحيحة .

أما لفظة : « مَعْلُـــــول » فقليلة عند المتقـــــدِّمين من المحدثين[20] ، فيما يظهر .

العِلَّة في الاصطلاح :-

16(?) لم أجد عمَّن سـلف من المحـدثين من اسـتعملها ، فـالمراد من تـأخر منهم ، فلا ينسب إليهم هذا الاستعمال بإطلاق .

17(?) النكت للزركشي (2/205-206) .

18(?) الأم (3/184) ، وقد قال عبد الملك بن هشام النحوي وأبو عبيد القاسم : « الشـافعي ممن تؤخذ عنه اللغة » - منـاقب الشـافعي لابن أبي حـاتم (ص136) . ولم أجد شـاهداً - بعد البحث - من الشعر القديم المحتج به على المراد هنا .

19(?) الضعفاء (3/287) .

20(?) من أقدم من ذكر هذه اللفظة :-

i. البخاري فيما نقله عنه الترمذي في علله الكبير (1/551-ترتيبه) ، والخليلي في الإرشـاد (3/961) .
ii. أبُو داود في رسالته (ص34) .
iii. الترمذي في جامعه في موضعين (97و1119) ، ولم أجده عن غيرهم من العلماء ممن هو في طبقتهم المتقدمة .

عرَّف العراقي[21] العِلَّة في منظومته الألفية بقوله :-

وهي عبارة عن أسباب طرت فيها غموض وخفاء أثَّرت[22]

فيؤخذ مما قال أن العِلَّةَ : سببٌ خفيٌ وغامضٌ مؤثِّرٌ في الحديث الذي ظاهره السَّلامة . فللعلة ركنان هما :-

1. الخفاء والغموض .
2. القدح في الحديث ، سنداً أو متناً .

ويلزم عليه أنه إن تخلَّف أحدهما فلا يسمى الحديث مُعَلاً اصطلاحاً .

وهذا التَّعريف الذي استقرَّ مؤخراً – وهو ما سرت عليه في البحث هنا – .

فهو يخصِّص العلَّة ويحصرها بوصفين ، أما المتقدِّمون من المحدِّثين فإن العِلَّة عندهم أعمُّ مما اشتهر بعد ، فهي : « كلُّ ما أثَّر - ولو لم يقدح - في الحديث سنداً أو متناً ، لفظاً أو معنىً ، ظهر أم خفي »[23] .

حيث نجد في كتب الحديث والعلل الكثيرَ من تعليلِ أحاديثٍ بغيرِ ما تقدَّم في التعريف الأول[24] ، فيعللون بعلل غير خفية بل في غاية الوضوح كالرَّاوي المتروك[25] ، ويعللون بغيْر قادحٍ كتغيير الصَّحابي .

ويشهد لذلك تسميةُ التِّرمذيِّ المنسوخَ معلولاً لعدم العمل به[26] ، لا لعدم صحته ، لاشتمال الصَّحيح على أحاديث منسوخة[27] .

21(?) وهو مقتضى كلام الحاكم وابن الصلاح وغيرهما ، كما سيأتي .

22(?) فتح المغيث (1/258) .

23(?) هذا التعريف صغته مما فهمته من دراستي لعلم العلل .

24(?) علوم الحديث لابن الصلاح (122-التقييد) والنكت لابن حجر (2/771) وتوضيح الأفكار (2/27) .

25(?) قال ابن أَبي حاتم : « سألت أَبي عن حديث رَوَاهُ عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه أن علياً انكسرت إحدى زنديه فأمره النبي أن يمسح على الجبائر فقال أَبي : هذا حديث باطل ، لا أصل له ، وعمرو بن خالد : متروك الحديث » - العلل= = (1/46) . وسئل الدارقطني عن حديث آخر من حديث ابن عباس عن أبي بكر أن النبي قال : « العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه » . فقال : يرويه الوليد بن سلمة الأردني ، وهو متروك الحديث عن عمر بن قيس سندل ، وهو ضعيف أيضاً ويضطرب في إسناده ... » - العلل للدارقطني (1/213) .

26(?) فتح المغيث (1/272) .

27(?) النكت للزركشي (2/215) .

ونقل ابن أبي حـاتم عن أبيه قوله : « حـديث ابن مسـعود في التطبيق منسوخ »[28] .

ونصَّ ابن الصـلاح على ما سـبق ، فقـال : « إنَّ بعضـهم – أي المحدِّثين – أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح »[29] .

ولعلَّ تخصيص المتأخِّرين هذا النـوع باسم العلل لأن أكـثر أحـاديث كتب العلل من هـذا النَّوع ، كما هو ظـاهر وصـرَّح به السـخاوي[30] ، أو لأنه أدقُّها وأغمضُـها ، وقد اعتَـرَض بعضُـهم بشـدة على هـذا التخصـيص ، ولكـلٍ وجـهٍ ما يؤيـده ، ولعل ما ذهب إليه المتـأخرون نـوع من الحصر والتقييد ، لا تغيـير في المنهج بـالمعنى العـام ، وإلا فما سـلف من صـنيعهم أولى ، وصنيع الخلف أسهل للتعلم والفهم .

وعلى ما سبق ، فالحـديث المعـلُّ اصـطلاحاً متـأخراً هو : "الحديث الـذي ظـاهره السَّـلامة ، اطَّلع على قـادح في صـحته سنداً أو متناً" .

فلا يكـون الحـديث معلـولاً - اصـطلاحاً - إلا إذا تـوفر فيه شرطان هما :-

1. السَّـلامة في الظـاهر بتحقق شـروط صـحة الحـديث – سنداً[31] - أولاً .
2. الوقوف على قادح في أحد هذه الشروط - غالباً - ثانياً .

قال الحاكم : « وإنَّما يعلَّل الحديث من أوجه ليس للجـرح فيها مدخل ، فإنَّ حديث المجروح ساقط واهٍ[32] ، وعلة الحديث تكـثر في أحـاديث الثِّقـات ، أنْ يحـدِّثوا بحـديثٍ له علة فيخفى عليهم علمه ، فيصير الحديث معلولاً ... »[33] .

28(?) العلل (1/91) .
29(?) مقدمة ابن الصلاح (ص-التقييد) .
30(?) فتح المغيث (1/271) .
31(?) عبَّر العـراقي عن ذلك بقوله : « ويتطـرق ذلك إلى الإسـناد الـذي رجاله ثقـات الجـامع شروط الصحة من حيث الظاهر » - التقييد (ص116) ، ولذا لا يشـتغل بتعليل رواية الضـعفاء كما قال أبُو حاتم لابنه : « ليس عبد الله في هـذا الـوزن أن يشـتغل بخطئه ، عامة حديثه على هذا » - العلل (2/266) .
32(?) يعرف ضعف المحدِّث - غالباً - بمخالفة بقية الثقات ، كما قـال الـدارقطني عن راوٍ : « يحدِّث بأحاديث يسندها ، ويوقفها غيْره » - سؤالات الحاكم للدارقطني (334) .
33(?) معرفة علوم الحديث (ص112-113) .

ويظهر أن الحاكم أول من خصَّص هذا المصطلح ، وتبعه من بعده دون أن يستدرك عليه ، بل إنَّ ابن حجر قال بعد كلام لابن الصلاح : « وفي هذا ردٌّ على من زعم أن المعلول يشمل كلَّ مردود »[34] ، وقال أيضاً : « المعلول ما علته قادحة خفية »[35] ، وعلى هذا التعريف الأخير سار الرُّكبان من أهل الحديث .

تنبيه : لا يلزم من الإشارة إلى وجود علة في حديث أن يكون معلاً مطلقاً .

قال العلائي : « وإنَّما يقوى القول بالتَّعليل عند عدم المعارض ، وحيث يجزم المعلِّلُ بتقديم التَّعليل ، أو أنَّه أظهر ، فأمَّا إذا اقتصر على الإشارة إلى العِلَّة فقط ، بأن يقول - مثلاً - في الموصول : رواه فلان مرسلاً ، أو نحو ذلك ، ولا يبيِّن أي الرِّوايتين أرجح ، فهذا موجود في كلامهم ، ولا يلزم منه رجحان الإرسال على الموصول »[36] ، وبنحوه لابن حجر[37] أيضاً .

2- أهمية علم العلل وصعوبته

يعتبر علم العلل من أجلِّ أنواع علوم الحديث[38] ، وأدقِّها وأشرفها . وإنَّما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثَّاقب[39] .

قال ابن حجر عن هذا العلم : « هو من أغمض أنواع علوم الحديث ، وأدقِّها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهما ثاقباً ، وحفظاً واسعاً ، ومعرفة بمراتب الرُّواة ، وملكة قوية بالأسانيد والمتون . ولذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشَّأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة الرَّازيَّين والدَّارقطني » ، قال : « وقد

34(?) النكت لابن حجر (2/709) .
35(?) النكت لابن حجر (2/771) .
36(?) النكت لابن حجر (2/777) .
37(?) المصدر السابق .
38(?) قاله الخطيب في الجامع (2/450) .
39(?) علوم الحديث لابن الصلاح (ص 116) .

تقصر عبارة المعلِّل عن إقامة الحجَّة على دعـواه ، كالصَّـيرفيِّ في نقد الدِّينار والدِّرهم »[40] .

قال ابن المديني : « لأنْ أعرف علة حديث هو عندي أحب إليَّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي »[41] .

وقال ابن مهدي : « لأَنْ أعرفَ علةَ حديثٍ واحدٍ أحبُّ إليَّ من أن أستفيد عشرة أحاديث »[42] .

وقال الحاكم : « هو عِلْمٌ برأسه غـير الصَّـحيح والسَّـقيم ، والجرح والتَّعديل » .

وقال أيضاً : « معرفة علل الحديث من أجـلِّ هـذه العلـوم »[43] .

ولأهمية هذا العلم كـان بعض المحـدِّثين يعقـدون مجـالس خاصة به .

قـــال ابن عبد الحكم : « ما رأينا مثل الشَّـــافعي كـــان أصحاب الحديث ونقَّاده يجيئون إليه فيعرضون عليه فربما أعـلَّ نقد النُّقـاد منهم ويـوقفهم على غـوامض من علل الحـديث لم يقفوا عليها فيقومون وهم يتعجَّبون منه »[44] .

وقــال الخطيب : « أشــبه الأشــياء بعلم الحــديث معرفة الصَّرف ونقد الـدِّنانير والـدِّراهم ، فإنه لا يعـرف جـودة الـدِّينار والدِّراهم بلون ولا مسٍّ ولا طـراوة ولا دنس ولا نقش ولا صـفة تعود إلى صغر أو كبر ولا إلى ضيق أو سعة ، وإنَّما يعرفه النَّاقد عند المعاينة ، فيعرف البَهْـرَجَ الزَّائِفَ والخـالص والمغشـوش ، وكذلك تمييز الحديث ، فإنه علم يخلقه الله تعـالى في القلـوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به »[45] .

واقـترن بهـذه الأهمية صـعوبات كثـيرة لا يكـاد يـدركها إلا الحافظ ومن خاض غمار هذا الأمر وعاناه .

40(?) نـزهة النظر لابن حجر (ص 89) ، وقوله بقصور العبارة أمر نسبي نادر ، والنص كـرره في النكت (2/711) بنحوه .

41(?) العلل لابن أبي حاتم (1/10) .

42(?) المعرفة للحاكم (ص112) والجامع للخطيب (2/452) والسير (9/206) وشرح العلل (1/199) .

43(?) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص112و119) .

44(?) تاريخ دمشق (51/335) ، والنص يحتمل أن المراد بالعلة فيه الفقهية ونحوها .

45(?) الجامع (2/382) .

قــال ابن المــديني : « أخذ عبد الــرحمن بن مهــدي على رجل من أهل البصــرة - لا أســميه - حــديثاً ، قــال فغضب له جماعة ، قـال : فـأتوه ، فقـالوا : يا أبا سـعيد من أين قلت هـذا في صاحبنا ؟ قال فغضب عبد الرحمن بن مهدي وقـال : أرأيت لو أن رجلاً أتى بدينار إلى صيرفي فقال : انتقد لي هذا . فقـال : هو بهــرج . يقــول له : من أين قلت لي : إنه بهــرج ؟ الــزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم »[46] .

قـال ابن نمـير : قـال عبد الـرحمن بن مهـدي : « معرفة الحديث إلهام . لو قلت للعالم يعلِّل الحـديث من أين قلت هـذا ؟ لم يكن له حجة » ، قــال ابن نمــير : « وصــدق ، لو قلت له من أين قلت ؟ لم يكن له جواب »[47] .

وعقَّب السـخاوي على قـول ابن مهـدي الأخـير : « يعـني يعبر بها غالباً ، وإلا ففي نفسه حجج للقبول والرفض »[48] .

وقــال ابن مهــدي أيضــاً : « إنكارنا للحــديث عند الجهَّال كهانة »[49] .

وقال ابن نمـير : « معرفة الحـديث بمنــزلة الـذهب ، إنما يبصره أهله ، وليس للبصير فيه حجة ... »[50] .

ومما يدلُّ على قولِ ابنِ مهدي ما حكاه أبو زرعة الرَّازي ، وســأله رجل : « ما الحجَّة في تعليلكم الحــديث » ؟ قــال : « الحجَّة أن تسألني عن حديث له علَّة ، فأذكر علته . ثم تقصد أبا حــاتم فيعلله ، ثم تميِّز كلام كــلٍ مِنَّا على ذلك الحــديث ، فــإن وجدَّت بيننا خلافاً في علته ، فاعلم أنَّ كلاً مِنَّا تكلَّم على مراده ، وإن وجدَّت الكلمة متَّفقة فـاعلم حقيقة هـذا العلم » . قـال : ففعل الرجل فاتفقت كلماتهم . فقـال : « أشـهد أن هـذا العلم إلهام »[51] .

46(?) الجامع للخطيب (2/383) .
47(?) العلل لابن أبي حاتم (1/10) والجامع للخطيب (2/383) .
48(?) فتح المغيث (1/236) .
49(?) المصدران السابقان ، وعني بالجهال من لا علم لهم بالعلل .
50(?) الجامع للخطيب (2/384) .
51(?) المعرفة للحاكم (ص113) والجـامع للخطيب (2/384) ، وقد عـبر السـخاوي عن ذلك بتعبير آخر فقال : « أمر يهجم على قلوبهم لا يمكنهم ردُّه ، وهيئة نفسانية لا معدل لهم عنها » - فتح المغيث (1/274) ، وفي عبارته شيء ، فلو عبر بما عبر السلف لكان أولى وأدق .

وقـال نعيم بن حمـاد لابن مهـدي : « كيف تعـرف صـحيح الحديث من سقيمه؟ قال : كما يعرف الطبيبُ المجنونَ »[52] .

وقال الحاكم : « إن الصَّحيح لا يعرف بروايته فقط ، وإنَّما يعرف بـالفهم والحفظ وكـثرة السَّـماع ، وليس لهـذا النـوع من العلم عـون أكـثر من مـذاكرة أهل الفهم والمعرفة ، ليظهر ما يخفى من علة الحديث ، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسـانيد الصَّحيحة غير المخرَّجة في كتابي الإمـامين البخـاري ومسـلم ، لزم صاحب الحـديث التَّنقـير عن علته ، ومـذاكرة أهل المعرفة لتظهر علته »[53] .

وقال ابن رجب عن الحفَّاظ : « فإنَّ هؤلاء لهم نقد خـاص في الحـديث مختصـون بمعرفته كما يختصُّ البصـير الحـاذق بمعرفة النُّقود ، جيِّدها ورديئها ومشوبها ... ، وكـلٌّ من هـؤلاء لا يمكن أن يعبِّر عن سبب معرفته ، ولا يقيم عليه دليلاً لغيره » ، قال : « وبكل حال ، فالجهابذة النُّقاد والعـارفون بعلل الحـديث أفراد قليل من أهل الحديث جداً ... »[54] .

وقوله : « لا يقيم عليه دليلاً لغـيره » ، أراد به الـدَّليل القطعي اليقيـني على ما ذكر من وَهْمٍ أو خطأ للـراوي . أما الدليل بالقرائن والخبرة فهذا ما لا يُنفى علمهم به .

وقـال ابن قيِّم الجوزية : « وربَّما يظنُّ الغالط الـذي ليس له ذَوق القـوم ونقـدهم أنَّ هـذا تنـاقضٌ منهم ، فـإنهم يحتجُّون بالرَّجل ويوثقونه في موضع ، ثم يضـعِّفونه بعينه ولا يحتجُّون به في موضع آخر . ويقولـون : إن كـان ثقة وجب قبـول روايته جملة ، وإن لم يكن ثقة وجب تـرك الاحتجـاج به جملة . وهـذه طريقة فاسـدة مُجمـعٌ بين أهل الحـديث على فسـادها ، فـإنهم يحتجُّون من حديث الرجل بما تابعه غيره عليه وقـامت شـهوده من طـرقٍ ومتـونٍ أخـرى ، ويـتركون حديثه بعينه إذا روى ما يخالف النَّاس أو انفـرد عنهم بما لا يتابعونه عليه . إذِ الغلط في موضع لا يـوجب الغلط في كل موضـعٍ والإصـابة في بعض الحديث أو في غالبه لا توجب العصـمة من الخطأ في بعضه ولا

52(?) الجرح (1/252) والمجروحين (1/32) .
53(?) المعرفة للحاكم (ص59-60) .
54(?) جامع العلوم (27) .

سـيَّما إذا عُلم من مثل هـذا أغلاطٌ عديـدةٌ ثم روى ما يخـالف النَّاس ولا يتابعونه عليه فإنَّه يغلب على الظن أو يجزم بغلطه .

وهنا يعـــرض - لمن قَصُـــرَ نقـــدُهُ وذَوقه عن نقد الأئمَّة وذوقهم في هذا الشَّـأن - نوعـان من الغلط ننبِّه عليهما لعظيم فائدة الاحتراز منهما :-

1. أحـدهما :- أن يـرى مثل هـذا الرَّجل قد وثق وشـهد له بالصدق والعدالة أو خـرج حديثه في الصَّـحيح فيجعل كـلَّ ما رواه على شرط الصَّـحيح ، وهـذا غلط ظـاهر فإنه إنَّما يكون على شـرط الصَّـحيح إذا انتفت عنه العلل والشُّـذوذ والنَّكـارة وتوبع عليه فأما مع وجـود ذلك أو بعضه فإنه لا يكـون صـحيحاً ولا على شـرط الصَّـحيح . ومن تأمَّل كلام البخاري ونظرائه في تعليله أحاديث جماعة أخرج حـديثهم في صحيحه ، علم إمامته وموقعه من هـذا الشـأن وتـبيَّن به حقيقة ما ذكرنا .
2. النـوع الثـاني من الغلط :- أن يـرى الرَّجل قد تكلَّم في بعض حديثه وَضُـعِّفَ في شـيخ أو في حـديث فيجعل ذلك ســـبباً لتعليل حديثه وتضـــعيفه أين وجد كما يفعله بعض المتأخِّرين من أهل الظَّاهر وغيرهم وهذا أيضاً غلط . فإن تضـعيفَه في رجل أو في حـديث ظهر فيه غلطُه لا يـوجب التَّضـعيف لحديثه مطلقـاً . وأئمَّة الحـديث على التَّفصـيل والنَّقد واعتبار حديث الرَّجل بغيره ، والفرق بين ما انفـرد به أو وافق فيه الثِّقــات . وهــذه كلمــات نافعة في هــذا الموضع ، تـبيِّن كيف يكـون نقد الحـديث ومعرفة صـحيحه من سقيمه ومعلوله من سليمه وَمَنْ لَمْ يَجْعَـلِ اللـهُ لَـهُ نُورَاً فَمَا لَهُ من نُورٍ »[55] .

والنَّص التـالي عن أبي حـاتم الـرَّازي - على طوله - يـبيِّن أهمية هذا العلم وصعوبته ، بل وغرابته أيضاً على عمـوم النَّاس ، حيث قال :

« جـــاءني رجل من جلَّة أصـــحاب الـــرَّأي من أهل الفهم منهم ، ومعه دفتر فعرضه عليَّ ، فقلت في بعضها : هذا حديث

55(?) الفروسية (ص44-45) ، وفي النسخة أغلاط كثيرة أصلحت من طبعة أخرى .

خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث ، وقلت في بعضه : هذا حديث باطل ، وقلت في بعضه : هـذا حـديث منكر ، وقلت في بعضه : هذا حديث كذب ، وسائر ذلك أحاديث صِـحاح ، فقـال : من أين علمت أَنَّ هـذا خطأ وأَنَّ هـذا باطل وأَنَّ هـذا كـذب ؟ أخبرك راوي هـذا الكتـاب بـأَنَّي غلطت وأَنَّي كـذبت في حـديث كذا ؟ فقلت : لا ! ما أدري هِـذا الجـزء من رواية مَن هو ؟ غـير أني أعلم أَنَّ هــذا خطأ ، وأَنَّ هــذا الحــديث باطل ، وأَنَّ هــذا الحديث كذب فقال : تدَّعي الغيب ؟ قال : قلت : ما هذا ادِّعـاء الغيب ، قال : فما الدَّليل على ما تقول ؟ قلت : سلْ عمَّا قلتُ مَنْ يحسن مثلَ ما أحسنُ فـإن اتفقنا علمت أَنَّا لم نجـازف ولم نقله إلا بفهم . قال : من هو الذي يحسن مثلَ ما تحسن ؟ قلت : أبو زرعة . قال : ويقول أبو زرعة مثلَ ما قلتَ ؟ قلت : نعم . قـال : هـذا عجبٌ ! فأخذ فكتب في كاغـدٍ[56] ألفـاظي في تلك الأحاديث ثم رجع إليَّ وقد كتب ألفــاظ ما تكلَّم به أبا زرعة في تلك الأحاديث . فما قلت : إنه باطل ، قال أبو زرعة : هو كـذب . قلت : الكــذب والباطل واحد ، وما قلت : إنه كــذب قــال أبو زرعة : هو باطل ، وما قلت : إنه منكر قـــــال : هو منكر ، كما قلت ، وما قلت : إنه صحاح قال أبو زرعة : هو صـحاح فقـال : ما أعجب هذا ! تتفقـان من غـير مواطـأة فيما بينكما . فقلت : فقد دلَّك ، أَنَّا لم نجـازف ، وإنَّما قلنـاه بعلم ومعرفة قد أوتينا ، والدَّليل على صحة ما نقوله ، بـأنَّ دينـاراً نَبَهْرَجـاً[57] يحمل إلى النَّاقد فيقول : هذا دينار نَبَهْرَج ، ويقول لدينار: هو جيد فان قيل له : من أين قلت أَنَّ هذا نبهـرج ! هل كنت حاضـراً حين بهـرج هذا الدينار ؟ قال : لا فان قيل له : فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا الدينار قال : لا ، قيل : فمن أين قلت : أَنَّ هذا نَبَهْـرَج ؟ قـال : علمـاً رزقت . وكـذلك نحن رزقنا معرفة ذلك . قلت له : فتحمل فصَّ يـــــاقوت إلى واحد من البصـــــراء من الجوهريين فيقول : هذا زجاج ويقول لمثله : هذا يـاقوت ، فـان قيل له : من أين علمت أَنَّ هــذا زجــاج وأَنَّ هــذا يــاقوت هل

56(?) الكاغد القرطاس ، كذا في القاموس (ص402) .
57(?) قال ابن الأعرابي : « البَهْرَجُ الدرهم الـمُبْطَلُ السِّكَّةِ، وكـلُّ مـردود عند العـرب بَهْـرَجٌ و نَبَهْرَجٌ . والبَهْرَجُ: الباطلُ والرَّدِيءُ من الشيء » - اللسان (2/217) .

حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج ؟ قـال : لا قيل له : فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجاً ؟ قال : لا ، قال : فمن أين علمت ؟ قـال : هـذا علم رُزقت . وكـذلك نحن رُزقنا علماً لا يتهيَّأ لنا أن نخـبرك كيف علمنا بـأنَّ هـذا الحـديث كـذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه» اهـ .

قـال ابن أبي حـاتم عَقِبَ ذلك : « تعـرف جـودة الـدينار بالقياس إلى غيره فإن تخلف عنه في الحمرة والصَّفاء علم أنه مغشوش ويعلم جنس الجـوهر بالقيـاس إلى غـيره فـان خالفه بالماء والصَّلابة علم أنه زجاج ويقاس صحة الحديث :-

1- بعدالة ناقليه .
2- وأن يكون كلاماً يصلح[58] أن يكون من كلام النُّبوة .

ويعلم سقمه وإنكـاره بتفـرُّد مَن لم تصـحَّ عدالته بروايته ، والله أعلم »[59] .

فأشار – رحمه الله – إلى قرائن معرفة ذلك بالقياس على رواية بقية الرواة ، والقياس لا يحسنه كل أحد ، ولا يصــبر عليه السِّنين إلا القليل .

وقــال العلائي : « التَّعليل أمر خفي ، لا يقــوم به إلا نقــاد أئمة الحديث دون من لا اطلاع له على طرقه وخفاياه »[60] .

ومما ســبق يتــبيَّن أنَّ هــذا العلم شــاقٌّ وأنَّ معرفة علة الحديث قد لا تظهر إلا بعد سنين .

قال الخطيب : « فمن الأحاديث ما تخفى علته ، فلا توقف عليها إلا بعد النَّظر الشَّديد ، ومضي الـزَّمن البعيد » ، ثم أسـند عن ابن المــديني قوله : « ربما أدركت علة حــديث بعد أربعين سنة »[61] .

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه في حديث ذكــره : « ولم أزل أفتِّش عن هذا الحديث ، وهمَّني جـدَّاً حـتى رأيته في موضع ... »[62] .

58(?) هذا القيد مهم جداً في تصحيح الأحاديث التي أسانيدها قوية في الظاهر ، وقد غفل عنه كثير من المعاصرين .
59(?) الجرح (1/349-351) .
60(?) النكت لابن حجر (2/782) .
61(?) الجامع للخطيب (2/385) .
62(?) العلل لابن أبي حاتم (2/270) .

وقال أيضاً : « قلت لأبي زرعة : أيهما عندَك أشبه ؟ قال : الله أعلم . ثم تفكَّر ساعةً ، فقال : حديث الدَّراوردي أشبه ... »[63] .

ولربما رجَّح العالم ما خفي على من هو أعلم منه بالحديث أو ما خالفه هو بعد زمن ، كما حصل لأبي حاتم الرَّازي ، حيث سأله ابنه عن حديث اختلف فيه ، هل هو عن ابن مسعود أو عن جابر قال : « قلت لأبي أيهما أصحُّ ؟ قال : عبد الله أصحُّ ... ثم قال ابن أبي حاتم : سألت أبي مرةً أخرى عن هذا الحديث فقال : يحيى القطَّان ومعتمر وغيرهما يقولون عن التَّيمي عن أبي نضرة عن جابر عن النَّبي ، وهو أشبه بالصَّواب »[64] .

وقال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه احمد بن حنبل وفضل الأعرج عن هشام بن سعيد أبي أحمد الطَّالقاني عن محمد بن مهاجر عن عقيل بن شبيب عن أبي وهب الجشمى وكانت له صحبة قال : قال رسول الله : سموا أولادكم أسماء الأنبياء وأحسن الأسماء عبد الله وعبد الرحمن وأصدقها حارث وهمام وأقبحها حرب ومرة وارتبطوا الخيل وامسحوا على نواصيها وقلدوها ولا تقلدوها الأوثان . قال أبي : سمعت هذا الحديث من فضل الأعرج وفاتني من أحمد ، وأنكرته في نفسي وكان يقع في قلبي أنه أبو وهب الكلاعي صاحب مكحول ، وكان أصحابنا يستغربون فلا يمكنني أن أقول شيئاً لما رواه أحمد ، ثم قدمت حمص فإذا قد حدثنا ابن المصفى عن أبي المغيرة قال حدثني محمد بن مهاجر قال حدثني عقيل بن سعيد عن أبي وهب الكلاعي قال : قال النبي ...

قال أبي : فعلمت أن ذلك باطل وعلمت أن إنكاري كان صحيحاً وأبو وهب الكلاعى هو صاحب مكحول الذي يروى عن مكحول واسمه عبيد الله بن عبيد وهو دون التابعين يروى عن التابعين وضربه مثل الأوزاعي ونحوه فبقيت متعجباً من أحمد

63(?) العلل لابن أَبي حاتم (2/266) .
64(?) العلل لابن أَبي حاتم (2/416) .

بن حنبل كيف خَفِيَ عليه فـإني أنكرته حين سـمعت به قبل أن أقف عليه »[65] .

وهــذا الحافظ ابن حجر على ســعة علمه بالعلل وطــرق التَّرجيح فيه يقــول في حــديث : « وقد رجَّح البخــاري أنه عن جابر ، وخالفه أبو مسعود والبيهقي فرجَّحا أنه عن أبي هريرة ، ولم يظهر لي في ذلك ترجيح ، والله أعلم »[66] .

وكان هذا العلم ذا أهمية وصعوبة لعدَّة أمور منها :-

1- أنه يتعلق بكلام رسـول ، « والثقة إذا حـدَّث بالخطأ ، فحمل عنه وهو لا يشـــعر أنه خطأ ، يعمل به على الدَّوام للوثوق بنقله ، فيكون سبباً للعمل بما لم يقله الشرع »[67] .

2- ظهور صحة الحديث بالنَّظر إلى ظاهر السَّـند والمتن ، وفي هذه الحالة يبعد لدى النَّاظر احتمال وجود علة خفية ، ويكـــثر وقوعه ممن أكـــثر من الحكم على الأحاديث من المتـأخِّرين كالسّـيوطي ومن سـار على نهجه في التَّصحيح بظواهر الأسانيد فحسب ، أو بتتبع الشَّواهد دون تمحيصـها وتتبع عللها الخفيَّة ، أو أهمل إعلال الأئمَّة لها اتكالاً على قوة الطُّرق عنـده وكـثرة الشَّواهد .

3- اختلال العمل بمنهج المحـــدثين قرنـــاً بعد قـــرن ، باعتماد كثير من المتأخِّرين على ظواهر الأسـانيد من حيث لا يشـعرون ، ودخـول علم المنطق في علـوم الحديث من خلال كتب المصطلح المتـأخِّرة خاصَّـة ، فأهمية إبراز علة الحـديث تـزداد بقـدر ذلك الاعتمـاد المشار إليه .

4- تفرُّق كثير من الأحـاديث المعلَّة في بطـون عشـرات الكتب ، ولا شكَّ أن التَّنقير عن ذلك واسـتخراجه من الصُّعوبة بمكان .

65(?) العلل لابن أبي حاتم (2/312) .
66(?) الفتح (2/611) .
67(?) الفتح (1/265) حديث (107) .

وهــذا العلم قد قــلَّ من يفهمه ويُعــنى به في العصــور السَّابقة ، فكيف بهذا الزمن

قال أبو حـاتم : « جـرى بيـني وبين أبي زرعة يومـاً تميـيز الحديث ومعرفته ، فجعل يـذكر أحـاديث ويـذكر عللها ، وكـذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ ، فقال لي : يا أبا حاتم قلَّ من يفهم هذا ، ما أعـزَّ هـذا . إذا رفعت هـذا من واحد واثنين فما أقلَّ أن تجد من يحسن هذا ... »[68] .

وقال ابن حجر : « لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشــأن وحذاقهم »[69] .

ولا يفهم من النصــوص الســابقة في صــعوبة علم العلل وغرابته أنه لا قيام لشـأنه بعد رحيل أهله الأوائل . فـإن أصـوله وقواعــده باقية وطرائق أصــحابه متداولة ، تعتمد على الفهم والذكاء والخبرة وطول الممارسة ودقة التنقير .

وقد تصــعب العلة وتــدق ، بحيث لا يقــدر على حل رمزها وكشف غامضها إلا القليل من أهل هذا العلم .

وليتنبه إلى أن أهمية علم العلل لا يعــني نشر هــذا العلم بين العامة ، لعـــدم فهمهم حقيقته ، ولاحتمـــال ورود الشك عندهم في الحديث وأصوله .

قال أبو داود : « ضـررٌ على العامة أن يكشف لهم كـلُّ ما في هذا الباب فيما مضى من عيـوب الحـديث ، لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا »[70] .

3- أقسام الحديث المعل

تنوعت أساليب تقسيم الأحاديث المعلَّة على أنواع منها :-

1. تقسيمها - حسب أثر العِلَّة - قسمين اثنين هما :-

1- علة قادحة ، كالإرسال في السَّند ، وتغيير المعنى في المتن[71] .

68(?) الجرح (1/356) .

69(?) النكت (2/711) .

70(?) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص30) .

71(?) هذه النوع الأخير قليل جـداً في الأحـاديث المعلة بحمد الله ، مما يـدلُّ على اهتمـامهم بألفاظ الحديث أكثر من الأسـانيد ، ومن أشـهر الأمثلة في ذلك قـول ابن أبي حـاتم في علله (1/64و66) : « سألت أبي عن حديث رواه علي بن عياش عن شعيب بن أبي حمزة عن محمد

2- علة غير قادحة ، كتعيين الصَّحابي[72] .

وهذا التقسيم عبر عنه ابن حجر بـ : « مراتب العلل »[73] .

2. تقسيمها حسب موضعها إلى علل في السَّند وعلل في المتن .

1- فمن علل السَّند :- رفع الموقوف ووصل المنقطع وإبدال راوٍ بآخر وإسقاط راوٍ أو زيادته وإبدال سند بآخر أشهر منه ، ونحو ذلك .

2- ومن علل المتن :- إدراج متن بآخر ، والرِّواية بالمعنى مع تغيير المراد ، ومخالفة الصَّحابي لما رواه ، والتَّفرد بزيادة في المتن .

3. تقسيم ينظر فيه إلى قوة تأثير العِلَّة في الحديث على التالي :-

1- ما يغلب على الظَّنِّ قبول علته .

2- ما يغلب على الظَّنِّ رده .

3- ما يجزم بِرَدِّه .

4- ما يتوقف فيه لقوَّة تردُّده[74] .

وهذا التَّقسيم مرتبط بقرائن التَّعليل الآتي ذكرها بعد ، وعلى هذا اختلف العلماء في اعتبار العلة وعدم اعتبارها ، استناداً على قوة العِلَّة وأثرها في صحة الحديث ، مع احتمال اتفاقهم على وجود أصل العِلَّة في حديث معين .

4. تقسيم بالنَّظر إلى نوع العِلَّة الظَّاهرة - وجعل كل قسم نوعاً من أنواع علوم الحديث - ومن هذه الأقسام :-

1- اختلاف الوصل والإرسال .

2- المضطرب[75] .

بن المنكدر عن جابر قال : كان آخر الأمر من رسول الله ترك الوضوء مما مست النار . فسمعت أبي يقول : هذا حديث مضطرب المتن ، إنما هو إن النبي أكل كتفاً ولم يتوضأ ، كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر عن جابر ، ويحتمل أن يكون شعيبٌ حدَّث به من حفظه فوهم فيه » .

72(?) النكت لابن حجر (2/746-747) .

73(?) الفتح (10/631) .

74(?) نصب الراية (1/237) .

75(?) قال ابن حجر : « الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطربا إلا بشرطين :-

1- أحدهما استواء وجوه الاختلاف فمتى رجح أحد الأقوال قدِّم ولا يعلُّ الصحيح بالمرجوح .

3- زيادة الثِّقَات[76] .
4- الشَّاذ[77] والمنكر .
5- المقلوب[78] .
6- المدرج[79] .
7- المزِيد في متَّصل الأسانيد .
8- المصحَّف والمحرَّف .

وواضح أن هـذه الأنـواع جـزء من الحـديث المعل[80] وإن اشتهر عند علمـاء المصـطلح إفرادها في أبـوابٍ مسـتقلة وهي في الواقع جزء من العلل - الذي جعلوه مستقلاً - لأمور منها :-

1- أن الذين ألَّفـوا في العلل أو تكلَّمـوا فيها عَرَضَـاً ، قد ذكروا أحاديث فيها أكثر ما تقدَّم .
2- أن هذه الأنواع إنَّما عرفت بالنَّظر إلى رواية المخالف ، وهـذا بلا شك داخل في علم علل ، حيث إنَّه يقـوم على جمع الرِّوايـات ، والنَّظر في الاختلاف ، ومن ثم الحكم كما سيأتي تفصيله فيما بعد[81] .
3- أن في الحكم على حديث بشيء من الأنواع السَّـابقة في بعضه تعليل لسند ظاهره الصِّـحة ، اضـطُّلع على علته الخفية بالاعتبار ، ويبقى بعد التَّعليـلِ النَّظـرُ في أثر العِلَّة ، أقادحة هي أم لا .

2- ثانيهما - مع الاسـتواء - أن يتعـذر الجمع على قواعد المحـدثين ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك » - هدي الساري (ص509) .

76(?) هذا المبحث من أشكل مسائل علم العلل ، وسـيأتي تفصـيل القـول فيه عند الكلام عن قرينة الحفظ (ص48) .

77(?) قليل جـداً اسـتخدام المحـدثين السـابقين لهـذه اللفظة فيما اصـطلح عليه بعد ، أما النوعان السابقان فكثيران جـداً في الأحـاديث المعلة كما هُـوَ معلـوم لمن نظر في كتب العلل وغيرها .

78(?) ممن ذكر هـــذا النـــوع في التعليل ابن أَبي حـــاتم (1/70و151و2/24) عن أبيه ، والدارقطني (5/89) كلاهما في علله .

79(?) ممن ذكر هـــذا النـــوع في التعليل ابن المـــديني (ص77) وابن أَبي حـــاتم (2/149) والدارقطني (2/95) في عللهم .

80(?) أما قـول الحـاكم في المعرفة (ص119و120) بـأن الشـاذ يغـاير المعلل من حيث إن المعلل وقف على علته بخلاف الشاذ ، فلا دليل عليه من صنيع من سـلف ، ولم يفصل الحـاكم في دليله ، بل إنه أسند عقب كلامه عن الشـافعي أنه قيد الشـاذ بقيـدين هما :- 1- المخالفة . 2- من الثقة خصوصاً ، وهذا جزء من علم العلل كما سبق ، وأكثر الروايـات الشـاذة قد عـرف سبب شذوذها ، وقول الشافعي بالمخالفة يدل على خلاف كلام الحاكم .

81(?) (ص34) .

4- أنَّ إفراد جزء من علم بالتأليف ، لا يعني أنه مستقل عنه في قواعده . فإفراد علماء الحديث السَّابقين بعض جزئيات العلل بالتأليف لا يفهم منه أنه علم مستقل يذكر بجانب علم العلل في كتب المصطلح .

ومن المآخذ المترتبة على إهمال ما سبق أمران :-

1- أنه عند التَّمثيل بأحاديث معلَّة لا تذكر بعض الأنواع السَّابقة ، لأنها من علم آخر - اصطلاحاً – عند البعض .

2- أن ذلك قد يُوحي لدى البعض أيضاً أن قواعد هذه الأنواع وأسس التَّرجيح فيها غير التي في علم العلل . وهذا غير صحيح باعتبار الأصل ، وإن كان قد يتميَّز كل نوع بجزئية تخصُّه لا تخرجه عن أصل علم العلل ، ونوع المدرج يبين صحة ما سبق ذكره ، حيث ظن البعض أن الرواية التي تبين الإدراج فاصلة في الأمر ، وأغفل قرائن قبولها أو ردِّها ، فليس كل من ميز وبين الإدراج في الرواية يقبل قوله إذا خالف من هو أرجح ، وحديث الاستسعاء الآتي[82] شاهد على ما ذكر .

ولعل إفرادهم هذه الأنواع من باب جمع الأمثلة المتشابهة ، وفي هذا لطافة علمية ظاهرة وتجديد ، وممن قام بذلك الحافظ ابن حجر ، فقال السَّخاوي : « وقد أفرد شيخنا من هذا الكتاب - أي علل الدَّارقطني - ما له لقب خاص كالمقلوب والمدرج والموقوف ، فجعل كلاً منها في تصنيف مفرد ، وجعل العلل المجرَّدة في تصنيف مستقل ... »[83] .

وذكر ابن حجر[84] والسَّخاوي[85] أن في العلل للدَّارقطني أمثلة للمضطرب . وقال الصَّنعاني عن علمي العلل والمضطرب : « والبحثان متقاربان ، والاضطراب نوع من العلل »[86] .

82(?) (ص242) .
83(?) فتح المغيث (1/275) .
84(?) النكت لابن حجر (2/774) .
85(?) فتح المغيث (1/275) .
86(?) توضيح الأفكار (2/37) .

وذكر أبو عبد الله الحـاكم أجناسـاً كثـيرةً للعلل تمـثيلاً فحسب[87] .

وقـال ابن حجر عند قـول ابن الصـلاح "ويصـلح مثـالاً للمعلل" : « لا يختصُّ هذا بهذا المثال ، بل كلُّ مقلوب لا يخرج عن كونه معللاً ، أو شـاذاً ، لأنه إنما يظهر أمـره بجمع الطُّرق واعتبـار بعضـها ببعض ، ومعرفة من يوافق ممن يخـالف ... »[88] .

فالحاصل أنَّ كلَّ اختلاف على الرَّاوي داخل في علم العلل بصنيع من سلف من علماء الحديث وعلله ، سواء كان الاختلاف قادحـاً أم لا ، وسـواء كـان في السَّـند أم المتن . وأما إدخـال روايات الضُّعفاء في كتب العلل فلأنَّ هذا يسـمى علة من حيث الأصل ، ولأنَّ الاصـطلاح لم يسـتقرَّ بعد ، والأمر سـهل ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، إن لم يـترتب على ذلك تـأثير في النهج العلمي التطـبيقي ، والحاجة إلى تنويع العلم وتقسـيمه من سمات العصور المتأخرة - كما هو معلـوم - في شـتى العلـوم ، والإنكار على هذا فيه تشديد .

4- المؤلفات في العلل

لعل ما أُلِّفَ في حـديث رسـول الله من أكـثر المؤلفـات التي تركها علماء السَّـلف الصـالح لمن بعـدهم . ومن بين هـذه المؤلَّفات ما كتبه المحدثون في علل حـديث رسـول الله . إلا أنَّ ما أُلِّف في العلل قليل بالنِّسـبة لبقية تلك المؤلَّفـات ، كما أنَّ ما سَـلِم منها وبقي حـتى الآن لا يكـاد أن يـذكر كـذلك . ولا شـكَّ أنَّ هـذا يـترك شـيئاً من الحـزن في قلب أهل العلم ، أن فاتهم ما فيها من علم .

قال الخطيب وذكر مصنفات ابن المـديني : « وجميع هـذه الكتب قد انقرضت ولم نقف على شـيء منها إلا على أربعة أو خمسة حسب ولعمـري إنَّ في انقراضـها ذهـاب علـوم جمة وانقطاع فوائد ضخمة »[89] .

87(?) المعرفة للحاكم (ص113-119) .
88(?) النكت لابن حجر (2/874) .
89(?) الجامع للخطيب (2/467) .

وقال أَيضاً بعد ذكر العشرات من كتب ابن حبان المفقودة : « مثل هـــذه الكتب الجليلة كـــان يجب أن يكـــثر بها النسخ ويتنافس فيها أهل العلم ويكتبوها لأنفسهم ويخلدوها أحرازهم ، ولا أحسب المــانع من ذلك إلا قلة معرفة أهل تلك البلاد لمحل العلم وفضـله وزهـدهم فيه ورغبتهم عنه وعـدم بصـيرتهم به ، والله أعلم »[90] .

ولا شـكَّ أنَّ هـذه المؤلفـات تعطي لنا تصـوراً مجملاً عن نشـأة علم العلل ، وأنه بـدأ في عصر مبكر جـداً بالنِّسـبة لبقية علوم الحديث الـتي فرَّعها علمـاء الحـديث بعد سـنين من بداية نشأتها . فبينما انتشرت كثير من فروع علوم الحــديث بعد زمن ، فإنَّ علم العلل - على قـدم نشـأته - قوبل بعكس ذلك ، حيث قلَّ الاهتمام به وضـعُف جانبه كثـيراً ، مع قـول علمـاء الحـديث بأهميته وعظم شأنه بين علوم الحديث !!

ومن أشهر المؤلفات في علل الحديث ما يلي :-

1. العلل لعبد بن المبارك[91] .
2. علل الحديث ليحيى القطان[92] .
3. العلل ليحيى بن معين[93] .
4. العلل لابن المــديني ، بعــدة روايــات عنه[94] ، في عــدة أجزاء[95] ، وله أيضاً علل حديث ابن عيينة في (13) جزءاً .
5. العلل لأحمد بن حنبل ، بعدة روايات عنه[96] ، طبع بعضــها . ويغلب عليها الجــرح والتَّعــديل ومســائل فقهية وغــير ذلك ، جمعها الخلال في ثلاثة مجلـــدات ، جمع فيها ما تفـــرق من الرِّوايات عن أحمد . انتخب منه ابن قدامة ، وطبع بعضه .
6. علل الحديث ومعرفة الشيوخ لابن عمَّار الشَّهيد الموصـلي [97] . وله علل أحاديث صحيح مسلم أيضاً ، وهو مطبوع .

90(?) الجامع للخطيب (2/471) .
91(?) ذكره مغلطاي في إكماله (11/148) ، وأشك في التسمية أو النسبة .
92(?) شرح العلل لابن رجب (2/805) وتسمية ما ورد به الخطيبُ دمشقَ (89) .
93(?) شرح العلل (2/805) .
94(?) كرواية ابنه عبد الله بن علي عنه ، ذكرها حمزة في سؤالاته للدارقطني (323) .
95(?) ســؤالات حمــزة الســهمي (323) وتــاريخ بغــداد (6/280و10/9) والكفاية (ص379) والجامع للخطيب (2/466و467) والمعرفة للحاكم (ص71) ، ولعل المطبوع برواية ابن البراء جزء من هذه العلل .
96(?) سردها الذهبي في السير (11/330-331) .

7. العلل لأبي حفص الفلاس[98] .
8. العلل للبخـــاري ، برواية أبي محمد الشَّـــرقي [99] . وكتابه التاريخ الكبير من أهم مصادر العلل وتراجم الرُّواة وغير ذلك .
9. علل حـديث الزُّهـري لمحمد بن يحـيى الـذُّهلي[100] ، برواية الخفَّاف[101] .
10. العلل لمسلم بن الحجاج[102] .
11. التمييز لمسلم أيضاً ، طبع جزءٌ منه برواية مكي بن عبدان ، وهو من كتب العلل كما ذكر الخطيب[103] .
12. المسند المعلل ليعقوب بن شيبة[104] ، عـثر على قطعة منه من مسـند عمر بن الخطـاب . وهو برواية حفيـده أبي بكر محمد بن أحمد بن يعقوب ، وقد طبع ما وجد منه .
13. العلل لأبي زرعة الرَّازي[105] .
14. العلل لأبي بشر إســـــماعيل بن عبد الله الأصـــــبهاني ، المعروف بسمُّويه[106] .
15. العلل لأبي حـــاتم الـــرَّازي ، برواية محمد بن إبـــراهيم الكتَّاني[107] .
16. العلل لابن ماجة القزويني[108] .

97(?) تـاريخ بغـداد (5/417) وقـال ابْنُ حَجَـرٍ في ترجمته عن أحد تلاميـذه : « الحسـين بن إدريس الهروي له عنه سؤالات في العلل والرجال » - التهذيب (3/610) .
98(?) تسمية ما ورد به الخطيب دمشق (88) .
99(?) المعجم المفهرس لابن حجر (ل66) وصلة الخلف للروداني (ص303) .
100(?) نقل منه ابن خزيمة في صحيحه (2/126) وفي سؤالات السلمي (231) ، ونقل قول الدارقطني : « من أحب أن يعرف قصور علمه عن علم السلف فلينظر في علل الزُّهْرِي » .
101(?) فهرست ابن خير (ص203) .
102(?) الفهرست للنديم (1/322) وصيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص59) وتذكرة الحفاظ (1/590) .
103(?) الجامع لخطيب (2/273) وصيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص59) .
104(?) تكلم عنه الخطيب في تاريخه (14/281) .
105(?) تسمية ما ورد به الخطيب دمشق (85) .
106(?) فتح المغيث للسخاوي (3/311) .
107(?) الإعلام (ص435-436) وتوضيح المشـتبه (1/225و5/185و7/174) كلاهما لابن ناصر الدين الدمشقي .
108(?) ذكره الزركشي في التذكرة (ص218- الباب الثامن في الفتن) ، ونقل منه نصاً !

17. العلل الكبـــــير برواية أبي حامد التَّاجر أحمد بن عبد الله المروزي ، والعلل الصَّغير ، وهما لأبي عيسى التِّرمذي[109] .
18. العلل لأبي إسحاق إبراهيم الحربي[110] .
19. العلل لابن أبي عاصم[111] .
20. المسند الكبير المعلل ، لأبي بكر البزَّار - برواية محمد بن أيوب الصَّموت - ، وقد طبع بعضه باسم : « البحر الزَّخار » .
21. العلل لأبي علي عبد الله بن محمد البلخي الحافظ[112] .
22. العلل لأبي إسحاق إبراهيم بن أبي طالب النَّيسابوري[113] .
23. العلل لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة[114] .
24. مسند حديث الزُّهري بعلله والكلام عليه للنَّسائي[115] .
25. العلل لزكريا السَّاجي[116] .
26. العلل لأبي جعفر العُقيلي[117] .
27. العلل لابن أبي حاتم الرَّازي ، مطبوع ، وراويه هو أبو أحمد الحسين بن علي التميمي[118] . وقد شرع ابن عبد الهادي في وضع شـــــرح عليه[119] ، فاخترمته المنيَّة بعد أن كتب منه مجلداً على يسير منه[120] .
28. العلل لأبي علي النَّيسابوري[121] .
29. علل حديث الزُّهري في (20) جزءاً ، وعلل حديث مالك في (10) أجزاء ، وعلل ما أسند أبو حنيفة في (10) أجزاء ،

109(?) طبع الكبير بترتيب أَبي طالب القاضي التميمي ، أما الصغير فمطبوع آخر الجامع ، وشرحه ابن رجب الحنبلي .
110(?) التهذيب لابن حجر في عدة مواضع منها (1/61) ، والإكمال (4/42و8/10و11/210) وشرح سنن ابن ماجة (1/225) كلاهما لمغلطاي وحاشية البوصيري على تحفة التحصيل لابن العراقي (ص261) .
111(?) ذكره في الآحاد في عدة مواضع منها (1/238و240و317) .
112(?) السير (13/529) .
113(?) السير (13/550) .
114(?) الفهرست للنديم (1/320) .
115(?) فهرست ابن خير (ص145) .
116(?) الكامل لابن عدي (1/430) وتاريخ بغداد (1/349) ونقل منه اللالكائي في السنة (1366) ، وقال الذهبي عنه إنه كتاب جليل يدلّ على تبحُّره في هذا الفن - التذكرة (2/710) .
117(?) ذكره في الضعفاء (4/351) .
118(?) تاريخ بغداد للخطيب (9/67-68) .
119(?) وقد طبع ما وجد منه .
120(?) فتح المغيث للسخاوي (3/311-312) .
121(?) الجامع للخطيب (2/273) .

وما خالف الثـوريُ شـعبة في (3) أجـزاء ، وما خـالف شـعبة الثــوريَ في جــزأين ، وموقــوف ما رفع ، وكلها لابن حبَّان البستي[122] .

30. المســـند الكبـــير المعلل لأبي علي الماسرجسي ، في (1300) جزء[123] .

31. العلل لأبي الحسين محمد بن محمد الحجَّاجي[124] .

32. العلل لأبي أحمد الحاكم الكرابيسي[125] .

33. العلل ، والتتبع للــدَّارقطني ، وهما مطبوعــان ، وســيأتي ذكرهما[126] .

34. الأجوبة لأبي مسعود الدِّمشـقي ، أجـاب فيها عن انتقـادات الدَّارقطني على صحيح مسلم ، وهو مطبوع .

35. العلل لأبي عبد الله الحاكم[127] .

36. تميـــيز المزيد في متَّصل الأســـانيد[128] ، والفصل للوصل المدرج في النَّقل وهو مطبوع، وهما للخطيب .

هـذه أهم الكتب الـتي ذكـرت في علم العلل حـتى عصر الخطيب ، الذي قال عنه ابن نقطة : « لا شـبهة عند كـلِّ لـبيب أن المتَّأخرين من أصحاب الحديث عيالٌ على أبي بكر الخطيب »[129] .

5- طرق معرفة علة الحديث

هـــذا المبحث من أهم المواضـــيع في علم العلل ، لأنه الثَّمرة واللُّب في تلك الدِّرَاسَة ، وهو كذلك من أصعب مسـائله .

122(?) الجامع للخطيب (2/468) .
123(?) السير للذهبي (16/288) .
124(?) تاريخ بغداد للخطيب (3/223) .
125(?) السير (16/372) ، وتذكرة الحفاظ للذهبي (3/976) .
126(?) (ص97) .
127(?) ذكره في المدخل إلى الصحيح (110) .
128(?) ذكره في كتابه الموضح (1/285) وقال عنه ابن رجب إنه مصنَّف حسن - شـرح العلل (1/427) .
129(?) التقييد لابن نقطة (1/170) .

وقبل الحـــديث عنه يستحسن معرفة ســـبب إعلال الأئمة للحديث .

والجواب عنه بأن السبب البـاعث على إعلالهم للمرويـات التي ظاهر سندها الصحة هو : "الغرابة" .

وسبب هذا الاستغراب أمران هما :- المخالفة والتفرد .

ولذا اشتد نكير المحدثين على من اعتمد أو تتبع الأحـاديث الغرائب والأفراد والفوائد ، لتضمن أكثرها المعلَّ من الأحـاديث .

قـال أحمد : « إذا سـمعت أصـحاب الحـديث يقولـون هـذا الحـديث غـريب أو فائـدة فـاعلم أنه خطأ أو دخل حـديث في حديث » .

وقال أيضاً : « تركوا الحديث ، وأقبلـوا على الغـرائب ، ما أقلَّ الفقه فيهم » .

وقال أيضاً : « شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها »[130] .

وقال ابن معين : « ما أكذب الغرائب »[131] .

فالمخالفة والتفـرد تسـتدعي اسـتغراب العـالم ، والغرابة تدل على بعض المخالفة . سواء كانت في السند أو المتن .

وأهم الأسباب الـتي قد تـذكر في أسـباب الإعلال راجعة - فيما يظهر لي - إلى ســـــــبب واحد هو المخالفة ، وينشأ عنها كثـيراً لا دائمـاً : التفـرد ، فبالاهتمـام بهما ، يتمكن المـرء من دراسة تعليلات العلماء ومعرفة علة الحديث وطريقة ذلك .

وطريقة معرفة علة الحــديث إجمــالاً تعتمد على أمور ثلاثة :-

1- جمع طرق الحديث المختلفة بتوسع عند الحاجة .
2- تحديد مـدار الخلاف على من يكـون ، والنَّظر في كل رواية هل فيها خلاف آخر . والنَّظر في حـــال رواتها وبلدانهم واختصاصـهم بـالرَّاوي المختلف عليه . قـال ابن حجر : « مـــدار التعليل في الحقيقة على بيـــان

130(?) الكفاية (ص172) .
131(?) رواية الدوري (541) .

الاختلاف »[132] ، ويتنبه إلى التأكد من سلامة المرويات جملة ، وأن الاختلاف على أصحاب المدار غير مؤثر في أصل الخلاف ، وإلا احتاج إلى دراسة مستقلة .

3- التَّرجيح بين الرُّواة أو الجمع بين رواياتهم على أسس علمية وقواعد منهجية مستنبطة من صنيع علماء العلل السَّابقين فحسب ، دون نظر إلى قواعد المنطق واحتمالات العقل .

وإلى هذا أشار الخطيب البغدادي بقوله : « والسَّبيل إلى معرفة علة الحديث :-

1- أن تجمع بين طرقه .

2- ويعتبر بمكانهم من الحفظ ، ومنزلتهم في الإتقان والضَّبط »[133] .

أما الأمر الأول :- فمن شواهده من كلام المحدِّثين السَّابقين قول ابن المبارك : «إذا أردت أن يصحَّ لك الحديث ، فاضرب بعضه ببعض »[134] .

وقال أحمد : « الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه ... »[135] .

وقال ابن المديني : « الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه »[136] .

وقال ابن معين : « اكتب الحديث خمسين مرةً ، فإن له آفاتٍ كثيرة » .

وقال أيضاً : « لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه »[137] .

ويوضِّحه قوله أيضاً : « إنَّ حماد بن سلمة كان يخطئ ، فأردت أن أميِّز خطأه من خطأ غيره ، فإذا رأيت أصحابه قد

132(?) النكت (2/711) .
133(?) الجامع للخطيب (2/452) .
134(?) الجامع للخطيب (2/452) .
135(?) المجروحين لابن حبان (1/33) والجامع للخطيب (2/315) .
136(?) الجامع للخطيب (2/316) .
137(?) المجروحين لابن حبان (1/33) والضعفاء لابن شاهين (ص42) والجامع للخطيب (2/315) والإرشاد للخليلي (2/595) .

اجتمعوا على شيء ، علمت أن الخطأ من حماد نفسه[138] ، وإذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم خلافهم ، علمت أن الخطأ منه لا من حماد ، فأميِّز بين ما أخطأ هو بنفسه ، وبين ما أُخْطِئَ عليه »[139] .

قال الميموني : « تعجب إليَّ أبو عبدالله يعني أحمد بن حنبل ممن يكتب الاسناد ويدع المنقطع ، ثم قال : وربما كان المنقطع أقوى إسنادا وأكبر ! قلت : بينه لي كيف ؟ قال : تكتب الإسناد متصلاً وهو ضعيف ويكون المنقطع أقوى إسناداً منه وهو يرفعه ثم يسنده وقد كتبه هو على أنه متصل وهو يزعم أنه لا يكتب إلا ما جاء عن النبي معناه لو كتب الاسنادين جميعاً عرف المتصل من المنقطع يعني ضعف ذا وقوة ذا »[140] .

وقال أبو حاتم : « لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه »[141] .

وهذه القصة على طولها تدلُّ على ما ذكر من النَّظر إلى مَن أخطأ ومَن أُخْطِئَ عليه . قال عبد الرحمن بن مهدى : « ما رأيت صاحب حديث أحفظ من سفيان الثَّوري حدَّث يوماً عن حماد بن أبى سليمان عن عمرو بن عطيَّة عن سلمان الفارسي قال : البصاق ليس بطاهر . فقلت : يا أبا عبد الله هذا خطأ ! فقال لي : كيف ! عمَّن هذا ؟ قلت : حمَّاد عن ربعي عن سلمان . قال : من يحدِّث به عن حماد ؟ قلت : حدثنيه شعبة عن حمَّاد عن ربعي ، قال : أخطأ شعبة فيه ثم سكت ساعة ، ثم قال : وافق شعبة على هذا أحد ، قلت ، نعم ، قال : من ؟ قلت : سعيد بن أبى عروبة وهشام الدَّسْتَوائي وحمَّاد بن سلمة ، فقال : أخطأ حماد هو حدثني عن عمرو بن عطيَّة عن سلمان ، قال عبد الرحمن : فوقع في نفسي ، قلت : أربعة يجتمعون على شيء واحد . يقولون عن حماد عن ربعي ، فلما كان بعد سنة أخرى سنة إحدى وثمانين ومائة أخرج إليَّ

138(?) تأتي قصة تدل على هذا التقعيد (ص37) .
139(?) المجروحين لابن حبان (2/32) ، وأعلها الذهبي بالانقطاع – السير (7/456) .
140(?) الجامع للخطيب (1576) .
141(?) فتح المغيث (2/370) .

غندر كتاب شعبة فإذا فيه عن حماد عن ربعي ، وقد قـال حمَّاد مرة : عن عمرو بن عطيَّة ، قال عبد الـرحمن : فقلت : رحمك الله يا أبا عبد الله . كنت إذا حفظت الشَّيء لا تبالي من خالفك »[142] .

وقــال أيــوب السَّــختياني : « إذا أردت أن تعــرف خطأ معلمك فجالس غيره »[143] .

وبما ذُكر ظهرَ علم الجرح والتَّعديل وعلم العلل .

قال أبو زرعة : « نظـرت في نحو من ثمـانين ألف حـديث من حـــديث ابن وهب بمصر ، وفي غـــير مصر ، ما أعلم أني رأيت له حديثاً لا أصل له »[144] .

ومن رام - في هذا الـزمن - جمـعَ عُشْـرِ ما ذكر أبو زرعة لما استطاع .

فبرواية الغير تظهر علة الحـديث غالبـاً كما قـال أبو حـاتم الرازي في حديث : « وروى أبو معاوية الضَّـرير عن هشـام بن عروة فأظهر علة هذا الحديث »[145] .

<u>الأمر الثاني</u> :- وهو تحديد المدار الـذي حصل عليه الخلاف ، فيكـون بـالنَّظر في الـرَّاوي المشـترك بين الطُّرق ، ومعرفة الوجه الإسنادي الذي يأتي بعد ذكر اسمه ، وتحديد الرُّواة الذين اختلفـوا عليه في كل إسـناد وضـمِّ كل راوٍ إلى الـرَّاوي الـذي وافقه في روايته عن ذلك الشَّيخ نفسه ، لذَلك الوجه الإسـنادي ، وتكــرار ذلك حــتى تتمَّ معرفة الأوجه الــتي اختلف فيها على ذلك الشَّـيخ ومعرفة عـددها ، والتَّنبُّه إلى احتمـال وجـود خلاف على التَّلاميذ أيضاً ، واستبعاد ما قد يظنُّ أنه اختلاف وهو خلاف ذلك ، كما لو ذكر أحد الـرُّواة الاسم ، والآخر ذكر كنيته ، فيظنُّ من لا يعرفه التَّعدد .

ومن شـواهد هـذا الأمر في طلب تحديد المـدار قـول أبي حاتم في حديثٍ رواه الحُميديُّ عن ابن عيينة : « هذا عندي من ابن عيينة ، وابن الطَّبَّاع ثبت ، فقال ابنه عبد الرحمن : قلت أنا

142(?) تاريخ بغداد (9/168) .

143(?) سنن الدارمي (649) ، وهذا النص يصلح قاعدة لكل العلوم .

144(?) الجرح والتعـديل لابن أبي حـاتم (1/335) ، كـذا ذكر أبو زرعة ، بينما قـال أحمد في رواية المروذي (456) : « إيش كان عنده من الحديث » ، ولعله يعني به المرفوع .

145(?) المراسيل (ص118) .

: حدثنا ابن المقريء عن ابن عيينة كما رواه الحُميديُّ ، وحـدثنا سـعد بن محمد البـيروتي قـال : حـدثنا حامد بن يحـيى عن ابن عيينة كما رواه الحُميــديُّ . فــدلَّ - لاتفــاق هــؤلاء الثلاثة – أنَّ الخطأ من ابن الطَّبَّاع »[146] .

الأمر الثالث :- الموازنة بين هذه الطُّرق بـالفهم والمعرفة ، وتطبيق قواعد وطرائق المحـدِّثين السَّـابقين في التَّرجيح بين الرِّوايـات المختلفة ، وتنــزيل كلامهم في الجزئيـات على تلك الرِّوايـات ، حيث إنَّ كلامهم في تلك الجزئيـات بمجموعه يـدلُّ على قواعد منهجية ساروا عليها دون خلاف أو اختلاف منهم لها من حيث الأصل ، ولا يعني ذلك أنَّ بعض الحفـاظ قد لا يخـالف إحــدى القواعد في حــديث ما ، فــإذا خــالف رجعنا إلى الأصل الــذي أُخذ من خلال التَّطبيقــات المتكــرِّرة المتعــدِّدة من ذلك الحافظ وبقية الحفـــاظ الآخـــرين . ومعرفة هـــذه القواعد والضوابط والإحاطة بمـراتب الـرُّواة في شـيوخهم ليس بـالأمر اليسير .

فإنَّ « حذَّاق النُّقاد من الحفَّاظ لكثرة ممارستهم للحــديث - ومعرفة بالرِّجــال وأحــاديث كل واحد منهم - لهم فهمٌ خــاص يفهمون به أنَّ هذا الحديث يشبه حديث فلان ، ولا يشبه حــديث فلان ، فيعلِّلون الأحاديث بـذلك ، وهـذا مما لا يعـبر عنه بعبـارة تحصره ، وإنَّما يرجع فيه أهله إلى مجـرد الفهم والمعرفة الـتي اختصوا بها عن سائر أهل العلم »[147] .

واللهُ قد خصَّ بمعرفة هذا العلم « نفراً يسيراً من كثــيرٍ ممن يـدَّعي علم الحـديث ، فأما سـائر النَّاس ممن يـدَّعي كلامَ الحارث المحاسبي[148] والجنيد[149] وذي النُّون[150] وأهل الخـواطر

146(?) العلل لابن أَبي حاتم (1/215) .
147(?) شرح العلل لابن رجب (2/757-758) .
148(?) هو أبو عبد اللهِ الحارث بن أسد البغـدادي شـيخ زاهد ، مـات سـنة 243هـ – السـير (12/110) .
149(?) هو الجنيد بن محمد بن الجنيد النهاوندي البغدادي القـواريري ، إمـام زاهد ، تفقه على أبي ثور ، ومات سنة 298هـ – السير (14/66) .
150(?) هو ثوبان بن إبراهيم ، وقيل فيض بن أحمد النوري أبو الفيض ، روى عن مالك والليث ، وروى عنه الجنبد ، مات سنة 245هـ – السير (11/532) .

، فليس لهم أن يتكلمــوا في شــيء من علم الحــديث إلا من أخذه عن أهله وأهل المعرفة به ، فحينئذٍ يتكلَّم بمعرفته »[151] .

فإذا ظهر لنا صحة حـديث بعد النَّظر في إسـناده وطرقه ، ووجـدنا أن جماعـةً من حفَّاظ الحـديث على تضـعيفه أو تعليله بعلة ، بــدون خلاف معتــبر بينهم ، فإنَّه من المتحتِّم علينا الأخذ بقـولهم وتـرك ما عـداه ، حيث إنَّ « اتفـاق أهل الحـديث على شيء يكون حجة »[152] .

قـال ابن حجر : « فمـتى وجـدنا حـديثاً قد حكم إمـام من الأئمَّة المرجـــوع إليهم بتعليله ، فـــالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصـحيح الحـديث إذا صـحَّحه ... ، وهـذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلِّل ... ، وبهذا التقرير يتـبين عظم موقع كلام المتقدمين ، وشدة فحصهم ، وقوة بحثهم ، وصحة نظرهم ، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك ، والتسـليم لهم فيه »[153] .

والســـبب في ذلك أن الله « بلطيف عنايته أقـــام لعلم الحـديث رجـالاً نقَّاداً تفرَّغـوا ، فـأفنوا أعمـارهم في تحصـيله ، والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله ومعرفة مراتبهم في القــوة واللين . فتقليـــدهم ، والمشي وراءهم ، وإمعـــان النَّظر في تـواليفهم ، وكـثرة مجالسة حفَّاظ الـوقت ، مع الفهم ، وجـودة التَّصور ، ومداومة الاشتغال ، وملازم التقوى والتواضع ، يـوجب لك - إن شــاء الله - معرفة السُّــنن النبوية ، ولا قــوة إلا بالله »[154] .

قال ابن تيمية : « وقد يترك- أي البخاريَّ أو مسـلماً - من حــديث الثِّقة ما علم أنه أخطأ فيه ، فيظنُّ من لا خــبرة له أنَّ كـلَّ ما رواه ذلك الشَّـخص يحتجُّ به أصـحاب الصَّـحيح ، وليس الأمر كذلك . فإن معرفة علل الحديث علم شــريف يعرفه أئمَّة الفن ... »[155] .

151(?) شرح العلل لابن رجب (1/34) .
152(?) قاله أبُو حاتم فيما نقله عنه ابنه في المراسيل (307) .
153(?) النكت لابن حجر (2/711) .
154(?) فتح المغيث للسخاوي (1/274) ، وقوله بالتقليد ، أراد به المحمود منه وهو الاقتداء !
155(?) مجموع الفتاوى (18/42) .

وقال أيضاً : « ... فـإنهم أيضـاً يضـعِّفون من حـديث الثِّقَة الصَّدوق الضَّابط أشياء تبيَّن لهم أنه غلط فيها بـأمور يسـتدلُّون بها ، ويسمُّون هذا "علم العلل" ، وهو أشـرف علـومهم ، بحيث يكــون الحــديث قد رواه ثقة ضــابط ، وغلط فيه ، وغلطه قد عُرِفَ »[156] .

وقال ابن القيِّم عند حـديث عن مطر الـورَّاق : « ولا عيب على مســلم في إخــراج حديثه ، لأنه ينتقي من أحــاديث هــذا الضَّرب ما يعلم أنه حفظه[157] ، كما يطَّرح من أحـاديث الثِّقة ما يعلم أنه غلط فيه ، فغلط في هــذا المقــام من اســتدرك عليه إخــراج جميع حــديث الثِّقة ، ومن ضــعَّف جميع حــديث ســيِّء الحفظ . فــالأولى طريقة الحــاكم وأمثاله ، والثانية طريقة أبي محمد ابن حزم وأشكاله ، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشَّأن ، والله المستعان »[158] .

وتقوم قواعد المحـدِّثين في التعليل والتَّرجيح على قاعـدة عامة مهمة تجمع علـــوم الحـــديث كلَّها ، وهي : « **إعمـــال القرائن للجمع أو الترجيح** » .

وهــذه القاعــدة قد نَصَّ على فحواها جماعــةٌ من علمــاء الحديث والمصطلح .

قــال ابن الصَّــلاح عن العلل : « ويســتعان على إدراكها بتفرُّد الـرَّاوي ، وبمخالفة غـيره له ، مع قـرائن تنضـمُّ إلى ذلك تنبِّه العارف بهذا الشَّأن ... »[159] .

وبنحوه قال العراقيُّ[160] .

فظهر من كلامهما أن العلَّة تدرك بثلاثة أمور هي :-

1. التَّفــرد ، وهو أمر غــالبي ، فكم من حــديث معل رواه اثنـــان أو ثلاثة ، وقد لا يكـــون فيه مخالفة ، فهو أخص من المخالفة من وجه .

156(?) مجموع الفتاوى (13/352-353) .

157(?) يعضده قول الإمام أحمد في حسـين بن قيس : « مـتروك الحـديث ، وله حـديث واحد حسن » - الكامل لابن عدي (3/218) .

158(?) زاد المعاد (1/364) .

159(?) مقدمة ابن الصلاح (ص116-التقييد والإيضاح) .

160(?) التبصرة والتذكرة للعراقي (1/226) .

2. المخالفة ، وهو أخص من التفـــرد من وجه ، فقد يتفرد راوٍ بحديث يعله الحفاظ ، ولا يخالف في إسـناده أحدٌ ، فبينهما عموم وخصوص وجهي .
3. القرائن .

وقال العلائي عند كلامه عن الاختلاف : « فـإن اسـتوى مع اسـتواء أوصـافهم وجب التَّوقف حـتى يـترجَّح أحد الفـريقين بقرينة من القرائن ، فمـتى اعتضـدت إحـدى الطَّريقين بشـيء من وجوه التَّرجيح حكم بها ، ووجـوه التَّرجيح كثـيرة لا تنحصر ، ولا ضـابط لها ، بالنسـبة إلى جميع الأحـاديث ، بل كـلُّ حـديث يقـوم به تـرجيح خـاص ، وإنما ينهض بـذلك الممـارس الفطن ، الذي أكثر من الطرق والروايات »[161] .

وقال ابن عبد الهادي عند ذكر زيـادة الثِّقـات : « ... وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصُّها ، ومن حكم في ذلك حكماً عامـاً فقد غلط ، بل كل زيادة لها حكم »[162] .

فَفُهم مما قال الفرقُ بين الحكم العام والقاعدة الكلية .

وقال ابن حجر : « ثم الوهم إن اطَّلع عليه بالقرائن الدَّالة على وهم راويه من وصل مرسل أو منقطع ، أو إدخـال حـديث في حـديث ، أو نحو ذلك من الأشـياء القادحة ، وتحصل معرفة ذلك بكثرة التَّتبع وجمع الطُّرق ، فهذا هو المعلَّل »[163] .

وقال أيضاً : « والذي يجري على قواعد المحـدِّثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مسـتقل من القبـول والـردِّ ، بل يرجِّحـون بالقرائن »[164] .

وقـال : « فتـبيَّن أن تـرجيح البخـاريِّ لوصل هـذا الحـديث على إرسـاله لم يكن لمجـرد أن الوصل معه زيـادة ليست مع المرسل ، بل بما يظهر من قرائن التَّرجيح »[165]

أما قـول ابن دقيق العيد عن قبـول الزِّيـادة : « ذلك ليس قانوناً مطـرداً ، وبمراجعة أحكـامهم الجزئية يعـرف صـواب ما

161(?) النكت لابن حجر (2/712) وتوضيح الأفكار (2/38) ، وسيأتي ضابط هذه الأوجه - من حيث علم العلل - (ص46) .
162(?) نصب الراية (1/336) .
163(?) نـزهة النظر (ص89) بتصرف .
164(?) النكت لابن حجر (2/687) .
165(?) النكت لابن حجر (2/607) .

نقـــول »[166] ، فلا يفهم منه خلاف ما ســـبق . لأنه نفى الحكم المطرد (العام) ، وهو ما عبر عنه بقوله : « قانوناً » .

ويوضحه قول البقاعي : « لا يحكمـون فيها بحكم مطـرد ، وإنَّما يديرون ذلك على القرائن »[167] .

وخلاصة ما سـبق نقله ، أنَّ الحكم في علل الحـديث ليس قـولاً واحـداً مطـرداً في كـلِّ حـديث ، بل كـلُّ حـديث له حكم خـــاص به ، يعـــرف ذلك من قواعد عامة كلية اســـتقرائية ، مجموعة من كلام الحفَّاظ ، من خلال أحكـامهم على الجزئيـات ، بتلمس الأسباب التي دعتهم إلى ترجيح رواية على أخــرى مع سلامة المرجوح ابتداءً .

قال العلائي : « التعليل أمر خفي ، لا يقوم به إلا نقاد أئمَّة الحـديث دون الفقهـاء الـذين لا اطلاع لهم على طرقه وخفايـاه »[168] .

ومما يجب التَّنبُّه له هنا - ويعــدُّ من مهمــات علم العلل - أمورٌ منها :-

الأول :-أن قواعد هــذا العلم وأصــوله وضــوابطه الكلية والفرعية لا تؤخذ إلا عن أهله الســابقين الراســخين . فلا تؤخذ عن أقوال المعتزلة وأشباههم ممن ألف في الأصول ، وكانوا لا يعرف شيئاً عن الحديث وعلومه ، بل إن بعضهم كـان عـدواً له ولأهله بقوله بردِّ أخبار الآحاد[169] . ومع هذا يتكلَّمـون عن قواعد الحديث والرِّواية بكلام منطقي نظـري في الأذهـان ، لا نصـيب له في الأعيان .

فكما نأخذ القراءات عن القرَّاء ، والفقه عن أهله وهكـذا ، ولا نتقدَّم على أقوالهم ، ومن خـالفهم جملـةً رُدَّ قـولهم وصـار خارجاً عن العلم ورسمه ، فكذلك يقال لكل من خـالف طرائق المحدِّثين السَّابقين تماماً .

قال الإمام مسلم : « أعلم رحمك الله أنَّ صناعةَ الحـديث ومعرفة أسـبابه من الصـحيح والسـقيم إنما هي لأهل الحـديث

166(?) النكت لابن حجر (2/604) .
167(?) توضيح الأفكار (1/340) .
168(?) النكت لابن حجر (2/606) ، وقد سبق .
169(?) من أهم مؤلفاتهم في النكاية بأهل الحـديث كتـاب : "قبـول الأخبـار ومعرفة الرجـال" لأبي القاسم البلخي المعتزلي ، وقد طبع مؤخراً !!

خاصة لأنهم الحفـاظ لروايـات النـاس العـارفين بها دون غـيره »[170] .

قال ابن القيِّم : « طريق الأصوليين وأكـثر الفقهـاء أنهم لا يلتفتــون إلى علَّةٍ للحــديث إذا ســلمت طريق من الطُّرق منها فإذا وصله ثقة أو رفعه لا يبـالون بخلاف من خالفه ولو كـثروا ، والصَّواب في ذلك مع أئمة هذا الشَّأن العالمين به وبعلله ، وهو النَّظر والتَّمهر في العلل والنَّظر في الـــواقفين والـــرَّافعين والمرسلين والواصلين أنهم أكثر وأوثق وأخص بالشَّيخ وأعــرف بحديثه إلى غــير ذلك من الأمــور الــتي يجزمــون معها بالعلَّة المـؤثِّرة في موضع وبانتفائها في موضع آخر لا يرتضـون طريق هؤلاء ولا طريق هؤلاء»[171] .

الثـــــاني :- أن مصـــــطلح الاختلاف والمخالفة أعمُّ عند المحـدِّثين منه عند غـيرهم من الفقهـاء والأصـوليين - ممن لم يمشِ على طريقتهم في علم الحديث - .

فأيُّ فرقٍ مؤثِّرٍ بين روايتين - سنداً أو متنـاً - يعـدُّ اختلافـاً عند المحدِّثين يحتاج إلى ترجيح بينهما - غالباً - ، وإن تعـذَّر قيل بـــالجمع ، هـــذا إذا لم يكن الاختلاف داخلاً في علم مشـــكل الحديث[172] .

فوصل المرسل أو المنقطع يعدُّ مخالفة ، ورفع الموقــوف يعدُّ مخالفة ، والزِّيادة في المتن تعدُّ مخالفة كما نصَّ على ذلك أكـثر المحـدِّثين السَّـابقين الـذين تكلَّمـوا في العلل ، فنجـدهم يقولـــون : « خالفه فلان » ، ثم يـــذكرون رواية من أرسل أو أوقف أولم يذكر ما ذكر غيره ، وهكذا مما تواتر في كتبهم .

قال أحمد وذُكِـرَ له حـديثُ نـافع عن ابن عمر : « من بـاع عبداً وله مـالٌ فماله للبـائع » ، فقـال : « خالفه سـالم ، هكـذا رواه الزُّهري عن سالم عن ابن عمر عن النَّبي »[173] .

170(?) التمييز (ص218) .

171(?) حاشية أبي داود (10/25) ، مع التصويب .

172(?) هذا العلم من أهم علوم متن الحديث ، ومهمته الإجابة عن متـون الأحـاديث المشـكلة من حيث الدلالة ، أو الجمع بين الأحاديث الـتي تتعـارض في الأذهـان عند البعض ، وربما اعتمد في الإجابة على قواعد علل الحديث السابق ذكرها ، ومن أشـهر الكتب المؤلفة فيه كتـاب : « اختلاف الحديث » للإمام الشافعي وكتاب : « مشكل الحديث » لأبي جعفر الطحاوي ، رحمهما الله تعالى ، وقد طبع باسم : « شرح مشكل الحديث » ، وليس في مخطوطاته هذا الاسم !!

173(?) رواية المروذي (274) .

وقال ابن المديني في حديث : « رواه حماد بن سلمة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة ، وخالفه الأعمش فرواه عن أبي سلمة عن كعب »[174] .

وقال البخاري : « وروى محمد عن نافع عن ابن عمر مرفوع في التيمم . وخالفه أيوب وعبيد الله والنَّاس فقالوا : عن نافع عن ابن عمر فعله »[175] .

وقال ابن معين : « قد روى شعبة أيضاً في القطع في ربع دينار فصاعداً حديث الزُّهري ، لم يروه غيره ، وقد خالفه غيره ولم يرفعه أبو سفيان ... »[176] .

وقال الدَّارقطني : « ... وقد اتفق عنه رجلان ثقتان فأسنده عن عمر ، ولولا أن الثوري خالفه ، فرواه عن زيد العمي فلم يذكر فيه عمر ، لكان القول قول من أسند عن عمر ، لأنه زاد . وزيادة الثِّقَة مقبولة »[177] .

وقال الخطيب : « وخالفه معمر بن راشد فرواه عن الحكم عن عكرمة قوله ، لم يذكر فيه النَّبي ولا أبا هريرة »[178] .

وكل كتب العلل مليئة بمثل هذه النصوص التي تدلُّ أن المخالفة عند المحدِّثين أعمُّ منها عند غيرهم من الفقهاء والأصوليين .

<u>الثالث</u> :- إن كثيراً من المحدِّثين يذكرون المخالف بمبهماً بقولهم : « خالفه النَّاس أو خالفه الثِّقات أو خالفه غيره »[179] ، ويعتمدون ذلك ، ولم يرُدُّ من بعدهم قولهم بحجَّة أنَّ ما ذكر مبهم ، والمخالف ثقة مسمىً ، فدلَّ هذا على اعتماد ما ذكر إلا إذا ثبت بالأدلَّة أو كلام السَّابقين ما يخالف قول المعِلِّ .

<u>الرابع</u> :- أنَّ الأصل عند المحدِّثين التَّرجيح بين الرِّوايات المختلفة – لحديث واحد - ثم الجمع بينها عند تكافئ[180] الأدلَّة ،

174(?) العلل (129) .
175(?) التاريخ الكبير (1/50) .
176(?) رواية ابن طهمان (58) .
177(?) العلل (2/74) .
178(?) تاريخ بغداد (1/268) .
179(?) الأمثلة على ذلك كثيرة جداً منها :- العلل لابن أَبي حاتم (1/19و66و2/44و208) وعلل الدارقطني (2/14و4/143)
180(?) يأتي قول لابن خزيمة ينص على ذلك (ص51) .

خلاف ما تقـــرَّر في الفقه وأصـــوله من الجمع بين المتـــون المتعارضة بـــادئ الـــرَّأي ، ثم التَّرجيح عند تعـــذر ذلك بقواعد مقـررة هنالك ، لأن قواعد هـذا العلم غـير ذاك ، ولا يلـزم من ذلك خطأ أحد المنهجين .

فالنَّاظر في كتب العلل وترجيحـات علمـاء الحـديث ، يجد أن نسـبة القـول بـالجمع بين الرِّوايـات المختلفة قليلة جـداً بالنِّسبة لما رجَّحوه من روايات ، فهذا بيان للواقع الـذي اسـتند على أدلة وقرائن أدَّت إلى هذه النَّتيجة الاستقرائية .

فلا يصـار إلى القـول بـالجمع بين الرِّوايـات أو القـول بالاضِّطراب إلا بعد محاولة التَّرجيح بالقرائن الآتي ذكرها .

قـال ابن حجر في بيـان ذلك : « وإذا كـان شـعبة – وهو أتقن من غيره – حَفِظَ عن خبيب فيه الشَّـكَّ ، فـذاك دليل على أنَّ خبيبـاً لم يضـبطه ، فلا يحتـاج إلى الجمع الـذي جمعه ابن خزيمة ، ثم هجم ابن حبَّان فجزم به »[181] .

وقـال أيضـاً : « الاختلاف عند النُّقـاد لا يضر إذا قـامت القـرائن على تـرجيح إحـدى الرِّوايـات أو أمكن الجمع على قواعدهم »[182] .

وقال أيضاً : « وأما المخالفة وينشأ عنها الشُّذوذ والنَّكـارة ، فإذا روى الضَّابط والصَّدوق شـيئاً ، فـرواه من هو أحفظ منه أو أكـثر عـدداً بخلاف ما روى بحيث يتعـذر الجمع على قواعد المحدِّثين ، فهذا شاذ ، وقد تشـتد المخالفة أو يضـعف الحفظ ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً »[183] .

الخـــامس :- أنَّ على من أراد الاشـــتغال بعلم العلل ، والتبحر فيه وضبطه بشكل تام أن يهتم بأمور في الحـديث تعـدُّ من مهماته ، ومن ذلك :-

1. معرفة الثقات من الضعفاء .
2. معرفة مواليدهم ووفياتهم وبلدانهم .

181(?) النكت لابن حجر (2/881) ، وربما خـالف ابن حجر ما قـرره هنا ، فيجمع في شـرح للبخاري بين روايات مختلفة ، فينقده بعضهم بالتكلُّف في ذلك ، وهذا ظاهر في مواضع يسـيرة فحسب ، ولعله في القصص أكثر منه في غيـره .

182(?) هدي الساري (ص531) .

183(?) هدي الساري (ص544) .

3. معرفة المكثرين من رواة الحديث[184] .
4. معرفة مـــراتب أصـــحابهم فيهم[185] ، كأصـــحاب الزهـــري وقتادة ونحوهما .
5. معرفة أشهر الأسانيد .
6. معرفة المدلسين والمختلطين .
7. معرفة المنقطع من الأسانيد[186] .

6- قـــــــــــرائن التَّرجيح والموازنة بين الرِّوايات المختلِفة .

ويظهر بعد التَّتبع أن القـرائن المسـلوكة عند علمـاء العلل نوعان :-

قرائن أغلبية .

وهذه القرائن يعود الجمع والتَّرجيح إليها في أكثر الأحاديث ، وهي ستة :-

1. <u>العدد</u>

وهي تعـــدُّ من أقـــوى القـــرائن المســـلوكة للتَّرجيح بين الرِّوايـات المختلفة . واعتمـدها كثـير من الحفَّاظ السَّـابقين . ومن أشهرهم يحـيى القطَّان حيث قـال : « كنَّا نظنُّ أنَّ الثَّوريَّ وهم فيه لكثرة من خالفه »[187] .

ونصَّ عليها الشـافعي فقـال : « والعـدد أولى بالحفظ من الواحد »[188] .

وقال أيضاً : « إنَّما ندع تثـبيت ما خالفه فيه غـيره مما هو أكـثر منه عـدداً فأمَّا ما لم يكن يخالفه فيه أحد وهو لفظ غـير اللَّفظ الذي خولف فيه وأمر غير الأمر الـذي خولف ، فنثبته إذا لم يكن فيه مخالف »[189] .

184(?) قد قمت بجمع أشهرهم في كتاب "طبقات المكثرين" – طبع دار طويق .
185(?) قمت بجمعهم في كتاب كبير بعنوان "مراتب الثقات" .
186(?) قمت بجمعها في كتاب فجاوز عددها ثلاثة آلاف سند منقطع ، نص العلماء عليها .
187(?) العلل للدارقطني (5/211) .
188(?) اختلاف الحديث (ص127) وشرح العلل (1/425) .
189(?) السنن المأثورة (481) - برواية المزني - والأم (8/563) .

وقال أيضاً : « إنَّما يغلط الرَّجل بخلاف من هو أحفظ منه ، أو يأتي بشيء في الحديث يشركه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ ، وهم عدد وهو منفرد »[190] .

وقال أبو حاتم محتجاً بهذه القرينة في حديثٍ : « اتفق ثلاثة أنفس على التَّوصيل »[191] .

وقال ابن معين في حديث : « الناس يحدثون به مرسلاً »[192] .

وقال البيهقي : « وكما رجَّح الشَّافعي إحدى الرِّوايتين على الأُخْرَى بزيادة الحفظ ، رجَّح أيضاً بزيادة العدد »[193] .

وقال أيضاً : « والجماعة أولى بالحفظ من الواحد »[194] .

وقال الخطيب : « ويرجَّح بكثرة الرُّواة لأحد الخبرين ، لأن الغلط عنهم والسَّهو أبعد ، وهو إلى الأقلِّ أقرب »[195] .

وقال الدَّارقطني في حديث : « واجتماع هؤلاء الأربعة على خلاف ما رواه ابن أبي كثير يدلُّ على ضبطهم للحديث »[196] .

وسئل الدَّارقطني عن الحديث إذا اختلف فيه الثِّقات ، فقال : « ينظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته ، أو ما جاء بلفظة زائدة ، فتقبل تلك الزِّيادة من متقن ، ويحكم لأكثرهم حفظاً وثبتاً على من دونه »[197] .

وقال الذهبي : « وإن كان الحديث قد رواه الثَّبت بإسناد ، أو وقفه أو أرسله، ورفقاؤه الأثبات يخالفونه ، فالعبرة بما اجتمع عليه الثِّقات ، فالواحد قد يغلط ... »[198] .

وقال الصَّنعاني : « الملاحظ القرائن . والكثرة أحد القرائن »[199] .

190(?) اختلاف الحديث (ص294) .
191(?) العلل لابن أبي حاتم (2/391) .
192(?) رواية الدوري (2973) .
193(?) القراءة خلف الإمام للبيهقي (316) .
194(?) الشعب (4/7) .
195(?) الكفاية (ص476) .
196(?) السنن (3/44) .
197(?) النكت لابن حجر (2/689) ، والنص ورد في سؤالات السلمي (435) بنحوه .
198(?) الموقظة (ص52) .
199(?) توضيح الأفكار (1/344) .

وهـذه القرينة إنما تفيد إذا كـانت الـرواة محتجـاً بهم من الطــرفين[200] المختلفين ، أما مع الضــعف فــالأمر يحتــاج إلى قرائن أخرى .

2. <u>الحفظ</u>

وهـذه القرينة - أيضـاً - تعـدُّ من أهم القـرائن في التَّرجيح بين الرِّوايــات المختلفة ، ويشــمل الحفظ هنا حفظ الصــدر ، وحفظ الكتاب .

أما حفظ الصـدر[201] ، فقـال ابن رجب : « قاعـدة : إذا روى الحفَّاظ الأثبـات حـديثاً بإسـناد واحـد، وانفـرد واحد منهم بإسناد آخر ، فإن كـان المنفـرد ثقة حافظـاً فحكمه قـريب من حكم زيادة الثِّقات في الأسانيد والمتون ... » ، قال : « ويقـوى قبول قوله إن كان المـرويُّ عنه واسع الحـديث يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديـدة كـالزُّهري والثَّوري وشـعبة والأعمش »[202] .

وهنا اختلف الحفَّاظ في بعض الأحاديث قبـولاً ورداً ، لأجل اعتبــار هــذا الأمر ، فقــال ابن رجب بعد ذلك : « وقد تــردَّد الحفَّاظ كثـيراً في مثل هـذا ، هل يـردُّ قـول من تفـرد بـذلك الإسناد لمخالفة الأكثرين له ؟ أم يقبل قوله لثقته وحفظه .

ومثَّل رحمه الله لــذلك بحــديث ميمونة عن النَّبي في الفأرة إذا وقعت في السَّمن .

حيث رواه أصحاب الزُّهـري عنه عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ميمونة .

كذا رواه مالك وابن عيينة والأوْزاعي .

وخالفهم معمر ، رواه عن الزُّهري عن سعيد بن المسـيَّب عن أبي هريرة .

قـال ابن رجب : « فمن الحفَّاظ من صـحَّح كلا القـولين ، ومنهم الإمـام أحمد ومحمد بن يحـيى الـذُّهليُّ وغيرهما ، ومنهم

200(?) قاله الزيلعي في نصب الراية (1/360) .
201(?) يأتي ذكر حفظ الكتاب (ص56) .
202(?) شرح العلل (2/719) .

من حكم بغلط معمر لانفـراده بهـذا الإسـناد ، منهم البخـاريُّ »[203] .

ووافقه على اختيـاره التِّرمـذيُّ في الجـامع حيث قـال عن رواية معمر : « غـير محفـوظ » ، ثم نقل قـول البخـاريِّ : « أخطأ فيه معمر . والصَّـحيح حـديث الزُّهـريِّ عن عبيد الله ... »[204] .

كما وافقهم أبو حاتم الرَّازيُّ على ذلك[205] .

وقال الدَّارقُطني في حديث : « وعند الزهـري فيه أسـانيد أخرى صحاح » ، ثم ذكر جملة منها[206] .

والـذي يظهر أن سـعة رواية المحـدِّث الحافظ كـالزُّهري وقَتـادة - مثلاً - قرينة خاصة - كما سـيأتي - تـدلُّ على صـحة الـوجهين عنه ، ومخالفة الـرَّاوي الواحد لجماعة من الثِّقـات الحفَّاظ ، قرينة عامة أقـوى منها ، تـدلُّ على وهم الوجه الـذي أتى به عنه، فَيُحتاج إلى قرينة أخرى تسند ما قاله .

ومما يعضد رواية الجماعة أنَّ اللَّيث رواه عن الزُّهري عن سـعيد مرسـلاً - كما ذكر الإسـماعيليُّ[207] - فلعـلَّ مَعْمَـراً وهِم فزاد أبا هريرة .

وأكثر مسائل علم العلل دخـولاً في هـذه القرينة : **زيادة الثِّقات** .

هل تقبل مطلقـاً ، أم تـردُّ مطلقـاً ، أم يفصَّـل في ذلك ، ومن أين يؤخذ هذا التَّفصيل ومن المعتـبر قوله في هـذا الأمر . آلـمحدِّثون أم الفقهاء والمتكلمون من الأصوليين .

يعدُّ الشَّافعي من أوائل من قعَّد لهذه المسألة حيث قال : « ويكـون إذا شـرك أحـداً من الحفَّاظ في حـديث لم يخالفه ، فـإن خالفه - وُجِـدَ حديثه أنقصَ - كـانت هـذه دلائل على صـحَّة مخرج حديثه »[208] .

203(?) شرح العلل (2/722) .
204(?) الجامع للترمذي (1798) والعلل الكبير (2/758-ترتيبه) .
205(?) العلل لابنه (2/12) .
206(?) العلل (1/44) .
207(?) فتح الباري (9/826) ، عند حديث (5538) .
208(?) الرسالة (1272) .

قـال ابن عبد الهـادي معقِّبـاً على ذلك : « وهـذا دليل من الشافعيِّ على أن زيادة الثِّقَة عنده لا يلـزم أن تكـون مقبولـةً مطلقاً كما يقوله كثير من الفقهـاء من أصـحابه وغـيرهم ، فإنه اعتبر أن يكون حديث هذا المخالف أنقص من حديث من خالفه ، ولم يعتبر المخالف بالزِّيـادة ، وجعل نقصـان هـذا الـرَّاوي من الحديث دليلاً على صحَّة مخـرج حديثه ، وأخـبر أنه مـتى خـالف ما وصف أضـرَّ ذلك بحديثه ، ولو كـانت الزِّيـادة عنـده مقبولة مطلقاً لم يكن مخالفته بالزِّيادة مضراً بحديثه »[209] .

وقال الشـافعي أيضـاً : « إنَّما يغلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه ، أو يـأتي بشـيء في الحـديث يشـركه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ ، وهم عددٍ وهو منفرد »[210] .

وقـــال ابن حجر معقبـــاً على كلامه : « فأشـــار إلى أن الزِّيادة متى تضمَّنت مخالفةَ الأحفظ أو الأكـثر عـدداً أنها تكـون مردودة »[211] .

وحيث إنَّ هذه المسألة من أهم مسـائل علم العلل ، فـإنَّ نقل كلام علمـاء الحـديث وعلله مما يزيد الأمر وضـوحاً ، فمن المفيد جداً ذكر شيءٍ من ذلك نظرياً وعملياً .

أما النَّظري فمن ذلك :-

ما قاله أبو زرعة الـــــرَّازي : « إذا زاد حافظ على حافظ قُبِلَ »[212] .

وقال أيضاً : « حديث أبي إسـحاق عن جرير مرفـوع أصح من موقـــوف ، ولأن زيد بن أبي أنيسة أحفظ من مغـــيرة بن مسلم »[213] .

وقـال مسـلم : « والحـديث للزائد الحافظ »[214] . وقـال أيضاً : « والزِّيادة في الأخبـار لا تلـزم إلا عن الحفَّاظ الـذين لم يكثر عليهم الوهم في حفظهم »[215] .

209(?) الصارم المنكي (ص100) .
210(?) اختلاف الحديث (ص294) .
211(?) النكت لابن حجر (2/688) .
212(?) العلل لابن أبي حاتم (1/318و2/302) .
213(?) العلل لابن أبي حاتم (1/267) .
214(?) التمييز (ص199) .
215(?) التمييز (ص189) وشرح العلل (1/435) .

وقال التِّرمذي : « وربَّ حديث إنَّما يستغرب لزيادة تكـون في الحـديث ، وإنَّما يصح إذا كـانت ممن يعتمد على حفظه ... »[216] .

وقـــال أبو زرعة : « زيـــادة الحافظ على الحافظ تقبل »[217] .

وقال البزَّار : « زيادة الحافظ مقبولة إذا زادها على حافظ ، فإنَّما زادها بفضل حفظه »[218] .

وقال ابن طاهر : « إن الزِّيادة إنَّما تقبل من الثِّقة المجمع عليه »[219] .

وقـال ابن خزيمة : « لسـنا نـدفع أن تكـون الزِّيـادة في الأخبار مقبولة من الحفَّاظ، ولكنَّا إنَّما نقول إذا تكافـأت الـرُّواة في الحفظ والإتقان والمعرفة بالأخبار فـزاد حافظ متقن عـالم بالأخبار كلمة قُبِلَت زيادته ، لا أنَّ الأخبـار إذا تـواترت بنقل أهل العدالة والحفظ والإتقـــان بخـــبر ، فـــزاد راوٍ ليس مثلهم في الحفظ والإتقان زيادة أنَّ تلك الزِّيادة تكون مقبولة »[220] .

وقـال ابن المنـذر : « والحافظ إذا زاد في الحـديث شـيئاً فزيادته مقبولة »[221] .

وقـال ابن عبد الـبر في كلام له : « ... ليست حجَّة ، لأنَّ الذي لم يـذكره أحفظ ، وإنَّما تقبل الزِّيـادة من الحافظ المتقن »[222] .

وقال أيضاً : « إنَّما تقبل الزِّيـادة من الحافظ إذا ثبتت عنه ، وكان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله »[223] .

وقـال ابن عبد الهـادي بعد سـياق الاختلاف : « والصَّـحيح التَّفصيل ، وهو أنها تقبل في موضع دون موضع ، فتقبل إذا كان

216(?) العلل الصغير بشرح ابن رجب (1/418) .
217(?) العلل لابن أبي حاتم (2/302) .
218(?) البحر الزخار (1/54) .
219(?) النكت لابن حجر (2/693) .
220(?) القراءة خلف الإمام للبيهقي (316) .
221(?) الأوسط (2/270) ، وعنده : والحفاظ ...
222(?) التمهيد (5/6-6) .
223(?) التمهيد (3/306) .

الرَّاوي الذي رواها ثقة حافظاً متقناً ، والذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثِّقَة ... »[224] .

وخـالف في تقريـراتهم كثـير من مقلِّدة الفقهـاء ومتكلِّمة الأصوليين فقالوا : « تقبل زيادة الثِّقة مطلقاً ، مالم تخـالف[225] رواية من هو أولى » .

ولا يعني هـذا أنه لم يقع – تنظـيراً - بعضُ كبـار المحـدِّثين فيما وقع فيه المتكلِّمـون والأصـوليون ، من نقل أقـوالهم على أنَّها مـذاهب معتمـدة وهي لا تعـرف إلا عنهم . فـإنَّ علم الكلام قد أثَّر على كثير من متأخري علماء هذه الأمة .

قـال ابن رجب في تقرير ذلك : « وكلام أحمد وغـيره من الحفَّاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك والأحفظ أيضـاً » ، قال : « وقد صـنَّف في ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب مصـنفاً حسـناً سـمَّاه : "تميـيز المزِيد في متصل الأسـانيد" ، وقسـمه قسمين :-

1. أحدهما :- ما حكم فيه بصحة ذكر الزِّيادة في الإسناد ، وتركها .
2. والثاني :- ما حكم فيه بردِّ الزِّيادة وعدم قبولها .

ثم إنَّ الخطيب تناقض ، فذكر في كتـاب "الكفايـة" للنَّاس مذاهب في اختلاف الرُّواة في إرسال الحديث ووصـله ، كلها لا تعرف عن أحـدٍ من متقـدمي الحفَّاظ ، وإنَّما مـأخوذة من كتب المتكلِّمين . ثم إنه اختـار أن الزِّيـادة من الثِّقة مقبولة مطلقـاً كما نصره المتكلِّمون وكثير من الفقهاء ، وهـذا يخـالف تصـرُّفه في كتـاب "تميـيز المزِيـد" . وعـاب تصـرُّفَهُ في كتـاب "تميـيز المزِيـد" بعضُ محـدثي الفقهـاء ، وطمع فيه لموافقته لهم في كتـاب "الكفايـة" » ، ثم قـال : « ... ومن تأمَّل كتـاب البخـاريِّ تـبيَّن له - قطعـاً - أنَّه لم يكن يـرى زيـادة كل ثقة في الإسـناد مقبولة ، وهكذا الدَّارقطني . فدلَّ على أنَّ مرادهم زيـادة الثِّقَة في مثل تلك المواضع الخاصَّـة ، وهي إذا كـان الثِّقة مـبرزاً في الحفظ»[226] .

224(?) نصب الراية (1/336) .
225(?) تقدم (ص43) أن تفسيرهم للمخالفة أخص من تفسير المحدثين .
226(?) شرح العلل (1/427-429) .

ولكثـــير من المتكلِّمين والفقهـــاء وبعض المتـــأخِّرين المنتسبين لعلم الحديث ممَّن خالف المحـدِّثين في منهجهم في العلل عموماً وفي زيادة الثِّقات خصوصاً حججٌ مأخوذة من علم الكلام لا تنطبق على منهجهم الاستقرائي الواقعي .

فمن ذلك :-

1. قـولهم أن الزَّائد معه زيـادة علم ، ومن حفظ حجَّة على من لم يحفظ .

والجواب : أن ما ذكر ليس هو موطن النـِّزاع ، لأنَّه صـحيح عند ثبــوت الزِّيــادة عن الــرَّاوي المختلف عليه ، أما مع قرينة الاختلاف فهـذا ما ينـازع فيه المحـدِّثون، فيقـال إنَّ الزِّيـادة لم تثبت أصلاً ليقال ما ذكروه .

بل إنَّ في قولهم تناقضاً لأنهم « شـرطوا في الصَّـحيح ألا يكون شـاذاً ، وفسَّـروا الشُّـذوذ بأنه ما رواه الثِّقة ، وخالفه من هو أضبط ، وأكثر عدداً ، ثم قـالوا : تقبل الزِّيـادة مطلقـاً . فلو اتفق أن يكون من أرسل أكثر عدداً ، أو أضبط حفظـاً أو كتابـاً على من وصل . أيقبلونه أم لا ؟ أم هل يسـمُّونه شـاذاً أم لا ؟ والحقُّ في هذا أنَّ زيادة الثِّقة لا تقبل دائماً »[227] .

2. قولهم عمَّن وقف الحديث إنه رأي للرَّاوي ، وأن الواقف قد قصر في حفظه أو شكَّ في رفعه .

وجوابه أنَّ هذا « مقابل بمثله ، فيترجَّح الوقف بتجـويز أن يكون الرَّافع تبع العـادة ، وسـلك الجـادَّة . وهـذا إذا كـان للمتن إسناد واحد ، أما إذا كان له إسنادان منفصلان تماماً ، فلا يجري فيه هذا الخلاف غالباً »[228] .

3. قولهم : إن الرَّاوي : « إذا كان ثقةً وانفرد بالحـديث من أصله كان مقبولاً ، فكذلك انفراده بالزِّيـادة . وهو احتجـاج مردود ، لأنه ليس كلُّ حديث تفرد به أي ثقة - كان - يكون مقبولاً . ثم إن الفرق بين تفرُّد الرَّاوي بالحديث من أصـله وبين تفرُّده بالزِّيادة ظـاهر ، لأن تفـرُّده بالحـديث لا يلـزم منه تطــرُّق السَّــهو والغفلة إلى غــيره من الثِّقــات إذ لا مخالفة لهم ، بخلاف تفــرُّده بالزِّيــادة إذا لم يروها من هو

227(?) النكت لابن حجر (2/612-613) .

228(?) النكت لابن حجر (2/610-611) .

أوثق وأكـثر عـدداً ، فـالظنُّ غـالب بـترجيح روايتهم على روايته ، ومبنى هذا الأمر على غلبة الظن »[229] .

قال ابن حجر مبيناً هـذه المسـألة : « والحـقُّ في هـذا أن زيادة الثِّقة لا تقبل مطلقاً دائمـاً ، ومن أطلق ذلك من الفقهـاء والأصـــوليين فلم يصب ، وإنَّما يقبلـــون ذلك إذا اســـتووا في الوصف ، ولم يتعرض بعضهم لنفيها لفظاً أو معنى »[230] .

وقال أيضاً : « تفرُّد واحد عنه بها - أي الزِّيادة - دونهم مع توفر دواعيهم على الأخذ عنه ، وجمع حديثه يقتضي ريبة توجب التوقُّف عنها »[231] .

وقـال السـخاوي بعد كلام له : « رواه جماعة من الحفـاظ الأثبـات على وجه ، ورواه من هو دونهم في الضـبط والإتقـان والعـدد على وجه يشـتمل على زيـادة في السـند، فكيف تقبل زيـــــادتهم وقد خـــــالفهم من لا يغفل مثلهم عنها ، لحفظهم وكثرتهم، والغرض أن شيخهم الزهري ممن يجمع حديثه ويعتني بمروياته بحيث يقال : إنه لو رواها لسمعها منه حفاظ أصحابه ، ولو سـمعوها لرووها ، ولما تطـابقوا على تركها ، قـال شـيخنا [أي ابن حجر] : والذي يغلب على الظن في هذا وأمثاله تغليط راوي الزيادة »[232] .

وقد تقـدَّم قـول ابن عبد الهـادي : « ... وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصُّها ، ومن حكم في ذلك حكماً عاماً فقد غلط ، بل كل زيادة لها حكم »[233] .

أما العملي فمن ذلك :-

ردُّ جماعةٍ من حفَّاظ الحديث زيـاداتٍ - في الأسـانيد وفي المتــون - لــرواةٍ ثقــاتٍ، ولم يـــردْ عن هــؤلاء الحفَّاظ - عند الاختلاف - احتجـــاج بحجج المتكلِّمين وغـــيرهم ، بل إذا قبلوها فـــذلك لمكـــان من زادها من الحفظ والعـــدد وغـــير ذلك من

229(?) النكت لابن حجر (2/690-691) .
230(?) النكت لابن حجر (2/613) .
231(?) النكت لابن حجر (2/692) .
232(?) الأجوبة المرضية (1/201) .
233(?) نصب الراية (1/336) .

القرائن ، فكلُّ حـديث أعلُّوه بالإرسـال أو الوقف هو ردٌّ لزيـادة في السَّند ، وهو متواتر في كتبهم .

ومن ذلك ردُّ البخـاريِّ زيـادةً لشـعبة عن سـلمة بن كهيل فقال : « وزاد فيه علقمة ، وليس فيه »[234] .

وقــال أبو داود : « ســمعت أحمد وقد ذكــرت له ما زاد هشيم - في حديث عبيد ابن عمير عن عمر في المفقود - على يحيى بن سعيد ، فقال : يحيى أحفظ من هشيم »[235] .

وقال الآجري : « سمعت أبا داود يقـول : حمـاد بن سـلمة وهم فيه ، زاد : "وأبوالها" »[236] .

وقــال ابن منــده في حــديث : « رواه جماعة عن أبي الأحــوص وفيه زيــادة أنَّ الحمــار يقــال له : عفــير ، ورواه أبو مسـعود عن أبي داود عن شـعبة وفيه هـذه الزِّيـادة ، وهو وَهْمٌ »[237] .

وقــال ابن عمَّار الشــهيد : « حــديث ســليمان التَّيمي عن قَتادة عن أبي غلاب حديث أبي موسى وفيه من الزِّيادة : "وإذا قرأ فأنصتوا" ... وقوله : "وإذا قرأ فأنصتوا" هو عنــدَنا وهم من التَّيمي ... »[238] .

وفي مقابل ذلك قبول بعض الحفَّاظ لزيادة الضعيف ، لأنَّ النَّقص أسهل .

قـال ابن أبي حـاتم لأبيه : « لِمَ حكمت برواية ابن لهيعة ؟ فقـال : لأن في رواية ابن لهيعة زيـادة رجل ، ولو كـان نقصـان رجل كان أسهلَ على ابن لهيعة حفظُهُ »[239] .

إلا أن هذه القرينة ربما أهملت لأسباب أخــرى يراها الناقد ، فلا يعترض على الحافظ في ترجيحه إذا كان على أصل ثــابت وله فيه حجة مســلوكة ، وإن كــان قوله في حــديث معين مرجوحاً .

234(?) التاريخ الكبير (3/73) .
235(?) سؤالات الآجري (ص345) .
236(?)سؤالات الآجري (439) .
237(?) الإيمان لابن منده (108) .
238(?) العلل لابن عمار (ص73) .
239(?) العلل لابن أبي حاتم (1/171) .

قال ابن معين مرجحاً من هو أقل حفظاً : « القـول قـول مستلم بن سعيد ، وصحَّف شعبة »[240] .

وقــال النســائي في حــديث : « قَتــادة أثبت وأحفظ من أشعث ، وحديث أشعث أشبه بالصواب »[241] .

وأما حفظ الكتــاب[242] ، فــإن الكتابة من أهم وســائل الضَّبط والإتقـان ، وبـدونها وقع كثـير من المحـدِّثين في الـوهم والخطأ .

فـإذا اختلف راويـان فـأكثر على شـيخ ، نظر فيمن كـان يكتب عنه ، فإذا وجد، كان جانبه أقوى من هذه الحيثية .

قال أحمد عن عبيد الله الأشجعي الكـوفي : « كـان يكتب في المجلس ، فمن ثَمَّ صــحَّ حديثه »[243] ، وتعليله هنا كــالنصِّ على القرينة ، لذا قـال ابن معين عنه بأنه أعلم النَّاس بسـفيان الثَّوريِّ من أهل الكوفة[244] .

ومن دلائل هـذه القرينة قـول ابن المبـارك : « إذا اختلف النَّاس في حديث شعبة ، فكتاب غُنْدَر حكم بينهم » .

وذكر ابن خِــراش عن الفلاس قوله : « كــان يحــيى وعبد الرحمن ومعاذ بن خالد وأصحابنا إذا اختلفوا في حديث شـعبة ، رجعوا إلى كتاب غُنْدَر ، فحكم بينهم » .

ولذا أصبح من أقلِّ أصـحاب شـعبة خطـأً كما قـال الإمـام أحمد[245] .

وقدَّمه أبو زرعة – في حــديث - على اثـنين ، هما أبو داود الطَّيالسي ويحيى بن زكريا ، خالفاه في شعبة[246] .

ومما ذكر في أوهامه النـادر عنه قـول أبي حـاتم : « هـذه الزِّيادة التي زاد غُنْـدَر عن شـعبة في الإسـناد ، ليس بمحفـوظ »[247] .

240(?) رواية الدوري (4849) .
241(?) الصغرى (6/59) .
242(?) هذا عطف على حفظ الصدر الوارد (ص48) .
243(?) تاريخ بغداد (10/312) .
244(?) تاريخ بغداد (10/312) والتهذيب (3/20) .
245(?) يأتي (ص379) .
246(?) العلل لابن أبي حاتم (1/25) .
247(?) الجرح لابن أبي حاتم (3/507) والعلل أيضاً (1/428) .

ومن شواهد الاعتماد على الكتاب ، الخلافُ على اللَّليث بن سعد في حديث ، أهو عن سعد بن مالك مرفوعاً أم سعيد بن أبي سعيد مرسلاً ؟ قال أبو زرعة : « في كتاب الليث في أصله : سعيد بن أبي سعيد ، ولكنْ لُقِّنَ بالعراق : عن سعد »[248] .

وقال يزيد بن هارون : « أدركت البصرة وإذا اختلفوا في حديث ، نطقوا بكتاب عبد الوارث »[249] .

وقال منصور : « قلت لإبراهم النخعي : مالسالم بن أبي الجعد أتمَّ حديثاً منك؟ قال : لأنه كان يكتب »[250] .

وقال أبو حاتم : « وأما الحفَّاظ وأصحاب الكتب فكانوا يميِّزون كلام الزُّهري من الحديث »[251] .

وقال أيضاً مرجحاً بالكتاب : « مالك صاحب كتاب »[252] .

وهذا أحمد يرجِّح بسبب الكتابة .

قال أبو طالب لأحمد : « من أحبُّ إليك ، يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق ؟ قال : إسرائيل ، لأنه كان صاحب كتاب »[253] .

وهذه القرينة ربما خانت صاحبها فأثرَّت عليه ، كما حصل لجرير بن عبد الحميد الضَّبِّي حيث قال : « اضطرب عليَّ حديث أشعث وعاصم ، فقلت لبهز بن أَسَد البصري ، فخلَّصها لي ، ، وكانت في دفتر واحد »[254] .

3. الاختصاص

وهذه من أهم القرائن التي بُنِي عليها علم العلل في التَّرجيح بين الرُّواة المختلفين على شيوخهم المكثرين .

248(?) العلل لابن أَبي حاتم (1/188) .
249(?) التمييز (ص178) ، وعبد الوارث هو ابن سعيد .
250(?) علل الترمذي (1/153-الشرح) .
251(?) العلل لابن أبي حاتم (2/30) .
252(?) العلل لابن أبي حاتم (1/32) .
253(?) التهذيب (1/133) .
254(?) رواية ابن محرز (547) .

وقد اهتم علمـاء الحـديث وعلله بمعرفة طبقـات الحفَّاظ ومراتب أصحابهم . فقسم ابن المـدينيِّ والنَّسـائيُّ[255] أصـحاب نافع تسع طبقات مع اختلافهما في ذكر رواة كل طبقة .

كما قسم النَّسائي أصحاب الأعمش سبع طبقات[256] .

وهذا الاختصاص يعود إلى عدَّة قرائن ، منها قوة الحفظ أو الكتابة - وقد تقدَّم ذكرها - أو طول الملازمة وقِدَمِهَا ، أو قرابة الرَّاوي ، ونحو ذلك من الأسباب الكثيرة .

والاهتمـام بهـذه القرينة ومعرفة طبقـات أصـحاب الحفَّاظ ومنازلهم من شيوخهم ، ومراتبهم بين بعض ، يعطي المرء قوَّة وملكة في تعليل الحــديث والتَّرجيح عند الاختلاف ، دون كثــير عناء أو جهد ، قد يبذله من جهل ذلك .

فإذا روى جماعة عن حافظٍ له أصـحاب ، وتفـرد راوٍ عنه - دونهم - بزيــادة أو وجه ، وجب التَّوقف عن قبولها لأنَّ « تفــرَّد واحد عنه بها دونهم مع تـــــوفر دواعيهم على الأخذ عنه وجمع حديثه يقتضي ريبة توجب التَّوقف عنها »[257] .

قال ابن رجب : « اعلم أن معرفة صحة الحـديث وسـقمه تحصل من وجهين:- أحـدهما : معرفة رجاله وثقتهم وضـعفهم ، ومعرفة هذا هيِّنٌ[258] ، لأنَّ الثِّقات والضُّعفاء دُوِّنوا في كثــير من التَّصانيف ، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التَّواليف .

الوجه الثـاني : معرفة مـراتب الثِّقـات ، وتـرجيح بعضـهم على بعض عند الاختلاف ، إما في السَّـــــند ، وإما في الوقف والرَّفع ، ونحو ذلك . وهـذا هو الـذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث ... »[259] .

ويستخدم علمـاء الحـديث هـذه القرينة بقـولهم - مثلاً - :- فلان أثبت ، أو أحفظ فيه ، أو كـان يعـرض ، أو كـان يكتب ، أو لازمه كثــيراً ، ونحو ذلك مما يــدلُّ على التَّمــيز عن غــيره في شيء يقتضي تقديمه عند الاختلاف .

255(?) في كتابه : الطبقات (ص53) .
256(?) الطبقات (ص78) وشرح العلل (1/104-105) .
257(?) النكت لابن حجر (2/692) وقد سبق نقله .
258(?) هذا أمر نسبي لا مطلق .
259(?) شرح العلل (2/467-468) .

قال ابن القيِّم في تقرير قاعدة هذه القرينة : « ولا تنـافي بين قــول من ضـعَّفه وقــول من وثَّقه ، لأنَّ من وثقه جمع بين توثيقه في غير الزُّهري وتضعيفه فيه ، وهذه مسألة غير مسألة تعــارض الجــرح والتَّعــديل ، بل يظنُّ قاصر العلم أنها هي ، فيعـارض قـول من جرَّحه بقـول من عدَّله ، وإنَّما هـذه مسـألة أخرى غيرها وهي الاحتجاج بالرَّجل فيما رواه عن بعض الشُّيوخ وتـرك الاحتجـاج به بعينه فيما رواه عن آخر ، وهـذا كإسـماعيل بن عيَّاش ، فإنه عند أئمَّة هـذا الشَّـأن حجَّة في الشَّـاميين أهل بلده وغير حجَّة فيما رواه عن الحجازيين والعراقيين وغــير أهل بلده .

ومثل هـذا تضـعيف من ضـعَّف قبيصة في سـفيان الثَّوريِّ واحتجَّ به في غيره كما فعل أبو عبد الرحمن النَّسائي .

وهـذه طريقة الحـذاق من أصـحاب الحـديث أطبـاء علله يحتجُّون بحديث الشَّخص عمن هو معروف بالرِّواية عنه وبحفظ حديثه وإتقانه وملازمته له واعتنائه بحديثه ومتابعة غــــــيره له ويتركون حديثه نفسه عمَّن ليس هو معه بهذه المنـزلة » ، إلى آخر كلامه الذي سبق[260] .

ومن الأمثلة عليها قــول ابن معين : « حمــاد بن ســلمة أعرف بعلي بن زيد من حماد ابن زيد »[261] .

وقال أبو حاتم : « المسعودي أفهم بحديث عون »[262] .

ويــدخل في هــذه القرينة من ســمع من الــراوي قبل الاختلاط ، فـيرجح جانبه لاختصاصه بالسـماع منه قبل تغـيره ، وقد تفرد هذه القرينة ، والأمر سهل .

ومن أمثلته قول أبي حاتم : « إسرائيل أقـدم سـماعاً من زهير في أبي إسحاق » ، ثم ذكر اختلاط أبي اسحاق[263] .

260(?) الفروسية (ص44) ، وقد سبق ذكر بعض كلامه (ص19) .
261(?) رواية ابن الجنيد (840) .
262(?) العلل لابن أبي حاتم (2/179) .
263(?) العلل لابن أبي حاتم (1/103) .

4. سلوك الحادة

وهـذا تعبـير اسـتعمله جماعة من العلمـاء كـابن حجر[264] ، وقال أيضاً : « تبع العادة »[265] .

ومن تعـابير المحـدِّثين السـابقين قـول ابن المـديني : « سلك المحجَّة »[266] . أما أبو حـاتم فقد أكـثر من قوله : « لـزم الطَّريق »[267] . وقــال الحــاكم : « أخذ طريق المجــرة »[268] ، والفرق بين العبارات يسير .

قال ابن رجب : « قول أبي حـاتم : مبـارك لـزم الطَّريق ، يعـني به أن رواية ثـابت عن أنس سلسـلة معروفة مشـهورة ، تسبق إليها الألسنة والأوهام ، فيسلكها من قـلَّ حفظه ، بخلاف ما قاله حمَّاد بن سـلمة ، فـإن في إسـناده ما يسـتغرب ، فلا يحفظه إلا حافظ ، وأبو حاتم كثيراً ما يعلِّل الأحاديث بمثل هــذا ، وكذلك غيره من الأئمَّة »[269].

وقال أيضاً : « لا ريب أن الذين قالوا فيه عن أبي هريرة جماعة حفاظ ، لكن الوهم يسبق كثيراً إلى هذا الإسـناد ، فـإن رواية سـعيد المقـبري عن أبي هريـرة ، أو عن أبيه عن أبي هريـرة ، سلسـلة معروفة تسـبق إليها الألسن ، بخلاف رواية سعيد عن أبيه عن ابن وديعة عن سلمان ، فإنها سلسـلة غريبة ، لا يقولها إلا حافظ لها متقن »[270] .

وهذا السلوك قسمان هما :-

1. سـلوك للجـادة في المتن ، وهو قليل ، فـإن الأصل في الأحاديث المروية الرفع ، فإذا جاء تفصيل من بعض الثقات ، برفع بعضه ووقف بعضه الآخر ، فإن هـذا قرينة على سـلوك غـيره للجـادة برفعه كله . ومن أمثلته العملية قـول الدَّارقُطني عن حديث أبي الأحوص عن عبد الله عن النـبي

264(?) بذل الماعون (ص212) .
265(?) النكت لابن حجر (2/610) .
266(?) نتائج الأفكـار لابن حجر (2/194) ومن المعـاني الـواردة في مـادة (حجج) : الطريق – القاموس (حجج) .
267(?) العلل لابن أَبي حاتم (1/107و203و428و2/109و249و267) .
268(?) معرفة علوم الحديث (ص118) .
269(?) شرح العلل (2/726) .
270(?) فتح الباري لابن رجب (8/111) .

أنه كان يخطب يوم الخميس قائماً يقول : يا أيها النـاس إنما هما اثنتان الهدى والكلام وأصدق الحديث كتـاب الله وأحسن الهدي هدي محمد وشر الأمـور محـدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة الحديث بطوله ، قال : « يرويه أبو إسـحاق واختلف عنه . فـرواه إدريس الأودي وموسى بن عقبة ورفعا الخطبة كلها إلى النبي ورواه شعبة وإسـرائيل وشـريك من كلام عبد الله إلا قوله ألا أنـبئكم ما العضة هو النميمة فـإنهم رفعوه إلى النـبي . وكـذلك قوله : إن الرجل ليصـدق حـتى يكتب صديقاً ، وقول شعبة ومن تابعه أولى بالصواب »[271] .

2. سـلوك للجـادة في السـند ، وهو الغـالب . فإنه إذا اختلف على قَتـادة - مثلاً – في حـديث ، فـرواه بعض أصـحابه عنه بسند غير مشـهور ، وآخر رواه عنه عن أنس ، فـإنَّ جـانب من رواه بالوجه الأخــير يضــعُف ، لاحتمــال أن يكــون وهِم بسبب شهرة هذا السَّند عن قَتادة .

ومثله ما لو روى ثقة عن مالك عن نــافع عن ابن عمر ، وغيره يرويه بسند آخر أقل شهرة ، ولذلك أمثلة كثيرة .

منها ما رواه جرير بن حازم عن ثابت عن أنس مرفوعــاً : « إذا أقيمت الصَّلاة فلا تقوموا حتى تروني »[272] .

ضرب على هـذا الحـديث أبو الوليد الطيالسـيُّ[273] ، وأعلّه أحمد[274] والبخاريُّ والترمذيُّ[275] وأبو داود[276] والدَّارقطنيُّ[277] بـأن جريـراً وحجاجـاً الصَّوَّاف كانا عند ثابت البناني ، فحـدَّث به حجَّاج عن يحـيى بن أبي كثـير عن عبد الله بن أبي قَتـادة عن أبيه ... ، فـوهم جرير فظنَّ أنَّ الحـديث : عن ثـابت عن أنس . وإنَّما روى ثـابت عن

271(?) العلل (5/323) .
272(?) أخرجه أبو داود (1113) وابن ماجة (1117) والترمذي (517) والنسائي (1419) .
273(?) نقله عنه أبو داود كما في سؤالات الآجري (577) .
274(?) العلل لعبد الله (2/172) ومسائل أبي داود (ص288) .
275(?) العلل الكبير للترمذي (1/276-278-ترتيبه) ، ونقل تعليل البخاري .
276(?) حيث قال : « والحديث ليس بمعروف عن ثابت » - السنن (1113) .
277(?) العلل (ج4/ل35) .

أنس قـال : «كـان النَّبي إذا أقيمت الصَّـلاة يتكلَّم مع الرَّجل حتى ينعس بعض القوم»[278] .

وثابت عن أنس جادة ، حيث قال الإمـام أحمد – في رواية الميموني - : « هؤلاء الشيوخ إنما يلحقـون عن ثـابت عن أنس إسناداً عرفوه »[279] .

ومن أقدم النُّصـوص الـتي أشـارت إلى هـذه القرينة قـول يحيى القطَّان : « كنت إذا أخطأت ، قـال لي سـفيان الثـوريُّ : أخطأت يا يحيى ، فحدَّث يومـاً عن عبيد الله بن عمر عن نـافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله : « الذي يشـرب في آنية الـــذهب والفضة إنَّما يجرجر في بطنه نـــار جهنَّم »[280] ، قـــال يحـيى بن سـعيد : فقلت : أخطـأت يا أبا عبد الله ، هـذا أهـون عليك ، قال : فكيف هو يا يحيى ؟ قال : فقلت أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر عن أمِّ سلمة[281] أنَّ رسول الله ... فقال لي : صدقت يا يحيى ... »[282] .

ومن الأمثلة القديمة أيضاً قول الحميديُّ : « قيل لسـفيان – أي ابن عيينة - : إن عبد الرحمن بن مهدي يقول : إن سفيان أصوب في هذا الحديث من مالك ! قال : سـفيان : وما يدريه ؟ أدرك صـفوان ؟ قـالوا : لا ، لكنه قـال : إن مالكـاً قـال : عن صفوان عن عطاء بن يسار ، وقـال سـفيان : عن أنيسة عن أم سعيد بنت مُرَّة عن أبيهـا. فمن أين جـاء بهـذا الإسـناد ؟ فقـال سفيان : ما أحسن ما قـال ! لو قـال لنا صـفوان عن عطـاء بن يسار كان أهون علينا مِن أنْ نجيء بهذا الإسناد الشَّديد »[283] .

وقد يقع في سلوك الجادَّة جماعة عن راوٍ واحد ، كما قال ابن حجر : « ... ورواه ســـفيان بن عيينة ومعتمر بن ســـليمان

278(?) العلل الكبـير للترمـذي (1/278-ترتيبـه) ، وحـديث أنس الأخـير أخرجه البخـاري في جامعه (642و634) ومسلم (376) ، وقد رواه جرير على الصواب عند الترمذي (517) .

279(?) إكمال مغلطاي (4/103) .

280(?) رواه كذلك عن نافع به ، بـرد بن سـنان – أخرجه عنه الطـبراني في الأوسط (4189) والصـغير (563) وفي مسـند الشـاميين (355) والخطيب من طريقه في تاريخه (1/377)ـ ، وفي سنده العلاء بن برد ، قال ابن حجر : « ذكره بن حبان في الثقات وقال محمـود بن غيلان : ضرب أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو خيثمة عليه واسقطوه » - اللسان (4/223) .

281(?) أخرجه من طريق نافع البخاري في جامعه (5634) ومسلم (2065) .

282(?) تاريخ بغداد (14/136-137) .

283(?) شرح العلل (2/728) .

ومحمد بن عبيد عن عبيد الله بن عمر بإسقاطه وكأنهم سـلكوا الجادَّة ، لأن عبيد الله بن عمر معروف بالرِّواية عن نـافع مكـثر عنه »[284] .

ومن الغـريب هنا قـول ابن حجر عند حـديث : « قـال ابن عبد البر : رواية عبدالعزيز خطـأ بيِّن ، لأنَّه لو كـان ثمَّ عبد الله بن دينار عن ابن عمر ما رواه عن أبي صالح أصلاً انتهى . وفي هذا التَّعليل نظر وما المانع أن يكون له فيه شيخان . نعم الـذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شـاذة لأنه سلك الجادَّة ومن عدل عنها دلَّ على مزيد حفظه »[285] .

فكيف يقول بأن في تعليله نظراً وهو موافق لطريقة أهل الحديث كما ذكر .

و هو قد قـــال في موضع آخر من كتبه : « وأما المخالفة وينشأ عنها الشُّذوذ والنَّكارة ، فإذا روى الضَّابط والصَّدوق شيئاً ، فـرواه من هو أحفظ منه أو أكـثر عـدداً بخلاف ما روى بحيث يتعـذر الجمع على قواعد المحـدِّثين ، فهـذا شـاذ ، وقد تشـتدُّ المخالفة أو يضـعف الحفظ ، فيحكم على ما يخـالف فيه بكونه منكراً »[286] .

وقال أيضاً : « والأول أقعد بطريقة المحدِّثين »[287] .

وقوله : « وما المانع ... » ، يجاب عنه بقول ابن القيِّم : « وهـذه التجـويزات لا يلتفت إليها أئمة الحـديث وأطبـاء علله ... ولهم ذَوق لا يحول بينه وبينهم فيه التجويزات والاحتمالات »[288] . وبقول البلقيني : « ولو فتحنا باب التـأويلات لانـدفع كثـير من علل الحديث »[289] .

ومن القواعد المتعلقة بهذه القاعدة ، قـول أحمد : « أهل المدينة إذا كان الحديث غلطاً يقولون : ابن المنكدر عن جـابر . وأهل البصرة يقولون : ثابت عن أنس، يحيلون عليهما »[290] .

284(?) الفتح (10/446) .
285(?) فتح الباري (3/344) .
286(?) هدي الساري (ص544) .
287(?) تغليق التعليق (5/363) .
288(?) حاشية أبي داود (1/169) .
289(?) فتح المغيث (3/81) وتدريب الراوي (1/344) .
290(?) شرح العلل لابن رجب (2/502) .

وقـال أيضـاً : « كـان ابن المنكـدر رجلاً صـالحاً ، وكـان يعـرف بجـابر ، وكـان يحـدِّث عن يزيد الرَّقاشي ، فربَّما حـدَّث بالشَّيء مرسلاً ، فجعلوه عن جابر »[291] .

وقد أكـثر ابن عـدي من قوله : « أسـهل عليه »[292] ، في نقده لمن سلك الجادَّة في الأسانيد من الرُّواة .

وقال أبو حاتم في حديث اختلف فيه على هشام بن عروة : « هذا الحديث أفسد حـديث روح بن عبـادة وبيَّن علته ، وهـذا الصَّحيح ، ولا يحتمل أن يكون عن أبيه عن عائشة عن النَّبي ، فيروى عن يحيى عن سعيد عن عائشة ، ولو كان عن أبيه كـان أسهل عليه حفظاً »[293] .

وقد يرجِّح الحفَّاظ رواية من سـلك الجـادَّة على رواية من أتى بإسـناد غـريب ، أو تقل الرِّواية به ، كما سـيأتي في قرينة غرابة السَّنَد[294] .

كما قد ترجح هذه القرينة على العدد الكثير لقوتها .

قال البخاري : « حدثنا عاصم بن علي حـدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي شريح أن النبي قال : "والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن قيل ومن يا رسول الله قال الذي لا يأمن جـاره بوايقـه" ، تابعه شـبابة وأسد بن موسى وقـال حميد بن الأسود وعثمان بن عمر وأبو بكر بن عياش وشعيب بن إسحاق عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة »[295] .

وعلق ابن حجر على ذلك بقوله : « وإذا تقرر ذلك فـالأكثر قالوا فيه : "عن أبي هريرة" فكان ينبغي ترجيحهم . ويؤيـده أن الـراوي إذا حـدث في بلـده كـان أتقن لما يحدثه به في حـال سفره ، ولكن عارض ذلك أن سعيدا المقـبري مشـهور بالرواية عن أبي هريرة فمن قال عنه : "عن أبي هريرة" سلك الجادة ، فكـانت مع من قـال عنه : "عن أبي شـريح" زيـادة علم ليست عند الآخـرين ، وأيضا فقد وجد معـنى الحـديث من رواية الليث عن سعيد المقبري عن أبي شريح كما سيأتي بعد باب ، فكانت

291(?) مسائل أحمد برواية أَبي داود (ص302) .
292(?) في عدة مواضع من كتابه الكامل ، منها (1/331و2/144و397) .
293(?) العلل لابن أبي حاتم (2/354) .
294(?) (ص65) .
295(?) الجامع الصحيح (6016) .

فيه تقوية لمن رآه عن ابن أبي ذئب فقـــــــال فيه "عن أبي شريح" ومع ذلك فصنيع البخاري يقتضي تصحيح الوجهين ، وإن كانت الرواية عند أبي شريح أصح »[296] .

وبكلِّ حـالٍ فـإن وقـوع الخطأ في الأسـانيد المشـهورة[297] كان بسبب سلوك الجادة ، لتعلقه بذهن الرواة ، خصوصاً ممن خفَّ ضبطه عن المكثرين ، فكيف بالضُّعفاء إذا رووا عنهم !

5. غرابة السَّنَد

مع أنَّ وصف الحـديث بالغرابة مما قد يضـعف جانبه ، إلا أنه ربما يقـوى جانبه عند الاختلاف . ومعـنى ذلك أنه إذا اختلف على راوٍ في حديث ، وروى أحد أصحابه وجهاً غريباً صـحيحاً ، لا احتمال فيه لسلوك الجادَّة ، ومثل هذا الوجه يندر الـوهم فيه ، ويعد الخطأ فيه نادراً ، فإن روايته تكون أقوى من هذه الجهة .

وشاهده قول عبد الله بن أحمد : « سألت أبي عن حـديث هشيم عن حصـين عن عمـرو بن مـرة عن علقمة بن وائل عن أبيه عن النَّبي في الرفع .

قال : رواه شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البخـتري عن عبد الـرحمن اليحصـبي عن وائل عن النَّبي . خـالف حصـينٌ شـعبة . فقـال : شـعبة أثبت في عمـرو بن مـرة من حصـين . القول قول شعبة ، من أين يقع شـعبة على : أبي البخـتري عن عبد الرحمن اليحصبي عن وائل »[298] .

وقال أبو حـاتمٍ في حـديثٍ : « لو كـان عن ابن عمر كـان أسهل عليه من أبي الصِّديق ... » [299] .

وقال أيضـاً : « حـديث عثمـان بن حكيم أشـبه ، لأن حفظ زيد بن ثابت أسهل من يزيد بن ثابت »[300] .

وهذا الحوار الـذي دار بين أبي حـاتم وابنه يـبيِّن شـيئاً من هذه القرينة ، واختلاف الحفَّاظ فيها لاختلاف قوتها .

296(?) الفتح (10/546) .
297(?) قمت بجمع أشهرها في كتاب "المشهور من أسانيد الحديث" – طبع دار طويق .
298(?) العلل لعبد الله بن أحمد (1/181) .
299(?) العلل لابن أبي حاتم (1/315) .
300(?) العلل لابن أبي حاتم (1/359) .

قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حـديث رواه سـفيان الثـوري عن معاوية بن صـالح عن عبد الـرحمن بن جبـير عن عقبة بن عامر قال : سألت النبي عن المعـوذتين فقيل لأبي : إن أبا زرعة قال : هذا خطأ ! قال أبي : الذي عنـدي إنه ليس بخطأ ، وكنت أرى قبل ذلك أنه خطأ ، إنَّما هو معاوية بن صـالح عن العلاء بن الحارث عن القاسم بن عبد الرحمن عن معاوية عن النبي . قيل لأبي : كـذا قاله أبو زرعة . قـال أبي : وليس هو عندي كـذا ، الـذي عنـدي أنه صـحيح - الـذي كـان الحـديثين جميعاً - كانا عند معاوية بن صالح ، وكان الثوري حافظـاً وكـان حفظ هذا أسهلَ على الثوري من حـديث العلاء فحفظ هـذا ولم يحفظ ذاك ومما يدلُّ أَنَّ هـذا الحـديث صـحيح أَنَّ هـذا الحـديث يرويه الحمصـيون عن عبد الـرحمن بن جبـير عن عقبة ، ومحال أن يغلط بين هذا الإسناد إلى إسناد آخر ، وإنَّما أكـثر ما يغلط النَّاس إذا كان حديثاً واحداً من اسم شيخ إلى شيخ آخر ، فأما مثل هؤلاء فلا أرى يخفى على الثوري »[301] .

فـرجح أبو حـاتم الـوجهين عن معاوية خلافـاً لأبي زرعة بقرينة أن الـوهم من الثـوري في سـند كامل غـريب مثل ذلك محال عادةً ، بخلاف الوهم في رجل واحد في السَّند .

ومن الغرابة المقوِّيَّة قـول ابن رجب : « ... فـإنَّ في إسناده ما يُستغرب ، فلا يحفظه إلا حافظ »[302] .

وقال أيضاً : « لا ريب أن الذين قالوا فيه عن أبي هريرة جماعة حفاظ ، لكن الوهم يسبق كثيراً إلى هذا الإسـناد ، فـإن رواية سـعيد المقـبري عن أبي هريـرة ، أو عن أبيه عن أبي هريـرة ، سلسـلة معروفة تسـبق إليها الألسن ، بخلاف رواية سعيد عن أبيه عن ابن وديعة عن سلمان ، فإنها سلسـلة غريبة ، لا يقولها إلا حافظ لها متقن »[303] .

301(?) العلل لابن أَبي حاتم (2/60) .
302(?) شرح العلل (2/726) .
303(?) فتح الباري لابن رجب (8/111) .

ومن أقوى الأمثلة على ما ذكره ما سيأتي[304] ، من ترجيح الدَّارقُطني حرب بن شدادٍ على هشام وشيبان بسبب زيادته اسم غريب ، مع أن هشاماً أثبت بكثيرٍ وقد تابعه آخر .

ومن أمثلة الغرابة المضعِّفة للحديث قولِ أبي حاتم : « أبو سلمة عن ثوبان لا يجيء »[305] . وقال أيضاً : « واصل عن أبي قلابة لا يجيء »[306] .

ويدخل في هذا الباب قول البرقاني للدَّارَقُطْنِي : « قلت موسى بن ثروان ؟ قال : ويقال ابن سروان عن طلحة بن عبيد الله بن كريز عن عائشة رضي الله عنها إسناد محمول حمله النَّاس »[307] .

ومن هذا الباب الاختلاف في تسمية الشيخ على وجهين ، وقد روى عن أحدهما دون الآخر فهو غريب ، فيرجح جانب المتصل لغرابة ذاك السند ، ومن شواهده قول أبي حاتم : « لا يشبه هذا الحديث حديث الأعمش ، لأن الأعمش ، لم يروِ عن أبي تميمة شيئاً ، وهو بأبي إسحاق أشبه »[308] .

ويلحظ أن هذه القرينة عكس لقرينة سلوك الجادة - السابقة - إلى حدٍّ ما .

6. اتفاق البلدان

وهذه القرينة من القرائن القوية ، التي قد تخفى على كثير ممن يعمل بالعلل .

فمما لاشكَّ فيه أنَّ أهل البلد أعلم بحديث شيوخهم ، كما أنهم أعلم بفتواهم من حيث الأصل .

فإذا اختلف على مالك ، رجَّحنا المدنيين منهم . وإذا اختلف على قَتادة رجَّحنا البصريين منهم ، وإذا اختلف على الأعمش أو أبي إسحاق رجَّحنا الكوفيين منهم ، وهكذا ، مالم تأتِ قرينة أقوى تعارض ذلك .

304(?) (ص572) .
305(?) العلل لابنه (1/364) .
306(?) العلل لابنه (1/376) .
307(?) سؤالات البرقاني (500) .
308(?) العلل لابن أبي حاتم (2/125) .

قال حماد بن زيد : « بلديُّ الرجل أعرف بالرَّجل »[309] .

وقـال أبو زرعة الدمشـقي أحمد في تفضـيل عبيد الله بن عمر عن نـــافع : « هو من أهل البلد ، يريد أن أهل البلد أهلم بحديثهم »[310] .

وقــال أبو حــاتم في صــالح : « أحبُّ إليَّ من عقيل لأنه حجازيٌّ »[311] ، قدَّمه في الزُّهريِّ وهو مدني .

وقـال أيضـاً : « الأوزاعي من أهل بلـده ، والأوزاعي أفهم به »[312] .

وقال ابن حبان : « الثوري كان أعلم بحديث أهل بلده من شعبة وأحفظ لها منه »[313] .

وقال ابن عدي : « هو من أهل بلدنا ونحن أعرف به »[314] .

وقال أبو سعد السَّمعانيُّ : « هو أعرف بأهل بلده »[315] .

ومن أمثلته العملية اختلاف آدم بن أبي إيـاس الخراسـانيُّ وموسى التَّبوذكيُّ البصري على حماد بن سلمة - وهو بصــري - في رفع حديث ووقفه .

وقد رجَّح البخــاري[316] رواية موسى بوقف الحــديث على رفع آدم . والسَّبب في ذلك أن موسى[317] بصري .

كما غلَّط أبو حاتم الرَّازي ابنَ المبـارك في حـديثٍ ، وعلَّل ذلك بقوله : « لأنَّ أهل الشَّـام أعـرف بحـديثهم » ، وقـال : « وأهل الشَّام أضبط لحديثهم من الغرباء »[318]

وقـال أيضـاً : « الأوْزاعي أعلم به ، لأنَّ شـدَّاداً دمشـقي وقع إلى اليمامة ، والأوْزاعي من أهل بلده ، والأوْزاعي أفهم به ... »[319] .

309(?) الكفاية للخطيب (ص133) .
310(?) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (1075) .
311(?) التهذيب (2/199) .
312(?) العلل لابن أبي حاتم (494) .
313(?) الإحسان (8/179) .
314(?) الكامل (4/398) .
315(?) الأنساب (3/173) .
316(?) التاريخ الكبير (1/224) .
317(?) التهذيب (4/170) .
318(?) العلل لابن أبي حاتم (1/80و369) .
319(?) العلل لابن أبي حاتم (1/173) .

وقال أيضاً مرجِّحاً على الثوريِّ غيرَه في نافع : « أهل المدينة أعلم بحديث نافع من أهل الكوفة »[320] . وقال أيضاً : « يحيى بن حمزة أفهم بأهل بلده »[321] .

فهذه القرائن الخمسة العامة هي أصول قرائن الترجيح ، ومن أهم ضوابطه .

قرائن خاصة .

وهذه القرائن يصعب حصرها في عددٍ ، وإنَّما تعرف من كل حديثه بعينه ، وهي كثيرة ، فينبغي الحرص على أهمها ، وقد يدخل بعضها في القرائن الأغلبية .

ومن أهم هذه القرائن - تمثيلاً - مما قد يتكرر في أحاديث أخرى :-

1) رواية الرَّاوي عن أهل بيته

وبيان ذلك أن الإنسان أعلم بأهل بيته - غالباً - .

فإذا روى راوٍ حديثاً عن رجل من أهل بيته ، وخالفه آخر فيه ، فإن الأول أرجح من حيث هذه القرينة .

ومن شواهده قول ابن حجر - عن حديث : « لا نكاح إلا بولي »[322] - : «الاستدلال بأن الحكم للواصل دائماً على العموم من صنيع البخاريِّ في هذا الحديث الخاص ليس بمستقيم ، لأنَّ البخاريَّ لم يحكم فيه بالاتصال من أجل كون الوصل زيادة ، وإنَّما حكم له بالاتصال لمعانٍ أخرى رجحت عنده حكم الموصول . منها أن يونس بن أبي إسحاق وابنيه إسرائيل وعيسى رووه عن أبي إسحاق موصولاً ، ولا شكَّ أن آل الرَّجل أخص به من غيرهم »[323] .

وقال ابن حجر أيضاً مبيِّناً سبب تخريج البخاريِّ لرواية معلَّقة : « وترجَّح ذلك عنده بقرينه كونها تختصُّ بأبيه فدواعيه متوفِّرة على حملها عنه »[324] .

320(?) العلل لابن أَبي حاتم (1/311) .
321(?) العلل لابن أبي حاتم (2/52) .
322(?) أخرجه أبُو داود في السنن كتاب النكاح / باب في الولي (2076) والترمذي في جامعه كتاب النكاح / باب 14 (1101) من حديث أبي موسى الأشعري .
323(?) النكت لابن حجر (2/606) .
324(?) هدي الساري (ص534) .

2) الرِّواية بالمعنى

ومن أمثلته ما رواه هشيم بن بشير عن الزُّهـري حـديث : « لا يتوارث أهل ملـتين »[325] ، فقد رواه كـلُّ أصـحاب الزُّهـري عنه بلفظ : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسـلم »[326] .

قـال ابن حجر : « وقد حكم النَّسـائي وغـيره على هشـيم بالخطأ فيه ، وعنـدي أنه رواه من حفظه بلفـظٍ ظنَّ أنه يـؤدِّي معنـاه . فلم يصـبْ ، فـإن اللَّفظ الـذي أتى به أعمُّ من اللفظ الذي سمعه . وسـبب ذلك أن هشـيماً سـمع من الزُّهـري بمكة أحـــاديث ، ولم يكتبها ، وعلق بحفظه بعضـــها ، فلم يكن من الضَّابطين عنه ، ولذلك لم يخرج الشَّيخان عنه شيئاً »[327] .

وقال أحمد : « لم يسمع هشـيم من الزُّهـري حـديث علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد عن النَّبي : « لايتوارث أهل ملتين شتى » ، قال أبي : وقد حدثنا به هشـيم »[328] .

ويشهد لقول ابن حجر ما رواه عمرو بن عـون عن هشـيم قال : « سمعت من الزهـري نحـواً من مئة حـديث ، فلم أكتبها »[329] .

ووقع هشيم بسبب الرِّواية بالمعنى في وهم آخر .

فقد روى سفيان بن عيينة قال حـدثنا عمـرو قـال سـمعت أبا فاتخة سـعيد بن علاقة يقـول سـمعت ابن عبـاس يقـول : « يصوم المجاور المعتكف » .

فحكى سفيان أن هشـيماً يقوله عن عمـرو عن أبي فاتخة أن ابن عباس قال : لا اعتكاف إلا بصوم .

قال سفيان : « أخطأ هشيم ، وهو كما قلت لك »[330] .

325(?) أخرجه النسائي في الكبرى (4/82) والطحاوي في شرح المعاني (3/266)

326(?) أخرجه البخاري : كتاب الحج / بـاب تـوريث دور مكة (1588) ومسـلم في أول كتـاب الفرائض (1613) .

327(?) النكت لابن حجر (/) .

328(?) العلل لعبد الله (2/341) .

329(?) تاريخ بغداد (14/86) والتهذيب (4/280) .

330(?) المعرفة ليعقوب (3/110) .

وقال ابن أبي حاتم : « سمعت أبي يذكر حديث عبد الرَّزَّاق عن معمر عن الزُّهري عن أنس أنَّ النَّبي أشار في الصَّلاة بأصبعه . قال أبي : اختصر عبد الرَّزَّاق هذه الكلمة من حديث النَّبي أنه ضَعُفَ فقدَّم أبا بكرٍ يصلي بالنَّاس فجاء النَّبي فذكر الحديث . قال أبي : أخطأ عبدُ الرَّزَّاق في اختصاره هذه الكلمة لأنَّ عبد الرَّزَّاق اختصر هذه الكلمة وأدخله في باب من كان يشير بأصبعه في التَّشهد وأوهم أنَّ النَّبي إنَّما أشار بيده في التشهد وليس كذاك هو ... »[331] .

وقال التِّرمذي : « حدثنا محمود بن غَيلان حدثنا عبد الرَّزَّاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله : من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث[332] . سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : جاء مثل هذا من قبل عبد الرَّزَّاق وهو غلط إنَّما اختصره عبد الرَّزَّاق من حديث مَعْمَر[333] عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النَّبي في قصة سليمان بن داود حيث قال : لأطوفنَّ الليلة على سبعين امرأة »[334] .

ونقل ابن حجر عن شيخه العراقي قوله في شرح التِّرمذيِّ : « بأنَّ الذي جاء به عبد الرَّزَّاق في هذه الرِّواية ليس وافياً بالمعنى الذي تضمَّنته الرِّواية التي اختصره منها فإنه لا يلزم من قوله لو قال سليمان : إن شاء الله لم يحنث ان يكون الحكم كذلك في حقِّ كل أحد غير سليمان وشرط الرِّواية بالمعنى عدم التَّخالف وهنا تخالف بالخصوص والعموم . قلت : وإذا كان مخرج الحديث واحدا فالأصل عدم التعدد ...»[335] .

وقال ابن حجر في حديث : « قلت : هذا يوهم أن هؤلاء أرسلوه وليس كذلك ، فقد أخرجه الشيخان من رواية حماد بن زيد وسفيان بن عيينة ومسلم من حديث أيوب وابن جريج كلهم

331(?) العلل لابن أَبي حاتم (1/160) .
332(?) أخرجه أحمد (2/309) والترمذي في جامعه (1532) وابن ماجة (2104) وابن حبان في صحيحه (4341) .
333(?) أخرج روايته البخاري (4944) ومسلم (1654) .
334(?) العلل الكبير (2/656-ترتيبه) والجامع (1532) .
335(?) فتح الباري (11/737) .

عن عمرو بن دينـار موصـولا ، وإنما أراد الـدارقطني أن شـعبة خـالف هـؤلاء الجماعة في سـياق المتن واختصـره ، وهم إنما أوردوه على حكاية قصة الداخل وأمر النبي له بصلاة ركعـتين والنبي يخطب ، وهي قصة محتملة للخصـوص وسـياق شـعبة يقتضي العموم في حـقِّ كـلِّ داخل فهي مع اختصـارها أزيد من روايتهم وليست بشـــــاذة فقد تابعه على ذلك روح بن القاسم عن عمرو بن دينار »[336] .

3) اختلاف المجلس

ومعـنى ذلك أن يـروي الـرَّاوي حـديثاً موصـولاً - مثلاً في مجلس ، ثم يرســله في مجلس آخر ، فـيرجح الوصل لاختلاف المجلس ، ولأنه ثبت أنَّ التَّلميذ لم يهم عليه في الوصل أو الإرسال .

ومن شواهده الحديث السَّابق حيث رواه شـعبة وقـال : « سمعت الثَّوريَّ يسأل أبا إسحاق ... » فذكره مرسلاً [337] .

قـال التِّرمـذي عن رواية من وصـله عن أبي إسـحاق : « أصحُّ ، لأنَّ سماعهم من أبي إسـحاق في أوقـات مختلفة ، وإن كـان شـعبة والثـوري أحفظ وأثبت من جميع هـؤلاء ... ، فـإن هؤلاء عندي أشبه ، لأن شعبة والثوري سـمعا هـذا الحـديث من أبي إسحاق في مجلس واحد ... »[338] .

قـال ابن رجب : « والـذين وصـلوه جماعة ، فالظَّاهر أنهم في مجالس متعدِّدة»[339].

وقـــال ابن حجر : « ولا يخفى رجحـــان ما أخذ من لفظ المحدِّث في مجالس متعدِّدة على ما أخذ عنه عرضـاً في محل واحد »[340] .

ولم أقف على أمثلة واضحة أو صحيحية يمكن الجـزم فيها بهذه القرينة .

وينبغي هنا التنبُّه إلى أمرين اثنين :-

336(?) هدي الساري (ص516) .
337(?) جامع الترمذي (1102) .
338(?) المصدر السابق والكفاية للخطيب (ص254) .
339(?) شرح العلل (1/425) .
340(?) النكت لابن حجر (2/607) .

1. أنه لا تقبل دعوى تعـدُّد المجلس - الـتي يتوصل بها البعض لقبول الزيادات - إلا بدليل . أما فتح باب الاحتمـالات فسـهلٌ على كل أحد .

قال ابن حجر مبيناً ذلك : « فإن قيل : إذا كان الرَّاوي ثقة ، فلم لا يجـوز أن يكـون للحـديث إسـنادين عند شـيخه حـدَّث بأحدهما مروياً وبالآخر من رأيه[341] .

قلنا : هـذا التَّجـويز لا ننكـره ، لكن مبـنى هـذا العلم على غلبة الظَّنِّ وللحفَّاظ طريق معروفة في الرُّجـوع إلى القــرائن في مثل هذا ، وإنما يعــوَّل في ذلك على النُّقَّاد المطَّلعين منهم »[342] .

وقال أيضاً : « إذا كان مخرج الحديث واحدا فالأصل عـدم التَّعدُّد ... »[343] . وقال أيضاً : « فـإن أمكن الجمع بالحمل على التَّعدُّد مع بعده وإلا فالصَّحيح الأول »[344] .

2. أنَّ اضَّطراب الـرَّاوي وتـردُّده في ذكر الزِّيـادة - مثلاً - في عدَّة مجالس مما يوجب التَّوقف في صـحتها وقبولها منه ، لا في ثبوتها عنه . وفرق بين الأمرين .

4) <u>سعة رواية المختلف عليه</u>

ومعنى ذلك أن يُختلف على راوٍ كثـير الرِّواية واسع الحفظ - كقَتــادة والزهــري ونحوهما - على وجهين من قِبَـلِ أصـحابه الثِّقات ، فيقبل الوجهان عنه لأجل هذا الأمر.

ولا يعني هذا عدم التَّرجيح لأنه هو الأصل كما سبق[345] .

ومن أمثلته ما تقـدَّم قبـلُ في قرينة الحفظ[346] ، والخلاف في حديث ميمونة رضي الله عنها .

ومن ذلك أيضـاً قــول ابن حجر : « ... الزُّهــري صــاحب حـديث فيكـون الحـديث عنـده عن شـيخين ، ولا يلـزم من ذلك

341(?) في الأصل : مراراً ، ولا معنى لها .
342(?) النكت لابن حجر (2/876) .
343(?) فتح الباري (11/737) .
344(?) العجاب (ص273) .
345(?) (ص44) .
346(?) (ص48) .

اطَّراده في كل من اختلف عليه في شــيخه إلا أن يكــون مثل الزُّهري في كثرة الحديث والشُّيوخ »[347] .

وقال أبو حاتم : « كان أبو إسحاق واسع الحـديث ، يحتمل أن يكـون سـمع من أبي بصـير ، وسـمع من ابن أبي بصـير عن أبي بصير ، وسمع من العيزار عن أبي بصير ...» . بينما ضـعَّف أبو زرعة الوجه الأخير فقط عنه[348] .

وقال أبو حاتم أيضاً : « وفي حـديث قَتـادة مثل ذا كثـير ، يحدِّث بالحديث عن جماعة ... » [349] .

5) شُذُوذُ السَّنَدِ

ومعـنى ذلك أن يُـروى الحـديث بوجه قد عـرف أنه خطأ ، ولا يصحُّ حديث بهذا الإسناد .

ويعرف ذلك بأمرين هما :-

1. الاستقراء ، وهو لحفَّاظ الحديث السَّابقين يسير .
2. تنصيص علماء الحديث على ذلك .

ومن ذلك قــول أبي حــاتم : « عكرمة عن أنس ليس له نظام » [350] .

وقول البَرْديجي عن سلسلة : قَتـادة عن الحسن عن أنس : « لا يثبت منها حــديث أصــلاً من رواية الثِّقــات » وقــال عن سلسلة : قَتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة : « هـذه الأحاديث كلها معلولة » وقال ابن المديني عن سلسلة : يحــيى بن سعيد الأنصاري عن سـعيد بن المسـيب عن أبي هريـرة : « لم يصحَّ منها شيء مسند بهذا الإسناد »[351] .

كذا نقله عنه البَرْدِيجي مطلقاً ثم خصَّه بإسناد معين ، وقد أخــرج البخــاري في المتابعــات في جامعه حــديث : « يعقد الشيطان على قافية أحـدكم ... »[352] ، من هـذا الطريق نفسه !! فلعلَّ ابن المديني أراد الغالب .

347(?) الفتح (13/18) .
348(?) العلل لابن أبي حاتم (1/102) .
349(?) العلل لابن أبي حاتم (1/236) .
350(?) العلل لابن أبي حاتم (1/273) .
351(?) شرح العلل (2/732-733) وإكمال مغلطاي (12/320) .
352(?) الجامع الصحيح (3269) ، وأورد له طريقاً آخر (1142) عن أبي الزنـاد عن الأعـرج عن أبي هريرة .

6) فقدان الحديث من كتب الرَّاوي :-

وهـــذا وروده قليل . ومن أمثلته حـــديث : « الإئمَّة من قريش » .

له عدة طرق منها ما رواه أنس بن مالك . وجاء بأسانيد منها رواية إبراهيم ابن سعد عن أبيه عن أنس[353] .

وهذا سند ظاهره الصحة ، إلا أن الإمام أحمد أعلَّه بقوله : « ليس هذا في كتب إبراهيم ، ولا ينبغي أن يكون له أصل »[354] .

وقـال أيضـاً : « كتب ابن جـريج مدونة فيها أحاديثه ، من حـــدَّث عنهم ، ثم لقيت عطـــاء ، ثم لقيت فلانـــاً ، فلو كـــان محفوظاً عنه لكان هذا في كتبه ومراجعاته »[355].

وقال الـذهلي معلاً لحـديث نواصي الخيل : « لم يكن في أصل عبد الرزاق »[356] .

وقـــال ابن معين معلاً لحـــديث : « لم يوجد في كتـــاب الدراوردي ، وأخبرني من سمع كتاب العلاء من الـدراوردي إنما كانت صحيفة ، ليس هذا فيها »[357] .

وكـان أبو حـاتم من أكـثر العلمـاء اهتمامـاً بهـذه القرينة ، فمن ذلك قوله معِلاً : «لو كان صحيحاً لكان في مُصـنَّفات ابن أبي عَروبة »[358] .

وقال أيضـاً : « وكـان الوليـد[أي ابن مسـلم]صـنَّف كتـاب الصَّلاة ، وليس فيه هذا الحديث » [359] .

وقال أيضاً : « هذا الحديث ليس هو في كتـاب أبي صـالح عن الليث ، نظـرت في أصل الليث ، وليس فيه هـذا الحـديث »[360] .

353(?) أخرجه الطَّيالسي (2133) ، ومن طريقه البزار (1578-زوائد) – كلاهما في المسند - .

354(?) مسائل أَبي داود (ص289) .

355(?) العلل لابن أبي حاتم (1/408) .

356(?) أجوبة البرذعي (ص748) .

357(?) رواية ابن طهمان (362) .

358(?) العلل لابن أبي حاتم (1/32) .

359(?) العلل لابن أبي حاتم (1/170) .

360(?) العلل لابن أبي حاتم (2/353) .

وكـذلك قـال الـدَّارقطني : « ولا يثبت هـذا الحـديث ، لأنه ليس في كتب حماد بن سلمة المصنفات »[361] .

7) مخالفة الرَّاوي لما روى

وليس المـــراد هنا ما يـــذكره الأصـــوليون ، بل إن حفَّاظ الحديث قد يعلُّون الحديث المرفوع - من جهة الثبـوت لا الدلالة - إذا ورد عن الـــرَّاوي نفسه ما يـــدلُّ على وهم الرفع أو على مخالفته الصريحة ، سواء اختلف في رواية الرفع أم لا .

قــال ابن رجب[362] مبينــاً ذلك : « قاعــدة : في تضــعيف حديث الرَّاوي إذا روى ما يخـالف رأيه . قد ضَـعَّفَ الإمـام أحمد وأكثر الحفَّاظ أحاديث كثـيرة بمثل هـذا » ، ثم ذكر أمثلة لـذلك ومنها : حــديث ابن عبــاس أن امــرأة رفعت صــبياً للنــبي وقالت: ألهذا حج ؟ قال نعم ، ولك أجر . فقد ذكر البخــاري في تاريخه الكبــير الاختلاف على إبــراهيم ابن عقبة والثــوري في وصله وإرساله . ثم قـال : « أخشى أن يكـون هـذا مرسـلاً في الأصل ... » ثم ذكر رواية أبي ظبيـــان وابي الســـفر عن ابن عبــاس قــال : « أيما صــبي حج ثم أدرك فعليه الحج » قــال البخاري عَقِبَه : « وهذا المعروف عن ابن عباس »[363] .

فـرجح البخـاري الإرسـال للاختلاف فيه ، وجعل الموقـوف المخالف قرينة على ترجيحه لا سبباً وحيداً لذلك .

ومن المعلوم أن الرِّواية مقدَّمة على الرأي المجرَّد إذا ثبتا جميعاً . ولكن الحفَّاظ جعلـوا مخالفة الـرَّاوي لما روى ، قرينـةً على وهم الرِّواية لا مُقَدَّمَةً عليها ، وفـرق بين الأمـرين واضح ، هذا مع ما قد يحتفُّ بالطُّرق من قرائن أخرى يتبين بها الصَّواب .

ومن الأمثلة على ذلك مما قد تخفى مخالفته ، ما رواه مجاهد عن ابن عمر قــال : ســمعت رســول الله أكــثر من

361(?) العلل (5/346) .
362(?) شرح العلل (2/796) .
363(?) التاريخ الكبير (1/198-199) ، والمرفوع أخرجه مسلم في صحيحه (1336) وغيره .

عشـرين مـرة يقـرأ في الركعـتين قبل الفجر والركعـتين بعد المغرب : « قل يا أيها الكافرون » ، و« قل هو الله أحد »[364] .

قال مسلم معِلاً هذه الرِّواية : « وهذا الخبَـرُ وهمٌ عن ابن عمر . والـدليل على ذلك الرِّوايـات الثابتة عن ابن عمر أنه ذكر ما حفظ عن النَّبي من تطـوع صـلاته بالليل والنهـار ، فـذكر عشر ركعـات ، ثم قـال : « وركعـتي الفجر ، أخبرتـني حفصة ...» قـال مسـلم : « فكيف سـمع منه أكـثر من عشـرين مـرة قراءته فيها ؟ ثم يخبر أنه حفظ الركعـتين من حفصة عن النَّبي »[365] .

وبنحو هذا أعلَّ أبو حاتم الرَّازي أَيْضَاً[366] .

وكـذا أعـلَّ البخـاري حـديث أبي هريـرة مرفوعـاً : « من استقاء فقد أفطر »[367] ، بأنه قد روي عن أبي هريرة أنه كان لا يرى القيء يفطر الصائم[368] .

بل ربَّما أعـلَّ الحفَّاظ رواية مختلفـاً فيها بقرينـةِ مخالفـةِ التَّابعيِّ لما روى ، كما أعلَّ الـدَّارقطني حـديث أبي هريـرة عن النَّبي أنه كره السَّدل .

قـال الـدَّارقطني : « وروي هـذا الحـديث عن عطـاء عن النَّبي مرســـلاً . وفي رفعه نظر ، لأن ابن جـــريج روى عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يسدل في الصَّلاة »[369].

وقال ابن حجر : « قال الدارقطني في العلل : رواه يحيى بن سـليم عن عبيد الله بن عمر عن نـافع عن ابن عمر . قـال الدارقطني : وتابعه بقية عن عبيد الله ، والصحيح عن نـافع عن سـعيد بن أبي هند عن أبي موسى . وقد روى طلق بن حـبيب قال : قلت لابن عمر : هل سمعت من النبي في الحرير شيئاً ؟ قال : لا . قـال : فهـذا يـدلُّ على وهم بقية ويحـيى بن سـليم في إسناده »[370] .

364(?) أخرجه ابن أَبي شيبة في المصنف كتاب الصلاة / بـاب ما يقـرأ فيهما (2/50) ومسـلم في التمييز (ص207) .
365(?) التمييز (ص208) .
366(?) العلل لابن أبي حاتم (1/118) .
367(?) التاريخ الكبير (1/91-92) .
368(?) العلل الكبير للترمذي (1/343-ترتيبه) .
369(?) العلل (8/338) .
370(?) التلخيص (51) .

8) وجود تفصيل أو قصة في السند أو المتن

فمن روى خبراً مرسلاً - مثلاً - بقصة ، فإن روايته مقدَّمة على من ذكر الخبر وحده موصولاً مجرداً من القصة . لأنَّ ذلك دلالة على حفظ الأول .

قال أحمد : « إذا كان في الحديث قصة دلَّ على أن راوية حفظه »[371] .

قال الخطيب البغدادي : « وقد يُرَجَّح أحد الخبرين بأن يكون مروياً في تضاعيفه قصة مشهورة متداولة معروفة عند أهل النقل ، لأنَّ ما يرويه الواحد مع غيره أقرب في النفس إلى الصحة مما يرويه الواحد عرياً عن قصة مشهورة »[372] .

ومن شواهد اعتبار هذه القرينة في المتن قول ابن أبي حاتم[373] : « سألت أبي عن حديث رواه أشعث بن عبد الملك عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة أنَّ النَّبي نهى عن التبتل ، ورواه معاذ بن هشام عن أبيه عن قَتادة عن الحسن عن سمرة أنَّ النَّبي نهى عن التبتل . قلت أيهما أصح ؟ قال أبي : قَتادة أحفظ من أشعث ، وأحسب الحديثين صحيحين ، لأن لسعد بن هشام قصةً في سؤاله عائشة عن ترك النِّكاح يعني التبتل » .

وقال الدَّارقُطني : « حديث حجاج غير مدفوع ، لأنه أتى بالقصة على وجهها ، وشعبة اختصرها »[374] .

أما في السند فمن ذلك قول ابن حجر مرجحاً لرواية : « وهذا يشعر بأن من قال : عن أبيه عن جده سلك الجادة ، وإلا فلو كان عنده عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرحل فيه إلى المدينة ، ويكتفي فيه بحديث مرسل »[375] .

ومثل قول ابن حجر هنا قول أبي حاتم : « لو كان عند قيس عن المغيرة عن النبي ، لم يحتج أن يفتقر إلى أن يحدث عن عمر موقوف »[376] .

371(?) هدي الساري (ص525) .
372(?) الكفاية (ص475) .
373(?) العلل (1/402) .
374(?) العلل (11/104) .
375(?) الفتح (9/476) ، كتاب الطلاق / باب 9 .
376(?) العلل لابن أبي حاتم (1/136) .

ومن أمثلة الـترجيح بـورود تفصـيل في رواية دون أخـرى قول الدَّارقُطني : «والصحيح قول من فصله »[377] .

وقال أيضـاً : « وحـديثهما أولى بالصـواب ، لأنهما فصلا ما بين حديث أبي مسعود وغيره »[378] .

9) التفرد

وهذه القرينة لا تَرِدُ في الاختلاف بين الرُّواة ، بل تَـرِدُ في الحـديث الفـرد الواحد الـذي لا طـرق له أخـرى . ومن أكـثر الحفَّاظ تعليلاً بها الإمام البخاري ، فهو كثيْراً ما يقـول في كتبه : « لا يتابع عليه »[379] مع عدم ذكر أي اختلاف على الرُّواة .

وأشدُّ ما يكـون ضـعفُ ذلك إذا تفـرد صـدوق أو نحـوه عن حافظ كـبيْر - كـالزُّهري ومالك - له أصـحاب كثـيرون يحملـون حديثه ولا يروون ما روى - ما تتوفر الهمم والدواعي على رواية ما رواه ، فإن الحفَّاظ - غالباً - ما يـردُّون هـذه الرِّواية ويعلُّونها بالتَّفرد .

فمن ذلك قـول أحمد في حـديث : « أصـحاب أبي هريـرة المعروفون ليس هذا عندهم »[380] .

وقال ابن معين : « هذا وهم ، لو كان هذا هكـذا لحـدَّث به الناس جميعاً عن سفيان »[381] .

ومن شـواهد ذلك أيضـاً قـول أبي حـاتم في حـديث رواه إسماعيل بن رجاء : « أين كان الثوريُّ وشعبة عن هذا الحـديث »[382] .

وقال أيضاً : « فلو كان هذا الحديث عن الحرِّ كـان أول ما يسأل عنه ، فأين كان هؤلاء الحفَّاظ عنه »[383] .

377(?) العلل (5/131) .
378(?) العلل (6/184) .
379(?) من ذلك في تاريخه الكبير (1/110و127و139) .
380(?) المنتخب من علل الخلال (137) .
381(?) رواية الدوري (1671) .
382(?) العلل لابن أبي حاتم (1/92) .
383(?) العلل لابن أبي حاتم (2/392) .

وقال أيضاً : « ولو كان هذا الحديث عند شعبة كان أول ما يسأل عن هذا الحديث »[384] .

ومن شواهد الصريحة في ذلك قول أبي حاتم عن حديث رواه قُرَّان بن تمَّام عن أيمن بن نابل ... قال : « لم يرو هذا الحديث عن أيمن إلا قُرَّان ، ولا أراه محفوظاً ، أين كان أصحاب أيمن بن نابل عن هذا الحديث »[385] .

قال ذلك وأيمن ليس بالمشهور المكثر . فكيف إذا تفرد راوٍ مختلف فيه ، عن مثل الزهري وقَتادة ونحوهما من الحفَّاظ المكثرين ، فكلام أبي حاتم وغيره فيه من باب أولى .

وقد يقبل التفرد لسبب آخر .

قال ابن رجب : « مما يستدل به الأئمة كثيراً على صحة رواية من انفرد بالإسناد ، إذا روى الحديث بالإسناد الذي روى به الجماعة »[386] .

10) غرابة المتن

ومعنى هذا أن يكون في لفظ الحديث من الغرابة ما تجعل كونه مرفوعاً بعيداً ، حيث إنَّ حفَّاظ الحديث لكثرة ممارستهم لهذا العلم ، تكون لديهم ملكة قوية في فقه المتون وعادة النصوص النبوية لفظاً ومعنىً .

ومن شواهد ذلك حديث أبي هريرة مرفوعاً : « إنَّما سمِّي البيت العتيق لأنه عتق من الجبابرة »[387] ، أرسله معمر ووصله غيْره ، فأعله أبو حاتم الرَّازي بقوله : « حديث معمر عندي أشبه ، لأنه لا يحتمل أن يكون عن النَّبي مرفوع »[388] .

وفي حديث ابن عباس مرفوعاً : « خير الجيوش أربعة آلاف ... »[389] ، قال أبو حاتم : « مرسل أشبه ، لا يحتمل هذا الكلام [أن] يكون كلام النَّبي »[390] .

384(?) العلل لابن أَبي حاتم (2/401) .
385(?) العلل لابن أبي حاتم (1/296) .
386(?) شرح العلل (2/720) .
387(?) أخرجه البخاري في الكبير (1/201) والبزار في مسنده (2215) من حديث عبد الله بن الزبير .
388(?) العلل لابن أَبي حاتم (1/275) .
389(?) أخرجه الترمذي في جامعه (1555) وأعله بالإرسال .
390(?) العلل لابن أبي حاتم (1/347) .

وقال أيضاً في حديثٍ : « ولا أحسبه إلا وهم ، يشبه كلام الزُّهري »[391] .

ومن هذا الباب أن يكون المتن مما يشتهر مثله عند رواة بلده ، فيأتي من بلد آخر ، فيستغرب من هذه الحيثية ، أن كيف لم يروه أهله ، وهم أولى به .

فقد قال قتادة : إن إنساناً وقع في بئر زمزم ، فمات ، فأمر ابن عباس بالعيون فسُدَّت ، وأن ينزح الماء . قال ابن عيينة عقبه : ولا يعرف أهل مكة هذا الحديث ، وإنما جاء من قِبَلِ العراق[392] .

وهذا المبحث إنما يقدر عليه من عاش مع الحديث وعلله وطرقه وألفاظ رواته السنين الطويلة مع ملازمة أهل الفهم به والعكوف عليه ، فيصير لديهم ملكة لا يعبر عنها بأمر سوى ما يهجم على قلوبهم ويسبق على ألسنتهم .

11) اختلاف ألفاظ الروايتين

ومن أمثلته الاختلاف على قَتادة - على وجهين - في حديث ، فسأل ابن أبي حاتم أباه عن الراجح فقال : « الحديثان عندي صحيحان ، لأنَّ ألفاظهما مختلفة »[393] .

12) اضطراب إحدى الروايتين

وأصل ذلك أن الاضِّطراب مما يوهن الرِّواية وإن لم يستلزم القدح فيها بالكلية

فإذا رُوِيَ حديثٌ عن قَتادة - مثلاً - ورواه عنه سعيد بن أبي عَروبة وهشام الدَّسْتَوائي ، واختلف على سعيد بن أبي عَروبة ، فإن جانب هشام الدَّسْتَوائي هنا أقوى من هذه الحيثية فيقدم لذلك .

وإذا كان الاختلاف عليه قد وصل إلى حدِّ الاضِّطراب فإن روايته مرجوحة قولاً واحداً كما هو معلوم .

قال ابن خلاد الباهليُّ : « سمعت يحيى – وهو ابن سعيد القطَّان – لا يقدِّم على يحيى بن سعيد أحداً من الحجازيين ،

391(?) العلل لابن أَبي حاتم (1/380) .
392(?) تاريخ ابن أبي خيثمة (424-المكيون) .
393(?) العلل (2/442) .

فقيل له : الزُّهــريُّ ؟ فقــال : الزُّهــريُّ خولف عنه ، ويحي لم يختلف عنه »[394] .

وقـال ابن محـرز : « وسـمعت يحـيى – يعـني ابن معين - وقيل له : من كان أثبت أصحاب إبـراهيم في إبـراهيم ، وأحبُّهم إليك ؟ قال : منصور ، فقيل له : فمن بعده ؟ فقــال : الأعمش ، وذلك أنه لم يختلف على منصور »[395] .

قال ابن مهدي : « إنَّما يستدلُّ على حفظ المحـدِّث إذا لم يختلف عليه الحفَّاظ»[396] .

وقال الخطيب عند ذكره لبعض قرائن ترجيح أحد الخـبرين : « ومما يــوجب ذلك أيضــاً ، أن يكــون ســنده عاريــاً من الاضِّطراب وسند الآخر مضطرباً ، واضـطراب السَّـند أن يـذكر راويه رجالاً فيلبس أسماءهم وأنسابهم ونعوتهم تدليساً للرواية عنهم ... »[397] .

وقــال ابن حجر : « فحــديث لم يختلف فيه على راويه - أصلاً - أصحُّ من حـديث اختلف فيه في الجملة ، وإن كـان ذلك الاختلاف في نفسه يرجع إلى أمر لا يستلزم القدح »[398] .

ولذا رجح العلماء رواية على أخـرى بحجة أن الـراوي روى مثل هذا السند في حديث آخر فوهم فيه .

أما إذا اضـطرب الثقـات على راوٍ فيه كلام ، فـإن إلـزاق السبب به أولى .

قـال الـدَّارقُطني بعد ذكر خلاف : « والاضـطراب فيه من جهة ابن عقيل »[399] .

13) <u>وجود أصل للرواية</u>

ومعـنى ذلك أن يختلف على راوٍ في زيـادة رجل في سـند الحـديث أو في ذكر الوجه الـذي أتى به ، ويكـون لـذلك الرجل

394(?) تاريخ بغداد (14/105) .
395(?) رواية ابن محرز (1/119) .
396(?) الكفاية (ص475) .
397(?) الكفاية (ص475) .
398(?) النكت لابن حجر (2/810) .
399(?) العلل (7/19) .

المزِيد أو الوجه الآخر أصل بأن ذكر في روايات أخرى من غـير تلك الطريق ، فيكون ذلك قرينة على حفظ الرَّاوي لما ذكر .

قال أبو حاتم : « أنا إلى حـديث الشَّـعبي بلا عـروة أميل ، إذ كان للشَّعبي أصلٌ في المسح »[400] .

وقـال أبو حـاتم في حـديث اختلف في ذكر أبي رافع فيه ، فاحتج برواية أخــرى موقوفة خارجة عن ذلك الخلاف بقوله : « كـان حـديث أبي رافع أشـبه ، لأن حميد الطويل رواه عن بكر بن عبد الله عن أبي رافع عن أبي موسى موقوفـاً » ، ووافقه أبو زرعة على ذلك[401] .

وقال أبو حاتم أيضاً : « حديث موسى أشبه ، لأن الحديث يروى عن سعيد من طرق شـتَّى ، ولا يعـرف عن عبد الـرحمن بن عوف عن النَّبي في هذا شيء »[402] .

ويشبه هذا ترجيح العلماء رواية على أخـرى بحجة أن هـذا السـند قد روي به أحـاديث أخـرى ، لم تصل إلى درجة سـلوك الجادة .

14) وجود رواية تجمع الوجهين المختلفين

ومعنى ذلك أن يختلف على راوٍ في حــديث على وجهين – ســواء أمكن التَّرجيح بينهما أم لم يمكن – ونجد رواية أخــرى تجمع الوجهين جميعاً عن الشَّيخ نفسه. فتكون هذه قرينة على صحة الوجهين عن ذلك الشَّيخ .

ومن شواهد ذلك قول أبي حاتم : « لولا أن ابن الهاد جمع الحديثين ، لكنا نحكم لهؤلاء الذين يروونه » [403] .

وقال التِّرمـذي : « سـألت أبا زرعة عن هـذين الحـديثين ، أيهما أصح ؟ حديث أنس أو حديث أبي سـعيد ؟ فقـال : كلاهما صــحيح ، وقد رواهما عبد الصــمد بن عبد الــوارث عن أبيه الحديثين جميعاً . وسألت محمداً ، فقال مثله »[404] .

400(?) العلل لابن أَبي حاتم (1/13) .
401(?) العلل لابن أَبي حاتم (1/234) .
402(?) العلل لابن أَبي حاتم (2/366) .
403(?) العلل لابن أَبي حاتم (1/133و193) .
404(?) العلل الكبير (1/400-ترتيبه) .

وقال الترمذي أيضاً بعد حديثٍ : « وكلا الـوجهين صـحيح ، لأن إسرائيل جمعهما »[405] .

وقــال ابن خزيمة بعد حــديث اختلف فيه على وجهين عن النخعي : « غـير مسـتنكر لإبـراهيم النخعي – مع علمه وطـول مجالسته أصـحاب ابن مسـعود أن يـروي خـبراً عن جماعة من أصحاب ابن مسعود »[406] .

15) <u>تصحيح الحفَّاظ لإحدى الرِّوَايَات</u>

حيث إنَّ حفَّاظ الحديث السـابقين من أعلم النَّاس بعلمهم ، فــإن تصــحيحهم لوجه من أوجه الخلاف يعد قرينة لمن أتى بعــدهم على قــوة هــذا الوجه على غــيرهم ، حيث إنَّ علمهم بالعلل والخلاف وقــرائن التَّرجيح ، تجعل تصــحيحهم في أعلى درجات القـوة . وهـذا يختلف بحسب المصـحح ومنهجه ، وقـوة كتابه الذي اشترط فيه الصحة .

فليس تصــحيح ابن حبَّان والحــاكم وغــيره كتصــحيح ابن المديني والبخاري ومسلم وأمثالهم من الكبار .

فــإذا اختلف على قَتــادة مثلاً على وجهين متقــاربين في القوَّة ، وقد صحَّح البخاري أو مسلم أو غيرهما من الحفَّاظ أحد الـوجهين ، اسـتدللنا بـذلك على صـحة هـذا الوجه لأن علمهم بالعلة غــــــالب على الظن ، ومنهجهم في التَّرجيح من أصح المنــاهج ، فلا عــذر بعد ذلك لمن خــالفهم إلا عند اختلافهم مع قوة قرينة الوجه الآخر .

ومن شـــواهد ذلك قـــول ابن حجر في حـــديث أخرجه البخاري بزيادة : « وأغرب الأصيلي فيما حكاه ابن بطال فقــال : ذكر العمامة في هـذا الحـديث من خطأ الأوْزاعي لأن شـيبان وغيره رووه عن يحيى بدونها فوجب تغليب رواية الجماعة على الواحــدة قــال وأما متابعة معمر فليس فيها ذكر العمامة وهي أيضا مرسلة لأن أبا سلمة لم يسـمع من عمـرو . قلت : سـماع أبي سلمة من عمرو ممكن فإنه مات بالمدينة سنة سـتين وأبو سلمة مدني ولم يوصف بتدليس وقد سمع من خلق مـاتوا قبل

405(?) الجامع (1105) .
406(?) التوحيد (1/183) .

عمرو وقد روى بكير بن الأشج عن أبي سـلمة أنه أرسل جعفر بن عمـرو بن أمية إلى أبيه يسـأله عن هـذا الحـديث فرجع إليه فـأخبره به فلا مـانع أن يكـون أبو سـلمة اجتمع بعمـرو بعد فسمعه منه ويقويه تـوفر دواعيهم على الاجتمـاع في المسـجد النبوي وقد ذكرنا أن ابن منـده أخرجه من طريق معمر بإثبـات ذكر العمامة فيه وعلى تقدير تفرد الأوْزاعي بـذكرها لا يسـتلزم ذلك تخطئته لأنها تكون زيادة من ثقة حافظ غـير منافية لرواية رفقته فتقبل ولا تكون شاذة ولا معنى لـرد الرِّوايـات الصـحيحة بهذه التعليلات الواهية » [407] .

فقـول ابن حجر : « بهـذه التعليلات الواهية » ، يريد بها قـرائن التَّرجيح الـتي يعملها ابن حجر نفسه في كثـير من المواضع من شـرحه . ولكن لما كـانت الرِّواية في الصَّـحيح والقرائن مخالفة لما صحَّحه البخاري في الظَّاهر ، ردَّ ابن حجر ذلك بقرينة تصحيح البخاري الذي استند على قرائن أخرى .

16) تشابه الاسمين

ومعـنى ذلك أن يختلف على راوٍ ، في تسـمية شـيخٍ ، ويكون اسمهما متقارب ، فَيَهِمُ الرَّاوي إلى الأشهر منهما .

ومن أمثلة ذلك قـول ابن أبي حـاتم : « سـألت أبي وأبا زرعة عن حـديث رواه يزيد بن عطـاء عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن نافع وعطـاء عن ابن عمر عن النَّبي قـال : "صـلاة الليل مثـنى مثـنى ، فـإذا خِفت الصـبح فـأوتر بواحـدة" . فقلت : لا نـرى أنَّ هـذا خطأ لأنه هـذا الحـديث رواه جماعة عن عطيَّة ونـافعٍ عن ابن عمـرَ وليس في شـيء من الأخبار ذكر عطاء ويشبه أن يكون يزيد بن عطاء أراد أن يقـول عن عطيَّة فقال عن عطاء ، والله أعلم » [408] .

وقال أبو حـاتم : « فلعله قاله : عن عبد الله بن مسـعود ، فظنَّ أنه يقول : عن عبد الله بن غافل »[409] .

407(?) الفتح (1/408) .
408(?) العلل (1/98) .
409(?) العلل لابن أبي حاتم (2/231) .

وقال أبو زرعة : « أما القلب ، فقوله عن أبي بـردة ، أراد ابن بريدة »[410] .

وقال الدَّارقطني في حديث : « ... وإنَّما الصَّواب : شـعبة عن بيان ، فوهم ابن سيف في بيان فجعله سيار ... » [411] .

ومن الأوهام في تعيين الـرَّاوي بسـبب الاتفـاق في الاسم ما رواه أبو سلمة التَّبوذكيُّ قال : حدثنا أبـان قـال حـدثنا شـدَّاد بن عبد الله بن الهاد ... فقال أبو حاتم : «كذا قـال أبو سـلمة : ابن الهاد ، وهو خطأ ، هو عندي شدَّاد أبو عمَّار »[412] .

17) رواية أهل المدينة

والمراد بذلك أن يخالف أهل المدينة غـيرهم في حـديث – وإن اختلف مخرجه . فـيرجح جـانبهم لأنَّ علم الحـديث نبع من تلك الأرض وأهلها ، فجانبهم عند الاختلاف أقوى .

ومن شواهد ذلك الاختلاف في ذكر عمَّار وبلالٍ في حـديثٍ ، فأهل الكوفة ذكروا عماراً مسـنداً ، وأهل المدينة ذكـروا بلالاً بروايـةٍ مرسـلةٍ . فـرجَّح أبو زرعة بينهم بـأمرٍ جديـدٍ فقـال : « رواه المـــدنيون على أنه بلال ، وهم أعلم ، وإن كـــان روايتهم مرســلاً ، فلــولا أنهم ســمعوه من أصــحاب النَّبي ما كــانوا يقولونه » [413] .

18) احتمال التدليس ممن وصف به

فـإذا اختلف على راوٍ - رمي بالتـدليس – بزيـادة بينه وبين شيخه ، وكانت القرائن متقاربة ، فإن القول بالزيادة في السند محتمل ، لاحتمال التـدليس من ذلك الـراوي ، فيكـون أسـقطه مرة .

قال الدَّارقُطني وسئل عن حديث الخوارج فقال : « وروى هذا الحديث أبو إسحاق السبيعي واختلف عنه .

فـرواه إسـرائيل عن أبي إسـحاق عن سـويد بن غفلة عن علي .

410(?) العلل (2/24) .
411(?) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (34) .
412(?) العلل لابن أبي حاتم (1/357) .
413(?) العلل لابن أبي حاتم (1/100) .

ورواه سـعاد بن سـليمان عن أبي إسـحاق عن قيس بن سويد عن علي ووهم .
ورواه يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق فضـبطه عن أبي إسـحاق فقـال عن أبي قيس الأودي عن سـويد بن غفلة عن علي . وهو الصواب »[414] .

19) التصريح بالسماع

فـإذا روى راوٍ بزيـادة في السـند ، وأسـقطها آخر مع التصريح عن الشيخ الأعلى، أو صـرح عن شـيخ آخر ، كـان ذلك قرينة على صحة هذه الروايةِ - مالم تعارض بـأقوى – ، ويقـوى ذلك إذا كان المسقط مدلساً قد عنعن .
قال ابن حجر في ذكر خلاف على سـالم : « وليس لجرير بن زيد في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد خالف فيه الزهري ، فقال عن سالم عن أبي هريرة والزهري يقول عن سـالم عن أبيه . لكن قَـوِيَ عند البخـاري أنه عن سـالم عن أبيه وعن أبي هريـرة معـاً ، لشـدة إتقـان الزهـري ومعرفته بحـديث سـالم ، ولقول جرير بن زيد في روايته : كنت مع سالم على بـاب داره فقال : سمعت أبا هريرة فإنها قرينة في أنه حفظ ذلك »[415] .
وللتَّرجيحِ قرائن خاصة أخرى يمكن استنباطها من تعليلات الحفَّاظ ، والنظر في سـياق كلامهم ، واسـتخراج أسـباب ترجيحهم رواية على أخـرى ، مع التَّنبُّه إلى أنَّه قد تقـدَّم قرينـةٌ على أخرى لأسبابٍ تظهر من كل حديثٍ بعينه .
ومن الأمثلة على اختلاف الحفـاظ في الـترجيح بسـبب الاختلاف في تقديم القرائن قول ابن أبي حـاتم : « سـألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه الثوري عن الزبير ابن عـدي عن أبي رزين عن زر بن حـبيش عن أبي بن كعب عن النـبي في المعوذتين .
قـال أبو زرعة : ورواه عنبسة بن سـعيد قاضي الـري عن عمـرو بن أبي قيس عن الزبـير بن عـدي عن أبي رزين عن حذيفة عن النبي . قال أبو زرعة : حديث عنبسة وعمرو أشبه

414(?) العلل (3/229) .
415(?) الفتح (10/322) ، حديث (5790) .

عندي اذا اتفق عليه النفسان ، وهما الرواة عن الزبير ، وأخاف أن يكون اشتبه على الثوري عاصم عن زر ، ولعله من الزبير .

قــال أبي : حــديث الثــوري أصح عن أبيّ ، وهو أحفظهم وأعلى من هؤلاء بدرجات والحديث بأبي أشـبه إذْ كـان قد رواه عاصم عن زر عن أبي عن النــبي وليس لحذيفة عن النــبي في المعوذتين معنى »[416] .

فاختلافا في قرينة الــترجيح ، فبينما اعتمد أبو زرعة على العــدد والاختصــاص ، اعتمد أبو حــاتم على الحفظ والمتابعة القاصرة .

ومما سبق يتبين إجمالاً إنه ينبغي في الـترجيح بين الـرواة الثقات عند خفاء القرائن العامة النظرُ في تـراجمهم لاسـتنباط قــرائن خاصة دقيقة تســاعد على الحكم بدقة ، كما لو كــان الـراوي معروفـاً بقصر الأسـانيد أو وقفها كما هو مـذهب بعض السلف ، وصرَّح به أحمد بن حنبل فقال : « وكان من مــذهبهم أن يقصروا بالحديث ويوقفوه »[417] .

وقـال الـدَّارقُطني إنَّ ابن سـيرين وابن عـون ومالك ربما أوقفوا المرفوع أو أرسلوا الموصول[418] .

ويمكن للناظر في هذه القرائن أن يقسمها إلى ما يلي :-

1- باعتبار القرب والبعد ، قسمان :-

1-قرائن داخلية . تعرف من الرِّوايات التي تــذكر مع العلة فيرجَّح بينها من خلال ذلك دون حاجة - أحياناً - إلى تتبع الطُّرق وجمعها ، ومن أمثلتها قرينة البلد والاختصاص .

2-قـرائن خارجية قد يتعـذر الحكم على الحـديث بـدونها ، ومن أمثلتهاقرينة العــدد والاختلاف على الــرَّاوي ونحو ذلك .

2- كما إنها باعتبــار الظهــور والخفــاء قســمان آخران :-

1-قرائن ظاهرة ، كالقرائن العامة .

2-قرائن خفية كالرواية عن أهل بيته .

416(?) العلل (2/54-55) .

417(?) رواية المروذي (78) وشرح العلل (2/689) .

418(?) علل الدَّارقُطني (14/10و23و6/63) .

3- وباعتبار التنصيص ، قسمان :-

1-قرائن نص العلماء على عليها ، كقـولهم : « فلان أحفظ » .

2-قرائن مسكوت عنها ، تعلم بالقياس والاستنباط .

والأمثلة على القــرائن الســابقة من كلام أهل العلم على الأحــاديث كثــير جــداً ، ولعل فيما ذُكر كفاية في الدلالة على أصل المسألة ، والله أعلم .

7- منهج الدَّارقطني في العلل

إن الحديث عن منـاهج العلمـاء في كتبهم أو في تقريـرهم لمسائل العلم يعدُّ من الأمور المهمَّة جداً ، حيث إنَّ هذا يسهِّل على طالب العلم الكثير من الجهد والعناء في سـلوك الصَّـحيح من طرائق العلم ، وسبل اختيار الصَّواب عند الاختلاف .

وهو في الوقت ذاته من أصعب الأمور الـتي يمكن إثباتها . نظراً لأنه يحتاج إلى ما يلي :-

1. استقراء تامٍّ لجميع كتب العالم أو أكثرها .
2. ضمِّ المتشابه من هذه المسـائل بعضـها إلى بعض ، وإبعـاد ما شذَّ منها .
3. الخروج بسبب أو علاقة بين ما تشابه من هـذه المسـائل ، بإعمال الذِّهن .
4. صـــــبر طويل وزمن مديد ، فالعجلة في هـــــذا الأمر من مفسدات النَّتائج الصَّحيحة .
5. مقارنة هذا المنهج بمناهج العلماء الآخرين ، لإبــراز ما تميَّز به هذا العالم عن غيره في أسلوب العـرض والنَّتيجة ، وبيـان الخطأ من الصَّواب بين طرائق هؤلاء العلمـاء في تقريـراتهم العلمية التفصيلية من خلال ما عُرف من مجمل صـنيعهم في كثير من الأحاديث .

ولما كان هذا الأمر ذا طول وعرض ، فـإن الإلمـام بشـيء من جوانبه كـافٍ في فهم أهمِّ أصـوله من خلال ما سـيأتي من أحاديث البابين الآتيين .

ومنهج الدَّارقطنيِّ[419] في هـذا العلم ، سـائر في ركب من سلف من علمـاء الحـديث وعلله جملة وتفصـيلاً ، إلا في النَّادر الذي لا يؤثر على الأصل .

ويمكن أن يدرس هذا المنهج من خلال قسـمين اثـنين هما :-

1) نوع التعليل .
2) قرائن التعليل .

أما الأول :- فإنه يعــود إلى ظــواهر الأســانيد – إن صــحَّ التَّعبير – ، وأكثرها فيما يلي :-

1. تعليل مرفوع بموقوف[420] .
2. تعليل بذكر واسطة أو حذفها[421] .
3. تعليل موصول بمرسل[422] .
4. تعليل بإبدال راوٍ في السَّنَد[423] .
5. تعليل بإبدال إسناد بآخر[424] .
6. تعليل في المتن[425] .

أما عباراته في التَّرجيح بين هــذه الرِّوايــات المختلفة ، فكانت بعبارات متنوعة مثل : « الصَّحيح » و« الصَّواب » و« لا يصـحُّ » و« المحفـوظ » و« أصـحُّ » و«أشـبه» و« وَهْم » و« المعروف » و« القول قول » و« يشبه » ، وغيرها من الألفـاظ ، التي لا يتبين فيها قصـده بهـذه العبـارة دون غيرها ، إلا مجـرد الحكم والتعليل والترجيح .

ولم يسلكِ الدَّارقطني طريقةً واحدةً في عرض الرِّوايات ، فمرةً يطيل ، ومرةً يختصر ، ومـرةً يـرجِّح الأخـير منها ، ومـرةً يرجِّح الأول حسب حال الحديث ورواته وقوة الاختلاف وطوله . وكل هذا مما لا يـؤثِّر على المنهج الأصـلي ، وليس في دراسـته كثير فائدة من النَّاحية العملية المنهجية .

419(?) تكلم محقق العلل للدَّارقُطني عن منهج مؤلفه ، وفيما ذكـره كفاية في الجملة ، ولـذا لم أتعرض لذلك .
420(?) من أمثلة ذلك الأحاديث :- 1و33و66و91 .
421(?) من أمثلة ذلك الأحاديث :- 2و58و69و86 .
422(?) من أمثلة ذلك الأحاديث :- 5و24و50و96 .
423(?) من أمثلة ذلك الأحاديث :- 6و22و71و97 .
424(?) من أمثلة ذلك الأحاديث :- 14و45و77و93 .
425(?) من أمثلة ذلك الأحاديث :- 26و27و64و81 .

أما الثاني :- وهو قرائن التعليل ، فهو من أهم الأمور الـتي ينبغي الاهتمـام بها ، لأنه بها يعـرف منهج الـدَّارقطني وغـيره – أيضاً - في التَّعليل والتَّرجيح .

ومن خلال ما تقــدَّم دراســته[426] من قــرائن التَّرجيح بين الرِّوايات المختلفة، فإننا نجد أن الدَّارقطني قد سـار على النَّهج نفسه تماماً ، حيث إنَّه رجَّح بين هـذه الرِّوايـات بتلك القـرائن ، مع التَّنبُّه إلى أنه ربَّما قدَّم قرينـةً على أخـرى لأمر عنـده - وهو من أهم الأمور – ، وقد يخالفه غيره للسَّبب نفسه .

ولم أجد – بعد البحث - من تكلَّم بإسـهاب أو باختصـار عن منـاهج علمـاء العلل في التَّعليل ، ليتمكن البـاحث من المقارنة بين مناهج هؤلاء العلماء في التَّعليل ، وقرائن التَّرجيح عنـدهم ، فيظهر بـذلك الفـرق بين كل منهج للوصـول إلى أصـحِّ النَّتـائج بأقرب طريق علمي مسلوك ، يسهل به تقعيد أصول هذا العلم الــذي ما زالت أكــثر أصــوله العملية منثــورة في طيَّات كتب العلماء السَّالفين ، وتحتاج إلى اهتمام بالغ .

ومن خلال أحاديث البـابين القـادمين ، فـإن القـرائن الـتي تلمَّستها استنباطاً من ترجيحاته قسـمان – كما سـبق تأصـيله – هما :-

قرائن عامة وهي :-

1-العدد[427] .

2-الاختصاص[428] .

3-سلوك الجادَّة[429] .

4-الحفظ[430] .

5-اتفاق البلدان[431] .

6-غرابة السَّنَد[432] .

قرائن خاصة :-

426(?) (ص46) .

427(?) أحاديثها :-3و5و6و10و11و14و25و26و27و31و33و40و41و71و96و109و110 .

428(?) أحاديثها :- 6و8و10و11و18و25و27و28و31و39و73و74و96و97و106و112 .

429(?) أحاديثها كثيرة جداً منها :- 12و14و16و23و25و34و36و39و41و43و...

430(?) أحاديثها :- 6و10 .

431(?) حديثها :- 65 .

432(?) أحاديثها :- 2و8و12و17و19و31و34وو37و39و48و49و60و71و93و97و101و105و110 .

1-وجود أصلٍ للرِّواية من طريق آخر[433] .
2-اضِّطراب إحدى الرِّوايتين[434] .
3-سِعَة الرِّواية[435] .
4-شذوذ السَّند[436] .
5-وجود قصَّة[437] .
وبالرجوع إلى أحاديث هذه القـرائن يتـبين أنَّ منهجه قـائم على إعمالها ، وأن أكـثر القـرائن لديه أعمـالاً هي الغرابة في القــرائن العامة ، ووجــود أصل للرواية في القــرائن الخاصة ، وهذا يفسر لنا اهتمـام الـدارقطني بالتـأليف في الغرائب والأفراد كما سيأتي في مؤلفاته .

433(?) أحاديثها :- 6و10و12و21و22و36و49و60و96 .
434(?) أحاديثها :- 5و21و37و60و69و97و112 .
435(?) حديثه :- 23 .
436(?) حديثاه :- 36و37 .
437(?) حديثه :- 6 .

الفصل الثاني

ترجمة موجزة للإمام الدارقطني تتضمن المباحث التالية :-

1- اسمه ونسبه .
2- مولده .
3- طلبه للعلم .
4- حفظه .
5- رحلاته .
6- شيوخه .
7- تلاميذه .
8- ثناء العلماء عليه .
9- مؤلفاته .
10- وفاته .

1- اسمه ونسبه

هو الإمـــام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهـــدي بن مســـعود بن النعمـــان بن دينـــار بن عبد الله الدَّارقطنيُّ[438] البغداديُّ الشَّافعيُّ .

2- مولده

ذكر الدَّارقطنيُّ أنه ولد سنة 306هـ [439] .

3- طلبه للعلم

كان طلب الدَّارقطنيُّ للعلم من الصِّغر ، فقد قال ابن أبي الفـوارس : « كنَّا نمر إلى البغـويِّ والـدَّارقطنيُّ صـبي يمشي خلفنا بيده رغيف عليه كامخ[440] » .

وقال الدَّارقُطني عن نفسه : « كتبت في أول سنة خمسة وعشرين وثلاثمائة »[441] .

4- حفظه

وقال أبو عبد الله الحاكم : « صار واحد عصره في الحفظ والفهم والورع وإماما في القراء والنحويين أول ما دخلت بغداد كان يحضر المجالس وسـنة دون النـاس وكـان أحد الحفـاظ ثم صـحبنا في رحلـتي الثانية وقد زاد على ما كنت شـاهدته وحجَّ شـيخنا أبو عبدالله بن أبي ذهل سـنة ثلاث وخمسـين وثلاثمائة وانصرف فكـان يصف حفظه وتفـرده بالتقـدم حـتى اسـتنكرت وصـفه إلى أن حججت سـنة سـبع وسـتين فلما انصـرفت إلى بغداد أقمت بها زيـادة على أربعة شـهر وكـثر اجتماعنا بالليـالي والنهار فصادفته فوق ما كان وصفه الشيخ أبو عبد الله وسـألته

438(?) دار القطن محلة كبيرة ببغداد – الأنساب للسمعاني (2/438) .
439(?) سؤالات السلمي (42) .
440(?) الكامخ الإدام – القاموس (ص331) ، (كمخ) .
441(?) سؤالات البرقاني (ص48) .

عن العلل والشـيوخ ودونت أجوبته عن سـؤالاتي وقد سـمعها مـني أصـحابي سـمع أبا القاسم بن مـنيع وأقرانه بـالعراقين ثم دخل الشـام ومصر على كـبر السن وحج واسـتفاد وأفـاد وله مصنفات كثيرة مفيدة يطول ذكرها »[442] .

قال الذهبي بعد قول البرقـاني : « كـان الـدَّارقُطني يملي عليَّ العلل من حفظه ، قال : إن كان كتاب العلل الموجـود قد أملاه الدَّارقُطني من حفظه كما دلت عليه هـذه الحكاية ، فهـذا أمر عظيم ، يقضى به للدَّارقُطني أنه أحفظ أهل الدنيا »[443] .

5- رحلاته

رحل الدَّارقطني إلى الكثـيرِ من بلاد الإسـلام لطلب العلم والحديث .

قال الحاكم : « دخل الدَّارقطني الشَّام ومصر على كِبَر » .

وقال الدَّارقطني إنه كتب ببغداد ثم مضى إلى الكوفة .

وقد سـمع من جماعة ببلـدان شـتى صـرَّح بـذكرهم في سننه[444] .

ومنها :- مكة ، والأبلة وإسـكاف والبصـرة ومَفْتَح وواسط ومبارك بالعراق ، وبيت المقدس والرملة ، وغيرها .

6- شيوخه

سـمع من أبي القاسم البغـوي وابن صـاعد وابن أبي داود وأبي بكر بن زياد النَّيسـابوي والمحـاملي والصـفَّار وابن عقـدة وخلق كثير .

442(?) تاريخ دمشق (43/96) .

443(?) السير (16/455) .

444(?) مواضعها على الترتيب في السـنن : 1/120-1/181-1/215-2/100-2/112-2/133-2/154-4/193-1/97 .

7- تلاميذه

حدَّث عنه جماعة من الحفَّاظ وغـيرهم ، منهم أبو عبد الله الحاكم وعبد الغنيِّ بن سعيد وتمَّام الرَّازيُّ والسُّـلميُّ وأبو نعيم والبرقاني وابن بشران وحمزة السَّهميُّ .

8- ثناء العلماء عليه

قال الخطيب : « كان فريد عصره ، وقريع دهره ، ونسـيج وحـــده ، وإمـــام وقته ، انتهى اليه علم الأثر ، والمعرفة بعلل الحديث ، وأسماء الرجال ، وأحوال الرُّواة، مع الصِّـدق والأمانة ، والفقه والعدالة ، وقبول الشَّهادة ، وصحة الاعتقـاد ، وسـلامة المذهب ، والاضِّطلاع بعلوم سوى علم الحديث . منها القراءات فـان له فيها كتابـاً مختصـراً مـوجزاً جمع الأصـول في أبـواب عقـدها أوَّل الكتـاب وسـمعت بعض من يعتـني بعلـوم القـرآن يقول : لم يسبق أبو الحسن الى طريقته التي سـلكها في عقد الأبواب في أول القراءات وصار القُّراء بعـده يسـلكون طريقته في تصانيفهم ويحذون حذوه . ومنها المعرفة بمـذاهب الفقهـاء فإن كتاب السُّـنن الـذي صـنَّفه يـدل على أنه كـان ممن اعتـنى بالفقه لأنه لا يقـــدر على جمع ما تضـــمن ذلك الكتـــاب إلا من تقـدمت معرفته بـالاختلاف في الأحكـام وبلغـني أنه درس فقه الشَّـــافعيِّ على أبى ســعيد الأصــطخريِّ وقيل بل درس الفقه على صاحب لأبي سـعيد وكتب الحـديث عن أبي سـعيد نفسه . ومنها أيضا المعرفة بالأدب والشعر وقيل إنه كان يحفظ دواوين جماعة من الشُّعراء » .

وقـــال أبو الطيَّب الطَّبري : « كـــان الـــدَّارقطنيُّ أمـــير المؤمـنين في الحـديث ، وما رأيت حافظـاً ورد بغـداد إلا مضى إليه ، وسلَّم له » - يعني سلم بتقدمه .

وقال عبد الغني بن سعيد الحافظ : « أحسن الناس كلامـاً على حديث رسول الله ، ثلاثة :- علي بن المـديني في وقته ، وموسى بن هارون في وقته ، وعلي بن عمر في وقته »[445] .

445(?) تاريخ دمشق (43/101) .

وقال الذَّهبيُّ عنه : « الإمام الحافظ المجوِّد شيخ الإسـلام ، علم الجهابِذة ، ... كان من بحور العلم من أئمَّة الدنيا ، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحـــديث ، ورجاله ، مع التقـــدَّم في القـــراءات وطرقها ، وقـــوة المشـــاركة في الفقه والإختلاف والمغازي وأيام النَّاس وغير ذلك » ، وقال إنه كان سلفياً .

9- مؤلفاته

ألَّف الدَّارقطني عشرات الكتب في عدة علـوم من علـوم الشريعة ، ومن أشهر ما ألَّف في علـوم الحـديث خاصة ما يلي :-

1- السُّنن .
2- أحاديث الموطأ .
3- الموطآت واختلاف ألفاظها[446] .
4- الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس .
5- تسمية الرُّواة عن مالك[447] .
6- أطراف موطأ مالك[448] .
7- غرائب مالك[449] .
8- المؤتلف والمختلف .
9- الإلزامات .
10- التَّتبع .
11- الغرائب والأفراد[450] .
12- العلل الواردة في الأحاديث النبوية .

ومرويات هذا الكتاب موضوع بحثنا هنا .

446(?) كـــذا ســـماه ابن حجر في التغليق (2/307) ونقل منه في الفتح (1/275و2/253و10/368)ـ ، وسـماه في تعجيل المنفعة (2/508) : « اختلاف الموطـآت » ، ونقل منه نصـاً مسنداً ، وهذا يدلُّ على أن اختلاف الموطآت كتاب مسند كبـير غـير أحـاديث الموطأ ، ولم أجد من ذكره مخطوطاً .

447(?) ذكره الخطيب في الموضح (1/324) وابن حجر في اللسان (1/192) .

448(?) ذكره الذهبي في السير (8/86) .

449(?) ذكـره ابن حجر وفي التغليق (2/307) وفي تعجيل المنفعة (1/243) قـال : الغـرائب عن مالك .

450(?) وأكـثر ما سـبق مطبـوع ، أما الغـرائب فقد طبع ترتيبه لابن طـاهر القيسـراني ، وقد أطال محقق المؤتلف والمختلف في جمع ما ألَّف الدارقطني ، فأجاد وأفاد ، فجزاه الله خيراً .

قال الحميديُّ الأندلسيُّ : « ثلاث كتب من علـوم الحـديث يجب الاهتمــام بهــا:-كتــاب العلل ، وأحسن ما وضع فيه كتاب الدَّارقطنيُّ ... »[451] .
وقال الذَّهبيُّ : « إذا شئت أن تبين براعة هذا العالم الفرد فطالع العلل له ، فإنك تندهش ويطول تعجُّبك »[452] .
وقد طبع أكــثر من نصف هــذا الكتــاب ، وما زال باقيه مخطوطاً[453] .

10- وفاته

توفي – رحمه الله - شهر ذي القعدة سنة 385هـ[454] .

الباب الثاني

مرويات قَتادة بن دعامة

وفيه ستة فصول

451(?) السير (19/124) .
452(?) تذكرة الحفَّاظ (1/993) .
453(?) طبع بتحقيق د . محفوظ الرحمن السَّلفي - رحمه الله - . وقد أطال وأجاد في دراسة الكتاب من حيث سنده ونسخه ومنهج تأليفه ، وغَيْر ذلك ، ولولا التكرار لـذكرت ما يتعلق بـذلك ، ففي الرجوع إلى ما ذكر كفاية ، ولله الحمد .
454(?) تاريخ بغداد (12/34-40) للخطيب ، وتاريخ دمشق (43/93) لابن عساكر ، والسير (16/449-460) وتـذكرة الحفـاظ (3/991-995) للـذهبي ، وما لم يعـزَ إلى مصـدر أخذته من المصادر الأخيرة .

الفصل الأول

ترجمة موجزة لقَتادة بن دعامة تتضمن المباحث التالية :-

1- اسمه ونسبه .
2- مولده .
3- طلبه للعلم .
4- حفظه .
5- شيوخه .
6- تلاميذه .
7- ثناء العلماء عليه .
8- تدليسه .
9- وفاته .

1- اسمه ونسبه

هو الإمام القدوة أبو الخطاب قَتادة بن دِعَامة بن قَتادة بن عَزِيز بن عمرو بن ربيعة السَّدوسي البصري الأعمى ، من بـني أسد بن ربيعة بن نِزار بن عامر بن عدنان[455] .

2- مولده

قـال أبو حفص الفلاس : « ولد سـنة 61 »ـ ، وقـال ابن معين : « سنة 60 »[456] . ويظهر أنَّ ذلك في البصرة .

455(?) التاريخ الكبير للبخاري (7/185-186) .
456(?) تهذيب الكمال للمزي (6/103) .

3- طلبه للعلم

قـال قَتـادة : « جالست الحسن – يعـني البصـري – اثنـتي عشرة سنة ، أصلي معه الصُّبح ثلاث سنين »[457] .

وذكر معمر عن قَتــادة أنه أقــام عند ســعيد بن المســيَّب ثمانية أيــام فقــال له اليــوم الثــامن : « ارتحل يا أعمى فقد أنزفتني »[458] .

وقال معمر : « سمعت قَتادة يقول : ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً »[459] .

4- حفظه

قال قَتادة : « ما قلت لأحدٍ أَعِدْ عَلَيَّ »[460] .

وقال أيضاً : « ما سمعت أذناي شيئاً إلا وعاه قلبي »[461] .

وقــال أيضــاً : « لأنا لصــحيفة جــابر أحفظ مــني لســورة البقرة »[462] ، وكان قد قرأها كلها ولم يخطِ منها حرفاً .

وقال ابن سيرين : « قَتادة أحفظ النَّاس » ، وقــال ســعيد بن المسيَّب : « ما أتانا عراقيٌّ أحفظ من قَتادة »[463] .

قال عمران بن عبد الله : « لما قدِم قَتادة على ســعيد بن المسـيَّب جعل يسـأله أيامـاً وأكـثر ، فقـال له سـعيد : أكـلُّ ما سـألتني عنه تحفظه ؟ قـال نعم ... - إلى أن قـال سـعيد : ما كنت أظنُّ أن الله خلق مثلك »[464] .

وقال أحمد : « كـان قَتـادة أحفظ أهل البصـرة ، لا يسـمع شيئاً إلا حفظه »[465] .

457(?) طبقات ابن سعد (7/119) وتاريخ يعقوب (2/279) .
458(?) طبقات ابن سعد (7/119) والحلية لأبي نعيم (2/334) وفي التاريخ الكبـير للبخـاري (7/186) : « ثلاثة أيام » .
459(?) تاريخ الإسلام (7/454) وتذكرة الحفاظ (1/123) للذهبي .
460(?) التاريخ الكبير للبخاري (7/186) والحلية لأبي نعيم (2/334) .
461(?) الحلية لأبي نعيم (2/334) .
462(?) التاريخ الكبير للبخاري (7/186) وتاريخ يعقوب (2/279) ومسـند ابن الجعد للبغـوي (1054) .
463(?) تذكرة الحفاظ (1/123) .
464(?) طبقات ابن سعد (7/119) .
465(?) تهذيب الكمال (6/103) .

وقال بكر بن عبد الله المـزني : « من سـرَّه أن ينظر إلى أحفظ من أدركنا في زمانه ، وأجــدر أن يــؤدي الحــديث كما سمعه ، فلينظر إلى قَتادة »[466] .

5- شيوخه

أخذ قَتــادة العلم والحــديث عن العشــرات من التــابعين وغـــــيرهم ، وأكـــــثر من الرِّواية عن أنس بن مالك ، وهو الصَّحابي الوحيد الذي سمع منه كما نصَّ عليه الحاكم[467] .

وقال حرب عن أحمد بن حنبل : « ما أعلم قَتادة روى عن أحدٍ من أصـحاب النَّبي إلا عن أنس ، قيل فـابن سَـرْجِس ؟ فكأنَّه لم يره سماعاً »[468] .

كـذا نقل حـرب ، والـذي رواه عبد الله بن أحمد قـال : « قيل ســمع قَتــادة من عبدالله بن سَــرْجِس ؟ قــال : نعم ، قد حــدَّث عنه هشــام يعـني عن قَتــادة عن عبد الله بن ســرجس حديثاً واحداً ، وقد حدَّث عنه عاصم الأحول »[469] .

وبه جزم أبو حاتم الـرَّازي[470] وصـحَّحه أبو زرعة[471] ، وزاد ابن المديني[472] والبخاريُّ[473] : أبا الطُّفيل .

وقـال ابن حجر : « قيل إن قتـادة لم يسـمع من عبد الله بن سرجس حكاه حرب عن أحمد ، وأثبت سماعه منه علي بن المديني ، وصححه ابن خزيمة وابن السكن »[474] .

ولم يثبتِ التَّصريح بالسَّـماع في شـيءٍ من روايته عن ابن سَرْجِس وأبي الطُّفيل .

466(?) المصدر السابق (6/101) .
467(?) معرفة علوم الحديث (ص111) .
468(?) رواية حرب (2162) والمراسيل (619) ، والمختارة للضياء (9/403) .
469(?) العلل لعبد الله (2/250) ، وقال في موضع آخر (2/150) : « ما أشبهه ، قد روى عنه عاصم » .
470(?) المراسيل (640) والجرح (7/133) .
471(?) جامع التحصيل (ص255) .
472(?) جامع التحصيل (ص255) .
473(?) التاريخ الكبير (7/186) .
474(?) التلخيص الحبير (134) .

لكن قال الحاكم عن سماعه منه : « ليس هـذا ببمسـتبدع »[475] .

بينما قال في موضع آخر : « لم يسمع قتـادة من صـحابي غير أنس »[476] .

ومن أشــهر شــيوخه :- ســعيد بن المســيب وأبو العالية الريــاحي والحسن البصــري وعطــاء والشــعبي وعكرمة وأبو المليح .

6- تلاميذه

روى عنه جماعة من التابعين ومن بعدهم ، ومن أشــهرهم :- أيـوب وسـعيد بن أبي عَروبة والأوْزاعي وهشـام الدَّسْـتَوائي وهمَّام بن يحيى وشعبة وشيبان وجرير بن حازم ومعمر[477] .

7- ثناء العلماء عليه

قال مطر الوراق : « ما زال قَتادة متعلماً حتى مات »[478] .

وقال أيضاً : « لم أرَ في هـؤلاء أفقه من الزُّهـري وقَتـادة وحماد »[479] .

وقال ابن سعد : « كان ثقة مأموناً حجة في الحديث »[480] .

وقال ابن معين : « ثقة » ، وقـال أبو زرعة : « قَتـادة من أعلم أصحاب الحسن »[481] .

وقال أحمد : « قَتادة عالم بالتفسـير وبـاختلاف العلمـاء » ثم وصـفه أحمد بالفقه وأطنب في ذكـره ، وقـال : « قلما تجد من يتقدَّمه »[482] .

475(?) المستدرك (1/186) .
476(?) علوم الحديث (ص111) .
477(?) التهذيب لابن حجر (3/428) .
478(?) تهذيب الكمال (6/102) .
479(?) السير (5/273) .
480(?) الطبقات الكبرى (7/118) .
481(?) التهذيب (3/430) .
482(?) السير (5/276) وتاريخ الإسلام (7/454) .

وقـال ابن حبَّان : « كـان أعمى ، وكـان من علمـاء النَّاس بالقرآن والفقه ، ومن أحفظ أهل زمانه »[483] .
وقـال أبو عمر بن العلاء : « كـان قَتـادة من أنسب النَّاس »[484] .
وقال الذهبي :« ومع حفظ قَتادة ، وعلمه بالحديث ، كـان رأساً في العربية واللُّغة وأيام العرب »[485] .

8- تدليسه

اشتهر عند أهل العلم بأن قَتادة كان يدلِّس في الحديث .
قال شعبة عنه : « إذا جاء ما لم يسمع يقول : قال سـعيد بن جبير ، وقال أبو قلابة ... »[486] .
وقـال أبو داود : « حـدَّث قَتـادة عن ثلاثين رجلاً لم يسـمع منهم »[487] .
وقدَّم أبو حاتم قَتادة على أيوبَ في معاذة بقوله : « قَتادة إذا ذكر الخبر – يعني إذا بيَّن السَّماع »[488] .
وممن وصفه بالتَّدليس ابن حبان[489] والحاكم[490] والخطيب[491] .
وقال الذَّهبيُّ : « مدلِّس معروف بذلك »[492] .
وقد ذكـــره ابن حجر في الطَّبقة الثالثة من طبقـــات المدلِّســين الــذين أكــثروا من التَّدليس ، فلا يحتجُّ الأئمَّة من أحاديثهم إلا ما صرَّحوا فيه بالسَّماع[493] .
وفي ذكره في هـذه الطبقة نظر ، بل هو مرجـوح للغاية ، فمثله في المرتبة الثانية - على أقل تقـــدير – وهم من احتمل

483(?) الثقات (5/322) .
484(?) وفيات الأعيان (4/85) .
485(?) تذكرة الحفاظ (1/123) .
486(?) الكفاية (ص401) .
487(?) التهذيب (3/430) .
488(?) الجرح (7/135) .
489(?) الثقات (5/322) .
490(?) معرفة علوم الحديث (ص103) .
491(?) الكفاية (ص496) .
492(?) السير (5/271) .
493(?) تعريف أهل التقديس (ص63و146) .

الأئمة عنعنتهم ، وأخرجـــوا له في الصَّـــحيح وإن لم يصـــرِّحوا بالسَّماع لعدة أسباب منها :-

1. أن مصطلح التَّدليس عند من وصف بعضَ الرُّواة بالتَّدليس جـــارٍ على كلامهم بلغة العـــرب قبل نشـــأة المصـــطلح ، والتَّدليس لغة التَّكتم ، وكتمـــان العيب[494] ، قـــال الـــبزَّار : « التَّدليس ليس بكـــذب ، وإنَّما هو تحســـين لظـــاهر الإســـناد »[495] . فهو أعمُّ مما عند أهل المصطلح المتـأخر . فكل تكتُّم لعيب في الإسناد يعدُّ تدليساً فصـاحبه مـدلِّس ، ومن حـدَّث عن أنـــاس لم يســـمع منهم أو لم يلقهم أصـــلاً ، وكتم هـــذا العيب على عموم النَّاس ، فقد دلَّس عليهم ، وإن علم بذلك خواص أهل العلم ، فلا يخرجه ذلك من هذا الوصف إجمـالاً ، فتنْزيل كلامهم على ما اصطلحوه مؤخراً غـير صـحيح . ومن شواهد ذلك :-
   1- قول ابن حبَّان في يحيى بن أبي كثير : « كان يـدلِّس ، فكلما روى عن أنس فقد دلَّس عنه ولم يسـمع من أنس ، ولا من صـحابي شـيئاً »[496] . وقـال أيضـاً : « بشـير بن المهـاجر الغنـوي ، من أهل الكوفة ، يـروى عن عبد الله بن بريدة ، وقد روى عن أنس ، ولم يره ، دلَّس عنه »[497] .
   2- قـول ابن عبد الـبر : « يـدلِّس كثـيراً عمن لم يسـمع منه »[498] .
2. أنَّ كلَّ من وصفه بالتَّدليس ، لم يذكر اشـتهاره به ، سـوى ما نقله ابن حجرٍ عن النَّسـائي ، ولم يحـكِ لفظه ، فيضـعف الاحتجاج به نوعاً ما ، ولا يلزم من الاشـتهار بالشـيء الإكثـار منه ، فالإكثـار أخص من الاشـتهار ، والـذي يظهر لمن سـبر أحاديثه وعللها ، أنَّ تدليسه قليل في جنب ما روى ، ولعل وصفه بالكثرة نسبي لمن يشدِّد فيه ، أو لأنَّ أهل البصـرة قد أكثروا من ذلك عموماً .

494(?) القاموس (ص703) ، (دلس) .
495(?) النكت للزركشي (2/81) .
496(?) الثقات (7/592) .
497(?) الثقات (6/98) .
498(?) التمهيد (3/307) .

3. أن من وصفه بالتَّدليس من العلماء – كشعبة – ذكر أسماء معينة كان قَتـادة يفعل ذلك معهم ، لا مع كل راوٍ ، فكيف إذا كان شـيخه أنس ، وقليـلٌ أن يصـرح عنه في جنب ما روى عنه .
4. أنَّ الأسماء التي ذكرت في روايته عنهم – ولم يسمع منهم – تخــرج المســألة من التَّدليس الاصــطلاحي إلى الإرســال الخفي في اصــطلاح ابن حجر والانقطــاع عمومــاً عند من سـلف ، فكيف يحتجُّ بـذلك في بـاب التَّدليس هـذا ، وقد ذكر أبو داود أنَّه حدَّث عن ثلاثين رجلاً لم يسـمع منهم كما سـبق قبل قليل ، وليس هذا بتدليس عند من تأخر ، وهو كذلك عند السابقين بعموم التعمية .
5. أن البخــاريَّ ومســلم والتِّرمــذيَّ وابن خزيمة وابن حبَّان والحـاكم وغـيرهم - ممن ألَّف في الصَّـحيح أو تميَّز بـالحكم على كثير من الأحـاديث – صـحَّحوا كثـيراً من أحـاديث قَتـادة التي عنعن فيها ، ولم يردُّوها بالعلَّة هذه ، بل بعلةٍ أخــرى إن وجد للحديث علة ما ، فأين الأئمَّة الذين يقول ابن حجر بأنهم يردُّون عنعنتهم ؟

ولذا قال ابن دقيق العيد بعد كلام طويل عن هذا الإشـكال : « ... وإلا فيجـوز أن يـرى أنها محمولة على السَّـماع حـتى يظهر الانقطاع ، وإذا جـاز وجـاز ، فليس لنا الحكم عليه بأحد الجائزين مع الاحتمال » ، إلى أن قـال : « والأقـرب في هـذا أن نطلب الجواب من غير هذا الطَّريق ، أعـني طريق القـدح بسبب التَّدليس »[499] .

6. أن صفات الطَّبقة الثَّانية منطبقة عليه تماماً ، وبيانه :-

1. أن الأئمَّة احتملـوا عنعنة قَتـادة ، وأخرجـوا له في الصَّـحيح معنعنـاً كما سـبق ، وقـول ابن حجر : « من احتمل الأئمة تدليسه » ، فيه تجوز ، فإن الأئمَّة لا يحتملون التَّدليس عن غـير الثِّقة إذا ثبت لهم ، ولعل ابن حجر أراد أن يقـول : « عنعنته »[500] ، ويلزم على ظاهر كلام ابن حجر قبول عنعنة

499(?) النكت للزركشي (2/96-97) .

500(?) من النصـوص المهمة الـتي يُـرَدُّ بها على من أعل بعنعنة المـدلس أن أبا زرعة ضـعَّف حــديثاً فيه عنعنة بقية ، فقــال له ابن أبي حــاتم : «تعــرف له علة ؟ قــال : لا » – العلل (

كل من في الطبقة الثالثة للوصف الـــذي ذكـــره ، وهو ما أراد الحافظ أن يبعد عنه !

2. أن قَتـادة من أئمَّة الحـديث ، وهـذا متفق عليه بينهم ، وقد تقدَّم[501] أن قَتادة ممن تدور عليه الأسانيد ، ففي اشـتراط تصريحه ردٌّ لكثير من الأحاديث الصحيحة .
3. أن الثابت من تدليسه في جنب ما روى لا يكاد يعدُّ شـيئاً ، بدليل كثرة ما رواه معنعناً في كل الطُّرق – وليس له متابع فيه – بجنب ما ردَّه الحفَّاظ بســـــــبب عنعنته . وقد روى مئات الأحاديث عن أنس [illegible] .

فالأصح أنَّ قتـــادة في الطبقة الثانية من المدلســـين وأنَّ عنعنته – لا تدليسه - مقبولة بالشُّروط التَّالية :-

1) سلامة المتن من الشذوذ أو النَّكارة ، وهذا يعرفه غالباً من له اشتغال بالسُّـنة النَّبوية ، ومقاصد الشـريعة ، فـإذا لم نجد علة في الحـــديث ســـوى عنعنة قَتـــادة مع ما في المتن من نكارة ، أُلزق ذلك باحتمال تدليس قَتادة ، هذا الشـرط للحـدِّ من التشدد في عنعنته ، أما مع التَّوسط فيقال بقبول عنعنته ، مالم يظهر بجلاء نكارة في المتن .
2) سلامة السَّـند من الشـذوذ أو المخالفة للأرجح ، ويقـال هنا أيضاً ما قيل في الأول .
3) وجود قرائن تدلُّ على ثبوت سـماعه من الـراوي ، كـذكره في شيوخه ونحو ذلك

قال ابن عبد البرِّ في بيان هذين الشـرطين : « وقَتـادة إذا لم يقل ســـمعت ، وخولف في نقله فلا تقـــوم به حجَّة لأنه يدلِّس كثيراً عمن لم يسـمع منه ، وربَّما كـان بينهما غـير ثقة »[502] . فبقوله : « وخولف » ، وقوله : « عمَّن لم يسـمع منه » ، يتبين لنا الشَّرطان الأخيران .

(1/488) .
501(?) (ص3) .
502(?) التمهيد (3/307) .

4) ألا يوجد تعليل أو تضعيف لإمام حافظ من السَّابقين - لتلك الرِّواية التي لم نجد فيها علة تذكر – سوى عنعنة قَتـادة – لم نطَّلع نحن على ما اطَّلع عليه من سـبب يـوجب القـدح في تلك الرِّواية .

فإذا فُقِد أحد هذه الشُّـروط جـاز التَّوقف للعـالم بالحـديث في صحة الرِّواية لاحتمال تدليس قَتادة ، دون أن يجزم بلا علم بأنَّ في الحديث تدليس قَتادة كذا بـدون برهـان قـاطع ، أما ردُّ حديثه بمجـــــرد عنعنته ، فقد حكم عليه ابن عبد الـــــبر بأنه تعسُّف[503] .

أما إذا أرسل قَتــادة الحــديث عن النَّبي ، أو عمَّن لم تثبت قرينة على سـماعه منه ، فقد كـان القطَّان لا يـرى إرسـال الزُّهري وقَتادة شيئاً ، ويقول : « هو بمنْزلة الرِّيح » ويقول : « هؤلاء قوم حفَّاظ ، كانوا إذا سمعوا الشيء عَلِقُوه »[504] .

9- وفاته

توفي – رحمه الله – بواسط في الطَّاعون سنة 117هـ[505] ، عن 56 سنة .

وعلى هذا غالب من ترجم له[506] ، وخـالف ابن عُلَيَّةَ فقـال : « سنة 118 هـ »[507] .

503(?) التمهيد (19/287) .
504(?) المراسيل لابن أبي حاتم (1) .
505(?) نَصَّ عليه تلميذه أَبُو عَوَانَـةَ كما في رواية ابن مرثد عن ابْنِ معين (61) والفلاس وابن حبان – التهذيب (3/430) .
506(?) المصادر السابقة .
507(?) الطبقات الكبرى لابن سعد (7/120) .

الفصل الثاني

أحاديث مسند العشرة المبشَّرة بالجنة

1.الحديث الأول

أ- وسـئل عن حـديث أنسٍ عن أبي بكر : » أنَّه قطع في مِجَنٍّ[508] قيمته خمسة دراهم « .

فقال :

» يرويه شـعبة وأبو عَوانة وسـعيد بن أبي عَروبة وحجَّاج بن أرطـاة عن قَتـادة عن أنس : أنَّ أبا بكر قطع في مجنٍّ .

وكذلك رواه حميد الطويل قال : سمعت قَتـادة سـأل أنساً فذكر عن أبي بكر نحوه .

واختلف عن شعبة ، وعن سعيد .

فـرواه يحـيى بن أبي بكـير عن شـعبة عن قَتـادة عن أنس أن النَّبي قطع في مِجَنٍّ .

وكذلك رواه عُبيـدة بن الأسـود وسـعيد بن عـامر عن سعيد عن قَتادة عن أنس : » أنَّ النَّبي قطع في مِجَنٍّ « .

وكذلك قال أبو هلال الرَّاسِبي عن قَتادة عن أنس : » قطع النَّبي وأبو بكر « .

والصَّحيح قـول من قـال : عن أنس عن أبي بكر ، فعله غير مرفوع «[509] .

ب - وسئل عن حديث قَتـادة عن أنس : » أن النَّبي قطع في مِجَنٍّ « . فقال :

508(?) المجن هُوَ الترس – النهاية (ص858) (مجن) .

509(?) العلل (ج1/ل14) (1/228) .

» يرويه ابن أبي عَروبة وشــعبة وأبو هلال الرَّاسِــبي وأبان العطَّار عن قَتادة ، واختلف فيه عنهم .

فرواه عبيدة بن الأسود وسعيد بن عـامر عن ابن أبي عَروبة عن قَتـــــادة عن أنس : » أنَّ النَّبي قطع في مِجَنٍّ « .

- وغيرهما [يرويه][510] عن سعيد ... أن أبا بكر قطع .
- ورواه يحـيى بن أبي بكـير عن شـعبة عن قَتـادة عن أنس مرفوعاً .
- وكذلك روي عن عمرو بن مرزوق عن شعبة .

والمحفوظ عن شعبة موقوف .

- وروي عن عبــدِ الله بن صــباح العطَّار عن أبي علي الحنفي عن هشام عن قَتادة عن أنس مرفوعاً أيضاً .

ولا يصحُّ رفعه عن هشام .

- ورفعه أبو هلال عن قَتادة .

والصَّـواب عن قَتـادة عن أنس عن أبي بكر قطع - غير مرفوع «[511].

510(?) سقط من الأصل ، ويقتضيها السِّياق .
511(?) العلل (ج4/ل30) .

التَّخْرِيج

◆ رواية شعبة موقوفـةً أخرجها النَّسـائي في كتـاب قطع السـارق / بـاب القـدر الـذي إذا سـرق ... من الصُّـغرى (4912) والكـبرى (4/336) والـبيهقي في الكـبرى كتـاب السَّـرقة / بـاب ما جـاء عن الصـحابة (8/452) من طريق الثـوري عنه . وأخرجها عبد الـرَّزَّاق في المصـنَّف كتـاب اللقطة / بـــــاب في كم تقطع ... (10/237) من طريق الثَّوريُّ بإســـقاط أبي بكر . وأخرجها ابن أبي شـــيبة في المصنَّف كتاب الحدود / باب في السارق ... (5/475) من طريق وكيع عنه . وقال النَّسائي : « هذا الصَّواب » .

◆ ورواية سـعيد موقوفـةً أخرجها الـبيهقي في الكـبرى (8/452) من طريق عبد الوهـاب بن عطـاء عنه ، وسـيأتي لها إشارة في رواية الرَّاسِبي .

◆ ورواية حميد أخرجها الشـــافعي في المســـند (2/83- ترتيبه) وعبد الـرَّزَّاق (10/236) وابن أبي شـيبة (5/475) - كلاهما في المصنَّف - والبيهقي (8/452) ، وفيها أن عدد الدراهم ثلاثة .

◆ ورواية يحـيى أخرجها الـدَّارقطنيُّ في السُّـنن كتـاب الحدود (3386) والبيهقي (8/452) .

◆ ورواية عُبيدة أخرجها البيهقي (5/452) .

◆ ورواية سعيد بن عامر أخرجها الـدَّارقطنيُّ في الأفـراد كما في أطرافه (2/146) ، وقال : غريب .

◆ ورواية أبي هلال أخرجها الطَّبراني في الأوسط (2552) والـدَّارقطني في السُّـنن (3376) والـبيهقي في الكـبرى (8/453) ، وفيهما أنه قـال : فقـالوا لي: إن ابن أبي عَروبة يقـول عن أنس عن أبي بكر ! قـال : فلقيت هشاماً الدَّسْـتَوائي فـذكرت ذلك له فقـال : هو عن قَتـادة عن أنس عن النَّبي .

◆ ورواية عبد الله بن صـــــباح أخرجها النَّســـــائي في الصُّغرى (4912) والكبرى (4/336) ، وقال : هذا خطأ .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتـادة لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في هذا الحديث على وجهين اثنين .

الأول :- عن قَتادة عن أنس عن أبي بكر موقوفاً .

وسـاق الـدَّارقطني هـذا الخلاف في موضـعين من كتابه ، في مســـند أبي بكر ومســـند أنس ، حيث ذكر الخلاف على قَتادة وعلى أصحابه أيضاً .

ويظهر من كلامه أن الـذين رووه بهـذا الوجه – موقوفـاً - من أصحاب قَتادة الذين لم يختلف عليهم هم :-

1- أبو عَوانة ، الوضـاح بن عبد الله اليَشْـكُري الثِّقَة الحافظ .

تكلَّم ابن المديني في حديثه عن قَتادة فقال : « كـان أبو عَوانة في قَتــادة ضــعيفاً ، لأنَّه كــان قد ذهب كتابه ، وكان أحفظ من سـعيد ... » - التَّهـذيب (4/309) . وقـال أبو عَوانة : « كان قَتادة يقـول لي : لا تكتب عـني شـيئاً ، فســـمعت منه وحفظت ، ثم نســـيت بعد ، فجلست إلى سعيد فجعل يحدث عن قَتادة بما أعـرف أو نحو هـذا ... « - شرح العلل (2/504) ، وجعله ابن معين قريباً من حماد في قَتادة - تاريخ الدَّارمي (39) ، وسـيأتي (ص137) أن حماداً ليس بالقوي في قَتادة .

2- حجَّاج بن أَرْطاة . صـدوق كثـير الخطأ والتَّدليس - التَّقريب (1127) ، وممن ذكره في أصـحاب

قَتادة الدَّارمي في تاريخه عن ابن معين (42) ، ونقل قوله فيه : « صالح » .

3- أبان بن يزيد العطَّار البصـري ، ثقة من أصـحاب قَتادة .

قال الدَّارمي لابن معين : فهمام أَحبُّ إليك عن قَتادة أو أبان ؟ فَقال: ما أقربهما ، كلاهما ثقة – تاريخ الدَّارمي (35) . وسـئل ابن معين عن أبـانٍ وهمَّام : أيهما أحبُّ إليك ؟ فقال : « كان يحيى يروي عن أبـانٍ ، وكـان أحبُّ إليَّ... » - شرح العلل (2/503) . قال ابن عـدي : « له أحـاديث صالحة عن قَتادة وغيره ، وعامتها مستقيمة » - التَّهذيب (1/57) . وقد أخـرج له البخـاريُّ حـديثاً ، ومسـلم حـديثين كلها من روايته عن قَتـــــــــادة عن أنس كما في تحفة الأشراف (1/298) . فـاجتمع أبو عوانة وأبـان على وجـهٍ ، وقد قــال أحمد في رواية الأثــرم : « إذا خــالف أبو عوانة وأبـان العطَّار سـعيداً ، أعجبـني ذاك – يعـني حـديثهما - . قال : لأنه يكون مما قد حفظاه » - شـرح العلل (2/503-504) . فهذا مما يعطي روايتهما قـوة ، أمـام رواية سـعيد الآتي ذكرها .

ورجَّح النَّسائي والدَّارقطنيُّ رواية هؤلاء كما سبق .

<u>الثاني</u> :- رواه اثنان عن قَتادة عن أنس مرفوعاً ، وهما :-

1- أبو هلال الرَّاسِــبي ، واســمه محمد بن ســليم البصري ، صـدوق ، تُكلِّم في حديثه عن قَتـادة . فقال أحمد : « مضطرب الحديث عن قَتادة » - العلل للخلال (ص166-المنتخب) . وقــال أحمد أيضــاً: « يحتمل في حديثه ، إلا إنه يخــالف في قَتـادة » - التَّهـذيب (3/577) . وسـأل الـدَّارمي في تاريخه (35) ابنَ معين فقال : «فحمَّاد أحبُّ إليك أم أبو هلال » ؟ فقــال : «حمَّاد أحبُّ إليَّ ، وأبو هلال صدوق » وقال الـبزَّار : « الدَّسْـتَوائي أحفظ من أبي هلال » - التهذيب (4/273) .

فظهر بذلك أنه عند المخالفة ضعيف .

2- هشـــام الدَّسْـــتَوَائِي وهو ثقة حافظ من أثبت أصحاب قَتادة ، قال الدَّارمي لابن معين : شـعبة أَحبُّ إليك في قَتادة أم هشام ؟ فَقال : كلاهما ، وقـال الـدَّارمي : « هشـام في قَتـادة أكـبر من شعبة » - تاريخ الدَّارمي (46وقال425) ، ويؤيد قول الدَّارمي قول شـعبة : «هشـام الدَّسْـتَوائي أعلم بقَتادة وأكثر مجالسة له مني » . وقال ابن محرز : « سـمعت يحـيى بن معين يقـول : أوثق النـاس في قتـادة : سـعيد وشـعبة وهشـام » - رواية ابن محـــرز (1/115) . وقـــال أحمد : « أصـحاب قَتـادة : شـعبة وسـعيد وهشـام، إلا أن شـــعبة لم يبلغ علم هـــؤلاء » - شـــرح العلل (2/506وقـــال508) . وقـــال أيضـــاً: « الاختلاف على عن هشـام في حـديث قَتـادة أقل منه في حـديث سـعيد » - تـاريخ أبي زرعة الدمشـقي (1136) ، ثم قال أبو زرعة الدمشقي : « ورأيت أحمد بن حنبل لهشـام أكـثر تقـديماً في قَتـادة لضـبطه وقلة الاختلاف عليه » . وقـال أبو زرعة الرازي : « أثبت أصحاب قَتادة : هشـام وسـعيد » - التَّهذيب (2/34) ، وقال أبو حاتم: « هشام أحفظ من همـــام » - العلل لابن أبي حـــاتم (1/354) .

وهـــذا الوجه ليس بـــالقوي عن قتـــادة ، لأن الرواية عن هشام مرفوعة خطأ كما نصَّ عليه النسائي ، ولا تصح أصلاً كما قـال الـدارقطني فيما سـبق ، ولأن أبا هلال لا يخلو من ضـعف في قتادة ، ويظهر وهمه فيما نسبه لهشــام من رفعه عن أنس .

واختلف على شـــعبة وســـعيد عن قَتـــادة على الـــوجهين السَّابقين .

فأما الوجه الأول عن شعبة :- فرواه يحيى بن أبي بكير وعمرو بن مرزوق رواياه عنه عن قَتادة عن أنس مرفوعاً .
ويحيى كوفي ثقة - التَّهذيب (4/344) ، ولم أجد - بعد البحث - من ذكره في أصحاب شعبة .
وعمرو بصري ثقة ربما أخطأ ، وهو من أصحاب شعبة . قال أبو حاتم : «لم نكتب عن أحد - من أصحاب شعبة - كان أحسن حديثاً منه » . وقال ابن سعد : «كان ثقة ، كثير الحديث عن شعبة » - التَّهذيب (3/303) .
وأما الوجه الثاني عنه :- فرواه ثلاثة خالفوا من سبق ، رووه عن شعبة عن قَتادة عن أنس عن أبي بكر موقوفاً ، وهم :

1- الثَّوري ، وهو من أوثق النَّاس وأحفظهم ، وكان من أقران شعبة - التَّهذيب (2/56) .
2- أبو داود الطيالسي البصري ، وهو ثقة حافظ من أصحاب شعبة. قال سليمان بن حرب : « كان شعبة إذا قام أملى عليهم أبو داود ما مرَّ لشعبة » . سئل أحمد عن كتب حديث شعبة قال : «كنَّا نقول وأبو داود حيٌّ : يكتب عن أبي داود ثم عن ابن وهب . أما أبو داود فللسَّماع ، وأما ابن وهب فللإتقان » ، وقال أبو مسعود بن الفُرات : « ما رأيت أحداً أكبر في شعبة من أبي داود » - التَّهذيب (2/90و91) وجعله ابن عدي خامس أصحاب شعبة - شرح العلل (2/515) ، وقال الدَّارمي لابن معين : «قلت : فأبو داود أحبُّ إليك فيه أو عبد الرحمن بن مهدي فقال أبو داود أعلم به . قال الدَّارمي: أبو داود أكثر رواية عن شعبة » - تاريخ الدَّارمي (107و110) .
3- وكيع بن الجراح ، وهو من أحفظ النَّاس وأثبتهم - التَّهذيب (4/311) .

ويظهر من الخلاف السَّابق أنَّ الأقـرب إلى الصِّـحة الوجـهُ الثاني ، حيث إنَّ العدد أكثر ، والقوة أظهر .

فإذا ثبت الوقف هنا - وهو ما رجَّحه الدَّارقطنيُّ والنَّسـائي - فإن شعبة من أثبت أصحاب قَتادة .

قـال الـدَّارمي لابن معين : شـعبة أَحبُّ إليك في قَتـادة أم هشام ؟ فَقال : كلاهما – تاريخ الدَّارمي (46و425) . وقال ابن محرز : « سمعت يحيى بن معين يقول : أوثق الناس في قتادة : سعيد وشعبة وهشـام . قيل له : أيما أوثق في قتـادة ، شـعبة أو سعيد ؟ فقال : شـعبة ثقة فيما حـدث به ، وسـعيد أكـثر منه في قتادة » - رواية ابن محرز (1/115) . وقال عنه ابن مهـدي في قَتــادة : « أثبت » . وقــال البَـرْديجي: « أصح النَّاس رواية عن قَتادة : شعبة ، كان يوقف قَتادة على الحديث » .

قال ابن رجب : كأنَّه يعني بذلك اتصال حديث قَتــادة . لأنَّ شعبة كان لا يكتب عن قَتادة إلا ما يقول فيه : حـدثنا . ويسـأله عن سماعه » ، وقـال أحمد : «أصـحاب قَتـادة: شـعبة وسـعيد وهشــام ، إلا أن شــعبة لم يبلغ علم هــؤلاء » - شــرح العلل (2/504-508) .

أما سـعيد بن أبي عَروبة فقد اختلف عليه كما اختلف على شعبة .

فعبد الوهاب بن عطاء رواه عنه موقوفاً على أبي بكر .

وعبد الوهــاب صــدوق له أوهــام ، لازم ســعيداً ، وعــرف بصـحبته كما قـال ابن سـعد ، وقـواه أبو حـاتم وأبو زرعة في سعيد ، وقال الأثرم عن أحمد : « كـان عالمـاً بسـعيد» . وأنكر أحمد على من قـال بـأنَّ سـماعه من سـعيد بن أبي عَروبة في الاختلاط ، وقـال الأثـرم عن أحمد : « كـان عالمـاً بسـعيد » - التَّهـذيب (2/639) . وقـال ابن نمـير: «كـان أصـحاب الحـديث يقولون : « سمع منه بأخرة ، كان شبه المتروك » ، وقــال ابن معين : « قلت لعبد الوهاب : سمعت من سعيد في الاختلاط ؟ قــال : ســمعت منه في الاختلاط وغــير الاختلاط ، فلست أميِّز

هذا من هذا » - شرح العلل (2/569 و570) ، في هـذا تعقُّب على قول أحمد ، فلعله لم يبلغه .

وخالف عبد الوهاب في سعيد اثنان رفعا الحديث :-

1- سعيد بن عامر الضُّبعي البصري ، ثقة .

2- عُبيــدة بن الأســود الكــوفي ، صــدوق ، وعقَّب الـبيهقي على روايته هـذه بقوله : « كـذا قـال ! والمحفوظ من حديث ســعيد ... » ثم ذكر رواية عبد الوهاب - الكبرى (8/452) .

وهذا الوجه الثاني عن سعيد مرجوح لأمور منها :-

1. قــول أبي هلال : فقــالوا لي: إن ابن أبي عَروبة يقــول عن أنس عن أبي بكر ! مما يــدل على اشــتهار وقفه في زمن مبكر .
2. قوة عبد الوهاب في سعيد .
3. قول البيهقي السابق .

فإذا ثبت الوقف عن سعيد ،فإن روايته عن قَتادة تُعَــدُّ من أقوى الرِّوايات .

قال ابن معين : « أثبت النَّاس في قَتـادة : ابن أبي عَروبة » - شرح العلل (2/503) . وقال ابن محرز : « سـمعت يحـيى بن معين يقول : أوثق الناس في قتادة : سعيد وشـعبة وهشـام . قيل له : أيما أوثق في قتادة ، شعبة أو سعيد ؟ فقال : شعبة ثقة فيما حـدث به ، وسـعيد أكـثر منه في قتـادة » - رواية ابن محرز (1/115)

وقال أبو زرعة : « أثبت أصحاب قَتادة : هشام وسعيد » .

وقال أبو حاتم : « كان أعلم النَّاس بحديث قَتادة » . وقال أبو داود الطَّيالسي : «كان أحفظ أصحاب قَتـادة » . وقـال ابن عدي : « هو متقدَّم في أصحاب قَتادة ، ومن أثبت النَّاس رواية عنه » - الكامل لابن عدي (3/396) والتَّهذيب (2/34و35) .

وقال أحمد : « كان سعيد يكتب كلَّ شيءٍ » - شرح العلل (2/508) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث كما قـال النَّسـائي والـدَّارقطني لا يصـحُّ إلا وقفه عن أنس عن أبي بكر من فعله . لقـــــوة من روى ذلك عن قتادة من أصحابه الكبار ، ولمتابعة حميد له عن أنس بحضـرة قتادة كما سبق ، والله أعلم .

وجاء الأثر من طريق آخر رواه الشَّـعبي قـال : « قطع أبو بكر ســارقاً في مجنٍّ قيمته خمسة دراهم » - أخرجه البَلاذُري في الأنسـاب (10/72) ، وهـذا منقطع ، لأنَّ الشَّـعبيَّ ولد في خلافة عمر كما في التَّهذيب للمزِّي (4/27) .

وجاء الحديث بلفظ آخر عن عبد الله بن عمر أنَّ النَّبي قطع في مجنٍّ قيمته ثلاثة دراهم – أخرجه البخــاري في جامعه (6795) ومسلم (1686) .

2.الحديث الثاني

وسـئل الشَّـيخ الإمـام أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الحافظ عن حديث عثمان بن عفان عن عمر بن الخطـــاب عن النَّبي : »إني لأعلم كلمة لا يقولها عبدٌ حقـاً من قلبه فيمـوت على ذلك إلا حُـرِّم على النَّار : لا إله إلا الله « .

فقال : » هو حديث يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

- فرواه سعيد بن أبي عَروبة عن قَتـادة عن مسـلم بن يسار عن حِمْران عن عثمان عن عمر .
- قال ذلك عبد الوهاب بن عطاء الخفَّاف عن سعيد .
- وخالفه خالد بن الحـارث عن سـعيد . رواه عنه عن قَتادة عن حِمْران.
- وكذلك رواه أيوب أبو العلاء عن قَتادة عن حِمْران .

وحـديث عبد الوهـاب بن عطـاء أحسـنها إسـناداً ، وأشبهها بالصَّواب «[512] .

وقـال أيضـاً : » والصَّـواب قـول من ذَكر مسـلم بن يسار «[513] .

512(?) العلل (ج1/ل26) (2/7) .
513(?) العلل (ج1/ل75) (3/29) .

التَّخْرِيج

- رواية عبد الوهــاب أخرجها أحمد في المســند (447) والحارث بن أبي أسـامة في المسـند كما في زوائـده (1) وابن خزيمة في التَّوحيد (500) وابن حبَّان في التَّقاسيم (1/434- إحسان) والإسماعيلي كما في مسـند ابن كثـير (1/227) والحـاكم في المسـتدرك كتـاب الإيمـان (1/72و 351) - وصحَّحه - وأبو نعيم في الحلية (2/296) ، وقال ابن كثير : « هذا إسناد جيد » .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه يزيد بن زُرَيع عن سعيد عن قَتادة عن مسلم عن حِمْــران عن عثمــان - أشــار إليه أبو نعيم في الحلية - (2/296) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسـناد هـذا الحـديث ! هل هو بـذكر مسلم بن يسار فيه بين قَتادة وحِمْران أم بدونه ؟

فأيوب بن أبي مسكين رواه عن قَتادة بإسقاطه .

وهو - أي - أيوب مختلف فيه .

فقــال عنه أحمد والنَّسـائي وابن سـعد : « ثقة » . وقــال أحمد - مرَّةً أخرى _ وأبو حاتم : « لا بأس به » . وزاد الأخــير : « شـيخ صـالح يكتب حديثه » ، وقـال أبو داود : « لم يكن بجيِّد الحفظ للإسناد » ، وقـال أبو أحمد الحـاكم : « في حديثه بعض الاضِّـطراب » - التَّهـذيب (1/208) . فمثله صـدوق ، ولم يـذكر في أصحاب قَتادة .

وخالفه سعيد بن أبي عَروبة (ص127) ، واختلف عليه في ذكر مسلم أيضاً .

فعبد الوهـاب بن عطـاء (ص126) ويزيد بن زُرَيع ذكـراه عنه .

وخالفهما خالد بن الحارث فأسقطه .

وخالد قد قـــــــال عنه أحمد : « إليه المنتهى في التَّثبت بالبصـرة » ، وقـال أيضـاً : «يجيء بالحـديث كما يسـمع » - التَّهذيب (2/515)ـ ، وقدَّمه ابن عدي على القطَّان عند سـرده لأسماء أصحاب شعبة - شرح العلل (2/515)ـ ، وسـيأتي كلام ابن عدي عنه بعدُ .

ويزيد ثقة حافظ قال ابن معين : « أوثق النَّاس في سـعيد بن أبي عَروبة : يزيد بن زُرَيع » - رواية ابن محـرز (1:102)ـ ، وقال عنه أحمد : « كلّ شيء رواه يزيد بن زُرَيع عن سـعيد بنِ أبي عَروبة فلا تبال أن لا تسـمعه من أحـدٍ ، سـماعه منه قـديم » ، وقـال عبـدالعزيز القَـواريري : « لم يكن يحـيى بن سـعيد يقـــدم في ســـعيد بن أبي عَروبة أحـــداً إلا يزيد ابن زُرَيع » - التَّهذيب (4/411و412) . وقـال ابن عـدي : « أثبت النَّاس عنه : يزيد ابن زُرَيع ، وخالد بن الحارث ويحيى بن سـعيد » - شـرح العلل (2/566) .

فالـذي يظهر مما سـبق أن قَتـادة تـردَّد في ذكر مسـلمٍ وإسقاطه . فمرةً قال ذلك ، ومرةً خالفه - ولعله من تدليسـاتهِ - حيث إنَّ خالداً من الأثبات ، فوهْمه - مع متابعة أيوب - بعيد .

إلا إن الـرَّاجح - كما قـال الـدَّارقطنيُّ - هو ذكر مسـلمٍ ، وذلك لأنَّ رواية قَتــادة عن حِمْــران غريبة ولا توجد في الكتب السِّــتَّة . بل قد ثبتت روايته عن حِمْـران بواسـطة مسـلم في حديثٍ آخر يأتي (ص138) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قـال الـدَّارقطني إنَّما رواه قَتـادة عن مسـلم عن حِمْـران ، ولعـلَّ إسـقاط مسـلم - من السَّـند - من قَتـادة تدليس ، أو إرسال منه كما هي عـادة السَّـابقين في ذلك ، وهو

لم يسمع من مسلمٍ كما قال يحيى القطَّان – تهذيب الكمـال (7/108) وجامع التَّحصيل (ص255) ، وقال ابن المديني : « لم يسـمع من مسـلم بن يسـار شـيئاً » - رواية ابن محـرز (2/) ، فالسَّند ضعيف للانقطاع .

3.الحديث الثالث

وسئل عن حديث معدان بن أبي طلحة اليعمـري عن عمر قوله : »رأيت كـان ديكـاً نقـرني ، وفي الخلافة والكلالة وفي الشَّجرتين البصل والثُّوم « .

فقـال : » هو حـديث يرويه قَتـادة عن سـالم بن أبي الجعد عن مِعدان بن أبي طلحة عن عمر .

- حدَّث به عن قَتادة هشام بن أبي عبد الله وشـعبة بن الحجَّاج وسـعيد بن أبي عَروبة والحجَّاج بن الحجَّاج وهمَّام بن يحيى ، فرووه عن قَتادة بهذا الإسـناد بطوله .
- ورواه ابن عيينة عن يحـيى بن صَـبِيح الخراسـاني ، وتابعه عبد الله بن بشر ومطر الورَّاق وإسـحاق بن أبي فروة ، رووه عن قَتادة عن سـالم عن معـدان عن عمر مختصراً .
- ورواه حماد بن سلمة عن قَتادة عن سالم عن عمر مرسلاً عن النَّبي في قصة الثوم والبصل دون غيره ، ولم يذكر في الإسناد معدان ...

والصَّحيح قـول شـعبة وهشـام وابن أبي عَروبة ومن تابعهم عن قَتادة ، والله أعلم «[514] .

514(?) العلل (جـ 1/ل66) (2/217-218) .

التَّخْرِيج

◆ رواية هشام أخرجها الطَّيالسي في المسند (53) وابن سـعد في الطَّبقـات (3/179) وأحمد في المسـند (186) ومسلم في صـحيحه كتـاب المسـاجد / بـاب نهي من أكل ثومـــاً ... (567) والـــبزَّار في المســـند البحر (314) والنَّسائي في كتاب المساجد / باب من يخرج من المسجد من الصُّغرى (708) والكبرى (1/260) وفي الكبرى كتاب التَّفسـير في أخر سـور النِّسـاء (6/332) وأبو يعلى في المسند (184) وابن جرير في تفسـيره (6/44) والـبيهقي في الكبرى كتاب الصَّـلاة / بـاب ما يـؤمر به من أكل ... (3/111) .

◆ ورواية شعبة أخرجها ابن سعد في الطَّبقات (3/179) ومسلم (567) والبَلاذُري في أنساب الأشراف (10/412) والبزَّار (315) والنَّسائي في الكبرى كتـاب الوليمة / بـاب الثُّوم (4/158) وأبو يعلى في المســـــند (1/219) وابن حبَّان في التَّقاسيم (2091- إحسان) والبيهقي (6/224) .

◆ ورواية سعيد أخرجها ابن أبي شيبة في المصنَّف كتاب العقيقة / باب من كره أكل الثـوم (5/137) وأحمد (179) ومســـلم (567) وابن ماجة في السُّـــنن (1014و2726و 3363) وابن أبي عاصم في الآحـاد (1/102) وابن جرير (6/44) وابن خزيمة في صـحيحه (1666) والطَّحـاوي في المشكل (13/225) وشرح المعاني (4/238) والـبيهقي (8/150) .

◆ ورواية همَّام أخرجها ابن ســـــعد (3/179) وأحمد (89) .

◆ ورواية ابن عيينة أخرجها الحميديُّ في المسند (29) ، وفيها ذكر الرُّؤيا والخلافة فقط ، ومن طريقه أخرجها الحاكم في المستدرك كتاب معرفة الصَّحابة (3/90) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتـادة لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتــادة في إســناد هــذا الحــديث ومتنه على وجهين اثنين .

أما المتن فــإن بعض الــرُّواة ذكــره مطــولاً ، وبعضــهم اختصــره ، فلم يــذكر فيه الكلالة والشــجرتين ، كما فعل ابن صَبيح .

وأما السَّند ، فكل من رواه عن قَتادة قال فيه : عن سالم بن أبي الجعد عن مِعـدان ابن أبي طلحة عن عمر ، وهـذا سـند صحيح ، رجاله رجال مسلم .

وهؤلاء الرُّواة هم :-

1- هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .
2- شعبة بن الحجَّاج (ص126) .
3- سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .
4- همَّام بن يحيى ، ثقة في حفظه بعض الشيء ، إلا أنه من أثبت أصــحاب قَتــادة ، وجعله البَــرْديجي في الطَّبقة الثانية من أصحاب قَتادة ، وذكر سعيد بن أبي عَروبة في الأولى - شــرح العلل (2/504-505)ـ . وقال ابن المديني بعد ذكره للثَّلاثة السَّابقين : « ولم يكن همَّام عندي بدون القوم فيه » . وقـال أيضـاً : « همــام إذا حــدَّث من كتابه عن قتــادة فهو ثبت » - رواية ابن محرز (1/122) . وَقال أبو حاتم : « همــام أعلم بحــديث قَتَــادَة من شــعبة » - العلل لابن أبي حــاتم (1/483) . وخالفه ابن مهــدي فقــال : « من فاته شـعبة يسـمع من همـام » . وقـال الفلاس : «

والأثبات من أصحاب قَتـادة : ابن أبي عَروبة وهشـام وشـعبة وهمَّام » . وقـال ابن المبـارك : « همَّام ثبت في قَتادة » . وقال ابن عـدي : « وأحاديثه مسـتقيمة عن قَتــادة » . وقــال ابن معين : «همَّام في قَتــادة أحبُّ إليَّ من أبي عَوانة » - التَّهذيب (4/284) وقـال عفـان - مـرةً في حـديث - : « أصـاب همَّام ، وأخطأ هشام وسـعيد » - شـرح العلل (2/508) . وقـال ابن مهـدي أيضـاً : « أحـاديث همَّام عن قَتـادة أصـحُّ من حـــديث غـــيره ، لأنَّه كتبها إملاءً » - نصب الراية (3/282) .

5- حجَّاج بن الحجَّاج الباهلي البصـري ، ثقة ، قـال عنه ابن خزيمة : « هو أحد أصحاب قَتـادة » - التَّهـذيب (1/358) .

6- يحـيى بن صَـبِيح الخراسـاني ، صـدوق - التَّقـريب (7620) .

7- عبد الله بن بشر الـــرَّقي ، صـــدوق في حديثه عن الزُّهري شيء - التَّهذيب (2/308) ، ولم أقف - بعد البحث - على ذكر له في الرُّواة عن قَتادة .

8- مطر بن طهمـان الـوراق ، صـدوق كثـير الخطأ ، كما قال ابن حجر - التَّقريب (6744) . لكن قـال قتـادة : « أرواهم عـني حـديثاً مطر ، وأرواهم للحـديث على الوجه سعيد بن أبي عروبة »[515] . وقال أبو حـاتم : « كان أكبر أصحاب قَتادة » - التَّهذيب (4/88) ، ويظهر أن مراده السنَّ لا القوة .

9- إسـحاق بن أبي فـروة ، وهو ابن عبد الله ، مـتروك - التَّقريب (371) .

وخـالف هـؤلاء كلهم حمـادُ بن سـلمة أسـقط مِعـدان من السَّند ، فأصبح منقطعاً

515(?) المعرفة ليعقوب (2/186) .

قال ابن حجر عن سـالم : « روى عن عمر ، ولم يدركه » - التَّهذيب (1/674) .

وهذه المخالفة شاذَّة جداً ، حيث إنَّ حماد بن سلمة - وإن كان ثقة - قد تُكلِّم في روايته عن قَتادة .

قـال مسـلم في كتابه التَّميـيز (ص218) : « وحمـاد يعـدُّ عندهم إذا حدَّث عن غير ثابت كحديثه عن قَتادة وأيوب ويونس وداود بن أبي هند والجُرَيْرِي ويحيى بن سـعيد وعمـرو بن دينـار وأشباههم ، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً » .

وقــال البَــرْديجي : « وأما أحــاديث قَتــادة الــذي يرويها الشُّيوخ مثل حماد بن سـلمة ... إن كـان لا يعـرف عن أحد عن النَّبي ، ولا من طريق عن أنس إلا من رواية هذا الذي ذكـرت لك ، كان منكراً » - شرح العلل (2/507-508) .

فثبت بهـذا صـحة قـول الـدَّارقطني ، وأن قَتـادة إنَّما رواه عن سالم عن معدان عن عمر .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطنيُّ إنَّما رواه قَتادة عن سالم عن مِعـدان عن عمر ، ومخالفة حمـاد بن سـلمة لأصـحاب قَتـادة الباقين شاذَّة ، حيث إنَّ في روايته عن قَتادة ضعفاً.

وجـاء طرفه الأول موقوفـاً عن عمر ، رواه عنه محمد بن ســيرين – أخرجه البلاذري (10/412) وابن شــبة في أخبــار المدينة (3/888) ، وهذا منقطع كما قال البيهقي في الكبرى (5/349) . والله أعلم .

4.الحديث الرابع

وسـئل عن حـديث مسـلم بن يسـار أبي عبد الله البصري عن حِمْـران عن عثمـان عن النَّبي في صـفة الوُضوء ، وفضل الله .

فقال : » هو حديث يرويه قَتادة ، واختلف عليه .

- فرواه سعيد بن أبي عَروبة عن قَتـادة عن مسـلم بن يسار عن حِمْران .
- وتابعه مُجاعة بن الزُّبير عن قَتادة .
- وخالفهما هشام الدَّسْـتَوائي وأبو العلاء أيـوب بن أبي مسكين ، فروياه عن قَتادة عن حِمْران .

ولم يذكرا بينهما مسلماً .

والقول قول سعيد بن أبي عَروبة «[516] .

516(?) العلل (ج1/ل74) (3/23-24) .

التَّخْرِيج

- رواية سعيد أخرجها ابن أبي شيبة في المصـنَّف كتـاب الطهارات / بـاب في الوضـوء كم هو مـرة (1/16) وأحمد في المسند (415) وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (553) والحارث بن أبي أسامة في المسند (1/147-بغيـة) والــبزَّار في المســند البحر (419و420) وابن حبَّان في التَّقاسـيم (1/434-إحسـان) والحـاكم في المسـتدرك (1/143) .
- ورواية هشــام أخرجها الــبزَّار في المســند البحر (421) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه ســعيد بن بشــير عن قَتــادة عن أبي قلابة عن مســلم بن يســار عن حِمْــران عن عثمــان - أخرجه الطَّبراني في الأوسط (7/38) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحديث على ثلاثة أوجه ، ذكر الدَّارقطني منها وجهين اثنين .

الوجه الأول :- رواه ســـــــعيد بن أبي عَروبة (ص127) ومُجاعة بن الزُّبير عن قَتادة عن مسلم بن يسار عن حِمْران .

الوجه الثــاني :- رواه هشــام (ص124) وأيــوب بن أبي مسكين (ص130) عن قَتادة ، بإسقاط مسلم من السَّند .

ورجَّح الدَّارقطني الوجه الأول .

ومُجاعة قد اختلف في حاله . فضعَّفه الـدَّارقطني . وقـال أحمد : « لم يكن به بــأس » ، وقــال ابن عــدي : « هو ممن

يحتمل ، ويكتب حديثه » ، وذكـره العقيليُّ في الضُّـعفاء وقـال عنه ابن خِرَاش : « ليس ممن يعتبر به » - اللسان (5/24) .

الوجه الثـالث :- رواه سـعيد بن بشـير الشـامي كالرِّواية الأولى ، إلا أنه زاد بعد قَتـادة : أبا قلابة ، وقَتـادة لم يسـمع منه كما أشـار إليه شـعبة – الكفاية للخطيب (ص401) ، وبه قـال إسـحاق بن منصـور – جـامع التَّحصـيل (ص255) والفلاس – تهذيب المزي (4/140) .

وقال أبو حاتم : « يقال : لم يسمع من أبي قلابة إلا أحرفاً » - العلل لابن أبي حاتم (26) .

ولم يتـابَع سـعيد بن بشـير على ذلك ، حيث خـالف كـلَّ أصحاب قَتادة ، هذا مع ضعفه ، خصوصاً في قَتادة .

قـال ابن معين في رواية ابن محـرز (1/112) : « عنـده أحـاديث غـرائب عن قَتـادة » ، وقـال ابن حبَّان : « يـروي عن قَتادة مـالا يتـابع عليه » ، وقـال السَّـاجي : « حـدَّث عن قَتـادة بمناكير » - التَّهذيب (8/2-9) ، وقال ابن نمـير : « يـروي عن قَتادة المنكرات » - تاريخ دمشق لابن عساكر (31/21) ، فهذا الوجه عن قَتادة ضعيف منكر .

وبالنَّظر في الوجهين الأولين نجد التَّقارب بينهما في العدد والقوَّة .

فسعيد من أثبت النَّاس في قَتادة وقد تابعه مُجاعة . وكـذا يقال في الوجه الثاني ، فاحتمال الوهم هنا قليل .

ولعل الأقـرب أن هـذا من صـنيع قَتـادة تدليسـاً ، حيث إنَّه متَّهم بذلك كما سبق في ترجمته (ص103) . ولعـلَّ من قـرائن صحَّة ترجيح الدَّارقطنيِّ ما تقدَّم في الحديث الثـاني (ص131)، حيث إنَّ قَتادة روى الحديث عن مسلم عن حِمْران ، فـدلَّ ذلك على وهم إسقاط مسلم من السَّند .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث كما قـال الإمـام الـدَّارقطنيُّ إنَّما رواه قَتـادة عن مسلم عن حِمْران ، وإسقاطه من السَّـند تـدليس من قَتـادة أو إرســال ، وهو لم يســمع من مســلم كما ســبق (ص132) ، فالسَّند ضعيف ، والله أعلم .

5.الحديث الخامس

وســئل عن حــديث خِلاس بن عمــرو عن علي أن النَّبي : » نهى أن تحلق المرأة رأسها « .

فقال :

- » رواه همَّام بن يحيى عن قَتادة عن خِلاس عن علي .

وخالفه هشام الدَّسْتَوائي وحمـاد بن سـلمة ، فرويـاه عن قَتادة مرسلاً عن النَّبي .

والمرسل أصحُّ «[517] .

517(?) العلل (ج1/ل100) (3/195) .

التَّخْرِيج

- رواية همَّام أخرجها التِّرمذي في الجـامع كتـاب الحج / بـاب ما جـاء في كراهية الحلق للنسـاء (914) والنَّسـائي في كتاب الزينة / بـاب النهي عن حلق المـرأة رأسـها من الصُّـــغرى (5049) والكـــبرى (5/407) والطُّوسي في مختصر الأحكـــام (4/170 و172) وتمَّام في فوائـــده (1411) والمحاملي في أماليه (128) .
- ورواية هشام أشار إليها عبد الحق في أحكامه كما في نصب الراية (3/95)

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه همَّام أيضـاً عن قَتـادة عن خلاس بن عمـرو عن النَّبي مرسـلاً - أخرجه التِّرمـذي في الجـامع (915)ـ ، وسقط من السَّند : قَتادة - تحفة الأشراف (7/370) .
- ورواه حمـاد بن سـلمة أيضـاً عن قَتـادة عن عائشة - أخرجه التِّرمــذي في الجــامع عَقِبَ رواية همَّام بقوله : « وروى هذا الحديث حماد بن سلمة عن قَتادة عن عائشة – رضي الله عنها - أن النَّبي ... » .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في وصل هذا الحديث وإرساله .

فهشام الدَّسْتَوائي وحماد بن سلمة أرسلاه عنه .

وقد اختلف على حمـاد في روايته هـذه ! هل هي مرسـلة أم عن عائشة رضي الله عنها ؟ وعلى كـلٍّ هي منقطعة ، حيث إنَّ قَتادة لم يسمع إلا من أنس وآخرَين من الصَّحابة كما سبق (ص101) .

وخـالف هشـاماً وحمـاداً في إسـناده همَّام بن يحـيى (ص135) ، رواه عن خِلاس عن علي .

وروايته هذه مرجوحة كما ذهب إليه الـدَّارقطني لقرينـتين هما :-

1- اضـطرابه ، حيث رواه مـرة موصـولاً بعلي ، ومـرة أرسله .

قـال التِّرمـذي بعد سـياق الخلاف بإسـناديه عن همَّام : « حديث علي فيه اضطراب » .

2- مخالفته لاثـنين من أصـحاب قَتـادة ، ورواية الاثـنين أقـرب إلى الصِّـحة من رواية الواحد غالبـاً ، إن ثبت الإرسال عن حماد ، ولعله اضطرب لضعف في قتادة كما سبق (ص137) .

3- أن هشـاماً من أثبت أصـحاب قتـادة كما سـبق (ص124) ، ومخالفته ليست بالأمر اليسير .

وعلى تقدير ثبوت روايةِ همَّام هذه عن قَتـادة ، فإنها معلَّة بالانقطـاع ، حيث إنَّ خِلاساً وإن كـان ثقة فإنَّه لم يسـمع من عليٍّ كما نصَّ عليه القطَّان وأحمد وأبو داود والـدَّارقطنيُّ وغـيرهم - التَّهـذيب (1/558-559)ـ ، وجـامع التَّحصـيل (ص 173) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الإمام الدَّارقطني لا يصحُّ إلا مرسـلاً عن قَتادة ، وقد قـال الـدارقطني في الأفـراد (2712-أطرافـه) : « غـريب من حـديث قتـادة » . فالسَّـند ضـعيف ، ورواية همَّام مضطربة منقطعة . ولمتنه شاهدان :-

الأول :- من حديث عثمان - أخرجه الـبزَّار في المسـند (1136-زوائد) وضـعفه بـروح ، وقـال الهيثمي : « وفيه روح بن العطاء وهو ضعيف » .

الثــاني :- أخرجه الــبزار في مســنده عن معلى بن عبد الرحمن الواسطي ثنا عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ، وأعله الـــبزار بقوله : « ومعلى بن عبد الـــرحمن الواســـطي روى عن عبد الحميد بأحاديث لم يتابع عليها ولا نعلم أحداً تابعه على هـذا الحـديث » - نصب الراية (2/95) .

فطرق الحديث لا تقويه فيما يظهر ، والله أعلم .

6.الحديث السادس

وسئل عن حديث مالك الأشْـتَر عن علي عن النَّبي : » إنَّ الله حرَّم مكة « .

فقال : » هو حديث يرويه قَتادة ، واختلف عليه .

- فـرواه حجَّاج بن الحجَّاج عن قَتـادة عن أبي حَسَّـان الأعرج عن الأشتر عن علي .
- ورواه حجَّاج بن أرطاة عن قَتـادة عن مسـلم الأحْـرَد عن مالك الأشتر...
- ومسلم الأحْرَد هو أبو حسَّان الأعرج .
- ورواه همَّام وعثمـــان بن مقسم عن قَتـــادة عن أبي حسَّان الأعرج عن علي .

ولم يذكر الأشْتَر .

- ورواه سعيد بن أبي عَروبة عن قَتادة عن الحسن عن قيس ين عُباد قال: » انطلقت أنا والأشْتَر إلى علي « .

وقول سعيد أشبهها بالصَّواب .

ولعل قَتـادة سـمعه أيضـاً عن أبي حسَّـان الأعـرج ، والله أعلم «[518] .

518(?) العلل (ج1/ل137) (4/131) .

التَّخْرِيج

◆ رواية حجَّاج أخرجها إبراهيم بن طَهْمان في مشيخته (51) والنَّسائي في كتاب القسامة / باب سقوط القـود من الصُّـغرى (4746) والكـبرى (4/220) وفي السِّـير / بـاب إعطاء العبد من الكبرى (5/208) .

◆ ورواية ابن أرْطـاة أخرجها الـدَّارقطني في الحـدود (3128) .

◆ ورواية همَّام أخرجها أحمد في المســـند (959) وأبو داود في المناسك / بـــاب في تحـــريم المدينة (2035) والنَّســـائي في الصُّـــغرى (4745) والكـــبرى (4/220) والطَّحـاوي في المشـكل (3148) والـبيهقي في الكـبرى كتاب الحج / باب جواز الرعي في الحرم (5/330) .

◆ ورواية سـعيد أخرجها أبو عبيد في الغـريب (2/102) وأحمد في المسـند (993) وأبو داود في الـديات / بـاب إيقاد المسلم (4530) وعبد الله بن أحمد السـنة (1248) والبزَّار في المسند البحر (2/290) والنَّسائي في الصُّغرى (4734) والكبرى (5/208) وأبو يعلى في المسند (338و 628) والطَّحـاوي في المشـكل (3/272) والحـاكم في المستدرك كتاب قسم الفيء (2/141) وصحَّحه والـبيهقي في الجـــراح / بـــاب فيمن لا قصـــاص ... (8/53)ـ .

قـال الـبزَّار عَقِبَه : « هـذا أحسن إسـنادٍ يـروى في ذلك وأصحُّه » .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه عمر بن عامر عن قَتادة عن أبي حَسَّان عن علي ـ أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائد المســـــند (991) والنَّسائي في الصُّغرى (4735) .

الدِّرَاسَة

أصل هـذا الحـديث _ مشـهور باسم صـحيفة علي . وقد رواه عنه جماعة من أصـــحابه يزيد بعضـــهم على بعض في ألفاظه وسياقه .

واختلف على قَتــادة في هــذا الحــديث هل رواه عن أبي حسَّــان أم عن الحسن البصــري . فــرجَّح الــدَّارقطني الثــاني ، وهي رواية ابن أبي عَروبة .

ولترجيحه قرينتان هما :-

1-أنَّ ابن أبي عروبة من أحفظ أصـحاب قَتـادة كما سـبق (ص127) .

2-متابعة ثابت وحميد لقَتادة ، حيث رواه ثـابت وحميد عن الحسن أن قيس بن عبــاد وجارية بن قدامة قــال لهما علي ... _ أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (8/ ، وثــابت وحميد من كبــار الثِّقــات الأثبــات _ التَّهــذيب (1/262و493)/ ، فدلَّ على أنَّ لروايته أصـلاً ، إلا أنهما خالفا قتــادة فجعلاه عن الحسن مرســلاً ، حيث إنه لم يدرك هـذه القصة ، لأنه لم يـدرك عليـاً ، قـال علي بن المـــديني : « الحسن لم يـــرَ عليـــاً إلا أن يكـــون رآه بالمدينة وهو غلام » - العلل (ص103-حسـام) ، وقــال الترمــذي : « لا نعــرف له ســماعاً منه » - الجــامع (1423) ، والله أعلم .

وخــالف ســعيداً جماعة رووا الحــديث عن قَتــادة عن أبي حَسَّان ، ثم اختلفوا ! هل هو بواسطة الأشتر ، فيتصل الحــديث ، أم بدونه فيكــون الحــديث منقطعــاً ، حيث إنَّ أبا حَسَّــان لم يسمع من علي .

قال أبو حـاتم : « لم يصح عنـدي أنَّه سـمع من علي » . وقال أبو زرعة : «أبو حَسَّـان عن علي مرسل » - المراسـيل (ص216) .

فالذين رووه عن قَتادة بالانقطاع هم :-

1- همَّام (ص135) .
2- عثمـان بن مِقْسم الـبري البصـري ، وهو مـتروك - اللسان (4/182) .
3- عمر بن عـامر البصـري ، صـدوق له أوهـام كما قـال ابن حجر في التَّقـريب (4959)ـ ، إلا أنَّ في حديثه عن قَتادة شيئاً ، حيث قال أحمد: « كان عبد الصـمد بن عبد الوارث يروي عنه عن قَتادة مناكير. بينما قال أبو حـاتم : « هو يجـري مع همَّام » - التَّهـذيب (3/236) .

وخالفهم اثنان وصلوه بالأشتر ، وهما :

1- حجَّاج بن حجَّاج (ص136) .
2- حجَّاج بن أرطاة (ص122) .

فالذي يظهر من هـذه الطُّرق صـحة قـول الـدَّارقطنيِّ من احتمال سماع قَتادة للحـديث من الحسن وأبي حسَّـان ، بل إنَّ روايته عن أبي حسَّـان أقـوى لكـثرة العـدد وقـوة الـرُّواة ، وإن كان الـدارقطني اختـار ما روى سـعيد بن أبي عروبة لقوته في قتادة ، وهو كما قال وقد سبقه إليه البزار فقال : « هذا أحسن إسناداً يروى في ذلك وأصحُّه » .

والرَّاجح كذلك أن أبا حَسَّان إنَّما سمع الحديث من الأشْـتَر عن علي ، حيث إنَّ الأشْـتَر قد أدرك هـذه القصَّـة كما في رواية سعيد بن أبي عَروبة ، وإسقاطه من السَّند إما من صـنيع أبي حَسَّـان أو قَتـادة ، وذلك لتكـافؤ الطُّرق عن قَتـادة ، والله أعلم .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر من طرقه أن قَتادة سـمعه من أبي حسَّـان والحسن . وروايته عن أبي حسَّـان أقـوى لكـثرة الطُّرق ، فاحتمـال الـوهم فيها أقـلُّ من رواية الواحد ، وأبو حسَّـان إنَّما سمعه من الأشتر عن علي ، فالسَّند صحيح .

7.الحديث السابع

وسئل عن حديث أبي الأسود عن علي عن النَّبي قال : »يغسل من بول الجارية ، ويصبُّ على بول الغلام « .

فقال : » يرويه قَتـادة عن أبي حـرب بن أبي الأسـود عن أبيه .

- رفعه هشـــام بن أبي عبد الله - من رواية ابنه معـــاذ وعبد الصمد بن عبد الوارث عن هشام .
- ووقفه غيرهما عن هشام .
- وكـذلك رواه سـعيد بن أبي عَروبة وهمَّام عن قَتـادة موقوفاً .

والله أعلم «[519] .

519(?) العلل (ج2/ل100) (184/4-185) .

التَّخْرِيج

◆ رواية معـاذ أخرجها أحمد في المسـند (757و1148) وابن ماجة في السُّـنن كتـاب الطَّهـارة / بـاب ما جـاء في بول الصبي (525) وأبو داود في السُّـنن كتـاب الطَّهـارة / باب بول الصبي (378) والتِّرمذي في الجامع كتاب الصَّلاة / بـــاب ما ذكر في نضح بـــول الغلام (610) وفي العلل الكبير (1/141-ترتيبـه) - وصـحَّحه – وابن أبي الـدنيا في العيـــال (674) وعبد الله بن أحمد في زوائد المســـند (1148) والـبزَّار في المسـند البحر (717) وأبو يعلى في المسند (307) وابن خزيمة في صـحيحه كتـاب الوضـوء / باب غسل بول الصبية ... (284) وابن المنذر في الأوسط (2/144) والطَّحاوي في شـرح المعـاني كتـاب الطَّهـارة / بـاب حكم بـول الغلام (1/92) وابن حبَّان في التَّقاسـيم (4/212-إحسان) والدَّارقطني في السُّنن كتـاب الطَّهـارة / بـــاب الحكم في بـــول الصـــبي (462) والحـــاكم في المستدرك كتاب الطَّهارة (1/165) وصحَّحه والـبيهقي في الكـبرى كتـاب الصَّـلاة / بـاب ما روي في الفـرق ... (2/582) والبغوي في شـرح السـنة كتـاب الطَّهـارة / بـاب بول الصبي ... (2/87) والمزِّي في تهذيبه (8/286) .

◆ ورواية عبد الصمد أخرجها أحمد (563) وابنه (1148) والدَّارقطني (463) .

◆ ورواية سعيد أخرجها عبد الرَّزَّاق كتـاب الصَّـلاة / بـاب بول الصبي (1/381) ومسدَّد في المسند كما في الإتحاف (720-المسـندة) وابن أبي شـيبة في المصـنَّف كتـاب الطهارات / باب في بـول الصـبي ... (1/114) وأبو داود (377) والـبيهقي (2/582)ـ ، واختلف عليه في ذكر أبي الأسود ، ووقع في العلل الكبير (1/142-ترتيبـه) للترمـذي تصحيف من سعيد إلى شعبة .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه مسلم بن إبراهيم عن هشام عن قَتادة عن ابن أبي الأسود عن أبيه مرفوعاً - أخرجه البيهقي (2/582) .
- ورواه شعبة عن قَتادة عن ابن أبي الأسود عن أبيه عن علي موقوفاً - أشار إليه البخاري فيما نقله عنه التِّرمذي في العلل الكبير (1/142-ترتيبه) .
- ورواه سعيد بن أبي عَروبة عن قَتادة عن أبي جعفر الباقِر مرسلاً - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنَّف (1/114) وابن المنذر في الأوسط (2/145) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في رفع هذا الحديث ووقفه .
فأوقفه همَّام (ص135) عنه .
ورواه سعيد بن أبي عَروبة (ص127) عن قَتادة بوجهين هما :-
الأول :- كرواية همَّام ، مع الاختلاف عليه في ذكر أبي الأسود وحذفه ، فالقطان ذكره ، وعبدة بن سليمان وعثمان بن مطر أسقطاه ، وهو أصح عنه حيث قال ابن معين : « أثبت النَّاس سماعاً منه عبدة بن أبي سليمان » - شرح العلل (2/566) والتهذيب (2/35) .
وقال الدقاق في روايته (356) عن ابن معين : « سماع عبدةَ من سعيد بالكوفة قبل الاختلاط بدهر » ، وقد تابعه آخر .
الثاني :- جعله عن قَتادة عن أبي جعفر مرسلاً .
وكلا الوجهين صحيح عن سعيد ، والقدر المشترك بينهما أن رواية سعيد لا تجعله مرفوعاً موصولاً .
وخالف سعيداً وهمَّاماً هشامٌ الدَّسْتَوائي ، واختلف عليه .

فمسلم بن إبراهيم أرسله عنه . وهو ثقة مـأمون كما قـال ابن معين ، وكان يقدِّمه على معاذ بن هشام - التَّهذيب (4/65) .

وذكر الدَّارقطني أنَّ هناك من رواه عن هشام فأوقفه !

وهذا يؤيِّد رواية مسلم بن إبراهيم في عدم ثبوته مرفوعـاً موصولاً .

وخالفه اثنان رفعاه ووصلاه عن هشام ، وهما :-

1- معـاذ بن هشـام الدَّسْـتَوَائِي ، وهو صـدوق - التَّهـذيب (4/102) .

2- عبد الصَّـــمد بن عبد الـــوارث ، وهو ثقة - التَّقـــريب (4108) .

وروايتهما أقرب بقرائن منها :-

1- أن الخطأ من الاثنين أبعد من الواحد .

2- أن معاذاً يروي عن أبيه فهو أعـرف بحديثه من غـيره غالباً .

3- تصــحيح التِّرمــذي وابن خزيمة وابن حبَّان والحــاكم لروايتهما .

وســأل التِّرمــذي البخــاريَّ عن هــذا الاختلاف فقــال : « [سـعيد] لا يرفعه ، وهشــام الدَّسْـتَوائي حافظ ، ورواه يحــيى القطَّان عن ابن أبي عَروبة عن قَتـــــادة فلم يرفعه » - العلل الكبــير (1/142-ترتيبــه) والكــبرى للــبيهقي (2/415) ومنه التصويب .

وقول البخاري هنا - وكذا الـدَّارقطني - ليس بالصَّـريح في التَّرجيح ، فاثنان من أصحاب قَتادة الكبار يخـالفون هشـاماً في هـذا الحـديث يـوجب التَّوقف في حـال روايته ، خصوصـاً وأن هشاماً قد اختلف عليه ، فلعل هذا اضطراب منه .

إلا أن ابن حجر فهم من كلام البخاريِّ والدَّارقطنيِّ تصحيح الحديث فحكاه عنهما في التَّلخيص (33) ، وفي ذلك نظر .

فالذي يظهر بالنَّظر في الطُّرق وكلام الشَّيخين السَّـابقين هو التَّوقف في رواية هشـام هـذه ، وأنَّ في صـحتها عن قَتـادة

نظر قـــوي ، ولو رُجِّحَ الوقـــفُ لما بعُد ذلك حيث إنَّ شـــعبة وهماماً من أصحابه الكبـار ، وقد أوقفـاه ، ولم يختلف عليهما ، ورواية سعيد تسند أصل ما رواياه .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـــديث صـــحيح عن علي موقوفـــاً . وفي رفعه نظر ، لمخالفة هشام لأصحاب قَتـادة ، وللاختلاف على هشـام أيضـاً ، فلعل رفع الحديث خطأٌ من صنيع هشامٍ في إحدى المرَّات .

أما متن الحديث فقد صحَّ مرفوعاً من حديث أبي السَّمح - أخرجه أبو داود في ســـــننه (376) وصـــــحَّحه ابن خزيمة (283) ، وقال عنه البخاريُّ : « حديث حسن » ، وذكر الحافظ له بعض الشواهد الأخرى في التَّلخيص الحبير (33) ونقل قــول البزَّار : «أحسنها إسناداً حديث عليٍ » ، والله أعلم .

8.الحديث الثامن

وسـئل عن حـديث محمد بن سـعد عن سـعد عن النبي قال : »لأنْ يمتلئ جوف أحدكم قيحاً ... « .

فقال :

- » يرويه شـعبة عن قَتـادة عن يـونس بن جبـير عن محمد بن سعد عن أبيه سعد .
- ورواه حمـاد بن سـلمة عن قَتـادة عن عمر بن سـعد عن سعد .

ووهم فيه . والقـول قـول شـعبة ومن تابعه عن قَتـادة «[520] .

520(?) العلل (ج2/ل121) (4/362) .

التَّخْرِيج

- رواية شــعبة أخرجها الطَّيالسي المســند (202) وابن أبي شيبة في المصنَّف كتاب الأدب / باب من كره الشــعر (5/282) - وسـقط منه ذكر سـعد - وأحمد في المسـند (1/175و177و181) والــدورقي في مســند ســعد (81) ومسلم في صحيحه كتاب الشــعر (2258) وابن ماجة في السُّـنن كتـاب الأدب / بـاب ما كـره من الشـعر (3760) والتِّرمذي في الجامع كتاب الأدب / باب ما جـاء لأن يمتلئ ... (2852) - وصـــحَّحه - والـــبزَّار (4/14) وأبو يعلى (2/125و137 -138) - كلاهما في المســند – وابن جرير في تهذيب الآثـار (909و910) وأبو عَوانة كما في إتحـاف المهرة (5/117) والطَّحاوي في شـرح المعـاني (4/295) والهيثم بن كليب في المســـند (1/177) والمقدسي في أحاديث الشِّعر (34) .
- ورواية حماد أخرجها أحمد في المسند (1/175) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتـادة لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في هذا الحديث على وجهين اثنين .

الوجه الأول :- رواه شــعبة عنه عن يــونس بن جبــير عن محمد بن سعد عن أبيه .

وهذا ما صحَّحه مسلم والتِّرمذي ورجَّحه الدَّارقطني .

الوجه الثاني :- رواه حمـاد بن سـلمة فخالفه في أمـرين . حيث أسـقط يـونس من السَّـند ، وأبـدل عمر بمحمد ، فضـعف

السَّـند بـذلك ، حيث إنَّ عمر بن سـعد قد تُـرِكَ حديثه لاتهامه بقتل الحسين بن علي . وإن قال عنه العجليَ : ثقة - التَّهذيب (3/227) .

ورواية شعبة يظهر ترجيحها على رواية حمـاد لقـرائن منها :-

1- أن شعبة من كبار أصحاب قَتادة كما سـبق (ص126) .

2- أن رواية حمــاد عن قَتــادة مستضــعفة كما ســبق (ص137) .

3- أن لِقَتــادة حــديثٌ آخر بمثل رواية شــعبة ، وهو في سـنن النَّسـائي (3635) مرفوعـاً : « الثلث ، والثلث كثــير » . ولم أقف - بعد البحث - على حــديث بمثل رواية حماد السَّابقة .

فهذه قرائن تـدلُّ على صـحَّة تـرجيح الـدَّارقطنيِّ في هـذا الحديث .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث كما قـال الإمـام الـدَّارقطني إنَّما رواه قَتـادة عن يونس عن محمد عن أبيه كما رواه شعبة عنه وهذا سند صـحيح ، ورواية حماد وهمٌ منه ، والله أعلم .

9.الحديث التاسع

وسئل عن حـديث سـعيد بن المسـيب عن سـعد عن النَّبي قـــال لعلي : » أنت مـــني بمنزلة هـــارون من موسى « .

فقال : » ... واختلف عن قَتادة .

- فـرواه حـرب بن شـدَّاد وسـعيد بن أبي عَروبة - من رواية عبد الله بن داود الخُرَيـبي عنه - ومعمر بن راشد وأبو هلال الرَّاسِـــبي - واختلف عنه - عن قَتـــادة عن سعيد بن المسيب عن سعد .
- وقـــال يوسف بن عطيَّة الصـــفار عن ابن أبي عَروبة عن قَتادة عن ابن المسيب عن أبي هريرة .
- وقال يزيد بن زُرَيع عن ابن أبي عَروبة عن قَتادة عن ابن المسيب مرسلاً.
- وكذلك قال حجَّاج بن مِنْهَـال عن أبي هلال عن قَتـادة .
- وقال خالد بن قيس عن قَتادة مرسلاً عن النَّبي .
- وقيل عن قَتادة عن أنس عن النَّبي .

ولا يصحُّ عن أنس .

- وروي عن شعبة عن قَتادة .

ولا يثبت عن شعبة .

وروي عن مطر الوراق عن قَتادة «[521] .

521(?) العلل (ج2/ل122) (4/375) .

التَّخْرِيج

◆ رواية حرب أخرجها الـدورقي في مسـند سـعد (100) وابن أبي عاصم في السـنة (1378) والـبزَّار في المسـند البحر (3/284) وأبو يعلى في المسـند (2/86) والنَّسـائي في الكبرى كتاب المنـاقب / بـاب فضـائل علي (5/44 و 119-120) وابن عــدي في الكامل (3/334) وتمــام في فوائده (931) وابن عساكر في تاريخه (42/ 150-152) .

◆ ورواية عبد الله بن داود أشار إليها الـبزَّار في المسـند البحر (3/285) وأخرجها المخلص في جـــزء من أماليه (46) وأبو نعيم في الحلية (7/196) والخطيب في تاريخه (1/325) وابن عســاكر في تاريخه (42/149) وقــال : « هذا إسناد غريب ، والمحفوظ ما ...» ثم أسند رواية حرب . وقال البزَّار عَقِبَ ذكر الحديث : « فأنكرته عليه ، وهو لا يعرف من حديث ابن أبي عَروبة مسـنداً متصـلاً » . ونقل الخطيب قول ابن صاعد : « إسناد غريب » .

◆ ورواية معمر أخرجها في الجامع (11/226-المصــنف) ومن طريقه أحمد في المسـند (1/177) وفي الفضـائل (956) وابن عساكر (42/143) ، وهي عن قَتادة عن سعيد عن ابن لســعد عن أبيه ســعد . وأخرجها ابن أبي عاصم في السنة (1378) والآجريُّ في الشَّـريعة (1506) بـدون ذكر ابن سعد ، كما ذكر الدَّارقطنيُّ .

◆ ورواية قَتادة عن أنس أخرجها الدَّارقطني في الأفــراد من طريق خالد بن قيس عن قَتـادة به ، وقـال : « غـريب من حــديث قَتــادة عن أنس ، تفــردَّ به عبد الكــريم بن يحــيى عن نــوح بن قيس عن أخيه خالد عنه » - أطــراف الغرائب (2/142) ، وأخرجها أيضاً ابن عساكر في تاريخه (42/179) .

- ورواية يزيد بن زُرَيع أخرجها أبو نعيم في الحلية (7/196) ، لكنَّها عنده عن يزيد عن شعبة عن قَتادة عن سعيد عن علي ، وسنده صحيح ، إلا أنه وقع في الحلية خلاف في تسميته أو شعبة أم سعيد ، ونفيُ الدارقطنيِّ يدلُّ على الوهم في ذكر شعبة هنا .
- ورواية شعبة تقدمت في رواية يزيد السابقة .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتادة لهذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف في هذا الحديث على قَتادة على أوجه عدة ، ذكر الدَّارقطني ذلك بإجمال .

فحرب روى الحديث عن قَتادة عن سعيد بن المسيب عن سعد . واشتهر به ، وتفرَّد به عنه في هذه الرِّواية جعفر بن سليمان الضُّبَعِي ، وهو صدوق بصري - التَّهذيب (1/306-308) .

كذا رواه عن قَتادة عن سعيد عن سعد .

وتابع حرباً على هذه الرِّواية معمر ، فيما أخرجه ابن أبي عاصم والآجريُّ . بينما زاد : ابنَ سعد بين سعيد وسعد في روايته في الجامع وعنه أحمد وابن عساكر .

وسبب ذلك أنَّه في روايته في الجامع كان قَتادة مقروناً بابن جدعان ، وهو علي ابن زيد : ضعيف - التَّهذيب (3/162) .

وابن سعد هذا هو عامر كما نصَّ عليه ابن عساكر في تاريخه (42/143) ، وأسنده من طريق حماد بن زيد عن علي به .

ورواية مَعْمَر عن قَتادة متكلَّم فيها ، حيث إنَّ معمراً سكن اليمن فضعُف حديثه عن أهل العراق ، وعن قَتادة خاصةً كما

قـال ابن رجب ، ونقل قـول ابن معين: « إذا حـدَّثك معمر عن العراقـــيين فخفه ... » - شـــرح العلل (2/612) . وقـــال الدَّارقطني : «معمر سيئ الحفظ لحـديث قَتـادة والأعمش » - شرح العلل (2/508) .

وقـال عبد الغـني بن سـعيد الحافظ : « سـماع معمر من قَتادة وثابت البناني فيه ضعف » - تاريخ دمشق (59/416) .

بينما قـال معمر عن نفسه : « جلست إلى قَتـادة وأنا ابن أربع عشـرة سـنة ، فما سـمعت منه حـديثاً إلا كأنه نقش في صدري » - التَّهذيب (4/125) .

وعلى كـلٍ هو لم ينفـرد بهـذا الحـديث ، بل روايته تسـند رواية حرب .

وروى الحـديثَ سـعيد بن أبي عَروبة عن قَتـادة ، واختلف عليه كما يلي :-

1- رواه يوسف بن عطيَّة الصـــفار عنه عن قَتـــادة عن سعيد عن أبي هريرة .

وهذا منكر لأن يوسف ضعيف بالاتفاق ، بل قـال النَّسـائي والدَّارقطني والدولابي : «متروك » - التَّهـذيب (4/458) . وقد قال ابن رجب : « ذكر الأسـانيد الـتي لا يثبت منها شـيء ، أولا يثبت منها إلا الشيء يسير ، وذكر منها هـذا السَّـند : قَتـادة عن سعيد عن أبي هريرة ... ونقل قول البَرْديجي : هذه الأحاديث كلُّها معلولة » - شرح العلل (2/732) .

2- رواه يزيد بن زُرَيع عنه عن قَتادة عن سعيد مرسلاً .

وهـذا الوجه قـوي ، حيث إنَّ يزيد قـويٌّ في سـعيد بن أبي عَروبة كما سبق (ص131) .

3- رواه عبد الله الخُرَيبي عنه كرواية حرب .

وقد استغرب هذه الرِّواية ابن صاعد ، واسـتنكرها الـبزَّار . وذلك لأنَّ الخُرَيـــبي قد اختلفت روايته في تســـمية شـــعبة أم ســـعيد ، وقد خالفه يزيد ، وهو أوثق منه في ســـعيد بن أبي عَروبة كما سـبق (ص131) ، ففي رواية الخريـبي هـذه نظر . ولعل هـذا وهمٌ من الخريـبي ، حيث إنَّه قد روى هـذا الحـديث

بإسـناد آخر ، رواه عن علي بن صـالح عن موسى الجهـني عن فاطمة بنت علي عن أســماء بنت عُمَيس مرفوعــاً - أخرجه الآجريُّ في الشَّريعة (1509) .

ورواه جماعة عن موسى كما في المسند لأحمد (6/369و 328) والسُّنن الكبرى للنَّسائيِّ (5/44و124-125) .

وروى هذا الحديث عن قَتادة مرسلاً اثنان هما :-

1- أبو هلال الرَّاسِبيُّ (ص123) .
2- خالد بن قيس البصـري ، وهو ثقة ، لكن قـال الأزديُّ عن روايته عن قَتـادة : « فيها منـاكير » - التَّهـذيب (1/529) .

ورُوِيَ الحـديث عن خالد هـذا مسـنداً بـأنس - في رواية عبد الكريم بن يحيى - . وضعَّف الـدَّارقطني هـذه الرِّواية بقوله : « ولا يصـحُّ عن أنس » . ولم أقف - بعد البحث - على ترجمة لعبد الكريم هذا ، ولعله سلك الجادَّة بروايته تلك .

وروى الحـديث أيضـاً مطر الـوراق (ص136) عن قَتـادة ، ولم يبين الدَّارقطنيُّ بقية السَّند ! ولعله رواه كما روى حرب .

فهذا الحديث أسـنده عن قَتـادة اثنـان هما حـرب ومعمر . وأرســله ســعيد بن أبي عَروبة - في الــرَّاجح عنه - وأبو هلال وخالد بن قيس ، ولم يرجِّح الدَّارقطني شيئاً .

ويظهر من هــذه الرِّوايــات صــحة الــوجهين عن قَتــادة ، لتقارب قوتهما .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني لا يصـحُّ من مسـند أنس ولا من مسند أبي هريـرة في رواية قَتـادة له . وهو إنَّما رواه عن سـعيد موصـولاً بسـعد أو مرسـلاً. ويقـرب أنَّ هـذا من صـنيع قَتادة .

وفي رواية قتــادة عن ســعيد المســيب كلام لعله بســبب تدليسه عنه أحياناً .

قـال أبو داود : « سـمعت أحمد ، سـأله رجل عن حـديثٍ لسعيد ، فقال : يحيى عن سعيد أصحُّ من قتادة عن سـعيد ، أي شـيء يصـنع بقتـادة » - سـؤالات أبي داود لأحمد في الجـرح (212) .

وقال أحمد : « أحاديث قَتَادَة عن سعيد ما أدري كيف هي ! قد أدخل بينه وبين سعيد نحواً من عشرة رجال لا يعرفـون » - رواية ابن هانيء (ص304) .

وكـان ابن مهـدي يضـعِّف أحـاديث قَتَـادَة عن سـعيد بن المسـيب تضـعيفاً شـديداً ، ويقـول : « أحسب أنَّ أكثرها بين قَتَادَة وسعيد فيها رجال » - التهذيب (3/430) .

وجاء حديث أنس وأبي هريرة من طرق أُخرى لا تخلوا من علة أخرجها ابن عساكر في تاريخه (42/171و179) .

وأصل حـديث سـعد أخرجه البخـاريُّ كما سـبق ، وأخرجه مسـلم أيضـاً في صـحيحه كتـاب فضـائل الصـحابة / بـاب من فضائل علي (2404) من طريق ابن المنكدر عن ابن المسـيب عن عامر عن سعد به .

الفصل الثالث

أحاديث مسند أبي هريرة

10. الحديث الأول

وسئل عن حـديث يـروى عن سـعيد بن المسـيب عن أبي هريــرة : كُفِّن رســول الله في ثــوب نجــراني ورَيطتين[522] .

فقال : » يرويه قَتادة واختلف عنه .

- فـرواه محمد بن كثـير عن هشـام عن قَتـادة عن ابن المسيب عن أبي هريرة .
- كـذلك رواه المنجـوفي أحمد بن عبد الله بن علي بن ســويد عن أبي داود عن هشــام وعمــران القطَّان عن قَتادة عن ابن المسيب عن أبي هريرة .
- وغيره يرويه عن قَتادة عن ابن المسيب مرسلاً .

وهو الصَّواب «[523] .

522(?) الرَيطة الثوب الرقيق اللين – النهاية (ص388) (ريط) .
523(?) العلل (ج2/ل137) (7/306) .

التَّخْرِيج

- رواية المنْجُوفي أخرجها الـبزَّار في المسـند (1/385-زوائد) وابن حبَّان في التَّقاسيم (14/598-إحسان) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه يزيد بن زُرَيع وغـيره عن هشـام عن قَتـادة عن سعيد مرسلاً - أشار إليه البزَّار المسند (1/385-زوائد) .
- ورواه وهب بن جرير بن حـازم ومسـلم بن إبـراهيم الفَرَاهيـدي عن هشـام عن قَتـادة عن سـعيد مرسـلاً - أخرجه ابن سـعد في الطَّبقـات في ذكر من قـال كفِّن رسول الله (2/391) ... ﷺ .
- ورواه معمر عن قَتادة عن سعيد مرسـلاً - أخرجه عبد الرَّزَّاق في المصنَّف كتاب الجنائز / باب الكفن (3/420) .
- ورواه سـعيد بن أبي عَروبة عن قَتـادة عن سـعيد مرسلاً - أخرجه ابن سعد (2/391) .
- ورواه همَّام بن يحـيى عن قَتـادة عن سـعيد مرسـلاً - أخرجه ابن سعد (2/391) .
- ورواه شعبة عن قَتادة عن سعيد مرسـلاً - أخرجه ابن سعد (2/391) .
- ورواه سلام بن مسكين عن قَتادة أن النَّبي ﷺ كفِّن في ثلاثة أثواب - أخرجه ابن سعد (2/391) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في هذا الحديث وصلاً وإرسالاً ! فوصله عنه اثنان :-

1- عمــران بن داوَر القَطَّان . صــدوق قــال عنه ابن شــاهين : « كــان من أخصِّ النَّاس بقَتــادة » - التَّهذيب (3/319) .
وروايته هذه فيها نظر كما سيأتي .
2- هشـام الدَّسْـتَوائي ، على خلاف عنه . فـرواه عنه موصولاً اثنان هما :-
1. محمد بن كثـير العَبـدي البصـري ، واختلف في حاله . فقال ابن معين : «لم يكن بثقة » ، وفسَّره بقوله : « كان في حديثه ألفاظٌ » كأنَّه يضعِّفه . وقال ابن قانع : « ضـعيف » . وخالفهما جماعة ، فقــال أحمــد: « ثقة » ، وقال أبو حاتم : « صدوق » . وذكره ابن حبَّان في الثِّقــات وقــال : « كــان تقيًّاً فاضــلاً » - التَّهــذيب (3/683) .
فالرَّجل كما قــال أبو حــاتم ، أو أكــثر ، وهو بصــري كهشام .
2. أبو داود الطَّيالسي البصري (ص125) .
فرواية هذين عن هشام قوية في وصله . وخالفهما جماعة فأرسلوه وهم :-
1. وهب بن جرير البصري ، ثقة - التَّهذيب (4/329) .
2. مسلم بن إبراهيم الفَرَاهيدي (ص153) .
3. يزيد بن زُرَيع (ص131) .
فالذي يظهر مما سبق أنَّ جانب الإرسال عن هشام أقوى من جانب الوصل ، وذلك من حيث العددُ والاختصاصُ .
وقد تقدَّم (ص124) بيـان حـال هشـام في قَتـادة وأنه من أكابر أصحابه الثِّقات . وتابعه على الإرسال جماعة منهم :-
1)معمر (ص160) .
2)شعبة (ص126) .
3)سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .
4)همَّام (ص135) .

5)سلام بن مسكين ، إلا أنه خالف الجماعة فـوهم في موضـعين : - في السَّـند بإسـقاط سـعيد منه ، وفي المتن بذكره ثلاثة أثواب . وهو ثقة بصري - التَّهذيب (2/140) .

فالصحيح عن قَتـادة هو إرسـال الحـديث ، فالعـدد والقـوة يؤيدان ذلك . ويزاد عليه من قرائن ما يلي :-

1) أن ذكر كفن الرسـول قد جـاء مرسـلاً من وجه آخر عن أهل البصـرة كما أخرجه ابن سـعد في الطَّبقـات (2/390) عن أبي قلابة . ، فمخـــرج الحـــديث عن أهل البصرة مرسل .
2) أن الزُّهري روى حـديث الكفن عن سـعيد بن المسـيب فأرسـله كما أخرجه ابن سـعد (2/391) وابن أبي شـيبة في المصنَّف كتاب الجنائز / بـاب ما قَـالَوا في كم يكفن الميت (2/464) ، والزهري من أصحاب ابن المسيب ، حيث قــال : « جلست إلى ســعيد بن المســيب ثمــان سنين » ، قال - تاريخ دمشق (55/315) .
3) أن سلسلة قَتادة عن سعيد عن أبي هريرة لا تصـحُّ كما سـبق بيانه (ص161) ، ففي تصـحيح ابن حبَّان للحـديث نظر واضح .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني لا يصح عن قَتادة إلا مرسلاً ، بل لم يُرْوَ عن أهل البصرة وعن سعيد بن المسيَّب إلا مرسلاً ، ومراســيل ســعيد قوية كما ســيأتي (ص217) ، وقد أطــال الحافظ ابن كثير في صفة كفنه في البداية والنهاية (8/125) ، والله أعلم .

11. الحديث الثاني

وسئل عن حديث محمد بن سيرين عن أبي هريـرة عن النَّبي : » ... « .

:

- » ... وقــال أبــان العطَّار والحكم بن عبد الملك عن قَتادة عن محمد بن سيرين عن أبي هريـرة عن النَّبي .
- وخالفهما ابن أبي عَروبة ، رواه عن قَتـــــــادة عن الحسن عن أبي هريرة
- قـــال ذلك خالد بن يحـــيى الهلالي عنه ، واتبعه عن يــونس بن عُبَيد عن الحسن عن أبي هريــرة ، ورفعه عنهما .
- وروي عن قَتادة عن سعيد بن المسـيب عن النَّبي ، مرسل .
- قاله سعيد بن بشير عن قَتادة .

ووهم فيه .

- وإنَّما رواه قَتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة .

وهو الصَّحيح «[524] .

524(?) العلل (جـ3/ل6) (8/100-101) .

التَّخْرِيج

◆ رواية أبان أخرجها أبو داود في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب الوضوء بسؤر الكلب (74) والدَّارقطني في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب ولوغ الكلب (184) والبيهقي في الكبرى كتاب الطَّهارة / باب إدخال التراب ... (1/366) .

◆ ورواية الحكم أخرجها الدَّارقطني (185) وابن عدي في الكامل (2/500) .

◆ ورواية خالد أخرجها الدَّارقطني (181) .

◆ ورواية سعيد بن بشير أخرجها الدَّارقطني (186) ومن طريقه البيهقي (1/367) ، وقال الدَّارقطني عَقِبَه : « هذا صحيح » . ولم يصرِّح عندَهما بالسَّند ! بل ذكرا رواية قَتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، وعقباها برواية سعيد بن بشير عن قَتادة قائلَين : « بإسناده نحوه » .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه عبدة بن سليمان عن ابن أبي عَروبة عن قَتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة - أخرجه النَّسائي في الصُّغرى كتاب المياه / باب تعفير الإناء ... (339) وفي الكبرى كتاب الطَّهارة / باب غسل الإناء ... (1/77) .

◆ ورواه عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بنِ أبي عَروبة عن قَتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة - أخرجه الطَّحاوي في شرح المعاني كتاب الطَّهارة / باب سؤر الكلب (1/21) .

◆ ورواه هشام الدَّسْتَوائي عن قَتادة عن خلاس عن أبي رافع عن أبي هريرة - أخرجه إسحاق في المسند (1/121) والنَّسائي في الصُّغرى (338) والكبرى (1/78) والدَّارقطني (187) والبيهقي في الكبرى (1/367) من

طريق معاذ بن هشام ... وقال البيهقي عَقِبَه : « غـريب ، إن كان حفظه معاذ فهو حسن ... » .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في هذا الحديث في ذكر الواسـطة بينه وبين أبي هريرة – ﷺ - على أربعة أوجه ، ذكر الإمام الـدَّارقطني ثلاثة منها :-

الوجه الأول :- رواه سعيد بن بشـير عن قَتـادة عن سـعيد بن المسيب مرسلاً – فيما ذكر الـدَّارقطني في العلل . والـذي يظهر من روايته في السُّنن ، وعنه البيهقي أن روايته عن قَتادة هي عن ابن سيرين عن أبي هريرة ﷺ .

وعلى كلتا الحـالتين ، سـعيد بن بشـير ضـعيف كما سـبق (ص140) .

ولذا ضَـعَّفَ الـدَّارقطني روايته هـذه ، وعـدَّها وهمـاً منه ، وإن كان صحَّحها في السُّنن كما سبق ذكره .

وروى الحديث سعيد بن أبي عَروبة ، واختلف عليه فيه .

فـرواه خالد بن يحـيى الهلالي عنه عن قَتـادة عن الحسن عن أبي هريرة ﷺ ، وهذا الوجه الثاني عن قَتادة .

وخالد هو السَّدُوسِـي البصـري ، قـال عنه ابن عـدي : « أرجو أنه لا بـأس به » - الكامل (3/422) ، وقـال الـذهبي : « صويلح لا بأس به » - الميزان (1/645) .

والحسن لم يسـمع من أبي هريـرة ﷺ كما قـال يـونس بن عبيد وأحمد وابن المـديني وأبو حـاتم وأبو زرعة – التَّهـذيب (1/390) .

قال البَرْديجي عن هذه السلسلة – قَتـادة عن الحسن عن أبي هريرة ﷺ - : « لا يثبت منها حديث أصلاً من رواية الثِّقـات » - شرح العلل (2/732) .

وخالف خالداً اثنـان ، رويـاه عن سـعيد عن قَتـادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، وهذا هو الوجه الثالث . والراويـان هما :-

1. عبدة بن سليمان الكـوفي ، ثقة بل قـال أحمد : « ثقة ثقة ، وزيادة » - التَّهذيب (2/642) .
2. عبد الوهاب بن عطاء البصري (ص126) .

وتابع ابن أبي عَروبة على هذا الوجه اثنان هما :-

1. أبان العطَّار البصري (ص123) .
2. الحكم بن عبد الملك البصــري ، ضــعيف بالاتفــاق – التَّهذيب (1/466) .

فهذا الوجه أصح عن سعيد من حيث العددُ والقوةُ ومتابعةُ من تابعه عليه .

وهذا ما رجَّحه الدَّارقطني هنا . وقد تقـدَّم (ص127) بيـان قوة سعيد في قَتادة.

الوجه الرابع :- رواه هشــام الدَّسْــتَوائي عن قَتــادة عن خلاس عن أبي رافع عن أبي هريرة . ولم يذكر الدَّارقطني هـذا الوجه .

وهشام من أثبت أصحاب قَتادة كما سبق (ص124) .

وقد خـالف هنا جميع من روى الحـديث عن قَتـادة ، ولـذا استغرب هذه الرِّواية البيهقي ، بينما أخرجها النَّسائي ولم يعلِّها ، ولِقَتادة بهذا السَّند عدة أحاديث كما سيأتي (ص283) .

والأقــرب – والله أعلم – أنها لا تصــحُّ ، ولعلها من أوهــام ابنه معــاذ عليه كما ذكر الــبيهقي ، ولــذا أعــرض عن ذكرها الــدَّارقطني في العلل . ويبقى كلامه صــحيحاً حيث قــال : « وإنَّما رواه قَتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، وهو الصَّـحيح » .

ولِقَتادة بهذا السَّـند عـدة أحـاديث ، واحد منها عند مسـلم متابعة (2263) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحــديث كما قــال الــدَّارقطني إنَّما رواه قَتــادة عن ابن سيرين عن أبي هريـرة ، وهـذا سـند صـحيح ، وما عـداه وهمٌ ، لاتفاق اثنين من كبار أصحاب قَتادة الثِّقات على ذلك .

وجـاء الحـديث من طريق آخر عن ابن سـيرين ، رواه عنه هشام بن حسان – أخرجه مسلم (279) .

ومن طــرق أخــرى عن أبي هريــرة – أخرجها البخــاري (172) عن الأعــرج عنه ، ومســلم عن أبي صــالح وهمَّام وأبي رَزِين الأسديُّ عنه ، والله أعلم .

12. الحديث الثالث

وسئل عن حديث الحسن عن أبي هريرة عن النَّبي : » إنَّ أول ما يحاسب به العبد يــوم القيامة صــلاته ... « .

فقال : » ... ورواه قَتادة عن الحسن ، واختلف عنه .

- فرواه همَّام بن يحيى وسعيد بن بشير عن قَتــادة عن الحسن عن حريث بن قبيصة عن أبي هريرة .
- وقال عمران القطَّان عن قَتــادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة .
- وقــال ابن أبي عَروبة وأبــان العطَّار عن قَتــادة عن الحسن عن أنس بن حكيم الضبي عن أبي هريرة .
- ... وقال عثمان البري عن قَتادة عن الحسن عن أبي هريرة «[525] .

525(?) العلل (ج3/ل32) (8/245و247) .

التَّخْرِيج

- رواية همَّام أخرجها التِّرمذي في الجامع كتاب الصَّلاة / باب 305 (314) وابن نصر في الصَّلاة (185) والنَّسائي في كتاب الصَّلاة / باب المحاسبة على الصَّلاة من الصُّغرى (465) والكبرى (1/144) والطَّحاوي في المشكل (6/187) .
- ورواية سعيد بن بشير أخرجها الطَّبراني في مسند الشاميين (2673) وابن عساكر في تاريخه (20/277) .
- ورواية عمران أخرجها النَّسائي في الصُّغرى (466) والمزِّي في تهذيبه (3/394) ، ونقل قولَ ابنِ صاعدٍ : « غريب » .
- ورواية أبان أخرجها ابن أبي شيبة فِي المصنَّف (7/276) والبخاري في تاريخه الكبير (2/33) وابن أبي خَيثمة في تاريخه الكبير (ل167) وابن نصر في الصَّلاة (181) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه موسى بن خلف حدثنا قَتادة عن الحسن عن أبي هريرة – أخرجه البخاري في تاريخه الكبير (ل67- الخفاف) (2/34) .
- ورواه خُلَيد بن دَعْلَج عن قَتادة عن أنس – أخرجه الطَّبراني في الأوسط (4/127) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في هذا الحديث اختلافاً شديداً . وساق الإمام الدَّارقطني من ذلك أربعة أوجه هي :-

الوجه الأول :-رواه اثنــان عنه عن الحسن عن حــريث بن قبيصة عن أبي هريرة .

وهذان الاثنان هما :-

1. همَّام بن يحيى (ص135) .
2. سعيد بن بشير (ص140) .

ويظهر هنا قوة هذا الوجه عن قَتادة ، لقرائن منها :-

1) قوة همَّام في قَتادة كما سبق .
2) متابعة سعيد له .
3) غرابة السَّند ، حيث لم يـرد به حـديث آخر في الكتب السَّبعة ، والوهم من اثنين في مثل هذا نادرٌ غالباً .

وحريث بن قبيصة – ويقال – قبيصة بن حريث مختلف فيه .

فـذكره ابن حبَّان في الثِّقـات ، وقـال العجليُّ : « ثقة » . وقال البخاريُّ : « في حديثه نظر » ، وقال النَّسائي : « لا يصـحُّ حديثه » ، وقـال ابن حـزم : «ضـعيف مطـرح » - التَّهذيب (3/425) ، فالرَّجل صدوق في نفسه لكن حديثه ضعيف .

الوجه الثــاني :- تفــرد به عمــران بن داوَر القطَّان ، رواه عن قَتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة .

وهذه الرِّواية وهم من عمران لسببين هما :-

1) تفـرُّده به ، وليس من خاصـةِ أصـحابِ قَتـادة سـبق (ص167) .
2) كـــثرة رواية أبي رافع عن أبي هريـــرة كما تحفة الأشراف (10/385) ، فلعله سلك الجادَّة هنا .

الوجه الثـــالث :- رواه ســـعيد بن أبي عَروبة (ص127) ، وأبـان (ص123) عن قَتـادة عن الحسن عن أنس بن حكيم عن أبي هريرة .

ويظهر صحة هذا الوجه أيضاً عن قَتادة لقرائن منها :-

1) قوة سعيد في قَتادة .

2) متابعة أبـان له ، واتفـاق ثقـتين على وهم واحد بعيد عادة .
3) غرابة السَّند الذي أتيا به ، فإنه لم يرد حديث غير هذا للحسن عن أنس ابن حكيم عن أبي هريــرة في الكتب السَّبعة ، فالوهم في مثل هـذا نـادر، فلما رُوِيَ ذلك دلَّ على حفظِ من أتَى به .
4) أن قَتــادة قد توبع على هــذا الوجه ، حيث رواه علي بن زيد بن جـــدعان ويـــونس بن عبيد عن الحسن عن أنس بن حكيم عن أبي هريرة .

وأنس بن حكيم ذكــره ابن حبَّان في الثِّقــات ، وجعله ابن المديني في شيوخ الحسن المجهـولين ، وقـال ابن القطَّان : « مجهول » - التَّهذيب (1/189) .

وقد اختلف على علي بن زيد ويـــــونس في ذلك ، ورجَّح الدَّارقطني بعد ذكر ذلك الاختلاف بقوله : « وأشبهها بالصَّــواب قول من قال : عن الحسن عن أنس بن حكيم عن أبي هريرة » - العلل (8/248) .

الوجه الرابع :- رواه عثمـان بن مِقْسم الـبري وموسى بن خلف ، فأسـقطا الواسـطة بين الحسن وأبي هريــرة ، وهـذا السَّند منقطع كما تقدَّم (ص171) .

وعثمان متروك كما سبق (ص149) .

وموسى بن خلف مختلف فيه ، قـــــال عنه ابن معين : « ليس به بأس » ، وقـال في رواية أخـرى : « ضـعيف » ، وقـال أبو حاتم : « صالح الحديث » ، وقال يعقـوب بن شـيبة : « ثقة » ، وقال أبو داود : « ليس به بأس ليس بذلك القوي » ، وقال ابن حبَّان : « أكـثر من المنـاكير » ، وقـال العجلي : « ثقة » ، وقــال الــدَّارقطني : « ليس بــالقوي يعتــبر به » - التَّهــذيب (4/174) .

فهو كما قــال ابن حجر : « صــدوق عابد ، له أوهــام » - التَّقريب (7007) .

وهـــــذا الوجه قد رواه جماعة عن الحسن ، ذكـــــرهم الدَّارقطني في العلل (8/246) .

ويظهر أنَّ في صـحَّة هـذا الوجه عن قَتـادة نظـرٌ ، لتفـرد موسى به ، مع مخالفته للبـاقين ، ولا تفيـده متابعة عثمـان له لشدَّة ضعفه .

الوجه الخـامس ، ولم يـذكره الـدارقطني :- رواه خُلَيد بن دَعْلَج عن قَتادة عن أنس . وهذا الوجه ضعيف لقرائن منها :-

1) سلوك الجادَّة ، لكثرة رواية قَتادة عن أنس .
2) مخالفة كل أصحاب قَتادة السابقين .
3) ضـعف خُلَيد المتفق عليه بين العلمـاء ، بل قـال أبو حاتم : « حدَّث عن قَتادة أحاديث مناكير » - التَّهـذيب (1/550) .

فالذي يتبيَّن أنَّ الحـديث بهـذه الطُّرق مضـطَّرب كما قـال المزِّي في تهذيبه (1/287) .

ولعل هذا الاضِّطراب من الحَسَن ، فاضَّطرب أصحابه تبعاً له ، وإن كان رواية من رواه عن أنس بن حكيم عن أبي هريرة أقوى وأشبه ، كما قال الدَّارقطني آنفاً .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث فيه اضـطراب عن قَتـادة ، وعن الحسن ، ولعل أقرب الأوجه رواية من روى عن أنس بن حكيم عن أبي هريـرة ، لقـوَّة من قـال ذلك عن قَتـادة ، وأنس مجهـول ، فالسَّـند ضـعيف . وله شـاهد عن تميم الـدَّاري – أخرجه أبو داود في السُّنن كتـاب الصَّـلاة / بـاب قـول النَّبي : « كل صـلاة ... » (862) وابن ماجة في السُّنن كتاب إقامة الصَّـلاة / بـاب ما جـاء في أول ما يحاسب ... (1426) .

13. الحديث الرابع

وسئل عن حديثٍ روي عن الحسن عن أبي هريـرة ، وعن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النَّبي : » إذا قعد بين شـعبها الأربع وألـزق الختـان بالختـان فقد وجب الغسل « .

فقال : » ... اختلف عن قَتادة .

- فـرواه شـعبة وهشـام وأبـان وهمَّام وأبو عَوانة عن قَتـادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريـرة عن النَّبي .
- وكـذلك قـال يزيد بن زُرَيع عن ابن أبي عَروبة عن قَتادة ...
- وخالفه عبد الأعلى ، فرواه عن سـعيد عن قَتـادة عن الحسن عن أبي هريـرة موقوفـاً ، ولم يرفعه ، ولم يذكر أبا رافع .
- ورواه الليث بن سـعد عن قَتـادة عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً ، ولم يذكر أبا رافع .
- وتابعه سعيد بن بشير عن قَتادة .
- ورواه حماد بن سـلمة عن قَتـادة ... عن الحسن عن أبي هريرة موقوفاً ، ولم يذكر فيه أبا رافع ... «[526] .

526(?) العلل (جـ3/ل43) (8/252-254) .

التَّخْرِيج

- رواية شـــــعبة أخرجها الطَّيالسي (ص321) وأحمد (2/520) كلاهما في المسـند ومسـلم في صـحيحه كتـاب الحيض /بـاب نسخ المـاء ... (348) وأبو داود في السُّـنن كتاب الطَّهـارة / بـاب في الإكسـال (218) والنَّسـائي في كتـاب الطَّهـارة / بـاب وجـوب الغسل ... من الصُّـغرى (191) والكـبرى (1/108) وابن الجـارود في المنتقى بـاب في الجنابة ... (92) وابن المنـــذر في الأوسط (1/132) والطَّحاوي في شرح المعاني كتـاب الطَّهـارة / بـاب الـذي يجـــامع ... (1/56) وابن حـــزم في المحلى (2/2-3) والبيهقي في الكبرى كتاب الطَّهارة / بـاب وجـوب الغسل بالتقاء الختانين (763) وابن حجر في التغليق (2/165) .
- ورواية هشـام أخرجها الطَّيالسي (ص321) وأبو نعيم الفضل في كتـاب الصَّـلاة / بـاب ما يـوجب الغسل (28) وابن أبي شيبة في المصـنَّف كتـاب الطهـارات / بـاب من قـــال إذا التقى ... (1/84) وإســحاق (1/109) وأحمد (2/234و393) كلاهما في المسـند والبخـاري في الجـامع كتـــاب الغسل / بـــاب إذا التقى ... (291) وأبو محمد الدَّارمي في السُّنن كتاب الصَّلاة والطَّهارة / باب في مس الختان (767) ومسلم (348) وابن ماجة في السُّنن كتاب الطَّهارة / بـاب ما جـاء في وجـوب الغسل ... (610) وأبو داود (218) وابن الجـارود (92) والطَّحـاوي في شـرح المعاني (1/56) وابن حبَّان في التَّقاسيم (3/339و453 و 456-إحســـان) وأبو الشَّـــيخ في طبقاته (2/338) والدَّارقطني في السُّنن كتاب الطَّهـارة / بـاب في وجـوب الغسل ... (392) وابن حزم في المحلى (2/3) والـبيهقي في الكبرى (763و764) والبغوي في شـرح السـنة (2/4) وابن عساكر في معجمه (2/833) .

- ورواية أبــان علقها البخــاري في الجــامع (291)ـ ، وأخرجها أحمد (2/347) والطَّحـاوي في شـرح المعـاني (1/56) وابن حزم (2/3) والبيهقي في الكبرى (765) .
- ورواية همَّام أخرجها أحمد (2/347) وابن حـــــزم في المحلى (2/3) والبيهقي (765) .
- ورواية يزيد أخرجها البيهقي في الكبرى (766) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتـادة لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في هذا الحديث على وجهين اثنين :-

الأول :- رواه جماعة عن قَتــادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة مرفوعاً . وهم:-

1) شعبة (ص126) .
2) هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .
3) أبان العطَّار (ص123) .
4) أبو عَوانة (ص122) .
5) همَّام بن يحيى (ص135) .

وهؤلاء أصحاب قَتادة الكبار .

ورواه سعيد بن أبي عَروبة (ص127) ، واختلف عليه على وجهين عن قَتادة .

الأول :- رواه يزيد بن زُرَيع (ص131) عنه كرواية الجماعة .

الثاني :- رواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي البصري فخالف يزيـداً ، فأسـقط أبا رافع ، وأوقف الحـديث كما سـيأتي في الوجه الثاني عن قَتادة .

وعبد الأعلى وإن كـــان ثقة فليس في درجة يزيد . بل قد قال ابن سـعد عنه : « لم يكن بـالقوي » ، وقـال أبو حـاتم : « صالح الحديث » ، وقال النَّسـائي : « لا بـأس به » . ووثقه ابن معين وأبو زرعة وابن حبَّان والعجلي وابن نُمـير وابن وضَّـاح – التَّهذيب (2/465) .

فتقـديم يزيـدَ على عبـدِ الأعلى في هـذا الحـديث أقـرب ، والله أعلم .

الوجه الثـاني :- رواه عن قَتـادة جماعة أسـقطوا أبا رافع من السَّــند ، فصــار منقطعــاً ، حيث إنَّ الحسن لم يســمع أبا هريرة كما سبق (ص171) .

واختلف هؤلاء في رفع الحديث ووقفه على وجهين اثنين .

1. فرفعه عن قَتادة الليث بن سعد ، وسعيد بن بشـير وفيه ضعف تقدم (ص140) .
2. وخالفهما حماد بن سـلمة ، فـرواه عن قَتـادة موقوفـاً ، كما رواه عبد الأعلى عن سعيد .

وقد تقدَّم (ص137) أن في رواية حماد عن قَتادة ضـعفاً ، فرواية الرفع أصـحُّ ، حيث إنَّها رواية كل أصـحاب قَتـادة ، وإن اختلفوا في السَّند .

ولم يرجِّح الدَّارقطني بعد سياق الخلاف على قَتـادة إلا إنه ساق - بعد ما تقدَّم - الخلافَ على الحسن ويونس وأشعث . ثم قــال (8/59) : « والصَّــحيح عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النَّبي » .

ويظهر أَنَّ هــذا الاختلاف من الحسن نفسه ، فمــرةً كــان يذكر أبا رافع ، ومـرةً يرسـله ، كما هي عادته وعـادة كثـير من محــدثي السَّــلف ، في إرســال الحــديث أو وقفه . ولــذا رجَّح الشَّيخان الوصل ، فأخرجا الحديث في الصَّحيح كما سبق .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر أنه عن قَتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة بالرَّفع أثبت ، وأن الخلاف عنه ناشيء من الحسن ، فروى قتادة ما سمعه منه ، والله أعلم .

14. الحديث الخامس

وسـئل عن حـديث روي عن زُرارة بن أوفى عن أبي هريرة عن النَّبي : » إن الله تجاوز لأمـتي عما حـدَّثت بها أنفسها ما لم تعمل به أو تتكلَّم به « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

فـرواه مسـعر[527] ... عن قَتـادة عن زُرارة عن أبي هريرة مرفوعاً .

- ورواه شـيبان بن عبد الـرحمن وابن أبي عَروبة وأبو عَوانة وهشام الدَّسْتَوائي وشـعبة ومطر الـورَّاق وهمَّام بن يحـيى وأبو هلال الرَّاسِـبي والقاسم بن الوليد الهمداني ومُجاعة بن الزُّبـير ونصر بن طَريف أبو جُـزَي عن قَتـادة عن زُرارة عن أبي هريـرة ، ورفعـوه إلى النَّبي .

واختلف عن المسعودي .

- فرواه عاصم بن علي وإسـماعيل بن عمر أبو المنـذر عن المسعودي عن قَتادة عن زُرارة عن أبي هريرة .
- وغـيرهم يرويه عن المسـعودي عن قَتـادة عن زُرارة عن عمران بن حصين .
- وأرسله صالح المـري عن قَتـادة عن زُرارة عن النَّبي .
- وحـدَّث به شـيخ – من أهل الموصل يقـال له : أيـوب بن سلمة – عن أبي عَوانة – وهم فيه وهماً قبيحاً جعله – عن قَتادة عن النَّضْر بن أنس عن بشير ابن نَهيك عن أبي هريرة .

527(?) كذا رواه عنه جماعة ، وهو الصحيح عنه .

والصَّــحيح عن قَتــادة عن زُرارة عن أبي هريــرة مرفوعاً ... «[528] .

528(?) العلل (جـ3/ل45) (8/314) .

التَّخْرِيج

◆ رواية مسعر أخرجها الحميديُّ (1173) وإسحاق (7) وأحمد (2/481) - في مسانيدهم - والبخاريُّ في الجامع كتاب العتق / باب الخطأ ... (2528) وفي كتاب الأيمان / باب إذا حنث ... (6664) ومسلم في صحيحه كتاب الأيمان / باب تجاوز الله ... (127) وابن ماجة في السُّنن كتاب الطلاق / باب طلاق المكره (2044) والنَّسائي في كتاب الطلاق / باب من طلق في نفسه من الصُّغرى (3434) والكبرى (3/360) والطَّحاوي في المشكل (4/321) وابن منده في الإيمان (348) وأبو نعيم في الحلية (2/259) وابن بشران في أماليه (804) والبيهقي في الشعب (331) والخطيب في تاريخه (9/439) وأبو محمد البغويُّ في شرح السُّنَّة (1/108) من طرق عنه . وروايته مرفوعة عند كلِّ تلاميذه عدا وكيع فأوقفه عند أحمد ومسلم .

◆ ورواية شيبان أخرجها مسلم (127) والنَّسائي في الصُّغرى (3435) والكبرى (3/360) والطَّحاوي في المشكل (4/322) وابن الأعرابيِّ في المعجم (1586) وابن منده في الأيمان (350) وابن نعيم في أخبار أصبهان (2/331) .

◆ ورواية ابن أبي عَروبة أخرجها ابن أبي شيبة في المصنف (4/85) وإسحاق (6) وأحمد (2/425و476) كلاهما في المسند ومسلم (127) وابن ماجة (2040) والتِّرمذيُّ في الجامع كتاب الطلاق / باب ما جاء في من يحدث ... (1183) - وصحَّحه - والطَّحاوي (4/320) وابن منده (350) وفي معجمه (1/79) .

◆ ورواية أبي عَوانة أخرجها لوين في جزئه (101) مسلم (127) وابن منده (351) والبيهقي في الشعب (

332) وفي الكبرى كتاب القسم / باب10 (7/486و573) .

◆ ورواية هشـام أخرجها إسـحاق (5) وأحمـد(2/393و 481) والبخـاريُّ في الجـامع كتـاب الطلاق / بـاب 10 (5269) ومسلم (127) وأبو داود في السُّنن كتاب الطلاق / بـاب في الوسوسة بـالطلاق (2202) والطَّحـاوي في المشـكل (4/321) وابن منـده في الإيمـان (349) والقضاعيُّ في مسند الشهاب (2/276) .

◆ ورواية همَّام أخرجها الطَّيالسـيُّ (2459) وأحمد (2/491) وأبو يعلى (11/276) - في مسـانيدهم – وابن حبَّان في التَّقاسـيم (10/178-إحسـان) والـبيهقي في الكبرى (7/486) والشُّعب (332) .

◆ ورواية صالح المـرِّيِّ أخرجها الحـارث في المسـند (19-زوائد) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه حمـاد بن سـلمة عن قَتـادة عن زُرارة عن أبي هريـرة – أخرجه الطَّحـاوي في المشـكل (4/320) والبيهقي في الكبرى (7/486) والشُّعب (332) .

◆ ورواه أبـان عن قَتـادة عن زُرارة عن أبي هريـرة – أخرجه الـبيهقي في الكـبرى (7/486) والشُّـعب (332) . وأشار إليه أبو نعيم في الحلية (7/261) .

◆ ورواه سـعيد بن بشـير عن قَتـادة عن زُرارة عن أبي هريرة – أخرجه الطَّبرانيُّ في مسند الشَّاميين (4/56) .

◆ ورواه إسماعيل بن مسلم المكيُّ عن قَتادة عن زُرارة عن عمران بن حصين – أشار إليه البزَّار في المسند كما في حاشية العلل للدارقطني (8/316) .

- ورواه يزيد بن هـارون عن المسـعوديِّ عن قَتـادة عن زُرارة عن عمران بن حُصـين – أشـار إليه ابن أبي حـاتم في العلل (1/433) .
- ورواه خالد بن عبد الـــــــرحمن الخراســــــاني عن المسعوديِّ عن قَتادة عن زُرارة عن عمران بن حصين – أخرجه ابن عدي في الكامل (3/467) .
- ورواه سلام بن سليمان عن المسعوديِّ عن قَتادة عن زُرارة عن عمران ابن حصين – أخرجه تمـام في فوائـده (342) والحنَّائي في فوائده (ق8/رقم21) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في هذا الحديث اختلافاً يسيْراً .

فكل من رواه عنه جعله عن زُرارة عن أبي هريــرة . ومن هؤلاء :-

1. مِسْـعَر . وهو ابن كـدام ثقة ، كـان يسـمَّى المصـحف لقلة خطئه ، ولقوة حفظه – التَّهذيب (4/60-62) .
2. شيبان بن عبد الرحمن ، ثقة . قال عنه أحمدُ : « ثبت في كل المشـايخ » ، وقـال ابن معين : « شـيبان أحبُّ إليَّ من معمر في قَتادة » - التَّهذيب (2/184).
3. ابن أبي عَروبة (ص127) ، وعنه خلاف شـــاذٌّ حكـــاه البزَّار في المسند وغلَّطه – حاشية العلل للــدارقطني (8/316) .
4. أبو عَوانة (ص122) وعنه خلاف شاذ ، يأتي بعد .
5. هشام (ص124) .
6. شعبة (ص126) .
7. مطر الورَّاق (ص136) .
8. همَّام بني يحيى (ص135) .
9. أبو هلال الرَّاسِبي (ص123) .

10. القاسم بن الوليد الكـــوفي . وثقه ابن معين والعجلي وابن ســـعد ، وقـــال ابن حبَّان في الثِّقـــات : « يخطئ ويخالف » - التَّهذيب (3/423) ، ولم يخالف هنا .
11. مُجاعة بن الزُّبير (ص139) .
12. حماد بن سلمة (ص137) .
13. سعيد بن بشير (ص140) .
14. أبان (ص123) .
15. نصر بن طَريف . وهو متروك دلَّسَ عن قَتادة أحاديث – اللسان (6/200) .

وخالف هؤلاء الجماعة في إسناده أربعةٌ ، هم :-

1) صـــالح بن بشـــير المُـــرِّي . رواه عن قَتـــادة عن زُرارة مرســـــــــ

ولِقَتـادة بهـذا السَّـند حـديثان في الصَّـحيح كما في تحفة الأشراف (8/180) .

ولا تصحُّ هذه الرِّواية عن إسماعيل أيضاً ، حيث إنَّه ضعيف بالاتفاق – التَّهذيب (1/167-168) .

4) المسعودي ، واسمه عبد الـرحمن بن عبد الله . صـدوق اختلط قبل موتـه، فمن سـمع منه ببغـداد فبعد الاختلاط ، ومن هـؤلاء ابن مهـدي وابن هـارون – التَّهـذيب (2/523-524) .

واختلف على المسـعودي في إسـناده على وجهين اثـنين هما :-

الأول رواه اثنان عنه عن قَتـادة عن زُرارة عن أبي هريـرة ، كرواية الجماعة عن قَتادة . وهذان الراويان هما :-

1. عاصم بن علي ، صدوق ، قال عنه أحمد : « كـان حديثه صـحيحاً ، حـديث شـعبة والمسـعودي ما كـان أصـحها » - التَّهذيب (2/256) .
2. إسماعيل بن عمر ، ثقة – التَّهذيب (1/161) .

وخالفهما جماعة رووه عن المسـعودي عن قَتـادة عن زُرارة عن عمران بن حصين – كرواية إسماعيل بن مسـلم عن قَتادة . وهم :-

1. سلام بن سـليمان بن سـوَّار الثَّقفي ، وهو صـدوق يهم كما في التَّقريب (2719) .
2. يزيد بن هـارون ، ثقة حافظ . إلا أنَّه تقـدَّم أنَّ في سـماعه من المسعودي ضعفاً .
3. خالد بن عبد الـرحمن الخراسـاني ، وثقه ابن معين وابن عبد الحكم وبحر بن نصر ، وقـال أبو حـاتم وأبو زرعة : « لا بأس به » ، وتكلَّم فيه العقيليُّ بقوله : « في حفظه شيء » ، وقال ابن عدي : « ليس بذاك » - التَّهـذيب (1/525) وذكر ابن عدي هـذا الحـديث في ترجمته ، إلا أنه جعل العُهـدة في ذلك على المسـعودي ، بسـبب اضـطرابه فيه – الكامل (3/367) .

وهو كما قال فـإنَّ الطَّريقين عن المسـعودي متكافئتـان ، واضَّطرابه فيه واضح كما قـال ابن عـدي ، وأشـار إليه أبو نعيم في الحلية (7/261) .

أما قــول أبي حــاتم - بعد ذكر ابنه لرواية يزيد بن هــارون قال - : « هـذا خطأ ، إنَّما رواه عن أبي هريـرة عن النَّبي » ، فليس بصريح في توهيم يزيد بن هارون ، لاحتمال عود الضَّـمير إلى المســعودي ، خصوصــاً ، وأنَّ يزيد قد روى الحــديث عن مســعر عن قَتــادة كرواية الجماعة فيما ذكر الــدَّارقطني من خلاف على مسعر .

ويظهر من عبارة الـدَّارقطنيِّ في قوله : « وغـيرهم يرويه عن المسعودي ... » ، أن جانب يزيد وخالد أكثر ، والله أعلم .

وعلى كلٍ فالصَّواب أن قَتادة إنَّما رواه عن زُرارة عن أبي هريــرة ، كما رجَّحه الــدَّارقطنيُّ وابن عــدي في الكامل (3/468) وأبو حــاتم ، وقــال الـبزَّار : « المحفـوظ إنَّما هو عن زُرارة عن أبي هريرة » - حاشية العلل (8/316) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث كما قـال الـدَّارقطني وغـيره إنَّما رواه قَتـادة عن زُرارة عن أبي هريرة . وما عدا ذلك فـوهم ممن رواه ، لاتفـاق أصحاب قَتادة الحفَّاظ على ذلك الوجه ، والله أعلم .

15. الحديث السادس

وسئل عن حديث أبي الأحوص عن أبي هريـرة عن النَّبي أنه قال : » صلاة في الجميع تزيد على صلاة الفذِّ خمساً وعشرين درجة « .

فقال : » ... روى هذا الحديث قَتادة ، واختلف عليه .

فرواه شعبة عن قَتادة ، واختلف عنه في رفعه .

- فرواه يحـيى القطَّان وخالد بن الحـارث وغُنْـدَر وروح عن شـــعبة عن قَتـــادة عن عقبة بن وسَّـــاج عن أبي الأحوص عن عبدِ الله عن النَّبي .
- ورواه عمرو بن مـرزوق وحجَّاج بن محمد عن شـعبة موقوفاً .
- ورواه همَّام عن قَتـــادة عن مـــورِّق العجلي عن أبي الأحوص عن عبدِ الله عن النَّبي .
- ورواه سليمان التَّيمي ، واختلف عنه في رفعه .
- فرواه معتمر عن أبيه عن قَتادة عن أبي الأحوص عن عبدِ الله عن النَّبي .

لم يذكر بين قَتادة وأبي الأحوص أحداً .

- وتابعه أزهر بن سعد السمان عن التَّيمي عن قَتـادة ، إلا أنه وقفه ، ولم يرفعه .

ورواه هشـــام الدَّسْـــتَوائي وســـعيد بن أبي عَروبة وأبان العطَّار عن قَتادة عن أبي الأحوص عن عبدِ الله مرفوعاً إلى النَّبي .

ولم يذكروا بين قَتادة وأبي الأحوص أحداً «[529] .

529(?) العلل (جـ3/ل56) (9/44) .

التَّخْرِيج

- رواية يحــيى أخرجها ابن خزيمة في صــحيحه كتــاب الإمامة / بـــاب فضل الجماعة (2/363) والهيثم بن كليب في المسند (2/154) .
- ورواية غُنْدَر أخرجها أحمد (1/437) والـبزَّار (5/424) كلاهما في المســند وابن خزيمة (2/363) والطَّبراني في الكبير (10/128) .
- ورواية حجَّاج أخرجها أحمد في المسند (1/437) وفيه قال حجَّاج : «ولم يرفعه شعبة لي وقد رفعه لغيري ...» .
- ورواية همَّام أخرجها أحمد (1/437و452) والـــبزَّار (5/426) وأبو يعلى (8/418) والهيثم بن كليب (2/154) كلهم في مسانيدهم والطَّبراني في الكبير (10/128) وأبو نعيم في الحلية (2/237) وابن عســـــاكر في معجمه (2/632) .
- ورواية هشــام أخرجها الهيثم بن كليب في المســند (2/153) .
- ورواية ســـــعيد أخرجها أحمد (1/376و425و465) والطَّبراني في الكبير (10/128) .
- ورواية أبـــان أخرجها الهيثم بن كليب في المســند (2/153) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه النَّضْر بن شـميل عن شـعبة عن قَتـادة عن عقبة بن وسَّـــاج عن أبي الأحـــوص عن عبد الله عن النَّبي - أخرجه إسحاق في المسند (1/286) .
- ورواه سـعيد بن بشـير عن قَتـادة عن مـورِّق العجلي عن أبي الأحـوص عن عبـدِ الله عن النَّبي - أشـار إليه ابن أبي حاتم في العلل (1/122) .

- ورواه عمـران القطَّان عن قَتـادة عن مـورِّق العجلي عن أبي الأحوص عن عبدِ الله عن النَّبي - ذكره عفـان بن مسـلم بقوله : « بلغـني أنَّ أبا العـوام يعـني عمـران القطَّان وافق همامـاً على مـورِّق » - العلل لعبد الله بن أحمد (2/6) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتـادة في هـذا الحـديث وعلى أصـحابه في رفعه ووقفه ، وفي ذكر الواسطة بين قَتادة وأبي الأحوص .

فجماعة من أصـحابه رووه عنه عن أبي الأحـوص عن ابن مسعود مرفوعاً .

ومن هؤلاء :-

1. هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .
2. ابن أبي عَروبة (ص127) .
3. أبان العطَّار (ص123) .
4. سليمان بن طَرْخان التَّيمي البصري .

وهو ثقة حافظ ، إلا أنَّ أبا بكر الأثـرمَ تكلَّم في حديثه عن قَتادة ، حيث قال: «كان لا يقوم بحديث قَتادة » ، وقـال : « لم يكن التَّيمي من الحفَّاظ من أصحاب قَتادة » ، وذكر له أحاديث وهم فيها عن قَتادة – شرح العلل (2/631) .

والتَّيمي له وهم مشـهور عن قَتـادة يـأتي (ص397) وآخر (ص439) .

ولم أقف - بعد البحث - على من تكلَّم في التَّيمي عن قَتادة غير الأثرم . بل لقد اعتمد البخاري - على هـذه السِّلسـلة - ومسلم كذلك في عدة أحاديث .

روى التَّيمي هذا الحديث عن قَتـادة كرواية هشـام وسـعيد وأبان ، إلا أنَّه اختلف عليه في رفعه ووقفه .

فرفعه عنه ابنه معتمر ، وهو ثقة كما قـال ابن معين وأبو حاتم وابن سعد والعجلي ، وقال أحمد : « ما كان أحفظ معتمر

بن سـليمان ... » ، وقـال ابن خـراش : « صـدوق يخطئ من حفظه ، وإذا حدَّث من كتابه فهو ثقة » ، وقال يحـيى القطَّان : « سَيِّء الحفظ » - التَّهذيب (4/117) .

وخالفه أزهر بن ســـعد السَّـــمَّان فوقفه . وأزهر ثقة – التَّهذيب (1/104) .

وَرَفْعُهُ عن التَّيمي أقرب لقرائن منها :-

1. أنَّها رواية ابنٍ عن أبيهِ ، وهي أقوى غالباً .
2. أن رواية أزهر عن التَّيمي قليلة جداً . فلم يخـرج له من أصحاب الكتب السِّتَّة عنه إلا التِّرمذي .
3. أن رواية معتمر عن أبيه قد أخرج بها الشيخان عشـرات الأحاديث .

ولِقَتادة بهذا السَّند حديث آخر يأتي بعد (359) .

وخـالف هـؤلاء في إسـناده جماعة ، رَووه عن قَتـادة عن مـورِّق العجلي عن أبي الأحـوص عن ابن مسـعود مرفوعـاً ، منهم :-

1. همَّام بن يحيى (ص135) . وله حـديث آخر بهـذا السَّـند يأتي بعد (ص366) .
2. سـعيد بن بشـير ، وهو ضـعيف في قَتـادة كما سـبق (ص140) .
3. عمران القطان (ص167) .

فهـذه الرِّواية لا يشـكُّ في قوتها لتعـدُّد رواتها ، واتفـاقهم على وهم واحد بعيد عادةً .

وخالف الجميعَ شـعبة بن الحجَّاج (ص126) ، بـأن زاد ذكر عقبة بن وسَّاج بين قَتادة وأبي الأحوص بـدلاً من مـورق . ومن ثمَّ اختلف عليه في رفعه ووقفه .

وكـان شـعبة قد تـردَّد في رفعه ثم قـال : « أنا أهـاب أن أرفعه ، لأنَّ عبد الله قلَّما كان يرفع ... » - المسند (1/437) .

وعلى كل حـال فـإن رواية شـعبة هـذه لا تخلـوا من وهم لقرائن منها :-

1-أن قَتـادة ليس له حـديث مرفـوع عن عقبة في الكتب السِّتَّة ، مما يدلُّ على أنَّ هذه الرِّواية فيها نظر .
2-أنه خـالف كـلَّ من روى الحـديث عن قَتـادة ، حيث لم يذكروا عقبة ورفعوا الحديث .
3-الاختلاف عليه في رفعه ووقفه ، مما يــدلُّ على عــدم ضبطه لأصل الحديث .

وقد رجَّح أبو حاتم رواية شعبة هذه فقال : « حديث شعبة أصحُّ لأنَّه أحفظ» - العلل لابنه (1/81و122) .

ولعل ترجيحه هذا للنَّظر في قـوَّة شـعبة في قَتـادة ، ولأنَّ الوهم في مثل هذا الاسم الغريب نادر .

والذي يظهر من الرِّوايات السَّابقة أن قَتـادة قد اضَّـطرب في هــذا الحــديث ، ولم يحفظه ، فمــرة يجعله عن مــورِّق ، وأخـرى يسـقطه ، وأخـرى يـذكر عقبة بـدلاً منه ، وذلك لشـدَّة الاختلاف عليه وقوَّة رواته وتعددهم .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث الأقرب ضعفه لاضَّطراب قَتادة فيه .

وقد شكَّك ابن خزيمة في سماعه منه بل قال : « كأني لا أشـكُّ أن قَتـادة لم يسـمع من أبي الأحـوص ، لأنَّه أدخل - في بعض أخبار أبي الأحوص - بينه وبين أبي الأحوص مورِّقاً ... » - الصَّحيح (3/92) ، ولو كانت الواسطة مورِّقاً ، فإنَّ في سماع قَتادة منه نظر كما سيأتي (ص368) .

فالسَّند منقطع حتى يثبت السَّماع .

وقد جـاء الحـديث من طريق آخر عن أبي هريـرة ، رواه عنه أبو صـالح – أخرجه البخـاري في جامعه (477) ومسـلم (1/459) ، وله طـرق أخـرى عن أبي هريـرة شـواهد ، والله أعلم .

16. الحديث السابع

وسـئل عن حـديث أبي رافع عن أبي هريـرة عن النَّبي : » لو تعلمون ما في الصَّفِّ الأول لكانت قُرعة « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

- فرواه أبو قَطَن عن شـعبة عن قَتـادة عن خِلاس عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النَّبي .
- وكذلك قال يعلى بن عبَّاد عن همَّام عن قَتادة ...
- وغيرهما يرويه عن قَتـــــادة عن أبي رافع عن أبي هريرة موقوفاً .
- قال ذلك سعيد بن أبي عَروبة وأبان العطَّار عن قَتادة .

هذا أشبه «[530] .

530(?) العلل (ج3/ل59) (61/9-62) .

التَّخْرِيج

- رواية أبي قَطَن أخرجها مسلم في صحيحه كتاب الصَّلاة / باب تسوية الصفوف (439) وابن ماجة في السُّنن كتاب إقامة الصَّلاة / باب فضل الصف المقدم (998) وأبو يعلى في المسند (1/362) والمعجم (102) وابن خزيمة في صحيحه أبواب قيام المأمومين ... / باب ذكر الاستهام (3/25) وأبو الشَّيخ في طبقاته (3/481-482) وابن الأعرابي في المعجم (48و127) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (2/240) والخطيب في تاريخه (6/56-66و12/200) والبيهقي في الكبرى كتاب الصَّلاة / باب فضل الصف الأول (3/145) والمزِّي في تهذيبه (6/273) والذَّهبي في التَّذكرة (2/513) .
- ورواية يعلى أخرجها الخطيب في تاريخه (14/354) .
- ورواية سعيد وأبان أشار إليها الخطيب في تاريخه (14/354) والمزِّي في التُّحفة (10/ 390) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتادة لهذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في هذا الحديث على وجهين هما :-

1. رفعه ووقفه .
2. ذكر خلاس وإسقاطه من السَّند .

فرواه بالرَّفع والواسطة اثنان هما :-

1) شعبة بن الحجَّاج (ص126) ، كذا رواه عنه أبو قَطَن عمرو بن الهيثم ، وتفرَّد بذلك عنه كما سيأتي .

2) همَّام بن يحيى (ص135) ، في السَّند إليه يعلى بن عباد ، قال عنه ابن حبَّان في الثِّقات (9/291) : « يخطئ » .

وذكره الدَّارقطني عند هذا الحديث في موضع آخر قـائلاً : « وقد رواه يعلى بن عبَّاد – هو بغدادي ضـعيف – عن همَّام عن قَتــادة عن أبي رافع ، ولا يــذكر خلاســاً » - تــاريخ بغــداد (14/355) .

كذا قـال هنا : إن يعلى أسـقط خلاسـاً ، والـذي في تـاريخ بغداد بإسناده إليه بذكره ، وهو ظاهر كلام المـزِّي في التحفة (10/390) ، فلعله اختلف عليه !

وخـالف شـعبة في هـذا الحـديث اثنـان ، أوقفـاه وأسـقطا خلاساً ، وهما :-

1) سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .
2) أبان العطَّار (ص123) .

ورجَّح الــــدَّارقطني روايتهما ، وســــبقه في ذلك الحافظ صالح جَزَرَة فقال : « هذا حديث خطأ ، حدثنا به أبو ثور ويحيى بن معين عن أبي قطن ولم يرفعه إلا أبو قطن » ، فقيل له ما الصَّحيح ؟ فقال : « عن أبي هريرة نفسه ... » - تاريخ بغـداد (12/200) .

وقال ابن عـدي : « إنَّما رواه قَتـادة عن أبي رافع عن أبي هريرة » - الكامل (2/303) .

ولعل الأقرب في هذا الحديث أن رواية سعيد وأبان أصحُّ ، وذلك لقرائن منها :-

1) أنَّ هذا ترجيحَ من سبق من الحفَّاظ .
2) أنَّ رواية الاثنين أبعد عن الوهم .
3) أنَّ الأصل عدم الواسطة .
4) أنَّ رواية أبي قَطَن - واسـمه عمــرو بن الهيثم - عن شعبة ليست مشهورة جداً ، وقد ذكره مسـلم في الطبقة الثالثة من أصـحاب شـعبة مع وكيع ويزيد بن هـارون بينما ذكــره ابن المــديني في الطَّبقة الرَّابعة من أصــحابه – التَّهذيب (3/310) ، فتفرُّده عنه فيه نظر مع ما قاله صالح

جَـــزَرَة ســـابقاً ، حيث إنَّه يفهم من كلامه أنه خولف في شعبة .

5) أن هَمَّامـاً وإن كـان من الأثبـات في قَتـادة ، فقد خالفه الأثبت فيه ، وفي السند إليه ليِّن .

6) أن رواية قَتادة عن خلاس مباشـرة أكـثر من روايته عنه بدونها كما سيأتي (ص283) ، فلعل من ذكره سلك الجادَّة ، كما أنَّ الرَّفع جادَّة .

أما تصـــحيح مســـلم للرِّواية ، فإنَّه قد أوردها بعد رواية أُخـرى عن أبي هريـرة بنحو اللفظ السـابق (437)ـ ، وهو ما رواه أبو صـــالح عنه مرفوعـــاً : « لو يعلم النَّاس ما في النِّداء والصفِّ الأوَّل ثم لم يجـدوا إلا أن يسـتهموا عليه لاسـتهموا » - وهو في جامع البخاري أيضاً كتـاب الأذان / بـاب الصف الأول (720) ، فهذه الرِّواية في المتابعات .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الـدَّارقطني – رحمه الله – الأقـرب وقفه بـــدون ذكر خلاس ، وقد صـــحَّ من وجه آخر عن أبي هريـــرة بنحوه ، فالعلة إسنادية فحسب ، والله أعلم .

17. الحديث الثامن

وسئل عن حـديث سـعد بن هشـام عن أبي هريـرة عن النَّبي : »تقطع الصَّلاة المرأة والكلب والحمار « .

فقال : » يرويه قَتادة واختلف عنه .

فرواه هشام الدَّسْتَوائي واختلف عن هشام .

- فرواه معاذ بن هشام ومحمد بن أبي عدي عن هشام عن قَتادة عن زُرارة ابن أوفى عن سعد بن هشـام عن أبي هريرة عن النَّبي .
- وخالفهما عبد الـرحمن بن مهـدي وابن عُلَيَّةَ ومسـلم بن إبراهيم ، رووه عن هشام عن قَتـادة عن زُرارة عن أبي هريرة موقوفاً ، ولم يذكروا فيه سعد ابن هشـام .
- وكـذلك رواه معـاذ بن معـاذ وابن أبي عـدي عن ابن أبي عَروبة عن قَتـــادة عن زُرارة عن أبي هريـــرة موقوفاً .
- ورواه ابن عُلَيَّةَ عن سعيد فخالفهم فقال : عن قَتـادة عن زُرارة عن ســعد ابن هشــام عن أبي هريــرة – وقال فيه : أحسبه ذكره – عن النَّبي .
- ورواه عبد الـرحمن بن مهـدي عن هشـام عن قَتـادة زُرارة عن سعد بن هشام عن أبي هريرة موقوفاً .
- وقال يحـيى القطَّان عن هشـام عن قَتـادة عن زُرارة بن أوفى عن أبي هريرة عن النَّبي .
- ورواه الحكم بن عبد الملك عن قَتـــادة عن الحسن عن أبي هريرة ، ورفعه .

- ورواه ابن أبي عَروبة عن قَتادة عن الحسن عن عبـدِ الله بن مغفَّل عن النَّبي .
- وتابعه الخليل بن مرة عن قَتادة .
- ورواه شـعبة عن قَتـادة عن عـروة عن عائشة رضي الله عنها موقوفاً ...

والصَّحيح حـديث قَتـادة عن زُرارة عن سـعد عن أبي هريــرة ، وحــديث قَتــادة عن الحسن عن عبــدِ الله بن مغفَّل «[531] .

531(?) العلل (ج3/ل64) (9/91) .

التَّخْرِيج

- رواية معاذ بن هشام أخرجها إسحاق (1/301) وأحمد (2/299) – كلاهما في المسند – وابن ماجة في السُّنن كتاب إقامة الصَّلاة / باب ما يقطع الصَّلاة (950) .
- ورواية ابن أبي عدي عن هشام أخرجها البزَّار في المسند كما في حاشية العلل (9/91) .
- ورواية ابن عُلَيَّةَ عن هشام أخرجها أحمد في المسند (2/425) .
- ورواية ابن أبي عَروبة عن قَتادة عن الحسن أخرجها أحمد في المسند (4/86و5/57) وابن حبَّان في التَّقاسيم (6/147-إحسان) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى وغُنْدَر عنه به . وأخرجه الطَّحاوي في شرح المعاني كتاب الصَّلاة / باب المرور بين يدي المصلى (1/458) ، من طريق معاذ بن معاذ عنه به .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه معمر عن قَتادة عن الحسن مرسلاً – أخرجه عبد الرَّزَّاق في المصنَّف كتاب الصَّلاة / باب ما يقطع الصَّلاة (2/27) .
- ورواه شعبة عن قَتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس موقوفاً – أخرجه أحمد في المسند (1/347) وأبو داود في السُّنن كتاب الصَّلاة / باب ما يقطع الصَّلاة (703) والنَّسائي في الصُّغرى كتاب الأذان / باب ذكر ما يقطع الصَّلاة ... (751) وابن خزيمة في صحيحه (2/22) والطَّحاوي في شرح المعاني (1/458) وابن حبَّان في التَّقاسيم (6/138-إحسان) والبيهقي في الكبرى كتاب الصَّلاة / باب من قال يقطع الصَّلاة ... (2/389) كلهم عن القطان عنه .

- ورواه هشام الدَّسْـتَوائي عن قَتـادة عن جـابر عن ابن عباس موقوفاً – أخرجه النَّسائي (751) .
- ورواه سـعيد بن أبي عَروبة عن قَتـادة عن جـابر عن ابن عبـاس موقوفـاً – أشـار إليه أبو داود في السُّـنن (703) والبيهقي في الكـبرى (2/389) . وأخرجه القطيعي في جزء الألف دينار (284) مرفوعاً من طريق سفيان بن حبيب عنه .
- ورواه همَّام عن قَتــادة عن جــابر عن ابن عبــاس موقوفاً – أشار إليه أبو داود في السُّنن (703) .
- ورواه سـويد أبو حـاتم عن قَتـادة ومطر الـوراق عن حميد بن هلال عن عبدِالله بن الصَّـــــامت عن أبي ذر مرفوعاً – أخرجه الطَّبراني في الكبير (2/151) .
- ورواه سـعيد بن بشـير عن قَتـادة عن حميدٍ بن هلال عن عبـدِ الله بن الصَّـامت عن أبي ذر مرفوعـاً - أخرجه الطَّبراني في الكبير (2/152) .
- ورواه عبد الوهاب بن عطـاء عن سـعيد بن أبي عَروبة عن قَتادة عن حميدٍ بن هلال عن عبدِ الله بن الصَّامت عن أبي ذر مرفوعـــاً – أخرجه ابن حبَّان في التَّقاســـيم (6/144-إحسان) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتـادة وأصـحابه وأصـحابهم في هـذا الحـديث اختلافاً كبيراً ، وهذه أوجه الخلاف مع دراستها :-

<u>الوجه الأول</u> :- رواه شــعبة (ص126) فــأتى فيه بإســناد غريب جداً ، حيث قال : عن قَتادة عن عروة عن عائشة ، وهذا السَّند فيه علل :-

1) أن هذه الرِّواية نـادرة ، فليس في الكتب السَّـبعة بمثلها سوى حديث واحد عند أحمد (6/252) .

2) أن الثَّابت عن عائشة مخـــالف لهـــذا اللفظ ، حيث اســـتدركته على أبي هريـــرة فيما رواه القاسم عنها ، وأخرجه أبو القاسم البَغوي كما في الإجابة للزَّركشي (ص 114) .

وقالت أيضاً : « لا يقطع الصَّلاة شيء إلا الكلب الأسـود » - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنَّف (1/251) بسند صحيح .

3) أن شعبة اختلف عليه في إسناده .

فما ذكره الدَّارقطني هو الوجه الأول عنه .

والوجه الثـاني عنه :- رواه القطَّان كما سـبق ، واختلفت روايته لهـذا الطريق . فعنـدَما رواه بواسـطة شـعبة رفعه ، وعندَما رواه بواسطة هشام أوقفه على أبي هريرة كما سـيأتي . وقد تقـــدَّم تصـــحيحُ ابن خزيمة وابن حبَّان لرواية القطَّان المرفوعة .

والوجه الثـــالث عنه :- رواه عنه أبو الوليد الطَّيالسي وحجَّاج بن مِنْهَـال عند الـدَّارمي (1421) وغُنْـدَر عند مسـلم (510) ومحمد بن كثـير عند ابن حبَّان في التَّقاسـيم (6/182- إحسان) وشـبابة بن سـوار عند الـبيهقي (2/388) ، كلهم عن شعبة عن حميد ابن هلال عن عبدِ الله بن الصَّـامت عن أبي ذرٍ .

فالصَّـواب في هـذه الرِّواية أن شـعبة (ص126) وَهِمَ في روايته عن قَتادة هنا ، حيث أتى بالإسـناد الأول - ولم يتابعه أحد عليه - ورفعه في إسناده عن ابن عباس ، وقد خالفه ثلاثة :-

1. هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .
2. ابن أبي عَروبة (ص127) ، وســـيأتي الاختلاف عليهما ، وهذا الوجه الأول عن سـعيد ، رواه عنه سـفيان بن حـبيب مرفوعاً ، وسـفيان هـذا ثقة ، قـال عنه أبو حـاتم : « كـان أعلم النـاس بحـديث ابن أبي عروبة » ، وقـال القطـان : «كان عالماً بحديث شـعبة وابن أبي عروبة » - التهـذيب (2/54) .

3. همَّام بن يحيى (ص135) .

كلهم أوقفه على قَتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس ، وقد أخرج الشيخان بهـذا السَّـند حـديثاً واحـداً فحسب كما في تحفة الأشراف (4/372) .

وهذا الوجه الثاني عن قَتادة لهذا الحديث .

الوجه الثـالث :- رواه جماعة أيضـاً عن قَتـادة عن الحسن البصري ، واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه هي:-

1. رواه معمر عن قَتادة عن الحسن مرسـلاً . ومعمر ليس بـالقوي في قَتـادة كما سـبق (ص160) ، فإرسـاله لا يضر ولا ينفع هنا .
2. رواه الحكم بن عبد الملك عن قَتـــادة عن الحسن عن أبي هريــرة ، فســلك الجــادَّة . وقد تقــدَّم (ص172) أن الحكم ضـعيف بالاتفـاق ، فلا تصح هـذه الرِّواية . وسـيأتي آخر الدِّرَاسَة وجه آخر عن أبي هريرة .
3. رواه قَتادة عن الحسن عن عبدِ الله بن مغفَّل .

وروى هذا الوجه عنه اثنان هما :-

1. خليل بن مــرَّة ، وهو ضــعيف كما قــال ابن حجر – التَّقــريب (1767) . لكن قــال عنه أحمد بن صــالح المصري : « ما رأيت أحـداً يتكلم فيه ، ورأيت أحاديثه عن قَتادة ويحيى بن أبي كثـير صـحاحاً » - التَّهـذيب (1/555) . فالرَّجل أقــوى حــالاً فيهما عن غيرهما ، وسيأتي حاله في يحيى ابن أبي كثير (ص518) .
2. سعيد بن أبي عَروبة (ص127) ، في رواية عبد الأعلى وغندر (ص284) ومعاذ بن معاذ .

وسيأتي لمعاذ بن معاذ إسناد آخر عن سعيد .

وقد اختلف على سعيد في هذا الحـديث على أربعة أوجه ، هذا الثاني منها ، والأول تقدَّم قبل قليل ، وسيأتي الباقي بعد .

وهــذا الوجه – الثــالث - قَــوَّاهُ الــدَّارقطني عن قَتــادة ، وصحَّحه ابن حبَّان .

ومن قرائن قوته :-

1) أن لِقَتادة حديثين بهذا السَّند أخرجهما أحمد في المسند ، فلا غرابة في هذه الرِّواية .
2) أن جماعة اتفقوا على تسمية الحسن في شيوخ قَتادة لهذا الحديث ، وإن اختلفوا بعد ذلك في بقية السَّند ، فاتفاقهم على وهم واحد نادر جداً .
3) أن الوهم في مثل هذا السَّند يعدُّ نادراً عادةً .

الوجه الرابع :- رواه قَتادة عن حميد عن عبدِ الله بن الصَّامت عن أبي ذر .

وهذا الوجه رواه عنه جماعة منهم :-

1) سويد بن إبراهيم الجَحْدَري أبو حاتم البصري ضعيف ، قال عنه ابن عدي : « حديثه عن قَتادة ليس بذاك ، وسويد فيه ضعف ، وإنَّما يخلط عن قَتادة ، ويأتي عنه بأحاديث لا يأتي بها عنه أحد غيره ... » - التَّهذيب (2/132) .
2) سعيد بن بشير (ص140) .
3) سعيد بن أبي عَروبة (ص127) ، في رواية عبد الوهاب بن عطاء (ص126) ، وهذا الوجه الثالث عن سعيد ، وسيأتي الرابع بعد .

وعبد الوهَّاب في هذا الوجه خالف جماعة من أصحاب سعيد الثِّقات .

وهذا الحديث بهذا الوجه رواه جماعة عن حميد ، ولم يعرِّج الدَّارقطني على هذه الرِّواية ، وفي صحتها نظر لسببين هما :-

1- أن قَتادة ليس معروفاً بالرِّواية عن حميد ، بل ليس له في الكتب السِّتَّة شيء من ذلك .
2- أن الذين رَوَوا هذا الوجه إما ضعفاء وإما مختلف عليهم في إسناده ، ولعلَّ الدَّارقطني لم يعدَّ هذا الوجه شيئاً ، فلم يعرِّج عليه ، وإن كان قد صحَّحه ابن حبَّان كما سبق ، وفي بعض تصحيحاته نظر عند العلماء .

الوجه الخـــامس :- رواه قَتـــادة عن زُرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن أبي هريرة .

ورواه بهذا الوجه عنه اثنان هما :-

1) سعيد بن أبي عَروبة (ص127) – في رواية معاذ بن معاذ – وهو الوجه الثـاني عن معـاذ . والأول تقـدَّم عند ذكر عبد الله بن مغفَّل . وكـذا رواه سـعيد في رواية ابن أبي عـدي ، وهو وجه ثانٍ عنه ، وسيأتي له وجه آخر بعد قليل .

ورواية سعيد موقوفة من هذين الطريقين .

ورواه ابن عُلَيَّةَ – في الوجه الأول عنه – عن سعيد ، وقال فيه : « أحسبه ذكر النَّبي » ، ولم يصرِّح بالرَّفع .

وهــذا الوجه الرابع عن ســعيد ، وهو أقواها بعد رواية عبد الله بن مغفَّل السابقة

2) هشـــام الدَّسْـــتَوائي (ص124) . واختلف عليه في الرفع والوقف وفي ذكر سعد ابن هشام وإسقاطه .

فبذكر سعد بن هشام رواه معاذ بن هشام وابن أبي عـدي – في الوجه الثاني عنه – مرفوعاً ، وابن مهـدي – في وجه عنه – موقوفاً . وبإسقاط سـعد أوقفه البـاقون ، وهم :- ابن مهـدي وابن عُلَيَّةَ والقطَّان – في وجهٍ عنهم – ومسلم بن إبراهيم .

وليس لزُرارة عن سعد عن أبي هريرة في الكتب السَّـبعة سوى هذا الحديث .

وله – أي زُرارة – عن سعد عن عائشة ، وعن أبي هريــرة مباشرة أحاديث في الكتب السَّبعة .

ورجَّح الـدَّارقطني رواية الواسـطة عن أبي هريـرة ، وفي هذا نظر لقرائن منها :-

1) أنَّ الأصل عـدم الواسـطة ، وزُرارة يـروي عن أبي هريـرة كما سبق .

2) أنَّ زُرارة عندَما يـروي عن سـعد يسـند غالبـاً عن عائشة ، وبهذا السَّند في الكتب السَّبعة أحاديث كثيرة ، فالطَّريق هذا مسلوك ، بخلاف إسـنادِهِ بـأبي هريـرة فقليـلٌ ، فـالوهم فيه نادر ، ويأتي مثله في حديث آخر (ص255) .

3) أنَّ هشـاماً عنـدما رواه عن قَتـادة عن زُرارة اختلف عليه في ذكر الواسطة ، أما سعيد بن أبي عَروبة فإنَّه عندَما رواه عن قَتادة عن زُرارة لم يختلف عليه في إسقاطها .
4) أنَّ الـذين رووه عن هشـام بـذكر الواسـطة قد جـاء عنهم إسقاطها من وجه آخر . فدلَّ ذلك على اضطراب هشـام فيه .
5) أنَّ الذين رووه بإسقاطها أكثر وأحفظ .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث الأقرب فيه أن قَتادة إنَّما رواه عن زُرارة عن أبي هريـرة ، بـدون واسـطة خلافـاً لما رجَّحه الـدَّارقطني ، وكـذا رواه عن الحسن عن عبـــدِ الله بن مغفَّل كما رجَّحه أيضـــاً الدَّارقطني ، وما عداه من الأوجه فاضَّـطراب من قَتـادة أو من أصحابه .

وقد جـاء حـديث أبي هريـرة من وجه آخر رواه عنه يزيد بن الأصمِّ – أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الصَّلاة / باب قــدر ما يستر المصلِّي (511) .

18. الحديث التاسع

وسـئل عن حـديث زُرارة بن أوفى عن أبي هريـرة أنَّ رسول الله أوتر بثلاث : بـ » سـبِّح اسم ربِّك الأعلى ، وقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد « .

فقال : » يرويه قَتادة واختلف عليه .

- فرواه حجَّاج عن قَتادة عن زُرارة عن أبي هريرة .
- ورواه شـعبة عن قَتـادة عن زُرارة عن ابن أَبْـزَى عن النَّبي .

 ... «[532] .

532(?) العلل (ج3/ل64) (9/94) .

التَّخْرِيج

- رواية حجَّاج بن أرطاة أخرجها أبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص112) عن أبي هريرة . وأخرجها الحارث بن أبي أسامة في المسند (224-زوائد) والطَّحاوي في المشكل كتاب الصَّلاة / باب الوتر (1/290) والطَّبراني في الكبير (18/215) عن عمران بن حصين !
- ورواية شعبة بالسَّند السابق رواها عنه كُلٌّ من :-

1-أبو داود الطَّيالسي – أخرجه أحمد في المسند (3/406) والنَّسائي في الصُّغرى كتاب قيام الليل / باب 50 (1714) وفي الكبرى كتاب الوتر / باب مد الصوت بالتسبيح (1/453) وفي عمل اليوم / باب ما يقول إذا فرغ من وتر (6/186) .

2-غُنْدَر – أخرجه أحمد (3/406) والنَّسائي في الصُّغرى (1742)

3-حجَّاج – أخرجه أحمد (3/406) .

4-يحيى القطَّان – أخرجه أحمد (3/407) وأبو نعيم في مسند أبي حَنيفة (ص111) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه سعيد بن أبي عَروبة عن قَتادة عن عَزْرَةَ عن سعيد بن عبد الرحمن عن أبيه ابن أَبْزَى – أخرجه عبد بن حميد في المسند (312-المنتخب) والنَّسائي في الكبرى (6/186) والصُّغرى (1754) .

وأخرجه ابن نصر في قيام الليل (ص303) والنَّسائي في الصُّغرى كتاب قيام الليل / باب 37 (1700و1701) والكبرى (6/185) وأبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص112) وزادوا : « عن أبي بن كعب » وسقط من رواية النَّسائي الأولى ذكر عَزْرَةَ ! وقَتادة إنَّما يروي عنه .

- ورواه همَّام عن قَتادة عن عَزْرَةَ عن سـعيد عن أبيه – أخرجه أحمد (3/406) .
- ورواه هشام عن قَتادة عن عَزْرَةَ عن سعيد مرسـلاً – أخرجه النَّسائي في الصُّغرى (1755) .
- ورواه أبو داود الطَّيالسي عن شــعبة عن قَتــادة عن عَـــزْرَةَ عن ســـعيد عن أبيه – أخرجه أحمد - كما في الأطـراف لابن حجر (4/251) – والنَّسـائي في الصُّـغرى (1740) والكبرى (1/452) .
- ورواه شــبابة عن شــعبة عن قَتــادة عن زُرارة عن عمران بن حصين – أخرجه ابن أبي شـيبة في المصـنَّف كتاب الصَّلاة / باب في الوتر ما يقرأ فيه (1/93-94) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتــادة في هــذا الحــديث على ثلاثة أوجه ذكر الدَّارقطني منها اثنين .

الوجه الأول :- رواه حجَّاج بن أرطاة عن قَتــادة عن زُرارة بن أوفى عن أبي هريرة – فيما ذكر الـدَّارقطني – والـذي في مصـادر التَّخـريج أنه من مسـند عمـران بن حصـين . ولم أجد - بعد البحث - لأبي هريرة ذكر في كتب الحديث الأخرى عند هذه الرِّواية ، فأخشى أن يكون فيما ذكر هنا وهمٌ .

وحجَّاج بن أرطاة تقدَّم بيان ضعفه (ص122) .

وعلى رواية عمران بن حصين ، فقد تابع حجاجاً على ذلك شبابة عن شعبة عن قَتادة . وهذا أحد أوجه الخلاف على شعبة كما سيأتي بعد .

ويظهر أنَّ النَّسائي يعلُّ هذه الرِّواية عن شعبة ، حيث قال في الصُّـغرى (1743) : « لا أعلم أحـداً تـابع شـبابة على هـذا الحديث ، خالفه يحيى بن سعيد » .

ثم ذكر روايته عن شعبة عن قَتـادة عن زُرارة عن عمـران بن حصين قال : صلى رسـول الله الظهر فقـرأ رجل بسـبح اسم ربك الأعلى ... » .

وهذا الحديث بهذا اللفظ رواه أبو عَوانة وغُنْـدَر وأبو الوليد ومحمد بن كثــير عن شــعبة ، وكــذا رواه ابن أبي عَروبة عن قَتادة – تحفة الأشراف (8/181) .

وشبابة بن سـوار صـدوق ، قـال الـدَّارمي : قلت ليحـيى : فشبابة في شعبة ؟ قال : ثقة – التَّهذيب (2/148) . وقد خالف الحفَّاظ من أصحاب شعبة .

الوجه الثــــاني :- رواه ســــعيد بن أبي عَروبة (ص127) وهمَّام (ص135) عن قَتـادة عن عَـزْرَةَ عن سـعيد عن أبيه ابن أَبْزَى .

واختلف على سعيد فيه . فمرةً ذكر أبياً في السَّند ، ومرةً أسـقطه ، وعلى كـلٍ لم يتابعه أحد عن قَتـادة في ذلك ، فكأنه وهمٌ منه .

وهذا الوجه يظهر قوته عن قَتادة لقرائن منها :-

1. أنه قد اجتمع عليه اثنان من أصحاب قَتادة الكبار .
2. أنه قد تابع قَتـادةَ على هـذا الوجه عن سـعيد كل من ذر وزبيدٍ كما في التُّحفة للمزي (7/188) .
3. أن لِقَتــادة عــدة أحــاديث عن عَــزْرَةَ منها اثنــان في صحيح مسلم .
4. متابعة هشام وشعبة الآتيتين لأصل السَّند .

الوجه الثـالث :- رواه شـعبة ، واختلف عليه – كما سـبق – على ثلاثة أوجه :-

1) ما ذكـره الـدَّارقطني ، وهـذا الوجه رواه عنه أكـثر أصـحابه الحفَّاظ .
2) رواه الطَّيالسي مرة أخرى عن شـعبة كرواية سـعيد وهمَّام السابقة في الوجه الثاني .
3) رواه شبابة ، وقد تقدَّم بيان ضعف هذا الوجه .

ورجَّح الـدَّارقطني رواية شـعبة على رواية حجَّاج ، وهـذا واضح من حيث هذين فحسب ، فشعبة من أثبت أصحاب قَتادة كما سبق (ص126) .

ألا أن الذي يظهر أن شعبة قد اضَّطرب في هذا الحديث . حيث إنَّه لم يذكر لزُرارة رواية عن ابن أَبْـزَى في الكتب السِّـتَّة سوى هذا الحديث . وقد تقدَّم أن شعبة روى حـديث زُرارة عن عمران بلفظ آخر ، وبه أعلَّ النَّسائي رواية شبابة .

وأيضاً فإن أحداً من أصحاب قَتادة الآخرين لم يتابع شـعبة على هـذا السَّـند الغـريبِ ، فسـعيد وهمَّام وهشـام جعلـوه عن عَـزْرَةَ عن سـعيد ، والجماعة أقـرب إلى الصِّـحَّة من الواحد ، ولذا قال المزِّي في التَّهذيب (3/22) : « وهو المحفوظ » .

الوجه الرابع :- رواه هشـام الدَّسْـتَوائي عن قَتـادة كالوجه الثاني إلا أنه أرسله .

وهـذا الوجه على قوته لقـوة هشـام في قَتـادة كما سـبق (ص124) ، إلا أنه مخـالف لكل الروايـات عن قَتـادة في وصل الحديث ، ولعل إعراض الدَّارقطني عن هذا الوجه لضعفه عنده .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحــديث يظهر أنه لا يصح عن قَتــادة إلا عن عَــزْرَةَ عن سعيد عن أبيه ابن أَبْزَى . وهذا سند صحيح . ورواية شـعبة فيها اضطراب ، وترجيح الدَّارقطني فيه نظر ، والله أعلم .

19. الحديث العاشر

وسئل عن حديث ابن المسـيب عن أبي هريـرة أن النَّبي قال : » ما من أيام أحب إلى الله تعـالى أن يتعبد له فيها من أيام العشر . صيام يوم منها يعدل صـيام سـنة وقيامها ... « الحديث .

فقال : » حدَّث به قَتادة عن سـعيد بن المسـيَّب عن أبي هريرة .

- وهو حديث تفرد به مسعود بن واصل عن النَّهاس بن قهم عن قَتادة عن ابن المسيب عن أبي هريرة .

والنَّهـاس بن قهم مضـطرب الحـديث ، تركه يحـيى القطَّان .

ومسعود بن واصل ضعفه أبو داود الطَّيالسي .

وهــذا الحــديث إنَّما روي عن قَتــادة عن ســعيد بن المسيب مرسلاً ... «[533] .

533(?) العلل (ج3/ل65) (9/199) .

التَّخْرِيج

- رواية مسعود أخرجها التِّرمذي في الجامع كتاب الصِّيام / باب ما جاء في العمل أيام العشر (578) – وقال : « غريب » – وابن ماجة في السُّنن كتاب الصِّيام / باب صيام العشر (1728) وابن الأعرابي في المعجم (938) وابن عدي في الكامل (8/327) والبيهقي في الشعب (3757) وفي فضائل الأوقات (ص345) والخطيب في تاريخه (11/208) وقوام السنة في الترغيب (361) والمزِّي في تهذيبه (7/92) .
- ورواية قَتادة عن سعيد بن المسيب أشار إليها البخاري فيما نقله عنه التِّرمذي في الجامع بعد الرِّواية السابقة .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتادة لهذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في وصل هذا الحديث وإرساله .

فالنَّهاس وصله بأبي هريرة .

وأعلَّه الدَّارقطني بضعف النَّهاس . وهو كما قال ، فضعفه متفق عليه – التَّهذيب (4/243) . وأورد ابن عدي هذا الحديث في ترجمته ، واستغربه التِّرمذي عليه ، ونقل قول البخاري : « قد روي عن قَتادة عن سعيد بن المسيب عن النَّبي مرسلاً شيء من هذا » - الجامع (758) .

وبهذا أيضاً أعلَّه الدَّارقطني - كما سبق – أن قَتادة إنَّما رواه مرسلاً .

ويؤيِّده أن هــذه السلســلة : - قَتــادة عن ســعيد عن أبي هريرة – لا يصح منها شيء كما سبق تقريره (ص161) .
ومسعود بن واصل ضـعفه أبو داود الطَّيالسي - كما سـبق – وقال أبو داود السجستاني : « ليس بذاك » ، وقال ابن حبَّان في الثِّقات : « ربما أغـرب » - التَّهـذيب (4/64) . فالرَّجل ليِّنُ الحديث كما قال ابن حجر في التَّقريب (6658) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث لا يصح وصله عن قَتادة ، لضعف النَّهَّاس .
والأصح أنه عن قَتادة عن سعيد مرسلاً . ومراسـيل سـعيد حسَّنها الشافعي ، وقـال أحمد : « مرسـلات سـعيد صـحاح ، لا نــرى أصــحَّ من مرســلاته » - شــرح العلل (1/292و306) والتَّهذيب (2/44) .
إلا أن البخـاريَّ والـدَّارقطنيَّ لم يـذكرا السَّـند إلى قَتـادة للنَّظر فيه ، ولم يذكرا لفظه .
وقد جـاء الحـديث بنحـوه عن قَتـادة من قوله ، رواه عنه حميد قال : « صوم كل يـوم من العشر يعـدل سـنة » - أخرجه أبو عمــرو النيســابوري في كتــاب الحكايــات كما في لطــائف المعارف لابن رجب (ص460) ، وهذا يؤيِّد ما سبق .
ويغني عنه حديث ابن عبـاس مرفوعـاً : « ما العمل في أيام أفضل منها في هذا العشر ... » الحديث – أخرجه البخاري في الجامع كتاب العيدين / باب فضل العمل في أيام التشــريق (969) ، واللفظ من الفتح (2/583) .

20. الحديث الحادي عشر

وسئل عن حديث ابن المسيب عن أبي هريرة قال رسـول الله : » إذا بويع لخليفـتين فـاقتلوا الآخر منهما « .

فقال :» يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

فـرواه أبو هلال عن قَتـادة عن ابن المسـيب عن أبي هريرة .

- قاله عبد الصمد وعمَّار بن هارون عنه .
- وغيرهما يقول فيه عن ابن المسيب مرسلاً .

والمرسل أشبه «[534] .

534(?) العلل (ج3/ل84) (9/204) .

التَّخْرِيج

- رواية عبد الصمد أخرجها البـزَّار في المسـند (1595-زوائد) وابن الأعرابي في المعجم (1067) وابن عـدي في الكامل (7/437) والقضاعي في مسند الشهاب (767) .
- ورواية عمَّار أخرجها الطَّبراني في الأوسط (2734) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه همَّام عن قَتــادة عن ســعيد مرســلاً – أخرجه الخلال في العلل (87-المنتخب) وابن عــدي في الكامل (7/436) .
- ورواه سـعيد بن بشـير عن قَتـادة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشيَّة عن سعيد بن جبيرٍ عن عبد الله بن الزُّبــير عن معاوية – أشار إليه الدَّارقطني في العلل (7/52) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتـادة في هـذا الحـديث وصـلاً وإرسـالاً على ثلاثة أوجه :-

<u>الوجه الأول</u> :- رواه ســعيد بن بشــير فــأتى فيه بإســناد غـــريب ، حيث قـــال عن قَتـــادة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن سعيد بن جبيرٍ عن عبد الله بنِ الزُّبـير عن معاوية .

وهذا ضعيف لأوجه منها :-

1. ضعف سعيد في قَتادة كما سبق (ص140) .
2. إنه لا يعـــرف لِقَتـــادة عن أبي بشر رواية ، وليس في الكتب السِّتَّة من ذلك شيء . ونـزول هذا السَّند بيِّن .
3. مخالفة سعيد لبقية أصحاب قَتادة في سنده كما سـيأتي .

4. الاختلاف على الــرَّاوي عن ســعيد بن بشــير في هــذا الحديث كما ذكره الدَّارقطني في العلل (7/52) .

الوجه الثاني :- رواه أبو هلال عن قَتادة عن سعيد فوصـله لأبي هريرة .

وهذا معلٌّ بأمورٍ منها :-

1. ضـعف أبي هلالٍ في قَتـادة كما سـبق (ص123) ، وقد قــال أحمد عقب روايته : « هــذا مرسل عن ســعيد بن المسيب » .
2. أن هذه السلسلة : قَتـادة عن سـعيد عن أبي هريـرة ، قد سبق (ص161) أنها معلّة .
3. مخالفة همَّام بن يحــيى (ص135) ، وهو من أصــحابه الأثبات .

ولذا رجَّح الدَّارقطني رواية الإرسال . وسـبقه في ذلك أبو الوليد الطَّيالسي حيث أسند رواية همَّام ثم قــال عن رواية أبي هلال : « إن أبا هلال لا يحتمل هــذا » - ســؤالات الآجــري (1404-البستوي) والكامل لابن عدي (7/437) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني لا يصح عن قَتـادة عن سـعيد إلا مرسلاً ، وقد تقدَّم (ص217) بيـان قـوة مراسـيل سـعيد بن المسيب . وللمتن شاهد من حديث أبي سعيد الخدري مثله – أخرجه مسلم في صحيحه (1853) .

21. الحديث الثاني عشر

وسئل عن حديث ابن المسيب عن أبي هريـرة : » نهى رسـول الله أن تُـزوَّج المـرأة على عمتها أو على خالتها « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

- فـرواه سـعيد بن بشـير عن قَتـادة عن ابن المسـيَّب وأبي العالية عن أبي هريرة .
- وخالفه ابن أبي عَروبة عن قَتادة عنهما مرسلاً .
- وخالفه همَّام بن يحـيى ، فـرواه عن قَتـادة عن ابن المسيب مرسلاً .

وهو المحفوظ .

وقـال أبو قلابة الرقاشي عن أبي عاصم عن همَّام عن قَتـادة عن ابن المسـيب عن أبي هريـرة . فلم يتـابع عليه «[535] .

535(?) العلل (ج3/ل84) (9/204-205) .

التَّخْرِيج

- رواية سعيد بن بشير أخرجها العقيلي في الضُّعفاء (4/37) وابن أبي حاتم في العلل (1/419) والطَّبراني في الأوسط (4681) وفي مسند الشاميين (4/23) .
- ورواية ابن أبي عَروبة أشار إليها البخاري في تاريخه الكبير (1/43) وابن أبي حاتم في العلل (1/420) عن أبيه ، وأخرجها العقيلي في الضُّعفاء (4/37) من طريق يزيد بن زُرَيع عنه به .

وأخرجها ابن نصر في السنة (281) والطَّبراني في الكبير (11/336) وفي الأوسط (8/140) من طريق محمد بن بكر البرساني عن سعيد عن قَتادة عن أبي حريز عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

- ورواية همَّام أشار إليها البخاري في تاريخه الكبير (1/43) والعقيلي في الضُّعفاء (4/37)ـ ، وأخرجها الطَّبراني في الأوسط (6/95) .
- ورواية أبي قلابة أخرجها ابن عبد البر في التَّمهيد (18/276) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه أبو سليمان محمد بن يحيى القزاز البصري عن أبي عاصم عن همَّام عن قَتادة عن سعيد عن أبي هريرة – أخرجه العقيلي في الضُّعفاء (4/37) والطَّبراني في الأوسط (6/95) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في هذا الحديث وصلاً وإرسالاً .

فرواه سعيد بن بشير عنه موصولاً . وقد تقدَّم بيان ضعفه في قَتادة (ص140) .

وخالفه اثنان فأرسلاه ، وهما :-

1. سعيد بن أبي عَروبة (ص127) – في رواية يزيد بن زُرَيع - .

وقد تقدَّم بيان حـال يزيد (ص131) ، وأنه من أثبت النَّاس في ابن أبي عَروبة .

وخالف ابن زُرَيع في إسناده البرسانيُّ ، فَـرواه عن سـعيد عن قَتادة عن أبي حريز عن عكرمة عن ابن عباس .

وهذه الرِّواية مرجوحة بأمور منها :-

أن يزيد من الأثبات في سعيد كما سبق .

أن البرساني وإن كان من أصحاب سـعيد ، فليس هو مثل يزيد . قــال أحمد : «ســماع محمد بن بشر وعبــدة منه جيد ، ومحمد بن بكر البرساني » - شرح العلل (2/566) .

أن ســعيداً إنَّما روى هــذا الإســناد الأخــير عن أبي حريز نفسه ، كـــذا رواه عنه روح عند أحمد في المســـند (1/372) وعبد الأعلى عند التِّرمذي (1125) وصحَّحه .

وأبو حريز صدوق له أوهام – التَّهذيب (2/321) .

ووهَّم ابنُ عـديٌّ البرسـانيَّ في روايته هـذه فقـال : « ... فزاد في الإسناد قَتـادة ، وإنَّما هو ابن أبي عَروبة عن أبي حريز عن عكرمة كما قال من تقدَّم » .

فالصَّواب أن ابن أبي عَروبة وصله من حديث ابن عباس ، وأرسـله عن قَتـادة . وهـذا ما رجَّحه أبو حـاتم فقـال بعد ذكر رواية ابن بشـير ثم رواية ابن أبي عَروبة : « وهو أشـبه ، وابن أبي عَروبة أحفظ » - العلل لابنه (1/420) .

وقال العقيلي بعد ذكر رواية ابن أبي عَروبة : « المراسيل في هذا الحديث أولى » - الضُّعفاء (4/37) .

2. همَّام (ص135) .

روى هـــذا الحـــديث عنه أبو عاصم النَّبِيل (ص550) ، واختلف عليه .

فذكر البخاري في تاريخه (1/43) والعقيلي في الضُّعفاء (4/37) أنه أرسل الحديث عنه .

□□□□□ □□□□ □□□ □□□□□ □□□ :-

1. أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي . وهو ثقة حافظ تكلم فيه الـدَّارقطني مسـتنداً على ما بلغه عن شـيخه ابن بنت ابن منيع قال : « كان يحدث من حفظه فكثرة الأوهام منه » - التَّهذيب (2/624) .
2. أبو سـليمان محمد بن يحـيى القـزاز . ذكـره الـذهبي في السِّير (13/418) وقال : « ما علمت بعد فيه جرحاً » .

ورواية القزَّاز هذه يستدرك بها على قـول الـدَّارقطني : « فلم يتابع عليه » . إلا إن كان قد علم علةً لها .

وعلى كل فالصَّواب أن هَمَّاماً إنَّما رواه عن قَتادة مرسـلاً كما قال الدَّارقطني : «وهو المحفوظ » .

أما المرفوع فإنَّما همام عن يحيى بن أبي كثـير نفسه كما رجَّحه أبو زرعة الرَّازي – العلل لابن أبي حاتم (1/406) .

ولهمَّام سند آخر لهذا الحديث عن قَتادة جعله عن الحسن عن سمرة – أخرجه الطَّبراني في الكبـير (7/218) والأوسط (6/117) وابن عدي في الكامل (7/303) .

وقد تقـدَّم (ص161) أن سلسـلة : « قَتـادة عن سـعيد بن المسيب عن أبي هريرة » ليست بالقوية .

ومما يؤيد الإرسـال أن يحـيى بن سـعيد روى الحـديث عن سـعيد بن المسـيب قـال : «كـان يُنهى أن تنكح المـرأة على خالتها أو عمتها ... » - أخرجه مالك في الموطأ (ص259-رواية سويد) عنه ، فمخرج الحديث عن سعيد مرسل .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث كما قـال الـدَّارقطني إنَّما رواه قَتـادة عن سـعيد مرسلاً ، ومراسيل سعيد قوية كما سبق (ص217) .

وقد جاء من وجه آخر مرفوعـاً عن أبي هريـرة ، رواه عنه أبو سـلمة – أخرجه مسـلم في صـحيحه كتـاب النِّكـاح / بـاب تحريم الجمع ... (1408) .

22. الحديث الثالث عشر

وسئل عن حديث محمد بن سيرين عن أبي هريـرة أنَّ رسول الله انصرف من اثنتين ! فقال له ذو اليدين : » أقصرت الصَّلاة أم نسيت ؟ « ... الحديث .

فقال : » ... اختلف عن قَتادة في إسناده ...

- فإن عمرو بن الحـارث روى عنه عن ابن سـيرين عن أبي هريرة .
- وخالفه ســعيد بن بشــير ، رواه عن قَتــادة عن ابن سيرين عن الخربـاق السـلمي عن النَّبي ، ولم يـذكر أبا هريرة «[536] .

536(?) العلل (ج3/ل124) (7/10-11) .

التَّخْرِيج

- رواية عمرو أخرجها النَّسائي في كتـاب السـهو / بـاب 23 من الصُّـــغرى (1234) وبـــاب 114 من الكـــبرى (2/202و367) وابن خزيمة في صـحيحه كتـاب الصَّـلاة / باب إيجاب سجدتي السـهو ... (2/118) والـدَّارقطني في السُّنن كتاب الصَّلاة / باب صفة السهو ... (1380) .
- ورواية سـعيد بن بشـير أخرجها العقيلي في الصـحابة كما في الاســـــتيعاب (2/40) والطَّبراني في مســـــند الشـــــاميين (4/42) وأبو نعيم في المعرفة (2/1005) وعـــــزاه ابن حجر في الإصـــــابة (2/272) للعقيلي في الضُّعفاء ، ولم أجده فيه !

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتـادة لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتــادة في تســمية راوي هــذا الحــديث من الصحابة .

فعمرو بن الحارث المصري جعله عن أبي هريرة .

وعمرو ثقة حافظ ، أخـرج الشـيخان له عن قَتـادة ، وتكلَّم أحمد في روايته عنه ، فذكر الأثـرم أنَّه حمل عليه حملاً شـديداً وقال : « يـروي عن قَتـادة أحـاديث يضَّـطرب فيها ويخطئ » - تاريخ دمشق (45/467) والتهذيب (3/262) .

وقال أحمد عنه في رواية الأثرم : « روى عن قَتادة مناكير » - شرح العلل (2/509) .

وخالفه في إسـناده سـعيد بن بشـير فجعله من مسـند الخِرباق . وروايته هذه وهم منه لقرائن منها :-

1. أن عَمراً أثبت وأحفظ منه .
2. أن سعيد بن بشير ضعيف خصوصاً في قَتـادة كما سـبق (ص140) .
3. أن الخرباق جاء ذكره صريحاً ضمن حـديث عمـران عند مسـلم (574) وغـيره ، فـدلَّ ذلك على وهم سـعيد حيث عدل عن رجال السَّند إلى الرجال المـذكورين في المتن . وقد أطـال الحافظ العلائي في كتابه " نظم الفرائد " (ص 61-77) في تقرير اسم ذي اليدين الـوارد ذكـره في هـذا الحديث .
4. أن قَتـادة تابعه جماعة في إسـناده بـأبي هريـرة ، منهم أيـوب وابن عـون وهشـام بن حَسَّـان وسـلمة بن علقمة ويـونس وعاصم الأحـول وابن أبي عَروبة وسـفيان بن حسين وغيرهم .

وتـابع ابن سـيرين في إسـناده عن أبي هريـرة جماعة آخرون ، ذكرهم بتوسع الحافظ العلائي في كتابه السابق ذكـره (ص79-83) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث يظهر أن سـعيد بن بشـير وهم في إسـناده ، وأن رواية عمرو بن الحارث أصح ، وسنده صحيح ، والله أعلم .

23. الحديث الرابع عشر

وسـئل عن حـديث محمد بن سـيرين عن أبي هريـرة قال رجل : يا رسول الله ! أكلت ناسياً في رمضان ، قـال : » أطعمك الله وسقاك « .

فقال : » ... رواه قَتادة واختلف عنه .

- فرواه حجَّاج بن أرطاة ونصر بن طَريف أبو جُزَي عن قَتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة .
- وتابعهما سعيد بن بشير .
- وخالفهما ابن أبي عَروبة ، رواه عن قَتـــادة عن أبي رافع عن أبي هريرة . ولعل قَتادة روى عنهما .
- وقال عمران بن خالد الخـزاعي عن قَتـادة عن زُرارة بن أوفى عن أبي هريرة «[537] .

537(?) العلل (ج3/ل125) (14/10-16) .

التَّخْرِيج

- رواية حجَّاج أخرجها التِّرمذي في الجامع كتاب الصـوم / باب ما جاء في الصائم ... (721) وأبو يعلى في المسند (10/425) والدَّارقطني في السُّنن كتاب الصِّيام / بـاب 3 (2230) ، وقال آخر الباب عنه : ضعيف .
- ورواية نصر أخرجها الدَّارقطني (2225) .
- ورواية سـعيد بن بشـير أخرجها ابن الأعـرابي في المعجم (236) والطَّبراني في مسـند الشـاميين (4/41) والـدَّارقطني (2229) من طريق أبي الجمـاهِر التَّنُّوخي عنه .
- ورواية ابن أبي عَروبة أخرجها إسـحاق (1/107) وأحمد (2/489) - كلاهما في المسـند - وابن الجـارود في المنتقى (390) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه حمـاد بن سـلمة عن قَتـادة عن ابن سـيرين عن أبي هريـرة - أخرجه ابن حبَّان في التَّقاسـيم (8/288- إحسان) .
- ورواه عمَّار بن مطر عن سـعيد بن بشـير عن قَتـادة عن أبي رافع عن أبي هريـرة - أخرجه الـدَّارقطني في السُّنن (2224) وقال : عمَّار ضعيف .

الدِّرَاسَة

اختلف في هـذا الحـديث على قَتـادة على ثلاثة أوجه ، هي :-

الوجه الأول :- رواه جماعة عن قَتادة عن ابن سـيرين عن أبي هريرة ، منهم :-

1. حجَّاج بن أرطاة . وفيه ضعف تقدَّم (ص122) ، وَضَـعَّفَ الدَّارقطني روايته هذه .
2. نصر بن طَريف ، وهو متروك كما سبق (ص189) .
3. سعيد بن بشير ، ضعيف في قَتادة كما سبق (ص140) . وروايته هـــذه من رواية أبي الجمـــاهر ، وقد خولف كما سيأتي .
4. حمــاد بن ســلمة ، ثقة تكلِّم في حديثه عن قَتــادة كما سبق (ص137) .

وخالفهم – وهو الوجه الثاني - في إسناده اثنان رويـاه عن أبي رافع عن أبي هريرة ، وهما :-

1- سعيد بن بشـير (ص140) – في رواية عمَّار بن مطر ، وَضَعَّفَ الدَّارقطني عماراً ، وهو كما قـال ، ضـعيف باتفـاق الحفَّاظ ، بل قـال أبو حـاتم : كـان يكـذب – اللسان (4/317-319) .

وخالف عماراً كما سبق أبو الجمـاهر واسـمه محمد بن عثمـان التنـوخي ، ثقة ، صـحَّح أبو زرعة الدِّمشـقي سـماعه من سعيد بن بشير ، وقدَّمه على غيره – التَّهـذيب (3/645-646) ، فرواية أبي الجماهر السَّابقة عن ابن بشير أصحُّ .

2- ســعيد بن أبي عَروبة (ص127) عن قَتــادة عن أبي رافع عن أبي هريرة .

ولم يرجِّح الدَّارقطني أحد الروايتين بل قال : « لعل قَتادة روى عنهما » .

وما قاله محتمل لقوة ابن أبي عَروبة وضعف مخالفيه . إلا أنَّ اجتماعهم على قول مما يبعد وهمهم ، خصوصـاً وأن قَتـادة واسع الرِّواية ، وقد تابعه على روايته عن ابن ســـيرين جماعة من أهل البصرة كما ذكر الدَّارقطني في علله قبل رواية قَتـادة هذه .

ورواية قَتـــادة عن أبي رافع وابن ســـيرين مخرجة في الصَّحيح بعدة أحاديث .

الوجه الثالث :- رواه عمران بن خالد الخـزاعي عن قَتـادة عن زُرارة بن أوفى عن أبي هريرة مرفوعاً .

ولم يحكم الـدَّارقطني على هـذا الوجه ، وضـعفه ظـاهر لقرائن :-

1) أن عمران هذا ضعيف – اللسان (4/395) .
2) سلوك الجادَّة .
3) مخالفة جميع أصحاب قَتادة .
4) التَّفرُّد ، حيث لم يتابعه أحدٌ على ما ذكر .
5) أنـني لم أجد - بعد البحث - له رواية عن قَتـادة ، ولم يـذكر في أصحابه .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قـال الإمـام الـدَّارقطني لعل قَتـادة رواه عن أبي رافع وابن سـيرين جميعـاً ، وإن كـانت روايته عن ابن سيرين أقوى لما تقدَّم ، والسند صحيح ، والله أعلم .

24. الحديث الخامس عشر

وسئل عن حديث محمد بن سيرين عن أبي هريـرة : » نهى رسول الله عن الاختصار[538] في الصَّلاة « .

فقال : » ... رواه قَتادة واختلف عنه .

فـرواه أبو جعفر الـرَّازي عن قَتـادة عن ابن سـيرين عن أبي هريرة عن النَّبي .

- ورواه ســعيد بن أبي عَروبة عن قَتــادة مرســلاً عن النَّبي «[539] .

538(?) هو أن يصلي وهو واضع يده على خصره – النهاية (ص266) (خصر) .

539(?) العلل (ج3/ل126) (10/25) .

التَّخْرِيج

- رواية أبي جعفـرٍ أخرجها أبو عَوانة في المسـند كتـاب الصلوات / باب 35 (1549) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتـادة لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتـادة في هـذا الحـديث على وجهين اثـنين – ذكرهما الدَّارقطني ولم يرجح بينهما - .

الوجه الأول :- رواه أبو جعفر الـــــرَّازي – في وجه عنه – عن قَتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً .

الوجه الثـــاني :- رواه ابنُ أبي عَروبة فخالفه ، حيث رواه عن قَتادة مرسلاً .

ويترجَّح الوجه الثاني بأمور منها :-

1. أن ابن أبي عَروبة من أثبت أصــحاب قَتــادة كما ســبق (ص127) .
2. أن أبا جعفر واســـمه عيسى بن ماهـــان مختلف فيه ، فبينما وثَّقه ابن معين وابن المـديني وأبو حـاتم وابن سـعد وابن عدي وابن عمَّار والحاكم وابن عبد الــبر ، فقد جرحه آخرون .

قــال أحمد – في رواية - : ليس بقــوي ، وقــال النَّسـائي والعجلي : ليس بقوي ، وقال أبو زرعة : يهم كثـيراً . وقـال أبو حفص الفلاس وابن خِراش : سَيِّء الحفظ – التَّهذيب (4/503) .

3. أن أبا جعفر اختلف عليه ! حيث رواه في وجه آخر عن هشـام بن حَسَّـان عن ابن سـيرين عن أبي هريـرة – أخرجه عنه أبو عَوانة في المسند (1549) ثم قـال : « أبو جعفر هـذا هو الـرَّازي عن هشـام وهو المعـروف ، وعن قَتادة غريب ! وأرجوا أن يكون لِقَتادة صحيح ... » .

ورواية هشام بن حسان - لهـذا لحـديث - عن ابن سـيرين عن أبي هريرة في الصحيحين كما سيأتي .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث مرسل من رواية قَتـادة ، ومراسـيله ضـعيفة كما سبق (ص111) ، وقد وصله هشام بن حَسَّـان عن ابن سـيرين به - أخرجها البخـاري في جامعه (1220) ومسـلم (545)ـ ، ورواية الرَّازي عن قَتادة وهم منه . والله أعلم .

25. الحديث السادس عشر

وسـئل عن حـديث الحسن عن أبي هريـرة قـال رسـول الله : » من توضأ فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل « .

فقال :

- » ... وقيل عن قَتادة عن الحسن عن أنس .

وكلها وهم ، والمحفوظ ما

رواه شعبة عن قَتادة عن الحسن عن سمرة «[540] .

وسئل عن حديث قَتادة عن أنس قال رسـول الله : » من توضأ يـوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل « .

فقال : » اختلف فيه على قَتادة .

- فرواه عبـاد بن العـوام عن سـعيد بنِ أبي عَروبة عن قَتادة عن أنس .

ووهم فيه .

وخالفه يزيد بن زُرَيع ، فـرواه عن سـعيد بنِ أبي عَروبة عن قَتادة عن الحسن عن سمرة .

وكذلك رواه شعبة عن قَتادة ... «[541] .

540(?) العلل (ج3/ل172) (10/263) .
541(?) العلل (ج4/ل30) .

التَّخْرِيج

◆ رواية شـــعبة أخرجها أحمد في المســـند (5/11) والتِّرمـذي في الجـامع كتـاب الصَّـلاة / بـاب ما جـاء في الوضوء يوم الجمعة (497) – وحسنه – وفي العلل الكبـير (1/272-ترتيبه) والنَّسـائي في كتـاب الجمعة / بـاب فضل الغسل من الكــبرى (1/522) وبــاب 9 من الصُّــغرى (1380) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الجمعة / باب 27 (3/128) وأبو القاسم البغـــوي في مســـند ابن الجعد (1/514) والطَّبراني في الكبـــير (7/199) والقطيعي في جـزء الألف دينـار (148) والـبيهقي في الكـبرى (1/441-442) والخطيب في تاريخه (2/352) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه همَّام عن قَتـــادة عن الحسن عن ســـمرة – أخرجه أحمد في المسـند (5/8و 15 و16 و22) وأبو داود في السُّنن كتاب الطَّهارة / بـاب الرخصة في تـرك الغسل ... (358) والــدَّارمي في السُّــنن كتــاب الصَّــلاة / بــاب الغسل يـوم الجمعة (1548) وابن الجـارود في المنتقى (285) والطَّحاوي في شرح المعاني كتاب الطَّهـارة / بـاب غسل يـــوم الجمعة (1/119) والطَّبراني في الكبـــير (7/199) والبيهقي في الكبرى (1/441 و3/270) .

◆ ورواه أبو عَوانة عن قَتادة عن الحسن عن سـمرة – أشار إليه العقيلي في الضُّعفاء (2/167) .

◆ ورواه عبد الوهـاب بن عطـاء عن ابن أبي عَروبة عن قَتـادة عن الحسن عن النَّبي مرسـلاً – أخرجه الـبيهقي في الكبرى (1/442)، وأشـار إليه البخـاري عن ابن أبي عَروبة – العلل الكبير للترمذي (1/272-ترتيبه) .

- ورواه أبان بن يزيد عن قَتــادة عن الحسن عن النَّبي مرسلاً – أشار إليه البخاري وابن أبي حاتم في العلل لابنه (1/200) والبيهقي في الكبرى (1/442) .
- ورواه معمر عن قَتادة عن الحسن عن النَّبي مرسلاً – أخرجه عبد الـرَّزَّاق في المصـنَّف كتـاب الجمعة / بـاب الغسل يوم الجمعة ... (3/199) .
- ورواه سعيد بن بشير عن قَتادة عن الحسن عن جــابر – أشار إليه العقيلي في الضُّعفاء (2/167) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في هذا الحـديث على عـدة أوجه ، ذكر الدَّارقطني بعضاً منها .

الوجه الأول :- رواه سعيد بن بشير عن قَتـادة عن الحسن عن جابر بن عبد الله . فخالف كل أصحاب قَتادة . وقد تقــدَّم (ص140) أن سـعيد بن يشـير ضـعيف ، خصوصـاً في قَتـادة . وهذه السِّلسـلة فيها نظر ! حيث إنَّ الحسن لم يلق جـابراً كما قال أبو زرعة . وقال أبو حاتم : إنَّما الحسن عن جـابر كتـاب – التَّهذيب (1/390) .

فهذا الوجه ضـعيف منكر حيث خـالف فيه سـعيد أصـحاب قَتادة الحفَّاظ .

الوجه الثاني :- رُوِي عن قَتادة عن الحسن عن أنس .

ولم يــذكر الــدَّارقطني من رواه كــذا عنه . وهو لا يصــحُّ لقرينتين هما :-

1) مخالفته للوجه الآتي عن قَتادة ، الذي رواه عنه أصـحابه الكبار .
2) أن هــذه السلسـلة : « قَتــادة عن الحسن عن أنس » ، غريبة .

قال البَرْديجي عنها : « لا يثبت منها حديث أصلاً من رواية الثِّقات » - شرح العلل (2/732) .

الوجه الثـــالث :- رواه جماعة عن قَتـــادة عن الحسن عن سمرة ، ومن هؤلاء :-

1) شعبة (ص126) .
2) همَّام (ص135) .
3) أبو عَوانة (ص122) .
4) ســـعيد بن أبي عَروبة (ص127) ، في وجه عنه يـــأتي ذكر الآخر بعد .

وهـــذا الوجه قوته ظـــاهرةٌ من حيث إنَّ رواته جماعة من كبار أصحاب قَتادة الأثبات .

الوجه الرابع :- رواه أيضـــاً جماعة عن قَتـــادة عن الحسن مرسلاً ، ومن هؤلاء :-

1-أبان العطَّار (ص123) .
2-معمر بن راشد ، وفيه ضـــــعف في قَتـــــادة تقـــــدَّم (ص160) .
3-سعيد بن أبي عَروبة - في رواية عبد الوهـاب بن عطـاء (ص126) عنه - .

ولعل البخـاريَّ اعتمد روايته عنـدَما حكى إرسـال ابن أبي عَروبة له .

وخالف عبد الوهاب - في ابن أبي عَروبة – اثنان وصلاه .

الأول :- عباد بن العوام الواسطي فوصله بقَتادة عن أنس . وعباد ثقة ، إلا أن هذه الرِّواية معلة بأمور منها :-

1. قـــول أحمد – في رواية الأثـــرم - : مضـــطَّرب الحـــديث عن ســـعيد ابنِ أبي عَروبة – التَّهـــذيب (2/280) ، ولذا لم يخرِّج لعباد هذا عن سعيد في الكتب السِّتَّة إلا النَّسائي .
2. احتمال سلوك الجادَّة ، لكثرة ما روى قَتادة عن أنس .
3. مخالفة يزيد له في سعيد كما يأتي بعد .

الثـــاني :- يزيد بن زُرَيع ، رواه عن ســـعيد عن قَتـــادة عن الحسن عن سمرة ، كرواية الجماعة عن قَتادة .

ويزيد من أثبت النَّاس في سعيد كما سبق (ص131) .
فـالرَّاجح أن سـعيداً وصـله ، لاتفـاق اثـنين على ذلك ، أحدهما بصري مثله ، بخلاف مخالفه فقد تكلِّم فيه أيضاً .
فيظهر مما تقدَّم أن أكثر أصحاب قَتـادة رووه عن الحسن عن سمرة ، وأنَّ من خالفهم قد وهم أو قصر بالإسناد كما فعل أبان ومعمر .
قـال العقيليُّ بعد ذكر رواية شـعبة وهمَّام وأبي عَوانة : « وهو الصَّواب » -الضُّعفاء (2/167) .
وقـال ابن حجر : « والصَّـواب كما قـال الـدَّارقطني : عن قَتـادة عن الحسن عن سـمرة ، وكـذلك قـال العقيلي » - التلخيص (2/134) .
وذهب أبو حاتم الـرَّازي إلى صـحَّة الـوجهين الأخـيرين عن قَتادة فقال : « جميعاً صـحيحين ! همَّام ثقة وصـله ، وأبـان لم يوصله » - العلل لابنه (1/200) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث كما ذهب إليه الـدَّارقطني إنَّما رواه قَتـادة عن الحسن عن سمرة ، وما عداه فـوهم . وفي سـماع الحسن من سمرة خلاف طويل ، حاصله في ثلاثة أقوال هي :-

1. النَّفي مطلقاً ، وإليه ذهب شـعبة وابن معين والبَـرْديجي وابن حبَّان .
2. الإثبـات مطلقـاً ، وإليه ذهب ابن المـديني والتِّرمـذي والحاكم .
3. إثبـات سـماعه لحـديث العقيقة فقط ، وإليه ذهب النَّسائي والبزَّار والدَّارقطني – نصب الراية (1/89) .

وعلى هذا فالدَّارقطني يعلُّ هذا الحديث من هذا الطريق .
وللحديث شـواهد عديـدة معلَّة ، ذكرها الـزيلعي في نصب الراية (1/91-93) .

والأقرب أنَّ حديث سـمرة صـحيح السَّـند كما حكم به ابن خزيمة ، والله أعلم .

26. الحديث السابع عشر

وسئل عن حديث بشير بن نَهيك عن أبي هريرة قال رسول الله : » من أعتق شقيصاً[542] له من عبد ، ولم يكن له مال استسعى[543] العبد في ثمن رقبته غير مشقوق[544] عليه « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه في إسناده ومتنه .

فأما الخلاف في إسناده :-

- فإنَّ سعيد بن أبي عَروبة عَروبة وحجَّاج بن حجَّاج وجرير بن حازم وأبان العطَّار وهَمَّاماً وشعبة ، رووه عن قَتادة عن النَّضْر بن أنس عن بشير بن نَهيك عن أبي هريرة .
- وخالفهم الحجَّاج بن أَرْطاة ، رواه عن قَتادة عن موسى بن أنس ، مكان النَّضْر بن أنس . ووهم .

وأما الخلاف في متنه :-

- فإن سعيد بن أبي عَروبة وحجَّاج بن حجَّاج وأبان العطَّار وجرير بن حازم وحجَّاج بن أرطاة ، اتفقوا في متنه ، وجعلوا الاستسعاء مدرجاً في حديث النبي .
- وأما شعبة وهشام فلم يذكرا فيه الاستسعاء بوجه .
- وأما همَّام فتابع شعبة وهَمَّاماً على متنه ، وجعل الاستسعاء من قول قَتادة ، وَفَصَلَ بين كلام النَّبي . ويشبه أن يكون همَّام قد حفظه .

542(?) الشَّقيص : النَّصيب في العين المشتركة – النهاية (ص487) (شقص) .
543(?) الاستسعاء : أن يسعى في فكاك ما بقي من رقِّه ، فيعمل ويكسب ويصرف ثمنه إلى مولاه – النهاية (ص431) (سعى) .
544(?) من المشقة وهي الشِّدة – النهاية (ص487) (شقق) .

- قال ذلك أبو عبد الرحمن المقـرئ – وهو من الثِّقـات – عن همَّام ...
- ورواه محمد بن كثــير وعمــرو بن عاصم عن همَّام ، فتابعا شـــعبة على متنه وســـنده ، ولم يـــذكرا فيه الاستسعاء بوجه «[545] .

545(?) العلل (ج3/ل179) (10/313-317) .

التَّخْرِيج

◆ رواية سعيد أخرجها ابن المبارك (217) والحميدي (1093) - كلاهما في المسند - وابن أبي شيبة في المصنَّف كتاب البيوع / باب العبد يكون بين الرَّجلين ... (4/422) وإسحاق (1/160) وأحمد (2/255و426و472) – كلاهما في المسند – والبخاريُّ في الجامع كتاب الشركة / باب تقوين الأشياء (2492) وفي كتاب العتق / باب إذا أعتق ... (2527) ومسلم في صحيحه كتاب العتق / باب ذكر سعاية العبد (1503) وفي كتاب الأيمان / باب من أعتق ... (1503) وابن ماجة في السُّنن كتاب العتق / باب من أعتق شركاً ... (2527) وأبو داود في السُّنن كتاب / باب من ذكر السعاية (3934و 3935) والتِّرمذي في الجامع كتاب الأحكام / باب ما جاء في العبد ... (1348) – وصحَّحه – وعبد الله بن أحمد في العلل (2/349) والنَّسائي في الكبرى كتاب العتق / باب 15 (3/185) والطَّحاوي في شرح المعاني كتاب العتاق / باب العبد يكون ... (3/107) وفي المشكل (13/431و432) وابن حبَّان في التَّقاسيم (10/156-158-إحسان) والدَّارقطنيُّ في السُّنن كتاب المكاتب (4179) والحاكم في المعرفة (ص40-41) والبيهقي في الكبرى كتاب العتق / باب 11 (10/474-475) والخطيب في الفصل للوصل (1/349-352) .

◆ ورواية حجَّاج بن حجَّاج علقها البخاريُّ في الجامع _ نسخة منه - كما ذكر ابن حجر في التعليق (3/341) .

◆ ورواية جرير أخرجها البخاري في الجامع (2526) ومسلم (1503) والطَّحاوي في شرح المعاني (3/107) والمشكل (13/433) وابن عدي في الكامل (2/352) والدَّارقطنيُّ (4178) والبيهقي (10/475) والخطيب في

الفَصْل (1/353-354) والبغويُّ في شرح السنة (9/357) .

◆ ورواية أبــان أخرجها أبو داود (3933) والنَّســائي في الكبرى (3/185) والطَّحاوي في شـرح المعـاني (3/107) والمشكل (13/433) والخطيب في الفصل (1/353) .

◆ ورواية همَّام أخرجها ابن أبي عمر العَدَني في المسـند كما في النُّكَتِ الظِّراف لابن حجر (9/303-التحفـــة) وأبو داود (3930) وعبد الله بن أحمد في العلل (1/349) والطَّحــاوي في المشــكل (13/436) والإســماعيلي في مســتخرجه كما في النُّكَتِ والــدَّارقطني في السُّــنن (4177) والحـــــاكم في المعرفة (ص40) والـــــبيهقي (10/476و477) والخطيب في الفصل (1/358و359) .

◆ ورواية شــعبة أخرجها الطَّيالسي (2451) وإســحاق (1/160) – كلاهما في المســند – ومســلم (1503) وأبو داود (3929) والطَّحـــــاوي في المشـــكل (13/434) والــدَّارقطني في السُّــنن (4175) والــبيهقي (10/466) والخطيب (1/356) وابن حجر في التغليق (3/342) .

◆ ورواية حجَّاج بن أرطـاة أخرجها الطَّحـاوي في شـرح المعاني (3/107) والمشكل (13/433) ، إلا أنه أشار إلى أن إسناده كسابقه ، أي بذكر النضر لا أنس .

◆ ورواية هشــام أخرجها أبو داود (3932) والنَّســائي (3/186) والطَّحاوي في المشكل (13/435) والـدَّارقطني (4176) والخطيب (1/357) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه يحيى بن صـبيح عن قَتـادة عن النَّضْـر عن بشـير عن أبي هريرة بدون ذكر الاستسـعاء – أخرجه الحميـدي في المســـــند (1093) وابن أحمد في العلل (1/349)

والطَّحاوي في المشكل (13/432) وابن حبَّان (10/157) .

◆ ورواه موسى بن خلف عن قَتادة عن النَّضْر عن بشير عن أبي هريرة بذكر الاستسعاء – أشار إليه البخاري في الجامع (2527) وأبو داود في السُّنن (3935) والبيهقي في الكبرى 03(10/475) ، وأخرجه الخطيب في الفصل (1/355) من طريقه ابن حجر في التغليق (3/342) .

◆ ورواه معمر عن قَتادة عن بشير عن أبي هريرة بذكر الاستسعاء وإسقاط النضر – أخرجه عبد الرَّزَّاق في المصنَّف كتاب المدبر / باب من أعتق شركاً ... (9/151) ، ومن طريقه إسحاق في المسند (1/162) ، وذكر أحمد أن معمراً لم يذكر الاستسعاء كما في تهذيب ابن القيِّم (5/396) ، وكذا نصَّ عليه البيهقي في الكبرى (10/476) .

◆ ورواه أيوب بن خَوط عن قَتادة عن النَّضْرِ عن بشير عن أبي هريرة – أشار إليه أبو مسعود الدِّمشقي في الأجوبة (ص169) .

◆ ورواه سعيد بن بشير عن قَتادة عن بشير عن أبي هريرة بدون ذكر النَّضْرِ – أشار إليه البيهقي في الكبرى (10/476) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في هذا الحديث سنداً متناً كما قال الدَّارقطني .

أما السَّند فعلى عدة أوجه :-

الوجه الأول :- فإنَّ عامَّةَ أصحاب قَتادة ذكر النَّضْر بن أنس بين قَتادة وبشير ، وهم :-

1- سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .
2- أبان (ص123) .

3- شعبة ، (ص126) .
4- همَّام (ص135) .
5- يحيى بن صبيح ، (ص136) .
6- حجَّاج بن حجَّاج ، (ص136) .
7- موسى بن خلف (ص177) .
8- وأيوب بن خوط وهو متروك – التَّهذيب (1/203) .
9- جرير بن حازم وقد تكلم في حديثه عن قَتادة .

فنقل ابن رجب عن أحمد : « كـان يحـدِّث بـالتَّوهُّم أشـياء عن قَتادة يسـندها بواطيل » ، قـال ابن رجب : وكـذلك ضَـعَّفَ يحيى وغيره حديث جرير خاصَّة – شرح العلل (2/509) .

وقـال عبد الله بن أحمد : « سـألت ابن معين عنه فقـال : ليس به بأس ، فقلت : إنه يحـدث عن قَتـادة عن أنس أحـاديث مناكير ! فقال : ليس بشيء ، هو عن قَتادة ضعيف » .

وقـال ابن عـدي : هو مسـتقيم الحـديث : صـالح فيه ، إلا روايته عن قَتــادة ، فإنه يــروي عنه أشــياء لا يرويها غــيره – التَّهذيب (1/295) .

وقد أخرج الشيخان له أحاديث من روايته عن قَتادة .

وبهذا الوجه – سنداً – أحاديث في الكتب السَّبعة .

<u>الوجه الثاني</u> :- رواه عن قَتادة ثلاثة أسقطوا النَّضْـر ، وهم :-

1. هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .
2. معمر (ص160) ، وقد اختلف عليه في ذكـــــره وإســـــقاطه كما أخرجه الخطيب ونصَّ عليه ابن حجر في الفتح (5/197) .
3. سعيد بن بشير (ص140) .

وهذا الوجه منقطع ، حيث إنَّ قَتـادة إنَّما يـروي عن بشـير بواسـطة ، ولم يـذكر المـزِّي في تهذيبه (1/365) قَتــادة في الـرواة عن بشـير ، وقد نَصَّ البخـاري على أنه لم يسـمع منه – العلل الكبـير للترمـذي (1/554-ترتيبـه) وجـامع التَّحصـيل (ص 255) .

الوجه الثـــــالث :- رواه حجَّاج بن أرطـــــاة - فيما ذكر الــدَّارقطني – عن قَتــادة عن موسى بن أنس مكــان النضر ، وكلاهما ابنان لأنس بن مالك .

وهذا الوجه معلٌّ من عدة أوجه منها :-

1. أن حجاجاً كثير الوهم كما سبق (ص122) .
2. مخالفته كل أصحاب قَتادة الكبار السابقين .
3. أنه ليس لِقَتـادة – في الكتب السِّـتَّة - رواية عن موسى ، بل لم يذكر في شيوخه أصلاً .

فالوجه الأول عن قَتادة أصح بلا شك .

أما المتن ، فإنه اختلف على قَتــادة في ذكر الاستســعاء خاصة على ثلاثة أوجه ، منهم من لم يـذكره أصـلاً ، ومنهم من رفعه ، ومنهم من جعله من قول قَتادة غير مرفوع .

الوجه الأول :- رواه شــعبة (ص126) وهشــام (ص124) ويحيى بن صبيح (ص136) .

الوجه الثــاني :- رواه بقية أصــحاب قَتــادة عــدا همَّام ، وعددهم سبعة .

الوجه الثـــــالث :- رواه همَّام (ص135) – في رواية ابن المقرئ - ، وخالفه محمد بن كثير وعمرو بن عاصم ، أســقطاه عن همَّام .

وفي هذين الوجهين اعترك الأقــران . هل ذكر الاستسـعاء مرفوع ، أم من قول قَتـادة ، أدرجه بعضـهم في أصل الحـديث المرفوع .

فذهب إلى القول الأول جماعة منهم :-

1. البخاري ، حيث أخرج رواية جرير وسعيد ثم قـال : تابعه حجَّاج بن حجَّاج وأبـــان وموسى بن خلف عن قَتـــادة ، اختصره شعبة .

وعقَّب ابن حجر على ذلك بقوله : « أراد البخـاريُّ بهــذا الرد على من زعم أن الاستسعاء في هذا الحديث غير محفـوظ ، وأن سعيد بن أبي عَروبة تفـرد به ، فاسـتظهر له برواية جرير بن حـــازم بموافقته ، ثم ذكر ثلاثة تابعوهما على ذكرها ... » -

الفتح (5/197) . وقـال التِّرمـذيُّ وعنه : « وكأنَّه قـوَّى حـديث سـعيد بن أبي عَروبة في أمـره بالسِّـعاية » - العلل الكبـير (1/549-ترتيبه) .

2. مسلم بن الحجَّاج .
3. التِّرمذي .
4. ابن حبَّان . وقد سبق تصحيحهم .
5. الطَّحاوي ، وسيأتي كلامه بعد .

وخـالفهم جماعة آخـرون ذهبـوا إلى ضـعف رفع الاستسعاء ، ومنهم :-

1. الإمـام الشـافعي في الأم قـال : « وحـديث الاستسـعاء ضـعيف » - الأم (7/21) . وقـال أيضـاً : « سـمعت بعض أهل النظر والـدين منهم وأهل العلم بالحـديث يقـول : لو كان حديث سعيد بن أبي عروبة في الاستسـعاء منفـرداً لا يخالفه غيره ما كان ثابتاً » - الأم (8/675) .
2. الإمـــــام أحمد بن حنبل ، حيث قـــــال : « ليس في الاستسعاء حديث يثبت » .
3. ابن المنذر قال : « لا يصحُّ حديث الاستسعاء ... » .
4. سـليمان بن حـرب ، قـال الأثـرم : « طعن سـليمان بن حـرب في هـذا الحـديث وضـعفه » - نقله عنهم ابن القيِّم في تهذيبه (10/319) .
5. النَّسائي ، حيث قال : « الكلام الأخير – يعني الاستسعاء – من قـول قَتـادة ، بلغـني أن هَمَّامـاً روى هـذا الحـديث فجعل هـذا الكلام من قـول قَتـادة » - تحفة الأشـراف (9/304) .
6. أبو بكر النَّيســابوري قـــال : « ما أحسن ما رواه همَّام وضبطه ، فصل بين قول النَّبي وبين قول قَتادة » - سنن الدَّارقطني (4/71) .
7. الإسـماعيلي ، حيث قـال : « قوله "ثم استسـعى" ليس في الخبر مسنداً ، وإنَّما هو قول قَتادة ، مـدرج في الخـبر على ما رواه همَّام » - الفتح (5/198) .

8. الـدَّارقطني ، وقد سـبق كلامه في الأصل ، بل قـال عن رواية ســـعيد وجرير : « وأحســـبهما وهِما فيه ، لمخالفة شعبة وهشام وهمَّام إياهما » - السنن (4/70) .
9. الخطيب البغـــدادي ، حيث ذكر الحـــديث في الفصل (1/348) وخرَّجه ، ولم يعترض على القول بإدراجه .
10. أبو مسعود الدِّمشقي ، قـال في الأجوبة (ص168) ـ : ـ « حـــديث همَّام حسن ، وعنـــدي أنه لم يقع للبخـــاري ولا لمسلم أيضاً ، ولو وقع لهما لحكما بقوله » ، كذا قال .

وغاية ما عند المضعِّفين أمران :-

الأول :- أن شـعبة وهشـاماً ، أثبت أصـحاب قَتـادة ، وقد تابعهما جماعة ، وسعيد ابن أبي عَروبة قد اختلط .

الثاني :- أن هَمَّاماً ميَّز بين المرفوع والمـدرج ، فـدلَّ ذلك على حفظه للحديث .

وقد أجاب الأولون وغيرهم عن ذلك بحجج أقوى مما احتج به المضعِّفون.

فقال الطَّحاوي : « فكـان جوابنا له في ذلك أنَّ الـذي في هـذين الحـديثين ليس بخلاف لما في الأحـاديث الأولى المرويَّة عن قَتادة ، ولكنه على التقصير من شعبة وهشـام عن حفظ ما حفظه سعيد ومن ذكرناه معه عن قَتادة ، ولما حفظوه عنه في هــذا الحــديث ، ومن حفظ شــيئاً كــان أولى ممن قصر عنه ، وسعيد أولى النَّاس بقَتادة وأحفظهم لحديثه ... » ، إلى أن قال : « وكيف يجوز أن يدع ما رواه سـعيد ويحـيى بن صَـبيح وجرير بن حازم وحجَّاج بن أرطاة وأبـان بن يزيد عن قَتـادة في ذلك ، مع موافقة معمر بن راشد إياهم عن قَتادة في ذلك – وإن كان قد قصر في إســناده ، وأســقط منه رجلاً - ، ومع موافقة من سواهم إياهم عليه ، مع كثرة عـددهم ، ويصـير إلى ما رواه من عدده أقلُّ من عددهم ، وإن كـان ما روي في ذلك لا يخـالف ما رووا ، وإنَّما في التقصير عما رووا ، ومن لم يقصر أولى بقبول الرِّواية في ذلك ممن قصر ، وبالله التوفيق » - المشـــــكل (13/435-438) .

وقـال ابن القيِّم في حاشـية السـنن (10/320) : « وقـال آخرون : الحديث صحيح ، وترك ذكر شعبة وهشـام للاستسـعاء لا يقــدح في رواية من ذكرها ، وهو ســعيد ابن أبي عَروبة ، ولا سـيَّما فأنه أكـبر أصـحاب قَتـادة ومن أخصـهم به ، وعنـده عن قَتـادة ما ليس عند غـيره من أصـحابه ، ولهـذا أخرجه أصـحاب الصـحيحين في صـحيحيهما ، ولم يلتفتا إلى ما ذكر في تعليله . وأما الطعن في رواية ســعيد عن قَتــادة - ولو لم يخــالف - : فطعن ضعيف ، لأن سـعيداً عن قَتـادة حجة بالاتفـاق ، وهو من أصح الأســانيد المتلقــاة بــالقبول الــتي أكــثر منها أصــحاب الصــحيحين وغــيرهم ، فكيف ولم ينفــرد ســعيد عن قَتــادة بالاستسعاء ، بل قد رواه عن قَتادة جرير بن حـازم ، وناهيك به ...

فهؤلاء خمسة رووه عن قَتـادة : سـعيد ، وجرير بن حـازم وأبــان وحجَّاج بن حجَّاج ، وموسى بن خلف . ثم لو قــدر تفــرُّد سعيد به لم يضره ، وسعيد وإن كـان قد اختلط في آخر عمـره فهذا الحديث من رواية يزيد بن زُرَيع وعبـدة وإسـماعيل والجُلَّة عن سعيد وهؤلاء أعلم بحديثه . ولم يـرووا عنه إلا ما كـان قبل اختلاطه ، ولهذا أخرج أصحاب الصَّحيح حديثهم عنه . فالحــديث صحيح محفوظ بلا شك » .

وقـــال ابن عبد الهـــادي في التنقيح بعد حكاية أقـــوال المضعفين : « وفي قول هؤلاء الأئمة نظر ، فإن سـعيد بن أبي عَروبة من الأثبات في قَتادة ، وليس هو بدون همَّام ، وقد تابعه جماعة على ذكر الاستسعاء ... » ، ثم ذكر أسماءهم السابقة – نصب الراية (3/283) .

وقـال ابن حجر بعد أن حكى أقـوال المُضَـعِّفِينَ : « هكـذا جزم هؤلاء بأنه مدرج . وأبى ذلك آخرون منهم صـاحبا الصَّـحيح فصحَّحا كون الجميع مرفوعاً ، وهو الـذي رجَّحه ابن دقيق العيد وجماعة ، لأن سعيد بن أبي عَروبة أعرف بحديث قَتـادة لكـثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من همَّام وغـيره ، وهشـام وشـعبة إن كانا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينفيا ما رواه ، وإنَّما اقتصـرا

من الحـديث على بعضه ، وليس المجلسُ متَّحـداً حـتى يتوقَّف في زيادة سعيد ، فـإن ملازمة سـعيد لِقَتـادة كـانت أكـثر منهما فسمع منه ما لم يسمعه غيره ، وهذا كلُّه لو انفرد ، وسـعيد لم ينفرد ، وقد قال النَّسائي في حـديث أبي قَتـادة عن أبي المليح في هـذا البـاب بعد أن سـاق الاختلاف فيه على قَتـادة : هشـام وسعيد أثبت في قَتادة من همَّام ، وما أُعِلَّ به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرَّد به مردود لأنه في الصَّـحيحين وغيرهما من رواية من سـمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زُرَيع ووافقه عليه أربعة تقدَّم ذكرهم وآخرون معهم لا نطيل بـذكرهم ، وهمَّام هو الـذي انفـرد بالتَّفصـيل ، وهو الـذي خـالف الجميع في القـدر المتَّفق على رفعه فإنه جعله واقعة عين وهم جعلـوه حكمـاً عاماً ، فدلَّ على أنَّه لم يضبطه كما ينبغي .

والعجب ممن طعن في رفع الاستسعاء بكـون همَّام جعله من قول قَتادة ولم يطعن فيما يدلُّ على تـرك الاستسـعاء وهو قوله في حديث ابن عمر في الباب الماضي "وإلا فقد عتق منه ما عتق" بكـون أيـوب جعله من قـول نـافع كما تقـدَّم شـرحه ، ففصل قول نافع من الحديث وميَّزه كما صـنع همَّام سـواء فلم يجعلوه مدرجاً كما جعلوا حديث همَّام مـدرجاً ، مع كـون يحـيى بن سعيد وافق أيوب في ذلك وهمَّام لم يوافقه أحد ، وقد جزم بكون حديث نافع مدرجاً محمد بن وضَّاح وآخرون .

والذي يظهر أن الحديثين صحيحان مرفوعـان وفاقـاً لعمل صـاحبي الصَّـحيح ، وقـال ابن المـوَّاق : والإنصـاف أن لا نـوهم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قَتادة يفـتي به ، فليس بين تحديثه به مرة وفتياه به أخرى منافاة .

قلت : ويؤيد ذلك أن الـبيهقي أخـرج من طريق الأوْزاعي عن قَتـادة أنه أفـتى بـذلك ، والجمع بين حـديثي ابن عمر وأبي هريرة ممكن بخلاف ما جزم به الإسماعيليُّ .

قال ابن دقيق العيد : حسبك بما اتفق عليه الشـيخان فإنه أعلى درجات الصَّحيح ، والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعللوا في تضـعيفه بتعليلات لا يمكنهم الوفـاء بمثلها في المواضع الـتي

يحتــاجون إلى الاســتدلال فيها بأحــاديث يَــرِدُ عليها مثل تلك التَّعليلات .

وكـأن البخـاري خشي من الطعن في رواية سـعيد بن أبي عَروبة فأشــار إلى ثبوتها بإشــارات خفية كعادته ، فإنه أخرجه من رواية يزيد بن زُرَيع عنه وهو من أثبت النَّاس فيه وســـمع منه قبل الاختلاط ، ثم اســـتظهر له برواية جرير بن حـــازم بمتابعته لينفي عنه التَّفرُّد ، ثم أشــار إلى أنَّ غيرهما تابعهما ثم قال : اختصره شعبة ، وكأنَّه جواب عن سـؤال مقـدر ، وهو أن شعبة أحفظ النَّاس لحديث قَتـادة فكيف لم يـذكر الاستسـعاء ، فأجاب بأنَّ هـذا لا يـؤثر فيه ضـعفاً لأنَّه أورده مختصـراً وغـيره ســاقه بتمامه ، والعــدد الكثــير أولى بالحفظ من الواحد والله أعلم .

وقد وقع ذكر الاستســعاء في غــير حــديث أبي هريــرة : أخرجه الطَّبراني من حديث جابر ، وأخرجه الـبيهقي من طريق خالد بن أبي قلابة عن رجل من بـني عـذرة » - الفتح (5/198-199) .

فتبيَّن بما سبق أن من ضَعَّفَ رواية السِّـعاية له حجة قويَّة وأدلة ظــاهرة . إلا أنَّ أدلة المصــحِّحين أقــوى وأظهر بكثــير ، فالمصـير إلى ما كـان هـذا سـبيله أولى وأحـرى كما ذهب إلى ذلك من سبق ذكرهم .

ورواية همَّام شاذةٌ جـداً ، لأنَّ أحـداً من الـرُّواة عن قَتـادة لم يوافقه على ما قاله ، فقَتـــادة ، إما أن يكـــون قد ذكرها مرفوعة أو لم يذكرها أصلاً ، كما قال كل الرُّواة عن قَتادة .

أما التفصـيل الــذي أتى به همَّام فلا أصل له – كما أشــار إلى ذلك الحافظ - ، فالاســتدلال به ضــعيف ، والاعتمــاد عليه أضــعف ، خصوصــاً مع الاختلاف عليه في ذكرها ، وتفــرد ابن المقـرئ بـذلك مقابل اثـنين لم يـذكراها ، فـدلَّ على اضـطرابه فيها .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث برواية السِّـعاية صـحيح مرفوعـاً ، كما ذهب إليه صاحبا الصَّـحيح وغيرهما ، وفي تـرجيح الـدَّارقطني ومن وافقه نظرٌ لما سبق ، والله أعلم .

27. الحديث الثامن عشر

وســـئل عن زُرارة بن أوفى عن أبي هريـــرة عن النَّبي قال : » لا تصحب الملائكة رفقةً فيها جرسٌ « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

- فـرواه عمـران القطَّان عن قَتـادة عن زُرارة عن أبي هريرة موقوفاً .
- وخالفه سعيد بن بشير ، فـرواه عن قَتـادة عن زُرارة عن سعد بن هشام عن عائشة عن النَّبي .

واختلف عن سعيد بن بشـير في متنه ، فقيل عنه : لا تصحب الملائكة رفقة فيها جلد نمر .

- قاله الوليد بن مسلم .

ولا يصح القولان «[546] .

546(?) العلل (ج3/ل181) (10/328) .

التَّخْرِيج

- رواية عمران أخرجها أبو داود في السُّنن كتاب اللباس / بـاب في جلـود النمـور (4127) بلفظ : « جلد نمر » ، وعلقها ابن المنذر في الأوسط (2/299) .
- ورواية سعيد بن بشير أخرجها ابن المنذر في الأوسط (2/299) والطَّبراني في مسـند الشَّـاميين (4/57)ـ ، باللفظين عن الوليد بن مسلم .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه هشـام عن قَتـادة عن زُرارة عن أبي هريـرة مرفوعاً – أخرجه إسحاق (1/302) وأحمد (2/385و414) – كلاهما في المسند – والنَّسائي في الكبرى كتاب السِّـير / باب التغليظ في الأجراس (5/215) .

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنَّف كتاب الجهـاد / بـاب ما قَالَوا في الأجراس (6/424) موقوفاً ، كلهم بلفظ : « جرس » .

- ورواه سـعيد بن أبي عَروبة عن قَتـادة عن زُرارة عن أبي هريرة مرفوعاً – أخرجه أبو مسـعود الدِّمشـقي في الأجوبة (ص273) ، بلفظ : «جرس » .
- ورواه أبو جُـزَي نصر بن طريف عن قَتـادة عن زُرارة عن أبي هريرة مرفوعاً – أخرجه الدَّارقطني في الأفـراد (5/166-أطرافه) ، بلفظ : «جرس » .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتـادة في هـذا الحـديث ، في متنه وسـنده ورفعه .

ولم يعرِّج الحافظ الدَّارقطني هنا على رواية هشام ، وهي أقـوى الرِّوايـات وأشـهرها ، ولعله أراد الاقتصـار على روايـات المخالفين ، فمثله لا تخفى عليه غالباً . كما لم يذكر رواية نصر التي أخرجها في الأفراد .

وحاصل الخلاف ، أنَّ كـلَّ من رواه عن قَتـادة جعله عن زُرارة عن أبي هريرة بلفظ : « جرس » ، وهم :-

1. هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .
2. سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .
3. عمـران القطَّان (ص167) . وروايته عند الـدَّارقطني موقوفة معلقة بلفظ : «جـرس » ، وعند أبي داود مرفوعة مسـندة بلفظ : « جلد نمر » . ولم يتبيَّن لي أيُّهما أصحُّ ، ولعله اختلف عليه فيها ، وإن كان الإسناد أقوى من التَّعليق .
4. أبو جُزَي ، وقد سبق بيان ضعفه (ص189) .

وخالفهم سعيد بن بشير ، فرواه عن قَتـادة عن زُرارة عن سـعد بن هشـام عن أبي هريـرة ، وقـال فيه : « جلد نمر » ، في رواية ، وفي أخرى : « جرس » .

وعقب الـدَّارقطني على ذلك بقوله : « ولا يصـحُّ القـولان » ، أي السَّند والمتن .

وقرائن ما قاله هي :-

1. أن سعيد بن بشير ضعيف في قَتادة كما سبق (ص140) .
2. مخالفته لكل من رواه عن قَتادة في إسناده ، وفيهم الأثبات عنه .
3. احتمال تركيبه هذا الحديث لسـند حـديث آخر شـبيه به ، وهو ما رواه سـعيد بن أبي عَروبة عن قَتـادة عن زُرارة عن سـعد بن هشـام عن عائشة أنَّ رسـول الله أمر بقطع الأجـراس – أخرجه إسـحاق (3/711) وأحمد (6/150) - كلاهما في المسند - .

فلعل سعيد بن بشير روى الحـديثين فجعل سـند هـذا لمتن ذاك وسوَّاه سهواً .

4. أنَّ مما يدلُّ على اضِّطرابه فيه ، أنه روى هذا الحديث عن أبي الزُّبـير عن أنس أيضـاً – أخرجه ابن عدي في الكامل (4/421) ، وأعلَّه به .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر أنه لا يصح عن قَتـادة إلا عن زُرارة عن أبي هريــرة بلفظ : «جــرس » ، وما عــداه فــوهم كما ذهب إليه الدَّارقطني ، وهذا سند صحيح .

وقد جاء الحديث من طريق آخر مرفوعاً عن أبي هريرة ، رواه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عنه به – أخرجه مسلم في صحيحه كتاب اللباس / باب كراهية الكلب والجرس (2113) .

وله شـاهد من حـديث عمر بن الخطـاب قـال سـمعت رسول الله صلى الله عليه وسـلم يقـول : « إنَّ مع كل جـرس شيطاناً » - أخرجه أبو داود في (4230) ، وقال المنـذري : « قــال المنــذري : مــولاة لهم مجهولة ، وعــامر بن عبد الله بن الزبير لم يدرك عمر » ، فالسند ضعيف .

28. الحديث التاسع عشر

وسئل عن حديث زياد بن رياح عن أبي هريرة قـال رسول الله : » بـادروا الأعمـال بست : طلـوع الشَّـمس من مغربها والدَّجال والدُّخان ودابَّة الأرض ... « .

فقال : » يرويه قَتادة واختلف عنه .

- فرواه شـعبة وهمَّام عن قَتـادة عن الحسن عن زيـاد بن رباح عن أبي هريرة .
- وخالفهما عمران القطَّان ، فرواه عن قَتادة عن عبـدِ الله بن رباح عن أبي هريرة ، ولم يذكر الحسن .

والأول أصح «[547] .

547(?) العلل (ج3/ل181) (10/3239) .

التَّخْرِيج

- رواية شعبة أخرجها مسلم في صحيحه كتاب الفتن / بـــاب في بقية ... (2947) وابن حبَّان في التَّقاســـيم (15/1990-إحسان) وابن منده في الإيمان (2/921) وأبو عمرو الدَّاني في الفتن (526) والمزِّي في تهذيبه (3/47) .
- ورواية همَّام أخرجها أحمد في المسند (2/324و407) ومسلم (2947) والمزِّي (3/47) .
- ورواية عمـــران أخرجها الطَّيالسي (2549) وأحمد (2/511) – كلاهما في المســند – والحــاكم في الفتن من المستدرك (4/516) – وصحَّحه - .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتادة لهذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتــادة في إسـناد هـذا الحـديث على وجهين اثنين :-

الأول :- رواه اثنــان عن قَتــادة عن الحسن البصــري عن زياد بن رباح عن أبي هريرة . وزيـاد بصـري ثقة – التَّقـريب (2085) .

وهذان الرَّاويان هما :-

1. شعبة (ص126) .
2. همَّام (ص135) .

وخالفهما عمــران بن داوَر القطَّان ، جعله عن قَتــادة عن عبد الله بن رباح عن أبي هريرة .

فأسقط الحسن وجعل عبد الله مكان زياد .
وعبد الله هذا كسابقه ثقة بصري – التَّهذيب (3327) .
وأخرج لهما مسلم عن أبي هريرة .
ورجَّح الدَّارقطني الوجه الأول ، ولذلك قرائن منها :-

1. أن عمـران ليس كمن خالفه في قَتـادة ، بل هو مختلف فيه كما سبق (ص167) .
2. أن شـعبة وهمَّام من أثبت النَّاس في قَتـادة كما سبق .
3. أنَّ احتمال الخطأ من واحد أقرب من الاثنين .
4. أن رواية قَتـادة عن الحسن أكـثر من روايته عن عبدِ الله بن رباح ، فليس له في الكتب السِّتَّة عنه ، وهو لم يســـمع منه كما ســـيأتي عن ابن رجب (ص419) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني ، الصَّواب رواية شعبة وهمَّام ، ورواية عمران وهم منه .

وقد جـاء الحـديث من طريق آخر عن أبي هريـرة ، رواه العلاء بن عبد الـــرحمن عن أبيه عن أبي هريـــرة – أخرجه مسلم (2947) .

29. الحديث العشرون

وسئل عن حديث شهر بن حوشب عن أبي هريــرة قال رسول الله : » الكمـأة من المنِّ[548] ، وماؤها شـفاء للعين ، والعجوة[549] من الجنة « .

فقال : » ... واختلف عن قَتادة .

- فرواه سـعيد بن أبي عَروبة عن قَتـادة عن شـهر عن عبدِ الرحمن بن غَنْم عن أبي هريرة .
- وقال عدي بن أبي عمارة عن قَتــادة عن الحسن عن أبي هريرة ...
- وقال هشام الدَّسْتَوائي وهمَّام وأبان وحماد بن سلمة عن قَتادة عن شهر عن أبي هريرة «[550] .

التَّخْرِيج

- رواية ســعيد أخرجها أحمد في المسـند (2/325) من طريق روح عنه . وأخرجه أحمد أيضـاً (2/356و490) من طريق عبد الله بن بكر عن سعيد بإسقاط عبد الرحمن بن غنم . وبالوجه الأول عن سـعيد أخرجه أيضـاً النَّسـائي في الكبرى كتاب الأطعمة / باب 31و55 (4/157و166) .
- ورواية هشـــام أخرجها أحمد في المســـند (2/511) والتِّرمــذي في الجــامع كتــاب الطب / بــاب ما جــاء في الكمـأة ... (2068) – وحسـنه – والنَّسـائي في الكـبرى (4/157و166) .
- ورواية أبان أخرجها أحمد (2/357) .
- ورواية حماد أخرجها أحمد (2/421) .

548(?) أي : هي مما منَّ الله به على عباده – النهاية (ص885) (منن) .
549(?) نوع من تمر المدينة – النهاية (ص596) (عجا) .
550(?) العلل (ج3/ل197) (11/26) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتـادة لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف في هذا الحديث على قَتادة على ثلاثة أوجه سـاقها الـدَّارقطني ولم يـرجح بينها ، إلا أنه يظهر من مقتضى منهجه ترجيح الوجه الأخير .

وهذا بيان الأوجه وحكمها :-

الوجه الأول :- رواه سـعيد بن أبي عَروبة (ص127) عن قَتادة عن شهر عن عبدالرحمن بن غَنْم عن أبي هريرة .

كـذا أطلق الـدَّارقطني عن سـعيد بنِ أبي عَروبة . ويظهر من التَّخـريج أن خلافـاً حصل عليه ، ولم يـذكره الـدَّارقطني اختصاراً ، أو أنه لم يقف عليه .

الوجه الثـاني :- رواه عـدي بن أبي عمـارة عن قَتـادة عن الحسن عن أبي هريرة .

وهذا الوجه مرجوح ووهمٌ لعدة قرائن منها :-

1. أن عـديا مختلف فيه ، حيث ذكـره ابن حبَّان في الثِّقات ، وقال عنه العقيلي : « في حديثه اضـطراب » - اللسان (4/188) .
2. مخالفته لكل أصحاب قَتادة الحفَّاظ .
3. سـلوكه للجـادة في هـذا السَّـند ، وقد تقـدَّم (ص171) أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة .

الوجه الثالث :- رواه بقية أصحاب قَتادة عنه عن شهر عن أبي هريرة .

وهؤلاء هم :-

1. هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .
2. همَّام (ص135) .

3. أبان (ص123) .
4. حماد بن سلمة (ص137) .

فرواية هؤلاء أصحُّ من حيثُ العددُ والحفظُ . ومن حيث إنَّ لشهرٍ عدة أحاديث في المسند والسُّنن .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر أنه لا يصحُّ إلا عن شـهر عن أبي هريـرة ، وشهر صدوق – التَّهذيب (2/182) ، فالسَّند حسن .

وقد تـابع قَتـادة عليه عن شـهر اثنـان ، هما :- ابنُ أبي وحشيَّة وعبَّادُ بن منصور – أخرجه عنهما أحمد (2/421) .

وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة ، منها ما رواه :-

1. أبو سلمة – أخرجه التِّرمذي في الجامع (2066) وقال : « حسن غريب » .
2. أبو صـالح – أخرجه العقيلي في الضُّـعفاء (1/119)ـ ، وأعلَّه .

وله شواهد في الصَّحيح وغيره .

30. الحديث الحادي والعشرون

وسئل عن حـديث شـهر عن أبي هريـرة قـال رجل لرسول الله : »طلّقت امرأتي ، فقال : تــزوَّج ولا تطلِّق ، فإنَّ الله لا يحبُّ والذَّوَّاقين[551] والذَّوَّاقات « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

- فقال بكر بن بكَّار عن سعيد عن قَتادة عن شــهر عن أبي هريرة .
- وخالفه أبــان بن يزيد العطَّار ، فــرواه عن قَتــادة عن شهر مرسلاً .
- وأرسله هشام الدَّسْتَوائي عن قَتادة ، لم يجاوز به .

والمرسل أشبه «[552] .

551(?) أي سريعي النِّكاح سريعي الطَّلاق .
552(?) العلل (ج3/ل197) (11/29) .

التَّخْرِيج

- رواية بكر أخرجها الــدَّارقطني في الأفــراد (5/205- أطرافه) .
- ورواية أبــان أخرجها الخطَّابي في غــريب الحــديث (1/455) .
- ورواية هشام أخرجها البَنْدَهي في شرح المقامات كما في المداوي (2/330) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه ابن أبي عــدي وعبد الأعلى عن ســعيد بن أبي عَروبة عن قَتــادة عن شــهر عن النَّبي مرســلاً – أخرجه ابن جرير في تفسيره (2/539) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في هذا الحديث وصلاً وإرسالاً .

فأرسل عنه اثنان هما :-

1. أبان العطَّار (ص123) ، أرسله عن شهر .
2. هشــام الدَّسْــتَوائي (ص124) ، أرســله عن قَتــادة وأسقط شهراً .

وروى الحديث سعيد بن أبي عَروبة ، واختلف عليه .

فرواه بكر بن بكَّار عنه عن قَتادة عن شهر عن أبي هريرة مرفوعاً .

وبكر ضعيف – التَّقريب (744) .

وخالفه اثنان من أصحاب سعيد ، روياه عنه مرسلاً بشــهر ، وهما :-

1. ابن أبي عدي ، واسـمه محمد بن إبـراهيم السُّـلمي ، ثقة بصري – التَّهذيب (3/492) .

2. عبد الأعلى (ص182) .

فرواية هـــذين عن ســـعيد أصح ، ورواية بكر منكـــرة ، لمخالفتها لرواية الثِّقـات ، هـذا مع ضَـعَّفَ بكر نفسه . بقي أنه هل لشهر مدخل في طرق الحديث أما لا .

فكلٌّ من روى الحديث ذكره عدا أبان ، والذي يظهر وهمه في إسقاطه - وإن لم يؤثر هذا شيئاً في الحديث - لسببين هما :-

1-أن ذكر شهر ورد في رواية سـعيد وهشـام ، وهما أثبت أصحاب قَتادة .

2-أن الحديث قد جـاء من طريق آخر عن شـهر مرسـلاً ، رواه ليث عنه – أخرجه ابن أبي شـــيبة في المصـــنَّف كتـــاب الطلاق / بـــاب منكـــره الطلاق من غـــير ريبة (4/187) .

وليث بن أبي سـليم ضـعيف – التَّهـذيب (3/484) . فـدلَّ ذلك على أن قَتادة إنَّما رواه عن شهر مرسلاً ، وشـهر صـدوق كما سبق (ص264) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني لا يصح عن قَتادة إلا مرسلاً .

والأقرب أنه أرسله عن شهر ، فالسَّند ضعيف .

ولحديث أبي هريرة طريق آخر رواه عنه الأعـرج – أخرجه ابن وهب في الجامع (534) قال أخبرنا يزيد بن عياض عن عبدِ الرحمن الأعرج ... به .

ويزيد هذا متروك متهم – التَّهذيب (4/425) .

وله شـــاهد من حـــديث أبي موسى الشـــعري – أخرجه الطَّبراني في الأوسط (8748) . وشـــاهد آخر عن عبـــادة بن الصَّامت . قـال عنه الهيثمي : « رواه الطَّبراني ، وفيه راوٍ لم يسمَّ » - المجمع (4/335) .

ففي ثبوت الحـديث نظر لأن مصـادره متـأخرة – عـدا ابن وهب - وبأسانيد لا تخلوا من علة ، وفي المتن غرابة .

31. الحديث الثاني والعشرون

وسـئل عن حـديث عبد الـرحمن بن آدم – وهو عبد الرحمن مولى ابن بُـرثن[553] – عن أبي هريـرة عن النَّبي قـال : » إنَّ الله كتب الجمعة على من كـان قبلنا ، قد اختلف النَّاس فيها ، فهدانا الله لها ، والنَّاس تبع ... « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

- فرواه سعيد بن أبي عَروبة وهشام الدَّسْتَوائي وهمَّام عن قَتادة عن عبدالرحمن بن آدم – مولى أم بُـرْثُن عن أبي هريرة .
- وخالفهم سعيد بن بشير ، فرواه عن قَتادة عن سعيد بن عبد الرحمن بن أَبْزَى عن أبي هريرة .

ووهم فيه . والصَّواب قـول ابن أبي عَروبة ومن تابعه «[554] .

553(?) كذا في الأصل ، والمؤلف ذكره في المؤتلف (1/187) فقـال : « عبد الـرحمن مـولى أم برثن » ، وقال المزي : « ربما قيل له ابن برثن » - التهذيب (4/336) .
554(?) العلل (ج3/ل205) (11/77-78) .

التَّخْرِيج

- رواية سـعيد أخرجها أحمد في المسـند (2/512) وابن عدي في الكامل (8/79) .
- ورواية هشام أخرجها إسحاق في المسند (1/125) .
- ورواية همَّام أخرجها الطَّيالسي (2571) وأحمد (2/491و509) – كلاهما في المســـــــند – والخطيب في الموضح (2/239) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه شعبة عن قَتادة عن عبد الرحمن بن آدم عن أبي هريرة – أخرجه أحمد في المسند (2/236) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في تسمية شيخه في هذا الحديث .

فكل من رواه عنه من أصحابه الثِّقـات جعله عبد الـرحمن بن آدم ، وهم :-

1. سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .
2. هشام (ص124) .
3. همَّام (ص135) .
4. شعبة (ص126) .

وخالفهم سعيد بن بشير فجعله عن ابن أَبْزَى .

ورجَّح الدَّارقطني رواية الجماعة ، لقرائن منها :-

1. أن سعيد بن بشير ضعيف في قَتادة كما سبق (ص140) .
2. أن رواية الجماعة أقوى من رواية الواحد .
3. أن كل من خالفه من أثبت النَّاس في قَتادة .

4. أن قَتادة لا تعـرف له رواية عن ابن أَبْـزَى مباشـرة ، بل هو يروي عنه - عادة - بواسطة كما سبق (ص210) .
5. أن لِقَتـادة حـديث آخر يرويه عن ابن آدم – أخرجه أحمد (2/406) إسـحاق (1/124) – كلاهما في المسـند - وأبو داود في السُّنن (4324) ، وسنده حسن .

فدلَّ ذلك كله على صحة ترجيح الدَّارقطني ، ووهم سـعيد بن بشير .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني ، إنَّما رواه قَتادة عن ابن آدم لا ابن أَبْـزَى ، وسـنده منقطع لقـول ابن معين بـأنَّ قَتـادة لم يسمع من عبد الرحمن مولى أمِّ بُرْثُن – المراسيل (633) .

وقد جـاء الحـديث من طريق آخر عن أبي هريـرة رواه عنه الأعرج – أخرجه البخاري في الجـامع كتـاب الجمعة / بـاب فرض الجمعة (876) ومسلم في صحيحه كتـاب الجمعة / بـاب هداية هذه الأمة ... (855) ، وفيه طرق أخرى عن أبي هريرة .

32. الحديث الثالث والعشرون

وسـئل عن حـديث عكرمة عن أبي هريـرة قـال رسول الله : » من صـوَّر صـورة ... « الحـديث ، وفيه : » من استمع إلى حديث قوم ... « ،

» من كذب في رؤياه ... « .

فقال : » ... فرواه قَتادة عن عكرمة عن أبي هريـرة .

واختلف عنه في رفعه .

- فرفعه همَّام والحكم بن عبد الملك عن قَتادة .
- ووقفه أبو عَوانة عن قَتادة ... «[555] .

555(?) العلل (ج3/ل212) (11/124) .

التَّخْرِيج

- رواية همَّام أخرجها أحمد في المسـند (2/504) وابن أبي الـدنيا في الـورع (86) والنَّسـائي في كتـاب الزينة / بـاب التصـاوير من الكـبرى (5/502) وبـاب ذكر ما يكلف أصحاب التصاوير ... من الصُّغرى (5360) والطَّحاوي في شرح المعاني كتاب الكراهية / باب الصور (4/287) .
- ورواية أبي عَوانة أشار إليها البخاري في الجامع كتـاب التعبـير / بـاب من كـذب في حلمه (7042) بقوله : وقـال قتيبة حدثنا أبو عَوانة ...

وأخرجها أبو نعيم في مسـتخرجه كما في فتح البـاري (12/531) وابن حجر في التَّغليق (5/275) من جهة النَّسائي .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه طلحة بن عبد الرحمن عن قَتادة عن عكرمة عن ابن عبـاس مرفوعـاً – أخرجه الطَّبراني في الكبـير (11/309) .
- ورواه سـعيد بن أبي عَروبة عن قَتـادة عن النَّضْـر بن أنس عن ابن عبـاس – أخرجه الطَّبراني في الكبـير (12/204) والإسـماعيلي في مسـتخرجه كما في الفتح (10/482) .
- ورواه هشام الدَّسْتَوائي عن قَتادة عن النَّضْـر عن ابن عباس – أخرجه مسـلم في صـحيحه كتـاب اللبـاس / بـاب 26 (2110) والإسماعيلي في مستخرجه .
- ورواه مجاعة بن الزبير عن قَتـادة عن عكرمة عن ابن عباس – أخرجه ابن شاهين في جزئه عن شيوخه (8) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحديث على ثلاثة أوجه . ذكر الــدَّارقطني وجهــاً واحــداً منها ، وحكى الخلاف في رفعه ووقفه .

أما الوجه الأول فرواه عنه ثلاثة هم :-

1. همَّام (ص135) .
2. الحكم بن عبد الملك (ص172) ، وكلاهما رفع الحديث .
3. أبو عَوانة (ص122) ، وأوقف الحديث .

كلهم رووه عن قَتادة عن عكرمة عن أبي هريرة .

الوجه الثاني رواه اثنان هما :-

1. سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .
2. هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .

رواياه عن قَتادة عن النَّضْر عن ابن عباس .

وواضح من هذه الطُّرق صحة الوجهين عن قَتادة مرفوعــاً .

أما الوجه الأول فـإن العـدد والحفظ ظـاهر فيه ، وقد تـابع قَتــادة على هــذا الوجه عن عكرمة : أبو هاشم الرُّمــاني فيما أخرجه الإسـماعيلي في مسـتخرجه - كما في الفتح (12/531) والتغليق (5/275) لابن حجر .

وأما الوجه الثاني فاجتمع فيه الحفظ والإتقان ، ويؤيـده ما رواه ســعيد بن أبي عَروبة قــال : ســمعت النضر بن أنس بن مالك يحدث قَتادة قال : كنت عند ابن عباس ... فذكر الحــديث – أخرجه البخاري في الجامع (5963) .

الوجه الثــالث ، رواه مجاعة بن الزبـــير وطلحة بن عبد الرحمن عن قَتادة ، فخالفا الجميع ولفَّقا بين الإســنادين ، حيث جعلاه عنه عن عكرمة عن ابن عباس .

وهذا ضعيف لقرائن منها :-

1. احتمال سلوك للجادة .

2. أنهما متكلم فيهما ، فمجاعة مختلف فيه كما سبق (ص139) ، وطلحة ذكره ابن حبَّان في الثِّقات ، وقال ابن عدي : « له مناكير » – كذا في اللسان (3/252-253) ، ولم أجده في الثِّقات ، وعبارة ابن عدي في الكامل (5/182) : « روى هو عن قَتادة شيئاً لا يتابعوه عليه » .
3. مخالفتهما كل أصحاب قَتادة .

فقَتادة إنَّما رواه عن عكرمة عن أبي هريرة ، وأما عن ابن عباس فإنَّما رواه بواسطة النَّضر كما سبق .

أما وقف أبي عَوانة للحديث فلا يضره ، لأنه خالف كلَّ أصحاب قَتادة ، ورواية الجماعةِ أصحُّ وأولى .

ولا يعني هذا أن عكرمة لم يروهِ عن ابن عباس ، لأنَّ القول في خصوص رواية قَتادة لهذا الحديث .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث صحيح بوجهيه عن قَتادة ، عدا رواية طلحة .

وقد جاء الحديث من طريق آخر عن عكرمة عن ابن عباس – أخرجه البخاريُّ في الجامع (7042) عن أيوب عنه .

33. الحديث الرابع والعشرون

وسـئل عن حـديث هشـام بن يحـيى بن العـاص بن هشـام المخـزومي عن أبي هريـرة عن النَّبي : » أيُّما رجل وجد متاعه بعينه عند مفلس فهو أحقُّ به « .

فقال : » ... واختلف فيه عن قَتادة .

- فرواه هشام الدَّسْتَوائي عن قَتادة عن بشير بن نَهيك عن أبي هريرة .

ولم يذكر بين قَتـادة وبشـير أحـداً . واختلف عليه في رفعه .

- فوقفه مسلم بن إبراهيم عن هشام . ورفعه غيره .
- ورواه ابن أبي عَروبة وشعبة وأبان بن يزيد وحماد بن سلمة عن قَتادة عن النَّضْر بن أنس عن بشير بن نَهيك عن أبي هريرة عن النَّبي .

وهو المحفوظ عن قَتادة «[556] .

556(?) العلل (ج3/ل220) (11/172) .

التَّخْرِيج

- رواية هشام مرفوعة أخرجها عبد الرَّزَّاق في المصنَّف كتاب البيوع / باب الرجل يفلس ... (8/264) وابن أبي شيبة في المصنَّف كتاب البيوع والأقضية / باب الرجل يموت ... (4/278) – كلاهما من طريق وكيع عن هشام به - .

وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب المساقاة / باب من أدرك ما باعه ... (1559) والبيهقي في الكبرى كتاب التفليس / باب المشتري يفلس بالثمن (6/77) من طريق معاذ بن هشام عن أبيه به ، ولم يبِّينا سنده ! بل أحالا على رواية سابقة بذكر النضر !!

- ورواية سعيد بن أبي عَروبة أخرجها أحمد في المسند (2/487و508) ومسلم (1559) والدَّارقطني في العلل (11/173) .
- ورواية شعبة أخرجها الطَّيالسي (2450) وإسحاق (1/162) وأحمد (2/410) – كلهم في مسانيدهم – ومسلم (1559) والطَّحاوي في المشكل (12/16) وشرح المعاني كتاب البيوع / باب الرجل يبتاع سلعة ... (4/164) والبيهقي (6/76) .
- ورواية أبان أخرجها أحمد (2/413) .
- ورواية حماد أخرجها أحمد (2/385) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه همَّام عن قَتادة عن النَّضْر عن بشير عن أبي هريرة – أخرجه أحمد في المسند (2/347) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتــادة في إســناد هــذا الحــديث كما ســبق (ص242) في حديث آخر .

فكل من رواه عن قَتــادة جعله عن بشــير عن النَّضْــر عن أبي هريرة ، وهم :-

1. سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .
2. شعبة (ص126) .
3. أبان بن يزيد (ص123) .
4. حماد بن سلمة (ص137) .
5. همَّام بن يحيى (ص135) .

وخالفهم هشام الدَّسْـتَوائي (ص124) فأسـقط النَّضْـر من السَّند .

وقد تقــدَّم (ص247) أن قَتــادة إنَّما يــروي عن بشــير بواسطة ، فمخالفة هشام لكلِّ أصحاب قَتادة تعـدُّ شـاذة ، وإن كـان ظـاهر صـنيع مسـلم والـبيهقي يـدلُّ على أنَّ رواية هشـام بواسطة ! فترجيح الدَّارقطنيِّ واضح ، حيث إنَّ قرينة العدد وما عرف من رواية قَتادة عن بشير يؤيد كلامه .

بقي أنه اختلف على هشــام الدَّسْــتَوائي في رفعه ووقفه فكل من رواه عنه رفعه ، وخالفهم مسلم الفَرَاهيدي (ص153) فوقفه عنه . والرَّفع أصــحُّ عنه ، لأنَّه رواية الجماعة ، ولمتابعة من رواه عن قَتادة .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قـال الـدَّارقطني ، إنَّما رواه قَتـادة عن بشـير بواسـطة النَّضر مرفوعـاً ، وهو سـند صـحيح ، ورواية هشـام الدَّسْتَوائي وهم منه . والله أعلم .

34. الحديث الخامس والعشرون

وسئل عن حـديث أبي رافع عن أبي هريـرة قـال : قال رسول الله : » إذا ضرب أحدكم فليتَّقِ الوجه ، فإنَّ الله خلق آدم على صورته « .

فقال : » رواه قَتادة ، واختلف عنه .

- فرواه ابن سَـوَاء عن سـعيد عن قَتـادة عن أبي رافع عن أبي هريرة .
- وخالفه همَّام ومثنى بن سعيد ، رويـاه عن قَتـادة عن أبي أيوب عن أبي هريرة .

ويشبه أن يكون الصَّحيح «[557] .

557(?) العلل (ج3/ل225) (11/205) .

التَّخْرِيج

- رواية ابن ســواء أخرجها ابن أبي عاصم في السُّــنة (528) والطَّبرانيُّ في الأوسط (8/25) .
- ورواية همَّام أخرجها أحمد في المسند (2/347و463) ومسلم في صحيحه كتاب الصـلة / بـاب النهي عن ضـرب الوجه (2612) .
- ورواية المثنى أخرجها الطَّيالسـيُّ (2558) وإسـحاق (1/182) وأحمد (2/519) – كلهم في مسانيدهم – ومسلم (2612) وابن خزيمة في التَّوحيد (1/82) والـــبيهقي في الأسماء (ص370) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه شعبة عن قَتادة عن أبي أيـوب عن أبي هريـرة – أخرجه مســـلم (2612) وابن الأعـــرابيِّ في المعجم (1314) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحديث عن أبي هريرة ! هل هو بواسـطة أبي رافع نفيع الصَّـائغ أم أبي أيـوب يحـيى بن مالك ؟ وكلاهما ثقة .

فسـعيد بن أبي عَروبة (ص127) رواه عن قَتـادة عن أبي رافع .

كذا رواه عنه ابن سواء واسمه محمد السَّدوسي البصــري أبو الخطاب ، وهو صدوق – التَّقريب (5976) .

وكـان يزيد بن زُرَيع (ص131) – وهو أثبت أصـحاب سـعيد بن أبي عَروبة - يقول : « عليكم به » – التَّهذيب (3/583) .

وخـالف سـعيداً جماعة رووه عن قَتـادة عن أبي أيـوب ، وهم :-

1. همَّام (ص135) .
2. المثنى بن سعيد ، ثقة بصري ، لمزه ابن حبَّان بقوله : « كان يخطئ » - التَّهذيب (4/21) .
3. شعبة (ص126) .

ورجَّح الـدَّارقطني الوجه الثـاني الـذي صـحَّحه مسـلم ، ولذلك قرائن منها :-

1) أنَّ هـذا رواية جماعة من أوثق أصـحاب قَتـادة ، فالوهم منهم أبعد من واحد .
2) أنَّ هذا السَّـند غـريب ليس بالمشـهور ، فـالوهم فيه من الحفَّاظ نادر .
3) أن لِقَتادة عن أبي رافع عدَّة أحاديث ، اثنان منها عند البخاريِّ ، فاحتمال سـلوك الجـادَّة من سـعيد بن أبي عَروبة وارد هنا . هـــذا فيما إذا لم يختلف عليه في هذا الحديث ، فـإنَّ ذكر الـدَّارقطني لابن ســواء يشــعر بخلاف على ســعيد بن أبي عَروبة احتمالاً فحسب .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث كما قـال الـدَّارقطني ، إنَّما رواه قَتـادة عن أبي أيوب عن أبي هريرة .

وللمتن طـــرق أخـــرى عن أبي هريـــرة ، منها ما رواه الأعرج – أخرجه أحمد في المسند (2/244) .

35. الحديث السادس والعشرون

وسـئل عن حـديث أبي رافع عن أبي هريـرة قـال رسول الله : »في الجمعة سـاعة لا يوافقها عبد مسـلم يسأل الله فيها خيراً إلا أعطاه « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

فرواه ابن أبي عَروبة ، واختلف عنه .

- فـرواه غُنْـدَر وروح بن عبـادة وأبو بحر البَكـراوي عن سعيد عن قَتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة .
- وخالفه عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، فرواه عن سـعيد عن قَتادة قال : بلغنا عن أبي رافع عن أبي هريرة .
- ورواه مُجاعة بن الزُّبـير عن قَتـادة عن خِلاسٍ بن عمرو عن أبي رافع عن أبي هريـرة . وهو أشـبهها بالصَّواب «[558] .

558(?) العلل (ج3/ل225) (11/206) .

التَّخْرِيج

- رواية غُنْدَر وروح أخرجها أحمد في المسند (2/489) عنهما قالا : ثنا شعبة أو سعيد عن قَتادة ، وأخرجها أبو عمرو السَّمرقندي في الفوائد المنتقاة العوالي (44) عن شعبة وحده .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه سعيد بن بشير عن قَتادة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة – أخرجه الطبراني في الدعاء (163) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في ذكر الواسطة بينه وبين أبي رافع .

فمُجاعة بن الزُّبير (ص139) رواه عن قَتادة عن خلاس بن عمرو عن أبي رافع

ولِقَتادة عدة أحاديث عن أبي رافع بواسطة خلاس ، منها واحد في مسلم (439)ـ ، وقد قال أحمد : « كان يحيى بن سعيد لا يحدِّث عن قَتادة عن خلاس بن عمرو شيئاً ، كأنَّه لم يسمع منه » - جامع التَّحصيل (633) .

ولم يتبين لي ما المراد بقوله : « لم يسمع » ! هل المراد صورة هذا السَّند بخصوصه ، أم هو قَتادة عن خلاس ، وقول أحمد ليس بالصَّريح في الانقطاع عند ابن القطان ، فلعله ترك التَّحديث عنه لأمر آخر غير الانقطاع .

وروى سعيد بن أبي عَروبة الحديث عن قَتادة ، واختلف عليه فيه .

فرواه عنه جماعة بإسقاطه منهم :-

1. غُنْـدَر ، ، واســمه محمد بن جعفر ثقة حافظ ، قــال عبد الرحمن بن مهدي : « كتب غندر عن سـعيد بعد الاختلاط » - التهذيب (2/35) .

وقــال ابن الجنيد : « قلت لابن معين : غُنْـدَر ســمع من سـعيد بن أبي عروبة في الاختلاط أو قبل ؟ فقـال لي يحـيى : زعمـوا أنه لم يسـمع منه إلا في الصـحة ، وإن أول من عـرف اختلاط سعيد بن أبي عروبة : غندر » - رواية ابن الجنيد (67) .

2. روح بن عبــادة .قــال روح : « ســمعت عن ســعيد قبل الاختلاط ، ثُمَّ غبت وقـــــــدمت ، فقيل لي : إنه اختلط » - التهذيب (1/615) .

وقـال أحمد : « روح حديثه عنه صـالح » - شـرح العلل (2/566) .

وقـــال الآجـــري عن أبي داود : « ســـماع روح منه قبل الهزيمة وكذا سرَّار » - التهذيب (2/34) .

3. أبو بحر ، واســمه عبد الــرحمن بن عثمــان ، ضــعيف – التَّقريب (3968) .

وخـــــــالفهم فيه عبد الأعلى (ص182) ذكرها مبهمة عن قَتادة بقوله : بلغنا عن أبي رافع .

ورجَّح الدَّارقطني رواية مُجاعة على لينها لسببين هما :-

1. احتمــال ســلوك الجــادَّة من ســعيد – في رواية الجماعة عنه – لكـثرة ما روى قَتـادة عن أبي رافع عن أبي هريرة كما سبق (ص281) .
2. قـوة عبد الأعلى في سـعيد ، فمتابعته تقـوي رواية مُجاعة .

فإن قـال قائل : لـنرجِّح رواية عبد الأعلى بالإبهـام فيكـون السَّند ضعيفاً لجهالة الرَّاوي ! فيقال جوابـاً عن ذلك : إن رواية مُجاعة من قبيل التَّفســـير لا الزِّيـــادة ، فكلاهما اتفق على الواسطة ، إلا أنَّ أحدهما أبهم والآخر فسَّر .

أما رواية سعيد بن بشـير الـتي أعـرض عنها الـدَّارقُطني ، فإنها منكــرة ، لمخالفتها ما رواه أصــحاب قَتــادة ، مع ضــعف سعيد في قَتادة كما سبق (ص140) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الإمـام الـدَّارقطني ، إنَّما رواه قَتـادة عن أبي رافع بواسـطة خلاس ، وهو سـند صـحيح ، وأصل الحـديث عن أبي هريـرة أخرجه البخـاري في جامعه (5295) ومسـلم (852) من طريق آخر ، والله أعلم .

36. الحديث السابع والعشرون

وسـئل عن حـديث أبي رافع عن أبي هريـرة قـال رسول الله : »إذا أتيتم الصَّـلاة فأتوها وعليكم السَّـكينة والوقار ، فما أدركتم فصلُّوا ، وما فاتكم فأتمُّوا « .

فقال : » ... وخالفه قَتادة .

- فرواه عن الحسن أبي هريرة .

ولم يذكر فيه أبا رافع ...

- ورواه ابن أبي عَروبة عن قَتادة عن أبي رافع .
- وخالفه قول همَّام وحجَّاج عن قَتادة .

وحديث أبي رافع أشبه بالصَّواب ... «[559] .

559(?) العلل (ج3/ل225) (11/208) .

التَّخْرِيج

- رواية سعيد بن أبي عَروبة أخرجها أحمد في المسند (2/489) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتـادة لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحديث .

فهمَّام (ص135) وحجَّاج (ص136) روياه عنه عن الحسن عن أبي هريرة .

وهـذا السَّـند منقطع لعـدم سـماع الحسن من أبي هريـرة كما سبق (ص171) .

وخالفهما ســعيد بن أبي عَروبة ، رواه عن قَتــادة عن أبي رافع عن أبي هريرة .

ورجَّح الدَّارقطني هذا الوجه لقرائن منها :-

1. أن رواية قَتادة عن أبي رافع مشهورة كما سبق (ص281) .
2. قـوة سـعيد بن أبي عَروبة في قَتـادة كما سـبق (ص127) .
3. أن سلسلة قَتـادة عن الحسن عن أبي هريـرة لا تصح كما سبق (ص171) .
4. أنَّ الحــديث قد رُوِيَ من طريق يــونس بن عبيد عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة فيما ذكر الدَّارقطني قبل رواية قَتـادة هـذه . فـدلَّ على أنَّ لذكر أبي رافع أصلاً في سند هذا الحديث .

5. احتمـال سـلوك الجـادَّة من همَّام وحجَّاج ، وإن كان اجتماع اثنين على وهم واحد بعيد عادةً .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني ، الأقـرب فيه أن قَتـادة رواه عن أبي رافع عن أبي هريرة ، وما عداه فوهم عليه ، وهذا سند صحيح ، والله أعلم .

37. الحديث الثامن والعشرون

وسئل عن حديث أبي سعيد الأزدي عن أبي هريـرة قال : » وصَّاني خليلي بثلاث : صوم ثلاثة أيام ، والغسل يوم الجمعة ، وأن لا أنام إلا على وتر « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

- فرواه أبو حاتم سويد بن إبراهيم عن قَتادة عن سالم بن أبي الجعد عن أبي سعيد الأزدي عن أبي هريرة .
- وخالفه أبان العطَّار ، فرواه عن قَتادة عن أبي سـعيد الأزدي ، لم يـــذكر ســـالم ابن أبي الجعد . وقيل عن سويد أبي حاتم أيضاً مثل قول أبان العطَّار .
- ورواه سعيد بن أبي عَروبة عن قَتادة عن الحسن عن أبي هريرة ...

قال : ليس فيها شيء ثابت «[560] .

560(?) العلل (ج3/ل228) (11/222) .

التَّخْرِيج

- رواية أبان أخرجها البخـاري في تاريخه الكبـير (4/15) وأبو داود في السُّـنن كتـاب الصَّـلاة / بـاب في الـوتر قبل النوم (1427) وتمام في فوائده (658) .
- ورواية سـعيد بن أبي عَروبة أخرجها ابن البخـتري في جزئه (76) وأبو نعيم في الحلية (10/27) - وتحـــرف فيه سعيد إلى سفيان ، وهو خطأ - .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه معمر عن قَتـادة عن الحسن عن أبي هريـرة – أخرجه عبد الرَّزَّاق في المصـنَّف كتـاب الصَّـلاة / بـاب أي ساعة ... (3/15) وفي كتاب الصِّيام / باب صيام ثلاثة أيام (4/299) ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (5/170) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحديث على ثلاثة أوجه .

الوجه الأول :- رواه ســـــــــعيد بن أبي عَروبة (ص127) ومعمر (ص160) عنه عن الحسن عن أبي هريرة .

وهذا أقوى الأوجه عن قَتـادة لقـوة سـعيد مع متابعة معمر له .

إلا أن هـذه السِّلسـلة قد تقـدَّم (ص171) أنه لا يصـحُّ فيها شيء .

وتقدَّم (ص171) أنَّ الحسن لم يسمع من أبي هريرة .

الوجه الثاني :- رواه أبو حاتم سـويد عن قَتـادة عن سـالم بن أبي الجعد عن أبي سعيد الأزدي عن أبي هريرة .

وهذا الوجه ضعيف لقرائن منها :-

1. ضعف أبي حاتم كما سبق (ص207) .

2. مخالفته كل أصحاب قَتادة الثِّقات .
3. غرابة هذا السَّـند الـذي أتى به ، حيث لم أقف - بعد البحث - له على نظيرٍ له في الكتب السَّبعة .
4. مجيء رواية أخـرى عنه بإسـقاط سـالم ، فـدلَّ ذلك على اضَّطرابه في السَّند .
5. أن قَتادة إنما يروي عن أبي سعيد الأزدي بــدون واسطة كما في سنن أبي داود (1427) .

<u>الوجه الثــالث</u> :- رواه أبــان العطَّار (ص123) كرواية أبي حاتم ، لكنه أسقط سالماً .

ويظهر قوة هذا الوجه عن قَتادة أيضاً ، حيث إنَّ أبان قوي في قَتادة ، وقد تابعه أبو حاتم على ذكر أبي سعيد الأزدي .

وأبو سـعيد ذكـره ابن حبَّان في الثِّقـات (5/565)ـ ، ولم أقف - بعد البحث - له في الكتب السِّتَّة على حديث غـير هـذا ، ففي توثيقه نظر .

ولـذا ضَـعَّفَ الـدَّارقطنيُّ كل هـذه الأوجه السَّـابقة . بينما رجَّح أبو حـاتم وأبو زرعة الوجه الأول – العلل لابن أبي حـاتم (1/109و236) .

وهو أصــحها عن قَتــادة كما قــالا ، على انقطاعه . إلا أنَّ الذي يظهر مما سبق أن قَتادة اضَّطرب فيه .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الـدَّارقطني لا يثبت بتلك الطُّرق عن أبي هريرة ، لاضطراب قَتـادة فيه ، فهو ضـعيف من جهته . إلا أنه جاء من طرق أخرى عن أبي هريرة ، منها ما رواه :-

1. أبو عثمـان النَّهـدي – أخرجه البخـاري في الجـامع كتاب التهجد / باب صلاة الضُّـحى (1178) ومسـلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين / بـاب اسـتحباب صـلاة الضُّحى (721) .
2. أبو رافع – أخرجه مسلم (721) .

وله شاهد من حديث أبي ذر – أخرجه أحمد في المسـند (5/173) .

38. الحديث التاسع والعشرون

وسئل عن حديث أبي الجوزاء عن أبي هريرة قال رسول الله : » إن المؤمن إذا حضره الموت حضرته الملائكة [فتسلُّ] نفسه في حريرة بيضاء فينطلق بها إلى باب السَّماء فيقول : ما وجدنا ريحاً أطيب من هذه ... « الحديث وفيه طول .

فقال :

- » يرويه همَّام عن قَتادة عن أبي الجوزاء عن أبي هريرة .
- وخالفه القاسم بن الفضل ، فرواه عن قَتادة عن قَسامة بن زهير عن أبي هريرة .

والله أعلم بالصَّواب «[561] .

561(?) العلل (ج3/ل228) (11/223) .

التَّخْرِيج

- رواية همَّام أخرجها الطَّيالسي في المسند (2389) وابن حبَّان في التَّقاسيم (7/283-إحسان) والحاكم في المستدرك كتاب الجنائز (1/353) .
- ورواية القاسم أخرجها البزَّار في المسند كما في حاشية العلل (11/223) والطَّبراني في الأوسط (742) وأبو نعيم في الحلية (3/104) والمزِّي في تهذيبه (6/122) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه هشام الدَّسْتَوائي عن قَتادة عن قَسامة بن زهير عن أبي هريرة – أخرجه النَّسائي في كتاب الجنائز / باب ما يلقى به المؤمن ... من الصُّغرى (1833) والكبرى (1/603) وابن حبَّان في التَّقاسيم (7/284-إحسان) والحاكم في المستدرك (1/353) والبيهقي في إثبات عذاب القبر (45) .
- ورواه معمر عن قَتادة عن قَسامة بن زهير عن أبي هريرة – أخرجه الحاكم في المستدرك (1/352) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في هذا الحديث على وجهين اثنين :-

الأول :- رواه جماعة من أصحابه عنه عن قَسامة عن أبي هريرة .

وهذا السَّند صحيح ، وليس له نظير في الكتب السَّبعة .

وهؤلاء الذين رووه بهذا الوجه هم :-

1. معمر (ص160) .
2. هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .

3. القاسم بن الفضل ، ثقة من رجــال مســلم ، قـــــــــال عنه أبو زرعة : «أحفظ من أبي هلال الرَّاسِبي » - التَّهذيب (3/418) ، ولعله يعني في قَتادة ، لأنه من أصحابه كما سبق (ص123) .

الثاني :- رواه همَّام (ص135) عن قَتادة عن أبي الجــوزاء أوس بن عبد الله عن أبي هريرة . فخالف كل من سبق .

وروايته هـــــــذه فيها نظر ، من حيث مخالفته الجماعة ، وغرابة السَّند الذي أتى به . فليس لِقَتـادة عن أبي الجـوزاء ولا لأبي الجوزاء عن أبي هريرة شيء عند السَّبعة . فاحتمــال وهم همَّام قوي جداً .

ولم يرجِّح الدَّارقطني هنا ، إما لأنَّ الأمر واضح ، أو لأنه لم يطَّلع على متابعة معمر وهشام الدَّسْتَوائي للقاسم .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحــديث يظهر وهم همَّام في إســناده ، والصَّــواب رواية الجماعة ، وهو سند صحيح ، والله أعلم .

الفصل الرابع

أحاديث مسند أنس بن مالك

39. الحديث الأول

وسئل حديث النَّضْـر عن أنس قـال رسـول الله : » إن الله وعدني أن يدخل الجنة من أمــتي أربع مائة ألف . فقـال أبو بكر : زدنا يا رسو الله ، فقـال : كـذا وكـذا ، قــال زدنا يارســول الله ، قــال عمر : دعنا يا أبا بكر ، وقال حسبك ، قال أبو بكر : وما عليك أن يــدخلنا الله كلنا الجنة ! فقــال عمر : إنَّ الله إنْ شــاء أن يــدخل خلقه بكفٍّ واحدة فعل . فقال النَّبي : صدق « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

- فرواه معمر عن قَتادة عن النَّضْر بن أنس عن أنس .
- وخالفه أبو هلال الرَّاسِبي ، فرواه عن قَتادة عن أنس .

وخالفهما هشام الدَّسْتَوائي ، رواه عن قَتـادة عن أبي بكر بن عمير عن أبيه عن النَّبي .

والقول ما قال هشام ، لأنَّ أبا هلال ضــعيف ، ومعمر سَيِّء الحفظ لحديث قَتادة والأعمش «[562] .

562(?) العلل (ج4/ل13و14) .

التَّخْرِيج

- رواية معمر في الجـــــامع (11/286-المصـــــنف) ، وأخرجها من طريقه أحمد في المســـــند (3/165) وفي الفضــائل (1/445) – وفي رواية قــال : عن أنس أو عن النضر عن أنس – وابن أبي عاصم في السُّــنَّة (603)ـ – وعنـــــده عن أنس وعن النضر عن أنس - والطَّبراني في الصغير (334) والأوسط (3/359) والضِّياء في المختارة (7/254-255) وابن نقطة في التَّكملة (1/431) وابن عساكر في تاريخه (41/208) .
- ورواية أبي هلال أخرجها أحمد في المســند (3/193) والطَّبراني في الأوسط (8/364) وأبو نعيم في الحلية (2/344) .
- ورواية هشــام أخرجها الطَّبراني في الكبــير (17/64) وابن منــده في الكــنى (1045) وأبو نعيم في المعرفة (5272) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه سـعيد بن بشـير عن قَتـادة عن أبي بكر بن أنس عن محمود بن عمير بن سعيد أن النـبي - أشـار إليه ابن أبي حاتم في العلل (2/223) .
- ورواه سـعيد بن بشـير أيضـاً عن قَتـادة عن أنس - أخرجه تمام في فوائده (1004) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحديث اختلافاً كثيراً كما قال ابن حجر – الفتح (11/500) ، وجملتها أربعة أوجه هي :-
<u>الوجه الأول</u> :- رواه معمر عنه عن النَّضْر عن أبيه أنس .

وليس في الكتب السَّبعة حديث آخر بهذا السَّند ، وظاهره الصِّحة .

وَضَعَّفَ الدَّارقطني هذا الوجه لقرائن منها :-

1. مخالفته لبقية أصحاب قَتادة الآتي ذكرهم .
2. غرابة السَّند الذي أتى به .
3. اضطرابه فيه ، فمرَّة قال : عن أنس ، ومرَّة عن النضر عن أنس .
4. ضَعْفُهُ في قَتادة كما نصَّ عليه هنا وقد سبق (ص160) .

الوجه الثاني :- رواه أبو هلال الرَّاسِبي وسعيد بن بشير عن قَتادة عن أنس .

وَضَعَّفَ أيضاً الدَّارقطني هذا الوجه لضعف أبي هلال (ص123) وابن بشير (ص140) كما سبق ، ولاحتمال سلوكهما الجادَّة لكثرة رواية قَتادة عن أنس .

ولعل من سبق دخلهم الوهم في ذكر أنس ، أن أنساً روى حديثاً شبيهاً بذاك اللفظ ، رواه عنه حميد ، وأخرجه أبو يعلى في المسند (6/417) ، فأدرجا هذا السَّند في ذلك المتن ، أو لأنَّ في السند أبا بكر بن أنس ، فذهبا إلى أنس بن مالك .

الوجه الثالث :- رواه سعيد بن بشير أيضاً عن قَتادة عن أبي بكر بن أنس عن محمود بن عمير بن سعيد أن النبي .

وهذا الوجه ضعيف أيضاً لأن سعيد بن بشير ضعيف في قَتادة كما سبق (ص140) . إلا أنه قد تابعه على أصل الحديث بهذا السند : حجَّاج بن حجَّاج (ص136) عند النَّسائي في الكبرى (6/271) وابن شاهين في الصحابة كما قال ابن حجر في الإصابة (6/41) ، وهذا مما يقوي روايته هذه .

الوجه الرابع :- رواه هشام الدَّسْتَوائي عن قَتادة عن أبي بكر بن عمير عن أبيه .

ورجَّح الدَّارقطني هذا الوجه ، من قرائنه :-

1. قوة هشام الدَّسْتَوائي في قَتادة كما سبق (ص124) .

2. بعد احتمال الوهم في السَّند الذي أتى به .
3. أنَّ من خالفه أقلُّ شأناً منه في قَتادة .

و رجَّح أبو حاتم الرَّازي هذا الوجه كذلك ، فقال : « هشام الدَّسْتَوائي أحفظ ، ويحتمل أن يكـون كنية النضر بن أنس : أبو بكر ، ويحتمل أيضا أن يكون محمـود بن عمـير كنيته : أبو بكر ، وعمـير بن سـعد له صـحبة ، فقصر سـعيد بن بشـير ولم يقل عن أبيه » - العلل (2/223) .

وأبو بكر هذا سكت عنه البخاري في الكنى (90) وابن أبي حاتم في الجـرح (9/342) ، وذكر أنه يـروي عن أبيه ، وأنَّ أبا بكر بن أنس يروي عنه !

وذكر ابن حجر أنَّ قَتـــادة يـــروي عن أبي بكر بن أنس ! وذكر توثيق العجلي وابن حبَّان له ، وأن مسـلماً قد أخـرج له – التَّهذيب (4/487) .

وليس في رواية هشام هنا ذكر لأبي بكر بن أنس .

قال البغوي في معجمه : « بلغني أنَّ معاذ بن هشام كـان في أول أمـره لا يـذكر أبا بكر بن أنس في الإسـناد ، وفي آخر أمره كان يزيده في السند » - الإصابة (4/729) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني ، إنَّما رواه قَتادة عن أبي بكر بن أنس عن أبي بكر ابن عمير عن أبيه عن النَّبي .

ورواية من خالفه شـاذة ، وأبو بكر بن عمـير فيه جهالة ، فالسَّند فيه ضعف ، والمتن فيه غرابة ، والله أعلم .

40. الحديث الثاني

وسـئل عن حـديث الزُّهـري : » أنَّ النَّبي وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يستفتحون القراءة بالحمـد للـه رب العالمين « .

فقال : ... » وكذلك روي عن حاتم بن إسـماعيل عن شــريك عن إســماعيل المكي عن قَتــادة عن أنس أن النَّبي كان يجهر بـ : "بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" .

وهــذا خلاف ما روى أصــحاب قَتــادة ، على أنهم قد اختلفوا في اللفظ .

- فمنهم من روى عن قَتـادة عن أنس أن النَّبي وأبا بكر وعمر كانوا يستفتحون بالحمد .

ومنهم من روى عن قَتــادة [عن أنس] عن النَّبي وأبي بكر وعمر فلم أســمع أحــداً منهم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم .

ومنهم من روى عن قَتــادة عن أنس فلم يكونــوا يجهرون ... «[563] .

563(?) العلل (ج4/ل27) ، وما بين قوسين سقط منه .

التَّخْرِيج

- رواية حـاتم أخرجها الـدَّارقطني في السُّـنن كتـاب الصَّلاة / باب وجوب قراءة ... (1165) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواية : « كـانوا يسـتفتحون أو يفتتحـون » رواها عن قَتادة كلٌّ من :-

1. شعبة – أخرجه البخاري في الجامع الصَّحيح كتـاب الأذان / بـاب ما يقـول بعد التكـبيْر (743) وأبو يعلى في المسـند (5/360) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الصَّلاة / بـاب افتتـاح القـراءة ... (492) وابن أبي حـاتم في الجـرح (1/167) والدَّارقطني في السُّـنن كتـاب الصَّـلاة / بـاب 31 (1/314) وأبو نعيم والإسـماعيلي في المسـتخرج كما في النكت لابن حجر (2/761) والبيهقي في الكبرى كتاب الصَّلاة / بـاب من قال لا يجهر بها (2/74) .
2. هشام الدَّسْتَوائي – أخرجه عبد الرَّزَّاق في المصنَّف كتـاب الصَّلاة / باب قراءة بسم الله ... (2/88) وأحمد في المسند (3/114و183و273) والدَّارمي في المسـند كتـاب الصَّـلاة / بـاب كراهية الجهر ... (1243) وأبو داود في السُّـنن كتـاب الصَّلاة / بـاب 123 (778) وأبو يعلى في المسـند (5/345و434) والإسـماعيلي في المعجم (2/663) وابن طـاهر (ص 45) .
3. أبو عَوانة – أخرجه ابن ماجة في السُّـنن كتـاب إقامة الصَّلاة / بـاب افتتـاح القـراءة (813) والتِّرمـذي في الجـامع كتـاب الصَّـلاة / بـاب ما جـاء في افتتـاح القـراءة ... (246) والنَّسـائي في الصُّـغرى كتـاب الافتتـاح / بـاب البـداءة ... (902) وابن خزيمة في صحيحه (491) (491) .
4. أبان – أخرجه الطَّبراني في الأوسط (8/18) .

5. أيــوب الســختياني – أخرجه الشــافعي في الأم (1/78) والحميــدي (1199) وأحمد (3/111) – كلهم في المســند – وعبد الله بن أحمد في العلل (2/308) وابن الجـــــارود في المنتقى كتــاب الصَّــلاة / بــاب صــفة صــلاة ... (182) وابن الأعـــرابي في المعجم (1223) والـــبيهقي في الكـــبرى (2/75) .
6. الأوْزاعي – أخرجه أحمد في المسند (3/223) ومسلم في صـحيحه كتـاب الصَّـلاة / بـاب حجة من قـال ... (399) وأبو عَوانة في المسند (1657) والبيهقي (2/73) – وعنــدَهم : « لا يذكرون بسم الله » - وأخرجه الطَّحاوي في شرح المعاني (1/203) والعُــذري في فوائــده كما في النكت لابن حجر (2/754) .
7. حميد – أخرجه ابن حبَّان في التَّقاســيم (5/101-إحســان) والدَّارقطني في الأفراد (2/141 –أطرافه) .
8. حمــاد بن ســلمة – أخرجه أحمد (3/168و203و286) وأبو يعلى (5/412 و6/232و467) – كلاهما في المســـند – وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (411) وابن حبَّان في التَّقاسـيم (5/104-إحسان) والدَّارقطني في السُّنن (1/314) والبغـوي في شرح السنة (581) .
9. ســعيد بن أبي عَروبة – أخرجه أحمد (3/101و205و255) وأبو يعلى (5/344 و345و435) وأبو عَوانة (1659) – كلهم في المسند – والطَّحاوي (1/202) .
10. همَّام - أخرجه أحمد (3/289) وأبو يعلى (5/261) – كلاهما في المســند – وأبو بكر الشــافعي في الغيلانيــات (412) .
11. معمر - أخرجه عبد الـــرَّزَّاق في المصـــنَّف (2598) وأبو يعلى (5/375) .
12. عمران القطَّان - أخرجه الدَّارقطني في السُّنن (1/314) .

- ورواية : « فلم أسمع أحداً منهم ... » رواها عن قَتادة :-

1. شعبة – أخرجه مسلم في صحيحه (399) وابن الجارود في المنتقى (183) وأبو عَوانة في المسند (1656) وابن خزيمة في صحيحه (494) والطَّحاوي في شرح المعاني (1/202) والدَّارقطني في السُّنن (1/313) والبيهقي في الكبرى (2/74) وابن عساكر في تاريخه (13/343و47/335) وفي معجمه (1/32) .
2. شيبان – أخرجه ابن حبَّان في التَّقاسيم (5/103-إحسان) وابن عساكر في تاريخه (13/343و47/335) وفي معجمه (1/32) .

- رواية : « لا يجهرون » رواها عن قَتادة :-

1. شعبة – أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (495) والدَّارقطني في السُّنن (1/313) .
2. سعيد بن أبي عَروبة – أخرجه ابن الجارود في المنتقى (181) وابن خزيمة في الصَّحيح (496) وابن حبَّان في التَّقاسيم (5/106-إحسان) .
3. شيبان – أخرجه الطَّحاوي في شرح المعاني (1/202) .
4. مسعر – أخرجه الدَّارقطني في الأفراد (2/167-أطرافه) .
5. همَّام – أخرجه الدَّارقطني (1/314) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في متن هذا الحديث ، أهو بإثبات الجهر بالبسملة أم البدء بالحمد مباشرةً دون الجهر بالبسملة .

فكلُّ أصحاب قَتادة رووه بالوجه الثاني على اختلاف يسير بينهم في اللفظة المعبرة عن ذلك عدا الأوْزاعي الذي كانت روايته أصرح الرِّوايات بالنفي ، فشملت الجهر والإسرار فيما يظهر .

والأوْزاعي روايته عن قَتادة ليست كرواية غيره من أصحابه الثِّقات الكبار ، فهو وإن كان ثقة فإن البَرْديجي جعله في رتبة دون رتبة الحفَّاظ من أصحابه ، جعله في رتبة الشُّيوخ

عنه مثل حماد بن سلمة وغيره - شرح العلل (2/507) ، ففي روايته شيء من الشُّذوذ .
ولعله روى الحديث بالمعنى فـوهم . قـال الـدَّارقطني بعد ذكر رواية الجماعة عن قَتــادة : « وهو المحفــوظ عن قَتــادة وغيره عن أنس » - السُّنن (1/314) .
وقال السيوطي إن لهـذه الرِّواية تسـعُ علـلٍ : « المخالفة من الحفَّاظ والأكـثرين والانقطـاع وتـدليس التَّسـوية من الوليد والكِّتابة وجهالة الكاتب والاضِّطراب في لفظه والإدراج وثبــوت ما يخالفه عن صـــحابيه ومخالفته لما رواه عـــدد التَّواتر » - تدريب الرَّاوي (1/302) .
وخالف كلَّ أصحاب قَتادة في اللفظ إسـماعيلُ بن مسـلم المكي ، رواه عن قَتـادة بلفظ : « كـان يجهر ببسم الله ... » .
وهذه الرِّواية منكرة لقرائن منها :-
1. ضعف إسماعيل كما تقدَّم (ص189) .
2. مخالفته لجميع أصحاب قَتادة الحفَّاظ الكبار .
3. أنَّ كــلَّ من روى صــفة صــلاة النَّبي وقراءته ، لم يــذكر الجهر بالبسملة .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـــديث متنه برواية إســـماعيل منكر لا يصـــحُّ ، ورواية الباقين أصحُّ ، والحديث أصله متفق عليه .

41. الحديث الثالث

وسئل عن حديث [قَتادة][564] عن أنس عن النَّبي : » أمر بالبدن بـذي الحليفة فقلـدت ، ثم أشـعرها[565] في جنبها الأيمن ثم اسـتوى على راحلته ، فلما أجـدت به في السَّير أهلَّ « .

فقال : » يرويه إبراهيم بن طهمان عن سـعيد[566] عن قَتادة عن أنس .

- قاله غسان بن سليمان عنه .

والمحفوظ :

عن قَتـادة عن أبي حَسَّـان الأعـرج عن ابن عبـاس «[567] .

564(?) في الأصل : محمد بن سيرين وهو خطأ .
565(?) الإشعار أن يشقُّ أحد جنبي سـنام البدنة حـتى يسـيل دمها ، ويجعل ذلك علامة تعـرف بها أنها هدي – النهاية (شعر) .
566(?) في الأصل شعبة ، والتصويب من مصادر الحديث ، ولأن شعبة رواه عن قَتادة عن أبي حسان ، كما سيأتي .
567(?) العلل (ج4/ل23) .

التَّخْرِيج

- رواية إبراهيم بن طهمان أخرجها البزَّار في المسند (1105-زوائد) وابن الأعرابي في المعجم (795) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه إسحاق عن قَتادة عن أنس – أشار إليه الدَّارقطني في الأفراد (2/18-أطرافه) .
- ورواه سعيد بن سالم القداح عن سعيد بنِ أبي عَروبة عن قَتادة عن أبي حَسَّان عن ابن عباسِ – أخرجه الشافعي في المسند (1/307) .
- ورواه ابن عُلَيَّةَ عن سعيد بنِ أبي عَروبة عن قَتادة عن أبي حَسَّان عن ابن عباس – أشار إليه ابن عبد البر في كتاب ابن عُلَيَّةَ كما في اللسان (1/213) .
- ورواه شعبة عن قَتادة عن أبي حَسَّان عن ابن عباس – أخرجه الطَّيالسي (2696) وأحمد (1/216و254و 280و339و347) – كلاهما في المسند – والدَّارمي في المسند كتاب مناسك الحج / باب في الإشعار (1918) ومسلم في صحيحه كتاب الحج / باب تقليد الهدي ... (1243) والحربي في غريب الحديث (1/141) والنَّسائي في كتاب الحج / باب أي الشقين ... وباب سلت الدَّم من الصُّغرى (2773و2774) والكبرى (2/359) وابن الجارود في المنتقى كتاب المناسك / باب المناسك (424) وابن خزيمة في صحيحه كتاب المناسك / باب تقليد البدن (4/153و167) والبغوي في مسند ابن الجعد (976) والطَّحاوي في شرح المعاني كتاب مناسك الحج / باب الإهلال ... (2/120) وابن أبي حاتم في الجرح (2/17) وابن الأعرابي في المعجم (2436) وابن حبَّان في التَّقاسيم (9/413-إحسان) والطَّبراني في الكبير (

12/204) والـبيهقي في الكـبرى (5/379) والخطيب في الكفاية (ص209) .

- ورواه هشام الدَّسْتَوائي عن قَتادة عن أبي حَسَّان عن ابن عباس – أخرجه الخطيب في الكفاية (ص209) .
- ورواه همَّام عن قَتادة عن أبي حَسَّـان عن ابن عبـاس – أشـار إليه أبو داود في السُّـنن (1750) وعنه الـبيهقي في الكبرى (5/379) .
- ورواه طلحة بن عبد الـــرحمن عن قَتـــادة عن أبي حَسَّـان عن ابن عبـاس – أخرجه الطَّبراني في الكبـير (12/205) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحديث على وجهين .

الوجه الأول :- رواه إسحاق عنه عن أنس .

ولم يتبين لي من إسـحاق هـذا ، والـرَّاوي عنه هو الحافظ دحيم .

وعقَّب الدَّارقطني في الأفراد على هـذه الرِّواية بقوله : « ولا يصح » .

وهذا واضح حيث إنَّ إسحاق هذا سلك الجـادَّة وخـالف كل أصحاب قَتادة الحفَّاظ الآتي ذكرهم .

الثـاني :- رواه جماعة عن قَتـادة عن أبي حَسَّـان عن ابن عباس . وهم :-

1-شعبة (ص126) .
2-أبان (ص123) .
3-همَّام (ص135) .
4-هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .
5-طلحة بن عبد الرحمن (ص275) .

وخـالف سـعيد بن أبي عَروبة واختلف عنه على الـوجهين السابقين .

1. فــرواه ســعيد بن ســالم القــداح وابن عُلَيَّةَ عنه كرواية الجماعة عن قَتادة .

وسعيد بن سالم قال عنه ابن حجر : « صـدوق يهم » - التَّقريب (2328) .

وابن عُلَيَّةَ ثقة حافظ مكثرٍ عن سعيد بنِ أبي عَروبة .

2. وخالفهما ابن طهمـان ، رواه عن سـعيد بنِ أبي عَروبة عن قَتادة عن أنس كما رواه إسحاق عن قَتادة .

وهـذه الرِّواية مرجوحة ، حيث خـالف اثـنين في سـعيد بن أبي عَروبة ، وسلك الجـادَّة ، وهو وإن كـان ثقة ، فقد قـال ابن حبَّان عنه : « تفرد عن الثِّقات بأشياء معضـلات » - التَّهـذيب (1/70) .

وابن عُلَيَّةَ أكثر حديثاً عن ابن أبي عروبة من ابن طهمان ، فهو أعلم به غالباً .

لــذا رجَّح الــدَّارقطني رواية من روى عن قَتــادة عن أبي حَسَّان عن ابن عبـاس ، وهو ظـاهر ، فقد صـحَّحه مسـلم وابن خزيمة وابن حبَّان وغيرهم .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحــديث كما ذهب إليه الــدَّارقطني ، إنَّما رواه قَتــادة عن أبي حَسَّـان عن ابن عبـاس ومن رواه عنه عن أنس ، فقد وهم وسلك الجادَّة ، والله أعلم .

42. الحديث الرابع

وسئل عن حديث قَتادة عن أنس قـال رسـول الله : » الله رفيق يحب الرِّفق ، ويعطي على الرِّفق ما لا يعطي على العنف « .

فقـال : » يرويه أبو عبيـدة الحـدَّاد عن سـعيد بنِ أبي عَروبة عن قَتادة عن أنس .

- حدَّث به سعيد الجَرمي عنه .

والمحفوظ عن قَتادة مرسلاً[568] .

568(?) العلل (ج4/ل28) .

التَّخْرِيج

- رواية الجَـرمي أخرجها الـبزَّار في المسـند (2/403-زوائـد) وابن أبي حـاتم في العلل (2/289) والطَّبراني في الصـــغير (213) وفي الأوسط (3/206) وابن مردويه في جزء ابن حيان (ص144) والـبيهقي في الشـعب (7/480) والخطيب في تاريخه (6/124) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه معمر عن قَتـادة عن أنس مرفوعـاً بلفظ : « ما كان الرِّفق في شيء إلا زانَـهُ ... » - أخرجه ابن حبَّان في التَّقاسيم (2/312-إحسان) .

الدِّرَاسَة

روى هذا الحديث قَتادة ، واختلف عليه في وصـله بـأنس وإرساله .

فوصله عنه سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .

كـذا قـال سـعيد بن محمد الجَـرمي عن أبي عبيـدة عبد الواحد بن واصل الحداد عنه ، وهذا سند صحيح عنه .

إلا أنَّ أبا عبيـــــدة خالفه – فيما يظهر – جماعة رووه عن سعيد بن أبي عَروبة فأرسلوه .

قـال ابن أبي حـاتم : « سـمعت أبا زرعة يقـول : ذاكـرت بهـذا الحـديث أحمد بن حنبل فقـال : عن من كتبت ؟! قلت : حدثنا به سعيد الجَرمي ، فأثنى على سعيد خيراً ، وقال : يرويه عن سـعيد عن قَتـادة أن النَّبي قـال ... » - العلل (2/289-290) .

وظاهر صنيع الدَّارقطني أن سعيد بن أبي عَروبة هو الـذي خولف في قَتــادة . ولعله هو أو من دونه وهم فــأدرج الإســناد الذي أتى به معمر في هذا المتن .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال أحمد والدَّارقطني إنَّما رواه قَتادة مرسلاً بهذا اللفظ ، فالسند ضعيف .

وقد جــاء المتن من حــديث ابن مغفَّل عند البخــاري في الأدب المفرد (472) .

كما ورد من حـــــديث أبي هريـــــرة عند ابن حبَّان في التقاسيم (2/309-إحسان) .

وجــاء بعضه من حــديث عائشة في صــحيح مســلم كتــاب الســلام / بــاب 4 (2165) بلفظ : « إنَّ الله يحب الرِّفق في الأمر كلِّه » .

43. الحديث الخامس

وسئل عن حـديث قَتـادة عن أنس عن النَّبي : « السُّلطان ظلُّ الله في الأرض[569] « .

فقال :

- » يرويه أبو هلال الرَّاسِبي وعقبة بن الأصم عن قَتادة عن أنس عن النَّبي .
- وخالفه هشام ، رواه عن قَتادة عن كعب قوله .

وهو الأصح «[570] .

569(?) لأنه يـدفع الأذى عن النـاس كما يـدفع الظل أذى حـرِّ الشـمس – النهاية (ص581) (ظلل) .

570(?) العلل (ج4/ل28) .

التَّخْرِيج

- رواية عقبة أخرجها العقيلي في الضُّـــــعفاء (3/354) والدَّارقطني في الأفراد (2/164-أطرافه) وقال : « غريب » والبيهقي في الشعب (6/18) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه الأشــعث بن بَــرَاز الهُجَيمي عن قَتــادة عن أبي الشَّيخ الهُنَائِي عن كعب الحبر قوله – أخرجه الــبيهقي في الشعب (6/19) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتــادة في إســناد هــذا الحــديث على وجهين اثنين .

الوجه الأول :- رواه اثنان عنه عن أنس . وهـذان الراويـان هما :-

1. أبو هلال الرَّاسِبي (ص123) .
2. عقبة الأصم . وهو مختلف فيه .

فقال عنه ابن معين والنَّسائي : ليس بثقة ، وقال أبو داود : ضـعيف . وقـال أبو حـاتم : لين الحـديث ، وقـال ابن عـدي : بعض أحاديثه مســتقيمة ، وبعضــها ما لا يتــابع عليه ، وقــال السَّاجي : ليس هو ممن يحتج بحديثه ، وفيه ضـعف ، وخـالفهم أحمد بن صــالح فقــال ثقة ، وقد حُكي عن أحمد – التَّهــذيب (3/124-125) .

وعقبة هذا هو الذي يقال له العنــزي ، قـال عنه العقيلي : مجهول النقل ، ثم قال عن حديثه هذا : « منكر ، غير محفــوظ ، ولا يعرف إلا به » - الضُّعفاء (3/353) .

وأخـرج حديثه هـذا الأزدي وقـال : عن عقبة « حديثه غـير محفوظ » - اللسان (4/216) .

الوجه الثـاني :- رواه هشـام الدَّسْـتَوائي عن قَتـادة فجعله عن كعب الأحبار من قوله .

ورجَّح الدَّارقطني هذا الوجه لقرائن منها :-

1. قوة هشام الدَّسْتَوائي في قَتادة كما سبق (ص124) .
2. ضعف عقبة الأصم .
3. احتمال سلوك الجادَّة في قوله : عن أنس .
4. متابعة الأشعث بن بَرَاز لهشام . إلا أنَّ أشعث متروك – المؤتلف للدَّارقُطني (1/206) واللسان (1/572) .

ولم يذكر المزِّي لقَتادة رواية عن كعب بل عن أبي الشَّيخ الهُنَائِي 0 تهذيب الكمال (6/100)ـ ، فلعل الـدَّارقطني اختصر الإسناد .

وظاهر من كلام العقيلي والدَّارقطني في الأفـراد أن عقبة تفرد بهذه الرِّواية عن قَتـادة عن أنس . ويشـكل عليه ما ذكـره الـــدَّارقطني في العلل من متابعة أبي هلال له ، وإن كـــانت لا تفيد لضعفه في قَتادة كما سبق .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحــديث لا يصح من مســند أنس ، بل هو من قــول كعب الأحبار - رحمه الله – على الأصحِّ .

وقد جـــاء الحـــديث من وجه آخر عن أنس ، رواه عنه الحسن البصـــري – أخرجه الـــبيهقي في الكـــبرى (8/281) والشعب (6/18)ـ ، وفي سنده الربيع بن صَبيح ، وهو ضعيف – التَّهذيب (1/593) .

وله شواهد من حديث أبي عبيدة وأبي بكرة - عند البيهقي في الشـعب (6/17) - وآخر من حـديث عبد الله بن عمر عند البزَّار (1590-زوائد) وغـيره ، ولا تخلو من مقـال ، ففي ثبـوت

ســند الحــديث ومتنه نظر ، وقد أعــرض عنه أصــحاب الكتب المشهورة .

44. الحديث السادس

وسئل عن حديث قَتادة عن أنس قـال رسـول الله : » لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا دين لمن لا عهد له « .

فقال :

- » تفرد به أبو هلال الرَّاسِبي عنه .
- وغيره يرويه عن قَتادة عن الحسن مرسلاً .

والمرسل أصح «[571] .

571(?) العلل (ج4/ل28) .

التَّخْرِيج

- رواية أبي هلال أخرجها ابن أبي شـــيبة في كتـــاب الإيمـــان (7) وأحمد (3/135 و154و210) وعبد بن حميد (ص361) والبزَّار (100-زوائد) – كلهم في المسند – وابن أبي الـدنيا في مكـارم الأخلاق (278) وعبد الله بن أحمد في السنة (805) والطَّحاوي في المشـكل (10/42) وابن نصر في تعظيم قـدر الصَّـلاة (1/470) والخـرائطي في مكارم الأخلاق (147) وأبو عمرو السَّمرقندي في العوالي المنتقـاة الحسـان (19) والطَّبراني في الأوسط (5923) وابن عـدي في الكامل (7/441) والقضـاعي في مسـند الشهاب (2/43) والـبيهقي في السُّـنن (6/471و 9/387) وفي الشـــعب (4/87) والخطيب في الموضح (2/174) وأبو محمد البغوي في شرح السنة (1/75) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتـادة لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

ذكر الـدَّارقطني أن أبا هلال قد تفـرد بوصل هـذا الحـديث عن قَتادة ، وأن غيره رواه عن قَتادة عن الحسن مرسلاً .

ومراســيل الحسن ضــعيفة كما نصَّ عليه الــدَّارقطني – التَّهذيب (1/391) .

وأبو هلال تقـــدَّم (ص123) أنه ضـــعيف في قَتـــادة عند المخالفة ، وقد خولف هنا .

ألا أنَّ الدَّارقطني لم يسمِّ أحداً ممن خالفه ، فإن كان ثقة فذاك ، وإلا فالأمر يحتـاج إلى نظر آخر ، لأن الحـديث له طـرق أخرى عن أنس مرفوعة متصلة ، كما سيأتي .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني في صحته عن قَتادة نظر .

وقد جــاء الحــديث من طــرق أخــرى عن أنس ، يصــحُّ الحديث بها ، منها ما رواه كل من :-

1. المغيرة بن زياد – أخرجه أحمد (3/251) .
2. ثـابت – أخرجه أبو يعلى في المسـند (6/164) وابن حبَّان في التَّقاسيم (194-إحسان) .
3. رجل من ولد أبي بكرة – أخرجه الطَّحـاوي في المشـكل (10/43) .
4. سنان بن سعد – أخرجه ابن عدي في الكامل (4/394) .

45. الحديث السابع

وسئل عن حديث قَتادة عن أنس : » كان رسول الله أشدَّ حياءً من العذراء في خدرها « .

فقال :

- » روي عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قَتادة عن أنس .

والمحفوظ :

عن قَتادة عن عبدِ الله بن أبي عتبة - مولى أنس - عن أبي سعيد الخدري «[572] .

572(?) العلل (ج4/ل29) .

التَّخْرِيج

◆ رواية معاذ أخرجها البزَّار في المسـند (2/405-زوائـد) وأبو الشَّيخ في أخلاق النَّبي (ص39) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه شـعبة عن قَتـادة عن عبـدِ الله بن أبي عتبة عن أبي سـعيد الخـدري – أخرجه ابن المبـارك في الزهد (676) والطَّيالسي في المسـند (2222) وابن سـعد في الطَّبقات (1/177-ذكر صفة أخلاق...) وابن أبي شـيبة في المصـنَّف كتـاب الأدب / بـاب 3 (5/213) وأحمد (3/71و 79و88 و91و92) وعبد بن حميد (978-المنتخب) – كلاهما في المسند – والبخاري في الجـامع الصَّـحيح كتـاب المناقب / باب صفة النَّبي (3562و6102و 6119) وفي الأدب المفرد باب الحياء (599) ومسلم في صحيحه كتاب الفضائل / باب 16 (2302) وابن ماجة في السُّـنن كتـاب الزهد / بـاب الحيـاء (4180) والتِّرمـذي في الشـمائل (341) وابن أبي الـدنيا في مكـارم الأخلاق (81) وابن نصر في تعظيم قـدر الصَّـلاة (867و868) وأبو يعلى في المسـند (991و1156) وأبو عَوانة في المسـند كما في إتحـاف المهـرة (5/271) وأبو القاسم البغـوي في مسـند ابن الجعد (1029) وابن حبَّان في التَّقاسـيم (14/213-215) وأبو الشَّيخ في أخلاق النَّبي (ص38) والبيهقي في الكـبرى كتـاب الشـهادات / بـاب بيـان مكـارم الأخلاق (10/323) وأبو محمد البغوي في شـرح السـنة (13/254) وابن عساكر في تاريخه (4/94و50) والـذهبي في تـذكرة الحفَّاظ (4/1351) .

◆ ورواه أبو جُـزَي عن قَتـادة عن عبـدِ الله بن أبي عتبة عن أبي سعيد الخدري – أخرجه أبو الشَّيخ (ص39) .

- ورواه ابن أبي عـــدي عن ســـعيد بنِ أبي عَروبة عن قَتادة عن مـولى لأنس عن أبي سـعيد الخـدري – أخرجه ابن عساكر في تاريخه (4/50) .
- ورواه عمر بن ســعيد الأبح عن ســعيد بنِ أبي عَروبة عن قَتـــادة عن أنس – أخرجه أبو يعلى في المســـند (5/432) وأبو الشَّـيخ (ص39) والـدَّارقطني في الأفـراد (2/147-أطرافه) وابن عساكر في تاريخه (4/51) والمزِّي في تهذيبه (4/203) .

الدِّرَاسَة

اختلف في هـذا الحـديث على قَتـادة وعلى أصـحابه على وجهين .

الوجه الأول :- رواه جماعة عن قَتادة عن عبد الله بن أبي عتبة عن أبي سعيد الخدري . ومن هؤلاء :-

1. شعبة (ص126) .
2. أبو جُزَي (ص189) .
3. ســـــعيد بن أبي عَروبة (ص127) – في رواية ابن أبي عدي (ص266) عنه .

وهـــذه الرِّواية هي الـــتي اعتمـــدها الشَّـــيخان في صحيحيهما .

وخالف أولئك اثنـان رويـاه عن قَتـادة عن أنس ، فسـلكا الجادَّة ، وهما :-

1. هشام الدَّسْـتَوائي (ص124) - في رواية معـاذ عنه - ، ولم يُذكر له مخالف أو موافق عن أبيه .
2. سعيد بن أبي عَروبة . في رواية عمر بن سعيد الأبح .

وعمر هذا ضعيف بالاتفاق . جعل أحاديث سـعيد بن بشـير لابن أبي عَروبة ، وقـال ابن عـدي : « روى عن سـعيد أحـاديث غير محفوظة » 0 التَّهذيب (3/229) .

فمخالفته لابن أبي عدي – وهو ثقة حافظ - منكرة جداً .

ولـذا قـال الـدَّارقطني بعد روايته هـذه : « المحفـوظ عن قَتــادة عن عبــدِ الله بن أبي عتبة عن الخــدري » - أطــراف الغرائب (2/147) .

أما رواية هشــام الدَّسْـتَوائي فهي سـلوك للجــادة ، حيث خالف كل أصحاب قَتادة في إسناده . وقال الـبزَّار عَقِبَ روايته : « وإنَّما نعـرف هـذا من حـديث عبد الله بن أبي عتبة عن أبي سعيد الخدري » - كشف الأستار (2/405) .

فصحَّ بذلك ما قاله الدَّارقطني .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني إنَّما رواه قَتـادة عن عبـدِ الله عن أبي ســعيد الخــدري - وهو في الصــحيحين - وما عــداه فوهم ممن رواه ، أو ممن روى عنه ، والله أعلم .

46. الحديث الثامن

وسئل عن حديث قَتـادة عن أنس : » كـان رسـول الله يمسح على خفيه وعلى نعليه « .

فقال : » اختلف فيه على قَتادة . رواه عمر بن نبهان عنه مسنداً .

- قال ذلك أبو قتيبة عنه .
- وخالفه همَّام وسـعيد – وهما حافظـان – فرويـاه عن قَتادة : أن أنساً كان يمسح على جوربيه .

وهو الأصح «[573] .

573(?) العلل (ج4/ل29) .

التَّخْرِيج

- رواية عمر أخرجها البخـــاري في الأوسط تعليقـــاً (2/100-الخفــاف) والــبزَّار (1/287-زوائــد) وأبو يعلى (5/290) – كلاهما في المسند – والدَّارقطني في السُّـنن (1180) والعقيلي في الضُّــعفاء (3/193) وابن عــدي في الكامل (6/62)ـ ، بلفظ : « يصــلي في خفيه ونعليه » ، وأصلها عند أبي داود في سننه كتاب الصَّلاة / بـاب الـدعاء (1482) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه هشام الدَّسْـتَوائي عن قَتـادة عن أنس أنه كـان يمسح على الجوربين – أخرجه ابن أبي شيبة في المصنَّف كتــاب الطهــارات / بــاب في المسح على الجــوربين (1/172) .
- ورواه معمر عن قَتادة عن أنس أنه كـان يمسح على الجــوربين ... - أخرجه عبد الــرَّزَّاق في المصــنَّف كتــاب الطَّهــارة / بــاب المسح على الجــوربين (1/200) ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (1/462) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في هذا الحديث رفعاً ووقفاُ .
فكل من رواه عن قَتـادة من أصـحابه الكبـار أوقفه عليه ، وهم :-

1. همَّام (ص135) .
2. سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .
3. هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .
4. معمر (ص160) .

وخالفهم فرفعه عمر بن نبهان العبدي البصري .

والعبدي ضـعيف كما قـال أبو حـاتم والفلاس ويعقـوب بن سفيان . وكان أحمد يذمُّه ، وقال البخاري بعد ذكر روايته هذه : « لا يتـابع على حديثه » – الأوسط (2/130)ـ ، فروايته هـذه منكرة .

والمتن الـذي ذكـره الـدَّارقطني في العلل يخـالف ما جـاء عند مخرجيه ، ولعلَّ الدَّارقطني أراد أصل الرِّواية .

وعلى كـلٍّ فمسح الرسـول على خفيه متـواتر ، وصـلاته منتعلاً ثـــابت عن أنس من رواية أبي مســـلمة عنه – أخرجه البخاري في جامعه (5850) ومسلم (555) .

أما مسحه على الجوربين فأقوى ما ورد مرفوعـاً فيه ، ما رواه أبو قيس عبد الـرحمن بن ثـروان عن هزيل بن شـرحبيل عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً – أخرجه التِّرمـذي في الجـامع (99) ، وقال : « حسن صحيح » .

وحـديث المغـيرة في المسح على الخفين متـواتر عنه ، وليس فيه ذكر للجوربين سوى هذا الطَّريق . ولذا ضَـعَّفَ هـذه الرِّواية مسـلمٌ وابن مهـدي وابن المـديني وابن معين وأبو داود وغيرهم كما في السُّنن الكبرى للبَيهقي (1/425-426) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث كما قـال الـدَّارقطني إنَّما رواه قَتـادة عن أنس موقوفـــاً عليه ، ورواية عمر وهم منه ، لضـــعفه ، ومخالفته أصحاب قَتادة الثِّقات ، والله أعلم .

47. الحديث التَّاسع

وسئل عن حديث قَتـادة عن أنس عن النَّبي قـال : » عُذِّبَ رجل في قبره في البول « .

فقال :

» يرويه خُلَيد بن دَعْلَج عن قَتادة عن أنس .

- وخالفه أبو جعفر الرَّازي ، فرواه عن قَتادة مرسلاً .

وقيل عن أبي جعفر عن قَتادة عن أنس .

ولا يصحُّ عنه . والمرسل هو الصَّواب «[574] .

574(?) العلل (ج4/ل30) .

التَّخْرِيج

- رواية خُلَيد أخرجها الطَّبراني في الأوسط (2/8) وابن عـــدي في الكامل (3/486) والـــبيهقي في الشـــعب (7/492) وفي إثبات عذاب القبر (142) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتـادة لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في هذا الحديث وصلاً وإرسالاً .
فوصله خُلَيد بن دَعْلَج . وأرسله أبو جعفر الرَّازي .
ورجَّح الدَّارقطني رواية أبي جعفر المرسلة لقرائن منها :-

1) تفرد خُلَيد بالوصل وهو ضعيف كما سبق (ص178) .
2) مخالفته لأبي جعفر وهو أحسن حالاً منه (ص234) .
3) إعراض أصحاب قَتادة عن هذا الحديث ، فلو صحَّ عنه لرواه أحد ثقـات أصـحابه ، لما عـرف من كـثرتهم واهتمـامهم بمروياته .
4) احتمال سلوك الجـادَّة من خليد ، لكـثرة ما روى قَتـادة عن أنس .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الـدَّارقطني ، لا يصح عن أنس من هـذا الوجه بل هو مرسل لقَتادة إن ثبت عنه للاختلاف في حـال أبي جعفر .

وقد جـــاء الحـــديث من طريق آخر عن أنس ، رواه عنه عيسى بن طهمان – أخرجه الـبيهقي في إثبـات عـذاب القـبر (

140و141)ـ ، وفي سنده عُبيد بن الصَّبَّاح ، ضعفه أبو حاتم والعقيلي ، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات – اللسان (4/140)ـ ، والرَّاوي عنه هو أبو أمامة الكلبي ، لم أجده ، ففي السَّند ضعف .

وأصل معناه ورد من حديث آخر – يغني عن هذا - رواه ابن عباس قال : « مرَّ رسول الله على قبرين فقال : أما إنهما ليعذَّبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله . قال : فدعا بعسيب رطبٍ فشقه باثنين ثم غرس على هذا واحداً وعلى هذا واحداً ثم قال : لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسا » - أخرجه البخاري (218) ومسلم (292) واللفظ له ، والله أعلم .

48. الحديث العاشر

وسئل عن حديث قَتـادة عن أنس قـال : » لم يكن شيء أحب إلى رسول الله بعد النِّساء من الخيل « .

فقـال : » يرويه إبـراهيم بن طهمـان عن سـعيد عن قَتادة عن أنس .

- حدث به حفص بن عبد الله النيسابوري .
- ورواه أبو هلال الرَّاسِـــبي عن قَتـــادة عن معقل بن يسار .
- وقيل عن قَتادة عن الحسن عن معقل .

والمرسل أصح «[575] .

575(?) العلل (ج4/ل31) .

التَّخْرِيج

- رواية ابن طهمان أخرجها النَّسـائي في كتـاب الخيل / بـاب حب الخيل من الكـبرى (3/36) والصُّـغرى (3564) وفي كتــاب العشــرة / بــاب حب النســاء من الكــبرى (5/280) وأبو عَوانة في المسـند كتـاب النِّكـاح / بـاب 6 (3/14) والطَّبراني في الأوسط (1708) وأبو الشَّـــيخ في أخلاق النَّبي (ص130) .
- ورواية أبي هلال أخرجها ابن ســـعد في الطَّبقـــات (1/192) وابن أبي حـــــاتم في العلل (1/406-407) وفي المراسيل (639) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه أبو هلال أيضـاً عن قَتـادة عن رجل – هو الحسن إن شـــاء الله - عن الحسن عن معقل - أخرجه أحمد في المسند (5/27) ، وكذا ورد في إتحاف المهرة (13/394) عن المسند .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في هذا الحديث على ثلاثة أوجه :-

الوجه الأول :- رواه ســـعيد بن أبي عَروبة (ص127) عن قَتادة عن أنس .

كذا رواه حفص عن ابن طهمان عنه ، وقد تقـدَّم حاله في سعيد (ص308) .

الوجه الثـــاني :- رواه أبو هلال الرَّاسِـــبي (ص123) عن قَتادة عن معقل بن يسار .

وقَتادة لم يسمع من معقل ، حيث إنَّ أبا زرعة قــال عَقِبَ روايته هذه : «قَتادة عن معقل مرسل » - المراســيل لابن أبي

حاتم (ص174)ـ ، وقد سبق (ص101) أن قَتـادة لم يسـمع إلا من أنس وابن سرجس من الصحابة . فالسَّند ضعيف .
الوجه الثالث :- روي عن قَتـادة عن الحسن عن معقل ، كذا رواه أبو هلال في رواية المسند ، فلعله اختلف عليه .
وهذا سند صحيح قد أخرج به البخاري في الجـامع حـديثاً (5331) ، من رواية سعيد بن أبي عَروبة عن قَتادة به .
ورجَّح الـدَّارقطني رواية قَتـادة عن معقل مباشـرة بـدون واســـــطة ، وهي منقطعة ، وهو ما عبَّر عنه بقوله : « مرسل أصح » . ولعل ذلك لقرائن منها :-
1. أن رواية سعيد بن أبي عَروبة الأولى سلوك للجادة .
2. أن رواية قَتادة عن معقل بالإرسال نـادرة فـالوهم فيها نادر .
3. أن إرسال قَتادة كثير ، فلا يبعد أن يكون هذا منها .
4. أن في المتن غرابة ظاهرة .

وهـذا ما ذهب إليه أبو حـاتم الـرَّازي كما في العلل لابنه (1/407) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث يظهر أنه كما قـال الـدَّارقطني ، إنَّما رواه قَتـادة عن معقل بالإرسال . وقد جاء نحوه من رواية ثـابت عن أنس – أخرجه النَّسائي في عشرة النساء / بـاب حبِّ النسـاء ، من الصُّغرى (6/61و62)ـ ، وقال الـدَّارقطني : « والمرسل أشـبه بالصَّواب » - تخريج الكشاف للزيلعي (1/62) .
فالحديث لا يتقوى بطريقيه لأنَّ مخرجه واحد وهو البصـرة ، والله أعلم .

49. الحديث الحادي عشر

وسئل عن حديث قَتادة عن أنس أن رجلاً سأل النَّبي عن العــزل فقــال : » أنت تخلقه أنت ترزقه ؟ أقــرَّه مستقره ، فإنَّما هو ما قدر له « .

فقـال : » يرويه معـاذ بن هشـام عن أبيه عن قَتـادة عن أنس .

- حـدث به عنه عبد الله بن محمد بن الحجَّاج الصَّـوَّاف كذلك .

وذكر أنس فيه وهم ، والمحفوظ :

عن قَتــادة عن الحسن عن أبي ســعيد الخــدري «[576] .

576(?) العلل (ج4/ل31) .

التَّخْرِيج

- رواية عبد الله أخرجها الضِّياء في المختارة (7/124) ، وقال قبلها : «معلول » .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه همَّام عن قَتـــادة عن الحسن عن أبي ســـعيد الخدري – أخرجه أحمد في المسند (3/96) .
- ورواه سعيد بن أبي عَروبة عن قَتـادة عن الحسن عن أبي سعيد الخـدري – أخرجه أحمد (3/53و78) وابن أبي عاصم في السنة (378) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتـادة في إسـناد هـذا الحـديث على وجهين اثنين .

الوجه الأول :- رواه هشـام الدَّسْـتَوائي (ص124) عنه عن أنس .

الوجه الثـــاني :- همَّام (ص135) وســـعيد بن أبي عَروبة (ص127) عنه عن الحسن عن أبي سعيد الخدري .

ورجَّح الدَّارقطني الوجه الثاني ، ولذلك قرائن منها :-

1. احتمال سـلوك الجـادَّة من هشـام الدَّسْـتَوائي في روايته تلك ، حيث إنَّ قَتادة مكثرٌ عن أنس .
2. أن اجتمـــاع اثـــنين على وهم واحد قليل ، بخلاف الوهم من الواحد .
3. أنَّ الوهم بمثل هذا السند نادر ، لغرابته ، فلم يـرد في الكتب السبعة به حديث إلا هذا عند أحمد .
4. أنَّ هذا الحديث بهذا اللَّفظ قد جـاء من طريق آخر عن أبي سعيد الخـدري ، رواه عنه قزعة بن يحـيى

– أخرجه الطَّبراني في الأوسط (2/212) وفي مسـند الشـاميين (1/120)ـ ، وأصـله في صـحيح البخاري (2229) مسلم (1438) بمعناه في العزل ، فدلَّ على أن لذكر أبي سعيد - في الحديث - أصلاً .

فرواية هشام الدَّسْتَوائي معلة كما قال الضِّياء المقدسي ، هذا إن كان الوهم منه ، ولعله من ابنه معاذ أو الصَّوَّاف .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني ، إنَّما رواه قَتـادة عن الحسن عن أبي سـعيد الخـدري ، وهو سـند صـحيح ، إن ثبت سـماع الحسن من أبي سعيد الخدري ، لأنَّ ابن المديني قـال بأنه لم يسـمع منه – جـامع التَّحصـيل (135)ـ ، وقد حسَّـن الترمـذي روايته عنه في جامعه (1209) حـديث : « التَّاجر الصـدوق » ، ورواية هشام الدَّسْتَوائي وهم ، والله أعلم .

50. الحديث الثاني عشر

وســئل عن حــديث قَتــادة عن أنس : » كــانت قَبيعة[577] سيف رسول الله من فضة « .

فقال : » اختلف فيه على قَتادة .

- فرواه جرير بن حازم عن قَتادة عن أنس .
- ورواه هشـام الدَّسْـتَوائي ونصر بن طريف عن قَتـادة عن سعيد بن أبي الحسن أخي الحسن مرسلاً .

وهو الصَّواب «[578] .

577(?) القبيعة هي التي تكون على رأس قائم السيف – النهاية (ص728) (قبع) .
578(?) العلل (ج4/ل31) .

التَّخْرِيج

◆ رواية جرير أخرجها ابن سـعد في الطَّبقـات (1/238) وعبد الله بن أحمد في العلل (1/86و219) والـدَّارمي في السُّـنن كتـاب السِّـير / بـاب 21 (2461) وأبو داود في السُّـنن كتـاب الجهـاد / بـاب في السـيف يحلى (2576) والتِّرمـذي في الجـامع كتـاب الجهـاد / بـاب ما جـاء في السـيوف (1691) – وقـال : « حسن غـريب » - وأخرجه في الشمائل (99) والنَّسائي في كتـاب الزينة / بـاب حلية السـيف من الصُّـغرى (5374) والكـبرى (5/508) والطَّحاوي في المشـكل (4/12) والعقيلي في الضُّـعفاء (1/199) وابن عـدي في الكامل (2/346) والخطـابي في الغريب (1/687) وأبو الشَّيخ في أخلاق النَّبي (ص123) وتمـام في فوائـده (1512) والـبيهقي في الكـبرى كتـاب الزكاة / بـاب 76 (4/241) وأبو محمد البغـوي في شـرح السنة (10/397) وابن عساكر في تاريخه (4/214) .

◆ ورواية هشـام الدَّسْـتَوائي أخرجها ابن سـعد في الطَّبقـات (1/238) وأبو داود في السُّـنن (2577) والتِّرمـذي في الشـمائل (100) والنَّسـائي في الصُّـغرى (5375) والكـبرى (5/508) والطَّحـاوي في المشـكل (4/21) والبيهقي في الكبرى (4/241) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه همَّام عن قَتـادة عن أنس – أخرجه ابن سـعد في الطَّبقـات (1/238) والنَّسـائي في الصُّـغرى (5374) والكبرى (5/508) والطَّحاوي في المشكل (4/20) .

◆ ورواه أبو عَوانة عن قَتـادة عن أنس – أخرجه الطَّحاوي في المشكل (4/40) وابن حبَّان في المجروحين (3/87) .

- ورواه شــعبة عن قَتــادة عن ســعيد بن أبي الحسن مرسلاً – أشار إليه العقيلي في الضُّعفاء (2/199) .
- ورواه أبو جُـزَي نصر بن طَريف عن قَتـادة عن سـعيد بن أبي الحسن مرســـــلاً – أخرجه عبد الله بن أحمد في العلل (1/86و219) ومن طريقه العقيلي (2/199) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتـادة في هـذا الحـديث وصـلاً وإرسـالاً على وجهين اثنين .

الوجه الأول :- رواه جماعة عنه عن أنس . وهــذه جــادة مسلوكة يحال عليها كثيراً .

كذا رواه عن قَتادة كُلٌّ من :-

1. أبو عَوانة (ص122) ، وفي السَّـــــند إليه هلال بن يحيى ، وقد قال عنه ابن حبَّان : « يخطئ كثيراً على قلة روايته ، لا يجــوز الاحتجــاج به إذا انفــرد ... » - المجروحين (3/88) .
2. همَّام (ص135) .
3. جرير بن جازم ، وفيه ضعف عن قَتادة (ص247) .

الوجه الثاني :- رواه جماعة أيضاً عن قَتادة عن ســعيد بن أبي الحسن مرسلاً . منهم :-

1. شعبة (ص126) .
2. هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .
3. نصر بن طَريف (ص189) .

وبالنَّظر في الطُّرق والخلاف نجد أن جانب الإرسال أقـوى لقرائن منها :-

1) أن إسناد أبي عَوانة ضعيف .
2) احتمال سلوك الجادَّة في الوجه الأول .
3) قوة شعبة وهشام في قَتادة .

4) قلة الوهم في مثل الوجه الثاني ، حَيْثُ إن قَتادة لم يكثر من الرِّواية عن سعيد ابن أبي الحسن .
5) اجتماع أكثر حفَّاظ الحديث على ترجيح الإرسال وتوهيم الوجه الأول ، وإلزاق الوهم بجرير بن حازم لضعفه في قَتادة كما سبق .

قال أبو جُزَي نصر بن طريف بعدما سمع رواية جرير : « كذب والله ، ما حدثناه قَتادة إلا عن سعيد بن أبي الحسن » .

قال الإمام أحمد عَقِبَه : « وهو قول أبي جُزَي – يعني أصاب – ، وأخطأ جرير » - العلل لأحمد (1/86و219) والضُّعفاء للعقيلي (2/199) .

وقال أبو جُزَي أيضاً : « أخطأ فيه جرير بن حازم » - رواية صالح (838) .

وقال الدَّارمي عَقِبَ رواية هشام : « وزعم النَّاس أنه هو المحفوظ » - السُّنن (3/140) .

وقال أبو داود عن أحاديث الفضَّة في السَّيف : « أقواها حديث سعيد بن أبي الحسن ، والباقي كلُّها ضعاف » - السنن (2578-من نسخة في الحاشية) .

وقال النَّسائي عن رواية جرير وهمَّام : « وهذا حديث منكر ، والصَّواب : قَتادة عن سعيد بن أبي الحسن » - تحفة الأشراف (1/301) .

وقال ابن حجر عن المرسل : « ورجَّحه أحمد وأبو داود والنَّسائي وأبو حاتم والبزَّار والدَّارمي والبيهقي » - التلخيص (50) .

وخالفهم في ذلك ابن القيِّم فقال : « والصَّواب أن حديث قَتادة عن أنس محفوظ من رواية الثِّقات الضابطين المتثبتين جرير بن حازم وهمَّام عن قَتادة عن أنس . والذي رواه عن قَتادة عن سعيد بن أبي الحسن مرسلاً هو هشام الدَّسْتَوائي ، وهشام وإن كان مقدماً في أصحاب قَتادة فليس همَّام وجرير إذا اتفقا بدونه . والله أعلم » - حاشية السُّنن (7/180) .

وفي كلامه نظر واضح فرواية أبي عوانة لا تصح أصـــلاً ، وجرير ضعيف في قتادة ، بقي همام ، وفيه كلام عن قتـادة كما سبق ، واجتماع الأئمة السابقين كافٍ في ترجيح الإرسال .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني وغيره ، الصَّواب فيه إرسـاله ، ورواية الوصل وهم من همام وجرير ، فالسند ضعيف .

وقد جـاء الحـديث عن أنس من طريق آخر ، رواه عنه عثمان بن سعد مرفوعاً – أخرجه أبو داود (2578)ـ ، وعثمـان الكـاتب بصـريٌّ قـال عنه ابن حجر : « ضـعيف » - التَّقـريب (4503) .

فمخرج هذا الحديث أهل البصرة .

وللمتن شـاهد من حـديث أبي أمامة بن سـهل – أخرجه النَّسـائي في الصُّـغرى (5373) والكـبرى (5/508)ـ ، وصـحَّح إسناده ابن حجر في التَّلخيص (50) .

وأبو أمامة قال عنه البخاري : أدرك النبي ولم يسمع منه ، وكذا قال البغوي وابن السكن وابن حبَّان وغيرهم – الإصـابة (1/181) ، فالسَّند مرسل .

والحـديث بطريقه المرسل وشـاهده : حسن ، كما قـال التِّرمذي .

51. الحديث الثالث عشر

وسـئل عن حـديث قَتـادة عن أنس : » أنَّ رسـول الله أمر صـــــاحب بدنه إن عطب منها شئ أن لا يأكل منها ، ولا أحد من أصـحابه ، وأن يغمس نعلها في دمها ... « الحديث .

فقال :

» يرويه [ابن][579] وهب عن جرير بن حـــــــازم عن قَتادة عن أنس .

والصَّحيح :

عن قَتـادة عن سـنان بن سـلمة عن ابن عبـاس أنَّ ذويباً أبا قبيصة حدَّثه «[580] .

579(?) سقط من الأصل ، وهي من مصدر التخريج .
580(?) العلل (ج4/ل32) .

التَّخْرِيج

- رواية ابن وهب أشـار إليها ابن أبي حـاتم في العلل (1/285) وأخرجها أبو نعيم في المعرفة (2/1024) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه سعيد بن أبي عَروبة عن قَتادة عن سنان عن ابن عبـاس عن ذؤيب – أخرجه أحمد في المسـند (4/225) والبخاري في تاريخه الكبير (3/262) ومسلم في صـحيحه كتـاب الحج / بـاب 66 (1326) وابن ماجة في السُّـنن كتاب المناسك / بـاب في الهـدي إذا عطب (3105) وابن خزيمة في صـحيحه كتـاب الحج / بـاب 517 (2578) والطَّبراني في الكبـير (4/230) والـبيهقي في الكـبرى كتاب الحج /باب 335 (5/398) .
- ورواه معمر عن قَتـادة عن سـنان عن ابن عبـاس عن ذؤيب – أخرجه أحمد في المسـند (4/225) والبخـاري في الكبـير (3/262) والطَّبراني في الكبـير (4/229) وأبو نعيم في المعرفة (2/1023) والـبيهقي في الكـبرى (5/398) .
- ورواه همَّام عن قَتادة عن سـنان مرسـلاً – أشـار إليه ابن عمَّار في العلل (ص89) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هـذا الحـديث على ثلاثة أوجه :-

<u>الوجه الأول</u> :- رواه جرير بن حازم عن قَتادة عن أنس .
وهذا الوجه قد تفرد به جرير ، ولا يصح عن قَتـادة لقـرائن منها :-

1. أن جرير بن حـازم ضـعيف في قَتـادة كما سـبق (ص247) .
2. أن أصـحاب قَتـادة الثِّقـات خـالفوه في ذلك ، كما سيأتي .
3. احتمال سلوك الجادَّة .

لذا قـال أبو حـاتم عن هـذا الوجه : « هـذا خطأ » - العلل لابنه (1/285) .

الوجه الثاني :- رواه جماعة عن قَتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس عن ذؤيب .

وهذا الوجه رواه كُلٌّ من :-

1-سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .

2-معمر (ص160) .

ورجَّح الـدَّارقطني وأبو حـاتم هـذا الوجه وأخرجه مسـلم وابن خزيمة في صحيحيهما .

الوجه الثالث :- رواه همَّام (ص135) عن قَتادة عن سنان مرسلاً .

وهذا الوجه قريب من الوجه الثاني إلا أنه مرسل .

ولعل الوجه الثاني أصح منه ، لقرائن منها :-

1. أن كل من رواه عن قَتادة وصله بذكر الصَّحابي .
2. أن سعيد بن أبي عَروبة أثبت من همَّام في قَتادة .
3. متابعة معمر لسعيد بن أبي عَروبة .
4. تصحيح من تقدَّم لرواية الوصل .

وبناءً على ما ذكر ، فإن السَّند هذا قد أُعِـلَّ بـأن قَتـادة لم يسمع من سنان هـذا الحـديث ، كما نصَّ عليه يحـيى القطـان - في رواية ابن المديني - الجرح (1/236) .

وقـــال ابن الجنيد في روايته (284) : « قلت لابن معين : إن يحـيى بن سـعيد يـزعم أنَّ قَتـادة لم يسـمع من سـنان بن سلمة الهذلي حديث ذؤيب الخزاعي في البدن ! فقال : ومن يشك في هــذا ، إن قَتــادة لم يســمع منه ، ولم يلقه » ، ونصَّ

عليه في رواية الدُّوري (3462) وقـال : « أحاديثه عنه مرسـلة » .

وقـال ابن حبَّان في ترجمة سـنان : « أحـاديث قَتـادة عنه مدلَّسة » - الثِّقات (3/179) والتَّهذيب (2/118) .

فالسَّند بذلك ضعيف لانقطاعه ، ومراسـيل قَتـادة ضـعيفة كما سبق (ص111)

أما تخريج مسلم لذلك ففي المتابعات .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال أبو حاتم والدَّارقطني إنَّما رواه قَتادة عن سـنان ، وهو لم يسـمع منه ، وقد تابعه عن سـنان : أبو التيَّاح الضُّبَعِي - أخرجه مسلم (1325) .

52. الحديث الرابع عشر

وسئل عن حديث قَتادة عن أنس قـال رسـول الله لأصحابه : »أي الشَّجر أمنع ؟ قَالَوا : فرعها . قال كذلك الصف المقدم ، أحصن من الشيطان « .

فقال : » اختلف فيه على قَتادة .

- فرواه سعيد بن أبي عَروبة عن قَتادة عن أنس .
- وهو غريب من حديث سعيد بن أبي عَروبة ، لم يـروه عنه غير يحيى بن سلام وثابت بن حمـاد ، فإنهما رويـاه عن سعيد عن قَتادة عن أنس .
- وقيل عن يحيى بن سلام عن شعبة .

وليس بصحيح ، والمحفوظ :

- عن سعيد عن قَتادة مرسلاً .
- ورواه عمران القطَّان عن قَتادة عن أنس أيضاً .

قاله عيسى بن واقد عنه .

- ورواه منصـــور بن زَاذَان عن قَتـــادة عن أبي قلابة مرسلاً .
- ورواه أيوب بن خـوط أبو أمية عن قَتـادة عن مسـلم بن يسار مرسلاً .

وأشبهها بالصَّواب قول منصور «[581] .

581(?) العلل (ج4/ل32) .

التَّخْرِيج

- رواية يحيى أخرجها البَرْذَعي في أجوبة أبي زرعة له (2/340) وابن عدي في الكامل (9/123) .
- ورواية ثابت أخرجها ابن عدي (2/303) .
- ورواية منصـور أخرجها البَـرْذَعي في أجوبة أبي زرعة له (2/341) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتـادة لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هـذا الحـديث وصـلاً وإرسـالاً على وجهين :-

الوجه الأول :- رواه عن قَتادة عن أنس اثنان هما :-

1. سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .

كذا رواه عنه كُلٌّ من :-

1. يحيى بن سلام البَصْرِي ، ضعفه الدَّارقطني ، وقـال عنه ابن حبَّان في الثِّقـات : ربما أخطأ ، وقـال أبو زرعة : لا بأس به ، ربما وهم ، وقال أبو حاتم : صـدوق - اللسـان (6/339-440) . وذكر ابن عـدي هـذا الحـديث وغـيره مستنكراً عليه وقال عنه : « يكتب حديثه مع ضعفه » - الكامل (9/125) .
2. ثــابت بن حمــاد البَصْــرِي ، تركه الأزدي ، وقــال عنه الـدَّارقطني : ضـعيف جـداً وقـال العقيلي : حديثه غـير محفــوظ ، وهو مجهــول . ونقل اللالكــائي اتفــاق أهل

النقل على تركه . وقـــال الـــبيهقي : متهم بالوضع - اللسان (2/90-91) .

فهذه الرِّواية ضعفها عن سعيد بيّنٌ لقرائن منها :-

1-ضعف الراويين ، مع الاختلاف على يحيى بن سـلام .

2-سلوك الجادَّة منهما .

3-رواية من أرسله عن قَتادة كما سيأتي .

4-ما ذكـــره الـــدَّارقطني عن ســـعيد بقوله : « والمحفوظ عن سعيد عن قَتادة مرسلاً » .

فدلَّ ذلك على أنه هنالك من رواه عن سعيد - من الثِّقـات - مرسلاً .

وقد استنكر أبو زرعة هـذه الرِّواية على يحـيى بن سـلام - أجوبة البَرْذَعي (2/341).

2. عمران بن داوَر القطَّان .

كــذا رواه عنه عيسى بن واقد ، ولم أجــده له ترجمة . إلا أن ابن خزيمة أخـرج له حـديثاً في صـحيحه (3/165)ـ ، ولم يتعقبه بشيء ، فدل على قوته عنده .

وعلى كلٍ فهذه الرِّواية معلة أيضاً ، فعيسى غير مشهور ، وعمران ليس بالقوي كما ســبق (ص167) ، وقد خالفه من هو أثبت منه في قَتادة .

<u>الوجه الثاني</u> :- أرسله عن قَتـادة اثنـان ، مع اختلافهما في السَّند .

1. فأما منصور بن زَاذَان ، فإنه رواه عن قَتــادة عن أبي قلابة مرسلاً .

ومنصور ثقة بالاتفاق ، وهو من رجال الجماعة - التَّهذيب (4/156) .

وقد احتج البَرْذَعي بهذه الرِّواية فقال : « وهـذا عنـدَنا علة حـديث يحـيى بن سـلام ، وله أصل من حـديث قَتـادة ، إلا أنه أوهم في قوله : عن أنس » - أجوبة البَـــرْذَعي (2/341)ـ .

وقَتادة لم يسمع من أبي قلابة كما سبق (ص140) .

2. أما أبو أمية أيــوب بن خــوط ، فإنه رواه عن قَتــادة عن مسلم بن يسار مرسلاً .

وهــذا يوافق رواية ســعيد ومنصــور في أصل الإرســال ، ويخالفهما في تســمية المرسل . إلا أن هـذه الرِّواية لا تضر ولا تنفع ، لأن أيوب بن خوط متروك كما سبق (ص247) ، وقَتــادة لم يسمع من مسلم كما سبق (ص132) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني ، الصَّواب فيه إرســاله ، ومن وصله بأنس فقد وهم وسـلك الجـادَّة ، فالسـند ضـعيف ، ولم أجد له شاهداً .

53. الحديث الخامس عشر

وسئل عن حديث قَتادة عن أنس قـال رسـول الله وهو على حـراء : » اسـكن فما عليك إلا نـبي وصِـدِّيق وشهيد « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

- فـرواه سـعيد بن أبي عَروبة ومطر الـوراق وعمـران القطَّان عن قَتادة عن أنس .
- وكذلك قيل عن شعبة عن قَتادة عن أنس .
- ورواه معمر عن قَتادة مرسلاً .
- ورواه سـليمان التَّيمي عن قَتـادة عن أبي غلاب عن رجل من أصحاب النَّبي .

والقول قـول ابن أبي عَروبة ومن تابعه : عن أنس .[582]«

582(?) العلل (ج4/ل33) .

التَّخْرِيج

◆ رواية سـعيد أخرجها أحمد في الفضـائل (1/217و438و502) والبخاري في الجامع كتاب الفضائل بـاب 5 (3675) وباب 6 (3686) وبـاب 7 (3697) وأبو داود في السُّنن كتاب السنة / باب في الخلفـاء (4619) والتِّرمـذي في الجامع كتاب المناقب / باب مناقب الأنصار (3697) - وقال : « صحيح » - وابن أبي عاصم في السـنة (2/956-957) وأبو يعلى في المسـند (5/290و338و454و466) والنَّسـائي في الكـبرى كتـاب المنـاقب / بـاب 3 (5/43) وابن البخـتري في جزئه (76) والطَّبراني في الأوسط (6566) والـبيهقي في الـدلائل (6/350) والخطيب في تاريخه (5/365) ، بلفظ : « أحد » لا «حراء » .

◆ ورواية مطر أخرجها أحمد في الفضـائل (1/438) والطَّبراني في الأوسط (6566) ، بلفظ : « حراء » .

◆ ورواية شـعبة أخرجها أحمد في المسـند (3/112)ـ - بلفظ : « أحد » - والقطيعي في زيادات الفضائل لأحمد (1/524) والقزويني في التـدوين (3/411) من طريق روح والقطَّان عنه به .

◆ ورواية عمران أخرجها الطَّيالسي في المسند (1985) ومن طريقه ابن أبي عاصم في السنة (2/957) بلفظ : « حراء » .

◆ ورواية معمر أخرجها في الجامع (11/229-المصـنف) بلفظ : « أحد » ، ومن طريقه الـبيهقي في الـدلائل (6/351) بلفظ : « حراء » .

◆ ورواية سليمان أخرجها أحمد في الفضائل (1/220) - وعنـده : « أحد » - وابن أبي عاصم في الآحـاد (5/341) وفي السنة (2/957) . - وعنده : «حراء » - .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتـادة لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف في هذا الحديث على قَتادة على ثلاثة أوجه .

الوجه الأول :- رواه أكـثر أصـحاب قَتـادة عنه عن أنس ، وهم :-

1) سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .
2) مطر الوراق (ص136) .
3) عمران القطَّان (ص167) .
4) شـعبة (ص126) ، ولعل الـدَّارقطني لم يقف عليه من وجه صـحيح فلم يجـزم به عنه ، وقد رواه عنه اثنـان من كبـار أصحابه الثِّقات كما سبق ، فالسَّنَدان عنه صحيحان .

وهـذا الوجه ظـاهر قوته ، من حيث العـدد والقـوة والاختصـاص . لـذا رجحه الـدَّارقطني كما سـبق ، ومن قبله أبو زرعة حيث قـال : « سـعيد بن أبي عَروبة أحفظ من التَّيمي . قال له ابن أبي حـاتم : فـذاك الصَّـحيح ؟ قـال : أجل » - العلل لابن أبي حاتم (2/380) .

الوجه الثاني :- رواه معمر عن قَتادة فأرسله .

وهذا الوجه لا يؤثر كثيراً لأسباب منها :-

1. أن معمـراً ليس بـذاك القـوي في قَتـادة كما سـبق (ص160) .
2. احتمال اختصـار معمر للسـند حيث قـال في روايته : « وسمعت قَتادة يحدث بمثله » .
3. مخالفته كل من رواه عن قَتادة ، حيث وصلوه عنه .

الوجه الثـالث :- رواه سـليمانُ التَّيمي عن قَتـادة عن أبي غلاب يونس بن جبير عن رجل من الصحابة مرفوعاً .

وهذا الوجه يوافق الأول في وصله ، إلا أنه مرجوح بأمرين هما :-

1. تليين التَّيمي في قَتادة كما سبق (ص194) .
2. مخالفته لكل أصحاب قَتادة السابقين .

ورجَّح أبو حـاتم رواية التَّيمي هـذه فقـال : « هـذا أشـبه بالصَّـواب ، وإن كـان سـعيد حافظـاً إلا أن يكـون عند قَتـادة الإسنادان جميعاً » - العلل لابنه (2/380) .

وما ذهب إليه من التَّرجيح والاحتمـال محتمل ، ولعله نظر إلى أنَّ من رواه عن قَتـادة عن أنس سـلك الجـادَّة ، بخلاف إسناد التَّيمي فنادر الـوهم فيه لغرابته ، وقد اضـطرب أصـحاب قَتادة في تعـيين الموضع ، هل هو أحد أم حـراء ، وتعـدد القصة بعيد عادة ، والأقرب رواية سعيد لأنها في الصـحيح وهي أقـوى الطرق ، وقد تابعه شعبة ومعمر في جامعه .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث عن أنس أصح ، وما رواه التَّيمي محتمل غـير بعيد كما قال أبو حاتم . وكلا الإسنادين صحيح ، والله أعلم .

54. الحديث السادس عشر

وسئل عن حديث قَتادة عن أنس قـال رسـول الله : » خير أمتي القرن الـذي بعثت فيهم ثم الـذين يلـونهم « .

فقال :

- » يرويه يوسف بن عطيَّة الصفار عن قَتادة عن أنس .

وخالفه همَّام ، رواه عن قَتــادة عن مطــرف[583] عن عمران بن حصين .

وحديث عمران بن حصين أصح «[584] .

583(?) كذا في العلل ، وفي مصادر التخريج : عن زرارة عن عمران !

584(?) العلل (ج4/ل33) .

التَّخْرِيج

◆ رواية همَّام أخرجها الطَّبراني في الكبـــير (18/212) ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (2/78) ، لكنها عندَهما : عن قَتادة عن زُرارة عن عمران .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه هشـــام الدَّسْـــتَوائي عن قَتـــادة عن زُرارة عن عمـــران - أخرجه الطَّيالسي (852) وأحمد (4/426)ـ - كلاهما في المسـند - ومسـلم في صـحيحه كتـاب فضـائل الصـحابة / بـاب فضل الصـحابة (4/1965) والتِّرمـذي في الجـامع كتـاب الفتن / بـاب ما جـاء في القـرن الثـالث (2222) - وقـــال : « حسن صـــحيح » - والطَّحـــاوي في المشـــكل (6/259) والطَّبراني في الكبـــير (18/213) والـبيهقي في الكـبرى كتـاب الشـهادات / بـاب 16 (10/269و270) .

◆ ورواه أبو عَوانة عن قَتـادة عن زُرارة عن عمـران - أخرجه أحمد في المســند (4/440) ومســلم (4/1965) وأبو داود في السُّـنن كتـاب السـنة / بـاب 10 (4624) والطَّحـاوي في شـرح المعـاني (4/151) وابن حبَّان في التَّقاســيم (15/123-إحســان) والطَّبراني في الكبــير (18/213) .

◆ ورواه شـــعبة عن قَتـــادة عن زُرارة عن عمـــران - أخرجه الطَّحاوي في المشكل (6/258) .

◆ ورواه مطر عن قَتـــادة عن زُرارة عن عمـــران - أخرجه الطَّبراني في الأوسط (8/358) والكبـــــــير (18/213) وأبو عمرو الداني في الفتن (316) .

الدِّرَاسَة

روى قَتادة هذا الحديث عن زُرارة عن عمران .
كذا رواه كل أصحابه الثِّقات الكبار ، وهم :-

1. همَّام (ص135) ، والــذي ذكــره الــدَّارقطني عنه عن قَتادة عن مطرف عن عمران .

وهذا مخالف لكل ما ورد في مصادر التخريج ، ولبقية من تابعه .

2. شعبة (ص126) .
3. هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .
4. أبو عَوانة (ص122) .
5. مطر الوراق (ص136) .

وخالف الســابقين راوٍ واحد ، رواه عن قَتــادة عن أنس ، وهو يوسف بن عطيَّة . وهذه الرِّواية منكرة لأسباب منها :-

1. مخالفته لكل من رواه عن قَتادة كما سبق .
2. سلوك الجادَّة .
3. أن يوسف هذا متروك كما سبق (ص161) .

فهذه الرِّواية لا تصح عن قَتادة أصلاً .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحــديث كما قــال الــدَّارقطني ، الصَّــواب أنه من حــديث عمران بن حصين ، كما رواه عن قَتادة أصحابه الكبــار ، والله أعلم .

55. الحديث السابع عشر

وسـئل عن حـديث قَتـادة عن أنس : » أن النَّبي كان في بيته فخرج إلى الحجرة فسمع قوماً يتكلمـون في القدر : ألم يقل الله كذا ، فخرج رسول الله : آلله اختلفتم ، إنَّما أهلك من كـان قبلكم بهـذا ، ضـربوا كتـاب الله بعضه ببعض « .

فقال :

- » يرويه يوسف بن عطيَّة الصفار بهذا الإسناد .

وهو وهم . والصَّواب :

- عن قَتـادة ومطر الـوراق عن عمـرو بن شـعيب عن أبيه عن جده «[585] .

585(?) العلل (ج4/ل33) .

التَّخْرِيج

- رواية يوسف أخرجها أبو يعلى في المســـند (5/429) والطُّبراني في الأوسط (7/124) عن يوسف قال : حــدثنا قَتادة وعبد الله الدَّاناج ومطر الوراق كلهم عن أنس ...

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه حماد بن سلمة عن قَتادة ومطر الوراق وداود بن أبي هند وعامر الأحول عن عمـرو بن شـعيب عن أبيه عن جده - أخرجه الطَّبراني في الأوسط (2/79) .
- ورواه سـويد أبو حـاتم عن قَتـادة عن أبي نضـرة عن أبي سعيد الخدري - أخرجه الطَّبراني في الكبير (6/37) والأوسط (8/225) .

الدِّرَاسَة

اختلف في هذا الحديث على قَتادة على عدة أوجه هي :-

الوجه الأول :- رواه يوسف بن عطيَّة عن قَتــادة عن أنس .

وهذا الوجه سبق نظيره في الحـديث الماضي ، وقد تقـدَّم (ص161) أن يوسف هذا مـتروك ، ولـذا وهَّم الـدَّارقطني هـذه الرِّواية .

الوجه الثاني :- رواه حماد بن سلمة عن قَتـادة عن عمـرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولقَتادة بهذا السَّند حــديثان في المسند والسنن .

ورجَّح الــدَّارقطني هــذا الوجه لأنه أقــوى الأوجه إســناداً ورجالاً ، فرواية قَتادة عن عمرو ليست بالغريبة ، ورواية عمرو عن أبيه عن جده مشهورة في الكتب الخمسة وغيرها .

و حمـــاد وإن تكلم في روايته عن قَتـــادة كما ســـبق (ص137) ، فإنه هنا لم يخالفه من هو أقـوى منه ، ويؤيد روايته مجيء الحديث من طرق أخـرى عن عمـرو بن شـعيب عن أبيه عن جده ، كما سيأتي بعد قليل .

الوجه الثالث :- رواه سويد أبو حاتم فخالف كلا الـراويين ، حيث قال : عن قَتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري .

وفي صـحيح مسـلم والمسـند عـدة أحـاديث لقَتـادة بهـذا السَّند .

وسويد ضعيف خصوصـاً في قَتـادة كما سـبق (ص207) ، فروايته هذه منكرة لاحتمال سلوك الجادة منه .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني إنَّما رواه قَتادة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

وقد جـاء الحـديث من وجه آخر عن عمـرو رواه عنه أبو حازم - أخرجه أحمد في المسند (6702) .

كما جـاء الحـديث من وجه آخر عن عبـدِ الله بن عمـرو ، رواه عنه عبد الله بن ربـــاح الأنصـــاري - أخرجه مســـلم في صحيحه كتاب العلم / الباب الأول (2666) .

الفصل الخامس

أحاديث مسند بقية الصحابة

56. الحديث الأول

وسئل عن حـديث علقمة عن عبد الله عن النَّبي : » أنه كان في سفر فسمع رجلاً يقول : الله أكبر ، فقال : على الفطرة « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

- فرواه سـعيد بن أبي عَروبة عن قَتـادة ، واختلف عن سعيد .
- فـرواه معـاذ بن معـاذ وعبد العزيز بن الحصـين عن سـعيد بنِ أبي عَروبة عن قَتـادة عن أبي الأحـوص عن علقمة عن عبدِ الله .
- ورواه سلام بن مسكين عن قَتادة عن صاحب له عن علقمة عن عبدِ الله .
- ورواه عدي بن أبي عمارة عن قَتـادة فقـال : حـدثني علقمة عن عبدِ الله .

ووهم .

- ورواه محمد بن بشر وعبد الوهاب بن عطاء وشعيب بن إسـحاق وعبـدة بن سـليمان وعمـرو بن حِمْـران وغيرهم عن سعيد عن قَتادة عن أبي الأحوص عن عبـدِ الله .
- وكـذلك قـال مطين عن عبيد الله بن معـاذ عن أبيه عن سعيد عن قَتادة عن أبي الأحـوص عن عبـدِ الله ، - لم يذكر علقمة - .
- وكذلك قـال داود بن الزبرقـان عن مطر وسـعيد عن قَتادة .

- ورواه أيوب أبو العلاء بن أبي مسـكين عن قَتـادة عن الحسن البصري عن ابن مسعود .
- ورواه حميد الطويل وخليد بن دعلج ويوسف بن عطيَّة فقالوا : عن قَتادة عن أنس .

ويشـبه أن يكـون الصَّـواب قـول معـاذ بن معـاذ ومن تابعه عن سعيد « .

وقال أيضاً : » وأشبهها بالصَّواب قول معـاذ بن معـاذ «[586] .

586(?) العلل (ج1/155وج4/ل32)(5/116-118) .

التَّخْرِيج

- رواية معـاذ أخرجها الطَّحـاوي في شـرح المعـاني (1/146) وابن أبي حـــاتم في العلل (1/174) والهيثم في المســـند (1/366) والطَّبراني في الكبـــير (10/116) والدعاء (465) .
- ورواية عبد العزيز أخرجها الطبراني في الدعاء (466) .
- ورواية سلام أخرجها الطبراني في الدعاء (467) .
- ورواية محمد بن بشر أخرجها ابن أبي شـــيبة (324) وأحمد (1/406-407) وأبو يعلى (9/276) - كلهم في مسانيدهم - .
- ورواية عبد الوهـــاب بن عطـــاء أخرجها أحمد في المسند (1/406-407) والبيهقي في الكبرى كتاب الصَّـلاة / باب سنة الأذان ... (1/596) .
- ورواية عبدة أخرجها ابن أبي حاتم في العلل (1/174) .
- ورواية أيـــوب أخرجها إســحاق في المســند كما في النُّكَتِ الظراف لابن حجر (7/131-التحفة) .
- ورواية حميد أخرجها ابن خزيمة في صـــحيحه كتـــاب الصَّـــلاة / بـــاب الأذان في الســـفر (399) وابن حبَّان في التَّقاســـيم (4/550-إحســـان) والطَّبراني في الأوسط (6/109) والدعاء (472) والدَّارقطني في الأفراد (2/141-أطرافه) ، من طريق عبد الأعلى عنه ، وقال الدَّارقطني : « غريب » ، ونقل عن ابن صـاعد قوله : « إسـناد صـحيح غريب » .

ووقع عند النَّســائي في الكــبرى (6/207) : عن ســعيد ، بدلاً من حميد ، وكذا ذكره في التحفة (1/319) ، وهو غريب !

- ورواية خليد أخرجها ابن عـــدي في الكامل (3/487) وتمام في فوائده (311) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه العباس بن الفضل عن سـعيد عن قَتـادة عن أبي الأحوص عن ابن مسعود - أخرجه أبو يعلى في المسند (9/276) .
- ورواه يزيد بن زُرَيع عن ســـعيد عن قَتـــادة عن أبي الأحوص عن ابن مسـعود - أشـار إليه ابن أبي حـاتم في العلل (1/174) .
- ورواه سـعيد بن أبي أوس أبو زيد النحـوي عن سـعيد عن قَتــادة عن أبي الأحــوص عن ابن مســعود - أخرجه الطبراني في الدعاء (465) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتــادة في تســمية راوي هــذا الحــديث من الصحابة على وجهين :-

الوجه الأول :- رواه جماعة عنه عن أنس . كذا رواه كُـلٌّ من :-

1. خليد بن دعلج ، وقد ســـبق ضـــعفه في قَتـــادة (ص178) .
2. يوسف بن عطيَّة ، متروك وقد تقدَّم (ص161) .
3. حميد الطويل (ص148) ، وهــذا الوجه كـــذا رواه عنه عبد الأعلى (ص182) ، وهو معلٌّ برواية غــيره من الثِّقات عن حميد عن أنس مباشرة بدون واسطة ، كما رواه عنه كل من أبي إسـحاق السَّـبيعي وإسـماعيل بن جعفر وعبد الله بن مسلمة - أخرجه عنهم البخـاري في الجامع (2943و610و2944و2945) ، وروايتهم جاءت مقتصرة على أصل الحديث .

فالـذي يظهر أن عبد الأعلى قد وهم هنا ، ورواية الصَّـحيح أثبت وأقوى .

فهذا الوجه لا يصح عن قَتادة لضعف طرقه عنه ، وإن ثبت عن أنس من وجه آخر ، رواه عنه ثـابت - أخرجه مسـلم في صحيحه (382) .

<u>الوجه الثـاني</u> :- رواه جماعة عن قَتـادة جعلـوه من مسـند ابن مسعود ، إلا إنهم اختلفوا في الواسطة على أوجه هي :-

1. رواه أيوب بن أبي مسـكين عن قَتـادة عن الحسن عن ابن مسعود .

وهذا الوجه معلٌّ بأمور منها :-

1. أن أيوب ليس بالقوي كما سبق (ص130) .
2. أن قَتادة إنَّما يـروي أحـاديث عن الحسن عن ابن مسعود بواسـطة عمـران بن حصـين عن ابن مسـعود كما ورد في مسـند أحمد (1/401و420و421) .

ولم يـذكر للحسن رواية أو سـماع عن ابن مسـعود ، فقد تـوفي ابن مسـعود والحسن في حـدود العاشـرة من عمـره ، كما يعـرف ذلك من وفاتهما – التَّقـريب (1237و 3638) ، وقال ابن حزم : « الحسن لم يدرك ابن مسعود » - المحلى (7/77) .

3. مخالفة أيوب لكل أصحاب قَتادة الباقين .

2. ورواه عدي بن أبي عمارة عن قَتادة حدثني علقمة عن عبدِ الله .

وَضَعَّفَ الدَّارقطني هذا الوجه ، وذلك لقرائن منها :-

1. أن عدياً مختلف فيه كما سبق (ص263) .
2. مخالفته جميع أصحاب قَتادة .
3. أنه لم يذكر لقَتـادة رواية عن علقمة بن قيس ولم يقع له من ذلك شيء في الكتب السِّـتَّة .

فهذا السَّند وهم واضح .

3. رواه سلام بن مسكين عن قَتادة عن صاحب له عن علقمة عن ابن مسعود .
فأبهم الواسطة ، وسيأتي من بيَّنها من الرُّواة بعد قليل .
وسلام قد تقدَّم توثيقه (ص168) . وروايته هذه لها ما يسندها كما سيأتي عن سعيد .
4. رواه عمران القطَّان عن قَتادة عن أبي الأحوص عن ابن مسعود .
وعمران قد تقدَّم حاله (ص167) . ، وقد تابعه على هذا الوجه سعيد كما سيأتي .
5. رواه سعيد بن أبي عَروبة عن قَتادة عن أبي الأحوص عن علقمة عن ابن مسعود - في رواية - وفي أخرى بإسقاط علقمة .
ورجَّح الدَّارقطني ذكر علقمة كما سبق ، ووافقه على ذلك أبو حاتم الرَّازي فيما نقله عنه ابنه في العلل (1/174) .
وخالفهما أبو زرعة الرَّازي فرجح عن سعيد إسقاط علقمة ، وقال : « يزيد ابن زُرَيع أحفظ » - العلل (1/174) .
ويؤيده أمور منها :-
1. رواية عمران القطان عن قَتادة بهذا الوجه .
2. أن أبا الأحوص يروي الكثير عن ابن مسعود بدون واسطة ، وهي في الكتب السبعة . إلا أن في سماع قَتادة منه نظر كما سبق (ص196) .
3. أن غالب رواية قَتادة عن الصحابة بواسطة واحدة .
4. رواية أكثر أصحاب سعيد بن أبي عَروبة عنه بهذا الوجه ، مع قوة سعيد في قَتادة كما سبق (ص127) .
أمَّا ترجيح أبي حاتم والدَّارقطني فيسنده أمران هما :-
1) أن الزِّيادة جاءت من رواية اثنين من أصحاب سعيد وهما معاذ وعبدالعزيز بن الحصين .

2) أن ســلاماً روى الحــديث عن قَتــادة فــأبهم أبا الأحوص ، فدلَّ على أن للواسطة أصلاً .

والـذي يظهر أنَّ اختيـار أبي زرعة أقـرب . وذلك لأن عبد العزيز بن الحصـين ضـعيف ، حيث قـال عنه البخـاري : « ليس بـالقوي عنـدَهم » وقـال ابن معين وأبو حـاتم : « ضـعيف » . وقال أبو داود : « متروك الحديث » ، وقـال النَّسـائي : « ليس بثقة » - اللسان (4/ 30) ، فروايته ساقطة . فبقي أن معاذ بن معاذ خالف كـلَّ أصـحاب سـعيد السـابقين فهم أولى بالصَّـواب منه . وعليه فترجيح الدَّارقطني فيه - والحال كذلك - غرابة .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحــديث إنَّما رواه قَتــادة من مســند ابن مســعود ، والأقــرب أنه رواه بواســطة أبي الأحــوص فقط كما رجحه أبو زرعة .

وهذا السَّـند منقطع كما سـبق (ص196) ، وأصل الحـديث في الصحيحين عن أنس كما سبق ، والله أعلم .

57. الحديث الثاني

وسئل عن حديث أبي الأحوص عن عبدِ الله عن النَّبي : » [illegible] « .

[illegible] : » [illegible] .

- [illegible]
- [illegible] .
- [illegible]

... [illegible] «(587) .

587(?) العلل (ج2/ل27)(5/314) .

التَّخْرِيج

- رواية همَّام أخرجها التِّرمذي في الجامع كتاب الرضـاع / بـاب 18 (1173) - وقـال : حسن غـريب - والـبزَّار في المسند (5/427) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الصَّـلاة / بـاب 175 (3/93) وابن حبَّان في التَّقاسـيم (12/413-إحسان) .
- ورواية سعيد أخرجها ابن خزيمة في صحيحه (3/94) .
- ورواية سـويد أخرجها الطَّبراني في الكبـير (10/132) والأوسط (8/101) وابن عدي في الكامل (4/488) .
- ورواية التَّيمي أخرجها الـبزَّار في المسـند (5/428) وابن خزيمة في صحيحه (3/93) وابن حبَّان في التَّقاسـيم (12/412-إحسـان) والـدَّارقطني في الأفـراد (4/141-أطرافه) والخطيب في تاريخه (8/451) .

الروايات الأخرى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتـادة لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتـادة في إسـناده هـذا الحـديث ، هل هو بواسطة مورق أم لا .

فرواه ثلاثة من أصحاب قَتادة بذكره ، وهم :-

1) همَّام (ص135) .
2) سعيد بن بشير وفيه ضعف كما تقدم (ص140) .
3) سـويد بن إبـراهيم وفيه ضـعف كما تقـدم (ص207) .

وهذا السَّـند له نظـير آخر في السُّـنن ، ذكـره المـزِّي في التحفة (7/131) وتكلَّم عليه ابن حجر في نكته على التحفة ، واجتماع ثلاثة على وهم واحد نادر عادةً .

وخالف هؤلاء في قَتادة سـليمانُ التَّيمي ، فأسـقط مورقـاً من السَّند .

وهذا معلٌّ بأمور منها :-

1. مخالفته الجماعة .
2. الكلام في رواية التَّيمي عن قَتـــــادة الســـــابق (ص194) .
3. أن قتادة يروي غالباً عن أبي الأحوص بواسطة كما سبق في حديث ماضٍ (ص192) ، وتقدَّم (ص196) أنَّ ابن خزيمة شكك في سماعه من أبي الأحوص .
4. أن من زاد معه زيـــــادة علم ، فهو حجَّة على من قصر .

ولم يرجِّح الدَّارقطني في هـذا الاختلاف ، والـذي يظهر أن رواية الجماعة أصح ، وأن التَّيمي وهم في إسـقاط مـورق من السَّند .

وشكك ابن خزيمة أيضاً في سماع قَتادة من مورقٍّ فقـال : « لا أقف على سماع قَتادة هذا الخبَر من مورِّق » - الصَّـحيح (3/94) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث إنَّما رواه قَتـادة عن مـورق عن أبي الأحـوص عن ابن مسعود مرفوعاً .

وهو صـــحيح كما ذهب إلى ذلك ابن خزيمة - مع شـــكِّه - وابن حبَّان ، وقد حسَّنه التِّرمذي كما سـبق في التخـريج ، والله أعلم .

58. الحديث الثالث

وسئل عن حديث عبدِ الله بن معبد الزمـاني عن أبي قَتادة ﷺ : » أنَّ رسول الله ﷺ [illegible] .

[illegible] :

» [illegible] .

- [illegible] - [illegible] .
- [illegible] .

[illegible] ... «[588] .

588(?) العلل (ج2/ل58)(6/145-147) .

التَّخْرِيج

- رواية سعيد بن أبي عَروبة أخرجها أحمد في المسند (5/297) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الصِّيام / باب 174 (2117) وابن حبَّان في التَّقاسيم (8/394و403- إحسان) وابن عدي في الكامل (5/373) والحاكم في المستدرك (2/602) .
- ورواية حماد أخرجها ابن عدي في الكامل (5/372) وابن عساكر في معجمه (2/747)ـ ، وعنده : عن أبي قَتادة عن أنس ! وقال : « حسن صحيح غريب » .
- ورواية منصور أخرجها أحمد في المسند (5/295) .
- ورواية الحكم أخرجها العقيلي في الضُّعفاء (2/305) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه هشام الدَّسْتَوائي عن قَتادة عن غَيلان عن عبدِ الله بن معبد عن أبي قَتادة - أخرجه البيهقي في الكبرى كتاب الصِّيام / باب فضل يوم عاشوراء (4/473) .
- ورواه معمر عن قَتادة عن عبدِ الله بن معبد عن أبي قَتادة - بإسقاط غَيلان - أخرجه عبد الرَّزَّاق في المصنَّف (4/284و285و295) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحديث على وجهين اثنين :-

<u>الوجه الأول</u> :- رواه جماعة عنه عن غَيلان عن عبدِ الله بن معبد عن أبي قَتادة .

وهؤلاء هم :-

1) سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .

2) حماد بن سلمة (ص137) .
3) هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .

وذكر الدَّارقطني أنَّه قد قيل عن شعبة عن قَتادة بذلك .

وفي ثبوته عنه نظر لما سيأتي بعد .

وهذا الوجه قوي لعدة قرائن ، منها :-

1. العدد .
2. قوة رواته في قَتادة .
3. تصحيح ابن خزيمة له .
4. الزيادة في السند مع وصف قتادة بالتدليس .
5. أنَّ قَتادة قد توبع على هذا الوجه عن غَيلان من قبل حماد بن زيد وشعبة وأبان العطَّار ومهدي بن ميمون كما أخرجه عنهم مسلم في صحيحه (1162) .

ولعل الدَّارقطني يرجِّح هذا الوجه ، حيث قال في آخر السُّؤال : « والصَّواب قول قَتادة وشعبة ومن وافقهما » .

الوجه الثاني :- رواه جماعة - أيضاً - عن قَتادة عن عبدِ الله بن معبد عن أبي قَتادة - بإسقاط غَيلان من السَّند – ، وبهذا الوجه رواه كُلٌّ من :-

1. منصور بن زاذان ، وقد تقدَّم أنه ثقة بالاتفاق (ص346) .
2. الحكم بن هشام وهو صدوق - التَّقريب (1473) .
3. معمر بن راشد ، وروايته عن قَتادة ضعيفة كما سبق (ص160) .

وهذا الوجه يؤيِّده قرائن ، منها :-

1) العدد ، فاجتماعهم على وهم واحد بعيد عادة .
2) قوة منصور ، وإن لم يذكر في أصحاب قَتادة .
3) أن لقَتادة رواية عن عبد الله بن معبد مباشرة بخلاف روايته عن غَيلان عنه ، فليس له في الكتب السِّتَّة سوى هذا الحديث . وروايته عن عبد الله بن معبد مباشرة في صحيح مسلم (3030) .

فهذه قرينة قوية على صحة هذا الوجه .

والذي يظهر مما سبق قـوة الـوجهين عن قَتـادة ، وأنَّه هو الذي أسـقطه في هـذا السَّـند ، ولا مـانع من أن يـروي عن ابن معبد حديثاً بواسطة يصرِّح بها تارة ، ويسـقطها تـارة تدليسـاً ، كما سبق وصفه بهذا في ترجمته (ص103) .

وقد ذكر البخـاري أنَّ ابن معبد يـروي عنه غَيلان وقَتـادة - التاريخ الكبير (5/198) .

ولعل صنيع قَتادة هذا جعل أصحاب الكتب السِّتَّة يعرضون عن روايته لهذا الحديث تماماً .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر أن قَتادة رواه بواسـطة غَيلان ، ولعله دلَّس مـرَّة فأسـقطه لأن غَيلان يـروي عن ابن معبد وكـذا يـروي عنه قَتادة .

والحديث قد صحَّحه مسلم وغيره إلا أنَّ البخاريَّ قـال عن ابن معبد : « ولا نعرف سماعه من أبي قَتادة » - التاريخ الكبير (5/198) . وليس له عن أبي قَتـادة في الكتب السَّـبعة سـوى هذا الحديث في الصَّوم ، ولم يصرِّح فيه بالسَّماع .

59. الحديث الرابع

وسئل عن حديث عبد الله بن الصَّـامت عن أبي ذر عن النَّبي قـال : » صـلاة في مسـجدي هـذا أفضل من أربع صلوات في مسجد بيت المقدس ... « .

فقال : » يرويه قَتادة واختلف عنه .

فرواه بن الحجَّاج عن قَتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الصَّامت عن أبي ذر

واختلف عن سعيد بن بشير .

- فـرواه محمد بن عقبة السدوسي عن الوليد بن مسـلم عن سـعيد بن بشـير عن قَتـادة عن سـعيد بن أبي الحسن عن عبد الله بن الصَّامت .

 روى سعيد بن أبي عَروبة عن قَتادة .

وقال علي بن حجر بن خالد وغيرهما عن الوليد عن سعيد بن بشير عن قَتـادة عن عبد الله بن الصَّـامت - لم يذكر بينهما أحداً -

وقَتادة لم يسمعه من عبد الله بن الصَّامت «[589] .

589(?) العلل (ج2/ل74)(6/244) .

التَّخْرِيج

- رواية حجَّاج أخرجها ابن طهمـــان في مشـــيخته (ص 118-119) ، ومن طريقه الطَّبراني في الأوسط (7/و 8103/148) والحاكم في المستدرك (4/509) وصحَّحه .
- ورواية سـعيد الأولى أخرجها ابن عسـاكر في تاريخه (1/174) .
- ورواية ســعيد الثانية أخرجها الــبيهقي في الشــعب (3/486) وابن عســـــــــاكر في تاريخه (1/174و175و 5/379) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه ســعيد بن أبي عَروبة عن قَتــادة عن ســعيد بن المسيب عن أبي هريرة - أخرجه أبو يعلى في المسند (10/241) والذهبي في التذكرة (1/339) بلفظ : « صــلاة في مســجدي هــذا أفضل من ألف صــلاة فيما ســواه من المساجد إلا المسجد الحرام » .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحديث على عدة أوجه .

الوجه الأول :- رواه حجَّاج بن الحجَّاج (ص136) عنه عن أبي الخليل صـالح ابن أبي مـريم عن عبد الله بن الصَّـامت عن أبي ذر .

وهذا السَّند صحيح إن ثبت سـماع أبي الخليل من عبد الله بن الصَّـامت ، حيث لم أجد - بعد البحث - من ذكر روايته عنه ، وغــالب روايته عن التَّابعين . وليس بهــذه الرِّواية حــديث في الكتب السِّتَّة ، أما رواية قَتادة عن أبي الخليل فمشهورة فيها .

الوجه الثاني :- رواه سعيد بن بشير عن قَتـادة عن سـعيد بن أبي الحسن عن عبدالله بن الصَّامت عن أبي ذر .

وهذا أحد الأوجه عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير .

وسعيد تقدَّم (ص140) أنه ضـعيف في قَتـادة . وليس في الكتب السِّتَّة حـديث بهـذا الوجه إلا واحـداً عند أحمد (5/156و 176) .

فهـذا الوجه ضـعيف . وذكر الـدَّارقطني أن سـعيد بن أبي عَروبة روى هــذا الوجه عن قَتــادة ، ولعله اختلف عليه فــرواه عبد الوهاب بن عطاء عنه عن قَتادة عن سعيد بن المسيَّب عن أبي هريـرة بلفظ آخر مقـارب كما سـبق ! وعبد الوهـاب ليس بــذاك ، وفي ســماعه من ســعيد بن أبي عَروبة كلام تقــدَّم (ص126) .

الوجه الثالث :- رواه أيضاً سعيد بن بشير فأسـقط سـعيد بن أبي الحسن .

وهذا كسابقه ، وقَتادة لم يسمع من ابن الصَّامت كما قـال الـدَّارقطني ، بل بينهما واسـطة ، ونص على ذلك أبو حـاتم كما في العلل لابنه (210) .

وعلى كــــلٍّ فرواية حجَّاج مقدمة على رواية ابن بشـــير لضعفه ، ولأنَّ حجاجـاً ثقة من أصـحاب قَتـادة كما سـبق ، وقد صحح الحاكم روايته .

بقي أن يقـال إن سـعيد بن أبي عَروبة خـالف حجاجـاً في لفظ الحـديث كما سـبق ، وسـعيد وإن كـان أثبت منه ، إلا أن روايته لا تصحُّ لقرائن منها :-

1) أنه من رواية عبد الوهـــاب عنه وفيها كلام كما ســـبق (ص126) .
2) أن رواية قَتادة عن ابن المسيب عن أبي هريـرة لا يصـحُّ منها شيء كما سبق بيانه (ص161) .
3) متابعة ابن بشـــير لحجَّاج كما ســـبق ، واجتماعهما على وهم واحد - في سند غير مشهور - بعيد عادة .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحــديث إنَّما رواه قَتــادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الصَّــامت عن أبي ذر ، وهــذا ســند صــحيح إن ثبت ســماع أبي الخليل من عبد الله بن الصَّــامت ، ورواية ابن بشــير وابن أبي عَروبة لا تصحُّ ، والله أعلم .

60. الحديث الخامس

وســـئل عن حـــديث أبي الطُّفيل عن معاوية عن النَّبي في استلام أركان الكعبة .

فقال : » يرويه قَتادة واختلف عنه .

فرواه شعبة ، وقد اختلف عنه أيضاً .

فرواه غُنْدَر ومعاذ بن معـاذ وأبو أسـامة عن شـعبة عن قَتادة عن أبي الطُّفيل عن معاوية عن النَّبي .

وخالفهم خالد بن الحارث ويحيى القطَّان ، فرويـاه عن شـعبة عن قَتـادة عن أبي الطُّفيل عن ابن عبـاس عن النَّبي .

ووقفه وهب بن جرير عن شعبة عن قَتادة عن أبي الطُّفيل عن معاوية قوله ، ولم يرفعه .

ورواه عمرو بن عن قَتادة عن أبي الطُّفيل عن ابن عباس عن النَّبي ولم يذكر معاوية .

والصَّواب قول من قـال : عن ابن عبـاس عن النَّبي .[590]»

590(?) العلل (ج2/ل93)(7/55) .

التَّخْرِيج

- رواية غُنْدَر أخرجها أحمد في المسـند (4/94-95و98) وفي العلل (2/267) .
- ورواية يحـيى أخرجها الطَّبراني في الكبـير (10/329) وهي عند أحمد في العلل (2/267) بخلاف ما ذكر الدَّارقطني والطَّبراني .
- ورواية عمرو أخرجها مسلم في صحيحه كتـاب الحج / بـــاب 40 (1269) والطَّبراني في الكبـــير (10/330) والـبيهقي في الكـبرى كتـاب الحج / بـاب الركـنين ... (5/124) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه حجَّاج الأعـــور عن شـــعبة عن قَتـــادة عن أبي الطُّفيل عن معاوية - أخرجه أحمد في المسند (4/94) .
- ورواه سعيد بن أبي عَروبة عن قَتـادة عن أبي الطُّفيل عن ابن عبـــاس مرفوعـــاً - أخرجه أحمد في العلل (2/267) والطَّبراني في الكبـيرِ (10/330) والـبيهقي في الكبرى (5/124) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحديث .
أهو عن ابن عباس أم عن معاوية .
فـرواه عن قَتـادة عن أبي الطُّفيل عن ابن عبـاس اثنـان هما :-

1. عمرو بن الحارث (ص227) .
2. سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .

وخالفهما شعبة ، واختلف عليه كذلك على وجهين اثنين :-

الوجه الأول :- روي عنه عن قَتـادة كرواية عمـرو وسـعيد بن أبي عَروبة .

كذا رواه عنه :-

1. خالد بن الحارث(ص131) .
2. يحيى القَطَّان ، وهو إمام حافظ من كبـار أصـحاب شعبة .

قـال ابن المـديني : « سـمعت يحـيى بن سـعيد يقـول : اختلفت إلى شعبة عشرين سنة » - التهذيب (4/358) .

قال يحيى القطـان : « كنا إذا قمنا من عند شـعبة ، جلس خالد ناحية وعاذ ناحية ، فكتب كل واحد منهما بحفظه ، وأما أنا فكنت لا أكتب حتى أجيء إلى البيت » - شـرح العلل (2/513-514) .

قال أحمد : « كان يحـيى يحفظ ويـذهب إلى بيته ، فيكتبها ، وكـــان في حديثه بعض تـــرك الأخبـــار والألفـــاظ » - رواية المروذي وغيره (10) .

وقـــال صـــالح بن أحمد عن أبيه أحمد وقيل له في يحـــيى القطان : كان يكتب عن سفيان ؟ قال : « إنما كـان يتسـمَّع ما لم يكن سمعه فيكتبه » - التهذيب (4/358) .

وقال الـدَّارمي لابن معين : « يحـيى أَحبُّ إليك في شـعبة أو يزيد بن زُرَيع فقال : ثقتان » - تاريخ الدَّارمي (105) وشرح العلل (2/515) .

وقال الفلاس : « أعلى من روى عن شعبة : يزيد بن زُرَيع ويحيى بن سعيد » - التهذيب (4/412) .

وقـال الـدُّوري عن ابن معين : « يحـيى القطـان أثبت من ابن مهدي في سفيان » - التهذيب (4/358) .

وقال ابن عدي : « أصـحاب شـعبة : معـاذ بن معـاذ وخالد بن الحـارث ويحـيى القطـان وغنـدر ، وأبو داود خامسـهم » - شرح العلل (2/515) .

وخالفهما جماعة جعلوه من مسند معاوية وهم :-

1) غُنْدَر . واسمه محمد بن جعفر ، وهو ثقة حافظ .

قال عنه ابن المبـارك : « إذا اختلف النَّاس في حديث شعبة ، فكتاب غُنْدَر حكم فيما بينهم » . وقال أحمد : « ما في أصحاب شعبة أقل خطـأً من محمد بن جعفر « . وقال العجلي : « غُنْدَر من أثبت النَّاس في حديث شـعبة » . وذكر ابن خـراش عن الفلاس قـال : « كـان يحـيى وعبد الرحمن ومعاذ وخالد إذا اختلفوا في حديث عن شعبة رجعـوا إلى كتـاب غُنْـدَر فحكم بينهم » - شرح العلل (2/513-514) .

2) معاذ بن معاذ ، وهو أيضاً من كبار أصحاب شعبة .

قــال يحــيى القطَّان : « كنا إذا قمنا من عند شــعبة جلس خالد ناحية ، ومعـــــاذ ناحية فكتب كل واحد منهما بحفظه » - شرح العلل (2/513) .

قال الـدَّارمي لابن معين : « قلت : فمعـاذ أثبت في شـعبة أم غنـدر ؟ فقـال : ثقة وثقة » - تـاريخ الـدَّارمي (109) وشرح العلل (2/515) والتهذيب (4/101) .

وقال ابن عـدي : « أصـحاب شـعبة : معـاذ بن معـاذ وخالد بن الحــارث ويحــيى القطــان وغنــدر ، وأبو داود خامسهم » - شرح العلل (2/515) .

3) أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي ، قال عنه أحمد : ما كان أثبته ، لا تكاد يخطئ - التَّهذيب (1/477) .

4) حجَّاج بن محمد المصيصي الأعـــــــور ، ثقة ثبت اختلط في آخر عمره - التَّقريب (1144) .

ويؤيِّد رواية هؤلاء أنَّ شـعبة قـال : « النَّاس يختلفـون في هذا الحديث ، يقولـون معاوية هو الـذي قـال : ليس من الـبيت شيء مهجور ، ولكنه حفظه من قَتادة هكـذا » - مسـند أحمد (4/95) .

فـالأقرب أنَّ شـعبة رواه عن قَتـادة من مسـند معاوية ، وأنه كــذا حفظه منه ، وأما من خــالف عن شــعبة فلعله حمل روايته على الصَّواب .

ورجَّح الــدَّارقطني رواية عمــرو وســعيد بن أبي عَروبة ، ولذلك قرائن منها :-

1) أنَّ رواية الاثنين أقرب إلى الصِّحة من رواية الواحد .
2) الاختلاف على شعبة ، وهذا يضعف جانبه هنا .
3) متابعة جماعة لقَتادة عن أبي الطُّفيل عن ابن عباس ، منهم ابن خــثيم فيما أخرجه أحمد في المســند (2210و 3074)ـ ، وكذا رواه مجاهد عن ابن عبـاس فيما أخرجه أحمد (1877) أيضاً .
4) أنه ليس لأبي الطُّفيل رواية عن معاوية في الكتب السَّبعة سوى هذا الحديث ، بخلاف روايته عن ابن عباس فهي في صحيح مسلم وغيره .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني ، الصَّـواب فيه أنَّه من مسـند ابن عبَّاس ، وأنَّه هو الذي قال لمعاوية : إنَّما كـان رسـول يستلم الركن اليماني والحجر .

61. الحديث السادس

وسـئل عن حـديث معاوية بن حيـدة عن النَّبي » حين سـأله الرجل أيجـامع أهله إذا بعد عن المـاء ؟ قـال : نعم ويتيمَّم « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

فرواه قَتادة[591] عن حكيم بن معاوية عن أبيه .

وخالفه سـعيد بن بشـير[592] ، رواه عن قَتـادة عن معاوية بن حكيم عن عمه .

والأول أشبه بالصَّواب «[593] .

591(?) كذا في المخطوط والمطبوع لم يرد فيه ذكر الراوي عن قَتَادَة .
592(?) في الأصل : بن قسر ، وهو خطأ .
593(?) العلل (ج2/ل98)(7/89) .

التَّخْرِيج

- رواية ابن بشـير أخرجها ابن أبي عاصم في الآحـاد (3/161) والطَّبراني في الكبـير (20/337) والحـاكم في المستدرك (3/643) والبيهقي في الكبرى كتاب الطَّهارة / باب الرجل يعزب عن الماء ... (1/334) ، وسمى عمَّه : مخْمَراً .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتـادة لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

روى قَتادة هذا الحديث عن حكيم بن معاوية بن حيـدة عن أبيه معاوية .

ولم يسـمِّ الـدَّارقطني من رواه كـذلك عن قَتـادة ، فلعله أسقطه هو أو أحد من النُّساخ من بعده .

وروى سعيد بن بشير هـذا الحـديث عن قَتـادة عن معاوية بن حكيم عن عمه .

ورجَّح أبو حاتم أنَّ اسم عمِّه حكيم بن معاوية - العلل لابنه (1/299) .

وقال ابن حجر : « [illegible] » - [illegible] (4/43) .

وهو مختلف في صـحبته ، بل قـال البخـاري : في صـحبته نظر - التَّهذيب (1/475) ، بينما أثبت صحبته أبو حاتم ، وقـال ابن عبد البَـرِّ : « كل من جمع في الصَّـحابة ذكـره فيهم » -

الإصابة (2/115) ، وعليه فرواية قَتادة عنه منقطعة ، لأنَّه لم يسمع من أحد من الصَّحابة سوى أنس بن مالك وابن سرجس كما سبق في ترجمته (ص101) .

أما معاوية فقد قال عنه ابن حجر : « مقبول » - التَّقريب (6082) .

وهذا السَّند في ثبوته عن قَتادة نظر ، حيث سبق (ص140) أنَّ ابن بشير ضعيف في قَتادة ، والسَّند الذي أتى به غريب جداً .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر أنَّه كما قال الإمام الدَّارقطني إنَّما رواه قَتادة عن حكيم عن أبيه مرفوعاً ، وسند صحيح .

وله شاهد بمعناه رواه أبو ذر - - مرفوعاً : « إن الصَّعيد الطَّيب طهور المسلم ، وإن لم يجد الماء عشر سنين ... » - أخرجه أحمد (5/180) وصحَّحه التِّرمذي (124) ، وأطال أحمد شاكر - رحمه الله - في تحقيقه .

وقال البيهقي : « ومثل هذا بالشَّواهد يقوى » - الكبرى (1/334) .

62. الحديث السابع

وسـئل عن حـديث حمـزة بن المغـيرة عن أبيه عن النَّبي في المسح على الخُفَّين .

فقال : » ... حدَّث به قَتادة ، واختلف عنه .

فرواه عمر بن عن قَتادة عن الحسن عن المغيرة .

وقـال عبد الصَّـمد بن عبد الـوارث عن همَّام عن يحيى عن الحسن ومحمد عن المغيرة .

- وقال هُدْبة بن عن همَّام عن قَتادة عن الحسن وزُرارة بن أوفى عن المغيرة ... «[594] .

594(?) العلل (ج2/ل100)(7/105) .

التَّخْرِيج

- رواية هُدْبة أخرجها أبو في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب المسح على الخفين (153) والطَّبراني في الكبـــــــير (20/432) والبيهقي في الكبرى كتاب الصَّلاة / باب الإمـام يسهو ... (2/496) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه معمر بن راشد عن قَتادة عن المغيرة - أخرجه عبد الـرَّزَّاق في المصـنَّف كتـاب الطَّهـارة / بـاب وضـوء المقطوع (1/189) ومن طريقه ابن الأعرابي في المعجم (1454) .
- ورواه سعيد بن بشير عن قَتادة عن محمد بن سـيرين عن عمـــــرو بن وهب الثقفي عن المغـــــيرة - أخرجه الطَّبراني في الكبـير (20/426) وفي مسـند الشَّـاميين (4/43) ، إلا أنَّ فيه : « عن أنس بن سيرين » !

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحديث على عدة أوجه .

الوجه الأول :- رواه عمر بن عـــــامر عنه عن الحسن عن المغيرة .

وعمر قد تقدَّم (ص149) أنه ليس بالقوي في قَتادة ، وأنَّ أبا حاتم قال عنه : «يجري مع همَّام » .

الوجه الثاني :- رواه همَّام عنه عن الحسن عن المغـيرة أيضـاً ، واختلف عليه في زيـادة المتـابع للحسن ، أهو زُرارة أم محمد بن سيرين .

وهمَّام قد تقدَّم بيان قوته في قَتادة (ص135) .

الوجه الثالث :- رواه معمر عن قَتادة عن المغيرة ، فأرسله ، حيث إنَّ قَتادة لم يسمع من أحد من الصَّحابة سوى أنس بن مالك وابن سرجس كما سبق في ترجمته (ص101) .

ومعمر تقدَّم بيان ضعفه في قَتادة (ص160) . فهذا الوجه ضعيف من جهتين :-

1. ضعف معمر في قَتادة .
2. مخالفته للجماعة .

الوجه الرابع :- رواه سعيد بن بشير عن قَتادة عن محمد بن سيرين عن عمرو ابن وهب عن المغيرة .

وهذا ضعيف من جهتين هما :-

1. أنَّ سعيد بن بشير ضعيف في قَتادة كما سبق (ص140) .
2. مخالفته بقية أصحاب قَتادة ، وإن كان قَتادة قد تابعه جماعة على هذا الوجه كما ذكره الدَّارقطني في العلل (7/108) .

والدَّارقطني ذكر الوجهين الأولين ، ولم يرجِّح شيئاً ، وهما معلان بأنَّ بكر بن عبد الله المزني روى الحديث عن الحسن عن ابن المغيرة عن أبيه - أخرجه مسلم في صحيحه (1/231) .

فالذي يظهر أن قَتادة قد اضَّطرب في الحديث فاختلفت الأقوال عنه ، وإن كان الوجه الأول عنه أقوى الأوجه .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث من رواية قَتادة مضطرب ، ولعل هذا جعل الدَّارقطني لم يحكم فيه بشيء ، وأصل حديث المغيرة مشهور عنه ، في الكتب الستة وغيرها ، والله أعلم .

63. الحديث الثامن

وسـئل عن حـديث أبي بـردة عن أبي موسى عن النَّبي : » أنَّه اختُصم إليه في بعـــير أو دابة ليس عليها بينة فقضى به بينهما « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

فـرواه سـعيد بن عَروبة عن قَتـادة عن سـعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى .

وتابعه همَّام عن - من رواية عفان عنه - .

ورواه عبد الصـمد بن عبد الـوارث عن همَّام عن قَتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه مرسلاً .

وخالفه الضَّحاك بن حُمْـرة ، فـرواه عن قَتـادة عن أبي مجلز عن أبي بردة عن أبي موسى .

ورواه سعيد بن بشـير عن قَتـادة عن أبي بـردة ... لم يذكر بينهما أحداً .

واختلف عن حماد بن سلمة .

فرواه محمد بن المصِّيصي عن حماد عن قَتادة عن النَّضْر بن أنس عن أبي بردة عن أبي موسى .

ورواه أبو كامل بن مُدْرك عن حماد بن سلمة عن قَتادة عن النَّضْر بن أنس عن أبي بردة مرسلاً ...

والمحفوظ حـديث أبي كامل عن حمـاد عن قَتـادة ... » .[595]

595(?) العلل (ج2/ل117)(7/203) .

التَّخْرِيج

◆ رواية سعيد أخرجها أبو داود في السُّنن كتاب الأقضية / باب في الرجلين ... (3608و3609) وابن ماجة في السُّنن - كما في تحفة الأشراف (6/452) - والتِّرمذي في العلل الكبير (1/565-ترتيبه) والنَّسائي في الصُّغرى كتاب آداب القضاء /باب القضاء فيمن لم تكن له بينة (8/248) وفي الكبرى كتاب القضاء / باب الشيء يدعيه الرجلان ... (3/487) والروياني في المسند (486) والحاكم في المستدرك كتاب الأحكام (4/94-95) - وصحَّحه - والبيهقي في الكبرى كتاب الصلح / باب الرجلين يتداعيان ... (6/110) .

◆ ورواية الضَّحاك أخرجها الطَّبراني في الأوسط (1/5) والدَّارقطني في الأفراد (5/146-أطرافه) والبيهقي في الكبرى كتاب الدعوى / باب 7 (10/435) .

◆ ورواية سعيد بن بشير أخرجها الدَّارقطني في الأفراد (5/144-أطرافه) .

◆ ورواية محمد بن كثير أخرجها النَّسائي في الكبرى (3/487) وقال : «خطأ » .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه شعبة عن قَتادة عن سعيد عن أبيه عن أبي موسى - أخرجه أحمد في المسند (19832) والبيهقي في الكبرى (10/435) . وأخرجه أيضاً عنه مرسلاً (10/431) .

◆ ورواه هُدْبة عن همَّام عن قَتادة عن سعيد عن أبيه عن أبي موسى - أخرجه أبو يعلى في المسند (13/268) والبيهقي في الكبرى (10/438) والحاكم في المستدرك (4/95) - وصحَّحه - .

- ورواه حجَّاج بن مِنْهال عن همَّام عن قَتـادة عن سـعيد عن أبيه عن أبي موسى - أخرجه أبو داود في السُّـــنن (3610)
- ورواه حفص بن عمر عن حمـاد بن سـلمة عن قَتـادة عن النضر بن أنس عن أبي بـــــــردة عن أبي موسى - أخرجه البيهقي الكبرى (10/435-436) .
- ورواه عبد الصَّمد بن عبد الوارث عن حمـاد بن سـلمة عن قَتـادة عن النضر بن أنس عن بشـير بن نَهيك عن أبي هريرة - أخرجه إسحاق في المسـند (114) ومن طريقه ابن حبَّان في التَّقاسـيم (11/457-إحسـان) والـبيهقي في الكبرى (10/435) .
- ورواه أبو الوليد الطَّيالسي عن حمـــاد بن ســـلمة عن قَتادة عن النضر بن أنس عن أبي بردة مرسلاً - أشار إليه البيهقي في الكبرى (10/436) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحديث على عدة أوجه .

الوجه الأول :- روي عنه عن سـعيد بن أبي بـردة عن أبيه عن أبي موسى .

وهذا الوجه رواه عنه كُلٌّ من :-

1. سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .
2. شعبة بن الحجَّاج (ص126) ، في وجه عنه .
3. همَّام (ص135) ، في رواية عفـــــــان وحجَّاج بن مِنْهَال وهُدْبة .

ولقَتـادة بهـذا السَّـند حـديث آخر في صـحيح مسـلم (2767) .

الوجه الثاني :- رواه اثنـان عن قَتـادة كسـابقه بالإرسـال ، وهما :-

1. شعبة (ص126) ، في وجه آخر عنه .

2. همَّام (ص135) ، في رواية عبد الصمد بن عبد الوارث .
الوجه الثالث :- رواه الضَّحاك بن حُمْرة عن قَتادة عن أبي مجلز عن أبي بردة عن أبي موسى .
والضَّحاك ضعيف - التَّهذيب (2/222) . فهذا الوجه عن قَتادة منكر .
الوجه الرابع :- رواه سعيد بن بشير عن قَتادة كسابقه إلا أنه أسقط أبا مجلز من السَّند .
وهذا منكر أيضاً لضعف سعيد في قَتادة كما سبق (ص140) .
وليس لقَتادة بهذا السَّند حديث في الكتب السِّتَّة .
الوجه الخامس :- رواه حماد بن سلمة فاضطرب فيه ، وخالف كل أصحاب قَتادة .
فمرة رواه عن النَّضْر عن بشير عن أبي هريرة ، وهذا سند مشهور كما سبق (ص276) .
ومرَّة رواه عن النَّضْر عن أبي بردة عن أبي موسى .
ومرَّة رواه كالسَّابق بإرساله . وهو ما رجَّحه الدَّارقطني عن أبي كامل لمتابعة أبي الوليد له . وقال البيهقي عن هذا السَّند : « غريب » - الكبرى (10/436) .
وعلى كلٍ فإن رواية حمَّاد بن سلمة عن قَتادة ضعيفة كما سبق (ص137) .
والنَّسائي بعد أن أخرج رواية محمد بن كثير عن حماد قال : « خالفه سعيد بن أبي عَروبة في إسناده ومتنه » ، ثم أخرج روايته وقال : « إسناد هذا الحديث جيِّد » - الكبرى (3/487) .
فيظهر أنه يرجِّح رواية سعيد بن أبي عَروبة ، ولا شكَّ أنَّه مقدَّم على حماد في قَتادة .
وبالنَّظر نجد أنَّ الوجه الأول أقوى الأوجه عن قَتادة ، إلا أنَّ الاختلاف على همَّام وشعبة يدلُّ على أنَّ قَتادة اضَّطرب فيه ، فمرَّة وصله ، ومرَّة أرسله .
وقد سأل التِّرمذيُّ البخاريَّ عن هذا الحديث بعد ذكر رواية سعيد عن قَتادة فأجاب : « يرجع هذا الحديث إلى حديث

سماك بن حرب عن تميم بن طرفة » ، قال الـبيهقي عَقِبَه : « والحـديث معلـول عند أهل الحـديث ، مع الاختلاف في إسـناده على قَتادة » - الكبرى (10/435) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر اضطراب قَتادة فيه ، ولم يرجِّح الدَّارقطني عنه شيئاً ، والله أعلم .

64. الحديث التَّاسع

وسـئل عن حـديث حِطَّان بن عبد الله الرَّقاشي عن أبي موسى عن النَّبي في صفة الصَّلاة .

فقال : » يرويه قَتادة واختلف عنه .

فرواه سعيد بن أبي عَروبة وهشام الدَّسْتَوائي وأبـان وأبو ومعمر وعدي ين أبي عمارة عن قَتادة عن يونس بن جبير عن حِطَّان عن أبي موسى .

وألفاظهم متقاربة .

ورواه سليمان التَّيمي عن قَتادة بهذا الإسـناد فـزاد عليهم في الحديث : وإذا قرأ فأنصتوا .

ورواه سـالم بن نـوح العطَّار عن عمر بن عـامر وسعيد بن أبي عَروبة عن قَتادة بهذا الإسناد ، : إذا قـرأ فأنصتوا ، ولم يزد على هذا .

ورواه شعبة عن قَتـادة بهـذا الإسـناد ، ولم يشـرح التَّشهد ، وقال فيه : ذكر حديث التَّشهد .

ورواه المثـنى بن سـعيد عن قَتـادة فخـالف الجماعة في إسـناده ، جعله عن أبي العالية عن أبي موسى ، وذكر قصة خاصة دون غيره من الصَّلاة .

ووهم في قوله : عن أبي العالية . والصَّواب من ذلك ما :

رواه سـعيد بن أبي عَروبة وهشـام الدَّسْـتَوائي ، ومن تابعهما عن قَتادة .

وسليمان التَّيمي من الثِّقات ، وزاد عليهم قوله : وإذا قرأ فأنصتوا ، ولعله شبه عليه لكثرة من خالفه من الثِّقات ... »[596] .

596(?) العلل (ج2/ل127)(7/252) .

التَّخْرِيج

◆ رواية سـعيد بن أبي عَروبة أخرجها ابن أبي شـيبة في المصـنَّف كتـاب الصَّـلاة / بـاب 68 في التشـهد (1/260) وأحمد في المسـند (1/401و405) والـدَّارمي في السُّـنن كتاب الصَّـلاة / بـاب 71و92 (1/243و255) ومسـلم في صحيحه كتاب الصَّـلاة بـاب التشـهد (404) وابن ماجة في السُّـنن كتـاب إقامة الصَّـلاة / بـاب ما جـاء في التشـهد (901) والنَّسائي في كتاب الإمامة / باب مبادرة الإمام من الصُّغرى (830) والكبرى (1/291) وفي كتـاب التَّطـبيق / بـــاب قوله : ربنا ولك الحمد - من الصُّـــغرى (1064) والكبرى (1/222) وأبو يعلى في المسند (13/190) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الصَّلاة / باب 91 (3/38) وبـاب 100 (3/44) وأبو عَوانة في المسند كتاب الصَّـلاة / بـاب 95 (2020) والطَّحاوي في شرح المعاني (1/221و264) وابن حبَّان في التَّقاسيم (5/540-إحسان) .

◆ ورواية هشام الدَّسْتَوائي أخرجها الطَّيالسي في مسند (517) ومسلم في صحيحه (404) وابن ماجة في السُّـنن (901) وأبو داود في السُّنن كتاب الصَّلاة / بـاب التشـهد (964) والنَّسـائي في الصُّـغرى كتـاب السـهو / بـاب 44 (1280) وفي الكـــــبرى (1/252و379) وابن خزيمة في صحيحه (3/38و44) والبيهقي في الكبرى كتـاب الصَّـلاة / باب 248 (2/202) وفي القراءة (ص129) .

◆ ورواية أبان أشار إليها الـبيهقي في القـراءة (ص130) وأخرجها الطَّحاوي في شرح المعاني (1/238) .

◆ ورواية أبي عَوانة أخرجها مسـلم في صـحيحه (404) وأبو داود في السُّنن (964) .

◆ ورواية معمر أخرجها عبد الـرَّزَّاق في المصـنَّف كتـاب الصَّــلاة / بــاب التشــهد (2/201) وأحمد في المســند (4/393و394) ومسلم في صحيحه (404) .
◆ ورواية ســليمان أخرجها أحمد في المســند (4/415) ومســلم في صــحيحه (404) وابن ماجة في (847) وأبو داود (965) - كلاهما في السُّــنن - والـبزَّار في المسـند - كما في نصب الراية (2/15) - والنَّســائي في الصُّــغرى (1173) والدَّارقطني في السُّنن كتاب الصَّلاة / بـاب 33 (1236) والبيهقي في القراءة (ص128) .
◆ ورواية ســالم أخرجها الرويــاني في المســند (565) وابن عدي في الكامل (4/380) والدَّارقطني في السُّنن (1235) وفي الأفــراد (5/129-أطرافــه) والــبيهقي في القراءة (ص130) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه همَّام عن قَتــادة عن يــونس عن حِطَّان عن أبي موسى بــدون الزِّيــادة - أخرجه الطَّحــاوي في شــرح المعاني (1/238و265و221) .
◆ ورواه حجَّاج بن الحجَّاج عن قَتــادة عن يــونس عن حِطَّان عن أبي موسى بدون الزِّيادة - أشار إليها البيهقي في القراءة (ص130) .
◆ ورواه حماد بن سلمة قَتادة عن يونس عن حِطَّان عن أبي موسى بــدون الزِّيــادة - أشــار إليها الــبيهقي في القراءة (ص130) .

الدِّرَاسَة

روى هذا الحديث عن قَتادة جماعة من أصحابه منهم :-
1. سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .
2. هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .

3. أبان العطَّار (ص123) .
4. أبو عَوانة (ص122) .
5. عدي بن أبي عمارة (ص263) .
6. شعبة (ص126) .
7. حماد بن سلمة (ص137) .
8. حجَّاج بن حجَّاج الباهلي (ص136) .

كلهم رووه عن قَتـــادة عن يـــونس عن حِطَّان عن أبي موسى الأشعري ، بدون ذكر الزِّيادة السابقة .

وخالف هؤلاء في سنده ومتنه اثنان هما :-

1. سليمان التَّيمي .

خالف في المتن فزاد قوله : « وإذا قرأ فأنصتوا » .

وقد تقـدَّم (ص194) بيـان حـال التَّيمي في قَتـادة ، وأنه متكلم فيه .

واجتمع قول أكثر الحفَّاظ على تـوهيم سـليمان في زيادته هذه ، مخالفين مسلماً الذي أخرجها في صـحيحه وقـدَّم التَّيمي على كل الـــرُّواة حيث قـــال : « تريد أحفظ من ســـليمان » - الصَّحيح (1/304) .

وممن خالف مسلماً فضعَّف هذه الزِّيادة :-

1. البخاري .
2. ابن خزيمة ، حيث نقل الـــبيهقي أنهما وهَّنا هـــذه الزِّيادة - القراءة خلف الإمام (ص131) .
3. ابن معين .
4. أبو حاتم ، كذا نقله عنه النووي في شرح مسـلم (4/123) .
5. أبو داود ، حيث قـــال : « قوله : وأنصـــتوا » ليس بمحفـــوظ ، لم يجئ به إلا ســـليمان التَّيمي في هـــذا الحديث » - السنن (965) ، وقال أيضاً : « ليس بشئ » - القراءة خلف الإمام (ص131) .

6. الـــدَّارقطني ، حيث قـــال في السُّـــنن بعد رواية التَّيمي : « ورواه هشـام الدَّسْـتَوائي وسـعيد وشـعبة وهمَّام وأبو عَوانة وأبـان وعـدي بن أبي عمـارة ، كلهم عن قَتـادة ، فلم يقل أحد منهم : وإذا قـرأ فأنصـتوا ، وهم أصحاب قَتادة الحفَّاظ عنه » ، وأورد هذا الحـديث في التتبع على مسلم (43) .
7. أبو علي النيسـابوري الحافظ قـال : « وهو عنـدي وهم ، والمحفوظ عن قَتـادة حـديث هشـام الدَّسْـتَوائي وهمَّام وسعيد ... » - القراءة خلف الإمام (ص131) .

فالذي يظهر - بلا شك - أنَّ هذه الزِّيـادة وهم من التَّيمي ، لم يحدِّث بها قَتادة البتَّة . وأن اجتماع هـؤلاء على الحفَّاظ على تضعيفها مقدَّم على تصحيح مسـلم - شـرح مسـلم (4/123)ـ .
أما رواية سالم فإنها شاذة عن شيخه .

قال أبو علي النيسابوري : « وأما رواية سالم بن نوح فإنه أخطأ على عمر بن عـــــامر كما أخطأ على ابن أبي عَروبة لأن حديث سعيد رواه يحيى بن سعيد ويزيد بن زُرَيع وإسـماعيل بن عُلَيَّةَ وابن أبي عدي وغيرهم ، فإذا جـاء هـؤلاء فسـالم بن نـوح دونهم » - القراءة خلف الإمام (ص131) .

هذا وسالم صدوق له أوهام كما قال ابن حجر - رحمه الله - في التَّقريب (2198) . فروايته هذه مرجوحة ضعيفة .

2. المثنى بن سعيد .

رواه عن قَتادة فخالف كل أصحاب قَتادة في إسناده حيث قال عن قَتادة عن أبي العالية عن أبي موسى وهـذا وهم من أوجه منها :-

1) أنه ليس لأبي العالية رواية عن أبي موسى في الكتب السَّبعة .
2) أنه خالف كل أصحاب قَتادة الثِّقات الحفَّاظ .
3) أن المثـــنى لم يـــذكر في أصـــحاب قَتـــادة المختصين به .

4) أنه وإن كان ثقة فقد لمزه ابن حبَّان بأنه كان يخطئ كما سبق (ص281) .
5) أن قَتــادة لم يســمع من أبي العالية إلا ثلاثة أحاديث - ليس هذا منها - كما قال شـعبة – جـامع التَّحصيل (ص255) .

فهذا السَّند غريب شاذ .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني وغـيره ، إنَّما رواه قَتـادة عن يونس عن حِطَّان عن أبي موسى بـدون الزِّيـادة ، وما خـالف ذلك فوهم وشذوذ من راويه .

وللزيَّادة شــاهد من حــديث أبي هريــرة ، إلا أنَّه أعلَّه جماعة من الحفَّاظ ذكـرهم الـبيهقي في القـراءة خلف الإمـام (ص131-134) .

65. الحديث العاشر

وسـئل عن حـديث أبي نضـرة عن أبي سـعيد : » سـافرنا مع رسـول الله في رمضـان ، فصـام بعضـنا ، وأفطر بعضنا ... « الحديث .

فقال : » يرويه قَتادة عن أبي نضرة ، واختلف فيه .

فرواه شعبة وهشام وسعيد ويزيد التُّستري عن قَتادة عن أبي نضرة أبي سعيد .

وخالفهم عبد الحميد بن الحسن الهلالي ، فـرواه عن قَتادة عن أبي الهُذَلي عن أبيه . ووهم فيه .

ووهم فيه أيضاً بن محمد بن جحادة ، رواه عن سعيد بنِ أبي عَروبة عن قَتادة عن أنس .

والصَّواب قول من قال عن قَتادة عن أبي نضـرة عن أبي سعيد «[597] .

597(?) العلل (ج3/ل5)(11/331)(ج3/ل32) .

التَّخْرِيج

- رواية شعبة أخرجها ابن سـعد في الطَّبقـات (2/319) وأحمد في المسند (3/71و92) ومسلم في صحيحه كتاب الصِّيام / بـاب 15 (1116) وأبو عَوانة في المسـند كتـاب الصِّيام / باب 20 (2823) والطَّحاوي في شـرح المعـاني كتاب الصِّيام / باب الصِّيام في السـفر (2/68) وابن حبَّان في التَّقاسيم (8/328-إحسان) .
- ورواية هشـــام الدَّسْـــتَوائي أخرجها الطَّيالسي في المســـند (2157) وابن ســـعد في الطَّبقـــات (2/319) ومسـلم (1116) وأبو عَوانة في المسـند (2824و2825) والطَّحاوي في شرح المعاني (2/68) .
- ورواية سعيد بن أبي عَروبة أخرجها ابن أبي شـيبة في المصـنَّف كتـاب الصِّـيام / بـاب 11 (2/281) وأحمد في المســـند (3/45) ومســـلم (1116) وأبو عَوانة (2826) والطَّحاوي (2/68) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه همَّام عن قَتـادة عن أبي نضـرة عن أبي سـعيد الخدري - أخرجه أحمد (3/74) ومسلم (1116) .
- ورواه سـليمان التَّيمي عن قَتـادة عن أبي نضـرة عن أبي سعيد الخدري - أخرجه مسلم (1116) .
- ورواه عمر بن عامر عن قَتادة عن أبي نضـرة عن أبي سعيد الخدري - أخرجه مسلم (1116) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هـذا الحـديث على ثلاثة أوجه -:

الوجه الأول :- رواه جماعة من أصحابه عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري .
كذا رواه عنه كُلٌّ من :-
1. شعبة (ص126) .
2. سليمان التَّيمي (ص194) .
3. هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .
4. عمر بن عامر (ص149) .
5. سعيد بن أبي عَروبة (ص127) - في رواية روح (ص284) ومحمد بن بشر العبدي (ص223) وعبد الوهاب ومحمد بن جعفر : غُنْدَر (ص284) عنه - .

وخالفهم في سعيد إسماعيلُ بنُ محمد بن جحادة ، حيث رواه عنه عن قَتادة عن أنس ، وهذا الوجه الثاني .

وهذا الوجه ردَّه الدَّارقطني لقرائن منها :-

1) أنَّ ابن حجادة مختلف فيه . قال ابن معين - في رواية - : « ليس بذاك » . وقال في أخرى : « لم يكن به بأس » ، وقال أبو داود : « ليس بذاك القوي » . وقال عثمان بن أبي شيبة : « لا يسوى شيئاً » . وقال أبو حاتم : « صدوق » . وذكره ابن حبَّان في الثِّقات والضُّعفاء - التَّهذيب (1/116) .
2) أنَّ سعيداً بصري بينما ابن جحادة كوفي .
3) سلوك الجادَّة .
4) مخالفته لكل أصحاب قَتادة السابقين .

الوجه الثالث :- رواه عبد الحميد بن الحسن الهلاليُّ عن قَتادة عن أبي المليح عن أبيه .

وبهذا السَّند عدة أحاديث في الكتب الخمسة ، إلا أَنَّ هذا الوجه مردود بأمور منها :-

1. أنَّ عبد الحميد ضعيف - التَّهذيب (2/475) .
2. أنَّه كوفي بخلاف قَتادة وأصحابه الآخرين .
3. مخالفته لرواية كلِّ أصحاب قَتادة السَّابقين.

فترجيح الدَّارقطني في الموضعين صحيح ، وكلُّ القرائن تؤيِّده .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث كما قـال الإمـام الـدَّارقطني ، الصَّـواب فيه أنَّ قَتـادة إنَّما رواه عن أبي نضـرة عن أبي سـعيد الخـدري ، وما خالفه فوهم من راويه ، والله أعلم .

66. الحديث الحادي عشر

وسئل عن حديث يروى عن أبي الصــديق النَّاجي عن ابن عمر عن النَّبي : » إذا وضـعتم موتـاكم في القـبر فقولوا : بسم الله وعلى ملة رسول الله ... « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

فرواه هشام عن قَتادة عن أبي الصِّدِّيق عن ابن عمر .

حدَّث به يزيد بن هارون وسعيد بن عامر وحجَّاج بن مِنْهَال وهُدْبة ...

وقيل عن بن عامر عن هشام الدَّسْتَوائي عن قَتادة عن أبي الصِّدِّيق عن ابن عمر عن النَّبي .

والمحفـوظ عن هشـام موقـوف من قـول ابن عمر وفعله .

- وكـذلك رواه مسـلم بن إبـراهيم ومعـاذ بن هشـام عن هشام .
- وكذلك رواه شـعبة عن قَتـادة عن أبي الصـديق عن ابن عمر موقوفاً

وهو المحفوظ «[598] .

598(?) العلل (ج4/ل62) .

التَّخْرِيج

- رواية هشام أخرجها ابن أبي شيبة في المصنَّف كتـاب الجنائز / باب 124 (3/18) من طريق وكيع عنه مرفوعاً .

وأخرجه الطَّبراني في الـــدُّعاء (1208) والـــبيهقي في الكبرى كتاب الجنائز / باب 135 (4/91) من طريق مسلم بن إبراهيم عنه موقوفاً .

- ورواية شعبة أخرجه ابن أبي شـيبة (3/18) والنَّسـائي في كتـاب عمل اليـوم / بـاب 266 من الكـبرى (6/268) والطَّبراني في الـدُّعاء (1209) والحـاكم في المسـتدرك كتاب الجنائز (2/366) والبيهقي في الكبرى (4/91) .

وأخرجه ابن حبَّان في التَّقاســيم (7/375-إحســان) عنه مرفوعاً . والـذي نقله ابن حجر عنه في الإتحـاف (8/279) أنَّه من فعل ابن عمر !

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه همَّام عن قَتادة عن أبي الصِّـدِّيق النَّاجي عن ابن عمر مرفوعـاً - أخرجه أحمد في المســند (2/72و41و59و69و127) وعبد بن حميد في المســـــند (815) وأبو داود في السُّــنن كتــاب الجنــائز / بــاب الــدُّعاء للميت (3205) والنَّســائي في الكــبرى (6/268) وأبو يعلى في المســـند (10/129-130) وابن الجـــارود في المنتقى (548) وابن حبَّان في التَّقاســـــيم (7/376-إحســـــان) والطَّبراني في الـدُّعاء (207و1208) وأبو نعيم في الحلية (3/102) والحـاكم في المسـتدرك (2/366) - وصـحَّحه - والــبيهقي في الكــبرى (4/91) والضــياء في المختــارة (13/143و144) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة وأصحابه في رفع هذا الحديث ووقفه .

1) فهشــام الدَّسْــتَوائي (ص124) رواه عنه مرفوعــاً - في رواية وكيع (ص125) - على خلاف عليه في إسـناده أيضـاً ، حكاه الدَّارقطني عنه عند هذا الحديث .

وخالفه في هشام مسـلمُ بن إبـراهيم (ص153) فأوقفه ، وهو ما رجَّحه الدَّارقطنيُّ هنا واستند بمتابعة معاذ له .

وقيل عن سعيد بن عامر (ص127) عن هشام الدَّسْـتَوائي بــالرَّفع . وفي هــذا نظر أيضــاً ، ويظهر أن ســعيد بن عــامر اضَّطرب فيه ، فمرة رواه عن هشام وأخرى عن همَّام كما هي رواية النَّســائي في الكــبرى ، ومــرَّة رواه عن ســعيد بن أبي عَروبة عن أيــوب عن نــافع عن ابن عمر كما أخرجه الطَّبراني في الأوسط (7/228) .

2) وروى الحديث شعبة (ص126) عن قَتادة موقوفاً إلا فيما أخرجه ابن حبَّان ، ويؤيِّد الوقف ما سبق عن ابن حجر .

3) وروى الحــديث همَّام (ص135) عن قَتــادة مرفوعــاً في كل الطُّرق عنه .

ولم يعرِّج الدَّارقطني على روايته هــذه ، وهي مهمة لقوته في قَتـادة . والـذي يظهر أن رواية الوقف على قَتـادة أقـرب – كما رجحه الدَّارقطني - لقرائن منها :-

1. أنَّ الأصـحَّ عن هشـام الدَّسْـتَوائي الوقف . ورواية وكيع - برواية الجماعة عنه - عن همَّام لا عن هشـــام الدَّسْتَوائي كما ذكر الدَّارقطني .
2. أنَّ هشام الدَّسْتَوائي تابعه شعبة ، وهما أقــوى في قَتادة من همَّام .
3. أنَّ رواية الاثنين أبعد عن الوهم من رواية الواحد .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر أن قَتادة إنَّما رواه عن أبي الصِّدِّيق عن ابن عمر موقوفاً ، وأنَّ هَمَّاماً تفرَّد برفعه عن قَتـادة كما قـال أبو نعيم في الحلية (3/102) .

وقد رواه أيضـاً حجَّاج بن أرطـاة عن نـافع عن ابن عمر مرفوعاً - أخرجه ابن أبي شيبة (3/19) والتِّرمذي في الجامع (1046) وابن ماجة في السُّـنن (1550) وابن السُّـنِّي في عمل اليوم والليلة (584) ، وحجَّاج ضعيف كما سبق (ص122) .

ورواه أيضـاً ليث بن أبي سـليم عن نـافع به - أخرجه ابن ماجة (1550) ، وليث ضعيف كما سبق (ص267) .

وتـابع نافعـاً عليه سـعيد بن المسـيَّب - أخرجه ابن ماجة (1553) والـبيهقي في الكـبرى (4/91) ، وفي سـنده حمَّاد بن عبد الرحمن الكلبيُّ وهو ضعيف - التَّهذيب (1/484) .

وله شـاهد من حـديث البياضـيِّ مثله - أخرجه الحـاكم (1/36) ، وسكت عنه الذَّهبي . فالحديث صحيح بطرقه وشاهده ، والله أعلم .

67. الحديث الثاني عشر

وسئل عن حـديث مالك بن صعصـعة عن النَّبي في المعراج .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

فـرواه هشـام الدَّسْـتَوائي وسـعيد بن أبي عَروبة ومُجاعة بن الزُّبـير عن قَتـادة عن أنس عن مالك بن صعصعة .

واختلف عن سعيد .

فرواه بن إبراهيم عن سعيد عن قَتادة عن أنس عن النَّبي .

وروى حمـاد بن قيس عن قَتـادة عن أنس عن النَّبي من هـذا فـرض الصَّـلوات الخمس دون غـيره ، ولم يذكر مالك بن صعصعة .

وروي عن سـعيد بنِ أبي عَروبة ومعمر عن قَتـادة عن أنس أنَّ البُـرَاق استصـعب على النَّبي فقـال له جبريل : ما ركبك أحد أكرم على الله من محمد ...

وروى سليمان التَّيمي وشيبان عن قَتـادة عن أنس أنَّ النَّبي لما عرَجَ به عرض له الكوثر .

 .

وروى شـعبة وشـيبان عن قَتـادة عن أنس أنَّ النَّبي ...

ولم يذكروا فيه بن صعصعة كما ذكره هشام ومن تابعه «[599] .

599(?) العلل (ج4/ل124) .

التَّخْرِيج

◆ رواية هشام أخرجها أحمد في المسـند (4/207-208) والبخاري في الجامع كتاب بـدء الخلق / بـاب ذكر الملائكة (3207) ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان / باب الإسـراء (164) والنَّسائي في كتاب الصَّلاة / باب فرض الصَّلاة من الصُّغرى (448) والكبرى (1/138) والطبري في تفسـيره (27/53) وأبو عَوانة في المسـند (1/369) وابن قـانع في المعجم (3/52) والطَّبراني في الكبـــير (19/571) وابن منـده في الإيمـان (715) والـبيهقي في الـدلائل (2/377) وابن عساكر في تاريخه (3/480و483) .

◆ ورواية سـعيد أخرجها أحمد (4/210) وهنـاد في الزهد (117) والبخـاري (3207) ومسـلم (164) والفـاكهي في أخبار مكة (2/52) والتِّرمذي في الجامع كتـاب التفسـير / باب 83 (3346) وابن نصر في قيام الليل (6-مختصـره) والنَّســـائي في الصُّـــغرى (448) والكـــبرى (1/138) والطبري في تفسـيره (3/15) وابن خزيمة في صـحيحه (1/153و156) وأبو عَوانة في المسند (1/367) وابن قـانع في المعجم (3/52) والطَّبراني في الكبـــــير (19/271) وابن المقرئ في المعجم (151) والدَّارقطني في الأفــراد (4/314-أطرافه) وابن منده في الإيمان (716) والـبيهقي في الكبرى كتاب الصَّلاة / بـاب 2 (1/527) وابن عسـاكر في تاريخه (3/483) .

◆ ورواية مُجاعة أشـــــــار إليها أبو نعيم في المعرفة (5989) أخرجها ابن عدي في الكامل (8/176) .

◆ ورواية معمر أخرجها أحمد في المسـند وأبو يعلى في المسند (5/460) والطبري في تفسيره (15/15و27/55) وابن الأعرابي في المعجم (895) والحاكم في المستدرك (1/81) .

◆ ورواية شيبان أخرجها أحمد في المسند (4/208) وأبو عَوانة في المسند (1/367) وابن منده في الإيمان (718) وأبو نعيم في المعرفة (5989) .
◆ ورواية شعبة أخرجها ابن طهمان في مشـيخته (119) والطَّبراني في الصغير (1110) والحاكم في المسـتدرك (1/81) وابن حجر في التغليق (5/27-28)ـ ، وعلقه البخاري في الجامع (5610) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه همَّام عن قَتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة - أخرجه أحمد في المسند (4/208-209) والبخـاري في الجـــامع (3207و3393و3430 و3887) وابن أبي خيثمة في تاريخه (105-المكِّيـون) وابن أبي عاصم في الآحـاد (4/114) وابن خزيمة في صحيحه (1/156) وابن قـانع في المعجم (3/52) وابن حبَّان في التَّقاســـــيم (1/236 و 16/431-إحسان) والطَّبراني في الكبيرـ (19/270و274) وابن منـده في الإيمـان (717) والـبيهقي في الـدلائل (2/387) والغـوي في شـرح السـنة (13/336) وابن حجر في التغليق (3/495) .
◆ ورواه أبو عَوانة عن قَتـــادة عن أنس عن مالك بن صعصـعة - أخرجه الطَّبراني في الكبيرـ (19/271) وابن منـــده الإيمـــان (1/713) وابن عســـاكر في تاريخه (3/487) .
◆ ورواه الخليل بن مـرَّة عن قَتـادة عن أنس عن مالك بن صعصعة - أخرجه الطَّبراني في الكبير (19/271) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحديث ، أهو عن أنس ! أم عنه عن أنس عن مالك بن صعصعة .

فأكثر أصحاب قَتادة رووه عنه عن أنس بن مالك ، كذا رواه كُلٌّ من :-

1. هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .
2. همَّام (ص135) .
3. أبو عَوانة (ص122) .
4. الخليل بن مرة (ص206) .
5. مُجاعة (ص139) .
6. شيبان (ص188) فيما وقفت عليه ، خلافاً لما ذكر الدَّارقطني عنه !

أما رواية عكرمة بن إبراهيم فإنها منكرة لأنَّه ضعيف - اللسان (4/221) وتعجيل المنفعة (747) .

وخالف هؤلاء جماعة أسقطوا مالك بن صعصعة من السَّند ، وهم :-

1. معمر (ص160) .
2. شعبة (ص126) .
3. سليمان التَّيمي (ص194) .
4. حماد بن قيس ، ولم أجده ، ولعله خالد بن قيس المتقدَّم (ص162) .

وصحَّح الدَّارقطني هذا الوجه عن قَتادة ، وهو كما قال ، إلا أن الوجه الآخر صحيح أيضاً . قال الحاكم : « وليعلم طالب العلم أنَّ حديث المعراج قد سمع أنس بعضه من النَّبي ، وبعضه من أبي ذر الغِفاري ، وبعضه من مالك بن صعصعة ... » - المستدرك (1/81) .

فأنس روى ألفاظاً من حديث الإسراء بدون واسطة ، ورواه جملة بواسطة ، وهذا لا يؤثِّر على صحَّة الحديث ، إلا أنَّ إسناده بمالك أصحُّ وأقوى ، لذا لم يخرج الشيخان غير ذلك مسنداً .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحــديث صــحيح بوجهيه عن قَتــادة ، وإســناده بمالك بن صعصعة أصحُّ ، والله أعلم .

68. الحديث الثالث عشر

وسـئل عن حـديث معقل بن سـنان الأشْـجعي عن النَّبي » قصة بَرْوَع بن واشِق « .

فقال : » ... وأما قَتادة فاختلف عنه .

فرواه هشـام الدَّسْـتَوائي عن قَتـادة عن خِلاسٍ بن عمــرو عن عبد الله بن عتبة بن مســعود ، وقــال فيه : فقام رجلٌ من أشْجع فشهد على رسول بذلك . فقـال : هلمَّ من شهد لك ، فشهد ابن الجرَّاح بذلك .

قاله □□□ □□□□ القطَّان عن هشام .

وقال أبو □□□□ العقدي عن هشام ... فشهد أبو سنان والجرَّاح - رجلان من أشْجع - ...

وخالفه ســعيد بن أبي عَروبة قــال عن قَتــادة عن خِلاسٍ وأبي حَسَّـان الأعـرج عن عبد الله بن عتبة ، وقـال فيه : فشهد رهط من أشْجع منهم أبو الجرَّاح وأبو سـنان ، وشهدوا بذلك عن رسول الله .

قال ذلك □□□□ عن سعيد .

وقال عبد □□□□□□ بن عطاء وعمرو بن حِمْران عن سعيد عن قَتادة ... فشهد الجرَّاح وأبو سنان ...

ورواه همَّام عن قَتادة عن خِلاسٍ وأبي حَسَّان الأعرج عن عبد الله بن عتبة ... وقـال فيه : فشـهد الجـرَّاح وأبو سنان «[600] .

600(?) العلل (ج5/ل11و12) .

التَّخْرِيج

- رواية القطَّان أخرجها أحمد في المسـند (1/430و 447) وعنده أبو الجرَّاح !!
- ورواية غُنْـدَر أخرجها أحمد في المسـند (1/447)ـ ، وزاد في رواية أخرى أبا حَسَّان .
- ورواية عبد الوهاب أخرجها البيهقي في الكـبرى كتـاب الصَّداق / باب 9 (7/401) وزاد أبا حَسَّان .
- ورواية همَّام أخرجها أحمد في المسند (1/448) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه أبو داود الطَّيالسي في المسـند (1273) عن هشـام الدَّسْـتَوائي عن قَتـادة عن خلاس عن عبد الله بن عتبة أن ابن مسـعود ... وفيه : « فشـهد له الجـراح وأبو سـنان رجلان من أشـجع » - أخرجه من طريقه أحمد في المسند (4/279) .
- ورواه سعيد بن الربيع عن هشام الدَّسْتَوائي عن قَتادة عن خلاس عن عبدالله بن عتبة أن ابن مسـعود ... وفيه : فشـهد أبو سـنان والجـرَّاح رجلان من أشـجع - أخرجه المحاملي في أماليه (362) .
- ورواه عبد الملك بن عمرو عن هشـام الدَّسْـتَوائي عن قَتـادة عن خلاس عن عبد الله بن عتبة أن ابن مسـعود ... وفيه أبو سـنان والجـرَّاح - أخرجه أحمد في المسـند (1/431) .
- ورواه عبد الله بن بكر عن سـعيد بنِ أبي عَروبة عن قَتـادة عن خلاس عن عبد الله بن عتبة أن ابن مسـعود ... - أخرجه أحمد (1/447) .
- ورواه يزيد بن زُرَيع سـعيد بن أبي عَروبة عن قَتـادة عن خلاس عن عبدالله ابن عتبة أنَّ ابن مسـعود ... وفيه

الجــراح وأبو ســنان - أخرجه أبو داود في السُّــنن كتــاب النِّكاح / باب 32 (2109) وأبو القاسم البغوي في معجمه (5/329) ، وزادا مع خلاس : أبا حسان .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسـناد هـذا الحـديث في زيـادة أبي حَسَّان الأعرج ، وهو مسلم بن عبد الله .

فقرنه بخلاس كل من ســـــــعيد بن أبي عَروبة (ص127) وهمَّام (ص135) .

وأسقطه هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .

والأقرب رواية سعيد وهمَّام لقرائن منها :-

1. أنَّ اجتماعهما على خطأ كهذا نادر .
2. أنَّ رواية الاثنين مقدمة على رواية الواحد .
3. أنهما من كبار أصحاب قَتادة .

وإسقاط هشام الدَّسْـتَوائي لايضـرُّ شـيئاً ، لأنَّ خِلاسَـاً ثقة كما تقدَّم (ص144) .

وخالف يحيى القطَّان (ص379) في الحديث بأن قــال في المتن : « ابن الجــرَّاح » ، فيما ذكر الــدَّارقطني ، والــذي في المسند عنه : « أبو الجرَّاح » !

وعلى كلٍّ فرواية الجماعة أصحُّ بلا شك ، ومخالفة القطَّان لهم في ذلك وهم نادر منه - رحمه الله – ، حيث لم يوافقه أحد على قوله .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث صحيح عن قَتـادة عن خِلاس عن عبد الله بن عتبة عن ابن مسـعود ، ورواية سـعيد وهمَّام أصح ، ورواية هشـام والقطَّان فيها وهمٌ يسيرٌ . ورواية قَتادة عن خلاس صحيحة كما سبق (ص283) ، ولم يرجح الدارقطني شيئاً ، والله أعلم .

فصل السادس

أحاديث مسند النساء

69. الحديث الأول

وسئل ... عن حـديث روي عن أبي موسى الأشـعري عن عائشة - رحمها الله - عن النَّبي في التقـــــــاء الختانين أنه قال : » يوجب الغسل « .

فقال : » ... واختلف عن قَتادة .

فرواه بن سليمان وعبد الوهاب بن عطاء عن ابن أبي عَروبة عن قَتادة عن عبد الله بن رباح عن عائشة عن النَّبي .

وخالفهما سـعيد بن إسـحاق ، فـرواه عن ابن أبي عَروبة عن قَتادة عن ثابت البناني عن عبد الله بن ربـاح عن عائشة عن النَّبي .

وتابعه بن مرَّة عن سعيد .

ورواه بن الحجَّاج عن قَتادة عن ثابت عن عبد الله بن رباح عن عائشة موقوفاً .

وتابعه بن يزيد العطَّار فوقفه عن قَتادة .

ورواه عن قَتادة عن رجل عن عبد الله بن رباح ...

وهذا الرَّجل هو ثابت البُناني ، ولم يرفعه أيضاً «[601] .

601(?) العلل (ج5/ل17-19) .

التَّخْرِيج

- رواية عبدة أخرجها إسحاق في المسند (3/745) .
- ورواية عبد الوهـــاب أخرجها أحمد في المســـند (6/265) وابن عساكر في تاريخه (28/70) .
- ورواية الخليل أخرجها الـــدَّارقطني في الأفـــراد (5/437-أطرافه) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه ســعيد بن بشــير عن قَتــادة عن أمِّ كلثــوم عن عائشة - أخرجه الطَّبراني في مسند الشاميين (4/69) .
- وقيل عن قَتــادة قــال : ذُكِـرَ لنا أنَّ عبد الله بن ربــاح سأل عائشة - ذكـره ابن رجب وقـال عَقِبَه : « فـدلَّ على أنَّه لم يسمع منه » - فتح الباري (1/369) لابن رجب .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في زيادة ثـابت البنـاني في إسـناد هـذا الحديث ، وفي رفعه ووقفه .

فالذين رووه موقوفاً جماعة منهم :-

1. الحجَّاج بن الحجَّاج (ص136) ، رواه بزيـــادة ثابت .
2. أبان العطَّار (ص123) ، رواه بزيادة ثابت .
3. شـعبة (ص126) ، رواه بإبهـام ثـابت كما نصَّ عليه الدَّارقطني ، ورواية السَّابقين تفسِّر إبهامه .

ورواية قَتادة عن ثابت غريبة ، فليس له في الكتب السِّـتَّة شــيء من ذلك ، وقد تــوفي ثــابت بعد قَتــادة بنحــوٍ من عشر سنين – التَّهذيب (1/262) لابن حجر ، وهو من أقرانه كما قـال المزِّي في تهذيبه (1/402) .

ولقَتـادة عن عبد الله بن ربـاح أحـاديث في مسـند أحمد ، هــذا أحــدها ، أما رواية ثــابت عن عبد الله بن ربــاح فهي في صحيح مسلم والسُّنن الأربعة .

وخــالف أولئك الثَّلاثــةَ في قَتــادة ســعيدُ بن أبي عَروبة (ص127) ، حيث رفع الحـديث ، واختلف عليه في زيـادة ثـابت البناني .

فأسقطه عنه عبدة (ص172) وعبد الوهاب (ص126) .

وزاده عنه اثنــان الخليل بن مــرة (ص206) وســعيد بن إسحاق ، ولعله المـترجم في اللسـان (3/28)ـ ، ونقل عن ابن خزيمة قوله : « أنا أبرأ من عهدته » ، وهو يروي عن اللَّيث .

فالوجه الأول أثبت عن ســعيد لقــوة رواته ، إلا أنَّ اتفــاق اثنين على زيادة راوٍ دون أن يكون لذلك أصل - مع عدم وجــود قرينة خارجية - نادر .

والأقـرب أنَّ سـعيداً اضَّـطرب في الحـديث ، ولم يحفظه عن قَتادة كما حدَّث به ، فاضِّطرابه في الزِّيادة يدلُّ على وهمه في رفعه .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث الأقرب أنه عن قَتادة عن ثابت موقوفـاً ، وهو من المزِيد في متَّصل الأسانيد ، وسنده صحيح ، وقد تقدم للحـديث شاهِدٌ (ص179) ، والله أعلم .

70. الحديث الثاني

وسـئل عن حـديث سـعد بن هشـام عن عائشة عن النَّبي : » الماهر بالقرآن ... « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

فرواه [شعبة و] هشام الدَّسْتَوائي وسـعيد بن أبي عَروبة ومعمر بن راشد وأبو عَوانة وروح بن القاسم عن قَتادة عن زُرارة عن سعد بن هشام عن عائشة .

ورواه بن عمران عن قَتادة عن زُرارة عن عائشة .

والقول الأول أصح «[602] .

602(?) العلل (ج5/ل77) .

التَّخْرِيج

◆ رواية شـعبة أخرجها الطَّيالسي في المسـند (1499) وأبو عبيد في فضائل القرآن (ص49) وأحمد في المسند (6/110) والبخـاري في الجـامع كتـاب التفسـير / سـورة عَبَس (4937) وفي خلق أفعـال العبـاد (295) والتِّرمـذي في الجـامع كتـاب فضـائل القـرآن / بـاب 13 (2904) والنَّسائي في الكبرى كتاب التفسير / بـاب سـورة عبس (6/506) وأبو عَوانة في المسـند (2/454و455) وأبو القاسم البغـوي في مسـند ابن الجعد (991) وتمـام في فوائده (2/81) وأبو نعيم في الحلية (2/260) - وصحَّحه - والبيهقي في الكـبرى كتـاب الصَّـلاة / بـاب المعاهـدة ... (2/553) وابن عساكر في تاريخه (56/131) .

◆ رواية هشـام أخرجها الطَّيالسي في المسـند (1499) وابن أبي شيبة في المصنَّف كتـاب فضـائل القـرآن / بـاب في الماهر بـالقرآن (6/128) وإسـحاق (3/709) وأحمد (6/48و192) والـدَّارمي (3371) - كلهم في مسـانيدهم - ومسلم في صحيحه كتاب الصَّلاة المسافرين / بـاب 38 (798) وأبو داود في السُّنن كتاب الصَّـلاة / بـاب في ثـواب ... (1449) والتِّرمـذي في الجـامع (2904) - وصـحَّحه - والنَّسائي في الكبرى فضائل القرآن / باب المُتَتِع بـالقرآن (5/21) وأبو عَوانة في المسـند (2/454) وأبو نعيم في الحلية (2/260) - وصـحَّحه - وابن حجر في التغليق (5/374) .

◆ ورواية سعيد أخرجها أحمد في المسـند (6/98و170و266) ومسلم (798) وابن ماجة في السُّنن كتاب الأدب / باب ثواب القرآن (3779) والنَّسـائي في الكـبرى (5/21) وأبو عَوانة في المسند (2/455) وابن البختري في جزئه (

502) وابن عدي في الكامل (4/450) وتمام في فوائده (2/81) .

- ورواية معمر أخرجها عبد الـــرَّزَّاق في المصـــنَّف (2/491و3/375) وأبو عَوانة (2/455) .
- ورواية أبي عَوانة أخرجها مسلم (798) والنَّسـائي في الكبرى (5/20) وأبو عَوانة (2/455) والبيهقي في الكبرى (2/554) وابن حجر في التغليق (5/373) .
- ورواية روح أشار إليها أبو نعيم في الحلية (2/260) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه همَّام عن قَتادة عن زُرارة عن سعد عن عائشة - أخرجه أبو عبيد (ص48) وأحمد (6/94و239) والـدَّارمي (3371) ومسلم (798) وأبو داود (1449) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسـناد هـذا الحـديث ، هل بواسـطة سعد بن هشام أم بدونها .

فكلُّ أصحاب قَتادة رووه عنه بذكر الواسطة ، وهم :-

1. شعبة بن الحجاج (ص126) .
2. وهشام الدَّسْتَوائي (ص124) .
3. وسعيد بنُ أبي عَروبة (ص127) .
4. ومعمر بن راشد (ص160) .
5. وهمَّام (ص135) .
6. وأبو عَوانة (ص122) .
7. وروح بن القاسم البصـــري ، وهو ثقة يـــروي عن قَتـــادة - التَّهذيب (1/616) .

وهذا السَّند مشهور أخرج به السَّبعة عدة أحاديث .

وخالف كلَّ من سبق حسـينُ بنُ عمـران ، رواه عن قَتـادة فأسقط سعداً .

وهذا الوجه فيه عدة علل :-

1. أنَّ حسـيناً لم أجد - بعد البحث - من ذكـره في الـرُّواة عن قَتادة .
2. أنَّه متكلَّم فيه ، فبينما ذكره ابن حبَّان في الثِّقات ، قال عنه البخــاري : «لا يتــابع على حديثه في النَّذر » ، وقــال الدَّارقطني : « لا بأس به » - التَّهذيب (1/433) .
3. مخالفته كلَّ أصحاب قَتادة الحفَّاظ الكبار .
4. أنَّ رواية زُرارة عن عائشة مباشـــرة غريبة ، وليس له في الكتب السَّبعة سوى حـديث واحد عند أحمد (6/236) وأبي داود كما في تحفة الأشــراف (11/399)ـ ، وفيه خلاف في ذكر سعد ، ولذا قال ابن حجر : « إنَّ المحفوظ أنَّ بينهما سعد بن هشام » - التَّهـذيب (1/628)ـ ، وقـال أيضاً : « لم يسمع منها » - إتحاف المهرة (16/1078) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث كما قـال الإمـام الـدَّارقطني إنَّما رواه قَتـادة عن زُرارة عن سعد عن عائشة ، ورواية حُسَين وَهْمٌ ، والله أعلم .

71. الحديث الثالث

وسـئل عن حـديث صـفيَّة بنت شـيبة عن عائشة : » كان النَّبي يتوضأ بالمدِّ ، ويغتسل بالصاع « .

فقال : » وروى هذا الحديث قَتادة ، واختلف عنه .

فرواه الدَّسْتَوائي وسعيد بن أبي عَروبة وعمران القطَّان ومُجاعة بن الزُّبير وأبان بن يزيد - وقيل عن شعبة - كلهم عن قَتادة عن صفيَّة بنت شيبة عن عائشة .

وقال عمر بن عامر عن قَتادة عن سـعيد بن جبـير عن عائشة

وقـال حمـاد بن سـلمة عن قَتـادة عن معـاذة عن عائشة .

وقال عن قَتادة عن الحسن عن أمه عائشة .

... وأصحها قول من قال عن قَتـادة عن صـفيَّة بنت شيبة عن عائشة «[603] .

603(?) العلل (ج5/ل105) .

التَّخْرِيج

◆ رواية هشـام أخرجها الـدَّارقطني في السُّـنن كتـاب الطَّهارة / باب 34 (309) .
◆ ورواية سعيد أخرجها إسـحاق (727) وأحمد (6/234) - كلاهما في المسـند - والنَّسـائي في الصُّـغرى كتـاب الحيض / باب 13 (1/180) والطَّحاوي في شرح المعـاني كتاب الزكاة / باب وزن الصاع (2/49) .
◆ ورواية أبان أخرجها ابن سـعد في الطَّبقـات (1/186) وأحمد (6/121و246) والطَّحـاوي في شـرح المعـاني (2/41) والبيهقي في الكبرى كتاب الطَّهارة / بـاب 200 (1/300) .
◆ ورواية حماد أخرجها أحمد (6/219) .
◆ ورواية شـيبان أخرجها النَّسـائي (1/180) وابن الأعـرابي في المعجم (2239) والطَّبراني في الأوسط (9/126) والدَّارقطني في الأفراد (5/546-أطرافه) - وقال : « غريب » - .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه همَّام عن قَتـادة عن صـفيَّة عن عائشة - أخرجه أحمد (6/234و239) وابن ماجة في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب 1 (268) وأبو داود في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب 54 (93) وأبو يعلى في المسند (8/271) وابن المنذر في الأوسط (2/117) والطَّحاوي (1/49) .
◆ ورواه إبراهيم بن عبد الملك القناد عن قَتادة عن أنس - أخرجه العقيلي في الضُّعفاء (1/85) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحـديث على عـدة أوجه :-

الوجه الأول :- رواه جماعة من أصـــحابه عنه عن صـــفيَّة بنت شيبة عن عائشة ، ومن هؤلاء :-

1. هشام الدَّسْتَوائي (ص124) .
2. سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .
3. أبان بن يزيد (ص123) .
4. همَّام بن يحيى (ص135) .
5. عمران القطَّان (ص167) .
6. مُجاعة بن الزُّبير (ص139) .
7. شـــعبة (ص126) - فيما قيل عنه - . ويظهر أن هذا لم يثبت عند الدَّارقطني عن شعبة .

وهــذا الوجه رجَّحه الــدَّارقطني ، ويؤيِّده أنَّ رواته جماعة من أصحاب قَتادة الكبار ، وبهذا السَّند حـديث آخر أخرجه أحمد في المسند (6/46و239) .

الوجه الثـاني :- رواه عمر بن عـامر عن قَتـادة عن سـعيد بن جبيرٍ عن عائشة .

وهذا معلٌّ بأمور منها :-

1- أن عمر ليس بالقوي في قَتادة كما سبق (ص149) .
2- مخالفته الجماعة .
3- أنَّ هذا السَّند غـريب لم يـرد به حـديث في الكتب السَّـبعة ، ولابن جبــيرٍ ثلاثة أحــاديث عن عائشة عند أحمد ، ذكرها ابن حجر في الإتحاف (16/1096) .
4- أن رواية ســـعيد بن جبـــير عن عائشة منقطعة ، حيث إنَّها توفيت وعمره 11 سنة . لذا قال أحمد : « لا أراه سمع منها » - التَّهذيب (2/10) . وقال أبو حاتم : « لم يسمع سـعيد بن جبير من عائشة رضي الله عنها » - المراسيل (260) .

5- أن رواية قَتادة عن ابن جبير منقطعة كما قـال ابن معين في رواية الدُّوري (3354)ـ ، وأكثر روايته عنه بواسطة عـزرة . وقـــال عبد الله بن أحمد : « قيل لأبي رحمه الله : قتـــادة سمع من سعيد بن جبير قال : لا . يقول : كتبنا إلى سعيد بن جبير » - تحفة التحصيل (ص418) .

الوجه الثالث :- رواه حماد بن سلمة عن قَتادة عن معـاذة عن عائشة .

ولقَتادة بهذا السَّـند عـدة أحـاديث مخرجة في الصَّـحيحين والسُّنن . إلا أنَّ هذا معلٌّ بأنَّ حماداً ضعيف في قَتادة كما سبق (ص137) ، وقد خالف كـلَّ أصـحاب قَتـادة الثِّقـات السـابقين ، ولعله سلك الجادَّة فيما روى .

الوجه الرابع :- رواه شيبان عن قَتادة عن الحسن عن أمِّه خَيرة عن عائشة .

وهذا السَّند غريب لم يرد به حديث آخر في الكتب السَّبعة أيضـاً . وشـيبان وإن كـان ثقة من أصـحاب قَتـادة كما سـبق (ص188) ، فإنه هنا قد خالف بقية أصحابه الثِّقات الحفَّاظ .

لذا قال أبو حاتم الرَّازي : « هذا خطأ ، إنَّما هو قَتــادة عن صفيَّة بنت شيبة عن عائشة عن النَّبي ، وهذا أشـبه » ، وقـال أبو زرعة : « من حـديث قَتـادة حـديث صـفيَّة بنت شـيبة عن عائشة : صحيح » - العلل لابن أبي حاتم (1/26) .

الوجه الخــامس :- رواه إبــراهيم بن عبد الملك البصــري القنَّاد عن قَتادة عن أنس .

وهذا الوجه أضعف الأوجه لقرائن منها :-

1. مخالفة الجماعة الثِّقات .
2. سلوك الجادَّة .
3. الاختلاف في حال القَنَّاد ، حيث قال النَّسائي عنه : « لا بأس به » ، وقال ابن حبَّان في الثِّقـات : « يخطئ » ، ونقل السَّاجِي عن ابن معين تضـعيفه ، وضـعَّفه أبو العرب - التَّهذيب (1/75) .

وحديثه هذا ضـعَّفه أبو زرعة فقـال : « هـذا خطأ ، إنما هو قَتـادة عن صـفية بنت شـيبة عن عائشة عن النـبي » - العلل لابن أبي حاتم (1/12) .

وقـال العقيلي في ترجمة إبـراهيم : « يهم في الحـديث » ثم قال : « وحديث هشام وأبان أولى » - الضُّعفاء (1/58) .

فالصَّـــحيح عن قَتـــادة الوجه الأول وهو ما رجَّحه هـــؤلاء الحفَّاظ ، وصحَّحه العقيلي في الضُّعفاء (2/149)ـ ، وما عـداه فوهم من راويه .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث كما قـال الإمـام الـدَّارقطني وغـيره ، إنَّما رواه قَتادة عن صفيَّة عن عائشة ، وسنده صحيح ، والله أعلم .

72. الحديث الرابع

وسـئل عن حـديث صـفيَّة بنت الحـارث - أم طلحة الطَّلحـات - عن عائشة عن النَّبي : » لا يقبل الله صـلاة الحائض إلا بخمار « .

فقال : » ... فـرواه قَتـادة عن ابن سـيرين ، واختلف عن قَتادة .

فأسـنده حمـاد بن سـلمة عن قَتـادة عن ابن سـيرين عن بنت الحارث عن عائشة عن النَّبي .

وخالفه شـعبة وسـعيد بن بشـير ، فرويـاه عن قَتـادة موقوفاً «[604] .

604(?) العلل (ج5/ل105) .

التَّخْرِيج

- رواية حماد أخرجها ابن أبي شيبة في المصـنَّف كتـاب الصَّلاة / باب المرأة تصلي ... (2/40) وإسـحاق (3/687) وأحمد (6/150و218و259) - كلاهما في المســند - وابن ماجة في السُّنن كتاب الطَّهـارة / بـاب إذا حاضت الجارية ... (1/215) وأبو داود في السُّــنن كتــاب الصَّــلاة / بــاب المـرأة تصـلي بغـير خمـار (641) والتِّرمـذي في الجـامع كتاب الصَّلاة / باب 277 (377) - وحسنه - وابن الجـارود في المنتقى (173) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الصَّـلاة / بـاب 256 (1/380) وابن حبَّان في التَّقاسـيم (4/612- إحسان) والحـاكم في المسـتدرك (1/251) والـبيهقي في الكــبرى (2/330و6/95) والبغــوي في شــرح الســنة (2/436) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه ســـعيد بن أبي عَروبة عن قَتـــادة عن الحسن مرسـلاً - أشـار إليه أبو داود في السُّــنن (641) وأخرجه الحـاكم في المسـتدرك (1/251) والـبيهقي في الكـبرى (2/330) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحديث على ثلاثة أوجه ، ذكر الدَّارقطني منها اثنين . وهذا بيانها :-

الوجه الأول :- رواه حمــاد بن ســلمة عن قَتــادة عن ابن سيرين عن صفيَّة بنت الحارث عن عائشة .

وهذا الوجه معلٌّ بعدة علل منها :-

1. أن حمـــاداً ليس بـــالقوي في قَتـــادة كما ســـبق (ص137) .
2. أنه خالف كلَّ أصحاب قَتادة في ذلك .
3. أَنَّ هـذا السَّـند غـريب ، لم يـرد به حـديث آخر في الكتب السَّبعة ، والمشهور بالرِّواية عن عائشة صفيَّة بنت شيبة ، فلها عدة أحـاديث عنها كما في التحفة (12/394) .

الوجه الثاني :- رواه شعبة وسعيد بن بشير عن قَتـادة عن صفيَّة عن عائشة موقوفاً .

وهذا الوجه قوي من جهة أنَّ شعبة من كبار أصحاب قَتادة كما سبق (ص126) ، ولمتابعة ابن بشـير له - على ضـعفه كما سبق (ص140) - .

الوجه الثـالث :- رواه سـعيد بن أبي عَروبة (ص127) عن قَتادة عن الحسن مرسلاً .

وهــذا الوجه على قوته لم يعــرِّج عليه الــدَّارقطني ، وهو يوافق الوجه الثاني في أنَّه غير مسند عن رسول الله ، خلافاً للوجه الأول .

وبما ســبقَ يظهر أنَّ في تصــحيح من صــححه - من هــذا الطريق - نظـرٌ ، وأن الأقـرب وقفه على عائشة ، وهو لا يقـال من قبل الرأي فيما يظهر .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر أنه لا يصحُّ مسنداً من رواية قَتادة ، وأنَّه إما مرسل أو موقوف .

وقد تـابع قَتـادةَ عليه أيـوب وهشـام عن ابن سـيرين عن عائشة مرفوعاً - كما قال الـدَّارقطني في علله (ج5/ل105)ـ ، وهــذا منقطع لابن ســيرين ، حيث قــال ابن أبي حــاتم في المراسيل (687) عن أبيه : « لم يسمع من عائشة شيئاً » .

وله شاهد من حديث أبي قَتـادة بنحـوه - أخرجه الطَّبراني في الأوسط (7606) والصـــغير (902) من طريق عمـــرو بن هاشم البــيروتي ثنا الأوْزاعي عن يحــيى بن أبي كثــير عن عبد الله بن أبي قَتـادة عن أبيه قـال قـال رسـول الله : « لا يقبل الله من امـرأة صـلاة حـتى تـواري زينتها ، ولا من جارية بلغت المحيض حتى تختمر » .

وعمـرو قـال عنه ابنُ وَارَةَ : « ليس بـذاك ، كـان صـغيراً حين كتب عن الأوْزاعي » ، وقـــال العقيلي : « لا يتـــابع على حديثه » ، وقــال ابن عــدي : « ليس به بــأس » - التَّهــذيب (3/309) .

فالرَّجل ضعيف في الأوْزاعي ، والحـديث بطريقيه حسن ، والله أعلم .

73. الحديث الخامس

وسئل عن حديث أم الهذيل عن عائشة : » كُنَّا لا نعدُّ الصُّفْرَةَ والكُدْرَةَ ... «[605] .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه

فرواه □□□□ بن سلمة عن قَتادة عن أمِّ الهذيل - وهي حفصة بنت سيرين - .

ووهم فيه .

وإنَّما □□□□ قَتادة عن حفصة عن أمِّ عطيَّة «[606] .

605(?) لفظ الحديث عن أم عطية وكانت بايعت النبي قالت : « كنا لا نعد الكدرة والصـفرة بعد الطهر شيئاً » .

606(?) العلل (ج5/ل107) .

التَّخْرِيج

- رواية حماد أخرجها أبو داود في السُّنن كتاب الطَّهـارة / بـاب في المـرأة تـرى الصـفرة (311) والـدَّارمي في السُّنن كتاب الطُّهـارة / بـاب الكـدرة (876) وعبد الله بن أحمد في العلل عن أبيه (1/271) وابن المنـــــــــذر في الأوسط (2/236) والطَّبراني في الكبـــــــــير (25/64) والحـاكم في المسـتدرك (1/174) - وصـحَّحه - والـبيهقي في الكـبرى كتـاب الحيض / بـاب الصـفرة والكـدرة ... (1/498) - وعندَهم : عن أمِّ عطيَّة . لا عائشة ! عـدا العلل لعبد الله بن أحمد .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه سـعيد بن أبي عَروبة عن قَتـادة عن حفصة بنت ســـيرين عن أمِّ عطيَّة - أخرجه الطَّبراني في الكبـــير (25/64) .
- ورواه أبـان عن قَتـادة عن حفصة بنت سـيرين عن أمِّ عطيَّة - أخرجه البيهقي في الكبرى (1/498) .

الدِّرَاسَة

روى أصحاب قَتادة هذا الحديث عن أمِّ الهُذيل حفصة بنت سيرين عن أمِّ عطيَّة .

ورواية حفصة عن أمِّ عطيَّة مشهورة في الكتب السَّبعة .

وهذا السَّند كذا رواه عن قَتادة كُلٌّ من :-

1. سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .
2. أبان (ص123)
3. حماد بن سلمة .

هذا ما ورد عن حماد بن سـلمة في مصـادر الحـديث عـدا كِتَابَي العلل ، ففيهما أنَّه من مسـند عائشة ، وليس لأمِّ الهُـذيل حفصةَ عن عائشة رواية في الكتب السَّبعة .

فإن ثبت هـذا عن حمـاد - ولعله اختلف عليه - فـإنَّ روايته هذه مرجوحة بأمورٍ منها :-

1. غرابة السَّند .
2. ضعف حماد في قَتادة كما سبق (ص137) .
3. مخالفته لأصـحاب قَتـادة الآخـرين ، كما يـدلُّ عليه كلام الدَّارقُطني وأحمد حيث قال : « إنَّما هو قَتادة عن حفصة عن أمِّ عطيَّة » - العلل لابنه (1/271) .

فما قاله الشيخان واضح ، ولا إشكال فيه بحمد الله .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث كما قـال أحمد والـدَّارقطني إنَّما رواه قَتـادة عن حفصة عن أمِّ عطيَّة ، وسنده صـحيح إن ثبت سـماع قَتـادة من حفصة بنت سيرين . ومن جعله من مسند عائشة فقد وهم .

وأصل الحديث قد أخرجه البخـاري في الجـامع (326) من طريق ابن سيرين عن أمِّ عطيَّة بدون لفظة : « بعد الطُّهْرِ » ، والله أعلم .

74. الحديث السادس

وسئل عن حديث سفينة - مولى أمِّ سلمة - عن أمِّ سلمة عن النَّبي أنَّ عامَّة وصيته كانت عند موته : » الصَّلاة ، وما ملكت أيمانكم « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

فرواه أبي عَروبة وأبو عَوانة عن قَتادة عن سفينة عن أمِّ سلمة

 سليمان التَّيمي ، رواه عن قَتادة عن أنس .

ولم يتابع همَّام على قوله : عن أبي الخليل(607) .

وحديث التَّيمي عن قَتادة عن أنس غير محفوظ «(608) .

607(?) كذا في المخطوط ، لم يذكر رواية همام .

608(?) العلل (ج5/ل166) .

التَّخْرِيج

◆ رواية ابن أبي عَروبة أخرجها أحمد في المسـند (6/290و315) والنَّسائي في الكبرى كتاب الوفاة / بـاب 8 (4/258) .

◆ ورواية أبي عَوانة أخرجها أبو عَوانة في المسـند (12/365) والنَّسائي في الكبرى (4/258) والطَّحـاوي في المشـكل (8/227) والطَّبراني في الكبـير (23/306) والبيهقي في الدلائل (7/205) .

◆ ورواية التَّيمي أخرجها ابن سعد في الطَّبقـات وأحمد (3/117) وابن ماجة في السُّنن كتـاب الوصـايا / بـاب 1 (2697) وابن نصر في الصَّـلاة (322) وأبو يعلى (5/309و 347) والنَّسـائي في الكـبرى (4/258) والطَّحـاوي في المشـكل (8/226) وابن حبَّان في التَّقاسـيم (14/570- إحسان) والبيهقي في الدلائل (7/205) والضِّـياء (7/3) – وصحَّحه – .

◆ ورواية همَّام أخرجها ابن سعد في الطَّبقـات (2/376) وأحمد (6/311و 321) وعبد حميد (1542) - كلاهما في المسند - وابن ماجة في السُّنن كتاب الجنـائز/ بـاب 64 (1625) والنَّسـائي في الكـبرى (4/258) وأبو يعلى في المسند (12/414) والطَّبراني في الكبير (23/306و379) والبيهقي في الدَّلائل (7/205) - وصـحَّحه - والخطيب في المتَّفق (3/1452) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه شيبان عن قَتادة قال حُدِّثنا عن سفينة قال : كان عامة وصية رسول الله ... مرسلاً - أخرجه النَّسـائي في الكبرى (4/259) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هـذا الحـديث على ثلاثة أوجه :-

الوجه الأول :- رواه سليمان التَّيمي عنه عن أنس .

وقد اختلف على التَّيمي في ذكر قَتـــادة وحذفه من هـــذا السَّند كما أشار إليه الدَّارقطني بعد ذكر تلك الرِّوايات .

وهذه الرِّواية مرجوحة كما قـال الـدَّارقطني ، وسـبقه إلى ذلك أبو حاتم حيث قال : « نـرى أَنَّ هـذا خطأ » - العلل لابنه (1/111)

ويدلُّ على ما ذكر أمور منها :-

1. ما سبق (ص194) من حال التَّيمي في قَتـادة .
2. مخالفته جميع أصحاب قَتادة .
3. سلوك الجادَّة .
4. الاختلاف عليه في ذكر قَتـــــادة وحذفه ، مما يدلُّ على عدم ضبطه لهذا الحديث .

الوجه الثـاني :- رواه سـعيد بن أبي عَروبة (ص127) وأبو عَوانة (ص122) عن قَتادة عن سفينة - مـولى سـفينة - عن أمِّ سلمة .

وهـذا الوجه يظهر أنَّ الـدَّارقطني يميل إلى ترجيحه حيث ضَعَّفَ كل ما خالفه .

وقوة هذا الوجه ظاهرة من حيث ما يلي :-

1. قوة سعيد في قَتادة .
2. متابعة أبي عوانة له .
3. اتفاقهما على وجه واحد .
4. غرابة السَّند ، فالوهم فيه نادر .

الوجه الثـــالث :- رواه همَّام عن قَتـــادة عن أبي الخليل صالح بن أبي مريم عن سفينة عن أمِّ سلمة .

وهـذا الوجه رجَّحه أبو حـاتم فقـال : « والصَّـحيح حـديث همَّام » ، وقــال أبو زرعة : « ابن أبي عَروبة أحفظ ، وحــديث همَّام أشبه ، زاد همَّام رجلاً » - العلل لابن أبي حـاتم (1/111) .ووافقهما البيهقي على ذلك - الدلائل (7/205) .

ويقوِّي هذا الوجه عدَّة قرائن منها :-

1. أنَّ هَمَّامــاً من كبــار أصــحاب قَتــادة كما ســبق (ص135) .
2. أنَّ معه زيادة علم .
3. تــرجيح ثلاثة من كبــار الحفَّاظ لروايته ، ويظهر أَنَّ هـذا تـرجيحُ النَّسـائي أيضـاً ، حيث قـال بعد رواية أبي عَوانة وابن أبي عَروبة : « قَتادة لم يسمعه من سـفينة » ، ثم ذكر رواية شيبان وقال عقبها : « رواه همَّام عن قَتادة عن أبي الخليل عن سفينة » - الكـبرى (4/258-259) .
4. أن قَتــادة ليست له رواية عن ســفينة في الكتب السِّتَّة إلا عند النَّسائي ، أما روايته عن أبي الخليل فهي مشهورة فِيها .
5. متابعة شـــــيبان لهمَّام ، إلا أنه أبهم أبا الخليل ، وأرسل الحـــديث ، ولم يـــذكر المـــزِّي إلا أنَّه أرسل الحديث - تحفة الأشراف (4/23) .

ولم أجد - بعد البحث - روايته عند غــير النَّســائي . ففي إرساله نظر ، حيث خـالف كل أصـحاب قَتـادة الـذين وصـلوه ، وقد تقدَّم حاله في قَتادة (ص188) .

ومما سبق يظهر أنَّ الوجهين الأخيرين هما أقــوى الأوجه ، وأن رواية همَّام أقرب إلى الصِّحة ، ولعل قَتادة دلَّس بإســقاط أبي الخليل ، حيث قد ســـبق وصـــفه بالتَّدليس في ترجمته (ص103) ، وهو لم يســمع من ســفينة كما قــال المــزِّي في تهذيبه (3/230) ، وقال العلائي : « هو مكثر من الإرسال عن مثل النعمان بن مقرن وسفينة » - جامع التحصيل (633) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـــديث صـــحيح من رواية همَّام عن قَتـــادة كما رجَّحه الرَّازيـــان وغيرهما ، وأبو الخليل لم يســـمع من ســـفينة فهو مرسل كما قال المزِّي في تهذيبه (3/436)ـ ، فالسَّـند منقطع ضعيف ، والله أعلم .

75. الحديث السابع

وســـئل عن عبد الله بن الحـــارث بن نوفل عن أمِّ سلمة عن النَّبي قال : »يبايع بين الرُّكن والمقــام لرجل ، وعدَّتهم عدَّة أهل بدر ، فتأتيه عصابة من أهل العراق ... « الحديث .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

فــرواه عمــران القطَّان عن قَتــادة عن صــالح أبي الخليل عن الله بن الحارث عن أمِّ سلمة .

وخالفه هشام الدَّسْتَوائي ، فـرواه عن قَتـادة عن أبي الخليل أمِّ سلمة .

وخالفهما معمر ، رواه عن قَتـــادة عن مجاهد عن أمِّ .

وروي عن إدريس الأودي عن قَتـــادة عن أمِّ ســـلمة «[609] .

609(?) العلل (ج5/ل172) .

التَّخْرِيج

◆ رواية عمران أخرجها ابن أبي شيبة في المصنَّف كتاب الفتن / باب 1 (7/460) وأبو داود في السُّنن كتاب الفتن / بـاب في ذكر المهـدي (4287) والطَّبراني في الكبـير (32/295و390) وفي الأوسط (9/175) والحـــــاكم في المستدرك كتاب الفتن (4/431) وابن عسـاكر في تاريخه (1/294) .

◆ ورواية هشـــام أخرجها إســـحاق (1954) وأحمد (6/316) - كلاهما في المســـند - وأبو داود (4285) وأبو يعلى في المســند (12/369) وابن عســاكر في تاريخه (1/292-294)ـ ، وعنــدَهم : عن صــالح أبي الخليل عن صاحبٍ له .

◆ ورواية معمر وأخرجها الطَّبراني في الكبيرـ (23/390) وفي الأوسط (2/35) عنه عن قَتـــادة عن مجاهد عن أمِّ سلمة ، وعلَّقه ابن عساكر في تاريخه (1/294) عن معمر ، وأخرجه أبو عمـــرو الـــدَّاني في الفتن (595) عنه عن قَتـادة عن مجاهد عن الخليل أو أبي الخليل عن أمِّ سـلمة !! وهو في جــامع معمر (11/371-المصــنف) عن قَتــادة مرسلاً .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه هشام - أيضـاً - عن قَتـادة عن صـالح أبي الخليل عن مجاهد عن أمِّ ســلمة - أخرجه إســحاق (1955) وأبو يعلى (12/369) وابن حبَّان في التَّقاســـــيم (15/158-إحسان) ، ووقع عند أبي يعلى : « وربما قـال صـالح : عن مجاهد » .

◆ ورواه همَّام عن قَتادة عن صالح عن صاحبٍ له عن أمِّ سلمة - أخرجه أبو داود في السُّنن (4286) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحديث على عدة أوجه .

الوجه الأول :- رواه عمـــــــران بن داوَر القطَّان عنه عن صالح أبي الخليل عن عبد الله ابن الحارث عن أمِّ سلمة .

وهذا الوجه فيه عدَّة علل منها :-

1. أن عمــران ليس بــالقوي في قَتــادة كما ســبق (ص167) .
2. أن رواية عبد الله بن الحارث عن أمِّ سلمة غريبة ، حيث لم يقع - في الكتب السَّـبعة - بهـذا السَّـند سـوى حـديثين هـذا أحـدها ، والآخر عند ابن ماجة (1149)ـ ، وفي ســنده يزيد بن أبي زيــاد وهو ضــعيف كما في التَّهذيب (4/413) .
3. مخالفته جميع أصحاب قَتـادة في ذكر عبد الله في السَّند .

الوجه الثـاني :- رواه هشـام الدَّسْـتَوائي (ص124) كرواية عمران ، إلا أنه أسقط "ابن الحـارث" ، فيما ذكر الـدَّارقطني - فالســند منقطع لأن رواية صــالح أبي الخليل عن الصــحابة مرسـلة كما يظهر من تهــذيب المــزي (3/436) - وأبهمه في رواية أخــرى ، لم يــذكر غيرها أبو حــاتم كما في العلل لابنه (1/410) . وفي رواية أخرى سماه مجاهداً ! واختار أبو حاتم أنَّ المبهم هو ابن الحارث كما رواه عمران القطَّان عن قَتادة .

ووافق هشاماً على إبهامه همَّام (ص135) ، وصحَّح روايته ابنُ حبَّان .

الوجه الثالث :- رواه معمر ، واختلف عنه على عــدة أوجه هي :-

1. عن قَتادة مرسلاً .
2. عن قَتادة عن مجاهد عن أمِّ سلمة .
3. عن قَتــادة عن مجاهد عن الخليل أو أبي الخليل عن أمِّ سلمة .

وهذا الوجه الأخير خطأ بلا شك ، حيث إنَّ مجاهداً لا يروي عن صالح ، وهو منقطع أيضاً كما تقدَّم .
وعلى كلٍ فإن معمراً في قَتادة ضعيف كما سبق تقريره (ص160) .
وروايته هذه تسند أنَّ الرَّاوي عن أمِّ سلمة هو مجاهد ، وقد روى عن أمِّ سلمة ثلاثة أحاديث في المسند وسنن التِّرمذي ، وكذا روى عنه صالح في صحيح مسلم وغيره .
ورواية قَتادة عن مجاهد منقطعة لأنه لم يسمع منه كما نَصَّ عليه أحمد في رواية حرب (2082) وابنُ معين في رواية الدَّوري (3318و3354) ، والبَرْديجي – جامع التَّحصيل (ص 255) .
أما رواية إدريس بن يزيد الأَوْدي عن قَتادة فإنها مخالفة لكل الرِّوايات السَّابقة ، ولم تذكر له رواية عن قَتادة . وقَتادة لم يسمع من أم سلمة أصلاً ، حيث سبق (ص101) أنه لم يسمع من الصحابة إلا من أنس وابن سرجس ، فالسَّند منقطع بذلك .
ومما سبق يظهر أنَّ أقوى الرِّوايات عن قَتادة هي رواية همَّام التي لم يختلف عليه فيها ، وأنَّ المبهم هو مجاهد بروايتي هشام الدَّسْتَوائي ومعمر - المختلف عليهما - كما اختاره أبو حاتم - .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر أن قَتادة إنَّما رواه عن صالح عن مجاهد عن أمِّ سلمة ، وما عداه فوهم .
وفي سماع مجاهد من أم سلمة نظر حيث قال التِّرمذي بإرسال حديث عنها في جامعه (3022) . وقال الحاكم : « ... إن كان سمع مجاهد من أمِّ سلمة » - المستدرك (2/306) ، وصحَّح ابن خزيمة له رواية عنها في صحيحه (278) ، وفي

سنده راوٍ ضعيف . وقال ابن القيِّم : « والحـديث حسن ، ومثله مما يجوز أن يقال فيه صحيح » - المنار المنيف (ص145) .

76. الحديث الثامن

وسئل عن حــديث جُوَيرية عن النَّبي أنه دخل عليها صائمة يوم الجمعة ، فقال : » أصمت أمس ؟ قـالت : لا ، قال : فتصومين غداً ، قَالَت : لا ، قال : فأفطري « .

فقال : » يرويه قَتادة ، واختلف عنه .

فرواه وهمَّام وحماد بن الجعد عن قَتادة عن أبي أيوب عن جُوَيرية

وقال عن شعبة عن قَتادة عن أبي أيوب عن صفيَّة .

ووهم فيه ، وإنَّما هو جُوَيرية .

وخـالفهم ابن أبي عَروبة ومطر الـوراق قـالا : عن قَتـادة عن سـعيد بن المسـيب عن عبد الله بن عمـرو أنَّ النَّبي دخل على جُوَيرية ...

وقول شعبة ومن تابعه أشبه «[610] .

610(?) العلل (ج5/ل190) .

التَّخْرِيج

◆ رواية شعبة أخرجها الطَّيالسي في المسند (1623) وابن أبي شيبة في المنصف كتاب الصِّيام / باب 39 (2/302) وأحمد (6/324و430) وعبد بن حميد (1557) - كلاهما في المسند - والبخاري في الجامع كتاب الصوم / باب صوم يوم الجمعة (1986) والنَّسائي في الكبرى كتاب الصِّيام / 90 (2/142) وعبد الله بن أحمد في العلل (2/153) وأبو يعلى في المسند (12/488) والطَّحاوي في شرح المعاني كتاب الصِّيام / باب صوم يوم عاشوراء (2/78) وأبو نعيم في مستخرجه كما في الفتح (4/293) والبيهقي في الكبرى كتاب الصِّيام / باب صيام التطوع (2/458) وفي باب النهي عن تخصيص يوم الجمعة بالصوم (2/497و498) والبغوي في شرح السنة (1805) من طرق عنه .

◆ ورواية همَّام أخرجها أحمد في المسند (6/324و430) وأبو داود في السُّنن كتاب الصِّيام / باب 53 (2414) وأبو يعلى في المسند (12/490) والطَّحاوي في شرح المعاني (2/78) وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (626) وابن عساكر في معجمه (2/1149) .

◆ ورواية حماد بن الجعد أخرجها المزِّي في تهذيبه (2/271) وابن حجر في التغليق (3/203) - كلاهما من طريق أبي القاسم البغوي في جمعه لحديث هُدْبة ابن خالد عن حماد به - .

◆ ورواية بقية أخرجها الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص151)ـ ، وأشار إليها ابن أبي حاتم في العلل (1/259) .

◆ ورواية سعيد بن أبي عَروبة أخرجها ابن أبي شيبة في المصنَّف (2/301) وأحمد في المسند (2/189) وابنه عبد

الله في العلل (2/153) والنَّسـائي في الكـبرى (2/142) وابن خزيمة في صـحيحه كتـاب الصِّـيام / بـاب 203 (3/316) والطَّحاوي في شرح المعـاني (2/78) وابن حبَّان في التَّقاسيم (8/375-376) .

◆ ورواية مطر ذكرها ســـــعيد بن أبي عَروبة بقوله : « ووافقـني عليه مطر عن سـعيد بن المسـيب » !! - ذكـره أحمد بعد رواية سعيد السـابقة . وأشـار إليه أبو حـاتم كما في العلل لابنه (1/236) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه حمـاد بن سـلمة عن قَتـادة عن أبي أيـوب عن جُوَيرية - أخرجه والطَّحاوي في شرح المعاني (2/78) .

◆ ورواه معمر عن قَتادة عن سعيد بن المسـيب مرسـلاً - أخرجه عبد الـرَّزَّاق في المصـنَّف كتـاب الصِّـيام / بـاب صيام يوم الجمعة (4/280) .

◆ ورواه سـعيد بن بشـير عن قَتـادة عن عيـاش بن عبد الله عن أبي قَتـادة - أشـار إليه ابن أبي حـاتم في العلل (1/235) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحـديث على عـدة أوجه منها :-

<u>الوجه الأولى</u> :- رواه جماعة من أصـــــحابه عنه عن أبي أيوب يحيى بن مالك عن جُوَيرية ، كذا رواه كُلٌّ من :-

1. شعبة (ص126) .
2. همَّام (ص135) .
3. حماد بن سلمة (ص137) .
4. حمـاد بن الجعد ، وهو ضـعيف ، قـال عنه ابن حبَّان : « يروي عن قَتادة ، اختلطت عليه صحائفه

، فلم يحسن أن يميِّز شــيئاً ، فاســتحقَّ التَّرك» - التَّهذيب (1/478) .

وهذا الوجه صـحَّحه الإمـام البخـاري ، ورجحه الـدَّارقطني كما سبق .

أما رواية بقية عن شعبة فهي وهمٌ كما قـال الـدَّارقطني ، حيث خالف كلَّ أصحاب شعبة الثِّقات ، وبقية ضعيف - التَّهذيب (1/239) .

وسئل أبو حاتم عن روايته هذه فقــال : « إنَّما هو عن أبي أيوب العتكي عن جُوَيرية ... » - العلل لابنه (1/259) .

وقـال الحـاكم : « صـحَّف بقية بن الوليد في ذكر صـفيَّة ، ولم يتابع عليه ، والحـديث عند يحـيى بن سـعيد وغُنْـدَر والنَّاس عن شعبة عن قَتادة عن أبي أيوب ... » - معرفة علوم الحديث (ص151) .

<u>الوجه الثــاني</u> :- رواه جماعة عن قَتــادة عن ســعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو ، كذا رواه :-

1. سعيد بن أبي عَروبة (ص127) .
2. مطر الوراق (ص136) .
3. معمر (ص160) ، إلا أنه أرسله .

قـــــــال عبد الله بن أحمد : كتب إليَّ أبو بكر بن خلاد : سمعت يحيى يقول : « كان ابن أبي عَروبة إذا سئل عن حديث جُوَيرية قـال : فخـالفوني فيه ! دخل عليها النَّبي وهي صـائمة يوم جمعة ! كأنَّه يتَّقيه » - الضُّعفاء للعقيلي (2/112) .

وهذا النصُّ يدلُّ على أنَّ سعيداً قد اشتهر عنه هذا الحديث موصولاً في زمنه .

ورواية معمر (ص160) ، تؤيد أصل الوجه . وســيأتي كلام أبي حاتم وأبي زرعة - بعد قليل - عن هذين الوجهين .

<u>الوجه الثالث</u> :- رواه سعيد بن بشير عن قَتادة عن عيـاش بن عبد الله عن أبي قَتادة .

وهذا الوجه معلٌّ بعدَّة قرائن ، منها :-

1. ضــعف ســعيد بن بشــير في قَتــادة كما ســبق (ص140) .
2. مخافته كُــلَّ من روى الحـــديث عن قَتـــادة من أصحابه .
3. غرابة السَّند الذي أتى به ، حيث ليس له نظير في الكتب السَّبعة .
4. أن عياشـاً إنَّما رواه عن رجل آخر تـابعي كنيته أبو قَتادة من قوله ، فظنَّه ابنُ بشير الصَّحابي ، كما سيأتي عن أبي حاتم .
5. أن عياش بن عبد الله شبه مجهـول ، حيث سـكت عنه البخاري في تاريخه الكبـير (7/47) وابن أبي حـاتم في الجرح (7/5) وذكر أنَّه يروي عن أبي قَتادة العدوي .

وأبو قَتــادة العــدوي اســمه تميم بن نُــذَير تــابعي ثقة - التَّقريب (8376) .

قال أبو حاتم بعد ذكر الخلاف على قَتادة : « كلها صحاح ، ما خلا حديث سـعيد بن بشـير ، فإنَّما هو عيـاش عن أبي قَتـادة العـدوي قوله ، وإنَّما قلنا إنها صـحاح كلها ، لأن شـعبة قد تـابع هَمَّاماً ، فأما من قـال : قَتـادة عن سـعيد بن المسـيب عن عبد الله بن عمــرو ، فــإن ابن أبي عَروبة حافظ لحــديث قَتــادة ، وقال : تابعني عليه مطر ... » .

وقال أبو زرعة : « حديث قَتادة عن أبي أيوب عن جُوَيرية صـحيح ، وحـديث سـعيد بن المسـيب عن عبد الله بن عمـرو صـحيح ... ، وحـديث سـعيد بن بشـير لا أحفظه » - العلل لابن أبي حاتم (1/236) .

وبناءً على ما سبق ، فإن الأقوى من الأوجه الأول والثــاني ، لكن بقي التَّرجيح بينهما .

فالدَّارقطني يرجِّح الأول ، ولعـلَّ البخـاري يـرى ذلك حيث اقتصر على رواية شـعبة ، ودعمها بتعليقه لرواية ابن الجعد في الجامع .

والرَّازيان يصحِّحان الوجهين جميعاً عن قَتادة .

ولعل ما ذهبا إليه أقرب ، حيث إنَّ الـوجهين متقاربـان من حيث العـدد والقـوة . وقَتـادة واسع الرِّواية ، لا يمتنع أن يسـمع حديثاً من أكـثر من شـيخ ، وإن كـان الوجه الأول أشـهر وأكـثر قوة وعدداً في الجملة .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر أنَّ قَتادة رواه بوجهيه ، والوجه الأول أثبتهما وأشهرهما ، وكلاهما سنده صحيح ، والله أعلم .

77. الحديث التاسع

وسئل عن حديث عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أمِّ حكيم بنت الزُّبير » أنَّ رسول الله دخل على ضباعة [فأكل عندها كتف شاة][611] ثم قام إلى الصَّلاة ولم يتوضأ « .

فقال : » يرويه قَتادة ... واختلف عنه أصحابه .

فرواه ابن أبي عَروبة ، واختلف عنه .

فرواه بن عبد الله الواسطي وعبد الله بن نمير عن سعيد عن قَتادة عن عبد الله بن الحارث - قال خالد : - عن أمِّ حكيم بنت الزُّبير ، وقال ابن نمير عن النَّبي أنه دخل على ضباعة .

وقال بن الحارث وابن أبي عدي ويزيد بن هارون وروح بن عبادة عن سعيد عن قَتادة عن صالح أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن أمِّ الحكم عن أختها ضباعة .

وقال هشام الدَّسْتَوائي عن قَتادة عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث عن أمِّ حكيم بنت الزُّبير عن النَّبي .

وقال محمد بن بشير عن هشام عن قَتادة عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث عن جدته أمِّ الحكم عن أختها ضباعة بنت الزُّبير عن النَّبي .

وكذلك رواه همَّام بن يحيى عن قَتادة ...

- وقال بن خلف العمي عن قَتادة عن إسحاق بن عبد الله عن أمِّ عطيَّة عن أختها ضباعة عن النَّبي .

611(?) في الأصل كلمة "كتف" فقط ، وما بين قوسين زيادة من مسند إسحاق ، يقتضيها السياق .

ووهم في قوله : أم عطيَّة . وإنَّما هي أمِّ الحكم ...
ويشــبه أن يكــون قَتــادة حفظه عن أبي الخليل عن إسحاق «[612] .

612(?) العلل (ج5/ل224) .

التَّخْرِيج

◆ رواية سـعيد المتصـلة أخرجها ابن أبي شـيبة في المسند (ج2/ل6) وفي المصنَّف كتاب الطَّهارة / بـاب من كـان لا يتوضأ مما مست النـار (1/52) وإسـحاق (2170) وأحمد (6/419) - كلاهما في المسـند - والبخـاري في تاريخه (1/394) وابن أبي عاصم في الآحـاد (5/465) والطَّبراني في الكبـير (25/84) وأبو نعيم في الصـحابة (7896) وابن عسـاكر في تاريخه (8/237-238)ـ ، وهو عندَهم من مسند أم حكيم لا ضباعة !!

◆ ورواية هشـام أخرجها أحمد (6/419) وابن أبي عاصم (5/467) والطَّبراني (25/85) وابن عساكر (8/237) .

◆ ورواية همَّام أخرجها أحمد (6/419) وابن أبي عاصم (5/461) وأبو يعلى في المسـند (13/73) والطَّبراني (24/336) والحـاكم في المسـتدرك (4/65) وأبو نعيم في الصحابة (7746) وابن عساكر (8/234-236) .

◆ ورواية موسى أخرجها أحمد (6/420) وابن أبي عاصم (5/461) والطَّبراني في الأوسط (4/116) وفي الكبـير (24/335) وابن منده في الصحابة (4/352) وأبو نعيم في الصحابة (7745) وابن عساكر (8/237)

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه حجَّاج بن حجَّاج عن قَتـادة عن إسـحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أمِّ الحكم عن أختها ضـباعة ... - أخرجه البخاري في تاريخه (1/394-395) - تعليقـاً - وابن عساكر في تاريخه (8/236) .

الدِّرَاسَة

اختلف على قَتــادة في إســناد هــذا الحــديث على وجهين إجمالاً :-

الوجه الأول :- رواه ســـــــعيد بن أبي عَروبة (ص127) ، واختلف عنه على أوجه أشهرها ما رواه جماعة من أصحابه عنه عن قَتــادة عن صــالح أبي الخليل عن عبد الله بن الحــارث عن أمِّ حكيم . وذكر الدَّارقطني أنه روايته من مسـند ضـباعة ، وهو مخالف لبقية المصادر - وما فيها أصحُّ - ولعله اختلف عليه .

الوجه الثاني :- رواه جماعة عنه عن إسحاق بن عبد الله ، ثم اختلفـوا بعد في السَّـند وفي تعـيين إسـحاق هـذا على عـدة أوجه هي :-

1. رواه هشــام الدَّسْـتَوائي (ص124) عن قَتــادة عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث عن أمِّ الحكم .

وهذا الوجه يؤيِّده رواية ســعيد بن أبي عَروبة في أنَّه ليس من مسند ضباعة فحسب .

2. رواه همَّام عن قَتادة كرواية هشام الدَّسْتَوائي ، إلا أنَّه زاد : عن أختها ضباعة .

وكــذا رواه محمد بن بشــير عن هشــام الدَّسْـتَوائي ، وهو مخالف لرواية الجماعة عن هشام .

ومحمد بن بشير هذا لم يتبين لي من هو !

3. رواه حجَّاج بن حجَّاج (ص136) كرواية همَّام ، إلا أنه جعل إســحاق بن عبد الله هو ابن أبي طلحة لا ابن الحــارث . فخــالف بـذلك كل من روى الحـديث قَتـادة ، وقد قــال البخــاريُّ عَقِبَ روايته : « ولا أرى يصــحُّ ابن أبي طلحة » .

وابن أبي طلحة مــات بعد قَتــادة ســنة (132) كما في التَّقريب (370) .

ولم تـذكر رواية لقَتـادة عنه في الكتب السِّـتَّة ، ولم يـذكر في شيوخه ، فهذا الوجه شاذّ .

4. رواه موسى بن خلف عن قَتــادة عن إســحاق بن عبد الله بن الحارث عن أمِّ عطيَّة عن ضباعة .

وَضَعَّفَ الـدَّارقطني هـذا الوجه لأنَّ أحـداً لم يتـابع موسى على قوله : « أم عطيَّة » ، وإن توبع في بقية الإســـناد ، وقد تقدَّم (ص177) أنَّ موسى له أوهام .

ومما سبق يتبيَّن أنَّ الـذين ذكـروا ضـباعة عن قَتـادة هم : همَّام وحجَّاج وموسى ، وأنَّ الذين أسقطوها اثنان هما :- سعيد بن أبي عَروبة وهشام الدَّسْـتَوائي - على الأرجح عنهما - ، وهما أثبت أصحاب قَتادة .

ورجَّح الـدَّارقطني الوجه الأول وهو : رواية سـعيد بن أبي عَروبة عن قَتادة عن صالح . وهـذا السَّـند قد تكـرر به أحـاديث في صحيح مسلم والسُّنن .

وهذا الوجه مخالف لبقية الأوجه في أمرين ، هما :-

1. ذكر صالح أبي الخليل .
2. ذكر عبد الله بن الحارث .

فكلُّ أصحاب قَتادة الآخرين لم يذكروا صـالحاً ولا عبد الله بن الحارث ، فهذا الوجه فيه سلوك للجادة ومخالفة للجماعة .

فـالأقرب أنَّ قَتــادة إنَّما رواه عن إسـحاق عن أمِّ حكيم - ويقــال لها أم الحكم - كما هي رواية أكــثر أصــحاب قَتــادة ، ورواية ســعيد بن أبي عَروبة لعلها ســلوك للجــادَّة ، حيث إنَّ قَتادة قد أكثر عن صالح كما سبق .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر أن قَتادة إنَّما رواه عن إسـحاق بن عبد الله بن الحـارث عن أمِّ الحكم - وهـذا سـند صـحيح - ، وأنَّ ضـباعة إنَّما لها ذكر في المتن لا السَّند ، وما عدا ذلك فـوهم من راويه .

وللحـــــديث طريق آخر عن أمِّ حكيم ، رواه عنها عمَّار بن أبي عمَّار - أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد (5/465) .

الباب الثالث

مرويات يحيى بن أبي كثير

وفيه خمسة فصول

الفصل الأول

ترجمة موجزة ليحيى بن أبي كثير تتضمن المباحث التالية :-

1- اسمه ونسبه .
2- شيوخه .
3- تلاميذه .
4- ثناء العلماء عليه .
5- تدليسه .
6- وفاته .

1- اسمه ونسبه

هو الإمــام العــالم أبو نصر يحــيى بن أبي كثــير الطــائي مولاهم اليمامي .

واسم أبيه صــالح بن المتوكل ، وقيل يســار ، وقيل غــير ذلك[613] .

وفي كنيةِ يحيى بن أبي كثير قيل أبو أيوب[614] .

2- شيوخه

قـال يحـيى بن أبي كثـير : « رأيت أنس بن مالك يصـلي وبين يديه سهم »[615] . وحديثه عنه مرسل[616] ، ولم يدرك أحداً من الصحابة غيرَه[617] .

ومن أشهر شـيوخه :- أبو سـلمة بن عبد الـرحمن وزيد بن سلام وعكرمة وعطاء ، وغيرهم .

3- تلاميذه

روى عنه جماعة من التــابعين وتــابعيهم ، ومن أشــهرهم أيوب السَّختياني وهشـام الدَّسْـتَوائي وحجَّاج الصَّـوَّاف وشـيبان بن عبد الرحمن ومعمر بن راشد والأوْزاعي

وهمَّام وحرب بن شدَّاد وحسين المعلم ، وغيرهم[618] .

613(?) السير (6/27-28) والتهذيب (4/383) .

614(?) الطبقات الكبرى (6/358) .

615(?) تاريخ الإسلام (8/298) .

616(?) نصَّ عليه أَبُو حــاتم وأبو زرعة كما جــامع التحصــيل للعلائي (880) وابن حبــان في الثقات (7/592) .

617(?) المراسيل لابن أَبي حاتم (910) .

618(?) أطال المزي – رحمه الله – في سرد أسما ء شيوخه وتلاميذه في التهذيب (8/80) .

4- ثناء العلماء عليه

قال أيـوب السَّـختياني : « ما بقي على الأرض مثل يحـيى بن أبي كثير »[619] .

وقــال شــعبة : « يحــيى بن أبي كثــير أحسن حــديثاً من الزُّهري »[620] .

وقــال أحمد : « هو أثبت النَّاس ، إنَّما يعــدُّ مع الزُّهــري ويحي بن سعيد »[621] .

وقال أبو حـاتم الـرَّازي : « هو إمـام ، لا يـروي إلا عن ثقة »[622] .

وقال ابن حبَّان : « كـان يحـيى بن أبي كثـير من العبَّاد إذا رأى جنــازة لم يتعشَّ تلك الليلة ، ولا قــدر أحــدٌ من أهله أن يكلِّمه »[623] .

وقال العجلي : « ثقة ، حسن الحديث »[624] .

وقال الذهبي : « كان طلابةً للعلم ، حجَّةً »[625] .

وقد جمع الحافظ الإسماعيلي حديثه في جزءٍ[626] .

5- تدليسه

وصـفه بالتَّدليس النسـائيُّ[627] ، وابن حبَّان فقـال : « كـان يــدلِّس ، فكلَّما روى عن أنسٍ فقد دلس عنه ولم يســمع من أنس ، ولا من صحابي شيئاً »[628] . وأشــار إليه العقيلي بقوله : « ذُكِرَ بالتَّدليس »[629] .

619(?) الطبقات الكبرى (5/358) والتاريخ الكبير (8/302) .
620(?) السير (6/28) ، وهذا الحسن نسبي فيما يظهر لي .
621(?) السير (6/28) .
622(?) السير (6/28) .
623(?) الثقات (7/592) .
624(?) الثقات (1823-ترتيبه) .
625(?) السير (6/27) .
626(?) ذكره ابن حجر عند شرح حديث رقم (311) من جامع البخاري – الفتح (1/534) .
627(?) تعريف أهل التقديس لابن حجر (63) .
628(?) الثقات (7/592) .
629(?) الضعفاء (4/423) .

وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية[630] ، وقد تقدَّم وصـفهم (ص103) ، بينما ذكرهم في كتاب آخر في الطبقة الثالثة[631] .

والصَّـــواب الأول لما ســـبق ذكـــره في تـــدليس قَتـــادة (ص104) ، وقـــول ابن حبَّان صـــريح في أنَّ تدليسه يســـمى اصطلاحاً إرسالاً .

6- وفاته

تـــوفي - رحمه الله - ســـنة 132هـــ[632] ، وقيل ســـنة 129هـ[633] ، باليمامة .

630(?) تعريف أهل التقديس لابن حجر (63) .
631(?) النكت على ابن الصلاح (2/643) .
632(?) نَصَّ عليه ابن المديني كما التاريخ الكبير (8/301) والأوسط (2/24-الخفاف) للبخاري ، وقال الذهبي عن هذا : « وهم » - تاريخ الإسلام (8/299) .
633(?) نَصَّ عليه أَبُو نعيم الفضل بن دكين كما في التـــاريخ الكبـــير للبخـــاري (8/302) وأبو حفص الفلاس كما في التهـــذيب لابن حجر (4/384) وابن حبـــان في الثقـــات (7/592) – وهو الذي ذكر مكان الوفاة – واختاره الذهبي في التذكرة (1/128) وتاريخ الإسلام (8/299) .

الفصل الثاني

أحاديث مسند العشرة المبشَّرة بالجنة

78. الحديث الأول

وسـئل عن حـديث مسـلم بن يسـار أبي عبد الله البصري عن حِمْران عن عثمان عن النَّبي : في صـفة الوضوء وفضل ذلك .

فقال : » ... فأما يحيى بن أبي كثـير ، فـاختلفوا عليه .

فقـال ابن أبي العشـرين عن يحـيى عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن طلحة عن حِمْران عن عثمان .

- □□□□□□ أيوب بن سويد عن الأوْزاعي .

وقال الوليد بن مسلم ويحيى البابلتي وأبو المغيرة وعمـــرو بن أبي ســـلمة عن الأوْزاعي عن محمد بن إبراهيم عن شقيق بن سلمة عن حِمْران .

- وقـال شـيبان النحـوي عن يحـيى عن محمد بن إبـراهيم عن معـاذ بن عبـدالرحمن بن عثمـان التَّيمي عن حِمْـران .[634]«

634(?) العلل (ج1/ل74)(3/23و25) .

التَّخْرِيج

- رواية ابن أبي العشـرين أخرجها ابن ماجة في السُّـنن كتاب الطَّهارة / باب ثواب الطهور (285) .
- ورواية الوليد أخرجها ابن ماجة (285) والنَّســائي في الكبرى كتاب الطَّهارة / باب 113 (1/103) ، وضعَّفها أبو حاتم كما في العلل لابنه (1/157) .
- ورواية أبي المغيرة أخرجها أحمد (1/66) .
- ورواية عمرو أخرجها البيهقي في الشعب (3/8) .
- ورواية شــيبان أخرجها أحمد (1/64) والبخــاري في الجامع كتاب الرقاق / باب 8 (6433) والبزَّار في المسند (2/84) والنَّســائي في الكــبرى (1/103) وابن حبَّان في التَّقاسيم (2/75-إحسان) والبيهقي في الشعب (3/7) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه هشــام الدَّسْـتَوائي عن يحــيى بن أبي كثــير عن محمد بن إبــراهيم عن أبي وائل عن حِمْــران - كــذا قــال البزَّار في المسند (2/85) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث .

فرواه شـيبان بن عبد الـرحمن عنه عن محمد بن إبـراهيم التَّيمي عن معــاذ بن عبــدالرحمن بن عثمــان عن حِمْــران عن عثمان .

وهذا السَّند رجاله ثقات رجال الصحيحين .

وخالفه الأوْزاعي فعــدل به عن الوجه السَّــابق ، واختلف عليه على عدَّة أوجه سبق ذكرها قبل قليل .

ولم يرجِّح الدَّارقطني بينهما ، بينما فصل ابن حجر بقوله : « ورواية شـــــــيبان أرجح من رواية الأوْزاعي ... » - الفتح (11/301) .

وقرائن هذا التَّرجيح هي :-

1) أنَّ شيبان بن عبد الرحمن من أصحاب يحيى الثِّقـات كما أشار إلى ذلك أحمد - شرح العلل لابن رجب (2/486) .

وقال أيضاً : « هشـام حافظ ، وشـيبان صـاحب كتـاب » ، وقال أبو القاسم البغوي : « شيبان أثبت في يحيى بن أبي كثير من الأوْزاعي » - التَّهذيب (2/184) ، وقد أخـرج له الشـيخان عن يحيى بن أبي كثير عدة أحاديث . يحيى بن أبي كثير

2) أنَّ الأوْزاعي في روايته عن يحـــيى بن أبي كثـــير ليس بالمتين ، حيث إنَّ له بعض الأوهام عليه .

فقد قـال أحمد في رواية الميمـوني (268) : « كثـيراً ما يخطئ على يحيى » ، وكذا في العلل للخلال (93- المنتخب) .

وقـال في مسـائل أبي داود (ص307) : « زعمـوا أنَّ كتبه عنه ضاعت » .

وقال أيضـاً : « حـديث الأوْزاعي عن يحـيى مضـطَّرب » - مسند يعقوب (ص68) .

وقال أيضاً : « كان لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير ، ولم يكن عنده في كتاب ، إنَّما كان يحـدث به من حفظه ، ويهم فيه » - شرح العلل (2/486و646) .

وقـــال : « لم يكن يحفظه جيِّداً فيخطئ فيه » - شـــرح العلل (2/645) .

وذكر الأوْزاعي أنَّه كتب عن يحيىبن أبي كثير أربعة عشر كتابـاً أو ثلاثة عشر كتابـاً ، فـاحترق كلُّه – المعرفة ليعقـوب (2/409) .

وقال : « دفع إليَّ يحيى بن أبي كثير صحيفة فقال : اروها عني » - الكفاية (ص358) .

وذكر أبو زرعة أنَّ كتبه ذهبت - التَّهذيب (4/273) .

ولا يعــني هــذا أنه ضــعيف فيه مطلقــاً . فقد أخــرج له الشيخان أحاديث كثيرة من روايته عنه .

وقــال أحمد بعد ذكــره أصــحاب يحــيى بن أبي كثــير : « هشام يرجع إلى كتاب ، والأوْزاعي حافظ » - الكامل لابن عدي (3/332) .

واحتراق كتبه لم يؤثِّر فيه كثـيرا فقد قـال : « نتحـدَّث بما حفظنا منها » - مسائل أبي داود (ص307) . وقــال ابن معين : « ليس أحد في يحــيى بن أبي كثــير مثل هشــام الدَّسْــتَوائي والأوْزاعي ... » - رواية الدُّوري (4/180) .

وجعله ابن المــديني وأبو حــاتم وأبو زرعة ثــاني أصــحاب يحيى بن أبي كثير بعد هشام الدَّسْتَوائي - الجرح (9/60و61) .

وقرنه أبو داود بهشام الدَّسْتَوائي - تاريخ بغداد (12/260) .

3) اضـــطراب الأوْزاعي ، حيث رواه على عـــدَّة أوجه عن يحيى ، وهذا يدلُّ على عدم حفظه للسَّند .
4) تصحيح البخاريِّ لهذه الرِّواية ، واختياره لها في الجامع .
5) متابعة نـافع بن جبـير وعبد الله بن أبي سـلمة لمحمد بن إبراهيم عن معاذ - أخرجه مسلم (1/208) .

وبهذا القرينة اسـتدلَّ ابن حجر علىترجيحه لرواية شـيبان - الفتح (11/301) .

بقي أن رواية هشام الدَّسْتَوائي (ص474) قد تفرد بذكرها معلقـــةً الـــبزَّارُ ، وهي توافق أحد الأوجه عن الأوْزاعي ، وفي النَّفس منها شيء ، لأنَّ البزَّار لم يسندها ، وقد تفـرَّد بـذكرها ، وأخشى أن يكون ثمَّ خطأ في النُّسخة .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـــديث صـــحيح من رواية شـــيبان ، ورواية الأوْزاعي مرجوحة ، والله أعلم .

79. الحديث الثاني

وسئل عن مولى لآل الزُّبير عن الزُّبير عن النَّبي قال : » دبَّ إليكم داء الأمم قبلكم : الحسد والبغضاء « .

فقال : » يرويه يحيى بن أبي كثير عن يعيش بن الوليد بن هشام عن مولى لآلِ الزُّبير .

قال ذلك عنه حرب بن شدَّاد وعلي بن المبارك ومعمر بن راشد وشيبان ، واختلف عنه .

فقيل عن شيبان عن يحيى عن يعيش عن الزُّبير عن النَّبي .

وقال موسى بن خلف عن يحيى عن يعيش مولى ابن الزُّبير عن الزُّبير .

وقال هشام الدَّسْتَوائي عن يحيى عن يعيش عن الزُّبير .

والقول قول حرب بن شدَّاد ومن تابعه عن يحيى .[635]«

635(?) العلل (ج1/ل108)(4/247-248) .

التَّخْرِيج

- رواية حـــــرب أخرجها الطَّيالســـــيُّ (193) وأحمد (1/167) - كلاهما في المســند - والتِّرمــذيُّ في الجــامع كتــاب صــفة القيامة / بــاب 56 (2510) وابن نصر في تعظيم قــدر الصَّــلاة (1/449) وابن قــانع في المعجم (1/224) والبيهقي في الشعب (6/424) وابن عبد البر في التَّمهيد (6/121) .
- ورواية علي أخرجها أحمد (1/167) وأبو يعلى (2/32) - كلاهما في المسند – .
- ورواية معمر أخرجها في الجامع (10/385-المصــنف) بإسقاط المولى والزُّبير ، ومن طريقه أحمد (1/167) كما ذكر الــدَّارقطنيُّ ، بينما ذكر ابن حجر أنَّ معمــراً أســقط الزُّبير في رواية المسند - الإتحاف (4/556) .
- ورواية شـــــــيبان الأولى أخرجها عبد بن حميد (97) والهيثم بن كليب (1/114) - كلاهما في المســـــند - وابن عبد البر في التَّمهيد (6/120) .
- ورواية شـــــــيبان الثانية أخرجها أحمد (1/164-165) والهيثم (1/115) - كلاهما في المســـــند - والضِّـــياء في المختارة (3/81) ، وقال : « إسناده منقطع » .
- ورواية موسى أخرجها الــبزَّار في المســند (2002-زوائد) .
- ورواية هشــام أخرجها أحمد (1/164-165) والهيثم (1/115) - كلاهما في المسند - والبيهقي في الكبرى كتاب الشهادات / باب شـهادة أهل العصـبية (10/232) ، بينما ذكر البزَّار أنَّ هشاماً رواه كرواية حرب والبــاقين - كشف الأستار (2/419) !!

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه سليمان التَّيمي عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش عن مولى الزُّبـير مرسـلاً - أخرجه الـبيهقي في الكـبرى (10/232) وفي الشُّعب (5/267) والـرَّافعي في التَّدوين (4/142) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحـيى بن أبي كثـير في إسـناد هـذا الحـديث على عدة أوجه :-

الوجه الأول :- رواه جماعة عنه عن يعيش بن الوليد عن مولى لآل الزُّبير عن الزُّبير .

وهذا السَّند ضعيف لإبهام الرَّاوي .

كذا رواه عن يحيى بن أبي كثير كُلٌّ من :-

1- حـــرب بن شـــدَّاد ، وهو ثقة - التَّهـــذيب (1/369) .

وقد سئل عنه أحمد في جماعة من أصحاب يحيى فقـال : « ثقة ثبت » - الكامل لابن عـــدي (3/333) وشـــرح العلل (2/486) .

وقـــال أبو زرعة الدِّمشـــقي : « ســـمعت أحمد بن حنبل يُسـألُ : من أثبت النَّاس في يحـيى بن أبي كثـير ؟ قـال هشـام الدَّسْتَوائي . ثم قـال : هـؤلاء الأربعة : علي بن المبـارك وأبـان وهمَّام وحرب بن شدَّاد ، يعني بعد هشام » - تاريخ أبي زرعة (1/452) .

وقد أخرج له السِّـتَّة - عـدا ابن ماجة - أحـاديث عن يحـيى بن أبي كثير .

2- علي بن المبـــــارك ، ثقة ، تكلِّم في حديثه عن يحيى بشيء يسير .

قال عنه أحمد : « كانت عنده كتب ، بعضها سمعها وبعضه عرض » - العلل لعبد الله (1/189) ورواية صالح (886) .

ونقل ابن معين عن بعض البصـــــريين قوله : « علي بن المبارك عـرض على يحـيى ابن أبي كثـير عرضـاً ، وهو ثقة » - رواية الدُّوري (4/180) .

وقــال يعقــوب بن شــيبة : « رِوَايَة علي بن المبــارك عن يحــيى بن أبي كثــير خاصة فيها وَهْـاَء ، وقد سـمع من يحــيى ، وكان يحدث عنه بما سـمع منه ، ويحـدث عنه بما كتب به إليه ، ويحــدث عنه من كتــاب كــان يحــيى تركه عنــده » ، ونقل عن يحيى القطـان قوله : « كتـاب يحـيى بن أبي كثـير هـذا بعث به إليَّ من اليمامة ، أو خلفه عندي - شك يحيى بن سعيد - قــال : ولم أسمعه من يحيى بن أبي كثير - مسند عمر (10/137) .

ووضَّح القطَّان ذلك أكثر بقوله : « كان له كتابان ، أحدهما سـمعه ، والآخر لم يسـمعه ، فأما ما رويناه نحن فممَّا سـمع ، وأما ما رواه الكوفيــون عنه فالكتــاب الــذي لم يســمع » - المعرفة ليعقوب (3/183) والكامل (6/308) .

وقــال أبو داود : « كــان عند علي بن المبــارك كتابــان عن يحيى بن أبي كثير ، كتاب سماع ، وكتاب إرسال ... » سـؤالات الآجري (ص308) .

ولا يعني هذا أنه ليس بالقوي في يحيى بن أبي كثير ، فقد قال ابن معين : « ليس أحد في يحيى بن أبي كثير مثل هشــام الدَّسْتَوائي والأوْزاعي . وعلي بن المبــارك بعد هـؤلاء » - رواية الدُّوري (4/180) .

وقال أيضاً : « علي بن المبارك في يحيى ليس به بأس » - الكامل (6/308) .

وقــال أبو زرعة الدِّمشــقي : « ســمعت أحمد بن حنبل يُسـألُ : من أثبت النَّاس في يحـيى بن أبي كثـير ؟ قـال هشـام الدَّسْتَوائي . ثم قــال : هـؤلاء الأربعة : علي بن المبــارك وأبــان

وهمَّام وحرب بن شدَّاد ، يعني بعد هشـام » - تـاريخ أبي زرعة الدِّمشقي (1/452) .

وقــال ابن عــدي : « هو ثبت في يحــيى بن أبي كثــير ، ومقدَّم في يحيى ... » - الكامل (6/310) .

وأخرج له السِّتَّة عدة أحاديث عن يحيى بن أبي كثير .

3- معمر بن راشد ، وهو ثقة حافظ مشــهور - التَّهذيب (4/ 125) .

قال عنه أحمد : « هشام الدَّسْتَوائي أثبت في حديث يحيى من معمر » - شـرح العلل (2/486) . وهـذا يفيد أنَّه قـوي في يحيى بمقارنته بأقوى أصحاب يحيى بن أبي كثير ، وقد أخرج له مسـلم عـدة أحـاديث من روايته عن يحـيى ، أما البخـاري فإنَّما علق له عنه حديثاً ، وآخر في المتابعات .

وروايته التي في الجامع معضلة مرسلة ، والتي ذكرها ابن حجر مرسلة فحسب .

4- شــيبان (ص467) ، في رواية عبيد الله بن موسى ، وفي رواية يزيد بن هــارون بإســقاط المــولى ، ورواية عبيد الله أصح ، حيث إنَّه روى عنه عــدة أحــاديث في الكتب السِّــتَّة - وفــات المــزِّي رمز النَّســائي وقد ذكــره في التحفة (2/267) - بخلاف يزيد ، فليس له سوى حـديثين هذا أحدها ، والآخر استغربه التِّرمذي في الجامع (1695) ، بعد أن حسَّنه .

5- هشـام الدَّسْـتَوائي - فيما ذكر الـبزَّار – ، وما قاله مخـالف لما أُسـنِدَ عنه ، ولما نصَّ عليه الدَّارقطني ! ولعله اختلف عليه .

<u>الوجه الثاني</u> :- رواه شيبان (ص467) - في رواية يزيد بن هارون - وهشـام الدَّسْـتَوائي - في الأصح عنه - عن يحـيى بن أبي كثير عن يعيش عن الزُّبير .

وهذا السَّند منقطع كما قال الحافظ الضِّياء .

وهشام الدَّسْتَوَائِي ثقة حافظ من كبار أصحاب يحـيى ، بل هو من أقواهم فيه .

قــال أحمد : « هشــام أحبُّ إليَّ ممن روى عن يحــيى بن أبي كثير » . وقال أبو حـاتم : « سـألت علي بن المـديني : من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير ؟ قال : هشـام الدَّسْـتَوائي » ، ونقل ابن رجب عن ابن معين أن هشــاماً هو الثبت في يحــيى بن أبي كثير - شرح العلل (2/486-487) .

وسـئل أبو حـاتم وأبو زرعة : من أحبُّ إليكما من أصـحاب يحيى بن أبي كثير ؟ قالا : هشام - التَّهذيب (4/272-273) .

الوجه الثــالث :- رواه اثنــان عن يحــيى بن أبي كثــير عن يعيش عن مولى الزُّبير مرسلاً ، وهما :-

1. معمر بن راشد (ص473) ، فيما أخرجه في الجـــامع ، وما ذكره ابن حجر في الإتحاف كما سبق .
2. ســـليمان التَّيمي (ص194، وليس له عن يحـــيى في الكتب السِّتَّة شيء .

الوجه الرابع :- تفــرد به موسى بن خلف ، حيث رواه عن يحـيى بن أبي كثـير عن يعيش - مـولى الزُّبـير - عن الزُّبـير ، وجعل يعيش هو المولى ، وهذا القول منه وهمٌ بلا شك لأسباب منها :-

1. الاختلاف في حاله كما سبق (ص177) .
2. مخالفته كل أصحاب يحيى الثِّقات .
3. أن يعيش بن الوليد ليس بمـــولى ، بل هو أمـــوي من أنفســهم ، وأبــوه الوليد كــان شــريفاً كما قــال مصــعب الزُّبيري في نسب قريش (ص146) .

وبــالنَّظر في الطُّرق السَّــابقة ، نجـدها كلها تتَّفق على أنَّ الحديث لا يصحُّ ، فهو إما مرسل أو متصل بإبهام الــرَّاوي . وأنَّ أقواها من حيث العددُ الوجـهُ الأول ، وهو ما رجَّحه الـدَّارقطني هنا ، واختاره أيضاً أبو زرعة حيث قال عن رواية حرب وشـيبان

وعلي : « الصَّــحيح هــذا ، وحــديث موسى بن خلف وهْم » - العلل لابن أبي حاتم (2/327) .

أما رواية هشــام ومعمر والتَّيمي فإنها بمجملها تــدلُّ على أنَّ يحيى ربما أسـقط الواسـطة ودلَّسه ، فإنَّه قد وُصِـفَ بـذلك كما سبق (ص462) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني وغيره ، الصَّحيح فيه ما رواه الجماعة عن يحيى ابن أبي كثير عن يعيش عن مــولى الزُّبـير ، ورواية موسى بن خلف وهمٌ منه .

وهذا المولى سماه الطَّبراني خباباً ، وقـال عنه ابن حجر : « مجهول من الثالثة » - التَّقريب (8614)ـ ، فالسَّند ضـعيف ، ولم أجد له شاهداً .

80. الحديث الثالث

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة : كان رسول إذا صلى على جنازة قال : » اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا « ، الحديث .

فقال : » ... ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة واختلف عنه

فرواه أيوب بن عتبة وسعيد بن يوسف وخالد بن يزيد الهدادي عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

- وكذلك قال سويد أبو حاتم عن صاحب له عن يحيى .
- ورواه الأوْزاعي عن يحيى ، واختلف عنه ...

وكذلك رواه هشام الدَّسْتَوائي عن يحيى بالإسنادين جميعاً عن [أبي] إبراهيم عن أبيه ، وعن يحيى عن أبي سلمة مرسلاً .

ورواه محمد بن يعقوب عن يحيى بن أبي كثير عن ابراهيم عن أبيه .

ولم يذكر حديثه عن أبي سلمة .

ورواه عكرمة بن عمَّار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها عن النَّبي .

وقال شيبان عن يحيى عن المهاجر بن عكرمة عن أبي هريرة .

وقال همَّام عن يحيى عن عبد الله بن أبي قَتادة عن أبيه .

والصَّحيح عن يحيى قول من قال عن أبي إبراهيم عن أبيه وعن أبي سلمة ، مرسل .

ومن قال إنَّ أبا إبراهيم : عبد الله بن أبي قَتادة فقد وهِم «[636] .

636(?) العلل (ج1/ل110وج2/ل90وج3/ل105-106)(4/270و7/34و9/322-325) .

التَّخْرِيج

- رواية أيـــوب بن عتبة أخرجها أحمد في المســـند (2/368) .
- ورواية سـعيد بن يوسف أخرجها أبو يعلى في المسـند (10/403-404) والطَّبراني في الدُّعاء (1174) .
- ورواية ســـــويد أخرجها أبو يعلى في المســـــند (10/404) .
- ورواية الأوْزاعي أخرجها أبو داود في السُّـــنن كتـــاب الجنائز / باب الدُّعاء للميِّت (3139) والتِّرمذي في الجامع كتاب الجنائز / باب 38 (1024) وأبو يعلى في المسـند (10/404) والنَّسائي في الكبرى كتـاب عمل اليـوم / بـاب 264 (6/266) وابن حبَّان في التَّقاسيم (7/340-إحسان) والحاكم في المستدرك كتاب الجنـائز (1/358) والـبيهقي في الكـبرى كتـاب الجنـائز / بـاب 120 (4/67) عنه عن يحـــيى بن أبي كثـــير عن أبي ســـلمة عن أبي هريـــرة مرفوعاً .
- وأخرجه التِّرمذي (1024) - وصـحَّحه - والنَّسـائي في الكبرى (6/267) والطَّبراني في الدُّعاء (1167) والبيهقي في الكـبرى (4/66) عنه عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي إبراهيم عن أبيه مرفوعاً .
- ورواية هشـــام أخرجها ابن أبي شـــيبة في المصـــنَّف كتاب الجنائز / باب 82 (2/488) وفي كتاب الدُّعاء / باب 118 (6/98) وأحمد في المســـند (4/170 و412) وابن أبي عاصم في الآحـاد (4/204) والنَّسـائي في الجنـائز / باب الدُّعاء من الصُّغرى (1986) والكـبرى (1/643) وابن الجارود في المنتقى كتـاب الجنـائز (541) والطَّبراني في الدُّعاء (1166) .

◆ ورواية محمد بن يعقوب أخرجها الطَّبراني في الـدُّعاء (1169) .
◆ ورواية عكرمة أخرجها النَّسـائي في الكـبرى (6/266) والحـاكم في المسـتدرك (1/358) - وصـحَّحه - والـبيهقي في الكبرى (4/67) .
◆ ورواية همَّام أخرجها أحمد في المســـــند (4/170و 5/299و308) وابن أبي عاصم في الآحـــــــاد (4/203) والنَّسـائي في الكـبرى (6/267) والطَّبراني في الـدُّعاء (1171) والبيهقي في الكبرى (4/68) والمزِّي في تهذيبه (8/224) . ورواه عندَهم همَّام عن أبي سلمة مرسلاً .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثـير عن أبي سـلمة مرسـلاً - أخرجه ابن أبي شـيبة في المصـنَّف (2/488) ، وعلَّقه التِّرمذي في الجامع (1024) .
◆ ورواه معمر عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سـلمة مرسلاً - أخرجه عبـدالرَّزَّاق في المصـنَّف كتـاب الجنـائز / باب القراءة والدُّعاء ... (3/486) .
◆ ورواه أبان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي إبراهيم عن أبيه - أخرجه أحمد في المسـند (4/70و5/308) - وعنـده أيضـاً عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سـلمة مرسـلاً - والمزِّي في تهذيبه (8/224) .
◆ ورواه حرب بن شدَّاد عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي إبراهيم عن أبيه - أخرجه الطَّبراني في الدُّعاء (1170) .
◆ ورواه هشـام الدَّسْـتَوائي عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سلمة عن أبي هريرة - أخرجه الطَّبراني في الـدُّعاء (1176) .

- ورواه هشام بن حَسَّان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سـلمة عن أبي هريـرة - أخرجه الطَّبراني في الـدُّعاء (1175) .
- ورواه عاصم عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سـلمة عن أبي هريرة - أخرجه الطَّبراني في الدُّعاء (1177) .
- ورواه محمد بن ذكوان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سـلمة عن أبي هريـرة - أشـار إليه ابن أبي حـاتم في العلل (1/354) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحـيى بن أبي كثـير في إسـناد هـذا الحـديث على عدة أوجه منها :-

الوجه الأول :- رواه جماعة عنه عن أبي ســـلمة عن أبي هريرة ، كذا رواه عنه كُلٌّ من :-

1-أيــوب بن عتبة اليمــامي ، وهو ضــعيف - التَّقــريب (624) ، وحديثه عن يحيى بن أبي كثير خاصة أضعف .
قال أبو زرعة الدِّمشقي : « رأيت أحمد يضعِّف حديثه عن يحيى » .
وقال أحمد : « مضـطرب الحـديث عن يحـيى ، وفي غـير يحيى » ، وقال أيضاً : « لا يقيم حديث يحـيى بن أبي كثـير » - التَّهذيب (1/206) .

2-سعيد بن يوسف الرَّحبي ، ضعيف - التَّقريب (2438) ، قال ابن طاهر : «حدَّث عن يحيى بن أبي كثير بالمناكير » - التَّهذيب (2/52) .

3-خالد بن يزيد الهدادي ، قال عنه النَّسائي : « لا بأس به » - التَّهذيب (1/537) ، وكذا قال ابن حجر في التَّقريب (1703) ، وليس له في الكتب السِّتَّة حديث عن يحيى بن أبي كثير .

4-سويد أبي حاتم ، وقد تقدَّم ضعفه (ص207) .
5-الأوْزاعي وفي روايته عن يحـيى كلام تقـدَّم تفصـيله (ص467) ، وقد اختلف عليه على أوجه أخـرى حكاها الـدَّارقطني ، وهـذه رواية الجماعة عنه ، وصـحَّحها ابن حبَّان .
6-هشـام الدَّسْـتَوائي (ص474) . وقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه ، وهذا أحدها .
7-هشام بن حَسَّـان ثقة - التَّقـريب (7339) وليس له عن يحي في الكتب السِّتَّة سوى حـديث واحد عند ابن ماجة (3257) .
8-محمد بن ذكـوان الأزدي البصـري ، منكر الحـديث - التَّهذيب (3/558) ، وسيأتي آخر الأوجه تعليل أبي حاتم لروايته هذه .
9-عاصم ، ولم يتـبين لي من هو ! ولم أجد - بعد البحث - في الرُّواة عن يحيى بن أبي كثير من اسمه عاصم .

وهذا الوجه صحَّحه ابن حبَّان بناءً على صحَّة إسناده ، ولأنَّ يحيى روى عشرات الأحـاديث عن أبي سـلمة عن أبي هريـرة في كتب الحديث عامة .

وهـذا الوجه على كـثرة طرقه لا يخلو من علَّة كما هو ظاهر ، مع ما فيه من سلوك للجادة ، وسيأتي في آخر الأوجه أنَّ أصله مرسل .

<u>الوجه الثـاني</u> :- رواه عكرمة بن عمَّار عن يحـيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها .

وبهـذا السَّـند حـديث واحد أخرجه مسـلم والخمسة ، ولعكرمة عن يحيى عدة أحاديث في الكتب السِّتَّة عدا البخـاري فقد علق له فحسب ، وفات المزِّيَّ الرمزُ للتِّرمذي والنَّسائي .

وعكرمة قال عنه ابن رجب : « ثقة لكنَّ حديثه عن يحـيى بن أبي كثـير خاصَّـة مضـطرب لم يكن عنـده في كتـاب ، قاله

يحــيى القطَّان وأحمد والبخــاري وغــيرهم » - شــرح العلل (2/487) .
وقال حرب عن أحمد : « عكرمة بن عمار ليس في يحيى بن أبي كثير بذاك » - رواية حرب (2311) .
وقال أبو زرعة الدِّمشقي : « سـمعت أحمد يضـعف رواية أيوب بن عتبة وعكرمة ابن عمَّار عن يحيى بن أبي كثير » .
وقال ابن المـديني : « أحـاديث عكرمة عن يحـيى بن أبي كثير ليست بذاك ، مناكير ، كان يحيى بن سعيد يضعِّفها » .
وقال البخاري : « مضطّرب في حديث يحيى بن أبي كثـير ، ولم يكن عنده كتاب » .
وقال أبو داود : « ثقة ، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضِّطراب » .
وقال أبو حاتم : « في حديثه عن يحيى بن أبي كثـير بعض الأغاليط » .
وقــال ابن حبَّان : « في روايته عن يحــيى بن أبي كثــير اضِّطراب ، كـان يحـدِّث من غـير كتـاب » - التَّهـذيب (3/133-134) .
فهــذا الوجه ضــعيف كما رجحه التِّرمــذي في الجــامع (1024) حيث قال بعد حـديث الأوْزاعي : « وحـديث عكرمة بن عمَّار غير محفوظ ، وعكرمة ربما يهم في حديث يحيى » .
الوجه الثـالث :- رواه شـيبان (ص467) عن يحـيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة عن أبي هريرة .
والمهاجر ذكره ابن حبَّان في الثِّقات ، وقال عنه أبو حـاتم : « ليس بالمشهور » .
وقــال الخطَّابي : « ضَـعَّفَ الثـوري وابن المبـارك وأحمد وإسـحاق حـديث مهـاجر ... لأن مهـاجراً عنـدَهم مجهـول » - التَّهذيب (4/164) .
وقد تقـدَّم (ص462) أنَّ أبا حـاتم قـال عن يحـيى بن أبي كثير إنَّه لا يروي إلا عن ثقة .

وهذه الرِّواية من شيبان فيها نظر حيث خالف كلَّ أصحاب يحـيى بن أبي كثـير من الثِّقـات والضُّـعفاء . وليس في الكتب السَّـبعة حـديث بمثل هـذا الإسـناد ، ولم أجد - بعد البحث - من خرَّج هذه الرِّواية عن شيبان ، فهذا الوجه لا يصح .

الوجه الرابع :- رواه همَّام عن يحيى بن أبي كثـير عن عبد الله بن أبي قَتـادة عن أبيه أبي قَتـادة . فسـمى أبا إبـراهيم : عبد الله بن أبي قَتادة .

وهَمَّام من كبار أصحاب يحيى الثِّقات .

قــال أحمد : « همَّام ثقة ، وهو أثبت من أبــان العطَّار في يحيى بن أبي كثير » ، وقال ابن عـدي : « هو مقـدَّم في يحـيى بن أبي كثــير » - التَّهــذيب (4/284و285) . وخــالف أحمــدَ البَـرْديجي فقــال : « أبــانُ أمثــلُ من همَّام » - شــرح العلل (2/487)

وقد أخـرج الشـيخان لهمَّام عن يحـيى بن أبي كثـير بعض الأحاديث . ولعلَّ هَمَّاماً حدَّث بهـذا الوجه من حفظه فأخطأ فيه .

قــال يزيد بن زُرَيع : « همَّام حفظه رديء ، وكتابه صــالح » . وقال السَّاجي : «صدوق سَيِّء الحفظ ، ما حـدَّث من كتابه فهو صالح ، وما حـدَّث من حفظه فليس بشـيء » - التَّهـذيب (4/285) .

وهذا الوجه غريب ، حيث قال التِّرمذي للبخاري : « فالذي يقول هو عبد الله ابن أبي قَتادة ! فـأنكر أن يكـون هو عبد الله بن أبي قَتادة ، وقال : أبو قَتادة هو سـلمي ، وهـذا أشـهلي » - الكبرى للبيهقي (4/68) .

وقال ابن أبي حاتم : « تــوهَّم بعض النَّاس أنه عبد الله بن أبي قَتادة ، وغلط ، فإنَّ أبا قَتادة من بني سلمة ، وأبو إبــراهيم رجا من بني عبد الأشهل » - العلل (1/364) .

ويسند ما قَالاه ما يأتي في الوجه الخامس .

فهــذا الوجه من همَّام معــلٌّ مخــالف لكل من رواه عن يحيى من أصحابه . ولعل هَمَّاماً سـلك الجـادَّة ، حيث إنَّ يحـيى روى عن عبد الله بن أبي قَتــادة عن أبيه عــدة أحــاديث ذكرها المزِّي في التحفة (9/251-259) ، ولذا ضَعَّفَ الدَّارقطني هذا الوجه كما سبق .

وَضَعَّفَ البخاري جميع هـذه الأوجه فقـال : « وحـديث أبي سلمة عن أبي هريرة ، وعائشة وأبي قَتادة في هذا الباب غير محفوظ ... » - الكبرى للبيهقي (4/68) .

الوجه الخامس :- رواه جماعة عن يحيى بن أبي كثـير عن أبي إبراهيم الأشهلي عن أبيه . كذا رواه كُلٌّ من :-

1-الأَوْزاعي (ص467) - في وجه عنه صحَّحه التِّرمذي - .

2-هشام الدَّسْتَوائي (ص474) ، وهذا الوجه الثاني عنه .

3-محمد بن يعقوب اليمامي ، ذكـره ابن حبَّان في الثِّقـات (9/46) ، وسـكت عنه البخـاري في تاريخه (1/267) وابن أبي حاتم في الجرح (8/121) ، وقال ابن عدي : « بعض أحاديثه فيه نكارة » - الكامل (7/363) ، وكلُّ الأحاديث التي ذكرها ابن عدي لمعانيها شواهد .

4-أبان العطَّار ، تقـدَّم (ص483) أنَّ البَـرْديجي قدمه على همَّام ، وكذا قال أبو حاتم الرَّازي .

وقال أحمد : « ثبت في كلِّ المشـايخ » ، وقـال أيضـاً : « هو أحب إليَّ من شيبان » - التَّهذيب (1/56-57) ، وقال أحمد - في رواية : « هو مثل همَّام » - شرح العلل (2/486) .

وقد اعتمده مسـلم والخمسة في كثـير من الأحـاديث عن يحيى بن أبي كثير ، أمَّا البخـاري فإنَّما علَّق له في المتابعـات ، وكأن هذا يومئ إلى نزول درجته في يحيى بن أبي كثير عنده .

5-حرب بن شدَّاد (ص471) .

وهذا الوجه عن يحيى بن أبي كثير واضح قوته وكثرة رواته ، ولذا رجَّحه البخاريُّ فقال : « أصحُّ الرِّوايات في هذا : حــديث يحيى بن أبي كثير عن أبي إبراهيم الأشـهلي عن أبيه » - جـامع

التِّرمـذي (1024) . وقـال ابن عسـاكر : « المحفـوظ حـديث يحيى بن أبي كثير عن أبي إبراهيم الأشـهلي عن أبيه » - تـاريخ دمشق (21/330) .

الوجه السـادس :- رواه جماعة أيضـاً عن يحـيى بن أبي كثير عن أبي سلمة مرسلاً .

كذا رواه كُلٌّ من :-

1-هشام الدَّسْتَوائي (ص474) ، وهذا الوجه الثالث عنه .

2-همَّام (ص483) .

3-علي بن المبارك (ص471) .

4-معمر بن راشد (ص473) .

وهـذا الوجه قد اجتمع فيه العـدد والقـوَّة ، ولـذا رجَّحه أبو حـاتم الـرَّازي فقـال عَقِبَ رواية محمد بن ذكـوان السـابقة : « هـذا خطأ ، الحفَّاظ لا يقولـون : أبو هريـرة ، إنَّما يقولـون أبو سلمة أن النَّبي » - العلل لابنه (1/354) .

وقـال أيضـاً : « لا يقـول أبو هريـرة ، ولا يوصـله عن أبي هريـــرة إلا غـــير متقن ، والصَّـــحيح مرسل » - العلل لابنه (1/357) .

ورجَّح الدَّارقطني كما سبق الوجهين الأخيرين ، وأنَّ يحـيى بن أبي كثير إن وصله فبإبراهيم عن أبيه ، وإن أرسله فعن أبي سـلمة ، وما عـداه فلا يصـحُّ ، وما قاله أقـرب ، وهو يجمع بين كلام البخاريِّ وأبي حاتم .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الـدَّارقطني وغـيره ، إنَّما رواه يحـيى بن أبي كثير عن أبي إبـراهيم عن أبيه ، وعن أبي سـلمة مرسـلاً ، وأبو إبراهيم تفرد عنه يحـيى بالرِّواية ، وقـال أبو حـاتم عنه : « مجهول هو وأبوه » - العلل (1/363) .

وقد تقـدَّم (ص462) أن أبا حـاتم قـال عن يحـيى بن أبي كثير إنه لا يروي إلا عن ثقة .

وتصـحيح التِّرمـذي لحديثه - كما سـبق – يـدلُّ على قوته عنده ، ويدلُّ على أنَّ أباه صـحابي عنـده ، وقد صـرَّح بالسَّـماع من النَّبي في رواية هشـام الدَّسْـتَوائي عند أحمد (4/170)ـ ، فالسَّند حسن .

ولحـديث أبي سـلمة عن أبي هريـرة طريق آخر رواه عنه محمد بن إبـــراهيم بن الحـــارث التَّيمي - أخرجه ابن ماجة في السُّـنن (1498) وابن ماسي في فوائـده عن شـيوخه (20)ـ ، فخالف محمد هنا يحيى بن أبي كثير فأسـنده . وقد تقـدَّم قـول أبي حاتم : « الحفَّاظ لا يقولـون : أبو هريـرة ، إنَّما يقولـون أبو سلمة أنَّ النَّبي » .

ومحمد وإن كـــان ثقة ، فقد قـــال عنه أحمد : « يـــروي أحاديث مناكير أو منكرة» - التهذيب(3/489)ـ ، والـرَّاوي عنه هو ابن إسحاق ، وقد عنعن ، وهو يدلِّس – التَّقـريب (5762)ـ ، ففي ثبوت هذا الطريق نظر .

ولم أجد - بعد البحث - له شـاهداً بلفظه ، أما الـدُّعاء في صلاة الجنازة فثابت في أحاديث أخر .

81. الحديث الرابع

وسئل عن حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن النَّبي : » أول ثلاثة يــدخلون الجنة هم :- فقــير عفيف ، وإمـام مقسط ، وعبد أحسن عبـادة ربه ، وأطـاع مولاه .

وعن النَّبي : » اقــرأوا القــرآن ولا تــأكلوا به ، ولا تستكثروا به ، ولا تجفوا عنه ، ولا تغلوا فيه « .

فقال :

» رواه مغيرة السَّراج عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سلمة عن أبيه المتن الأول .

ووهم فيه .

والحفَّاظ من أصحاب يحـيى يروونه عن يحـيى عن عامر العقيلي عن أبيه عن أبي هريرة .

وهو الصَّواب .

وقد حدثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول القاضي قـال حدثني أبي عن حمـاد بن يحـيى الأبحِّ السـلمي البصـري عن يحــيى بن أبي كثــير عن أبي ســلمة عن أبيه عن النَّبي قــال : » اقــرؤوا القــرآن ولا تــأكلوا به ولا تستكثروا به ولا تجفوا عنه ولا تغلوا « .

وقال : » أول ثلاثة يدخلون الجنَّة : ذو عيــال عفيف متعفِّف وإمــام مســقط وعبد أحسن عبــادة ربه ونصح لســيِّده ، وأول ثلاثة يــدخلون النَّار ذو ثــروة من مــال لا يعطي حقَّ ماله وفقير فجور وإمام جائر « .

كذا قال عن يحيى عن أبي سلمة عن أبيه .

وفيه وهمٌ من وجهين :-

أحــدهما :- أنَّ أول الحــديث رواه يحــيى عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام عن عبد الـرحمن بن شـبل عن النَّبي .

وثانيهما أنَّ الحــديث الثــاني رواه يحــيى عن عــامر العقيلي عن أبيه عن أبي هريرة .

وســئل عن حــديث يحــيى عن أبي ســلمة عن أبي هريرة قال رسول الله : » أوَّل من يـدخل النَّار ثلاثة :- ذو ثروة من المال لا يعطي حقَّ الله تعالى ، وفقير فخــور ... « وذكر الثالث .

فقال : يرويه [خليل بن مـرة عن](637) يحـيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

ووهم فيه .

وخالفه حميد بن مهـــران المـــالكي وهشـــام الدَّسْـتَوائي وعلي بن المبـارك وأبـان العطَّار وشـيبان ، رووه عن يحيى بن أبي كثير عن عامر بن عقبة العقيلي عن أبيه عن أبي هريرة .

وهو الصَّواب ...

وسـئل عن حـديث أبي سـلمة عن أبي هريـرة قـال رسول الله : »[illegible] « .

[illegible] : » [illegible] « .

فرواه الضَّـحاك بن نـبراس البصـري - وهو ضـعيف - عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

[illegible] :

637(?) سقط من المطبوع .

- يحيى بن أبي كثير [illegible] «...»[638] .

638(?) العلل (ج1/ل110وج3/ل96و98)(4/272و9/269و 278) .

التَّخْرِيج

- رواية حماد الأبح أخرجها البزَّار في المسند (3/253) والدَّارقطني في الأفراد (1/353-أطرافه) .
- ورواية الخليل أخرجها ابن عدي في الكامل (5/176-177) والدَّارقطني في الأفراد (5/327-أطرافه) – من طريق طلحة بن زيد عنه به – ، وقال الدَّارقطني : « تفرَّد به الخليل » .
- ورواية هشام الدَّسْتَوائي أخرجها الطَّيالسي في المسند (2567) وابن أبي شيبة في المصنَّف كتاب الأوائل (7/268) وأحمد في المسند (2/425) وابن حبَّان في التَّقاسيم (10/151و513و16/233-إحسان) والحاكم في المستدرك كتاب الزكاة (1/387) وتمام في فوائده (2/146) وابن بشران في أماليه (842) والبيهقي في الكبرى كتاب الزكاة / باب 1 (4/138) وابن عساكر في تاريخه (51/152) .
- ورواية علي أخرجها ابن أبي شيبة في المصنَّف كتاب الجهاد / باب 1 (4/205) وأحمد في المسند (2/479) والتِّرمذي في الجامع كتاب الجهاد / باب 13 (1643) – وحسَّنه - .
- ورواية الضَّحاك أخرجها الطَّبراني في الأوسط (8/344) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

1. <u>الطرف الأول :-</u>

- رواه الأوْزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عامر عن أبيه عن أبي هريرة – أخرجه تمام في فوائده (1/193) وابن عساكر في تاريخه (15/421) .

◆ ورواه حميد بن عبد الرحمن الكندي عن يحـيى بن أبي كثير عن عـامر عن أبيه عن أبي هريـرة – أخرجه الخطيب في المتفق (1/717) .

2. الطرف الثاني :-

◆ رواه هشام الدَّسْتَوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي راشد الحـبراني عن عبد الـرحمن بن شـبل – أخرجه ابن أبي شيبة في المصنَّف كتـاب الصَّـلاة / بـاب الرجل يقـوم بالنَّاس ... (2/168) وأحمد في المســـند (3/428) وابن مـــنيع في المســـند كما في إتحـــاف الخـــيرة (4/205) والبيهقي في الشعب (6/386) .

◆ ورواه أيـــوب عن يحـــيى بن أبي كثـــير عن أبي راشد الحـبراني عن عبد الـرحمن ابن شـبل – أخرجه أشـار ابن أبي حـــــــــاتم في العلل (2/63) وأخرجه الطَّبراني في الأوسط (3/86) .

◆ ورواه أبـان عن يحـيى بن أبي كثـير عن زيد بن سـلام عن جـده أبي سـلام ممطـور عن أبي راشد الحـبراني عن عبد الرحمن بن شبل – أخرجه ابن أبي شيبة في المسـند كما في إتحـــاف الخـــيرة (4/206) وأحمد في المســـند (3/444) وأبو يعلى في المســـند (3/88) وفي المفاريد (30) والطَّحـاوي في شـرح المعـاني كتـاب النِّكـاح / بـاب الـــتزويج على ســـورة (3/18) وابن قـــانع في المعجم (2/175) والطَّبراني في الكبـير (19/314) والـبيهقي في الكبرى كتاب الصَّـلاة / بـاب وجـوب تعلم ... (2/27) وفي الشعب (2/532) .

◆ ورواه همَّام عن يحـيى بن أبي كثـير عن زيد بن سـلام عن جـده أبي سـلام ممطـور عن أبي راشد الحـبراني عن عبد الـــرحمن بن شـــبل – أخرجه أحمد في المســـند (

3/444) ، وذكر ابن حجر أنه في المسند مرسلاً – إتحاف المهرة (10/613)

- ورواه معمر عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام ممطور عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل – أخرجه في الجامع (10/387- المصنف) ، ومن طريقه عبد بن حميد (314) وأحمد (3/444) – كلاهما في المسند – والبيهقي في الكبرى (2/72) .
- ورواه علي المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام ممطور عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل – أخرجه الطَّحاوي في شرح المعاني (3/18) والبيهقي في الكبرى (2/206) وفي الشُّعب (2/206) .
- ورواه موسى بن خلف عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام ممطور عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل – أخرجه أحمد في المسند (3/444) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث بسنده ومتنيه .

فجمع بين المتنين في إسناد واحد حماد بن يحيى الأبح ، حيث جعله عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف .

ووهَّم الدَّارقطني هذا الوجه كما سبق ، وذلك لقرائن منها :-

1. أن حماداً ضعيف – التَّهذيب (1/486) .

2. أنه لم يذكر في أصحاب يحيى بن أبي كثير بل ليس له عنه رواية في الكتب السِّتَّة .
3. أنه ليس ليحـيى بن أبي كثـير عن أبي سـلمة عن أبيه عبد الــرحمن بن عــوف كثــير حــديث ، بل لا يوجد في الكتب السَّـبعة حـديث بهـذا الإسـناد ، فهو غـريب جـداً . وقد صـرَّح البخــاري وابن معين بــأن أبا ســلمة لم يســمع من أبيه عبد الرحمن بن عوف كما في جـامع التَّحصـيل (ص213)ـ ، فهو منقطع أيضاً .
4. مخالفته كلَّ من روى الحديث عن يحيى من أصحابه الكبار ، حيث قسموا الحديث متنين بإسنادين كما سيأتي تفصيله .

فهذه قرائن وهمه في هذا الحديث .

أما الخلاف في طرفي الحديث فعلى النَّحو التالي :-

1. الطرف الأول :-

اختلف على يحيى بن أبي كثير فيه على ثلاثة أوجه :-

<u>الوجه الأول</u> :- رواه جماعة من أصحاب يحيى بن أبي كثير عنه عن عامر العقيلي عن أبيه عن أبي هريرة . كذا رواه كُـلٌّ من :-

1. حميد بن مهـــران المـــالكي ، وهو ثقة – التَّقـــريب (1569) .
2. هشام الدَّسْتَوائي (ص474) .
3. علي بن المبارك (ص471) .
4. أبان العطَّار (ص484) .
5. الأوْزاعي (ص467) .
6. شيبان (ص467) .

وهـذا الوجه اختـاره الـدَّارقطني لقـوَّة رواته في يحـيى ، ولكثرة عددهم .

الوجه الثاني :- رواه مغيرة بن مسلم السَّرَّاج عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبيه عبد الرحمن بن عوف .
وهذا الوجه معلٌّ بأمور منها :-
1) أن مغيرة ليس في درجة من خالفه في الحفظ والقوة ، فهو صدوق – التَّقريب (6898) .
2) أنه لم يذكر في أصحاب يحيى ، بل ليس له في الكتب السِّتَّة عنه شيءٌ .
3) أنَّ هذا السَّند الذي أتي به غريب كما سبق (ص493) .
4) مخالفته للجماعة من أصحاب يحيى ، وهو واحد .

الوجه الثالث :- رواه خليل بن مرة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .
وَضَعَّفَ الدَّارقطني هذا الوجه لقرائن منها :-
1. مخالفته كل أصحاب يحيى الكبار .
2. أنه ضعيف في يحيى كما سيأتي (ص518) .
3. سلوكه للجادة ، لكثرة ما روى يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .
4. أنَّ الرَّاوي عنه هو طلحة بن زيد ، وهو متروك . قال عنه أحمد وعلي وأبو داود : « كان يضع الحديث » - التَّقريب (3037) .

فهذان الوجهان الأخيران لا يثبتان عن يحيى بن أبي كثير ، كما قال الدَّارقطني ، والرَّاجح هو الوجه الأول لهذا الطرف من الحديث .

2. الطرف الثاني :-

اختلف فيه على يحيى بن أبي كثير على ثلاثة أوجه أيضاً :-

الوجه الأول :- رواه الضَّحاك بن نَبْراس عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وهذا الوجه ضعفه الدَّارقطني ، ولذلك قرائن منها :-

1. أن الضَّحاك ضعيف كما قال الدَّارقطني ، وسـبقه إلى ذلك ابن معين وغيره ، بل قال النَّسائي : « متروك » - التَّهذيب (2/227) ، ولم يخرِّج له أصحاب الكتب السِّتَّة شيئاً أصلاً .
2. مخالفته كل من رواه عن يحيى من أصحابه الثِّقات .
3. سلوك الجادَّة ، لكثرة ما روى يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

الوجه الثاني :- رواه اثنان عن يحيى بن أبي كثـير عن أبي راشد الحبراني عن عبدالرحمن بن شبل ، وهما :-

1. هشام الدَّسْتَوائي (ص474) .
2. أيـوب السـخياني ، وهو ثقة حافظ بصـري – التَّهـذيب (1/200) . وقد أخرج له مسلم عن يحيى ثلاثة أحاديث ، بينما قـال ابن معين : « ما روى أيـوب – يعـني السـختياني - عن يحيى بن أبي كثير شيئاً فيه خير » - شرح العلل (2/487) .

وهـذا الوجه على قوته عن يحـيى مخـالف لرواية الجماعة الآتي ذكرها .

ولم يتـبين لي هل سـمع يحـيى من أبي راشد أم لا ، حيث لم يذكر في شيوخه ، وليس له في الكتب السِّتَّة رواية عنه .

وهـذا الوجه رجَّحه الـدَّارقطني كما سـبق ، وصـحَّحه أبو حاتم الرَّازي حيث سأله ابنُه عن رواية أيـوب والجماعة فقـال : « كلاهما صـحيح ، غـير أن أيـوب تـرك من الإسـناد رجلين » - العلل لابن أبي حاتم (2/63) .

الوجه الثـالث :- رواه جماعة من أصـحاب يحـيى بن أبي كثير عنه عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام ممطـور عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل .

كذا رواه كُلٌّ من :-

1. أبان (ص484) .
2. همَّام (ص483) .
3. معمر (ص473) .
4. علي بن المبارك (ص471) .

5. موسى بن خلف (ص177) .

ويظهر أَنَّ هذا الوجه أقوى الأوجه وأرجحها لقرائن منها :-

1. أن رواته أكثر من رواة الوجهين الأوليين .
2. أن اجتماعهم على زيادة : « زيد عن جـده » في السَّـند يدل على أن يحيى إنَّما رواه كـذلك . والخطأ من الجماعة أبعد من الواحد والاثنين .
3. أن ليحـيى بن أبي كثـير عن زيد عن جـده أحـاديث في صحيح مسلم وغيره ، فهـذا السَّـند مشـهور ، أمَّا نفي ابن معين سماع ابن أبي كثـير من زيد فيجـاب عنه بـأن أحمد وأبا حاتم أثبتاه كما جـامع التَّحصـيل (880) ، وقد صـرَّح عند مسلم (223) والنَّسائي (5140) .
4. أن رواية يحـــيى بن أبي كثـــير عن أبي راشد ليست بالمشهورة كما سبق من قبل .

فدلَّ ذلك جملة على أَنَّ هذا الوجه أصح وأقوى مما اختاره الــدَّارقطني ، ولعله حكم بــذلك في مقابل رواية الضَّــحاك لا مطلقــاً ، حيث إنَّه لم يشر إلى رواية الجماعة ، واختيــار أبي حاتم أصح من اختياره وأقرب ، لأن الوجه الثاني قوي براوييه ، واجتماع اثنين على إسقاط : « زيد عن جده » بعيد الاحتمــال ، لذا صار القول بصحة الوجهين الأخيرين عن يحيى بن أبي كثــير أقوى ، وأن يحيى دلّس بإسقاط ما ذكر في الوجه الثالث ، وقد تقدَّم في ترجمته (ص462) أنه ربما فعل ذلك .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحــديث بطرفه الأول إنَّما رواه يحــيى بن أبي كثــير عن عامر العقيلي عن أبيه عن أبي هريرة .

وعامر وأبوه قـال عن كـلٍ منهما ابن حجر : « مقبـول » - التَّقريب (3123و4692) .

وحسَّن التِّرمذي حديثهما هذا ، وصحَّحه ابن حبَّان ، فالسَّند جيد .

وبطرفه الثاني رواه يحـيى بن أبي كثـير عن زيد عن جـده عن أبي راشد عن عبدالرحمن بن شـبل ، وربما أسـقط زيـداً وجدَّه تدليسـاً ، وبـذكرهما السَّـند صـحيح ، وما عـداه من أوجه فمعلَّة ، والله أعلم .

82. الحديث الخامس

وسئل عن حديث إبـراهيم بن عبد الله بن قـارظ عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف عن النَّبي قال : [illegible]

فـرواه هشـام الدَّسْـتَوائي عن يحـيى بن أبي كثـير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ أن أباه حدثه عن عبد الرحمن بن عوف .

ورواه شيبان عن يحـيى قـال : حـدثني إبـراهيم بن عبد الله بن قارظ أن رجلاً أخبره عن عبد الرحمن .

وكذلك قال أبان عن يحيى .

◆ [illegible]

[illegible]

[illegible]

639(?) العلل (ج1/ل74)(3/23و25) .

التَّخْرِيج

- رواية هشام أخرجها أحمد (1/191و194) وأبو يعلى (2/155) – كلاهما في المسـند – والخـرائطي في مسـاوئ الأخلاق (264) والهيثم بن كليب في المســـــــند (253) والحاكم في المستدرك كتـاب الـبر (4/157) والضِّـياء في المختارة (3/95) ، وصحَّح سنده ابن حجر في التَّهذيب (1/604) .
- ورواية شــيبان أخرجها البخــاري في تاريخه الكبــير (1/312) .
- ورواية أبان أخرجها البرتي في مسند عبد الـرحمن بن عوف كما في حاشية العلل للدارقطني (4/295) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحـيى لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحـيى بن أبي كثـير في إسـناد هـذا الحـديث على عدة أوجه :-

الوجه الأول :- رواه هشام الدَّسْتَوائي (ص474) عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف .

وإبراهيم ذكره ابن حبَّان في الثِّقات ، وأخـرج له مسـلم – التَّهذيب (1/72) .

وأبـوه لم أجـده بعد البحث ، ولم يتـبيَّن لي هل سـمع من ابن عوف أم لا ؟

وخالفه أصحاب يحيى كما سيأتي ، فـأبهموا شـيخ إبـراهيم عــدا الأوْزاعي، الــذي اضــطرب في روايته هــذه ، ولم يــرجح الدَّارقطني عنه شيئاً ، وقد تقدَّم (ص467) أنه في يحـيى ليس بذاك القوي .

الوجه الثــاني :- رواه شــيبان (ص467) وأبــان (ص484) عن يحــيى بن أبي كثــير عن إبــراهيم أن رجلاً أخــبره عن عبد الرحمن بن عوف .

وهذا الوجه أقوى من سابقه من حيث العدد .

الوجه الثــالث :-رواه عكرمة بن عمَّار فأســقط إبــراهيم ، وجعله عن يحيى قال : حدثني نسيب لعبد الرحمن .

وهـــذا الوجه أضـــعف الأوجه ، حيث إنَّ كل من رواه عن يحيى جعله عن إبراهيم .

وعكرمة قد تقـــدَّم (ص481) أنه مضـــطَّرب الرِّواية عن يحيى ، فروايته هذه مرجوحة .

بقي أن الــدَّارقطني رجَّح رواية شــيبان وأبــان على رواية هشام الدَّسْتَوائي ، ولعل هـذا لأنهما من كبـار أصـحاب يحـيى ، مع اجتماعهما على وجه واحد ، ومتابعة عكرمة لهما في الإبهام . وعلى كلٍ قولهما ليسا بالمتباعدين .

أما قول الضِّياء المقدسي : « لو أن الدَّارقطني رحمه الله قال : وأحسنهم قولاً هشام كان أولى ، لأن شيبان وأبـان – في روايتهما – لم يبين لهما إبراهيم من هو المخــبر له ، وفي رواية هشام أنه بين له أن المخبر له أبوه ، والله أعلم » - المختارة (3/95) .

كــذا قــال ! وليس هــذا من علم العلل في شــيء كما هو معلـوم ، فليس من سـمَّى مبهمـاً مخالفـاً لرواية الجماعة في شيخ واحد ، يكون قوله راجحاً .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قـال الـدَّارقطني ، رواية شـيبان وأبـان أقـوى الرِّوايات عن يحيى في هـذا الحـديث ، وفي السَّـند مبهم ، فهو ضعيف .

وللحــديث طريق آخر اختلف فيه على الزُّهــري ، وســاق الخلاف فيه الــدَّارقطني في العلل (4/262-265)ـ ، ولا تخلو طرقه من علة ، ولعل الوجهين يتقويان معاً ، والله أعلم .

الفصل الثالث

أحاديث مسند أبي هريرة

83. الحديث الأول

وسـئل عن حـديث أبي سـلمة عن أبي هريـرة عن النَّبي : » يقال لقارئ القرآن : اقرأ وارقه ... « الحديث .

فقــال : » يرويه شــريك عن عبد الله بن عيسى عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

- الحمَّاني عن شريك .

يرويه عن يحيى بن أبي كثير عن رجل من أصحاب النَّبي .

وهو أشبه بالصَّواب «[640] .

640(?) العلل (ج2/ل138)(8/12) .

التَّخْرِيج

لم أجد - بعد البحث - تخريجـــاً للرِّوايـــات الـــتي ذكرها الدَّارقطني .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه عبد الرزاق في المصنف (3/374) عن معمر عن يحيى بن أبي كثير قال : « بلغنا ... ثم يقال : إقـرأ وارق ، فمن كـان يرتِّله فبحسـاب ذلك ومن كـان يهـذُّه فبحسـاب ذلك » .

الدِّرَاسَة

روى عبد الله بن عيسى هـذا الحـديث عن يحـيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

ورجَّح الدَّارقطني أنه عن يحيى بن أبي كثـير عن رجل من أصحاب النَّبي .

وهذا سـند منقطع حيث إنَّ يحـيى لم يسـمع من الصـحابة كما سبق في ترجمته (ص461) .

ويترجَّح قول الدَّارقطني بأمور منها :-

1. رواية من خالفه في يحـــــيى كما أشـــــار إليه الدَّارقطني ، وإن لم يسمِّه .
2. رواية معمر التي جعلت النَّص بلاغاً ليحـيى بن أبي كثـير ، ومعمر من أصـحاب يحـيى بن أبي كثـير كما سبق (ص473) .
3. أن عبد الله بن عيسى ، وإن كان ثقة – التَّهـذيب (2/400) ، فليس من أصحاب يحيى ، وليس له عنه رواية في الكتب السِّتَّة .

4. أن في السَّــند إليه الحمــاني ، وهو يحــيى بن عبد الحميد ، عنده عن شريك سبعة آلاف حـديث ، وكـان مســتملياً له ، وقد اتهمه جماعة من حفَّاظ الحــديث بسرقته – التَّهذيب (4/370-374) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحــديث كما قــال الــدَّارقطني ، حيث إنَّه أعلم به ، ولم أقف - بعد البحث - على شيء يخالف ما ذكره .

وللحديث عن أبي هريـرة طريق آخر رواه عنه أبو صـالح بلفظ : « ... فيقــال له اقــرأ وارق وتــزاد بكل آية حســنة » - أخرجه الترمـــذي في جامعه (2915) وصـــحَّحه ، إلا أنه رجَّح وقفه بعد ذلك !

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعـاً بلفظ : « يقــال لصــاحب القــرآن اقــرأ وارق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا فإنَّ منـزلتك عند آخر آية تقرؤها » - أخرجه التِّرمذي في جامعه (2914) وأبو داود في سننه (1464) ، والله أعلم .

84. الحديث الثاني

وسـئل عن يـروى عن أبي سـلمة عن أبي هريـرة عن النَّبي قال : »توضؤا مما غيَّرت النَّار « .

فقال : » ... ورواه يحيى بن أبي كثـير ، واختلف عنه .

فرواه الحسن بن أبي جعفر عن أيوب عن يحـيى عن سلمة عن أبي هريرة .

وتابعه هارون بن موسى النحوي ، واختلف عنه .

- فرواه قتيبة عن هارون النَّحوي عن معمر عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

وكذلك قال موسى بن خلف عن يحيى .

وقال بن بكير عن هارون عن يحيى .

لم يذكر بينهما معمراً .

وخالفه حســين المعلم وأبــان بن يزيد العطَّار ، فروياه عن يحــيى بن أبي كثــير عن الأوْزاعي عن المطَّلب بن حنطب عن أبي هريرة .

وهو أشبه بالصَّواب «[641] .

641(?) العلل (ج2/ل142)(8/32) .

التَّخْرِيج

- رواية أبي قتيبة أخرجها الطَّبراني في الأوسط (2/353) .
- ورواية حسين أخرجها أحمد في المسند (2/529) والنَّسائي في الصُّغرى كتاب الطَّهارة / باب الوضوء مما غيرت النار (174) والطَّحاوي في شرح المعاني كتاب الطَّهارة / باب أكل ما غيرت النار ... (1/63) .
- ورواية أبان أخرجها الطَّحاوي في شرح المعاني (1/63) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه عبد العزيز بن الحصين عن أيوب عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة – أخرجه الطَّبراني في الأوسط (1/220) .
- ورواه عبيد الله بن الأخنس عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة – أخرجه الدَّارقطني في الأفراد (5/321-أطرافه) .
- ورواه أبان العطَّار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي سفيان بن سعيد بن المغيرة عن أمِّ حبيبة – أخرجه أحمد في المسند (6/326) وأبو داود في سنن كتاب الطَّهارة / باب 77 (197) والطَّبراني في الكبير (23/239) .
- ورواه حرب بن شدَّاد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي سفيان ابن سعيد بن المغيرة عن أمِّ حبيبة – أخرجه أحمد في المسند (6/427) والطَّحاوي في شرح المعاني (1/62-63) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في الواسطة بينه وبين أبي هريرة في هذا الحديث على ثلاثة أوجه ، ذكر الدَّارقطني منها وجهين اثنين :-

الوجه الأول :- رواه أربعة عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وهم :-

1) أيوب السختياني (ص495) .
2) موسى بن خلف ، مختلف كما سبق (ص177) .
3) عبيد الله بن الأخنس ، قـال عنه أحمد وابن معين وأبو داود والنَّسائي : « ثقة » ، بينما قال ابن حبَّان : « يخطئ كثــيراً » - التَّهــذيب (3/5) . وليس له عن يحيى في الكتب السِّتَّة شيءٌ .
4) معمر (ص473) – في رواية أبي قتيبة عن هارون بن موسى النحوي عنه - .

وأبو قتيبة هو سلم بن قتيبة ، صدوق – التَّقريب (2484) .

وخالفه في هـارونَ مسـكينُ بنُ بكـير ، فأسـقط معمـراً ، ومسكينٌ صدوق يخطئ – التَّقريب (6659) .

فرواية أبي قتيبة أصحُّ عن هارون ، إلا أنَّ هارون قد خالفه في معمر إسـماعيلُ ابنُ عُلَيَّةَ وعبد الـرَّزَّاق ، رويـاه عن معمر عن الزُّهــري عن عمر بن عبد العزيز عن إبــراهيم بن عبد الله بن قارظ عن أبي سلمة عن أبي هريـرة – أخرجه النَّسـائي في الصُّغرى (171) .

وتابعهما عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريــرة ، – أخرجه الطَّحــاوي في شــرح المعــاني (1/63) ، بإسقاط الواسطة من السَّند ، فالرِّواية عن معمر هذه لا تصـحُّ عن يحـيى بن أبي كثـير أصـلاً ، لأنَّ مَن خـالف هـارون جماعة أوثق في معمر منه .

وهذا الوجه عن يحيى فيه نظر لقرائن منها :-

1- أنَّ احتمال سلوك الجادَّة فيه ظاهر .
2- أنَّه لا يسلم إلا من رواية أيوب ، للعلة التي في رواية معمر ، وضَعْفِ موسى .
3- مخالفته لما رواه أصحاب يحيى الثِّقات الآتي ذكــرهم .

الوجه الثــاني :- رواه اثنــان عن يحــيى بن أبي كثــير عن الأوْزاعي عن المطلب بن عبدالله بن حَنْطَب عن أبي هريرة . كذا رواه كُلٌّ من :-
1. أبان العطَّار (ص484) .
2. حسين بن ذكوان المعلِّم .

قال عنه ابن معين وأبو حـاتم والنَّسـائي والـدَّارقطني : « ثقة » ، وقــال عنه يحــيى القطَّان : « فيه اضِّــطراب » ، وتبعه العقيلي بقوله : « ضــعيف مضــطَّرب الحــديث » - التَّهــذيب (1/423) . وسـئل أحمد عن أصـحاب يحـيى فـذكره بعد هشـام الدَّسْتَوائي في جماعة بقوله : « هؤلاء ثقات » ، وقال أبو حاتم : « سـألت علي بن المـديني من أثبت أصـحاب يحـيى ؟ قـال : هشـــام الدَّسْـــتَوائي ، قلت : ثم من ؟ قـــال الأوْزاعي وحجَّاج الصَّوَّاف وحسين المعلم » - شرح العلل (2/486-487) .

وقد أخرج الشيخان له عـدة أحـاديث عن يحـيى ، فالرَّجل ثقة له بعض الأوهــام عن غــير يحــيى ، وقد توبع هنا ، فــانتفى اضَّطرابه في هذا الحديث .

ورجَّح الــدَّارقطني روايتهما ، ولعل هــذا يعــود إلى قــرائن منها :-
1) قوتهما في يحيى .
2) أنَّ روايتهما عن يحيى مشهورة بخلاف السَّابقين .
3) أنَّ سند السَّابقين جادة ، فسلوكها – وهماً – واردٌ .
4) أنَّ رواية السَّــابقين لم تخــرج إلا في المصــادر المتــأخِّرة ، فإعراض الحفَّاظ المتقدِّمين عنها دليل على عدم شــهرتها أو ضعفها عندهم .

وهـــذا الوجه فيه انقطـــاع حيث إنَّه اختلف في ســـماع المطلب من الصحابة .
قال أبو حاتم : « عامة حديثه مراسيل » ، وقال أيضـاً : « لم يدرك أحداً من الصحابة إلا سهل بن سعد ومن في طبقته » ، وقال ابن سعد : « ليس له لقي » - التَّهذيب (4/93) .
ولم أجد - بعد البحث - ما يثبت سـماعه من أبي هريـرة ، ورواية يحيى بن أبي كثـير عن الأوْزاعي ، من رواية الأكـابر عن الأصـاغر لأنه من شـيوخه ، وله حـديث آخر عند البخـاري في الأدب المفرد (720) .
الوجه الثـالث :- رواه اثنـان – أيضـاً – عن يحـيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي سـفيان بن سـعيد بن المغـيرة عن أمِّ حبيبة . كذا رواه كُلٌّ من :-
1. أبان (ص484) .
2. حرب بن شدَّاد (ص471) .

وهذا الوجه قـوي – أيضـاً – عن يحـيى بن أبي كثـير ، ولم يعرِّج الدَّارقطني عليه .
وأبو سفيان تفرَّد بذكره ابن حبَّان في الثِّقات – التَّهـذيب (4/530) فيما يظهر ، ففي السَّند جهالة هذا الرجل .
وقد تابع يحيى على هذا الوجه عن أبي سلمة : الزُّهـري – أخرجه ابن أبي شـيبة في المصـنَّف (1/53) والنَّسـائي (180و 181) وغيرهما من طرق عنه . وهذا مما يؤيِّد صحة هـذا الوجه عن يحـيى بن أبي كثـير ، بل لعله أقـوى الأوجه ، حيث إنَّ أبـان رواه عن يحيى على الوجهين .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر منه صحة وجهيه الأخيرين عن يحيى ، لتعدُّد رواته وقوتهم في يحـيى ، ولأنَّ يحـيى مكـثر ، يحمل مثله هـذه

الطُّرق ، وبالوجهين يقوى هذا الحديث من رواية يحـيى ابن أبي كثير له . أما الوجه الأول فالأقرب ضعفه .

وللحـديث طـرق أخـرى عن أبي هريـرة - أخرجه مسـلم في صحيحه (352) عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ عنه .

وله شـاهدان عن زيد بن ثـابت وعائشة رضي الله عنهما - أخرجه مسلم في صحيحه (351و353) ، ثم أورد بعده أحاديث تدل على عدم الوجوب .

85. الحديث الثالث

وسئل عن حديث يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سـلمة عن أبي هريرة عن النَّبي : » إذا قال الرجل لأخيه : يا كافر ، فقد باء بها أحدهما « .

فقال : » يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

فـــرواه النَّضْـــر بن محمد عن عكرمة بن عمَّار عن يحيى عن الله بن يزيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

ووقفه أبو حذيفة عن عكرمة .

وغــيره يرويه عن يحــيى عن أبي ســلمة عن أبي هريرة ، ولا يذكر بينهما أحداً .

ويشبه أن يكـون النَّضْـر بن محمد حفظه عن عكرمة «[642] .

642(?) العلل (ج2/ل142)(8/33) .

التَّخْرِيج

- رواية النَّضْـــر أخرجها الطَّبراني في الأوسط (5/24) والحـــارث بن أبي أســـامة في المســـند وأبو نعيم في المستخرج – كما في فتح البـاري لابن حجر (10/631)ـ – وعلَّقها البخاري في الجامع الصَّحيح كتاب الأدب / باب 73 (6103) عن عكرمة .
- ورواية أبي حذيفة أخرجها الإسماعيلي في مسـتخرجه كما في فتح الباري (10/631) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه علي بن المبـارك عن يحـيى عن أبي سـلمة عن أبي هريرة – أخرجه البخاري في الجامع (6103) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحيى في إسناد هذا الحديث إلى أبي هريرة ، أهو بواسطة عبد الله ابن يزيد الأعور عن أبي سلمة . أم عن أبي سلمة مباشرة كما هي الجادَّة ؟ وجهان اثنان .

الوجه الأول :- بالواسطة رواه عكرمة بن عمَّار ، مرفوعـاً – في رواية النضر ابن محمد اليمامي . وموقوفاً في رواية أبي حذيفة موسى بن مسعود النَّهدي ، وهو صدوق سَـيِّء الحفظ – التَّقـريب (7159)ـ ، فرواية النَّضر أصـحُّ لأنَّه ثقة – التَّقـريب (7198) ، وقد أخرج مسلم بها حديثاً آخر يأتي بعد قليل .

الوجه الثـاني :- رواه علي بن المبـارك فأسـقطه ، وهو ما اختاره البخاريُّ ، وتعقَّبه الـدَّارقطنيُّ برواية عكرمة الـتي علَّقها البخاري بعد رواية علي .

وقد أجاب ابن حجر على الـدَّارقطنيِّ بقوله : « فهو عنـده على الاحتمال » - هدي الساري (ص537) .

وقال أيضاً : « ودلَّ صنيع البخاري على أنَّ زيـادة عبد الله بن يزيد بين يحــيى وأبي ســلمة في هــذه الرِّواية المعلَّقة لم تقدح في رواية علي بن المبـارك عن يحـيى بـدون ذكر عبدالله ابن يزيد عنـده ، إما لاحتمـال أن يكـون يحـيى سـمعه من أبي سـلمة بواسـطة ثم سـمعه من أبي سـلمة ، وإما أن يكـون لم يعتدَّ بزيادة عكرمة بن عمَّار لضعف حفظه عنده .

وقد اســتدرك الــدَّارقطني عليه إخراجه لرواية علي بن المبــارك ، وقــال : يحــيى بن أبي كثــير مــدلس ، وقد زاد فيه عكرمة رجلاً ، والحقُّ أنَّ مثل هذا لا يُتعقَّب به البخــاريُّ لأنَّه لم تخـفَ عليه العلَّة ، بل عرفها وأبرزها وأشـار إلى أنها لا تقـدح ، وكان ذلك لأنَّ أصل الحديث معروف ومتنه مشـهور مـروي من عـدَّة طـرق ، فيسـتفاد منه أنَّ مـراتب العلل متفاوتة ، وأنَّ ما ظـاهره القـدح منها إذا انجـبر زال عنه القـدح ، والله أعلم » - الفتح (10/631) .

وتـرجيح الـدَّارقطني هنا فيه نظر ، ولعـلَّ الأَقْـرَبَ تـرجيحُ رواية من أســقط عبد الله ابن يزيد كما فعل عليٌّ ، واختــاره البخاريُّ ، وذلك لقرائن منها :-

1) أنَّ رواية يحيى بن أبي كثير عن عبد الله نـادرة ، فلم يسـند له من أصـحاب الكتب السِّـتَّة سـوى أبي داود في السُّـنن (3353) .
2) أنَّ عكرمة ضعيف في يحيى كما سبق (ص481) .
3) أنَّه قد اختلف عليه في رفعه ووقفه مما يدلُّ على اضطرابه فيه .
4) أنَّ عليــاً من كبــار أصــحاب يحــيى الثِّقــات كما ســبق (ص471) .

5) أنَّ النَّضْر قد روى عن عكرمة عن يحيى - حديثاً آخر – مثل رواية علي ، أي عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، بدون واسطة – أخرجه مسلم في صحيحه (135) .

فكلُّ هذه القرائن تؤيد اختيار البخاريِّ لا الدَّارقطني .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر منه صحةُ رواية علي بن المبارك بإسقاط عبد الله من السَّند كما اختاره البخاريُّ ، وفي ترجيح الدَّارقطني نظر لما سبق بيانه .

وقد جاء حديث أبي هريرة من طريق آخر بنحوه ، رواه عنه أبو المهزَّم مرفوعاً بلفظ : « لا يجتمع رجلان في الجنة أحدهما قال لأخيه : يا كافر » - أخرجه إسحاق في المسند (1/435) .

وأبو المهزَّم : متروك – التَّهذيب (8463) ، فهذه الرواية لا يعتدُّ بها ، والعبرة بما في الصحيح .

86. الحديث الرابع

وسئل عن حـديث أبي سـلمة عن أبي هريـرة كـان رسـول الله إذا أفطر عند قـوم قـال : » أفطر عنـدَكم الصَّائمون ، وأكل طعامكم الأبرار ، وزارتكم الملائكة « .

فقال : » يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

فرواه بن مُرَّة عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

والصَّواب عن يحيى عن أنس ...

- رواه هشام الدَّسْتَوائي عن يحيى «[643] .

643(?) العلل (ج2/ل142)(837) .

التَّخْرِيج

◆ رواية الخليل أخرجها الدَّارقطني في الأفـراد (5/326) وتمَّام في فوائـده (902)ـ ، وعلَّقه أبو نعيم في الحلية (3/72) .

◆ ورواية هشــام أخرجها ابن أبي شــيبة في المصــنَّف كتاب الصِّيام / باب ما قَالُوا في الصائم إذا أفطر ما يقـول (2/344) وأحمد في المســند (3/118و201) والــدَّارمي في كتاب الصوم / باب دعاء الصـائم ... (1779) وعبد بن حميد (1234) – كلهم في مســانيدهم – والنَّســائي في الكبرى كتاب الدُّعاء / بـاب 8 (4/202) وفي كتـاب عمل اليوم / باب 87 (6/81) وأبو يعلى في المسـند (7/291) والطَّبراني في الأوسط (1/99) وفي الــــــدُّعاء (922) والحــاكم في المعرفة (ص117) والــبيهقي في الكــبرى الصِّيام كتاب / باب 52 (4/403) وابن عساكر في معجمه (2/773) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه الأوْزاعي عن يحــيى بن أبي كثــير عن أنس – أشار إليه أبو نعيم في الحلية (3/72)ـ ، وأخرجه ابن حبَّان في الثِّقات (8/269) .

◆ ورواه الأوْزاعي أيضــاً عن يحــيى بن أبي كثــير عن القاسم بن محمد عن عائشة – أخرجه الطَّبراني في الدُّعاء (926) .

◆ ورواه هشام بن حَسَّان عن يحيى قال حُدِّثت عن أنس – أخرجه ابن المبـارك في الزهد (1099) والنَّسـائي في الكبرى (6/82) وأبو نعيم في الحلية (3/72)ـ ، ورجَّح ابن حجر أنه الدَّسْتَوائي في النُّكت الظـراف (1/431-تحفـة) .

وقــال أيضــاً : « قوله : ابن حَسَّــان ، غلط ابن كــوثر أو شيخه » - إتحاف المهـرة (2/381) . كـذا قـال ابن حجر ، وهو غـريب ! فالرِّواية في كتـاب متقـدَّم على ابن كـوثر – شيخ أبي نعيم - وشيخه ، وهو الزهد لابن المبارك قال فيه : « ابن حَسَّان » !

الدِّرَاسَة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث .
فكل أصحاب يحيى الكبار رووه عنه عن أنس .
كذا رواه كُلٌّ من :-

1. هشام الدَّسْتَوائي (ص474) .
2. الأوْزاعي (ص467) . في وجه عنه ، وفي آخر جعله عن يحــيى بن أبي كثــير عن القاسم عن عائشة ، وقــال ابن حجر عن ذلك : « وخالف الجميعَ الأوْزاعيُّ » فذكره ، ولم يشر إلى الوجه الســابق عنه – النُّكت الظــراف (1/431-تحفة) .
3. هشــام بن حســان ، وهو ثقة ، كما تقــدَّم (ص481) . وروايته صريحة في الإبهام .

وخالفهم في يحيى خليلُ بن مرة ، رواه عن يحـيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .
وهذا الوجه ضعيف لقرائن منها :-

1) أنَّ الخليل ضعيف عموماً وخصوصاً في يحـيى . قـال ابن حبَّان بعد ذكــره لحـديث هـذا : « روى عن يحــيى بن أبي كثـير عن أبي سـلمة عن أبي هريـرة نسـخة طويلة كلها مقلوبة » - المجــروحين (1/282)ـ ، بينما قــال أحمد بن صــالح المصــري : « ما رأيت أحــداً يتكلَّم فيه ، ورأيت أحاديثه عن قَتادة ويحيى ابن أبي كثير صحاحاً » وقد تقدَّم هذا النَّقل (ص206) .

2) سلوكه للجادة المشهورة عن يحيى .
3) مخالفته الأثبات عن يحيى .
4) أنه واحد مقابل للجماعة .
5) الاختلاف عليه ، فقد ذكر الـــدَّارقطني في علله (8/37) أنَّ بعضــهم رواه عنه كرواية البــاقين ، وأنَّ طلحة بن زيد هو الذي تفرَّد بهـذا الوجه عنه ، وطلحة مـتروك كما سـبق (ص494) ، ثم رجح الـــدَّارقُطنيُّ عنه رواية من رواه عن أنس .

وقد أعلَّ الحـديث عن أنس جماعـةٌ من أهل العلم منهم أبو زرعة - فيما نقله عنه ابن أبي حـاتم – حيث قـال : « حديثه عنه مرسل أصح ، وهذا وهم ، يعـني المرفـوع » - المراسـيل (906و907) . وأعلَّه الحـاكم برواية ابن حَسَّـان – المعرفة (ص 117و118) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الـدَّارقطني إما رواه يحـيى بن أبي كثـير عن أنس ، وهـذا منقطع لأن يحـيى لم يسـمع من أنس كما ســبق في ترجمته (ص461) . ونصَّ عليه في خصــوص هــذا الحديث النَّسائي في الكبرى (4/202) عَقِبَ روايته ، وكذا قـال الـبيهقي : « هـذا مرسل ، لم يسـمعه يحـيى بن أبي كثـير عن أنس ، إنَّما سمعه من رجل من أهل البصرة يقـال له : عمـرو بن زينب ، ويقال : ابن زينب عن أنس » - الكبرى (4/403) . وتابع يحيى بنَ أبي كثـير في هـذا الحـديث عن أنس : ثـابتٌ – أخرجه عنه أبو داود في السُّـنن كتـاب الأطعمة / بـاب الـدُّعاء لربِّ الطعام (3850) .

87. الحديث الخامس

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة قيل للنبي : » إنَّ اليهود تقول : إنَّ العزل هو المؤودة الصُّغرى ! فقال رسول الله : كذبت اليهود ، لو أراد الله خلقاً لم يستطع عزلها « .

فقال : » يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

فرواه عن أبي عامر الخزاز عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

ووهم فيه .

- إنَّما رواه يحيى عن [محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن] أبي مطيع بن رفاعة عن أبي سعيد الخدري ... «[644] .

644(?) العلل (ج2/ل143)(8/41) زما بين قوسين سقط من الأصل .

التَّخْرِيج

◆ رواية معتمر أخرجها الـــبزَّار في المســـند (1/171-زوائده) والنَّسائي في الكبرى كتاب عشـرة النسـاء / بـاب العـــــزل (3/341) وأبو يعلى في المســـــند (10/405) والدَّارقطني في الغرائب (5/330-أطرافه) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه أبو إسـماعيل القنـاد عن يحـيى بن أبي كثـير عن محمد بن عبد الـــــــرحمن عن أبي مطيع رفاعة عن أبي ســـعيد الخـــدري – أخرجه ابن أبي عاصم في الســـنة (377) والنَّسائي في الكـبرى (5/341) والمـزِّي في تهذيبه (8/430) .

◆ ورواه علي بن المبــارك عن يحــيى بن أبي كثــير عن محمد بن عبد الـــــــرحمن عن أبي مطيع رفاعة عن أبي ســـعيد الخـــدري – أخرجه أحمد في المســـند (3/33) والبخــاري في الكــنى (ص31) والنَّســائي في الكــبرى (5/341) والطَّحاوي في شرح المعاني كتاب النِّكـاح / بـاب العزل (3/31) .

◆ ورواه معاوية بن ســلام عن يحــيى بن أبي كثــير عن محمد بن عبد الـــــــرحمن عن أبي مطيع رفاعة عن أبي سعيد الخدري – أشـار إليه البخـاري في الكـنى (ص31) وابن أبي حاتم في الجرح (9/371) .

◆ ورواه حــرب بن شــدَّاد عن يحــيى بن أبي كثــير عن محمد بن عبد الـــــــرحمن عن أبي مطيع رفاعة عن أبي سـعيد الخـدري – أخرجه أشـار إليه البخـاري في الكـنى (ص31) .

- ورواه هشـام الدَّسْـتَوائي عن يحـيى بن أبي كثـير عن محمد بن عبد الـــرحمن عن أبي رفاعة عن أبي ســـعيد الخدري – أخرجه ابن طهمان في مشيخته (92) ومسدَّد في المسـند كما في إتحـاف الخـيرة (4/544) وأحمد في المســند (3/51و53) والنَّســائي في الكــبرى (5/341) والطَّحاوي في شرح المعاني (3/31) .
- ورواه أبـان عن يحـيى بن أبي كثـير عن محمد بن عبد الرحمن أن رفاعة حدثه عن أبي سعيد الخدري – أخرجه أبو داود في السُّنن كتاب النِّكاح / باب ما جاء في العزل (2164) والبيهقي في الكبرى كتاب النِّكاح / بـاب العـزل (7/375) .
- ورواه معمر عن يحيى بن أبي كثـير عن محمد بن عبد الرحمن عن جـابر – أخرجه التِّرمـذي في الجـامع كتـاب النِّكـاح / بـاب ما جـاء في العـزل (1136) – وصـحَّحه – والنَّسائي في الكبرى (3/340) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحـيى بن أبي كثـير في إسـناد هـذا الحـديث على ثلاثة أوجه ، ذكر الدَّارقطني منها وجهين اثنين :-

<u>الوجه الأول</u> :- رواه جماعة عن يحـــيى بن أبي كثـــير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبـان عن أبي مطيع - وقيل رفاعة ، وقيل أبي رفاعة – عن أبي سعيد الخدري .

وعلى هـذا الوجه أكـثر أصـحاب يحـيى ، وإن اختلفـوا في تحديد اسم الرَّاوي عن أبي سعيد الخدري ، وأكثرهم كنَّاه بـأبي مطيع ، وهو ما رجَّحه البخـاريُّ في الكـنى (ص31)ـ ، كما أنَّ أكثرهم سمَّاه رفاعة ولا يؤثِّر هذا في الحديث شيئاً .

وممن روى هذا الوجه الثاني عن يحيى بن أبي كثير :-

1. أبو إســماعيل القنَّاد ، وقد تقــدَّم حاله (ص428) ، وقد اعتمد النَّسائيُّ عليه عن يحيى في عدة أحاديث .
2. علي بن المبارك (ص471) .
3. معاوية بن سلام ، ثقة ذكـره أحمد في أصـحاب يحـيى ، وقال : « حرب ومعاوية ابن سـلام ثقتـان » ، وقـال أحمد والعجلي بأنه دفع إلى يحيى بن أبي كثير كتاباً فيه أحاديث زيد بن سـلام ، ولم يقـرأه ، ولم يسـمعه منه » - الثقـات للعجلي (1823-ترتيبـــه) وتـــاريخ دمشق (59/43و44) والتَّهذيب (4/108) . وقال الغلابي عن ابن معين : « قدم معاوية بن سلام على يحيى بن أبي كثير فأعطاه كتاباً فيه أحاديث زيد بن سلام ، فرواه ولم يسمعه منه » - الكفاية (ص384) ، وقد أخرج له أصحاب الكتب السِّتَّة عن يحيى بن أبي كثير .
4. حرب بن شدَّاد (ص471) .
5. هشام الدَّسْتَوائي (ص474) .
6. أبان بن يزيد (ص123) .

الوجه الثـاني :- رواه أبو عـامر صـالح بن رسـتم الخـزاز البصري عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

وأبو عـامر مختلف فيه ، فقـال ابن معين : « ضـعيف » ، وقـــال أبو حـــاتم : « يكتب حديثه ، ولا يحتج به » ، وقـــال الدَّارقطني : « ليس بالقوي » ، وقال أحمد : « صالح الحـديث » ، وقال أبو داود السجسـتاني والطَّيالسي وابن وضـاح: « ثقة » ، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات ، وقال ابن عدي : « لا بأس به » ، فالرَّجل كما قال أحمد : صالح ، مالم يخالف فيضعف أمـره .

وروايته هذه مرجوحة بقرائن منها :-
1. الاختلاف فيِ حاله كما سبق بيانه .
2. مخالفته كلَّ أصحاب يحيى الحفَّاظ .

3. سلوك الجادَّة .
4. أنَّ أبا سلمة إنَّما رواه مرسلاً كما رواه عنه أبو الزُّبير – أخرجه البغـــوي في مســـند ابن الجعد (2/943)ـ ، فتوهيم الدَّارقطني له واضح .

الوجه الثالث :- تفرد به معمر عن يحـيى بن أبي كثـير عن محمد بن عبد الرحمن عن جـابر ، وهـذا الوجه لم يعـرج عليه الـدَّارقطنيُّ ، وأعلَّه أبو حـاتم الـرَّازي بقوله : «حـديث هشـام الدَّسْتَوائي أشبه من حديث معمر » - العلل لابنه (1/437) .

وهذا الوجه ضعيف لقرائن منها :-

1. أنَّ هشاماً أثبت من معمر في يحيى كما قـال أحمد ، وقد سبق (ص473).
2. مخالفته أصحاب يحيى الحفَّاظ .
3. أنه واحد مقابل لجماعة .
4. أنَّ له وهماً آخر بهذا الإسناد عند أبي داود في السُّنن (1228)ـ ، حيث قال : « غـير معمر لا يسـنده » . مما يدلُّ على ضعفه في هذه السِّلسلة .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني لا يصح من مسند أبي هريـرة ، كما إنه لا يصح من مسند جابر بن عبد الله . والصَّواب أنه من حـــديث أبي ســـعيد الخـــدري ، وأبو مطيع لم أجد - بعد البحث - فيه جرحاً أو تعـديلاً ، وقـال الـذهبيُّ : « لا يعـرف » - الميزان (4/574)ـ ، وقال ابن حجر : « مقبول » - التَّقـريب (1962) ، فالسند فيه ضعف .

وقد تابع يحيى بنَ أبي كثيرٍ على هـذا الحـديث : يحـيى بنُ ســعيد الأنصــاري – أخرجه الطَّبراني في الأوسط (7/345)ـ ، وفي ســـنده خارجة بن مصـــعب السَّرخسي ، وهو مـــتروك – التَّقريب (1622) ، فهذه المتابعة لا تصحُّ أصلاً .

وتـابع أبا مطيع عليه موسى بنُ وردان – أخرجه الطَّحـاوي في شرح المعاني (3/31) ، وسنده حسن ، فالحديث جيِّد .

88. الحديث السادس

وسـئل عن يـروى عن أبي سـلمة عن أبي هريـرة عن النَّبي : » المؤمن غرٌ كريم ، والفاجر خِبٌ لئيم « .

فقال : » يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

فـــــــرواه حجَّاج بن الفرافصة وبشر بن رافع عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

- ورواه أسامة بن زيد عن رجل من بلحارث عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة مرسلاً «[645] .

645(?) العلل (ج2/ل144)(47/8-48) .

التَّخْرِيج

- رواية حجَّاج أخرجها أبو يعلى في المسند (4/402) والطُّحاوي في المشكل (8/150) وأبو نعيم في الحلية (3/110) والحاكم في المستدرك (1/43) والقضاعي في مسند الشهاب (133) والبيهقي في الكبرى كتاب الشهادات / باب بيان مكارم الأخلاق (10/328) وفي الشعب (6/269و270) .
- ورواية بشر أخرجها البخاري في الأدب المفرد باب ما ذكر في المكر (418) وأبو داود في السُّنن كتاب الأدب / باب في حسن العشرة (4757) والتِّرمذي في السُّنن كتاب البر / باب ما جاء في البخل (1964) – وقال : غريب – وأبو يعلى في المسند (10/401) والعقيلي في الضُّعفاء (1/141) وابن حبَّان في المجروحين (1/188) والحاكم في المستدرك (1/43و44) وابن بشران في أماليه (374و808) والبيهقي في الشعب (6/270) .
- ورواية أسامة أخرجها ابن المبارك في الزهد (631) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحيى لهذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث على وجهين اثنين ، لم يرجح الدَّارقطني بينهما بشيء .

<u>الوجه الأول</u> :- رواه اثنان عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، كذا رواه :-

1- حجَّاج بن الفرافصة ، وقد اختلف في حاله فقـــال ابن معين : « لا بأس به » ، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات ، وقال أبو زرعة : « ليس بالقوي » ، وقال أبو حاتم : «شـيخ صـالح متعبد » - التَّهذيب (1/360) . وقرَّب هذه الأقوال ابنُ حجر بقوله عنه : « صدوق عابد يهم » - التَّقريب (1142) .

2- بشر بن رافع الحـــارثي ، وهو ضـــعيف – التَّقـــريب (691)ـ ، وقال ابن حبَّان : « يأتي بالطَّامـات عن يحـيى بن أبي كثير ، موضوعة » - التَّهذيب (1/227) .

ويظهر أنَّ التِّرمذي يضعِّف هذا السَّند حيث سبق قوله : « غريب » ، وقال العقيليُّ بعد تخريجه أحـاديث لبشر : « وكلُّها لا يتابع عليها بشر بن رافع إلا من هو قـريب منه في الضَّـعف » - الضُّعفاء (1/141) .

ويظهر كـذلك أنَّ حجاجـاً وهم في قوله "عن يحـيى" هنا ، لأنَّه قد رواه مـــرة أخـــرى عن رجل عن أبي ســـلمة عن أبي هريرة ، بدون ذكر يحيى – أخرجه أحمد في المسند (2/394) وأبو داود في السُّـنن (4757) وأبو الشَّـيخ في الأمثـال (159) وغيرهم .

ولعـلَّ هـذا اختلاف على حجَّاج أو اضَّـطراب منه ، وهـذا الرَّجل المبهم هنا يحتمل أنَّه بشر بن رافع .

<u>الوجه الثـاني</u> :- رواه أسـامة بن زيد - رجل من بلحـارث - عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سـلمة مرسـلاً . وبشر بن رافع من بلحارث كما سبق قبل قليل ، فلعله هذا .

وبهـذا الوجه أعـلَّ الحـاكم هـذه الرِّواية في كتابه معرفة علوم الحديث (ص117) .

وأسامة بن زيد اثنـان يـروي عنهما ابن المبـارك ، وكلاهما ضعيف – التَّهذيب (1/107و108)ـ ، ولم يتبين لي أهو العـدوي أم الليثي .

ولم يرجِّح الدَّارقطني هنا شيئاً ، ولعل هذا لظهور الضَّعف على الوجهين .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر أنَّه لا يصحُّ عن أبي هريـرة ، لضـعف بشر واضـطراب حجَّاج فيه ، وإرسـاله عن يحـيى ضـعيف أيضـاً كما سبق ، ولم أجد - بعد البحث - له شاهداً قوياً .

أما معناه فقـال الطَّحـاوي : « الغِـرُّ في كلام العـرب : هو الـذي لا غائلة معه ، ولا بـاطن له يخـالف ظـاهره ، ومن كـانت هـذه سـبيله ، أمن المسـلمون من لسـانه ويـده ، وهي صـفة المؤمنين ، ووجدنا الفـاجر ظـاهره خلاف باطنه ، لأنَّ باطنه هو ما يكره ، وظاهره فمخالف لذلك ، كالمنافق الـذي يظهر شـيئاً غير مكـروه منه وهو الإسـلام الـذي يحمـده أهله عليه ، ويبطن خلافه وهو الكفر الذي يذمُّه المسـلمون عليه ، فكـان مثل ذلك الخِبُّ ... » - المشكل (8/152) .

89. الحديث السابع

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن النَّبي : »المتعجِّل إلى الجمعة كالمهدي جزوراً ، ثم كالمهدي بقرة ، ثم كالمهدي شاةً « .

فقال : » يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

فرواه الأوْزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النَّبي .

وقال شيبان وعكرمة عن يحيى عن علي بن سلمة عن أبي هريرة موقوفاً .

ويشبه أن يكون هذا أصحُّ «[646] .

646(?) العلل (ج2/ل144)(8/48) .

التَّخْرِيج

- رواية الأوْزاعي أخرجها أبو محمد الدَّارمي في المسند كتـاب الصَّـلاة / بـاب فضل التهجـير إلى الجمعة (1551) والبخـــاري في تاريخه الكبـــير (6/276) وأبو يعلى في المسند (10/393) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الجمعة / باب 36 (3/133) وابن عبد البر (22/26) .
- ورواية شـــيبان أشـــار إليها البخـــاري في الكبـــير (6/276) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه هشـام الدَّسْـتَوائي عن يحـيى بن أبي كثـير عن علي بن سـلمة القرشي أنه سـمع أبا هريـرة موقوفـاً – أخرجه البخاري في الكبير (6/276) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحـيى بن أبي كثـير في إسـناد هـذا الحـديث على وجهين اثنين :-

الوجه الأول :- رواه جماعة عنه عن علي بن ســـلمة عن أبي هريرة موقوفاً . كذا رواه كُلٌّ من :-

1. شيبان (ص467) .
2. عكرمة بن عمَّار (ص481) .
3. هشام الدَّسْتَوائي (ص474) .

الوجه الثاني :- رواه الأوْزاعي عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، فخالف الجماعة في يحيى .

وهذا الوجه رجَّحه الدَّارقطني عن يحيى ولعل ذلك لقرائن منها :-

1. مخالفته لرواية الجماعة الحفَّاظ من أصـــحاب يحيى .
2. أنَّ الأوْزاعي له أوهــام عن يحــيى كما ســبق (ص467) .
3. سلوك الجادَّة ، لكثرة ما روى يحيى بهـذا السَّـند .
4. أنَّ الوجه الأول ليس بالمشــهور ، فــالوهم فيه من جماعة غير وارد .
5. اشـتباه اسم علي بن سـلمة بكنية أبي سـلمة ، فلعل الأوْزاعي سبق لسانه فيما قال .

ولذا رجَّح الدَّارقطنيُّ وقفه من الوجه الثاني ، وسـبقه إلى ذلك أبو حـاتم فقـال عن رواية الأوْزاعي : « هـذا عنـدي غلط ، لأنَّ النَّاس يروونه عن يحيى عن علي بن سلمة عن أبي هريـرة موقوف » - العلل لابنه (1/201) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال أبو حاتم والدَّارقطني إنَّما رواه يحـيى بن أبي كثير عن علي بن سلمة عن أبي هريـرة موقوفـاً . وعلي هـذا ذكـره ابن حبَّان في الثِّقـات ، وقـال عنه ابن المـديني : « مجهول ، ما روى عنه غير يحيى » - اللسان (4/273) .

وقد تقـدَّم (ص462) أنَّ أبا حـاتم قـال عن يحـيى بن أبي كثير إنه لا يروي إلا عن ثقة . فهذا السَّند لا بأس به .

وقد جـاء الحـديث عن أبي هريـرة من طريق آخر ، رواه عنه أبو صالح – أخرجه البخاري (881) ومسلم (850) .

90. الحديث الثامن

وسـئل عن حـديث أبي سـلمة عن أبي هريـرة عن النَّبي : » [illegible] « .

[illegible] : » [illegible] .

فـرواه أيـوب بن عتبة عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

وخالفه معمر وهشام الدَّسْتَوائي وعلي بن المبارك ، رووه عن يحـيى بن أبي كثـير عن ضَمْضَـم بن جَـوْس عن أبي هريرة .

[illegible] «[647] .

647(?) العلل (ج2/ل144)(8/49) .

التَّخْرِيج

◆ رواية أيوب أخرجها البزَّار في المسند كما في حاشـية العلل للدارقطني (8/49) .

◆ ورواية معمر أخرجها الطَّيالسي (2438) وعبد الرزاق في مصـنفه كتـاب الصـلاة / بـاب قتل الحيـات (1/449) وأحمد (2/233و248و 255و284و490) وابن ماجة في السُّنن كتاب إقامة الصَّلاة / باب 146 (1245) والنَّسـائي في الصُّـغرى كتـاب السـهو / بـاب قتل الحية (3/10) والكـبرى كتـاب صـفة الصَّـلاة / بـاب العمل في الصَّـلاة (1/358) وابن الجـارود في المنتقى (213) وابن خزيمة في صـحيحه كتـاب الصَّـلاة / بـاب 313 (2/41) والعقيلي في الضُّعفاء (2/237) وابن حبَّان في التَّقاسـيم (6/115- إحسان) والحاكم في المستدرك كتاب الصَّلاة (1/256) .

◆ ورواية هشـام أخرجها أبو محمد الـدَّارمي في مسـند كتـاب الصَّـلاة / بـاب قتل الحية (1512) والنَّسـائي في الصُّغرى (3/10) وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (697و 698و837و8388) .

◆ ورواية علي أخرجها الطَّيالسي (2539) وأحمد (2/473و475) – كلاهما في المسـند – وأبو داود في السُّـنن كتـاب الصَّـلاة / بـاب العمل في الصَّـلاة (918) والتِّرمـذي في الجـامع كتـاب الصَّـلاة / بـاب 170 (390) وصـحَّحه ، والبَـرْذَعي في أجوبة أبي زرعة له (2/754) وابن حبَّان في التَّقاسيم (6/116 -إحسان) وابن عدي في الكامل (6/309) وابن عساكر في تاريخه (34/161) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحـيى لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف علي يحــيى في إســناد هــذا الحــديث على وجهين اثنين :-

الوجه الأول :- رواه جماعة من أصحاب يحيى بن أبي كثير عنه عن ضَمْضَم بن جَوْس عن أبي هريرة . وهذا السَّند صــحيح .

ووصف ابن عــدي هــذا الحــديث مع حــديثين آخــرين بأنها مستقيمة – الكامل (6/309) ، وليحيى بهذا السَّند حـديث آخر في السُّــنن كما في تحفة الأشــراف (10/117) ، وســرد الــدَّارقطني لضمضم عن أبي هريــرة اثــني عشر حــديثاً في الأفراد كما في أطرافه (5/207) ، وذكر هذا منها .

وهذا الوجه رواه عن يحيى كُلٌّ من :-

1. معمر (ص473) .
2. هشام الدَّسْتَوائي (ص474) .
3. علي بن المبارك (ص471) .

وهـذا الوجه رجحه الـدَّارقطني ، وسـبق إلى ذلك العقيليُّ فقال عنه : « هذا أولى » - الضُّعفاء (2/237) .

الوجه الثاني :- رواه أيوب بن عتبة عن يحيى بن أبي كثـير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، فخالف كل من تقدَّم في يحيى ، وما رواه مرجوح لقرائن منها :-

1. أن أيوب بن عتبة ضعيف كما سبق (ص480) .
2. أنه واحد مقابل جماعة من الحفَّاظ .

3. سلوك الجادَّة لكثرة ما روى يحيى بهذا السَّند الذي أتي به .
4. أن إسـناد الوجه الأول قليـلٌ وروده ، فـالوهم فيه من قبل جماعة بعيد جداً .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث كما قـال العقيلي والـدَّارقطني ، إنَّما رواه يحـيى بن أبي كثير عن ضمضم عن أبي هريـرة ، وهـذا سـند صـحيح كما سبق ، ورواية أيوب وهمٌ منه .

91. الحديث التاسع

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن النَّبي : » أنَّه بينما هو قائم يخطب إذ قرأ رسول الله آية من القرآن فقال زيد بن كعب أو أُبي بن كعب وهو جالس مع أبي ذر : يا أبا ذر ! متى أنزلت هذه الآية فلم يكلمه ثم سأله الثانية فلم يكلمه فلما صلى قال : يا أبا ذر ما منعك أن تكلمني أتحقرني قال لا ولكن ليس لك من صلاتك إلا ما لغوت فقال رسول الله : صدق أبو ذر ليس لك من صلاتك إلا ما لغوت « .

فقال : » ... وأما يحيى بن أبي كثير .

- فرواه معاوية بن سلام عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة .
- قال ذلك محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن بشر عنه .
- وخالفه بشر بن موسى فرواه عن يحيى بن بشر ولم يذكر أبا هريرة .
- ورواه الأوْزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة قال دخل أبو ذر ولم يذكر أبا هريرة «[648] .

648(?) العلل (ج2/ل144)(50/8-51) .

التَّخْرِيج

لم أجد - بعد البحث - تخريجـــاً للروايـــات الـــتي ذكرها الدَّارقطني .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحـيى لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحيى في إسناد هذا الحديث .

فالأوْزاعي رواه عنه عن أبي سلمة مرسلاً .

ورواه يحــيى بن بشر عن معاوية بن ســلام عن يحــيى بن أبي كثــير عن أبي ســلمة ، ثم اختلف على ابن بشر في وصل وإرساله .

فوصـله عنه محمد بن إبـراهيم بن عثمـان بن أبي شـيبة ، وهو ثقة – التَّقـريب (5732) . وخالفه بشر بن موسى فأرسـله عنه . وبشر هذا وثقه الدَّارقطني والخطيب في تاريخه (7/86و 87) .

ويحيى بن بشر الحريري ثقة – التَّهذيب (4/344) .

ويظهر أنَّ الوجهين محفوظان عن يحيى بن بشر - لتقارب الوجهين في القوة – ، وأنه مرةً أرسله ، ومرة وصله .

ورواية الأوْزاعي لعلها أقوى عن يحيى لقرائن منها :-

1- أنَّ الأوْزاعي من أصحاب يحيى الكبار ، على أوهام له عنه كما سبق (ص467) .

2- أنَّ رواية معاوية (ص523) قد اختلف عليها في يحيى ، والاختلاف على الراوي قرينة على ترجيح غيره عليه .

3- أن معاوية ليس هو في يحـيى بن أبي كثـير بـالكبير كالأوْزاعي ، فروايته - هنا - مرجوحة .

ورجَّح الدَّارقطني - بعد ذكر رواية يحيى ومحمد بن عمـرو عن أبي سلمة - جانبَ الإرسال ، فقـال : « والمرسل أصح » - العلل (8/51) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث يظهر أنه كما قـال الـدَّارقطني ، إنَّما رواه يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سـلمة مرسـلاً ، وله طريق آخر عن أبي سـلمة عن أبي هريـرة ، رواه عنه محمد بن عمـرو وأعله الدَّارقطني في الموضع نفسه ، فالحديث ضعيف .

وللحديث عدة شواهد يتقوى بها ، منها ما رواه :-

1. أُبيُّ بن كعب نحـوه – أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (5/143) وابن ماجة في السُّنن (1/352) ، وصحح إسناده البوصيري في زوائده (402) .
2. أبو ذر الغِفاري – أخرجه ابن خزيمة في صـحيحه (3/154) والـبيهقي في الكـبرى (3/311) والضِّـياء في المختـارة (3/343) ، قال ابن حجر : « أظنُّ فيه انقطاعـاً » - إتحـاف المهرة (14/173) .
3. جابر بن عبد الله – أخرجه ابن حبَّان في التَّقاسـيم (7/34- إحسان) .
4. أبو الدَّرداء – أخرجه الطَّحاوي في شرح المعاني (1/367) .

92. الحديث العاشر

وسئل عن حديث عباد بن أوس عن أبي هريرة عن النَّبي : »[illegible] «.

[illegible] : » [illegible] .

- [illegible] الزُّهري [illegible] .
- [illegible] الزُّهري [illegible] .

[illegible] «[649] .

649(?) العلل (ج3/53)(9/28) .

التَّخْرِيج

- رواية يزيد أخرجها ابن أبي حاتم في العلل (1/156) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحـيى لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحــيى بن أبي كثــير في هــذا الحــديث على وجهين اثنين :-

الوجه الأول :- رواه شيبان عنه عن محمد بن عبد الرحمن الزُّهري عن عباد بن أوس عن أبي هريرة .

ومحمد هـذا هو ابن ثوبـان كما جـزم به أبو حـاتم – العلل لابنه (1/156) .

وهو قرشي ثقة – التَّهــذيب (6108) . قــال ابن حجر : « ذكر ابن حبَّان في الثِّقات أنه مولى الأخنسِ بن شريق الثَّقفي ، وكـان الأخنس ينسب زهريـاً ، لأنه كـان من حلفـائهم ، وجـزم جماعة بــأنَّ ابن ثوبــان عــامري ، فلعله كــان ينسب عامريَّاً بالأصالة ، وزهريَّاً بالحلف ، والله أعلم » - الفتح (9/120) .

وقد وقع لشيبان - عن يحـيى بن أبي كثـير عن محمد هـذا منسـوباً لبـني زهـرة - حـديثٌ أخرجه البخـاري في الجـامع (5054) ومسلم (2/814) .

ووقع عند أحمد (2/69) حديث آخر عن شـيبان عن يحـيى بن أبي كثير عن محمد ابن عبد الرحمن – يعني بن ثوبان مولى بني زهرة ... - كذا في المسند .

فهذا يؤكِّد ما ذكر ابن حجر سابقاً .

الوجه الثاني :-رواه يزيد بن سنان عن يحـيى بن أبي كثـير عن ابن شهاب الزُّهري عن عباد بن أوس عن أبي هريرة .
ورجَّح الـدَّارقطني ما رواه شـيبان ، وكـذا أبو حـاتم حيث قــال بعد أن سُــئِلَ عن رواية يزيد بن ســنان : « ليس بينهما الزُّهري » - العلل لابنه (1/156) ، ويعني به ابن شهاب .
ويؤيد ما قَالاه قرائن ، منها :-
1. أنَّ يزيد الرهاوي أبو فروة ضعيف – التَّهذيب (7778) .
2. أنَّ شـيبان من كبـار أصـحاب يحـيى الحفَّاظ كما سـبق (ص467) .
3. أنَّ ابن شـهاب لم يـذكر في شـيوخ يحـيى ، بل ليس له رواية عنه في الكتب السِّتَّة .
4. أنَّ رواية يحـــيى بن أبي كثـــير عن ابن ثوبـــان ليست بالغريبة فهي في الصَّحيح وغيره كما سبق .
5. أنَّ ابن شهاب الزُّهري عنـدَما روى هـذا الحـديث ، رواه بواســطة ســعيد بن المســيب وأبي ســلمة كما أخرجه البخاري في الجامع (648) ومسلم (649) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الـدَّارقطني وغـيره ، إنَّما رواه يحـيى بن أبي كثير عن ابن ثوبـان ، ورواية يزيد وهم منه عليه . وعبَّاد بن أوس سكت عنه البخاري في الكبير (6/33) وابن أبي حاتم في الجرح (6/77) ، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات (5/141) ، ففي الرَّجل جهالة .
وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة في الصَّـحيح ، كما سبق ذكره .

93. الحديث الحادي عشر

وسئل عن حديث أبي هريرة قال رسول الله : « إذا أخذ فليأخذ أحـدكم بيمينه ، وإذا أعطى فليعـطِ بيمينه ، وإذا أكل فليأكل بيمينه « .

فقال : يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

فرواه هشام الدَّسْتَوائي – من رواية زياد بن الربيع اليَحْمُدي – عنه عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سـلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة .

وكذلك قال هقل بن زياد عن هشام بن حَسَّان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

والصَّواب :-

عن يحيى عن عبد الله بن أبي قَتادة عن أبيه «[650] .

650(?) العلل (ج3/ل96)(9/269) .

التَّخْرِيج

- رواية زيــاد أخرجها الــدَّارقطني في الأفــراد (2295- أطرافه) .
- ورواية هقل أخرجها ابن ماجة في السُّـــــنن كتـــــاب الأطعمة / بـاب الأكل بـاليمين (3266) وابن عبد الـبر في التَّمهيد (11/114) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه جرير بن حازم عن هشـام الدَّسْـتَوائي عن يحـيى بن أبي كثير عن عبدالله أبي قَتـادة عن أبيه – أخرجه أبو عَوانة في المســـند (8206) وابن حبَّان في التَّقاســـيم (12/32 -إحسان) .
- ورواه حجَّاج الصَّوَّاف عن يحـيى بن أبي كثـير عن عبد الله بن أبي قَتادة عن أبيه – أخرجه أحمد (5/311) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحـيى بن أبي كثـير في إسـناد هـذا الحـديث على وجهين اثنين :-

<u>الوجه الأول</u> :- رواه اثنان عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وهذان الاثنان هما :-

1. هشام بن حَسَّان (ص481) .
2. هشـــام الدَّسْـــتَوائي (ص474) ، في رواية زيـــاد بن الرَّبيع ، وهو ثقة – التَّقريب (2083) ، وخالفه جرير بن حازم فيه كما سيأتي بعد قليل .

الوجه الثاني :- حجَّاج الصَّوَّاف عن يحيى بن أبي كثـير عن عبد الله بن أبي قَتـادة عن أبيه ، وتابعه على هـذا الوجه هشـام الدَّسْتَوائي - في رواية جرير بن حازم عنه - .

وحَجَّاج ثقة قال عنه أبو حاتم : « سألت علي بن المـديني : من أثبت أصـحاب يحـيى بن أبي كثـير ؟ قـال : هشـام الدَّسْـتَوائي ، قلت ثم من ؟ قـال الأوْزاعي ، وحجَّاج الصَّـوَّاف وحسين المعلم » - شرح العلل (2/487) والتَّهذيب (1/360) .

ورواية جرير عن هشـام الدَّسْـتَوائي غريبة ، لم أجـدها في غير هـذا الحـديث بعد البحث في عـدة كتب مسـندة ، وهو إنَّما يروي عن هشـام بن عـروة عند أحمد في المسـند (6/193)ـ . وجرير (ص247) والدَّسْـتَوائي كلاهما يـروي عن يحـيى بن أبي كثير .

وهـذا الوجه رجحه الـدَّارقطني - كما سـبق بـدون ذكر من رواه عن يحيى ، ويؤيد ترجيحه قرائن ، منها :-

1. أنَّ هذا الوجه أثبت وأقوى في الجملة .
2. أنَّ الوجه الأول جادة مسلوكة ، فالوهم فيها أكثر .
3. أنَّ ليحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قَتادة عن أبيه عـدة أحـاديث في الكتب السِّـتَّة ، كما سـبق (ص484) ، وقد روى حجَّاج بعضـها كما سـبق (ص61) أيضاً .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الـدَّارقطني ، الأقـرب فيه ما رواه حجَّاج عن يحـيى بن أبي كثـير عن عبد الله بن أبي قَتـادة عن أبيه ، وهذا سند صحيح ، والله أعلم .

94. الحديث الثاني عشر

وسئل عن حـديث أبي سـلمة عن أبي هريـرة قـال رسول الله : » [illegible] « .

[illegible] : » [illegible] . [illegible]

- [illegible] .
- [illegible] :-
- [illegible] «[651] .

651(?) العلل (ج3/ل97)(271/9-272) .

التَّخْرِيج

- رواية عبيس أخرجها أبو يعلى في المسـند (10/400) والعقيلي في الضُّعفاء (3/418) – وقال : « ولا يتـابع عليه » - وابن حبَّان في المجـروحين (2/186) وابن عـدي في الكامل (7/90) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحـيى لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحـيى في إسـناد هـذا الحـديث على وجهين اثنين .

حيث رواه عـبيس بن ميمـون عنه عن أبي سـلمة عن أبي هريرة .

وأعله الـدَّارقطني بـوهم عـبيس فيه ، وأنَّ الصَّـحيح عن يحيى بن أبي كثير عنه عن أبي راشد عن عبد الرحمن بن شبل ، ولم يذكر من رواه كذلك عن يحيى .

ويؤيِّد قوله أن عبيسـاً ضـعيف – التَّقـريب (4449)ـ ، واحتمالُ سلوكه الجادَّة ، لكثرة ما روى يحيى بن أبي كثـير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني لا يصح من مسند أبي هريـرة ، ورواية يحـيى عن أبي راشد فيها نظر كما سـبق (ص495) . وسيأتي معناه من شاهد آخر (ص588) .

95. الحديث الثالث عشر

وسئل عن حـديث أبي سـلمة عن أبي هريـرة قـال رسول الله : »[illegible] « .

[illegible] : » [illegible] .

- [illegible] مُؤَمِّلُ [illegible] .
- [illegible] قيل [illegible] .
- [illegible] الغُبَرِي عن [illegible] «(652) .

652(?) العلل (ج3/ل97)(9/273) .

التَّخْرِيج

لم أجد - بعد البحث - تخريجـــاً للروايـــات الـــتي ذكرها الدَّارقطني .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه عمر بن عبد الله بن أبي خثعم عن يحـيى بن أبي كثير عن أبي سـلمة عن أبي هريـرة – أخرجه الـبزَّار في المسند كما في حاشية العلل للدارقطني (9/273) .
- ورواه الضَّـحاك بن مخلد عن هشـام الدَّسْـتَوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي كثير الغُبَرِي عن أبي هريرة – أخرجه أحمد في المسند (2/518) .
- ورواه حجَّاج الصَّوَّاف عن هشام الدَّسْتَوائي عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي كثـير الغُبَـرِي عن أبي هريـرة – أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الأشربة / باب 4 (1985) والنَّسائي في الصُّغرى كتاب الأشربة / باب 19 (5573) .
- ورواه معمر عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي كثـير الغُبَـرِي عن أبي هريـرة – أخرجه عبد الـرَّزَّاق في المصـنَّف كتـاب الأشـربة / بـاب أسـماء الخمر (9/234) وأحمد في المسند (2/279) وفي الأشربة (137) .
- ورواه أبان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي كثير الغُبَرِي عن أبي هريـرة – أخرجه أحمد (2/408) وأبو داود في السُّنن كتاب الأشربة / باب في الخمر مما هي (3670) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحيى في إسناد هذا الحديث وعلى أصحابه على وجهين اثنين :-

الوجه الأول :- روي عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

كذا رواه كُلٌّ من :-

1. أيوب بن عتبة ، وهو ضعيف كما سبق (ص480) ، ولم يجزم الدَّارقطني بالرِّواية عنه .
2. عمر بن عبد الله بن أبي خثعم ، وهو ضعيف أيضاً – التَّقريب (4962) .
3. هشام الدَّسْتَوائي (ص474) - في رواية مؤمل بن إسماعيل - .

ومؤمل كثير الخطأ كما قال أبو حاتم والساجي والدَّارقطني وابن مسعود وابن نصر – التَّهذيب (4/193-194) ، وقد خالفه الضَّحاك كما سيأتي .

فهذا الوجه - كما هو ظاهر - لا يخلو من ضعف .

الوجه الثاني :- رواه جماعة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي كثير الغُبَرِي يزيد بن عبد الرحمن السُّحَيمي عن أبي هريرة .

كذا روى هذا الوجه كُلٌّ من :-

1. حجَّاج الصَّوَّاف (ص545) .
2. معمر (ص473) .
3. أبان (ص484) .
4. هشام الدَّسْتَوائي – في رواية – الضَّحاك بن مخلد - .

والضَّحاك بن مخلد هو أبو عاصم النَّبِيل البصري ، ثقة حافظ – التَّهذيب (2/225) .

فهذه الرِّواية عن هشام الدَّسْتَوائي أثبت وأصحُّ من رواية مؤمِّل .

وهـذا الوجه عن يحـيى بن أبي كثـير أصح وأرجح لقـرائن منها :-

1. أنَّ ليحـيى بن أبي كثـير حـديث آخر بهـذا السَّـند – أخرجه النَّسائي الصُّغرى (4486) .
2. أنَّ رواته أكـثر وأقـوى في خاصـتهم ، وفي يحـيى بن أبي كثير .
3. احتمال سلوك الجادَّة في الوجه الأول .
4. وجود الضَّعف في أسانيد الوجه الأول .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني ، إنَّما رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي كثير الغُبَرِي عن أبي هريرة ، والله أعلم .

96. الحديث الرابع عشر

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريـرة : «
امرأة أتت النَّبي
.»

- حجَّاج
- أبو
- المبارك
- المهاجر

.(653)«

653(?) العلل (ج3/ل97)(274/9-275) .

التَّخْرِيج

- رواية الوليد أخرجها البيهقي في الكبرى كتاب النِّكاح / باب ما جاء في إنكاح الثيب (7/194) .
- ورواية سورة أخرجها أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (822) .
- ورواية زيد أخرجها النَّسائي في الكبرى كتاب النِّكاح / باب البكر يزوجها أبوها وهي كارهة (3/284) وابن عدي في الكامل (4/159) والدَّارقطني في السُّنن كتاب النِّكاح / باب 1 (3527) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحيى لهذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث وإرساله على وجهين اثنين .

الوجه الأول :- رواه جماعة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة موصولاً ، كذا رواه كُلٌّ من :-

1. حجَّاج الصَّوَّاف (ص545) .
2. شيبان (ص467) .
3. بشر بن رافع أبو الأسباط : ضعيف كما سبق (ص528) .

الوجه الثاني :- رواه جماعة أيضاً عن يحيى بن أبي كثير فأرسلوه ، إلا أنهم اختلفوا في وجه الإرسال وعمَّن هو !

1. فمنهم من جعله عن يحـيى بن أبي كثـير عن المهـاجر بن عكرمة ، كذا رواه :-
   1. معمر (ص473) .
   2. أبان العطّار (ص484) .
   3. علي بن المبارك (ص471) .
   4. هشــام الدَّسْــتَوائي (ص474) في وجه عنه . وفي آخر رواه عنه القطان زاد بعد المهاجر : عبد الله بن أبي بكر ، وهو المخزومي المـدني ، تـابعي ، قـال عنه ابن حجر : « صدوق » - التَّقريب (3254) . والمهـاجر فيه جهالة ، وقد تقــدم حاله (ص482) . وعلى كــلٍ هو وجه مرسل رجَّحه الــدَّارقطني عن هشــام الدَّسْــتَوائي، وفي رواية القطَّان نظر لأنها مخالفة لكل الرِّوايات عن يحـيى ، وسـيأتي هـذا السَّند في موضع آخر (ص623) .
2. ورواه أيــوب السـختياني عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سلمة مرسـلاً . كـذا رواه عنه زيد بن حبـان ، وهو ضـعيف – التَّهذيب (1/662) .

وهذا الوجه الأخير الذي رواه أيوب رجَّحه أبو حاتم الـرَّازي فقال بعد رواية شيبان : « لا يَصِلُوْنَ هذا الحـديث ، يقولـون أبو ســلمة عن النَّبي مرسل ، ومرسل أشــبه » - العلل لابنه (1/414) .

ورجَّح الدَّارقطني الوجه المرسل الأول ، ويؤيد ذلك قرائن ، منها :-

1-أنَّ رواة هذا الوجه أثبت وأكثر .
2-أنَّ الوهم فيه من جماعة نادر .
3-احتمــال ســلوك الجــادَّة في الوجه الأول الموصول .
4-أنَّ رواية أيوب السختياني فيها ضعف إليه .
5-أنَّ الثابت عن أبي سلمة إرسال الحـديث كما رواه عنه عبد العزيز بن رفيع – أخرجه

البيهقي في الكبرى (7/194) ، وقال : « هذا هو الصَّحيح ، مرسل عن أبي سلمة » .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني ، إنَّما رواه يحيى بن أبي كثير مرسـلاً ، على خلاف عنه في وجه الإرسـال ، أقـواه ما رواه الجماعة عنه كما سبق ، فالسَّند ضعيف .

وورد الحـديث عن أبي سـلمة من وجه آخر رواه عنه ابنه عمر – أخرجه الـدَّارقُطني في سـننه كتـاب النكـاح / بـاب 1 (3514) ، ورجَّح أرساله أيضاً في العلل (9/275) عقب حديث يحيى بن أبي كثير هذا .

وقد ورد معناه من حديث خَنساء بنت خِـذَام الأنصـارية أنَّ أباها زوجها وهي ثيِّب فكرهت ذلك ، فأتت النَّبي ، فردَّ نكاحها – أخرجه البخاري في الجـامع كتـاب النِّكـاح / بـاب 3 (5138و 5139) .

97. الحديث الخامس عشر

وسئل عن حـديث أبي سـلمة عن أبي هريـرة قـال رسول الله : »[illegible] « ، [illegible] .

[illegible] : » [illegible] .

- [illegible] .
- [illegible] .

[illegible] «(654) .

654(?) العلل (ج3/ل97)(9/276) .

التَّخْرِيج

- رواية الأوْزاعي أخرجها مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين / باب 24 (758) وابن أبي عاصم في السنة (509) والنَّسـائي في الكـبرى كتـاب عمل اليـوم / بـاب الوقت الذي يستحب في الاسـتغفار (6/123) وابن خزيمة في التَّوحيد (301) وابن حبَّان في التَّقاسـيم (3/198- إحسـان) والـدَّارقطني في النُّـزول (22) من طريق المغيرة وابن أبي العشرين عنه به .
- ورواية هشـام أخرجها الطَّيالسي (2638) وأحمد (2/258و521) – كلاهما في المسند – والـدَّارمي في الـرد على الجهمية (129) والنَّسائي في الكبرى (6/123) وابن خزيمة في التَّوحيد (1/307) والـدَّارقطني في النُّـزول (49) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه شـعيب بن إسـحاق عن الأوْزاعي عن يحـيى بن أبي كثير عن أبي جعفر عن أبي هريـرة – أخرجه النَّسـائي في الكـبرى (6/123)ـ ، وفيه : سـفيان عن الأوْزاعي ، والتَّصويب من تحفة الأشراف (10/433) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحيى بن أبي كثـير في تسـمية الواسـطة بينه وبين أبي هريـرة في هـذا الحـديث ، أهو أبو سـلمة كما هي الجادَّة ، أم هو أبو جعفر الأنصاري المؤذن .

فبالوجه الأول رواه الأوْزاعي – في رواية اثـنين عنه كما سبق - .

وخالفه هشـام الدَّسْـتَوائي فـرواه بالوجه الثـاني ، ورجَّح الدَّارقطني ، وهو كما قال لقرائن منها :-

1. أنَّ هشاماً أثبت النَّاس في يحيى بن أبي كثير كما سـبق (ص474) .
2. أنَّ الأوْزاعي متكلَّم في روايته عن يحـيى بن أبي كثـير كما سبق (ص467) .
3. أنَّ الوجه الأوَّل جادَّةٌ مسلوكةٌ ، فالوهم فيها كثير .
4. الاختلاف على الأوْزاعي ، حيث ورد عنه كما رواه هشام الدَّسْتَوائي .
5. أنَّ الوهم في مثل الوجه الثاني نـادر لغرابة السَّـند ، مع قوة راويه .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني إنَّما رواه يحـيى بن أبي كثـير عن أبي جعفر ، وهو لا يعرف اسمه كما قـال التِّرمـذي ، وقـال ابن القطَّان : « لا يعرف » - التَّهذيب (4/502) ، وفي تخـريج ابن خزيمة لهـذا الحـديث في التَّوحيد - مع عـدم التَّفـرُّد بمتن الحديث - تقوية لرواية أبي جعفر هذه .

وله طرق أخرى عن أبي هريرة سـاقها الـدَّارقطني بتوسع في كتابه النُّـزول (ص102-139) .

كما إنَّ ليحـيى بن أبي كثـير طريق آخر لهـذا الحـديث من مسند رفاعة بن عَرَابة ، رواه عنه هشام الدَّسْـتَوائي والأوْزاعي وشيبان ، وأخرجها عنه أحمد في المسند (4/16) وغيره ، والله أعلم .

98. الحديث السادس عشر

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة : «
كان رسول الله
(655) .»

- .
- .
- .
- .
-:
- «(656) .

655(?) أي فتحته وكشفته – النهاية (بقر) .
656(?) العلل (ج3/ل98)(9/277) .

التَّخْرِيج

لم أجد - بعد البحث - تخريجـــاً للروايـــات الـــتي ذكرها الدَّارقطني .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحـيى لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحـيى بن أبي كثـير في إسـناد هـذا الحـديث على عدة أوجه .

الوجه الأول :- رواه جماعة عنه عن أبي ســـلمة عن أبي هريرة .

كذا رواه كُلٌّ من :-

1. أيوب بن عتبة (ص480) .
2. حجَّاج الصَّـوَّاف (ص545) – في رواية السَّـكن عنه – ، وقد خالفه ابن عُلَيَّةَ ، فـــــرواه عن حجَّاج بلفظ آخر كما سيأتي بعد ، وكلاهما ثقة ، إلا أنَّ ابن عُلَيَّةَ أثبت وأحفظ .
3. أبو الأســـباط بشر بن رافع الحـــارثي (ص528) ، وزاد وجهاً آخر عن يحيى بن أبي كثير كما سبق .

وهذا الوجه معلٌّ بأمور منها :-

1) سلوك الجادَّة .
2) أنَّ رواته ضعفاء في يحـيى بن أبي كثـير إلا حجاجـاً فقد اختلف عليه .
3) مخـالفتهم أصـحاب يحـيى بن أبي كثـير الحفَّاظ الآتي ذكرهم .

الوجه الثاني :- رواه همَّام عن يحيى بن أبي كثـير عن عبد الله بن أبي قَتادة عن أبيه .

وهذا الوجه فيه شذوذ لقرائن منها :-

1) أنَّ هَمَّامــاً قد تكــرر منه الإحالة على هــذا السَّــند (ص484) ، فوهمه فيه أكثر .

2) أنَّه ليس بالمتقن الحافظ لحـديث يحـيى بن أبي كثـير كمن خالفه فيه فأرسله ، وقد تقدَّم حاله (ص483) .

3) مخالفته كلَّ أصحاب يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث ، فتفرُّده هنا شديد ، وهو من علامات الضَّعف .

الوجه الثــالث :- رواه بقية أصــحاب يحــيى بن أبي كثــير الحفَّاظ الكبار عنه عن المهاجر بن عكرمة (ص482) مرسلاً .

كذا رواه كُلٌّ من :-

1. هشام الدَّسْتَوائي (ص474) .
2. معمر (ص473) .
3. شيبان (ص467) .
4. علي بن المبارك (ص471) .

ورجَّح الــدَّارقطني هــذا الوجه عن يحــيى بن أبي كثــير ، وحكم على ما عداه بـالوهم ، وما ذكـره واضح لا إشـكال فيه . ولعل مما يؤيِّد وهم همَّام وغيره هنا أنَّ يحيى بن أبي كثير روى هذا الحديث بلفظ آخر بالسَّند الوجه الأول ، فوهم همام وغـيره فجعلوا ذاك اللفظ لكلا الإسنادين .

وخالفهم أصـحاب يحـيى بن أبي كثـير ، رووه عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ : « لا تنكح الأيِّم حتى تسـتأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن » ، كذا رواه هشام الدَّسْتَوائي وشيبان عند البخاري (5136و6968و6970) ومسلم (1419) ، وحجَّاج الصَّــوَّاف والأوْزاعي ومعمر ومعاوية بن ســلام عند مســلم (1419) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني ، لا تصـحُّ رواية همـام وغـيره بـــذلك اللفظ ، بل هو مرسل للمهـــاجر بن عكرمة ، فالســـند ضــعيف ، وله شــاهد مرسل رواه عبد الــرزاق في مصــنفه (6/144) عن ابن جريج عن عطاء الخراساني قال : كان النبي يأتي خدر المخطوبة من بناته فيقول : « إنَّ فلانــاً يخطب فلانة » ، فـإن طعنت بيـدها في خـدرها فـذلك نهي منها فلا ينكحها ، وإن هي لم تطعن بيـدها في خـدرها أنكحها النـبي وسـكت . والله أعلم .

99. الحديث السابع عشر

وسئل عن حـديث أبي سـلمة عن أبي هريـرة قـال رسول الله : »[illegible] ! [illegible] [illegible] [illegible]

التَّخْرِيج

- رواية عمر أخرجه الطَّحاوي في شرح المعاني كتاب الصَّلاة / باب الرجل يشك في صلاته (1/432) والدَّارقطني في السُّنن كتاب الصَّلاة / باب صفة السَّهو (1388) والبيهقي في الكبرى كتاب الصَّلاة / باب من قال يسجدهما ... (2/479) ، وقال ابن حجر : « إسناده قوي » - الفتح (3/134) .
- ورواية شيبان أخرجها أحمد في المسند (2/423) .
- ورواية هشام أخرجها أحمد في المسند (2/522) والدَّارمي في المسند كتاب الصَّلاة / باب الرجل لا يدري ... (1502) والبخاري في الجامع كتاب السَّهو / باب 6 (1231) ومسلم في صحيحه كتاب المساجد / باب السَّهو في الصَّلاة (1/398) والنَّسائي في كتاب السَّهو / باب التحري من الصُّغرى (1253) والكبرى (1/371) والطَّحاوي في شرح المعاني (1/431) والبيهقي في الكبرى (1/468) .
- ورواية الأوْزاعي أخرجها ابن أبي شيبة في المصنَّف كتاب الصلوات / باب في الرجل يصلي فلا يدري ... (1/385) والطَّحاوي (1/432) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة كرواية الجماعة – أخرجه عبد الرَّزَّاق في المصنَّف كتاب الصَّلاة / باب السَّهو في الصَّلاة (2/303) .

الدِّرَاسَة

روى هــذا الحــديث عن يحــيى بن أبي كثــير جماعة من أصحابه ، منهم :-

1. شيبان (ص467) .
2. علي بن المبارك (ص471) .
3. هشام الدَّسْتَوائي (ص474) .
4. الأوْزاعي (ص467) .
5. معمر (ص473) .

رووه عنه ، ولم يذكروا فيه موضع السُّجود للسَّهو .

وخــالفهم فيه عكرمة بن عمَّار ، رواه عن يحــيى بن أبي كثير فزاد فيه : « ثم يسلِّم » .

وَضَعَّفَ الدَّارقطني هذه الزِّيادة لقرائن منها :-

1. أنَّ الذي زادها واحد مقابل جماعة .
2. أنَّ الذين لم يذكروها جماعة من خواص أصحاب يحيى بن أبي كثير .
3. أنَّ عكرمة بن عمَّار ليس بالقوي في يحيى بن أبي كثير ، بل هو مضعَّف فيه كما سبق (ص481) . فقول ابن حجر عن هذا السَّند بأنه قوي مرجوحٌ – الفتح (3/135) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني ، لا تصحُّ فيه زيادة عكرمة عن يحيى بن أبي كثير .

ولها شــاهد من حــديث أبي هريــرة ذكــره ابن حجر بعد حــديث في الصَّــحيح (1231) فقــال : « ولأبي داود [1022و 1023] من طريق ابن أخي الزُّهــري عن عمِّه نحــوه بلفظ : وهو جــالس قبل التســليم . وله من طريق ابن إســحاق قــال حدثني الزُّهري بإسناده ، وقال فيه : فليسجد سـجدتين قبل أن

يسلم ثم يسلم . قال العلائي : هـذه الزِّيـادة في هـذا الحـديث بمجمـوع هــذه الطُّرق لا تنـــزل عن درجة الحسن المحتج به ، والله أعلم » - الفتح (3/135) .

100. الحديث الثامن عشر

وسئل عن حديث إسحاق الدوسي عن أبي هريرة ﷺ قال رسول الله ﷺ : » [illegible] «.

[illegible] : » [illegible] «.

[illegible]

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible] : [illegible] ﷺ.
- [illegible]
- [illegible] - [illegible] - [illegible] ﷺ.

[illegible] «[658].

658(?) العلل (ج3/ل229)(224/11-225).

التَّخْرِيج

- رواية أبـــــان أخرجها أحمد في المســـــند (2/280) والبخاري في تاريخه الكبير (1/397) .
- ورواية معمر أخرجها عبد الـرَّزَّاق في المصـنَّف كتـاب الجنائز / باب من غسَّل ميِّتاً (3/407) وأحمد في المسـند (2/280) والبخاري في الكبير (1/397) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحـيى لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف في هــذا الحــديث على يحــيى بن أبي كثــير على وجهين اثنين إجمالاً :-

الوجه الأول :- رواه اثنان عنه عن رجل مبهم ، كذا رواه :-

1. أبــان العطَّار (ص484) ، وجعله عن أبي إســحاق عن أبي هريرة .
2. هشــام الدَّسْــتَوائي (ص474) – في رواية محمد بن كثــير (ص167) – وأبهم أبا إسحاق ، وجعله مولى .

الوجه الثاني :- رواه اثنان أيضـاً عن يحـيى بن أبي كثـير ، فأســقطا المبهم ، وجعلاه عن أبي إســحاق مباشــرة عن أبي هريرة ، كذا رواه :-

1. معمر (ص473) .
2. هشــام الدَّسْــتَوائي – في رواية هُدْبة بن خالد ، وهو ثقة – التَّهذيب (4/263) .

ورجَّح الدَّارقطني الوجه الأول ، ويؤيِّده أمور منها :-

1)أنَّ مع رواة هــذا الوجه زيــادة علم ، والأصل قبولها مع القرائن .
2)أنَّ أبان قد تقـدَّم أنه قـوي في يحـيى بن أبي كثـير ، وأن أحمد جعله بعد هشام الدَّسْتَوائي في يحـيى بن أبي كثـير .
3)متابعة هشام الدَّسْتَوائي له في وجه عنه .
4)أنَّ معمراً وإن ذكر في أصحاب يحيى بن أبي كثير فليس هو كأبان وهشام فيه . ومتابعة هشـام الدَّسْـتَوائي له في هذا الوجه يضعِّفها الاختلاف عليه .
ولعـلَّ يحـيى بن أبي كثـير اضـطرب فيه فمـرة زاد ومـرة أسقط ، والأصحُّ عنه ما تقرَّر .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر ضعفه بهذه الرِّوايات عن يحيى بن أبي كثير ، للاختلاف فيه والإبهــام ، وأبو إســحاق لم يســمَّ كما قــال أبو حاتم – العلل لابنه (1/369) .
وذكر ابن حجر اثــنين ممن كنيته أبو إســحاق ويــروي عن أبي هريــرة ، ولم يــذكر فيهما جرحــاً ولا تعــديلاً – التَّهــذيب (4/480) .
وللحديث طرق أخرى عن أبي هريــرة ذكرها البخــاري في التاريخ الكبير (1/397) وقال عقبها : « ولا تصحُّ » .
وله شواهد أخرى لا تخلو من كلام ، لـذا ضَـعَّفَ غـير واحد متن الحديث مطلقاً .
قال البخاري : « إنَّ أحمد بن حنبل وعلي بن المديني قـالا : لا يصـحُّ في هـذا البـاب شـيء » - العلل الكبـير للترمـذي (1/401-ترتيبه) والأوسط لابن المنذر (1/181) .
وقـال الـذهلي : « لا أعلم فيه حـديثاً ثابتـاً » ، وقـال ابن المنذر : « ليس فيه حديث ثابت » - نصب الرَّاية (1/282) .

101. الحديث التاسع عشر

وسـئل عن حـديث رجل من أهل [المدينة] عن أبي هريرة عن النَّبي : » [illegible] « .

[illegible] : » [illegible] .

- فرواه [illegible] الدَّسْتَوائي عن يحيى عن رجل لم يسمه عن أبي هريرة .

وخـالفهم شـيبان ، فـرواه عن يحـيى عن رجل عن أبي سعيد الخدري .

وقول حرب بن شدَّاد ، أشبه بالصَّواب «[659] .

659(?) العلل (ج3/ل332)(11/243) .

التَّخْرِيج

- رواية هشام أخرجها أحمد في المسند (2/427) .
- ورواية شـيبان أخرجها ابن أبي شـيبة في المصـنَّف كتاب ا لجنائز/ باب 57 (2/473) .
- ورواية حرب أخرجها أحمد في المسند (2/528و531-532) وأبو داود في السُّنن كتاب الجنـائز / بـاب النـار يتبع بها الميت (3163) والـبيهقي في الكـبرى كتـاب الجنـائز / بـاب لا يتبع الميت بنـار (3/554) عنه يحـيى بن أبي كثـير قال حدثني باب بن عمـير حـدثني رجل – من أهل المدينة – عن أبيه عن أبي هريرة .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه عبد الله بن محـرر عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سـلمة عن جـابر – أخرجه أبو يعلى في المسـند (5/38) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحـيى بن أبي كثـير في إسـناد هـذا الحـديث على أربعة أوجه ، ذكر الدَّارقطني منها ثلاثة :-

الوجه الأول :- رواه هشام الدَّسْتَوائي (ص474) عن يحيى بن أبي كثـير عن رجل عن أبي هريـرة . وهـذا الوجه ضـعيف للإبهام .

الوجه الثـاني :- رواه شـيبان (ص467) عن يحـيى بن أبي كثير عن رجل عن أبي سعيد الخدري ، وهذا الوجه كسابقه إلا أنَّ الصَّحابي تغيَّر ، ولا يؤثِّر هذا في الحديث .

الوجه الثالث :- رواه حرب بن شدَّاد عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن باب ابن عمير عن رجل عن أبيه عن أبيه عن أبي هريرة ، وهذا السَّند فيه مبهمان وباب ابن عمير ، ، وقال البرقاني : « قلت لأبي الحسن : روى حرب بن شدَّاد عن يحيى بن أبي كثير عن باب بن عمير عن رجل عن أبيه عن أبي هريرة . قال : باب لا أدري من هو ، يحدِّث عنه الأوْزاعي ويحيى ، يترك هذا الحديث » - سؤالات البرقاني (45) والتَّهذيب (1/211) ، فهذا الوجه أضعف من سابقيه .

الوجه الرابع :- رواه عبد الله بن محرَّر فأتى فيه بسند مختلف ، حيث جعله عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر .

وليحي بهذا السَّند أحاديث في الكتب السَّبعة عدا ابن ماجة .

وهذه الوجه عن يحيى بن أبي كثير واهٍ . حيث إنَّ ابن المحرَّر خالف كل أصحاب يحيى بن أبي كثير الثِّقات ، وهو متروك – التَّقريب (3598) .

ورجَّح الدَّارقطني رواية حرب بن شدَّاد ، وهي توافق رواية هشام الدَّسْتَوائي وشيبان من حيث الضَّعف بالإبهام ، إلا أنَّ زيادة حرب فيه : « باب بن عمير » من قبيل زيادة الثِّقات ، وهي مقبولة هنا لقرائن منها :-

1-حفظه وقوته في يحيى بن أبي كثير كما سبق (ص471) .

2-أنَّ الوهم في مثل هذا الاسم الغريب نادر جداً .

3-أن من خالفه اثنان فقط ، وليوا بالعدد الكثير .

ولعل يحيى بن أبي كثير أسقطه في أحدى المرَّات ، وإن كان اجتماع هشام الدَّسْتَوائي وشيبان على إسقاطها يعدُّ أقوى الأوجه المرويَّة عن يحيى بن أبي كثير ، والأقرب ما رواه حرب كما قال الدَّارقطني .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني إنَّما رواه يحـيى بن أبي كثـير عن بـاب بن عمـير عن رجل عن أبيه عن أبي هريـرة ، ولعل يحيى أسقط مـرةً بـاب بن عمـير من السَّـند ، والسَّـند ضـعيف للإبهام والجهالة ، والله أعلم .

102. الحديث العشرون

وسئل عن حديث عياض بن هلال عن أبي سعيد ﷺ قال رسول الله ﷺ : » [illegible] « .

[illegible] : » [illegible] « .

- [illegible] [illegible] [illegible]

التَّخْرِيج

◆ رواية الثــوري أخرجها ابن ماجة في السُّــنن كتــاب الطَّهارة / باب 24 (1/124) والنَّسائي في الكـبرى كتـاب الطَّهارة / باب النهي للمتغوِّطين أن يتحدثا (32) والحــاكم في المستدرك كتاب الطَّهارة (1/157) ، وعند ابن ماجة : « عيـاض بن عبد الله » ، ولم يـذكر أبـاه في المصـدرين الآخرين !

◆ ورواية عبد الملك أخرجها الخطيب في تاريخه (12/122) ، وعنده هلال ابن عياض .

◆ ورواية عبيد أخرجها النَّســـائي في الكـــبرى (31) والطَّبراني في الأوسط (2/65) .

◆ ورواية مســكين أخرجها ابن السَّــكن كما في إتحــاف المهرة لابن حجر (3/325) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه ابن مهدي عن عكرمة عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن عياض عن أبي سعيد – أخرجه أحمد في المسـند (3/36) وأبو داود في السُّنن كتاب الطَّهارة / بـاب كراهية الكلام عند الخلاء (15) والنَّسـائي في الكـبرى (33) وابن خزيمة في صــحيحه كتــاب الطَّهــارة / بــاب النهي عن المحادثة على الغائط (71) وابن المقـــرئ في الأربعين (10) وأبو نعيم في الحلية (9/46) والــبيهقي في الكــبرى كتاب الطَّهارة / باب كراهية الكلام عند الخلاء (1/162) .

◆ ورواه إسـماعيل بن سـنان عن عكرمة عن يحـيى بن أبي كثير عن عياض عن أبي سـعيد – أخرجه ابن حبَّان في التَّقاسيم (4/270-إحسان) .

- ورواه سلْم بن إبـراهيم عن عكرمة عن يحـيى بن أبي كثـير عن عيـاض عن أبي سـعيد – أخرجه ابن ماجة في السُّنن (342) وابن خزيمة في صحيحه (71) والحاكم في المستدرك (1/157) والمزِّي في تذهيبه (3/232) .
- ورواه عبد الله بن رجاء عن عكرمة عن يحـيى بن أبي كثير عن هلال بن عياض عن أبي سـعيد موقوفـاً – أخرجه ابن ماجة (342) .
- ورواه أبان عن يحيى بن أبي كثير مرسـلاً – أشـار إليه المزِّي في تحفة الأشـراف (3/477) عن رواية لسـنن أبي داود .
- ورواه عبد الملك بن الصَّـباح أيضـاً عن الأوْزاعي عن يحـيى بن أبي كثـير عن هلال بن عيـاض عن أبي سـعيد - أخرجها الخطيب في تاريخه (12/122) .
- ورواه الوليد بن مسلم عن الأوْزاعي عن يحيى بن أبي كثـير مرسـلاً – أخرجه الحـاكم في المسـتدرك (1/158) والبيهقي في الكبرى (1/162) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحـيى بن أبي كثـير وأصـحابه في إسـناد هـذا الحديث على عدة أوجه :-

الوجه الأول :- رواه عنه عكرمة بن عمَّار ، واختلف عليه فيه .

فرواه أكثر أصحابه عنه عن يحيى بن أبي كثير عن عيـاض بن هلال – وقـال بعضـهم : هلال بن عيـاض – عن أبي سـعيد الخدري .

كذا رواه عنه كُلٌّ من : الثوري وابن مهـدي وعبد الملك بن الصَّـباح وإسـماعيل بن سـنان وسـلْم بن إبـراهيم وعبد الله بن رجاء .

وخــالفهم عبيد بن عقيل ، رواه عن عكرمة عن يحــيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وهـذا ، معـلٌّ بـأمور منها :-

1) أنَّ عبيـداً هـذا ليس بالمشـهور في عكرمة ، فليس له عنه رواية في الكتب السِّتَّة ، وقد قال عنه أبو حاتم : « صدوق » ، وقال أبو داود : « لا بأس به » - التَّهذيب (3/38) .
2) مخالفته كلَّ من رواه عن عكرمة من الثِّقات .
3) ســلوك الجــادَّة ، لكــثرة ما روى يحــيى بن أبي كثــير من أحاديث بهذا السَّند .

وعكرمة تقــدَّم (ص481) أنه ليس بــالقوي في يحــيى بن أبي كثير ، فهذا الوجه لا يصحُّ . وقال عنه أبو حاتم : « وهم » - العلل لابنه (1/41) .

<u>الوجه الثــاني</u> :- رواه الأوْزاعي ، واختلف عليه فيه على ما يلي :-

1. رواه مســكين بن بكــير عنه عن يحــيى بن أبي كثــير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر .

وبهــذا السَّــند حــديث واحد عند مســلم (1671) متابعة . ومسكين صدوق يخطئ كما سبق (ص508) .

2. ورواه عبد الملك بن الصَّــباح عنه عن يحــيى بن أبي كثــير عن عياض عن أبي سعيد كما ســبق في روايته عن عكرمة ، فقد رواه عنهما مقرونــاً . وعبد الملك قــال عنه ابن حجر : « صدوق » - التَّقريب (4214) ، وأخرج له الشَّيخان .
3. ورواه الوليد بن مسلم عنه عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً . قال موسى بن هارون الحافظ : « رواه الأوْزاعي مرتين ، فقــال مــرةً عن يحــيى عن هلال بن عيــاض ... » ثم ذكر رواية الوليد – المستدرك (1/158) .

وهذا الوجه هو الذي حكاه أبو حاتم الرَّازي عن الأوْزاعي ، ولم يحكِ غيره . وقال عنه : « الصَّحيح في هذا المعـنى حـديث الأوْزاعي مرسلاً » - العلل لابنه (1/41) .

وقـول الـدَّارقطني السَّـابق يـدلُّ على أَنَّ هـذا الوجه رواه جماعة عن الأوْزاعي . وعلى كلٍ هذا الوجه أقوى عن الأوْزاعي ، لأنَّ الوليد بن مســلم ثقة حافظ من أثبت أصــحاب الأوْزاعي مع تدليسه الشَّـديد عنه – التَّهـذيب (4/326) . وقد تقـدَّم حـال الأوْزاعي في يحيى بن أبي كثير (ص467) ، وأنَّه ليس بالحافظ المتقن فيه .

الوجه الثالث :- رواه أبان العطَّار ، واختلف النَّقل في بيان روايته .

فالذي ذكـره الـدَّارقطني عنه عن يحـيى بن أبي كثـير عن عبد الله بن أبي قَتادة عن أبيه . والذي ذكره المزِّي فيما سـبق عن أبي داود كرواية الجماعة عن يحيى بن أبي كثير عن عياض عن أبي سعيد . ولعل هـذا اختلاف على أبـان ، ولم يتـبيَّن لي الأصحُّ منهما ، وإن كان ما ذكـره المـزِّي أقـرب لموافقته رواية الأوْزاعي المرســلة ، ولأَنَّ هــذا الوجه لم أجــده عند غــير الدَّارقطنيِّ .

وأبان قد تقدَّم (ص484) أنَّه قوي في يحيى بن أبي كثير . وهذا الوجه هو الذي رجَّحه أبو حاتم كما سبق النَّقل عنه ، بينما رجَّح الـدَّارقطنيُّ رواية الجماعة عن عكرمة عن يحـيى بن أبي كثير ، وصـحَّحها ابن خزيمة وابن حبَّان . وضـعَّفها أبو حـاتم كما سـبق عنهم . حيث إنَّ عكرمة في يحـيى بن أبي كثـير ضـعيف كما تقدَّم ، فكيف تقوى روايته مع المخالفة للأقوى .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث الأصح فيه عن يحـيى بن أبي كثـير مرسـلاً . كما رجَّحه أبو حــاتم ، خلافــاً لما ذهب إليه الــدَّارقطني ، فالســند ضعيف ، والله أعلم .

الفصل الرابع

أحاديث مسند بقية الصحابة

103. الحديث الأول

وسئل عن حديث عبد الله بن أبي قَتادة عن أبيه كان رسول الله [illegible]

[illegible] : » [illegible] .

- [illegible] .
- [illegible] .
- [illegible] .

[illegible] .

[illegible] «(661) .

661(?) العلل (ج2/ل56)(6/136) .

التَّخْرِيج

◆ رواية معمر أخرجها عبد الـرَّزَّاق في المصـنَّف كتـاب الصَّـلاة / بـاب القـراءة في الظهر (2/104) ومن طريقه عبد بن حميد في المســـند (198-المنتخب) وأبو داود في السُّنن كتاب الصَّلاة / باب القراءة في الظهر (796) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الصَّـلاة / بـاب87 (1580) وابن حبَّان في التَّقاسيم (5/164-إحسان) .

◆ ورواية الأوْزاعي أخرجها البخـاري في الجـامع كتـاب الأذان / بـاب إذا سـمع الإمـام الآية (778) والـدَّارمي في المسند كتاب الصَّلاة / باب 63 (1295و1296) والنَّسائي في الصُّـغرى كتـاب الافتتـاح / بـاب إسـماع الإمـام الآية (975) وفي الكبرى كتاب صفة الصَّلاة / باب إسماع الإمام الآية (1/331) وابن الجـــــارود في المنتقى (187) وأبو عَوانة في المســـند (1/474) وابن خزيمة في صـــحيحه كتاب الصَّلاة / باب إباحة الجهر ... (507) والطَّحـاوي في شرح المعاني (1/207) .

◆ ورواية علي أخرجها أحمد في المسند (5/310) .

◆ ورواية حجاج أخرجها أحمد (4/383و5/311) ومسـلم (451) وابن ماجة في سننه كتـاب الصـلاة / بـاب القـراءة في صـــلاة الفجر (819) وأبو داود (794) والنَّســـائي في الصُّغرى كتـاب الافتتـاح / بـاب القـراءة في الركعـتين من صلاة العصر (978) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه هشام الدَّسْتَوائي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قَتـــــادة عن أبيه – أخرجه أحمد (5/295) والبخاري في الجامع (762) .

- ورواه شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قَتادة عن أبيه – أخرجه البخاري في الجامع (759) .
- ورواه همَّام عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قَتادة عن أبيه – أخرجه البخاري في الجامع (776) ومسلم في صحيحه كتاب الصَّلاة / باب القراءة في الظهر والعصر (451) .
- ورواه أبان عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قَتادة عن أبيه – أخرجه أحمد في المسند (5/300و 308) ومسلم (451) .

الدِّرَاسَة

روى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير جماعة من أصحابه عنه عن عبد الله بن أبي قَتادة عن أبيه .

كذا رواه كل من :-

1-هشام الدَّسْتَوائي (ص474) .
2-ومعمر (ص473) .
3-والأوْزاعي (ص467) .
4-وعلي بن المبارك (ص471) .
5-وشيبان (ص467) .
6-وهمَّام (ص483) .
7-وأبان (ص484) .

وكذا رواه حجَّاج الصَّوَّاف عن يحيى بن أبي كثير ، إلا أنه زاد فيه إسناداً آخر فقال : عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي قَتادة .

وسكت الدَّارقطني عن هذا السَّند ، وقد أخرجه مسلمٌ كما سبق .

وفي هذه الزِّيادة نظر ، من حيثُ تفـرَّدُ حجَّاج بها عن بقية أصـحاب يحـيى بن أبي كثـير ، فلم يتابعه عليها أحد منهم على حفظهم وكـثرتهم ، وقد تقـدَّم (ص545) أن حجاجـاً يـأتي بعد هشام الدَّسْتَوائي والأَوْزاعي في أصحاب يحيى بن أبي كثير .

وعلى كـلٍّ فـإنَّ ليحـيى بالإسـنادين عـدَّة أحـاديث في الصَّحيحين ، وزيادة حجَّاج لا تؤثر ، وتخـريج مسـلم لروايته إنَّما وقع في المتابعات .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث إنَّما رواه يحـيى بن أبي كثـير عن عبد الله بن أبي قَتادة عن أبيه . وزيادة حجَّاج فيه لا تصحُّ ، والله أعلم .

104. الحديث الثاني

وسئل عن أبي سلام عن أبي ذر قال رسول الله على : » ، « .

: » .

- .
- .

(662)» « .

662(?) العلل (ج4/ل82)(6/288) .

التَّخْرِيج

- رواية علي أخرجها أحمد في المسند (5/168-169) وابن نصر في الصَّلاة (815) والنَّسائي في الكبرى كتاب عشرة النساء / باب الترغيب في المباعضة (5/325) والبيهقي في الشعب (7/514) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحيى لهذا الحديث .

الدِّرَاسَة

روى علي بن المبارك هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن أبي ذر .

وهذا السَّند صحيح ، وليحيى عن زيد عن أبي سلام عدَّة أحاديث في صحيح مسلم وغيره .

وقال ابن معين : « إنَّ يحيى لم يسمع من زيد بن سلام » ، وخالفه أبو حاتم الرَّازي فأثبت سمعه منه ، ومال إليه أحمد في رواية الأثرم – جامع التَّحصيل (880) ، وقد صرَّح عند مسلم بالسَّماع في حديثٍ (1007) ، قال معاوية بن سلام : « أخذ مني يحيى بن أبي كثير كتب أخي زيد بن سلام » - المعرفة ليعقوب (3/10) .

وعليٌ تقدَّم حاله في يحيى بن أبي كثير (ص471) .

وذكر الدَّارقطني أنَّ معمراً خالفه في إسناده ، ولم أقف - بعد البحث - على روايته ، إلا أنَّ له حديثين آخرين بهذا السَّند ، أحدهما في الجامع (11/418-المصنف) ، والآخر يأتي بعد هذا الحديث (ص588) .

وابن معـانق أو أبو معـانق في هـذا السَّـند هو عبد الله ، وثَّقه ابن حبَّان والعجلي ، وقـال الـدَّارقطني : « لا شـيء ، مجهول »- التَّهذيب (2/436) ، وقال ابن خزيمة : « لا أعرف ابن معانق ولا أبا معانق » - إتحاف المَهَرَة (14/361) .

والذي يظهر أنَّ هذا الرَّجل صدوق ، حيث صـحَّح ابن حبَّان في التَّقاسـيم (509-إحسـان) حـديثاً ، واجتمـاع ابن حبَّان والعجلي على توثيقه وهو تابعي مما يقـوِّي أمـره ، مع ما تقـدَّم (ص462) من قـول أبي حـاتم عن يحـيى بن أبي كثـير إنه لا يروي إلا عن ثقةٍ ، فهذه أربع قرائن .

ولم يـرجِّح الـدَّارقطني هنا شـيئاً ، والـذي يظهر أيضـاً أن رواية علي بن المبارك أقوى لقرائن منها :-

1) أنه أثبت في يحيى بن أبي كثير من معمر (ص473) .
2) أنَّ هذا السَّند غريب جداً ، تفرد به معمر .
3) أنَّ لمعمر وهماً آخر في مثل هذا السَّند خالف فيه أصـحاب يحيى بن أبي كثير كما سيأتي في الحديث الآتي (ص590) .
4) أنَّ معاوية بن سـلام قد روى الحـديث عن زيد بن سـلام بسند آخر ، حيث قال : « عن زيد أنه سمع أبا سـلام يقـول : حدثني عبد الله بن فرُّوخ أنه سمع عائشة » بنحـوه – أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الزكاة / باب 16 (1007) .

فكلُّ ذلك مما يؤيِّد وَهْمَ معمر فيما أتى به .

وفي رواية أبي سلام عن أبي ذر نظر ، حيث إنَّه ليس له عنه حديث سوى هذا - في الكتب السَّـبعة - ، وقد قـال المـزِّي عنها : « يقـال : مرسل » - تهـذيب الكمـال (7/221)ـ ، وكـذا أشار إليه العلائي في جامع التَّحصيل (797) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر فيه أن رواية علي أقـوى ، وفي ثبـوت أصل الحديث نظر ، لاحتمال الانقطاع بين أبي سلام وأبي ذر .

وقد جـاء أول الحـديث من طريق آخر عن أبي ذر ، رواه عنه أبو الأســود الــدِّيلي – أخرجه مســلم في صــحيحه (720و 1006) .

وشطره الأخير في ذكر العزل تقدَّم شاهده (ص332) .

105. الحديث الثالث

وسئل عن حديث أبي سـلام عن أبي مالك الأشـعري
عن النَّبي قال : » ... « .

- .
- .

.(663)»

663(?) العلل (ج2/ل89)(7/26) .

التَّخْرِيج

- رواية أبـان أخرجها ابن أبي شـيبة في المصـنَّف كتـاب الجنائز / باب في النائحة ... (3/60) وأحمد في المسـند (5/342و344) ومسـلم في صـحيحه كتـاب الجنـائز / بـاب التَّشـــديد في النِّياحة (934) وأبو يعلى في المســـند (3/148) وفي المفاريد (89) وابن حبَّان في التَّقاســـيم (7/412-إحسان) والطَّبراني في الكبير (3/285) والبيهقي في الكبرى كتاب الجنائز / باب 154 (4/104) .
- ورواية علي أخرجها أحمد (5/343) والحـــــــاكم في المستدرك كتاب الجنائز (1/383) – وصحَّحه - .
- ورواية معمر أخرجها عبد الـرَّزَّاق في المصـنَّف كتـاب الجنائز / باب الصبر (3/559) وابن ماجة في السُّنن كتاب الجنائز / باب في النهي عن النِّياحة (1581) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه موسى بن خلف عن يحـيى بن أبي كثـير عن زيد عن أبي ســـــلام عن أبي مالك – أخرجه الطَّبراني في الكبير (3/385) .
- ورواه عمر بن راشد اليمــامي عن يحــيى عن عكرمة عن ابن عبــاس – أشــار إليه ابن أبي حــاتم في العلل (1/359) وأخرجه ابن عدي في الكامل (6/27) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحـيى بن أبي كثـير في إسـناد هـذا الحـديث على ثلاثة أوجه ، ذكر الدَّارقطني منها وجهين اثنين :-

الوجه الأول :- رواه جماعة عنه عن زيد عن أبي سلام عن أبي مالك .

كذا رواه كُلٌّ من :-

1. أبان العطَّار (ص123) .
2. علي بن المبارك (ص471) .
3. موسى بن خلف (ص177) .

وهـذا الوجه تقـدَّم الكلام عنه في الحـديث السَّـابق (ص584) ، وقد رجَّحه الـدَّارقطني هنا ، وصـحَّحه مسـلمٌ وابن حبَّان ، وقرينة ترجيحه العـدد والاختصـاص وثبـوت أصل السَّـند في حديث آخر .

الوجه الثـاني :- رواه معمر (ص473) عن يحـيى بن أبي كثير عن ابن معانق أو أبي معانق عن أبي سـلام عن أبي مالك .

وهـذا الوجه تقـدَّم الكلام عليه أيضـاً في الحـديث السَّـابق (ص586) ، ويظهر هنا ضعفه لمخالفته رواية الجماعة .

الوجه الثالث :- رواه عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس .

وليحيى بهذا السَّند عدة أحـاديث ذكرها المـزِّي في التحفة (5/173) . ولم يعـرِّج الـدَّارقطني على الوجه ، وهو أضـعفها لسببين هما :-

1. أن عمر بن راشد ضعيف ، خوصاً في يحيى بن أبي كثـير .
   قال أحمد والبزَّار : «حدَّث عن يحـيى بن أبي كثـير بأحـاديث منـاكير » ، وقـال البخـاري : « حديثه عن يحـيى مضـطّرب ، ليس بالقائم » - التَّهذيب (3/224-225) .
2. مخالفته لأصحاب يحيى بن أبي كثير الحفَّاظ ، وقد قـال أبو حـاتم عن هـذه الرِّواية : « هـذا حـديث منكر – يعـني بهـذا الإسـناد ، وعمر بن راشد ضـعيف الحـديث » - العلل لابنه (1/359) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني إنَّما رواه يحـيى بن أبي كثـير عن زيد ، وما عداه فوهم ، والله أعلم .

106. الحديث الرابع

وسئل عن حديث أبي أسيد عن النَّبي قـال : » لا صلاة بعد العصر « .

فقال : » يرويه يحـيى بن أبي كثـير عن قـرة بن أبي قرة عن أبي أسيد .

ومن قال فيه : عن أبي سعد الساعدي فقد وهم .

وقال ابن أبي داود : الصَّواب عن أبي سعد الساعدي .

وهو وهم «[664] .

664(?) العلل (ج2/ل89)(7/33) .

التَّخْرِيج

- رواية أبي أسـيد أخرجها البغـوي في المعجم كما في الإصـــــابة (5/437) وابن قـــــانع في المعجم (3/37) والطَّبراني في الكبير (19/268) من طريق أبـان ابن يزيد عن يحيى بن أبي كثـير ... به . ووقع عند البغـوي أن قـرة هو الصَّحابي ، وأسقط أبا أسيد ، وهو وهم .
- ورواية أبي سعد أخرجها ابن شاهين في الصَّـحابة كما في الإصـابة (7/172) من طريق الأوْزاعي حـدثني يحـيى بن أبي كثير حدثني قرة بن أبي قـرة قـال : رأى أبو سـعد ... وأخرجه الهيثم بن كليب في المســـــند (1518) من طريق الأوْزاعي إلا أنَّ راوي الكتـــاب – عن الهيثم – أبا يحيى عيسى بن أحمد العسقلانيَّ شكَّ فقال : « أبو أسـيد أو أبو سعيد أو أبو أسيد السَّاعدي » .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحـيى لهـذا الحديث .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحــيى بن أبي كثــير في تســمية الصَّــحابي الرَّاوي لهذا الحديث ، أهو أبو أسـيد مالك بن ربيعة السـاعدي - وهو صحابي مشهور بكنيته ، شهد بـدراً وغيرها ، وهو آخر من مات من البدريين – التَّقريب (6476) – أم أبو سعد السَّاعدي ، ولم يرد له ذكر إلا في هذا الحديث كما يدلُّ عليه كلام ابن حجر في الإصابة (7/172)ـ ، وبالوجه الأول رواه أبان عن يحـيى بن أبي كثير .

ويظهر أنَّ البخـاريَّ يـرجِّح هـذا الوجه ، حيث تـرجم لأبي أسيد السَّاعدي ، وذكر أنَّ قرة يروي عنه ، وعن قرةَ يحـيى بنُ أبي كثـير – التـاريخ الكبـير (7/182) . وكـذا ذكر ابن حبَّان في الثِّقات (5/320) .

وخالف أبانَ فيه الأوْزاعيُّ ، فرواه عن يحـيى بن أبي كثـير بالوجه الثاني .

وصـحَّح هـذا الوجه عن يحـيى بن أبي كثـير ابنُ أبي داود الحافظ ، ووهَّمه الـــــدَّارقطنيُّ في ذلك .ورجَّح الوجه الأول ، ويؤيِّده قرائن منها :-

1. أنَّ الأوْزاعي في يحيى بن أبي كثـير ليس بـالمتقن ما سبق (ص467) .
2. أنَّ أبـــــان أثبت منه فيه ، كما يتـــــبين من حاله (ص123) .
3. أنَّ أبا أسـيد السَّـاعدي معـروف بالصُّـحبة بخلاف أبي سـعد ، فإنه لم يـذكر في غـير هـذا الحـديث كما سـبق ، ولعل أبـان دخل عليه الـوهم في الكنية ، أن أبا سعيد الخدري روى الحديث كما سيأتي .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث كما قـال الـدَّارقطني ، الصَّـواب فيه أنه عن أبي أسيد لا عن أبي سعد .

وقرَّة بن أبي قرَّة ، قال عنه ابن المـديني : « مجهـول » ، وذكره ابن حبَّان في الثِّقـات ، وقـال الـذَّهبي : « لا يعـرف » - اللسان (4/562) .

وقد تقـدَّم (ص462) أنَّ أبا حـاتم قـال عن يحـيى بن أبي كثير إنه لا يروي إلا عن ثقة ، فالسَّند لا بأس به .

وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ : « ... ولا صـلاة بعد العصر حـتى تغيب الشَّـمس » - أخرجه البخـاري في

الجامع كتـاب مـواقيت الصَّـلاة / بـاب 31 (586) ومسـلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين / باب 51 (837) .

107. الحديث الخامس

وسئل عن حديث أبي شيخ عن معاوية عن النَّبي في النَّهي عن لبس الــذهب ، والحرير ، وجلــود النمــور ، والجمع بين الحج والعمرة .

فقال : » ... ورواه يحيى بن أبي كثير واختلف عنه .

- [illegible]
- [illegible] .

ووهم في ذلك ، وإنَّما أراد : حدثني أبو شيخ ، ثم قال : حدثني أبو حمان عن معاوية .

- [illegible] .

واضطرب به يحيى بن أبي كثير فيه «[665] .

665(?) العلل (ج2/ل97)(72/9-74) .

التَّخْرِيج

◆ رواية شعيب أخرجها النَّسائي في الصُّغرى كتاب الزينة / باب تحريم الذهب على الرجال (5515) وفي الكبرى كتاب الزينة / باب لبس الحرير (5/469) والطَّبراني في الكبير (19/355) وابن حزم في حجة الوداع (554) ، والذي ذكره الدَّارقطني عن النَّسائي : « جمَّاز » - المؤتلف (2/733) !

◆ ورواية عقبة أخرجها النَّسائي في الصُّغرى (5157) والكبرى (5/470) ، وباقي السَّند : « عن ابن حِمَّان قال حج معاوية ... » . والذي عند الدَّارقطني عن النَّسائي : « أبو جَمَّان » - المؤتلف (2/733) .

◆ ورواية علي أخرجها النَّسائي في الصُّغرى (5153) والكبرى (5/469) والدَّارقطني في المؤتلف (2/732) وابن حزم في حجة الوداع (552) ، وذكر نصر بن علي أنه : « جُمَان » بالتخفيف ، كذا – التاريخ الكبير (3/129) ، وعند الدَّارقطني : « جُمَّان » ، بالتشديد !

◆ ورواية حرب أخرجها أحمد في المسند (4/96) والنَّسائي في الصُّغرى (5154) والكبرى (5/469) والطَّبراني في الكبير (19/355) وابن حزم في حجَّة الوداع (553) والمزِّي في تهذيبه (2/288) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه عمارة بن بشر عن الأوْزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو إسحاق قال حدثني حِمَّان عن معاوية – أخرجه النَّسائي في الصُّغرى (5156) والكبرى (5/469) ، وضبطه الدَّارقطني : « حُمَان » - المؤتلف (2/733) .

- ورواه يحيى بن حمزة عن الأوْزاعي قال حدثني يحـيى قــال حــدثني حِمَّان عن معاوية – أخرجه النَّســائي في الصُّغرى (5158) والكبرى (5/470) والطَّحاوي في شـرح المعـاني كتـاب الكراهية / بـاب لبس الحرير (4/245)ـ . والـذي ذكـره الـدَّارقطني عن النَّسـائي : « حِمْـران » - المؤتلف (2/734) !

الدِّرَاسَة

اختلف على يحـيى بن أبي كثـير في تسـمية الـرَّاوي عن معاوية بن أبي سفيان على عدة أوجه منها حكاها الـدَّارقطني ولم يرجح منها شيئاً ، وهي :-

الوجه الأول :- رواه حــرب بن شــدَّاد (ص471) عنه عن أبي شيخ عن أخيه حِمَّان عن معاوية .

الوجه الثـاني :- رواه علي بن المبـارك (ص471) عنه عن أبي شيخ عن أبي حِمَّان عن معاوية .

الوجه الثــالث :- ورواه الأوْزاعي عنه ، واختلف أصــحابه عليه في تسمية شيخ يحـيى ، وفي ذكـره وإسـقاطه على أوجه عديدة كما سبق .

(467) . . .

- « [illegible] » [illegible] (2/554) .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث كما قـال الـدَّارقطني قد اضَّـطرب يحـيى بن أبي كثير فيه .

وحمان ذكره ابن حبَّان بقوله : « شيخ بصري ، يــروي عن معاوية المراسيل » - الثِّقات (4/191) .

وقال البخاري : « حمان الهُنَائِي شيخ بصــري روى عنه أبو شـيخ ، قـال علي بن نصر : حيـوان أبو شـيخ عن أخيه حمـان ، يقوله أصحاب الحديث . وأما أصـحابنا لا يعرفـون إلا جمـان وله بنو أخ ههنا ونحن لا نعرفه إلا جمـان ، وقـال يحـيى بن كثـير بن درهم عن علي بن مبارك جَمَان بالتخفيف » - التـاريخ الكبـير (3/129) .

وقال أبو حاتم عن أبي شيخ : « أدخل أخاه ، وهو مجهـول ، فأفسد الحديث » - العلل لابنه (1/484) . فهذا السَّند ضعيف للجهالة والانقطاع .

وقد خالف يحيى بنَ أبي كثير فيه قَتادةُ .

قــال النَّســائي : « وخالفه قَتــادةُ ، فــرواه عن أبي شــيخ الهُنَــائِي أنه ســمع معاوية ، ولم يــذكر بينهما أحــداً . وقَتــادة أحفظ من يحـيى بن أبي كثـير ، وحديثه أولى بالصَّـواب . ورواه بَيْهَسُ بن فهــدان عن أبي شــيخ قــال ســمعت معاوية ، قاله النَّضر عنه . وهــذا موافق لقَتــادة » - المؤتلف للــدارقطني (2/734) . وحديثهما في التُّحفة للمزي (8/453) .

ووافق النَّسائي على ذلك الـدَّارقطني عند هـذا الحـديث ، وخالفهما أبو حاتم ، فأعلَّ رواية قَتادة برواية يحيى بن أبي كثير ثم قال عنه : « فأفسد الحديث » .

وقال ابن القيِّم : « وقـال عبد الحق : لم يسـمع أبو شـيخ من معاوية هــذا الحــديث ، وإنَّما ســمع منه النَّهي عن ركــوب

جلود النمـور . فأما النَّهي عن القِـرَان فسـمعه من أبي حَسَّـان عن معاوية ، مرة يقـول عن أخيه حمـان ومـرة يقـول جمـان وهم مجهولون . وقال ابن القطَّان : يرويه عن أبي شـيخ رجلان قَتـادة ومطـرِّف ، لا يجعلان بين أبي شـيخ وبين معاوية أحـداً ، ورواه عنه بَيْهَسُ بن فهــدان فــذكر ســماعه من معاوية لفظ النَّهي عن ركوب جلـود النُّمـور خاصة . وقـال النَّسـائي : ورواه عن أبي شيخ يحيى بن أبي كثير فأدخل بينه وبين معاويةَ رجلاً اختلفوا في ضـبطه . فقيل أبو جمـاز وقيل حمـان وهو أخو أبي شيخ . وقـال الـدَّارقطني : القـول قـول من لم يـدخل بين أبي شيخ ومعاوية فيه أحداً يعنى قتادة ومطرفاً وبَيْهَس بن فهدان » - تهذيب السُّنن (5/152) ، والله أعلم .

108. الحديث السادس

وسئل عن حديث جابر بن عتيك عن النَّبي قال : » من الغيرة ...« .

فقال : » يرويه يحيى بن أبي كثير ، وقد اختلف فيه .

فـروى ابن عـدي وابن عُلَيَّةَ عن حجَّاج الصَّـوَّاف عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن ابن جابر بن عتيك عن أبيه .

وكـذلك قـال أبو المغـيرة والفريـابي عن الأوْزاعي عن يحيى .

وكذلك قال أبان العطَّار عن يحيى .

- ورواه بن بشر عن حجَّاج الصَّوَّاف عن يحيى بن أبي كثير عن محمد ابن عن ابن عتيك عن أبيه ، ولم [يقل] ابن جابر .

وكذلك قال حرب بن شدَّاد عن يحيى كذلك .

- وكذلك قال بن يحيى الذُّهلي عن الفريابي عن الأوْزاعي .

وكـذلك قـال ابن المبـارك عن الأوْزاعي . لكن ابن المبارك أرسله ، ولم يقل فيه : عن أبيه .

وقـول من قـال : عن ابن جـابر بن عتيك ، أشـبه بالصَّواب «[666] .

666(?) العلل (ج4/ل99) .

التَّخْرِيج

- رواية ابن أبي عـدي أخرجها ابن حبَّان في التَّقاسـيم (1/530-إحسان) .
- ورواية ابن عُلَيَّةَ أخرجها أحمد في المســـند (5/445) وأبو نعيم في المعرفة (2/540) .
- ورواية أبي المغيرة أخرجها الدَّارمي في المسند كتاب النِّكـاح / بـاب في الغـيرة (2232) والـبيهقي في الكـبرى كتاب القسم / باب غيرة الأزواج (7/503) .
- ورواية الفريـابي أخرجها النَّسـائي في كتـاب النِّكـاح / بـاب في الغـيرة من الصُّـغرى (5/78) والكـبرى (2/40) والطَّبراني في الكبـــير (2/190) من طريق إســـحاق بن منصور وعبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مـريم عنه به ، وذكر أبو نعيم أن روايته مع ابن المبـــارك مرســـلةً ! – المعرفة (2/540) .
- ورواية أبـان أخرجها أحمد في المسـند (5/446) وأبو داود في السُّنن كتاب الجهاد / باب في الخيلاء في الحرب (2625) والطَّبراني في الكبـــــير (2/189) وأبو نعيم في المعرفة (3/539) والبيهقي في الكبرى كتاب السِّير / باب الخيلاء في الحرب (9/262) وفي الشعب (7/413) .
- ورواية ابن بشر أخرجها ابن أبي شـيبة في المصـــنَّف كتاب النِّكاح / باب في الغـيرة ... (3/53) وابن أبي عاصم في الآحـاد (2124) والطَّبراني في الكبـير (2/190) وأبو نعيم في المعرفة (2/540) ، وصـرَّح عند الأخـيرَين بـابن جابر عن أبيه .
- ورواية حـــرب أخرجها أحمد في المســـند (5/445) والطَّبراني في الكبـــير (2/190) وأبو نعيم في المعرفة (2/540) .

◆ ورواية ابن المبــارك أخرجها ســعيد بن منصــور في السُّنن كتاب الجهاد / باب ما يستحب من الخيلاء (2548) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه الوليد بن مسلم عن الأوْزاعي عن يحــيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن ابن جابر عن أبيه – أخرجه ابن قانع في المعجم (1/140) وابن حبَّان في التَّقاسـيم (11/77-إحسان) والطَّبراني في الكبير (2/190) والبيهقي في الكبرى (7/503) .

◆ ورواه محمد بن شــعيب عن الأوْزاعي عن يحــيى بن أبي كثـير عن محمد بن إبـراهيم عن ابن جـابر عن أبيه – أخرجه ابن حبَّان في التَّقاسيم (11/77-إحسان) .

◆ ورواه يحيى بن حمزة عن الأوْزاعي عن يحـيى بن أبي كثـير عن محمد بن إبـراهيم عن جـابر بن عتيك عن أبيه – أخرجه ابن قانع في المعجم (2/298) .

◆ ورواه شيبان بن عبد الـرحمن عن يحـيى بن أبي كثـير عن محمد بن إبـــراهيم عن ابن جـــابر عن أبيه – أخرجه الطَّبراني في الكبـــــير (2/190) من طريق عبيد الله بن موسى عنه به .

◆ ورواه شيبان – أيضاً – عن يحيى بن أبي كثـير عن أبي سهم عن أبي هريرة – أخرجه ابن ماجة في السُّنن كتــاب النِّكاح / باب الغيرة (1996) من طريق وكيع عنه به .

◆ ورواه معمر في الجـــامع (10/409-المصـــنف) عن يحـيى بن أبي كثـير عن زيد بن سـلام عن عبد الله بن زيد بن الأزرق عن عقبة بن عامر الجهـني – أخرجه من طريق أحمد في المسند (4/154) وابن خزيمة في الصَّحيح كتاب الزكاة / باب الرخصة في الخيلاء (4/113) والطَّبراني في

الكبـير (17/340) والحـاكم في المسـتدرك (1/418) – وصحَّحه - .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحـيى بن أبي كثـير في إسـناد هـذا الحـديث على عدة أوجه ، ذكر الدَّارقطني منها وجهين مشهورين رواهما يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم بن الحارث القرشي .

فرواه شيبان (ص467) – في رواية عبيد الله بن موسى – عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبـراهيم عن ابن جـابر بن عتيك عن أبيه ، وهذا الوجه الأول .

وخالف عبيدَ الله فيه وكيعٌ ، فأتى بإسـناد آخر ، حيث قـال عن شــيبان عن يحــيى ابن أبي كثــير عن أبي ســهم عن أبي هريرة .

قـال البوصـيري : « هـذا إسـناد ضـعيف ، أبو سـهم هـذا مجهول » - مصباح الزجاجة (716) ، وفيما ذكر نظر ، لأنَّه قد تقدَّم (ص462) أنَّ أبا حاتم قـال عن يحـيى ابن أبي كثـير إنه لا يروي إلا عن ثقة .

وقال المزِّي : « أبو سهم ، وهم ، والصَّواب أبو سلمة » - التحفة (11/83) .

وهذا الوجه الثاني غريب جداً ، حيث ليس لوكيع رواية عن شيبان في الكتب السِّتَّة سـوى هـذا الحـديث ، خلافـاً لعبيد الله الذي أُخرج له فيها عدَّة أحـاديث كما سـبق (ص473) ، فروايته مقدمة هنا ، وإن كـان وكيع من أحفظ النَّاس وأثبتهم كما سـبق (ص125) .

ولعل إعراض الـدَّارقطني عن ذكرها أو الإشـارة إليها يؤيِّد ما سبق .

وابن جابر قال عنه ابن حجر : « إمَّا أن يكون عبد الرحمن أو أخاً له » - التَّهذيب (4/612) .

وعبد الـــرحمن قـــال عنه ابن القطَّان : « مجهـــول » - التَّهذيب (2/496) .
وله أخٌ آخر اســـمه عبد الملك ، وهو ثقة – التَّقـــريب (4196) .
وآخر اسمه عبد الله ، تُـرجم لابنه عبد الله في التَّهـذيب (2/367) ، على خلاف في ثبوت ذلك ، ذكره ابن حجر .
وخالف شيبان فيه حربُ بن شـدَّاد (ص471) ، فـرواه عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن جابر بن عتيك عن أبيه عتيك . فجعل عتيكاً صحابياً ، وهذا الوجه الثالث .
ورواه حجَّاج الصَّـوَّاف (ص545) عن يحـيى بن أبي كثـير على الوجه الأول في رواية ابن عُلَيَّةَ وابن أبي عـــــدي ، وعلى الوجه الثالث في رواية محمد بن بشر ، وكلهم ثقات .
ورواه الأوْزاعي عن يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه على وجهين أيضاً :-
1-فرواه الوليد بن مسلم ومحمد بن شـعيب وأبو المغـيرة عبد القدوس بن الحجَّاج على الوجه الأول .
2-ورواه يحيى بن حمزة وابن المبارك على الوجه الثاني .
إلا أن ابن المبـــارك أرســـله ، فخـــالف كل الـــرُّواة عن الأوْزاعي ، وكلهم ثقات أيضاً .
وهـذا الاختلاف من الأوْزاعي ، بـدليل رواية الفريـابي عنه على الوجهين كذلك .
ورجَّح الـــــدَّارقطني الوجه الأول ، وهو ما أخرجه أبو داود والنَّسائي وصحَّحه ابن حبَّان ، وهو رواية الأكثر .
والـــذي يظهر أنَّ يحـــيى بن أبي كثـــير قد اضَّـــطرب في إســـناده ، حيث إنَّ هـــذا الاختلاف على أصـــحاب يحـــيى وعلى أصـحابهم يـدلُّ على ذلك ، ويبعد عـادة أن يجتمعـوا على وهم واحد ، كالذي معنا هنا .

بقي أنَّ معمراً خالف كلَّ الـرُّواة فـأتى فيه بإسـناد جديد ، حيث قال فيه عن يحيى ابن أبي كثير عن زيد بن سلام عن عبد الله بن يزيد بن الأزرق عن عقبة ، وهذا الوجه الرابع .

وهـذا رجاله ثقـات عـدا ابن الأزرق تفـرَّد عنه أبو سـلام ، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات – التَّهذيب (2/340) .

ومعمر وإن كان من أصحاب يحيى بن أبي كثـير كما سـبق (ص473) ، فالـذي يظهر أنه ليس في منــزلة شـيبان وحــرب وحجَّاج في يحــيى بن أبي كثــير ، فروايته هــذه شــاذَّة للتفــرد ولمخالفتها ما رواه الحفَّاظ الأثبـات من أصـحاب يحـيى بن أبي كثير .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني إنَّما رواه يحـيى بن أبي كثـير عن محمد بن إبــراهيم عن ابن جــابر عن أبيه ، وابن جــابر ابن صحابي . وقد صحح حديثه ابن حبَّان ، فهـذا السَّـند لابـأس به ، لسلامة متنه ، والله أعلم .

الفصل الخامس

أحاديث مسند النساء

109. الحديث الأول

وسـئل عن حـديث عمـرة عن عائشة عن النَّبي القطع في ربع دينار .

فقال : » رواه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

فقال حسين المعلم وعلي بن المبـارك وسـليمان بن سليمان وسعيد بن يوسف عن يحـيى بن أبي كثـير عن محمد بن عبد الرحمن عن عمرة .

ولم ينسبوه أكثر من هذا .

وقال أبو إسـماعيل القنـاد عن يحـيى بن أبي كثـير محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان عن عمرة .

وكـذلك قـال يحـيى بن حمـزة عن الأوْزاعي عن يحيى عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان .

وكـذلك قـال معقل عن الأوْزاعي ، إلا أنه أسـقط عمرة .

وقـال همَّام عن يحـيى عن محمد بن عبد الـرحمن زُرارة عن عمرة عن عَائِشَةَ .

وهو الصَّواب «[667] .

667(?) العلل (ج5/ل98) .

التَّخْرِيج

- رواية حسين أخرجها البخاري في الجامع الصَّحيح كتاب الحدود / باب 13 (6791) وابن نصر في السنة (324) والنَّسائي في الكتاب قطع السارق / باب ذكر اختلاف أبي بكر ... من الصُّغرى (4933) والكبرى (4/339) وأبو عَوانة في المسند كتاب الحدود / باب 13 (6219) والإسماعيلي كما في الفتح (12/121) .
- ورواية علي أخرجها البخاري التاريخ الكبير (7/210) تعليقاً .
- ورواية القناد أشار إليها المزِّي في التحفة (12/416)ـ ، وأخرجها الإسماعيلي كما في الفتح (12/121) . وأخرجها النَّسائي في الصُّغرى (4932) والكبرى (4/339) ، وليس في سنده : « ابن ثوبان » .
- ورواية همَّام أخرجها أحمد في المسند (6/249) والبخاري في التاريخ الكبير (1/149) تعليقاً في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زُرارة الأنصاري ، وعنده : « ابن أبي زُرارة » .

الروايات الأخرى

- رواه حرب عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري عن عمرة عن عائشة – أخرجه أحمد في المسند (6/252) .

الدِّرَاسَة

روى يحيى بن أبي كثير هذا الحديث عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري عن عمرة عن عائشة .

ولعل الذي حمله على ذلك أمران :-

1. أن رواية ابن زُرارة عن عمــرة نــادرة ، فلم يــذكر له في التُّحفة (12/414) سوى حديثٍ واحدٍ ، بينما روى أبو الرِّجـال عنها خمسة أحــاديث أخــرى في التُّحفة (12/415-417)ـ ، فحملُهُ على الأكثرِ أولى .
2. أن أبا الرِّجــال قد روى الحــديث عن عمــرة من رواية ابنه عنه كما أخرجه النَّســـــائي في الصُّـــــغرى (4931) . وكلا الراويين ثقة .

والأصـحُّ ما رجَّحه الـدَّارقطنيُّ والـبيهقيُّ وابن حجر ، حيث إنَّ رواية همَّام فاصلةٌ في الأمر ، ومبينةٌ لما أُهمل .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني إنَّما رواه يحـيى بن أبي كثـير عن ابن زُرارة ، وما عداه فوهم ، والله أعلم .

110. الحديث الثاني

وسـئل عن حـديث أبي سـلمة عن عائشة : » كـان رسول الله ... يقبل وهو صائم « .

فقـال : » ... وأما يحـيى بن أبي كثـير ، فـاختلف عنه في روايته عن أبي سلمة .

فرواه هشام الدَّسْتَوائي وعلي بن المبارك عن يحـيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عروة عن .

وخالفهما شـيبان بن عبد الـرحمن ومعاوية بن سـلام وأيوب بن خـوط وسـليمان بن أرقم ، رووه عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سـلمة [بن عبد الـرحمن عن](668) عمر بن عبد العزيز عن عروة عن عائشة .

واختلف عن الأوْزاعي .

فرواه الوليد بن مسلم – من رواية يزيد بن عبد بن رُزَيق – عن الوليد عن الأوْزاعي عن يحـــــيى بمتابعة رواية شيبان ومن تابعه .

وتابعه يزيد بن سـنان أبو فـروة [الجـزري](669) عن الأوزاعي .

 وخـالفهم مبشر بن إسـماعيل وهقل ، فرويـاه عن عن يحيى [عن] أبي سلمة عن عائشة .

والقـول قـول [شـيبان] ومن تابعه ، ممن ذكر عمر بن عبد العزيز .

668(?) رسمها في الأصل : بن عبد الواحد بن ، وهو خطأ .
669(?) في الأصل كأنه : الخدري ، وما أثبت من التهذيب وغيره .

ورواه يحـيى بن أبي كثـير بإسـناد آخر ، واختلف عنه فيه أيضاً .

فرواه الأوْزاعي عن يحيى عن أبي سلمة .

- وخالفه معاوية بن سـلام وشـيبان وهشـام الدَّسْـتَوائي ، فرووه عن يحـيى عن أبي سـلمة عن زينب عن أمِّ سـلمة «[670] .

670(?) العلل (ج5/ل148) .

التَّخْرِيج

◆ رواية هشـام أخرجها إسـحاق (843) وأحمد (6/193و 241و318) والدَّارمي كتاب الصَّلاة / باب مباشرة الحائض (1050) – كلهم في مســانيدهم – والتِّرمــذي في العلل الكبير (1/345-ترتيبه) والنَّسائي في الكبرى كتاب الصِّيام / باب 153 (2/201) ، وأخرجه من طريق آخر بإسقاط عروة ، وذكـره المـزِّي في التُّحفة (12/374) ، وهو وجه مرجوح ، مخالف للمشهور عن هشام .

◆ ورواية علي أخرجها النَّســائي في الكــبرى (2/202) والطَّحاوي في شرح المعـاني كتـاب الصِّـيام / بـاب القبلة للصائم (2/91) .

◆ ورواية شيبان الأولى أخرجها أحمد (6/280) والدَّارمي في كتــاب الصِّــيام / بــاب الرخصة في القبلة للصــائم (1730) – كلاهما في المسند – ومسلم في الصَّحيح كتـاب الصِّــيام / بــاب 12 (2/778) والنَّســائي في الكــبرى (2/202) وأبو عَوانة في المسند كتاب الصِّيام / باب 29 (2870) وابن حبَّان في التَّقاسيم (8/310-الإحسان) .

◆ ورواية معاوية أخرجها النَّسـائي في الكـبرى (2/202) والباغنـــــدي في مســـــند عمر (ص105) وأبو عَوانة (2/210) .

◆ ورواية يزيد بن عبد الله أخرجها أبو عَوانة (2/210) .

◆ ورواية يزيد بن سـنان أخرجها الطَّبراني في الأوسط (3805) .

◆ ورواية شيبان الثانية أخرجها البخاري في الجامع كتاب الحيض / باب 21 (322) والطَّحاوي في شرح المعـاني (2/90) .

◆ ورواية هشـــام الثانية أخرجها ابن أبي شـــيبة في المصـنَّف كتـاب الصِّـيام / بـاب 59 (2/314) وأحمد في المسـند (6/318) والـدَّارمي في المسـند كتـاب الصِّـيام / باب مباشرة الحائض (1050) والبخاري في الجامع كتـاب الحيض / بـاب 4 (298) وبـاب 22 (323) وفي كتـاب الصـــوم / بـــاب القبلة للصـــائم (1929) وأبو عَوانة في المسـند (897) والطَّحـاوي في شـرح المعـاني (2/90) والطَّبراني في الكبـــير (23/246و384) والـــبيهقي في الكبرى كتاب الصوم / باب 4 (4/394) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

◆ رواه همَّام عن يحيى بن أبي كثـير عن أبي سـلمة عن زينب عن أمِّ سلمة – أخرجه أحمد في المسند (6/300) .

◆ ورواه حرب بن شدَّاد عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي ســـلمة عن زينب عن أمِّ ســـلمة – أخرجه أبو عَوانة في المسند (898) .

◆ ورواه حسـين المعلم عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي ســـلمة عن زينب عن أمِّ ســـلمة – أخرجه أبو عَوانة في المسند (899) .

◆ ورواه قَتادة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب عن أمِّ ســـلمة – أخرجه النَّســـائي في الكـــبرى (2/202)ـ ، وقـال : « هـذا خطأ من حـديث ، قَتـادة » ، والطَّبراني في الأوسط (2/195) من طريق عمر بن عامر عنه به .

◆ ورواه محمد بن يعقـوب عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سلمة عن زينب عن أمِّ سـلمة – أخرجه الطَّبراني في الكبير (23/346) .

- ورواه الوليد بن مسلم عن الأوْزاعي عن يحيى بن أبي كثــير عن أبي ســلمة عن عائشة – أخرجه النَّســائي في الكبرى (2/201) الطَّحاوي في شرح المعاني (2/91) عن محمد بن عبد الله بن ميمون عنه به .
- ورواه بشر بن بكر عن الأوْزاعي عن يحـــيى بن أبي كثــير عن أبي ســلمة عن عائشة – أخرجه الطَّحــاوي في شرح المعاني (2/91) .
- ورواه يحـــيى بن عبد الله البـــابلتي عن الأوْزاعي عن يحــيى بن أبي كثــير عن أبي ســلمة عن عائشة – أخرجه القطيعي في جـــزء الألف دينـــار (101) والخطيب في التاريخ (7/426) .

الدِّرَاسَة

روى يحيى بن أبي كثير هذا الحـديث بإسـنادين ، الأول من مسند عائشة ، والثاني من مسند أم سلمة مختصراً بهذا اللفظ ، ومطولاً بذكر حيضتها وغسلها مع الرسول من إناء واحد .

أما السَّند الأول ، فـاختلف عليه فيه على وجهين اثـنين :-

الوجه الأول :- رواه اثنـان عنه عن أبي سـلمة عن عـروة عن عائشة ، وهما :-

1. هشام الدَّسْتَوائي (ص474) .
2. علي بن المبارك (ص471) .

وهذا السَّند لم يرد به حديث آخر في الكتب السَّبعة .

الوجه الثـــاني :- رواه جماعة عنه فـــذكروا عمر بن عبد العزيز بين أبي سلمة وعروة ، كذا رواه عنه كُلٌّ من :-

1. شيبان (ص467) .
2. معاوية بن سلام (ص523) .
3. أيوب بن خوط ، وهو متروك كما سبق (ص247) .

4. سليمان بن أرقم ، وهو أيضاً متروك – التَّهـذيب (2/83)ـ ، وليس له عن يحـيى ابن أبي كثـير في السُّـنن سـوى هـذا الحـديث الواحد ، وقد اسـتغربه التِّرمـذي في الجـامع (1525) .
5. الأوْزاعي – في وجه عنه - . وقد اختلف فيه على يحيى بن أبي كثـير ، واختلف عليه أصـحابه – أيضـاً – ، مما يـدلُّ على اضطرابه فيه ، وعلى كلٍ هو ليس بالمتقن لحديث يحـيى بن أبي كثير كما سبق (ص467) .

ومما سـبق يظهر أن الوجه الثـاني أصـحُّ كما قـال الدَّارقطني لقرائن ، منها :-

1) أنها رواية الأكثر .
2) أن عمر صرَّح بتحديث عروة له بهذا الحديث وكذا أبو سلمة من عمر في رواية معاوية .
3) أن الوهم في هذا السَّند نادر ، وقد أخرج مسـلم والنَّسـائي لعمر بن عبد العزيز عن عروة ، فذكره هنا زيادة من ثقـات ، فهي مقبولة .

ولذا صحَّح مسلمٌ هذا الوجه وأعرض عمَّا عداه .

وكـذا قـال البخـاري - بعد ذكر رواية هشـام الدَّسْـتَوائي وشيبان - : « وكأنَّ حديث شيبان عندي أحسن » - العلل الكبير للتِّرمذي (1/346-ترتيبه) .

واقتصر أبو حـاتم على رواية شـيبان ومعاوية عند ذكـره لرواية يحيى بن أبي كثير لهذا الحديث – العلل لابنه (1/251) .

ولعل يحيى بن أبي كثير أسـقط عمر من السـند في مـرة لسبب أو نسيان .

وأما السَّـند الثـاني ، فـاختلف عليه فيه على وجهين اثنين – أيضاً - .

الوجه الأول :- رواه الأوْزاعي عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سلمة عن أمِّ سلمة .

وليحيى بهذا السَّند حـديثان عند النَّسـائي كما في التحفة (13/43) .

وهذا الوجه تفرد به الأوْزاعي ، ولم أجد - بعد البحث - من خرَّجه عنه .

الوجه الثــاني :- رواه جماعة من أصــحاب يحــيى بن أبي كثير عنه عن أبي سلمة عن زينب عن أمِّ سلمة .

وليس يحيى في الكتب السِّتَّة سوى هـذا الحـديث بألفاظه السابق ذكرها .

كذا رواه عن يحيى بن أبي كثير كُلٌّ من :-

1. معاوية بن سلام (ص523) .
2. هشام الدَّسْتَوائي (ص474) .
3. همَّام (ص483) .
4. شيبان (ص467) .
5. حرب (ص471) .
6. حسين المعلم (ص509) .
7. محمد بن يعقوب (ص484) .
8. قَتـادة ، وردَّ النَّسـائي هـذه الرِّواية بقوله : « هـذا خطأ من حديث قَتادة » - الكبرى (2/202) .

ولعل هذا لأنه من رواية عمر بن عامر ، وروايته عن قَتادة فيها ضَعَّفَ كما سبق (ص149) .

وهذا الوجه أصحُّ عن يحيى بن أبي كثير لقرائن منها :-

1) اتفاق أصحاب يحيى بن أبي كثير عليه .
2) أن المخالف لهم واحد ، وهم جماعة .
3) أن رواية الأوْزاعي عن يحـيى بن أبي كثـير ليست بالمتِينة ، كما سبق (ص467) .
4) أنه قد سبق له اضطراب في هذا الحديث في السَّــند الأول ، فدلَّ ذلك على عدم ضبطه له .
5) تصحيح البخاريِّ وغيره لهذا الوجه .

6) أن مع من ذكر زينب زيـــادة علم ، فهي مقبولة مع الحفظ والعدد .

فظهر بذلك أن يحيى بن أبي كثـير إنَّما رواه من مسـند أم سلمة بواسطة أبي سلمة عن زينب عنها .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث كما قال الدَّارقطني ، إنَّما رواه يحيى بن أبي كثير من مسـند عائشة بواسـطة أبي سـلمة عن عمر بن عبد العزيز عن عمرة عنها .

وكذلك رواه من مسند أم سـلمة بواسـطة أبي سـلمة عن زينب عنها ، والله أعلم .

111. الحديث الثالث

وسئل عن حديث بسـرة عن النَّبي في مس الـذكر والوضوء منه ...

فقــال : » ... حــدَّث به عنه يحــيى بن أبي كثــير ، واختلف عنه .

فــرواه عبد الصــمد بن عبد الــوارث عن أبيه عن حسين المعلم عن يحـيى بن أبي كثـير عن المهـاجر بن عكرمة عن الزُّهري عن عـروة عن عائشة – رحمها الله – أن النَّبي أعـاد الوضـوء ، وقـال : إني حككت ذكـري ...

... ورواه عبد الوهــاب الخفــاف عن هشــام الدَّسْتَوائي عن يحيى بن أبي كثير عن الزُّهري مرسـلاً ، ولم يذكر فيه المهاجر بن عكرمة .

- بن [671]رواه عن هشام عن يحيى عن[672] المهاجر بن عكرمة أن عبد الله بن أبي بكر حدثه أن النَّبي .

وخالفه عبد العزيز بن أبــــان وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وعبد الله بن علي الحنفي وشعيب بن إسـحاق ، رووه عن هشـام عن يحـيى عن عــروة عن عائشة عن النَّبي .

ورواه عبد الوهـاب بن عطـاء وأبو داود عن هشـام عن يحيى عن رجل عن عروة عن عائشة .

671(?) غيْر واضح بالأصل .
672(?) في الأصل : بن ، وهو خطأ .

◆ وكذلك رواه [illegible] عن يحيى عن رجل عن عروة عن عائشة .

ورواه أبو أمية البصــري – وهو أيــوب بن خــوط – عن يحيى عن عروة عن عائشة .

ورواه مســلم بن إبــراهيم عن هشــام عن يحــيى مرسلاً عن النَّبي .

◆ وكـــذلك رواه عمر بن راشد عن يحـــيى بن أبي كثـــير مرسلاً «[673] .

673(?) العلل (ج5/ل196و199) .

التَّخْرِيج

- رواية عبد الصمد أخرجها ابن شاهين في الناسخ (117) وأشار إليها ابن أبي حاتم في العلل (1/36) عن أبيه .
- ورواية عبد العزيز بن أبان أخرجها الحارث في المسند (85-زوائد) .
- ورواية شعيب أشار إليها ابن أبي حاتم في العلل (1/36) .
- ورواية أبي داود أخرجها الطَّحاوي في شرح المعاني كتاب الطَّهارة / باب مس الفرج ... (1/73) .
- ورواية عمر أخرجها عبد الرَّزَّاق في المصنَّف كتاب الطَّهارة / باب الوضوء من مس الذكر (1/113)، ووقع عنده : « معمر » ، وهو خطأ .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه معاذ بن هشام عن أبيه هشام الدَّسْتَوائي عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن عروة عن عائشة – أخرجه إسحاق في المسند (2/339) .
- رواه معاذ بن هشام عن أبيه هشام الدَّسْتَوائي عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة عن الزُّهري مرسلاً – أخرجه إسحاق في المسند (2/340) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث على عدة أوجه .

<u>الوجه الأول</u> :- رواه عمر بن راشد عنه مرسلاً .

وتابعه عليه هشــام الدَّسْــتَوائي في رواية ابنه عنه ، على اختلاف قوله فيه أيضاً .

وهذا الوجه معلٌّ بقرائن منها :-

1. أن عمر ضعيف في يحيى بن أبي كثير كما سبق (ص590) .
2. أن هشاماً مختلف عليه كما سيأتي ، فمتابعته لا تفيد .
3. مخالفته لبقية أصــحاب يحــيى بن أبي كثــير الثِّقــات كما سيأتي .

الوجه الثاني :-رواه أيوب بن خوط عن يحيى بن أبي كثـير عن عروة عن عائشة .

وتابعه أيضـاً عليه هشـام الدَّسْـتَوائي في رواية جماعة من أصحابه .

وهذا معلٌّ بقرائن أيضاً ، منها :-

1) أن أيوب متروك كما سبق (ص247) .
2) الاختلاف على هشام كما سيأتي .
3) أن يحيى بن أبي كثير إنَّما يـروي عن عـروة بواسـطة ، كما ورد في عـدة أحـاديث في الصَّـحيحين وغيرها ، وما ورد عنه بإسقاطه فلا يصحُّ أصلاً .

قـال أبو حـاتم : « يحـيى بن أبي كثـير ، ما أراه سـمع من عــروة بن الزُّبــير ، لأنه يــدخل بينه وبينه : رجل أو رجلان ، ولا يذكر سماع ، ولا رؤية ، ولا سؤاله عن مسـألة » - المراسـيل (904) .

وكذا قال البخـاري وأبو زرعة ، وخالفهما ابن معين فـأثبت له السَّماع منه – جامع التَّحصيل (ص299) .

الوجه الثالث :- رواه حسـين بن ذكـوان المعلم عن يحـيى عن المهاجر بن عكرمة عن الزُّهري عن عروة عن عائشة .

وهذا فيه المهاجر ، وقد تقدَّم حاله (ص482) .

وهذا السَّند غريب ، فأين أصـحاب الزُّهـري على كـثرتهم ، وحرصـهم على حديثه عن هـذه الرِّواية ، بل قد قـال أبو حـاتم

الرَّازي : « هذا حديث ضعيف لم يسمعه يحيى من الزُّهري ، وأدخل بينهم رجلاً ليس بالمشهور ، ولا أعلم أحداً روى عنه إلا يحيى ، وإنَّما يرويه الزُّهري عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن مروان عن بسرة ... » - العلل لابنه (1/36) ، فهذا الوجه ضعيف عن الزُّهري .

وحسين المعلم وإن كان من أصحاب يحيى بن أبي كثير كما تقدَّم (ص509) إلا أنه موصوف بالاضِّطراب في عموم حديثه .

وتابعه على الوجه هشام الدَّسْتَوائي – في رواية عنه – إلا أنه أرسله عن ابن أبي بكر ، وقد تقدَّم (ص554) حديث لهشام – برواية القطَّان بمثل هذا السَّند ، وفي رواية أخرى عنه أرسله عن الزُّهري بإسقاط المهاجر مرة ، وبذكره مرة أخرى في رواية لابنه معاذ عنه .

<u>الوجه الرابع</u> :- رواه شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن عروة عن عائشة .

وكذا رواه جماعة عن هشام الدَّسْتَوائي .

وهذا الوجه يظهر أنه أقوى الأوجه عن يحيى بن أبي كثير لقرائن منها :-

1) أن شيبان من أصحاب يحيى بن أبي كثير الكبار كما سبق (ص467) .
2) متابعة هشام الدَّسْتَوائي له - في وجه عنه رواه عنه ابنه معاذ (ص153) وآخران .
3) أن أكثر أصحاب يحيى بن أبي كثير ذكروا في روايتهم : عروة عن عائشة ، خلافاً من أرسله .
4) أن هشاماً ، وإن كان أثبت في يحيى بن أبي كثير ، فقد اختلف عليه على عدة أوجه تدلُّ على اضطرابه الشَّديد فيه ، وأنه لم يحفظه كشيبان ، فهو مقدَّم عليه ، ومن خالفه في يحيى بن أبي كثير ، فليس هو مثله فيه ، بل شيبان أثبت .

وحســـين وإن خالفه في الرِّواية ، إلا أن تؤيد أصل الرِّواية ، بالجهالة أو الإبهام ، وكلاهما مضعف للحديث .

ويظهر من الخلاف الســـابق على يحـــيى بن أبي كثـــير احتمال اضطرابه فيه .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحـديث لا يصـحُّ ، من رواية يحـيى بن أبي كثـير ، لأنه إما مرسل أو فيه جهالة أو إبهام ، وهو أقـرب الأوجه عن يحـيى بن أبي كثير .

وللحديث طرق عن بسرة ، وخلاف فيه ، ذكره المزي في التحفة (11/272) وابن حجر في إتحـاف المهـرة (21362)ـ ، والله أعلم .

112. الحديث الرابع

وسئل عن حديث زينب بنت أم سلمة عن أمِّ حبيبة بنت جحش أنها تهراق الدم ، فأمرها النَّبي أن تتوضأ عند كل صلاة .

فقال : » يرويه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وعكرمة أن زينب بنت أم سلمة اعتلت ، وهي تهراق الدم ، فأمرها النَّبي أن تغتسل .

قال ذلك الأوْزاعي عن يحيى بن أبي كثير .

- وقال البابلتي عن الأوْزاعي عن يحيى عن أبي سلمة أو عكرمة .

ورواه هشام الدَّسْتَوائي عن يحيى فخالف الأوْزاعي .

واختلف عن هشام .

فرواه يزيد بن زُرَيع عن هشام عن يحيى عن أبي سلمة عن زينب بنت جحش .

وتابعه أبو عمر ، إلا أنه قال : إن زينب كانت تهراق الدم ، ولم يقل : عن زينب ، وسمى زينب ، ولم ينسبها .

وقال يحيى القطَّان ومسلم بن إبراهيم عن هشام عن يحيى عن أبي أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت فسألت النَّبي .

وقال أبان العطَّار عن يحيى عن أبي سلمة عن أمِّ حبيبة بنت جحش .

وكذلك قال معمر عن يحيى بن أبي كثير .

وقــال حســين المعلم عن يحــيى عن أبي ســلمة أخبرتــني زينب بنت أم ســلمة أن امــرأة عبد الــرحمن كانت تهراق .

وهو أشبه الأقاويل بالصَّواب .

وقــول الأوْزاعي وهم ، ولم يــذكر أحد من أصــحاب يحيى في حديثه عكرمة عـدا الأوْزاعي ، وهو معـروف عن عكرمة »[674] .

674(?) العلل (ج5/ل216-217) .

التَّخْرِيج

- رواية مسلم أخرجها أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (587) وابن عبد الـبر في التَّمهيد (16/89) والـبيهقي في الكبرى كتاب الحيض / باب غسل المستحاضة (1/517) .
- ورواية أبان أخرجها أبو بكر الشـافعي في الغيلانيـات (587) وابن عبد البر في التَّمهيد (16/89) .
- ورواية معمر أخرجها إسـحاق في المسـند (2060) – وعنده : « أن أم حبيبة » مرسلةً . وعند ابن أبي حاتم في العلل (1/50) مسندةً .
- ورواية حسـين أخرجها أبو داود في السُّـنن كتـاب الطَّهارة / بـاب 111 (297) وابن الجـارود في المنتقى (115) والـبيهقي في ا لكـبرى (1/517) وابن حـزم في المحلى (2/11) .

الرِّوَايَات الأُخْرَى

- رواه محمد بن يوسف الفريـابي عن الأوْزاعي عن يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة أو عكرمة قال : كانت زينب ... مرسـلاً – أخرجه الـدَّارمي في المسـند كتـاب الصَّلاة والطَّهارة / باب 95 (903) .
- ورواه بشر بن بكر عن الأوْزاعي عن يحـيى بن أبي كثـير حـدثني أبو سـلمة وعكرمة أن زينب ... مرسـلاً – أخرجه البيهقي في الكبرى (1/518) .
- ورواه معاذ بن هشـام عن أبيه هشـام الدَّسْـتَوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن أم حبيبة ... مرسلاً – أخرجه إسحاق في المسند (2059) .

- ورواه يزيد بن هارون عن هشام الدَّسْتَوائي عن يحـيى بن أبي كثــير عن أبي ســلمة أن أم حبيبة ... مرســلاً – أخرجه الدَّارمي (906) .
- ورواه وهب بن جرير عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سـلمة أن أم حبيبة ... مرسـلاً – أخرجه الـدَّارمي (906) وابن حزم في المحلى (2/211) .
- ورواه حرب بن شدَّاد عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي سلمة أن أم حبيبة ... مرسلاً – أشار إليه أبو حاتم الـرَّازي – العلل لابنه (1/50) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحـيى بن أبي كثـير في إسـناد هـذا الحـديث وصلاً وإرسالاً ، وعمَّن هو مرسل ، على عدة أوجه .

الوجه الأول :- رواه جماعة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سـلمة أن أمَّ حبيبة بنت جحش ... مرسـلاً . كـذا رواه عنه كُـلٌّ من :-

1. حرب بن شدَّاد (ص471) .
2. معمر (ص473) ، فيما أخرجه إســحاق في المســند ، وذكرها ابن أبي حاتم مسندة – كما ذكر الدَّارقطني – ولم يثبتْها أبو حــاتم – العلل لابنه (1/50)ـ ، وقد روى معمر الحديث عن الزُّهـري عن عمـرة عن أمِّ حبيبة بنت جحش قَالَت : استحضت ... - أخرجه عبد الرَّزَّاق في المصـنَّف (1/303) ومن طريقه إسحاق في المسند (2061) .
3. هشام الدَّسْتَوائي (ص474) – في رواية الجماعة عنه – .

وخالفهم اثنان هما :-

1. أبو عمر حفص بن عمر الحَوْضِــي ، أرســله عن زينب ، ولم ينسِبها .

2. يزيد بن زُرَيع (ص131) ، وصـــله بـــزينب بنت جحش ، وأسنده عنها .

وهـذا الوجه الثـاني عن يحـيى بن أبي كثـير . ولعل الـوهم دخل عليه من رواية عــروة وعمــرة لهــذا الحــديث عن عائشة قــالت : إن أم حبيبة بنت جحش كــانت تغتسل في مــركن في حجرة أختها زينب بنت جحش – أخرجه مسلم (334) ، فانتقل ذهنه من السند إلى المتن .

الوجه الثالث :- رواه اثنان عن يحـيى بن أبي كثـير كرواية هشام وحرب إلا أنهما أسنداه ، وهما :-

1. أبان العطَّار (ص484) .
2. معمر بن راشد (ص473) ، فيما علقه ابن أبي حـــــــاتم والدَّارقطني ، وهو عند إسـحاق عنه مرسل كما تقـدَّم ، وهو أقرب لأن إسحاق أسنده ولم يعلقه ، وبه جـزم ابن حجر في النُّكَتِ الظراف (11/325-التحفة) ، ولعله اختلف عليه .

الوجه الرابع :- رواه الأوْزاعي عن يحـيى بن أبي كثـير عن أبي ســـــلمة وعكرمة – وقيل : أو عكرمة – أن زينب بنت أبي سلمة ... مرسلاً .

وهـــــذا الوجه يوافق الوجه الأول في أصل الإرســـــال ، وَضَعَّفَ الدَّارقطني هذا الوجه بقوله : « وَهْمٌ » ، وذلك لقــرائن :-

1) أن الأوْزاعي ليس بالمتين في يحيى بن أبي كثير كما ســبق (ص467) .
2) مخالفته للأثبات في يحيى بن أبي كثير كما سبق ، حيث زاد – أي الأوْزاعي - : « عكرمة » ، وجعل الاستحاضة لـــــزينب بنت أبي سـلمة ، ولم يقـلْ أحـدٌ من أصـحاب يحـيى بن أبي كثير ذلك . واجتماعهم على خلافه يدلُّ على وهمه .
3) الاختلاف عليه في ذكر عكرمة ، مما يــدلُّ على اضــطرابه فيه ، وإن كان ذكر عكرمة فيه قد صَحَّ من وجه آخر عنه كما دلَّ عليه كلام الدَّارقطني آنفاً .

الوجه الخـامس :- رواه حسـين المعلِّم عن يحـيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب أن امرأة عبد الرحمن بن عوف كانت تهراق الدم ...

وهذا الوجه يعود أخيراً إلى الوجه الثالث الذي رواه حـربٌ ومعمر ، لأن امـرأة عبد الـرحمن بن عـوف هي أم حبيبة بنت جحش كما نصَّ عليه الواقـــديُّ ، ورجَّحه إبـــراهيم الحـــربيُّ والـدَّارقطني ، ومـال إليه ابن حجر في التَّهـذيب – (4/670)ـ ، وقد جـاء مصـرَّحاً في رواية عـروة وعمـرة لهـذا الحـديث عن عائشة – أخرجه مسلم (334) وابن حبَّان (4/185) .

وهذا السَّند متصل ، بينما قـال أبو حـاتم بعد رواية حسـين هــذه : « هو مرسل » - العلل لابنه (1/50)ـ ، ولعله إنَّما أراد التَّرجيح لا الحكم على ذات الرِّواية .

وحسين تقدَّم (ص509) أن ابن المـديني جعله بعد هشـام الدَّسْتَوائي في جماعة ذكرهم .

ورجَّح الـــدَّارقطني هـــذا الوجه عن يحـــيى بقوله : « وهو أشبه الأقاويل بالصَّواب » ، ويؤيد ترجيحه متابعة أبـان ومعمر – في وجه عنه – له .

وخالفه أبو حـاتم فـرجَّح الوجه الأول المرسل ، ويؤيِّده أنَّ هشام الدَّسْتَوائي من كبار أصحاب يحيى بن أبي كثير كما سبق ، وقد تابعه حـــرب ومعمر – في الـــراجح عنه – والأوْزاعي في أصل الإرسال ، لا الوجه نفسه .

ووجه الإرسال في روايتهم الراجحة أنَّ أبا سلمة لم يـدرك الواقعة التي حصلت لأمِّ حبيبةَ فسألت بعدها رسول الله .

وبـــذا حَكَمَ أحمد بن حنبل وغَيْـــره على بعض الأحـــاديث بالإرســـال - الكفاية للخطيب (ص446) وفتح المغيث (1/197-198) للسَّخاوي .

قال الزركشي في نُكَتِهِ (2/35) : « وإنْ روى التـابعيُّ عن الصَّحابي قصةً أدرك وقوعها كان متَّصلاً ، وإن لم يدرِك وقوعَها

وأسندها إلى الصَّحابي كانت متَّصلة ، وإن لم يدركها ولا أسند حكايتها إلى الصَّحابي فهي منقطعة ... » .

وقال ابن حجر في نكته (2/591) أيضاً : « ... وإن كان خبرها فعلاً ، نظر إن كان الرَّاوي أدرك ذلك ، التحقت بحكم "عن" ، وإن كان لم يدركه لم تلتحق بحكمها » .

والذي يظهر مما سبق أن الوجهين المتصل والمرسل محفوظان ، فاختلف قول أصحابه فيه ، وأن جانب الإرسال أقوى وأكثر عدداً ، فهو أرجح لاضطراب يحيى بن أبي كثير فيه .

الحُكْمُ عَلَيْه

الحديث يظهر صحة وجهيه عن يحيى بن أبي كثير ، وجانب الإرسال أقوى ، كما قال أبو حاتم ، خلافاً لما ذهب إليه الدَّارقطني ، فالسند ضعيف ، والله أعلم .

الخاتمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وسيد النبيين ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ، وبعد .

فإنني بعد مضي عدة أشهر مع علم العلل وكتاب الدَّارقُطني وكتب العلل والحديث والرجال وغيرها بحثاً ودرساً وكتابة ، قد خرجت بعدها بنتائج علمية قد يكون من المناسب ذكرها في هذه الخاتمة ، مدعمة ببعض التوصيات الخاصة بهذا العلم الهام .

ومن أهم هذه النتائج :-

1-أن علم العلل من أصعب علوم الحديث ، وأدقها ، وهذا يلزم منه حذرٌ أشد وحيطة أكثر في الدراسة والترجيح والحكم .

2-أن علم العلل علمٌ متكامل الأسس والقواعد ، قائم على منهج مقعد بأصول ، مدعم بقرائن وأقوال الراسخين من أهله السابقين .

3-أن قرائن الترجيح بين الروايات هي أهم أسس هذا العلم ، وأن من أهملها أضاع أكبر أسباب إتقانه .

4-أن قرائن الترجيح العامة خمسة ، يحكم بها على غالب الأحاديث المعلة .

5-أن الاهتمام بأحاديث المكثرين من الرواية من الصحابة والتابعين ومن بعدهم جمعاً وتعليلاً وحفظاً ودراسةً ، يختصر على المرء الكثير من الجهد ، في علم الحديث رواية ودراية .

6-أن أكثر الأحاديث إعلالاً تقع في مسند الستة المكثرين من الرواية السابق ذكرهم في المقدمة .

7-أن مسـند أبي هريـرة أكـثر المسـانيد حـديثاً معلاً ، فالاهتمام بجمعه يختصر الكثير من الوقت والجهد .
8-أن كتـاب الـدَّارقُطني أكـبر كتب العلل ، وأكثرها حـديثاً وطرقاً ، فالاهتمام به مفيد جداً في هذا الباب .
9-أن منهج الـدَّارقُطني قـائم على كـثرة الجمع والـترجيح بـالقرائن العامة والخاصة ، وأن أكـثر القـرائن للتعليل لديه : سلوك الجادة .
10- أن الـدَّارقُطني لعلمه الفـائق بالعلل قليل المخالفة لأقـوال من سـبقه في التعليل ، وإذا وجد منه مخالفة فلقرائن قوية عنده .
11- أنه ينبغي لمن ترجَّح لديه بالقرائن مخالفة السـابقين في حـديث ، زيـادة البحث والتنقيب عن أدلة وقـرائن أخرى قبل الحكم .
12- أن كتب الأجـزاء والفوائد والغـرائب مليئة بالروايـات المفيدة في الترجيح بين الروايات ، إلا أنها لا تنفرد بأمر يصـعب الفصل بـدونها إلا نـادراً ، وكتب الأصـول تغـني عنها دائماً .
13- أن كثيراً من تصـحيحات المتـأخرين الـتي لم يسـبقوا لها مدخولة ، خصوصـاً عند مخالفة من تقـدم عنهم من علمـاء السـلف ، وهـذا يعـني الحـذر من الاعتمـاد عليها ممن تمكن من آلته .

أما التوصيات حول هذا الموضوع فهي :-

1-الاهتمام بإكمال إخراج كتاب العلل للدَّارقُطني محققاً .
2-الاهتمـام بعلم العلل وكتبه ومظـانِّ وجـوده في الكتب المخطوطة .
3-الحـذر من العجلة في الحكم على الحـديث بالصِّـحة بظـاهر السَّـند ، بـدون بحث عن علة له محتملة ، خصوصاً مع غرابة المتن ، أو تأخر المصدر .

4-مساعدة طلبة العلم الرَّاغبين في خدمة هذا العلم الهام .

5-الاهتمـام بـالبحث في كتب العلل عند دراسة الأحـاديث والحكم عليها ، بدلاً من التوسع في التخريج ، عند عـدم الحاجة لذلك .

6-الحرص على إخراج موسوعات شاملة تخـدم هـذا العلم ، ولو بالفهرسة .

7-التقليل من الحكم على كـلِّ حـديث باسـتقلال - دون دراسة - ، والاهتمـام بعـزو ذلك إلى إمـام سـالف ممن يعتمد على قوله في الحكم ، إلا لمن رسخ علمه بالحديث ، وتمرَّس فيه السِّنين الطويلة .

والله أعلم ، وصلى الله على نبينا محمد ،
وعلى آله وصحبه ،
وسلم تسليماً
كثيراً .

الفهارس العامة

فهرس فقه الحديث
فهرس أطراف الأحاديث
فهرس الرواة المترجم لهم
فهرس المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات

فهرس فقه الأحاديث

التوحيد

الراوي	الحديث	رقمه
عمر بن الخطاب	إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد	2
أنس بن مالك	أنت تخلقه أنت ترزقه	49
أنس بن مالك	آلله اختلفتم	55
عبد الله بن مسعود	على الفطرة	56
عبد الرحمن بن عوف	يقول الله : أنا الرحمن	82
أبو هريرة	إذا قال الرجل لأخيه : يا كافر	85
أبو هريرة	إذا مضى شطر الليل بنـزل الله	97

الطهارة

عثمان بن عفان	في صفة الوضوء	4و78
علي بن أبي طالب	يغسل من بول الجارية	7
أبو هريرة	إذا ولغ الكلب في إناء	11
أبو هريرة	إذا قعد بين شعبها الأربع	13

أبو هريرة	من توضأ يوم الجمعة فبها	25
أبو هريرة	وصَّاني خليلي بثلاث	37
أنس بن مالك	كان يمسح على خفيه	46

الراوي	**الحديث**	**رقمه**
معاوية بن حيدة	نعم ويتيمم	61
المغيرة بن شعبة	في المسح على الخفين	62
عائشة	يوجب الغسل	69
عائشة	كان النَّبي يتوضأ بالمد	71
عائشة	كنا لا نعد الصفرة والكدرة	73
أم حكيم	أن رسول الله دخل على ضباعة	77
أبو هريرة	توضؤا مما غيرت النار	84
أبو هريرة	لا يتحدث المتغوطان	102
بسرة	في مس الذكر	111
أم حبيبة	أنها تهراق الدم	112

أبو هريرة	أن أول ما يحاسب به العبد	12
أبو هريرة	صلاة في الجميع تزيد	15
أبو هريرة	لو تعلمون ما في الصف الأول	16
أبو هريرة	تقطع الصلاة المرأة والكلب	17
أبو هريرة	أن رسول الله أوتر بثلاث	18
أبو هريرة	أن رسول الله انصرف من اثنتين	22
أبو هريرة	نهى رسول الله عن الاختصار	24
أبو هريرة	إن الله كتب الجمعة	31
الراوي	**الحديث**	**رقمه**
أبو هريرة	إذا أتيتم الصلاة فأتوها	36
أنس بن مالك	كانوا يستفتحون القراءة	40
أنس بن مالك	أي الشَّجر أمنع	52
أبو ذر	صلاة في مسجدي هذا	59
أبو موسى	في صفة الصلاة	64
عائشة	لا يقبل الله صلاة الحائض إلا بخمار	72

أم سلمة	الصلاة ، وما ملكت أيمانكم	74
أبو هريرة	المتعجل إلى الجمعة	89
أبو هريرة	اقتلوا الأسودين في الصلاة	90
أبو هريرة	صدق أبو ذر ليس لك من صلاتك	91
أبو هريرة	تفضل صلاة الجمع على	82
أبو هريرة	إذا صلى أحدكم فلا يدري	99
أبو قَتادة	كان رسول الله يصلي بنا فيطول	103
أبو أسيد	لا صلاة بعد العصر	106

الجنائز

أبو هريرة	إن المؤمن إذا حضره الموت	38
أنس بن مالك	عـــذب رجل في قبره في البـــول	47
عبد الله بن عمر	إذا وضعتم موتاكم في القبر	66
أبو هريرة	اللهم اغفر لحينا وميتنا	80
الراوي	**الحديث**	**رقمه**
أبو هريرة	إيما نائحة ماتت قبل أن تتوب	94
أبو هريرة	من غسل ميتا فليغتسل	100

أبو هريرة لا تتبع الجنازة بصوت ولا نار 101
أبو مالك أربع في أمتي من الجاهلية 105

الصيام

أبو هريرة ما من أيام أحب إلى الله تعالى 19
أبو هريرة أطعمك الله وسقاك 23
أبو هريرة وصاني خليلي بثلاث 37
أبو قَتادة لا صام ولا أفطر 58
أبو سعيد الخدري سافرنا مع رسول الله في رمضان 65
جويرية أصمت أمس 76
أبو هريرة أفطر عندَكم الصائمون 86
عائشة كان يقبل وهو صائم 110

الزكاة والصدقة

أبو ذر على كل نفس كل يوم صدقة 104

الحج

علي بن أبي طالب إن الله حرم مكة 6
الراوي **الحديث** **رقمه**
أنس بن مالك أمر بالبدن بذي الحليفة 41

أنس بن مالك	أمر صاحب بدنه	51
معاوية بن أبي سفيان	في استلام أركان الكعبة	60
النكاح		
أبو هريرة	نهى رسول الله أن تُزوج	21
معقل بن سنان	قصة بروع بن واشق	68
أبو هريرة	إن اليهود تقول : إن العزل	87
أبو هريرة	أن امرأة أتت النبي	96
جابر بن عتيك	من الغيرة	108
الطلاق		
أبو هريرة	تزوج ولا تطلق	30
العتق		
أبو هريرة	من أعتق شقيصا له من عبد	26
البيوع		
أبو هريرة	أيما رجل وجد متاعه	33

الراوي	**الحديث**	**رقمه**

الحدود والقضاء		
أبو بكر الصديق	أنه قطع في مجن	1
أبو موسى	أنه اختصم إليه في بعير	63
عائشة	القطع في ربع دينار	109
الأطعمة والأشربة		
أبو هريرة	الكمأة من المن	29
أبو هريرة	الخمر من هاتين الشجرتين	95
الأيمان		
أبو هريرة	إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت	14
أبو هريرة	إن فلانا يخطب فلانة	98
الأدب واللباس		
علي بن أبي طالب	نهى أن تحلق المرأة رأسها	5
علي بن أبي طالب	لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا	8
أبو هريرة	لا تصحب الملائكة رفقة فيها	27
أبو هريرة	بادروا الأعمال بست	28

الراوي	الحديث	رقمه
أبو هريرة	من صور صورة	32
أبو هريرة	إذا ضرب أحدكم فليتق	34
أنس بن مالك	الله رفيق يحب الرِفق	42
أنس بن مالك	لا إيمان لمن لا أمانة له	44
عبد الله بن مسعود	المرأة عورة	57
أبو هريرة	المؤمن غر كريم	88
أبو هريرة	إذا أخذ فليأخذ أحدكم بيمينه	93
معاوية بن أبي سفيان	في النهي عن لبس الذهب والحرير	107

السيرة

أبو هريرة	كفن رسول الله في ثوب	10
أنس بن مالك	كان أشد حياء من العذراء	45
أنس بن مالك	لم يكن شيء أحب إلى	48
أنس بن مالك	كانت قبيعة سيفه من فضة	50
مالك بن صعصعة	في المعراج	67

الخلافة والفتن

أبو هريرة	إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر	20
أنس بن مالك	السلطان ظل الله في الأرض	43
أم سلمة	يبايع بين الركن والمقام لرجل	75
الزبير بن العوام	دب إليكم داء الأمم قبلكم	79

الراوي	**الحديث**	**رقمه**
القرآن والأدعية		
أبو هريرة	في الجمعة ساعة	35
عائشة	الماهر بالقرآن	70
عبد الرحمن بن عوف	اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به	81
أبو هريرة	يقال لقارئ القرآن	83
الفضائل والجنة		
عمر بن الخطاب	رأيت كان ديكا نقرني	3
علي بن أبي طالب	أنت مني بمنـزلة هارون من موسى	9
أنس بن مالك	إن الله وعدني أن يدخل الجنة	39
أنس بن مالك	اسكن فما عليك إلا نبي	53

أنس بن مالك خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم 54

عبد الرحمن بن عوف أول ثلاثة يدخلون الجنة 8

فهرس أطراف الأحاديث

إبراهيم بن عبد الله بن قارظ 481
إبراهيم بن عبد الملك القَنَّاد 410
إسماعيلُ بنُ مُحَمَّد بن جحادة 384
الضحاك بن نبراس 476
باب بن عمير 552
بشر بن موسى 518
حسين بن عمران 406
خليلُ بن مرة 499
صالح بن رستم الخزاز 504
عبد الحميد بن الحسن الهلالي 384
عبد الله بن يزيد بن الأزرق 585
عبد الملك بن الصباح 557
عبيد بن عقيل 557
عبيس بن ميمون 527
عمرو بن هاشم البيروتي 415
معاوية بن حكيم 366
مغيرة بن مسلم السراج 475
أبان العطار 466
أبان بن يزيد العطار 113
إبراهيم بن طهمان 292
ابن جابر 584
أَبُو إِسْحَاق 549
أَبُو الجماهر 216

أَبُو المهزم..... 496
أبو بكر بن أنس..... 283
أَبُو بكر بن عمير..... 283
أبو جعفر المؤذن..... 539
أَبُو حريز..... 208
أَبُو داود الطيالسي..... 115
أَبُو سَعِيد الأزدي..... 274
أبو سفيان بن سَعِيد بن المُغِيرَة..... 491
أَبُو سهم..... 584
أَبُو مطيع..... 505
أَبِي قطن..... 184
أزهر بن سعد السَّمَّان..... 180
أسامة بن زيد..... 508
إِسْحَاق بن أَبِي فروة..... 124
إسماعيل بن عمر..... 174
الأشعث بن براز..... 298
الأوزاعي..... 287, 448
الحكم بن عبد الملك البَصْرِي..... 158
الحكم بن هشام..... 354
الربيع بن صبيح..... 298
الضحاك بن حمرة..... 373
الضَّحاك بن مخلد النبيل..... 530
القاسم بن الفضل..... 278
القاسم بن الوليد الكوفي..... 172
المثنى بن سَعِيد البصري..... 264
المهاجر بن عكرمة..... 464
النَّهاس بن قهم..... 201
الوضاح بن عبد الله اليشكري..... 112
أنس بن حكيم..... 162

أيوب السخياني..... 476
أيوب بن أبي مسكين..... 119
أيوب بن خوط..... 232
أيوب بن سلمة..... 173
أيوب بن عتبة اليمامي..... 462
بشر بن رافع الحارثي..... 508
بقية بن الوليد..... 431
بكر بن بكار..... 250
تميم بن نُذَير..... 432
ثابت بن حماد البَصْرِي..... 328
جعفر بن سليمان الضُّبَعِي..... 146
حجاج الصواف..... 525
حَجَّاج بن أَرْطَاة..... 112
حَجَّاج بن الحجَّاج الباهلي..... 124
حَجَّاج بن الفرافصة..... 508
حَجَّاج بن محمد المصيصي الأعور..... 362
حرب بن شداد..... 453
حريث بن قبيصة..... 161
حسين بن ذكوان المعلم..... 490
حماد بن أسامة الكوفي..... 362
حماد بن الجعد..... 430
حماد بن قيس..... 394
حماد بن يحيى الأبح..... 474
حمَّاد بن عبد الرَّحْمَن الكلبي..... 389
حِمَّان الهُنَائِي..... 578
خارجة بن مصعب السرخسي..... 505
خالد بن الحارث..... 120
خالد بن عبد الرَّحْمَن الخراساني..... 174
خالد بن قيس البَصْرِي..... 147

خالد بن يحيى الهلالي..... 157
خالد بن يزيد الهدادي..... 462
خلاس بن عمرو..... 131
خليل بن مرة..... 191
روح بن عبادة..... 267
زيد بن حبان..... 535
سالم بن نوح..... 380
سَعِيد بن أبي عروبة..... 117
سَعِيد بن سالم القداح..... 292
سَعِيد بن عامر الضُّبعي..... 116
سَعِيد بن يوسف الرحبي..... 462
سفيان بن سعيد الثوري..... 115
سلام بن مسكين..... 154
سلم بن قتيبة..... 489
سليمان بن أرقم..... 595
سليمان بن طرخان التَيْمِي..... 179
سُوِيْدُ بن إبراهيم الجحدري..... 192
شبابة بن سوار..... 198
شُعْبَة بن الحجاج..... 115
شهر بن حوشب..... 248
شَيْبَان بن عبد الرحمن..... 172, 448
صالح بن بَشِيْر المُرِّي..... 173
طلحة بن زيد..... 476
طلحة بن عبد الرحمن..... 258
عاصم بن علي..... 174
عامر العقيلي..... 478
عباد بن العوام الواسطي..... 225
عبَّاد بن أوس..... 522
عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي..... 167

عبد الرَّحْمَن بن عبد الله المسعودي. 173
عبد الرَّحْمَن بن عثمان. 267
عبد الصمد بن عبد الوارث. 139
عبد العزيز بن الحصين. 347
عبد الله بن أَبِي بكر. 535
عبد الله بن بشر الرقي. 124
عبد الله بن رباح. 245
عبد الله بن عيسى. 485
عبد الله بن محرر. 552
عبد الله بن معانق. 566
عبد الملك بن محمد الرقاشي. 209
عبد الوهاب بن عطاء. 116
عبدة بن سليمان الكوفي. 157
عبيد الله بن الأخنس. 489
عبيد بن الصباح. 311
عُبيدة بن الأسود الكوفي. 116
عثمان بن سعد. 322
عثمان بن مقسم البري. 134
عقبة الأصم. 297
عكرمة بن إبراهيم. 394
عكرمة بن عمار. 463
علي بن المبارك. 453
عمار بن مطر. 216
عمر بن راشد. 570
عمر بن سَعِيد الأبح. 304
عمر بن عامر البَصْرِي. 135
عمر بن عبد الله بن أَبِي خثعم. 530
عمر بن نبهان العبدي. 308
عمران بن خالد الخزاعي. 216

عمران بن داور القَطَّان. 153
عمرو بن الحارث المصري. 212
عياش بن عبد الله. 432
عيسى بن ماهان. 219
عيسى بن واقد. 329
قرَّة بن أَبِي قرَّة. 574
ليث بن أَبِي سليم. 251
مؤمل بن إسماعيل. 530
مالك بن ربيعة الساعدي. 573
مجاعة بن الزبير. 127
محمد بن إبراهيم السلمي. 250
محمد بن جعفر غندر. 266, 361
محمد بن ذكوان الأزدي. 463
محمد بن سليم البَصْرِي. 113
محمد بن سواء السَّدوسي. 263
محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان. 521
محمد بن كثير العبدي. 153
محمد بن يحيى القزاز. 209
محمد بن يعقوب اليمامي. 466
مُحَمَّد بن بشر. 208
مُحَمَّد بن بكر البرساني. 208
مِسْعَر بن كدام. 172
مسعود بن واصل. 202
مسكينُ بنُ بكير. 489
مسلم بن إبراهيم الفراهيدي. 139
مطر بن طهمان الوراق. 124
معاذ بن معاذ. 362
معاذ بن هشام الدَّسْتَوَائِي. 139
معاوية بن سلام. 504

معتمر بن سليمان التيمي..... 179
مَعْمَر بن راشد..... 146, 455
منصور بن زَاذَان..... 329
موسى بن خلف..... 162
موسى بن مسعود النهدي..... 494
نصر بن طريف..... 172
هدبة بن خالد..... 548
هشام الدَّسْتَوَائِي..... 113, 455
هشام بن حَسَّان..... 463
هلال بن يحيى..... 320
هَمَّام بن يحيى..... 123, 464
وكيع بن الجراح..... 115
وهب بن جرير البَصْرِي..... 153
يحيى بن أبي بكير..... 114
يحيى بن سعيد القَطَّان..... 361
يحيى بن سلام البَصْرِي..... 328
يحيى بن صبيح الخراسانَي..... 124
يحيى بن عبد الحميد الحماني..... 486
يزيد بن زريع..... 120
يزيد بن سنان الرهاوي..... 522
يزيد بن عياض..... 251
يزيد بن هارون..... 174
يعلى بن عباد..... 184
يوسف بن عطية الصفار..... 147

؛

صدق أَبُو ذر ليس لك من صلاتك إلا ما لغوت :..... 517

ا

ا قعد بين شعبها الأربع..... 164, 615

إ
إذا أتيتم الصلاة فأتوها 269
إذا أخذ فليأخذ أحدكم بيمينه 523, 620
إذا بويع لخليفتين 203, 620
[illegible] 544
إذا ضرب أحدكم فليتقِ 262
إذا قَالَ الرجل لأخيه : يا كافر 493
[illegible] 537
إذا وضعتم موتاكم فِي القبر 386
[illegible] 155, 615
أ
[illegible] 568
ا
استلام أركان الكعبة 359, 618
اسكن فما عليك إلا نبي وصِدِّيق 331
أ
أطعمك الله وسقاك 214, 618
أفطر عندَكم الصَّائمون 497
ا
[illegible] 513
اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به 469, 621
[illegible] 528
السُّلطان ظل الله فِي الأرض 296
الصَّلاة ، وما ملكت أيمانكم 419
القطع فِي ربع دينار 587
الكمأة من المنِّ 246
[illegible] 479, 615

آ
آلله اختلفتم ، إِنَّمَا أهلك 338
ا
الله رفيق يحب الرِّفق 293
اللهم اغفر لحينا وميتنا 458, 617
المؤمن غرٌ كريم 506
الماهر بالقرآن 403, 621
المتعجل إلى الجمعة 510
□□□□ □□□□□□ 349
أ
أمر بالبدن بذي الحليفة فقلدت 289
إ
إن الله تجاوز لأمتي 168
إن الله حرم مكة 132, 618
إن الله كتب الجمعة 252
إن الله وعدني أن يدخل الجنة من أمتي 280
إن المؤمن إذا حضره الموت 276
أ
أن امرأة أتت النَّبِي □ □□□□□ □□□ □□ : □□□□□ 532
أن تتوضأ عِنْدَ كل صلاة 604
انصرف من اثنتين □ أن رسول الله 211, 616
أوتر بثلاث □ أن رسول الله 195, 616
أنت تخلقه أنت ترزقه 315, 615
أنت مني بمنزلة هارون 144, 621
دخل على ضباعة [فأكل عندها □ أنَّ رسول الله 434
أنه اختصم إليه فِي بعير 370, 619
أنه قطع فِي مِجَن 109

ا

بثلاث ﷺ اني خليلي.......... 272

إ

إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد حقاً.......... 118

أ

أول ثلاثة يدخلون الجنة.......... 469
أول ما يحاسب به العبد.......... 159, 616
أي الشَّجر أمنع.......... 327
أيما رجل وجد متاعه بعينه.......... 259

إ

إيما نائحة ماتت قبل أن تتوب.......... 526

ب

بادروا الأعمال بست.......... 243
بت اليهود.......... 501

ت

تزوج و لا تطلق.......... 249
تفضل صلاة الجمع على صلاة.......... 520
تقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار.......... 186
توضؤوا مما غيرت النار.......... 487, 616

ح

حماد بن سلمة.......... 124

خ

خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم.......... 335

د

دبَّ إليكم داء الأمم قبلكم.......... 451

ر

رأيت كأن ديكاً نقرني.......... 121, 621
أن تزوج المرأة على عمتها ﷺ رسول الله.......... 206

س
فِي رمضان سافرنا مع رسول الله 382, 618
سَعِيدُ بن بشير 128
ص
صفة الصَّلاة 375, 617
صلاة فِي الجمبع تزيد على صلاة الفذِّ 176
صلاة فِي مسجدي هذا أفضل من أربع 356
ع
عُذِّبَ رجل فِي قبره فِي البول 309
على الفطرة 342, 615
[illegible] 564
عمرو. بن مرزوق 114
ف
فأفطري 428
فِي الجمعة ساعة لا يوافقها 265
فِي المسْحِ على الخُفَّين 367
فِي المعراج 390
فِي النهي عَنْ لبس الذهب ، 575, 620
فِي صفة الوضوء 126
فِي صفة الوضوء وفضل ذلك 446
فِي مس الذكر والوضوء منه 598
ق
قصة بروع بن واشق 395
ك
كان النَّبِي يتوضأ بالمدِّ 407, 616
كان رسول الله يقبل وهو صائم 591, 618
كان رسول الله [illegible] 540
كان رسول الله أشدَّ حياءً 302, 620

كان رسول الله ﷺ [illegible] 560
كان رسول الله ﷺ يمسح على خفيه 306, 615
كانت قبيعة سيف رسول الله 318
كانوا يستفتحون القراءة 284, 616
كفِّن رسول الله ﷺ فِي ثوب نجراني 151
كُنَّا لا نعدُّ الصُّفْرَةَ والكُدْرَةَ 416, 616

ل

لا إيمان لمن لا أمانة له 299
[illegible] 550
لا تصحب الملائكة رفقةً 239, 620
[illegible] 352, 618
لا صلاة بعد العصر 572, 617
[illegible] 554
لا يقبل الله صلاة الحائض إلا بخمار 412, 617
لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً 141, 620
لم يكن شيء أحب إلى رسول الله 312
لو تعلمون ما فِي الصف الأول 182, 616

م

ما من أيام أحب إلى الله تعالى 200, 618
من استمع إلى حديث قوم 255
من أعتق شقيصاً 227
من الغيرة 580
من توضأ فبها ونعمت 221
من صوَّر صورة 255
[illegible] 547
من كذب فِي رؤياه 255

ن

نام رسول الله ﷺ 323, 618
نعم ويتيمم 364, 615

نهى أنْ تحلقَ المرأةُ رَأسَها 129
نهى رسول الله عَنْ الاختصار 218, 616
ي
يبايع بين الرُّكن والمقام لرجل 424
يغسل من بول الجارية 136, 615
يقَالَ لقارئ القرآن : اقرأ وارقه 484
يوجب الغسل 400

فهرس الرواة المترجم لهم

أبان بن يزيد العطار.....134و517
إبراهيم بن طهمان.....333
إبراهيم بن عبد الله بن قارظ.....534
إبراهيم بن عبد الملك القناد.....462
أزهر بن سعد السمان.....215
أسامة بن زيد.....564
إسحاق بن أبي فروة.....149
إسماعيل بن عمر.....209
إسماعيل بن محمد بن جحادة.....432
الأشعث بن براز.....339
أنس بن حكيم.....194
أيوب السخياني.....529
أيوب بن أبي مسكين.....142
أيوب بن خوط.....269
أيوب بن سلمة.....208
أيوب بن عتبة اليمامي.....513
باب بن عمير.....611
بشر بن رافع الحارثي.....564
بشر بن موسى.....574
بقية بن الوليد.....482
بكر بن بكار.....289
تميم بن نذير.....483
ثابت بن حماد البصري.....372
جعفر بن سليمان الضبعي.....174
حجاج الصواف.....581
حجاج بن أرطاة.....134
حجاج بن الحجاج الباهلي.....149

حجاج بن الفرافصة.....564
حجاج بن محمد المصيصي الأعور.....409
حرب بن شداد.....504
حريث بن قبيصة.....193
حسين بن ذكوان المعلم.....545
حسين بن عمران.....457
الحكم بن عبد الملك البصري.....189
الحكم بن هشام.....398
حماد بن أسامة الكوفي.....409
حماد بن الجعد.....482
حماد بن سلمة.....149
حماد بن عبد الرحمن الكلبي.....437
حماد بن قيس.....442
حماد بن يحيى الأبح.....527
حمان الهنائي.....640
خارجة بن مصعب السرخسي.....561
خالد بن الحارث.....143
خالد بن عبد الرحمن الخراساني.....210
خالد بن قيس البصري.....177
خالد بن يحيى الهلالي.....188
خالد بن يزيد الهدادي.....513
خلاس بن عمرو.....157
خليل بن مرة.....227و554
الربيع بن صبيح.....339
روح بن عبادة.....307
زيد بن حبان.....591
سالم بن نوح.....429
سعيد بن أبي عروبة.....138
سعيد بن بشير.....153
سعيد بن سالم القداح.....333
سعيد بن عامر الضبعي.....138

سعيد بن يوسف الرحبي.....513
سفيان بن سعيد الثوري.....136
سلام بن مسكين.....183
سلم بن قتيبة.....544
سليمان بن أرقم.....660
سليمان بن طرخان التيمي.....214
سويد بن إبراهيم الجحدري.....228
شبابة بن سوار.....234
شعبة بن الحجاج.....137
شهر بن حوشب.....286
شيبان بن عبد الرحمن.....207و 499
صالح بن بشير المري.....208
صالح بن رستم الخزاز.....559
الضحاك بن حمرة.....421
الضحاك بن مخلد النبيل.....586
الضحاك بن نبراس.....529
طلحة بن زيد.....528
طلحة بن عبد الرحمن.....298
عاصم بن علي.....209
عامر العقيلي.....531
عباد بن أوس.....578
عباد بن العوام الواسطي.....261
عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي.....201
عبد الحميد بن الحسن الهلالي.....433
عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي.....209
عبد الرحمن بن عثمان.....307
عبد الصمد بن عبد الوارث.....166
عبد العزيز بن الحصين.....391
عبد الله بن أبي بكر.....591
عبد الله بن بشر الرقي.....149
عبد الله بن رباح.....283

عبد الله بن عيسى.....540
عبد الله بن محرر.....611
عبد الله بن معانق.....626
عبد الله بن يزيد بن الأزرق.....648
عبد الملك بن الصباح.....617
عبد الملك بن محمد الرقاشي.....245
عبد الوهاب بن عطاء.....137
عبدة بن سليمان الكوفي.....189
عبيد الله بن الأخنس.....544
عبيد بن الصباح.....353
عبيد بن عقيل.....617
عبيدة بن الأسود الكوفي.....138
عبيس بن ميمون.....583
عثمان بن سعد.....364
عثمان بن مقسم البري.....162
عقبة الأصم.....338
عكرمة بن إبراهيم.....442
عكرمة بن عمار.....515
علي بن المبارك.....504
عمار بن مطر.....252
عمر بن راشد.....631
عمر بن سعيد الأبح.....346
عمر بن عامر البصري.....162
عمر بن عبد الله بن أبي خثعم.....586
عمر بن نبهان العبدي.....350
عمران بن خالد الخزاعي.....253
عمران بن داور القطان.....182
عمرو بن الحارث المصري.....248
عمرو بن مرزوق.....136
عمرو بن هاشم البيروتي.....466
عياش بن عبد الله.....483

عيسى بن ماهان.....255
عيسى بن واقد.....372
القاسم بن الفضل.....318
القاسم بن الوليد الكوفي.....208
قرة بن أبي قرة.....634
ليث بن أبي سليم.....290
مؤمل بن إسماعيل.....586
مالك بن ربيعة الساعدي.....633
المثنى بن سعيد البصري.....304
مجاعة بن الزبير.....153
محمد بن إبراهيم السلمي.....290
محمد بن بشر.....244
محمد بن بكر البرساني.....244
محمد بن جعفرغندر.....307و 408
محمد بن ذكوان الأزدي.....514
محمد بن سليم البصري.....134
محمد بن سواء السدوسي.....303
محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان.....577
محمد بن كثير العبدي.....182
محمد بن يحيى القزاز.....245
محمد بن يعقوب اليمامي.....517
مسعر بن كدام.....207
مسعود بن واصل.....238
مسكين بن بكير.....544
مسلم بن إبراهيم الفراهيدي.....166
مطر بن طهمان الوراق.....149
معاذ بن معاذ.....408
معاذ بن هشام الدستوائي.....166
معاوية بن حكيم.....412
معاوية بن سلام.....559
معتمر بن سليمان التيمي.....215

معمر بن راشد.....175و 506
مغيرة بن مسلم السراج.....528
منصور بن زاذان.....372
المهاجر بن عكرمة.....515
موسى بن خلف.....195
موسى بن مسعود النهدي.....549
نصر بن طريف.....208
النهاس بن قهم.....237
هدبة بن خالد.....607
هشام الدستوائي.....135و 507
هشام بن حسان.....514
هلال بن يحيى.....362
همام بن يحيى.....148و 516
الوضاح بن عبد الله اليشكري.....133
وكيع بن الجراح.....137
وهب بن جرير البصري.....182
يحيى بن أبي بكير.....136
يحيى بن سعيد القطان.....407
يحيى بن سلام البصري.....371
يحيى بن صبيح الخراساني.....149
يحيى بن عبد الحميد الحماني.....540
يزيد بن زريع.....143
يزيد بن سنان الرهاوي.....578
يزيد بن عياض.....290
يزيد بن هارون.....209
يعلى بن عباد.....219
يوسف بن عطية الصفار.....176
أبو إسحاق.....608
أبو الجماهر.....252
أبو المهزم.....551
أبو بكر بن أنس.....323

أبو بكر بن عمير.....323
أبو جعفر المؤذن.....595
أبو حريز.....244
أبو داود الطيالسي.....136
أبو سعيد الأزدي.....314
أبو سفيان بن سعيد بن المغيرة.....546
أبو سهم.....646
أبو قطن.....220
أبو مطيع.....560
الأوزاعي.....329و499
ابن جابر.....647

فهرس المصادر والمراجع

1- « الآحـاد والمثـاني » : أبو بكر أحمد بن عمـرو بن أبي عاصم ، تحقيق د . باسم ابن فيصل الجـــوابرة ، دار الرَّاية ، الرياض 1411هـ .

2- « آداب الشَّافعي ومناقبه » : أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حـاتم الـرازي ، تحقيق عبد الغـني عبد الخـالق ، مكتبة التراث الإسلامي ، حلب .

3- « إتحـاف المهـرة » : أحمد بن أبي بكر البوصـيري ، تحقيق عـادل والسـيِّد ، مكتبة الرشد ، الريـاض ، ط1 ، 1419هـ .

4- « إثبـات عـذاب القـبر » : أبو بكر أحمد بن الحسـين البيهقي ، مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة .

5- « الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة » : محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق سـعيد الأفغـاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط4 ، 1405هـ .

6- « الأجوبة » : أبو مسعود الدِّمشقي . تحقيق د. إبـراهيم بن علي الكليب ، دار الوراق ، الرياض ، ط1 ، 1419هـ .

7- « الأجوبة المرضية » : محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي ، تحقيق د. محمد إسـحاق ، دار الراية ، الريـاض ، ط1 ، 1418هـ .

8- « الإحسـان في تـرتيب صـحيح ابن حبَّان » : علي بن بلبان الفاسي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسـالة ، ط2 ، 1414هـ .

9- « أخبار مكة » : أبو عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي ، تحقيق عبد الملك الـدهيش ، مكتبة النهضة ، مكة ، ط1 ، 1407هـ .

10- « اختلاف الحـديث » : أبو عبد الله محمد بن إدريس الشَّافعي ، تحقيق محمد أحمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1406هـ .

11- « أخلاق النــبي » : أبو الشَّــيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني ، تحقيق السيد الجميلي دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1405هـ .
12- « الأدب المفــرد » : أبو عبد الله محمد بن إســماعيل البخاري ، توضيح فضل الله الجيلاني ، دار المطبعة السلفية ، القاهرة ، ط3 ، 1407هـ .
13- « الأربعون » : أبو بكر ابن المقرئ الأصــبهاني ، تحقيق محمد زياد عمر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط1 ، 1421هـ .
14- « الإرشــاد في معرفة علمــاء الحــديث » : أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي ، تحقيق محمد ســـــعيد ، مكتبة الرشد ، الرياض 1409هـ .
15- « أســئلة البَــرْذَعي لأبي زرعة » : تحقيق د . ســعدي الهاشمي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية 1402هـ .
16- « الاستيعاب في معرفة الأصـحاب » : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1415هـ .
17- « الأســماء والصــفات » : أبو بكر أحمد بن الحســين البيهقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1405هـ .
18- « الإصـابة في معرفة الصـحابة » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق علي البجاوي ، دار النهضة ، مصر .
19- « أطراف الغرائب والأفـراد للـدارقطني » : أبو الفضل محمد بن طـاهر القيســراني ، تحقيق محمــود والســيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1419هـ .
20- « الإعلام بما وقع في مشــتبه الــذهبي من الأوهــام » : محمد بن عبد الله : ابن ناصر الـدين الدِّمشـقي ، تحقيق عبد ربِّ النبي محمد ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة النبوية ، ط 1 ، 1407هـ .
21- « الإكمــال » : ابن مــاكولا أبو نصر علي بن هبة الله ، تحقيق عبد الــــرحمن بن يحـــيى المعلمي ، مجلس دائـــرة المعارف ، الهند ، ط1 ، 1381هـ .

22- « إكمال تهذيب الكمال » : مغلطـاي بن قليج البكجـري الحنفي ، تحقيق عادل وأسامة ، الفاروق الحديثة ، القـاهرة ، ط1 ، 1422هـ .
23- « الأمّ » : أبو عبد الله محمد بن إدريس الشَّافعي ، دار المعرفة ، بيروت .
24- « الأمالي » : الحسين بن إسماعيل المحـاملي ، تحقيق إبراهيم القيسي ، المكتبة الإسلامية ، عمان ، ط1 ، 1412هـ .
25- « الأمالي » : ابن بشران عبد الملك بن محمد الأموي ، تحقيق عادل العزازي، دار الوطن ، الرياض ، ط1 ، 1418هـ .
26- « الأمثال » : أبو الشَّـيخ عبد الله بن محمد الأنصـاري ، تحقيق عبد العلي عبدالحميد ، الدار السـلفية ، الهند ، ط1 ، 1402هـ .
27- « إنبــاه الــرواة » : علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار الفكر العـــربي ، القـــاهرة ، ط1 ، 1406هـ .
28- « الأنســـاب » : أبو ســـعد عبد الكـــريم بن محمد السمعاني ، تحقيق عبد الله البارودي ، دار الجنان ، بـيروت ، ط1 ، 1408هـ .
29- « أنساب الأشراف » : أحمد بن يحيى البلاذُري ، تحقيق سـهيل زكـار وريـاض زركلي ، دار الفكر ، بـيروت ، ط1 ، 1417هـ .
30- « الأوسط » : أبو بكر محمد بن المنـــــذر ، تحقيق د . صغير بن أحمد ، دار طيبة ، الرياض ط1 ، 1405هـ .
31- « الإيمان » : أبو عبد الله محمد بن إسحاق : ابن منـده ، تحقيق علي بن محمد الفقيهي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ، ط1 ، 1401هـ .
32- « البحر الزَّخـــار » : أبو بكر أحمد بن عمـــرو الـــبزَّار ، تحقيق د . محفوظ الرحمن السلفي ، مؤسسة علوم القـرآن ، بيروت ، ط1 ، 1409هـ .

33- « البداية والنهاية » : عمر بن كثير الدِّمشقي ، تحقيق د .عبد الله بن عبد المحسن الـــــــــتركي ، دار هجر ، مصر ، 1418هـ .
34- « بــذل المــاعون في فضل الطــاعون » : ابن حجر ، أحمد بن علي العســـــقلاني ، تحقيق أحمد الكـــــاتب ، دار العاصمة ، الرياض ، ط1 ، 1411هـ .
35- « بغية البـــاحث » : علي بن أبي بكر الهيثمي ، تحقيق مسعد السعدني ، دار الطلائع ، القاهرة .
36- « التاريخ » : أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدِّمشقي ، تحقيق شكر الله القوجاني ، مجمع اللغة العربية ، دمشق .
37- « التــاريخ » : أحمد بن زهــير : ابن أبي خيثمة ، تحقيق إسماعيل حسن ، دار الـوطن ، الريـاض ، ط1 ، 1418هــ ، ومخطوط آخر .
38- « تاريخ ابن معين » : عباس بن محمد الدُّوري ، تحقيق أحمد بن محمد ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القـرى ، ط 1 ، 1399 هـ .
39- « تاريخ الإسلام » : محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق د . عبد السلام تـدمري ، دار الكتـاب العـربي ، بـيروت ، ط 1 ، 1412 هـ .
40- « التـاريخ الأوسط » : أبو عبد الله محمد بن إسـماعيل البخـــاري – رواية الخفـــاف – تحقيق محمد اللحيـــدان ، دار الصميعي ، الرياض ، ط1 ، 1418هـ .
41- « تـاريخ الثقـات » : أحمد بن عبد الله العجلي ، تـرتيب الهيثمي ، تحقيق قلعجي ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1405هـ .
42- « التــاريخ الكبــير » : محمد بن إســماعيل البخــاري ، تحقيق عبد الرحمن بن يحــيى المعلمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
43- « تـــــاريخ بغـــــداد » : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

44- « تـــاريخ دمشق » : علي بن الحسن : ابن عســـاكر ، تحقيق عمر العمروي ، دار الفكر ، بيروت ، ط1 ، 1415هـ .
45- « التاريخ عن ابن معين » : عثمان بن سعيد الـدَّارمي ، تحقيق أحمد نور سيف ، دار المأمون ، دمشق وبيروت .
46- « التبصـــرة والتـــذكرة » : أبو الفضل عبد الـــرحيم بن الحسـين العـراقي ، تصـحيح محمد بن الحسـين ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
47- « التتبع » : أبو الحسن علي بن عمر الـــــــدارقطني ، تحقيق مقبل الوادعي ، المكتبة السلفية ، المدينة النبوية .
48- « تحفة الأشـراف » : يوسف بن عبد الـرحمن المـزِّي ، تحقيق عبد الصمد بن شرف الدين ، الدار القيِّمة ، الهند ، ط 1 ، 1384هـ .
49- « تحفة التحصيل » : أبو زرعة العـراقي ، تحقيق رفعت وغيره ، مكتبة الرشد، الرياض ، ط1 ، 1420هـ .
50- « تـــــدريب الـــــراوي » : عبد الـــــرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق نظر الفاريابي ، مكتبة الكوثر ، الريـاض ، ط4 ، 1418هـ .
51- « التَّدوين في أخبـار قـزوين » : عبد الكـريم بن محمد الـــرافعي ، تحقيق عزيز الله العطّاردي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1408هـ .
52- « تــذكرة الحفَّاظ » : محمد بن أحمد الـــذهبي ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، دار إحياء التُّراث ، بيروت .
53- « التـذكرة في الأحـاديث المشـتهرة » : محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق مصـــطفى عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1406هـ .
54- « الـترغيب والـترهيب » : قـوام السـنة ، إسـماعيل بن محمد الأصبهاني .
55- « تسمية ما ورد به الخطيب دمشق » : محمد بن أحمد المـــالكي ، تـــرتيب يوسف العش ، ضـــمن كتابه « الخطيب البغدادي » ، مطبعة الترقي ، دمشق ، 1364هـ .

56- « تعجيل المنفعة » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسـقلاني ، تحقيق إكـرام اللـه، دار البشـائر الإسـلامية ، بيروت ، ط1 ، 1416هـ .
57- « تعريف أهل التَّقـــديس » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسـقلاني ، تحقيق البنـداري ومحمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1405هـ .
58- « تعظيم قـدر الصَّـلاة » : محمد بن نصر المـروزي ، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي ، مكتبة الـدار ، المدينة النبوية ، ط1 ، 1406هـ .
59- « تغليق التَّعليق » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسـقلاني ، تحقيق سـعيد القـزقي ، المكتب الإسـلامي ، بيروت ودمشق ، ط1 ، 1405هـ .
60- « تقـــريب التَّهـــذيب » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق أبي الأشبال ، دار العاصمة ، الرياض ، ط 1 ، 1416هـ .
61- « التَّقييد » : ابن نقطة ، أبو بكر محمد بن عبد الغـــني الحنبلي ، مجلس دائرة المعارف ، الهند ، ط1 ، 1403هـ .
62- « التَّقييد والإيضـــاح » : أبو الفضل عبد الـــرحيم بن الحسين العراقي – حاشـية مقدمة ابن الصـلاح – تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر ، بيروت .
63- « تكملة الإكمـال » : ابن نقطة ، أبو بكر محمد بن عبد الغني الحنبلي ، تحقيق عبد القيوم ، جامعة أم القرى ، مكة .
64- « التَّلخيص الحبـــــــير » : ابن حجر ، أحمد بن علي العســقلاني ، تحقيق حسن ابن عبـاس ، مؤسسة قرطبة ، مكة ، ط1 ، 1416هـ .
65- « التَّمهيد » : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، تحقيق جماعة ، وزارة الأوقاف ، المغرب .
66- « التمييز » : أبو الحسين مسلم بن الحجَّاج النيسابوري ، تحقيق محمد الأعظمي ، شركة الطباعة العربية ، الرياض ، ط2 ، 1402هـ .

67- « تهـــــذيب التهـــــذيب » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسـقلاني ، اعتنـاء إبـراهيم وعـادل ، مؤسسة الرسـالة ، بيروت ، ط1 ، 1416هـ .
68- « تهذيب الكمـال » : يوسف بن عبد الـرحمن المـزِّي ، تحقيق بشَّـار عـوَّاد ، مؤسسة الرسـالة ، بـيروت ، ط1 ، 1418هـ .
69- « التَّوحيد » : أبو بكر محمد بن إســـحاق بن خزيمة ، تحقيق عبد العزيز الشـهوان ، دار الرشد ، الريـاض ، ط1 ، 1408هـ .
70- « توضـيح الأفكـار » : محمد بن إسـماعيل الصـنعاني الأمير ، تحقيق محمد محي الدين ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ، 1366هـ .
71- « توضـيح المشـتبه » : محمد بن عبد الله : ابن ناصر الدين الدِّمشقي ، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1414هـ .
72- « الثِّقات » : أبو حاتم محمد بن حبَّان البسـتي ، مراقبة محمد خان ، مجلس دائرة المعارف ، الهند ، ط1 ، 1393هـ .
73- « الجامع » : أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، دار السلام ، الرياض ، ط1 ، 1420هـ .
74- « الجـامع في الحـديث » : عبد الله بن وهب ، تحقيق مصـطفى أبو الخـير ، دار ابن الجـوزي ، الريـاض ، ط1 ، 1416هـ .
75- « الجامع » : معمر بن راشد – آخر مصنف عبد الـرزاق – تحقيق حـبيب الـرحمن الأعظمي ، المكتب الإسـلامي ، بيروت ، ط2 ، 1403هـ .
76- « جـامع البيـان » : أبو جعفر محمد بن جرير الطـبري ، مكتبة البابي الحلبي ، مصر ، ط3 ، 1388هـ .
77- « جـامع التَّحصـيل » : أبو سـعيد خليل بن كَيْكَلْـدي العلائي ، تحقيق حمدي السَّلفي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط2 ، 1407هـ .

78- « الجـامع الصَّـحيح » : أبو عبد الله محمد بن إسـماعيل البخاري ، دار السلام ، الرياض ، ط1 ، 1417هـ .
79- « جامع العلـوم والحكم » : أبو الفـرج عبد الـرحمن بن رجب ، تحقيق طــارق ابن عــوض الله ، دار ابن الجــوزي ، الرياض ، ط2 ، 1420هـ .
80- « الجـــامع لأخلاق الـــراوي » : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب ، تحقيق محمد عجاج الخطيب ، مؤسسة الرسـالة ، بيروت ، ط1 ، 1412هـ .
81- « الجامع لشعب الإيمـان » : أبو بكر أحمد بن الحسـين الـبيهقي ، تحقيق محمد السـعيد ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1410هـ .
82- « الجـرح والتعـديل » : أبو محمد عبد الـرحمن بن أبي حــاتم الــرازي ، ، مجلس دائــرة المعــارف ، الهند ، ط1 ، 1371هـ ، تصوير دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
83- « جزء ابن البختري » : أبي جعفر الــرزاز ، تحقيق نبيل سعد الدين ، دار البشائر ، بيروت ، ط1 ، 1422هـ .
84- « جـــــزء ابن حيَّان » : أحمد بن محمد ، ابن مردويه ، تحقيق بدر البدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط1 ، 1414هـ .
85- « جـــزء الألف دينـــار » : أحمد بن جعفر القطيعي ، تحقيق بدر البدر ، دار النفائس ، الكويت ، ط1 ، 1414هـ .
86- « جـزء لـوين » : أبي جعفر المصيصي ، تحقيق مسـعد السعدني ، أضواء السلف ، الرياض ، ط1 ، 1418هـ .
87- « جــزء في ســبعة مجــالس » : أبو طــاهر المخلص ، تحقيق د. غالب الحامضي ، دار الوطن ، ط1 ، 1419هـ .
88- « حاشـية سـنن أبي داود » : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الــزَرْعي : ابن قيم الجوزية ، تحقيق محمد حامد الفقي وأحمد شاكر ، نشر مكتبة السنة المحمدية ، القاهرة
89- « حلية الأولياء » : أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، دار بيان ، بيروت ، ط5 ، 1407هـ .

90- « خلق أفعال العباد » : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق بدر البدر ، الدار السلفية ، الكويت ، ط1 ، 1405هـ .
91- « الدُّعاء » : سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق محمد البخاري ، دار البشائر ، بيروت ، ط1 ، 1407هـ .
92- « دلائل النبوة » : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1405هـ .
93- « ذكر أخبار أصبهان » : أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، الدار العلمية ، الهند ، ط2 ، 1405هـ .
94- « الرسالة » : أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق أحمد شاكر ، مصور .
95- « رسالة أبي داود لأهل مكة » : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق لطفي الصباغ ، دار العربية ، بيروت .
96- « الزهد والرقائق » : عبد الله بن المبارك ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
97- « سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل » : تحقيق سليمان آتش ، دار العلوم ، الرياض ، ط1 ، 1408هـ .
98- « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني » : تحقيق محمد علي العمري ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة النبوية ، ط1 ، 1403هـ .
99- « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني » : تحقيق عبد العليم البستوي ، مكتبة دار الاستقامة ، مكة ، ط 1 ، 1418هـ .
100- « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » : تحقيق د . أحمد نور سيف ، مكتبة الدار ، المدينة النبوية ، ط1 ، 1408هـ .
101- « سؤالات البرقاني للدارقطني » : تحقيق عبد الرحيم القشقري ، كتب خانة ، باكستان ، ط1 ، 1404هـ .

102- « سؤالات الحاكم للـدارقطني » : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحـــــــاكم ، تحقيق موفق بن عبد الله ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط1 ، 1404هـ .
103- « سـؤالات حمـزة السـهمي للـدارقطني وغـيره » : تحقيق موفق عبد القادر ، مكتبة المعارف ، الريـاض ، ط1 ، 1404هـ .
104- « السـنة » : أبو بكر أحمد بن عمـرو بن أبي عاصم ، تحقيق د . باسم بن فيصل الجوابرة ، دار الصميعي ، الرياض ، ط1 ، 1419هـ .
105- « السنة » : محمد بن نصر المـروزي ، تحقيق سـالم بن أحمد السلفي ، مؤسسة الكتب الثقافية ط1 ، 1408هـ .
106- « السـنن » : أبو الحسن علي بن عمر الـدارقطني ، تحقيق مجدي الشـوري، دار الكتب العلمية ، بـيروت ، ط1 ، 1417هـ .
107- « الســـنن » : أبو داود ســـليمان بن الأشـــعث السجستاني ، تحقيق محمد عوامة ، دار القبلة ، جدة ، ط1 ، 1419هـ .
108- « الســنن » : أبو محمد عبد الله بن عبد الـــرحمن الدَّارمي ، تحقيق عبد الله هاشم ، حديث أكـادمي ، باكسـتان ، 1404هـ .
109- « السنن » : سـعيد بن منصـور النيسـابوري ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط3 ، 1405هـ .
110- « السـنن » : محمد بن يزيد ، ابن ماجة القزويـني ، تحقيق محمد فؤاد ، المكتبة الإسلامية ، تركيا .
111- « السـنن الصُّـغرى » : أحمد بن شـعيب النَّسـائي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بـيروت ، ط2 ، 1406هـ .
112- « الســنن الكــبرى » : أبو بكر أحمد بن الحســين البيهقي ، مجلس دائرة المعارف ، الهند ، ط1 ، 1344هـ .

113- « السـنن الكـبرى » : أحمد بن شـعيب النَّسـائي ، تحقيق البنداري وكسروي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1411هـ .
114- « السـنن المـأثورة » : محمد بن إدريس الشـافعي ، رواية المزني ، تحقيق ملا خاطر .
115- « سـير أعلام النبلاء » : محمد بن أحمد الـذهبي ، تحقيق شعيب الأرنوؤط وجماعة ، مؤسسة الرسالة ، بـيروت ، ط2 ، 1402هـ .
116- « شرح أصـول اعتقـاد أهل السـنة والجماعة » : هبة الله بن الحسن اللالكـائي ، تحقيق أحمد بن سـعد الغامـدي ، دار طيبة ، الرياض ، ط3 ، 1415هـ .
117- « شـرح السـنة » : الحسـين بن مسـعود البغـوي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ودمشق ، ط1 ، 1403هـ .
118- « شـرح سـنن ابن ماجة » : مغلطـاي بن قليج البكجري الحنفي (مخطوط) .
119- « شـرح سـنن ابن ماجة » : مغلطـاي بن قليج البكجـري الحنفي ، تحقيق كامل عويضة ، مكتبة نـزار البـاز ، مكة ، ط1 ، 1419هـ .
120- « شرح علل الترمذي » : أبو الفرج عبد الـرحمن بن رجب ، تحقيق نـور الـدين عـتر ، دار الملاح ، بـيروت ، ط1، 1398هـ .
121- « شرح معاني الآثـار » : أحمد بن محمد الطَّحـاوي ، تحقيق محمد النجـار ، دار الكتب العلمية ، بـيروت ، ط1 ، 1399هـ .
122- « الشَّـريعة » : أبو بكر محمد بن الحسـين الآجُـري ، تحقيق عبد الله الـدميجي ، دار الـوطن ، الريـاض ، ط1 ، 1418هـ .
123- « الشمائل » أبو عيسى محمد بن عيسى الترمـذي ، تحقيق

124- « الصارم المنكي في الردِّ على السُّبكي » : محمد بن أحمد بن عبد الهادي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1405هـ .
125- « الصَّحيح » : أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، ط1 ، 1390هـ .
126- « الصَّحيح المسند » : أبو الحسين مسلم بن الحجَّاج النيسابوري ، تحقيق محمد فؤاد ، المكتبة الإسلامية ، تركيا ، ط1 ، 1374هـ .
127- « الصَّلاة » : أبو نعيم الفضل بن دكين ، تحقيق صلاح الشلاحي ، مكتبة الغرباء ، المدينة النبوية ، ط1 ، 1417هـ .
128- « صلة الخلف » : محمد بن سليمان الروداني ، تحقيق محمد حجي ، دار الغرب ، بيروت ، ط1 ، 1408هـ .
129- « صيانة صحيح مسلم » : أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، تحقيق موفق عبد القادر ، دار الغرب ، بيروت ، ط2 ، 1408هـ .
130- « الضُّعفاء الكبير » : أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1404هـ .
131- « الطَّبقات » : أحمد بن شعيب النَّسائي ، تحقيق مشهور والوريكات ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط1 ، 1408هـ .
132- « الطَّبقات الكبرى » : محمد بن سعد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
133- « طبقات المحدِّثين بأصبهان » : أبو الشَّيخ عبد الله بن محمد الأنصاري ، تحقيق عبد الغفور البلوشي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1407هـ .
134- « العجاب في بيان الأسباب » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق فواز زمرلي ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط1 ، 1422هـ .

135- « علل الأحـاديث في صـحيح مسـلم » : أبو الفضل محمد بن الحسـين الجـارودي : ابن عمَّار الشـهيد ، تحقيق علي بن حسن ، دار الهجرة ، الرياض ، ط1 ، 1412هـ .
136- « علل الحـديث » : أبو محمد عبد الـرحمن بن أبي حاتم الرازي ، تحقيق محب الدين الخطيب ، تصوير دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1405هـ .
137- « العلل الكبـير » : أبو عيسى محمد بن عيسى الترمـذي – تـرتيب أبي طـالب القاضي – تحقيق حمـزة مصطفى ، مكتبة الأقصى ، الأردن ، ط1 ، 1406هـ .
138- « العلل الواردة في الأحـاديث النبوية » : أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي ، دار طيبة ، الرياض ، ط1 ، 1405هـ .
139- « العلل الواردة في الأحـاديث النبوية » : أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني – مخطوط بدار الكتب المصرية .
140- « العلل ومعرفة الرجـال عن أحمد » : رواية المروذي وغيره ، تحقيق وصي الله عباس ، الـدار السـلفية ، بومباي ، ط1 ، 1408هـ .
141- « العلل ومعرفة الرجال عن أحمد » : رواية عبد الله ، تحقيق طلعت وإسـماعيل ، المكتبة الإسـلامية ، ط1 ، 1487م .
142- « علوم الحديث » : أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح – مع شرح العـراقي – تحقيق عبد الـرحمن محمد عثمان ، دار الفكر ، بيروت ، ط1 ، 1401هـ .
143- « عمل اليـوم والليلة » : أحمد بن محمد الـدينوري ، ابن السني ، تحقيق بشير عيون ، مكتبة دار البيان ، دمشق ، ط1 ، 1407هـ .
144- « غريب الحديث » : أبو إسحاق إبـراهيم بن إسـحاق الحـربي ، تحقيق سـليمان بن إبـراهيم العايد ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، مكة ، ط1 1405هـ .

145- « غـريب الحـديث » : أبو سـليمان حمْد بن محمد الخطَّابي ، تحقيق عبد الكـريم العزبـاوي ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، مكة ، ط1 ، 1402هـ .
146- « غـريب الحـديث » : أبو عبيد القاسم بن سـلام ، مجلس دائرة المعارف ، الهند ، ط 1 ، 1384هـ .
147- « فتح البـاب في الكـنى والألقـاب » : محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني ، تحقيق نظر الفاريابي ، مكتبة الكوثر ، الرياض ، ط1 ، 1417هـ .
148- « فتح البـاري » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، دار السلام ، الرياض ، ط3 ، 1421هـ .
149- « فتح الباري » : أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب ، تحقيق جماعة ، مكتبة الغربـاء ، المدينة النبوية ، ط1 ، 1417هـ .
150- « فتح المغيث » : محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي ، تحقيق علي حسـين علي ، دار الإمـام الطـبري ، ط2 ، 1412هـ .
151- « الفتن » : أبو عمـرو عثمـان بن سـعيد الـدَّاني ، تحقيق رضا الله المباركفوري ، دار العاصمة ، الرياض ، ط 1 ، 1416هـ .
152- « الفروسية » : محمد بن أبي بكر الزَّرعي ، ابن قيم الجوزية ، تصحيح عزت العطَّار ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
153- « الفصل للوصل المدرج في النقل » : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغـدادي ، تحقيق محمد الزهـراني ، دار الهجرة ، الرياض ، ط1 ، 1418هـ .
154- « فضائل الأوقات » : أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق عـدنان القيسي ، مكتبة المنـارة ، مكة ، ط1 ، 1410هـ .
155- « فضـائل القـرآن » : أبو عبيد القاسم بن سـلام الهروي ، تحقيق جماعة ، دار ابن كثير ، دمشق وبيروت ، ط 1 ، 1415هـ .

156- « فهـرس اللبلي » : أحمد بن يوسف اللبلي ، تحقيق ياسين وعواد أبو زينة ، دار الغرب ، بيروت ، ط1 ، 1408هـ .
157- « الفهرست » : النَّديم : أبو الفـــــرج محمد بن أبي يعقوب الوراق ، تحقيق رضا المازنداري ، دار المسيرة ، ط3 ، 1988م .
158- « فهرست ما رواه عن شــيوخه » : محمد بن خــير الإشـبيلي ، تحقيق زيـدين وطرغـوه ، دار الآفـاق الجديـدة ، بيروت ، ط2 ، 1399هـ .
159- « الفوائد » : تمام بن محمد الـرازي ، تحقيق حمـدي السلفي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط1 ، 1412هـ .
160- « فوائد ابن ماسي عن شـــيوخه » : أبي محمد عبد الله الــبزاز ، تحقيق مســعد الســعدني ، أضــواء الســلف ، الرياض ، ط1 ، 1418هـ .
161- « فوائد الحنَّائي » : تخـــريج أبي القاسم الحســـين النَّخشبي ، إعداد محمود الحدَّاد ، دار تيسير السُّنَّة ، القـاهرة ، ط1 ، 1411هـ .
162- « الفوائد المنتقـاة الحسـان العـوالي » : أبو عمـرو السمرقندي ، تحقيق أبي إسـحاق الحويـني ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ط1، 1418هـ .
163- « القـــــاموس المحيط » : محمد بن يعقـــــوب الفيروزبادي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1406هـ .
164- « القراءة خلف الإمام » : أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق محمد السعيد ، دار الكتب العلمية ، بـيروت ، ط1 ، 1405هـ .
165- « قيـام الليل » : محمد بن نصر المـرزوي – اختصـار المقريـزي – إشـراف محمد عبد القـادر ، حـديث أكـادمي ، باكستان ، ط1 ، 1408هـ .
166- « الكامل في أسـماء الرجـال » : أبو أحمد عبد الله بن عدي ، تحقيق عادل وعلي ، دار الكتب العلمية ، بـيروت ، ط 1 ، 1418هـ .

167- « كتــاب المجــروحين » : أبو حــاتم محمد بن حبَّان البستي ، تحقيق محمود إبراهيم ، دار الـوعي ، حلب ، ط1 ، 1396هـ .
168- « كشف الأســتار عن زوائد الــبزَّار » : علي بن أبي بكر الهيثمي ، تحقيق حــبيب الــرحمن الأعظمي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1405هـ .
169- « الكفاية في علم الرِّواية » : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تحقيق أحمد هاشم ، دار الكتـاب العـربي ، بيروت ، ط1 ، 1405هـ .
170- « الكنى » : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، ملحق بآخر التاريخ الكبير .
171- « لسان العرب » : ابن منظور .
172- « لســـان المـــيزان » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق عادل وعلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1416هـ .
173- « لطـائف المعـارف » : أبو الفـرج عبد الـرحمن بن رجب ، تحقيق ياسين محمد السواس ، دار ابن كثير ، دمشق وبيروت ، ط1 ، 1416هـ .
174- « المؤتلف والمختلف » : أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ، تحقيق موفق عبد القادر ، دار الغرب ، بيروت ، ط1 ، 1406هـ .
175- « المتفق والمفـــــــترق » : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تحقيق د. محمد الحامدي ، دار القادري ، دمشق ، ط1 ، 1417هـ .
176- « مجمع الزوائد » : علي بن أبي بكر الهيثمي ، دار الكتاب ، بيروت ، ط3 ، 1402هـ .
177- « مجمــوع فتــاوى ابن تيمية » : جمع وتــرتيب عبد الــــــرحمن بن محمد القاسم ، مجمع الملك فهد ، المدينة النبوية ، 1416هـ .
178- « المحلّى » : أبو محمد علي بن أحمد بن حـــــــزم الأندلسي ، تحقيق أحمد شاكر ، دار الفكر ، بيروت .

179- « مختصر الأحكـــــــام » : أبو علي الحسن بن علي الطوسي ، تحقيق أنيس الأندنوسي ، مكتبة الغربـاء ، المدينة النبوية ، ط1 ، 1415هـ .
180- « المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي » : أحمد بن محمد المناوي ، دار الكُتبي ، مصر ، ط1 ، 1996م .
181- « المــدخل إلى الصَّــحيح » : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم ، تحقيق ربيع المدخلي ، مؤسسة الرسـالة ، بيروت ، ط1 ، 1404هـ .
182- « المراسيل » : أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حـاتم الـرازي ، تحقيق شـكر الله القوجـاني ، مؤسسة الرسـالة ، بيروت ، ط2 ، 1402هـ .
183- « مسـائل أحمد » : أبو داود سـليمان بن الأشـعث السجستاني ، تقديم محمد رشيد رِضا ، دار المعرفة ، بيروت .
184- « مسـائل الإمـام أحمد » : رواية ابن هـانئ ، تحقيق زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ودمشق ، ط1 ، 1400هـ .
185- « مسـائل الإمـام أحمد » : رواية صـالح ، تحقيق طارق بن عوض الله ، دار الوطن ، الرياض ، ط1 ، 1420هـ .
186- « مسـاوئ الأخلاق » : محمد بن جعفر الخـرائطي ، تحقيق مصـطفى شـلبي ، مكتبة السَّـوادي ، جـدة ، ط1 ، 1412هـ .
187- « المستخرج من الأحاديث المختارة » : ضـياء الـدين محمد بن عبد الواحد المقدسي ، تحقيق عبد الملك الـدهيش ، مكتبة النهضة الحديثة ، ط1 ، 1412هـ .
188- « المستدرك على الصـحيحين » : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم ، دار المعرفة ، بيروت .
189- « المسـند » : أبو داود سـليمان بن داود الطَّيالسي ، تحقيق د . محمد التركي ، هجر ، مصر ، ط1 ، 1419هـ .

190- « المســـند » : أبو عبد الله أحمد بن حنبل ، تحقيق جماعة ، عالم الكتب ، بيروت ، ط1 ، 1419هـ .
191- « المســـند » : أبو عوانة يعقـــوب بن إســـحاق الإسفراييني ، تحقيق أيمن الدِّمشقي ، دار المعرفة ، بـيروت ، ط1 ، 1419هـ .
192- « المســند » : أبو يعلى أحمد بن علي الموصــلي ، تحقيق حسين أسد دار المأمون ، بيروت ، ط1 1404هـ .
193- « المســند » : إســحاق بن راهويه الحنظلي ، تحقيق عبد الغفور البلوشي ، مكتبة الإيمان ، المدينة النبوية ، ط1 ، 1412هـ .
194- « المســـــند » : أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، مخطوط بالمكتبة العامة بالرباط .
195- « المســند » : محمد بن هــارون الرويــاني ، تحقيق أيمن أبو يماني ، مؤسسة قرطبة ، مكة ، ط1 ، 1416هـ .
196- « المســـــند » : الهيثم بن كليب الشاشي ، تحقيق محفوظ الرحمن السـلفي مكتبة العلـوم والحكم ، ، المدينة ، ط1 ، 1410هـ .
197- « المسـند » : عبد الله بن الزبـير الحُميـدي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، عالم الكتب ، بيروت .
198- « المسند » : عبد بن حميد الكشي – المنتخب منه – تحقيق السـامرائي والصـعيدي ، مكتبة السُّـنة ، القـاهرة ، ط 1 ، 1408هـ .
199- « مســـند أبي حنيفة » : أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، تحقيق نظر الفاريابي ، مكتبة الكوثر ، الريــاض ، ط1 ، 1415هـ .
200- « مسند الشَّاميين » : سـليمان بن أحمد الطـبراني ، تحقيق حمدي السلفي ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1409هـ .
201- « مسـند الشـهاب » : محمد بن سـلامة القضـاعي ، تحقيق حمدي السلفي ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1405هـ .

202- « مسند سعد بن أبي وقـاص » : أحمد بن إبـراهيم الدَّورقي ، تحقيق عامر صبري ، دار البشائر ، بيروت ، ط1 ، 1407هـ .
203- « مسـند عبد الـرحمن بن عـوف » : أبو العبـاس أحمد بن محمد البِـرْتي ، تحقيق صـلاح الشَّـلاحي ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط1 ، 1414هـ .
204- « مسـند علي بن الجعد » : أبو القاسم عبد الله بن محمد البغـوي ، تحقيق عبد الهـادي بن عبد القـادر ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط1 ، 1405هـ .
205- « مسند عمر » : عمر بن كثـير الدِّمشـقي ، تحقيق د . عبد المعطي قلعجي ، دار الوفاء ، مصر ، ط1 ، 1411هـ .
206- « مسـند عمر » : محمد بن محمد الباغنـدي ، تحقيق محمد عوامة ، مؤسسة القرآن ، ط2 ، 1404هـ .
207- « مسـند عمر » : يعقـوب بن شـيبة السدوسي ، تحقيق د. علي الصياح ، دار الغرباء ، الرياض ، 1423هـ .
208- « مشـكل الآثـار » : أحمد بن محمد الطَّحـاوي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بـيروت ، ط1 ، 1415هـ .
209- « المشـيخة » : إبـراهيم بن طهمـان ، تحقيق د . محمد مالك ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط1 ، 1403هـ .
210- « مصـباح الزُّجاجة في زوائد ابن ماجة » : أحمد بن أبي بكر البوصـيري ، تحقيق كمـال الحـوت ، دار الجنـان ، بيروت ، ط1 ، 1406هـ .
211- « المصـنف » : أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، تحقيق كمـال الحـوت ، دار الجنـان ، بـيروت ، ط1 ، 1409هـ .
212- « المصـنف » : عبد الـرزاق بن همـام الصـنعاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بـيروت ، ط2 ، 1403هـ .

213- « المطـالب العالية بزوائد المسـانيد الثَّمانية » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسـقلاني ، تحقيق غـنيم وياسر ، دار الوطن ، الرياض ط1 ، 1418هـ .
214- « المعجم » : أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ، تحقيق زياد منصور ، مكتبة العلـوم والحكم ، المدينة النبوية ، ط1 ، 1410هـ .
215- « المعجم » : أبو سـعيد أحمد بن محمد : ابن الأعـرابي ، تحقيق أحمد البلوشي ، مكتبة الكـوثر ، الريـاض ، ط1 ، 1412هـ .
216- « المعجم » : ابن المقرئ ، تحقيق عـادل بن سـعد ، شركة الرياض ومكتبة الرشد ، الرياض ، ط1 ، 1419هـ .
217- « المعجم الأوسط » : سـليمان بن أحمد الطـبراني ، تحقيق طارق بن عوض الله ، دار الحرمين ، القاهرة ، ط1 ، 1415هـ .
218- « معجم الشيوخ » : علي بن الحسن : ابن عسـاكر ، تحقيق د. وفـاء تقي الـدين ، دار البشـائر دمشق ، ط1 ، 1421هـ .
219- « معجم الصـحابة » : أبو القاسم عبد الله بن محمد البغـوي ، تحقيق محمد الأمين الجكـني ، مكتبة دار البيـان ، الكويت ، "1 ، 1421هـ .
220- « معجم الصحابة » : أبو الحسين عبد الباقي بن قانع الأمـوي ، تحقيق صـلاح المصـراتي ، مكتبة الغربـاء الأثرية ، المدينة النبوية ، ط1 ، 1418هـ .
221- « المعجم الصـغير » : سـليمان بن أحمد الطـبراني ، تحقيق كمال الحـوت ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بـيروت ، ط 1 ، 146هـ .
222- « المعجم الكبـير » : سـليمان بن أحمد الطـبراني ، تحقيق حمدي السلفي .
223- « المعجم المفهـرس » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني – مخطوط بدار الكتب المصرية .

224- « معرفة الرجـــال عن ابن معين » : رواية أحمد بن محمد بن محرز ، تحقيق محمد القصَّـار ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط1 ، 1405هـ .
225- « معرفة الصـــــحابة » : أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، تحقيق عادل العزازي ، دار الوطن ، الرياض ، ط 1 ، 1419هـ .
226- « معرفة علــوم الحــديث » : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم ، تحقيق معظم حسين ، دار الآفـاق الجديـدة ، بيروت ، ط4 ، 1400هـ .
227- « المعرفة والتاريخ » : يعقوب بن سفيان الفسـوي ، تحقيق أكـرم العمـري ، مؤسسة الرسـالة ، بـيروت ، ط2 ، 1401هـ .
228- « المفاريد » : أبو يعلى أحمد بن علي الموصـــــلي ، تحقيق عبد الله الجديع ، مكتبة دار الأقصى ، الكويت ، ط1 ، 1405هـ .
229- « مكارم الأخلاق » : أبو بكر عبد الله بن محمد : ابن أبي الدنيا ، تحقيق محمد عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1409هـ .
230- « مكـــارم الأخلاق » : محمد بن جعفر الخـــرائطي ، تحقيق سـعاد الخنـدقاوي ، مطبعة المـدني ، مصر ، ط1 ، 1411هـ .
231- « من كلام أبي زكريا يحـــيى بن معين » : رواية يزيد بن الهيثم بن طهمـان البـادي ، تحقيق أحمد نـور سـيف ، دار المأمون ، دمشق وبيروت .
232- « المنار المـنيف في الصَّـحيح والضـعيف » : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الـــزَرْعي : ابن قيم الجوزية ، تحقيق عبد الفتـاح أبو غـدة ، مكتب المطبوعـات الإسـلامية ، حلب ، ط2 ، 1403هـ .
233- « المنتخب من علل الخلال » : عبد الله بن أحمد : ابن قدامة المقدسي ، تحقيق طـــارق بن عـــوض الله ، دار الراية ، الرياض ، ط1 ، 1419هـ .

234- « المنتقى » : ابن الجـــــــــارود : عبد الله بن علي النيسـابوري ، تحقيق مسـعد السـعدني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1417هـ .
235- « الموضح لأوهــام الجمع والتفريق » : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغـدادي ، تحقيق عبد الـرحمن بن يحـيى المعلمي ، مجلس دائـرة المعـارف ، الهند ، تصـوير مؤسسة الكتب الثقافية ، ط1 ، 1378هـ .
236- « الموطَّأ » : مالك بن أنس الأصبحي – برواية سويد – تحقيق عبد المجيد الـتركي ، دار الغـرب ، بـيروت ، ط1 ، 1996م .
237- « الموقظة » : محمد بن أحمد الـذهبي ، تحقيق عبد الفتـاح أبو غـدة ، دار البشـائر الإسـلامية ، بـيروت ، ط1 ، 1405هـ .
238- « مــيزان الاعتــدال » : محمد بن أحمد الــذهبي ، تحقيق علي البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت .
239- « ناسخ الحـــديث » : أبو حفص عمر بن أحمد : ابن شاهين ، تحقيق سمير الزهيري ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط1 ، 1408هـ .
240- « نتـــــائج الأفكـــــار » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق حمدي السَّلفي ، مكتبة الإرشاد ، بغـداد ، ط1 ، 1406هـ .
241- « نزهة النَّظر » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق نور الدين عتر ، مطبعة الصـباح ، دمشق ، ط2 ، 1414هـ .
242- « النُّـزول » : علي بن عمر الدارقطني ، تحقيق علي الفقيهي .
243- « نسب قريش » : مصعب بن عبد الله الزبيري ، دار المعارف ، القاهرة ، ط3 .
244- « نصب الرَّاية » : عبد الله بن يوسف الــزيلعي ، دار المأمون ، القاهرة، ط1 ، 1357هـ .

245- « نقض الدَّارمي على المريسي » : عثمان بن سعيد الدَّارمي ، تحقيق رشيد الألمعي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط1 ، 1418هـ .
246- « النُّكت الظِّراف » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني – حاشية تحفة الأشراف – تحقيق عبد الصمد بن شرف الدين ، الدار القيمة ، الهند ، ط2 ، 1403هـ .
247- « النُّكت على كتاب ابن الصلاح » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق د . ربيع المدخلي ، ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة النبوية ، ط1 ، 1404هـ .
248- « النُّكت على مقدمة ابن الصلاح » : محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق زين العابدين بن محمد ، أضواء السلف ، الرياض ، ط1 ، 1419هـ .
249- « النهاية في غريب الحديث » : المبارك بن محمد بن الأثير الجزري ، تحقيق علي بن حسن ، دار ابن الجوزي ، الرياض ، ط1 ، 1421هـ .
250- « هدي السَّاري » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، دار السلام ، الرياض ، ط3 ، 1420هـ .
251- « وفيات الأعيان » : أحمد بن محمد بن خَلِّكان ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .

فهرس الموضوعات

مقدمة البحث.....2

أهمية البحث وفوائده.....4
خطة البحث.....5
منهج البحث.....7

الباب الأول.....10

الفصل الأول : مقدمات في علم العلل11

1. تعريف العلة.....12
2. أهمية علم العلل وصعوبته.....16
3. أقسام الحديث المعل.....24
4. المؤلفات في العلل.....28
5. طرق معرفة علة الحديث.....33
6. قرائن الترجيح بين الروايات المختلفة 45

أ- قرائن أغلبية :-.....45

1- العدد.....45
2- الحفظ.....46
3- الاختصاص.....56
4- سلوك الجادة.....58
5- اتفاق البلدان.....65

ب_ قرائن خاصة :-.....67

1. رواية الراوي عن أهل بيته.....67
2. الرِّواية بالمعنى.....68
3. اختلاف المجلس.....70
4. سعة رواية المختلف عليه.....71
5. شذُوذ السند.....72
6. فقدان الحديث من كتب الراوي.....73
7. مخالفة الراوي لما روى.....74
8. وجود تفصيل أو قصة في السند أو المتن.....76
9. التفرد77
10. غرابة المتن.....79

11. غرابة السند.....63
12. اختلاف ألفاظ الروايتين.....80
13. اضطراب إحدى الروايتين.....80
14. وجود أصل للرواية.....81
15. وجود رواية تجمع الوجهين المختلفين.....82
16. تصحيح الحفَّاظ لأحد الرِّوايات.....83
17. تشابه الاسمين.....84
18. رواية أهل المدينة.....85
19. احتمال التدليس ممن وصف به.....85
20. التصريح بالسماع.....86
7. منهج الدارقطني في العلل.....88

الفصل الثاني : ترجمة الدارقطني.....92

1. اسمه ونسبه.....93
2. مولده.....93
3. طلبه للعلم.....93
4. حفظه.....93
5. رحلاته.....94
6. شيوخه.....94
7. تلاميذه.....95
8. ثناء العلماء عليه.....95
9. مؤلفاته.....96
10. وفاته.....97

الباب الثاني : مرويات قتادة بن دعامة.....98

الفصل الأول : ترجمة قتادة.....99

1. اسمه ونسبه.....100
2. مولده.....100
3. طلبه للعلم.....100
4. حفظه.....100
5. شيوخه.....101
6. تلاميذه.....102
7. ثناء العلماء عليه.....103
8. تدليسه.....103
9. وفاته.....107

الفصل الثاني : أحاديث مسند العشرة110
الفصل الثالث : أحاديث مسند أبي هريرة153
الفصل الرابع : أحاديث مسند أنس...281
الفصل الخامس : أحاديث مسند بقية الصحابة 343.....
فصل السادس : أحاديث مسند النساء397
الباب الثالث : مرويات يحيى بن أبي كثير.438
الفصل الأول : ترجمة يحيى.....439
1. اسمه ونسبه.....440
2. شيوخه 440
3. تلاميذه 440
4. ثناء العلماء عليه.....441
5. تدليسه 441
6. وفاته 442

الفصل الثاني : أحاديث مسند العشرة443
الفصل الثالث : أحاديث مسند أبي هريرة480
الفصل الرابع : أحاديث مسند بقية الصحابة 558
الفصل الخامس : أحاديث مسند النساء584
الخاتمة.....609
الفهارس العامة.....612
فهرس فقه الأحاديث.....613
فهرس أطراف الأحاديث.....621
فهرس الرواة المترجم لهم.....637
فهرس المصادر والمراجع.....646
فهرس الموضوعات.....667